

منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربى

موسوعة تشريعات التأمينات الاجتماعية
فى
الدول العربية

الجزء الأول

منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربى

موسوعة
تشريعات التأمينات الاجتماعية
فى
الدول العربية

الجزء الأول (١٩٩٤)

موسوعة تشريعات التأمينات الاجتماعية
فى
الدول العربية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- تقديم	٥
- الكتاب الأول :	
دولة البحرين	٧
- الكتاب الثانى :	
المملكة العربية السعودية	١٧٥
- الكتاب الثالث :	
جمهورية السودان	٢٩٥
- الكتاب الرابع :	
جمهورية العراق	٣٣٣

الموضوع	رقم الصفحة
- الكتاب الخامس :	
سلطنة عمان	٣٩٧
-الكتاب السادس :	
الجمهورية العربية الليبية الشعبية	
الاشتراكية العظمى	٤٤٧
-الكتاب السابع :	
جمهورية مصر العربية	٥٦٩

□ □ □

تقديم

أولت منظمة العمل العربية ، منذ تأسيسها ، أهمية خاصة للتأمينات الاجتماعية باعتبارها محورا من المحاور الأساسية للعدالة الاجتماعية التى تسعى الدول العربية لتحقيقها .. وفى هذا الإطار عالجت أدبيات المنظمة هذا الموضوع ، حيث أكدت ديباجة الميثاق العربى للعمل أن الدول العربية تؤمن بأن السلام العالمى أساسه العدالة الاجتماعية .. ونصت المادة الأولى من هذا الميثاق على أن الدول العربية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما نصت المادة الرابعة على أن تعمل الدول العربية على بلوغ مستويات متماثلة فى التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية .

وبنفس التوجه نصت المادة الثالثة من دستور المنظمة على أن من بين أهدافها وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم .

وعبر ربع قرن كان للتأمينات الاجتماعية حضور بارز فى اهتمامات المنظمة وأنشطتها ، اتخذ أوجهها متعددة من بينها اصدار اتفاقيات عمل خاصة بهذا الموضوع لتحقيق مستويات عمل عربية متماثلة .

وإذا كانت اتفاقيتا العمل العربية رقم ٣ لعام ١٩٧١ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية ورقم ١٤ لعام ١٩٨١ بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل فى أحد الأقطار العربية ، قد خصصتا إجمالا لموضوع التأمينات الاجتماعية ، فإن ثمة اتفاقيات عمل عربية أخرى قد عالجت هذا الموضوع فى بعض من موادها .

ولأن التشاور والحوار المباشر يمثل ركنا أساسيا من أركان أسلوب عمل المنظمة وأدائها ، فقد دعت المنظمة إلى عقد نوات خاصة لجميع المسؤولين فى مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى الدول العربية وبمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج بلغ مجموعها سبع نوات تمخضت عنها مجموعة مهمة من التوصيات والتوجهات وظفت لخدمة وتطوير أوضاع التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية .

وتواصلت هذه الاهتمامات بصيغ أخرى من بينها اصدار العديد من الدراسات والبحوث فى مختلف فروع التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى .

وللأهمية البالغة التى توليها المنظمة لهذا الموضوع الحيوى والمهم ، تم إنشاء المركز العربى للتأمينات الاجتماعية الذى تستضيفه السودان ويتخذ من الخرطوم مقرا له ، وهو بحق بيت الخبرة العربى فى هذا المجال .

وتوجت المنظمة اهتمامها بهذا المجال باختيارها لموضوع " التأمينات الاجتماعية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ليكون محور تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل العربى فى دورته التاسعة عشرة التى عقدت فى طرابلس / ليبيا عام ١٩٩٢ ،

واستمرارا مع هذا الاهتمام ، أدرج مكتب العمل العربى ، فى خطة عمله مشروعا يقضى باصدار موسوعة من جزئين تتضمن تشريعات التأمينات الاجتماعية السارية فى الدول العربية.

ويتناول الجزء الأول منها ، وهو الذى بين أيديكم الآن ، تشريعات التأمينات الاجتماعية فى كل من : دولة البحرين والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وجمهورية العراق وسلطنة عمان والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية. وقد جاء اختيار تشريعات هذه الدول لتكون موضوع الجزء الأول حسب توافر المادة العلمية ومرتبته حسب الحروف الأبجدية لهذه الدول .

وإننا اذ نرجو أن تحقق هذه الموسوعة الغرض من اصدارها فى تحقيق أهداف منظمة العمل العربية ولاسيما الوصول الى مستويات متماثلة فى التأمينات الاجتماعية العربية ، فإننا سنعمل ، بعون الله ، على اصدار الجزء الثانى منها فى السنة القادمة ..

وبالله التوفيق

بكر محمود رسول

المدير العام

لمنظمة العمل العربية

القاهرة : ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٤

□ □ □

موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب الأول

التأمينات الاجتماعية
في
دولة البحرين

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الجزء الأول : القانون الأساسى للتأمين الاجتماعى وتعديلاته :	
مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى	١٩
قانون التأمين الاجتماعى	
الباب الأول : فى نظام التأمين الاجتماعى ومجال تطبيقه والتعاريف	٢٠
الباب الثانى : فى إنشاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ونظام إدارتها .	٢٣
الباب الثالث : فى إنشاء صناديق التأمين وتمويلها وقواعد تحديد	
اشتراكات التأمين ودفعها	٢٦
الباب الرابع : فى فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب	
غير مهنى	٣١
الباب الخامس : فى فرع التأمين ضد إصابات العمل	٣٧
الباب السادس : فى معاشات المستحقين وشروط استحقاقهم	٤٤
الباب السابع : فى المنح الإضافية	٤٦
الباب الثامن : أحكام عامة ومشتركة	٤٧
الباب التاسع : الإعفاء من الضرائب والرسوم	٥٢
الباب العاشر : ضمانات التحصيل والصرف والمراقبة	٥٣
الباب الحادى عشر : الأحكام الانتقالية	٥٧
الباب الثانى عشر : أحكام ختامية	٥٨

الموضوع رقم الصفحة

٦٢	الباب الثالث عشر : العقوبات
٦٣	الباب الرابع عشر : الجداول الملحقه
٦٣	جدول رقم ١ - نسب خفض معاش التقاعد
٦٤	جدول رقم ٢- تقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى
٦٥	جدول رقم ٢- حالات فقد الابصار
٦٦	جدول رقم ٢- حالات فقد السمع
٦٧	جدول رقم ٣- جدول أمراض المهنة
	جدول رقم ٤- تحديد المبالغ المستحقة لحساب مدة سابقة ضمن مدة
٧١	الاشتراك فى التأمين
	جدول رقم ٥- تحديد الأقساط الشهرية التى تقتطع من الأجر فى حالة
٧٢	اختيار المؤمن عليه سداد المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط
٧٣	جدول رقم ٦- رأس المال لمعاش مستبدل قدره دينار واحد
	الجزء الثانى : المراسيم بالقوانين المعدلة للقانون الأساسى للتأمين الاجتماعى :
	مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل المادة ٣٨ والمادة ١٣٩ من
٧٧	قانون التأمين الاجتماعى
	مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن إيقاف العمل ببعض
٧٨	أحكام قانون التأمين الاجتماعى بالنسبة لغير البحرينيين
	مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات
٧٩	والمستحقين
٨١	مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون التأمين الاجتماعى

- مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل المادة الثانية من المرسوم
 ٨٣ بقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي
 ٨٤ مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي ...
 مرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
 ٨٥ الاجتماعي

الجزء الثالث : قرارات سمو رئيس مجلس الوزراء

المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية :

- قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام المنح العائلية ٨٩
 قرار رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن القواعد المنظمة لتبادل الاحتياطات بين
 صناديق التقاعد المختلفة ٩١
 قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بتقرير زيادة في معاشات المستفيدين
 وأنصبة المستحقين عنهم الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ٩٤
 قرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ بزيادة بعض مزايا التأمين الواردة بقانون
 التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ٩٦

الجزء الرابع : القرارات الوزارية الصادرة بشأن التأمينات الاجتماعية :

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- رقم ٣/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ بشأن التطبيق الفعلي لقانون
 التأمين الاجتماعي في المرحلة الأولى ١٠١
 قرار وزير الصحة
 رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تشكيل اللجان الطبية وبيان اختصاصاتها ١٠٥

قرار وزير الصحة

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجنة طبية استئنافية خاصة

لإعادة النظر في قرارات جهة علاج حالات إصابات العمل ١٠٧

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٤/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ بقواعد تحديد عناصر أجر العامل

الخاضع لاشتراك التأمينات الاجتماعية وسداد هذا الاشتراك والنماذج

التي تستعمل ١٠٩

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٦/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/٤ بشأن الإجراءات التنفيذية لفرع

التأمين ضد إصابات العمل ١١٣

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٩/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ بشأن السجلات والملفات التي

يمسكها أصحاب العمل الخاضعون لقانون التأمين الاجتماعي ١١٩

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٠/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/١٨ بشأن منحة نفقات الجنائز ١٢١

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١١/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/١٩ بشأن ندب بعض الموظفين تنفيذاً

لنص المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي ١٢٢

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٥/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٤ بشأن تكوين لجنة مراجعة أصول

النظم الخاصة المنشأة لدى أصحاب العمل ١٢٣

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٩ / تأمينات بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٤ بشأن الترخيص بتخفيض نسبة الاشتراك في فرع التأمين ضد إصابات العمل لشركة نبط البحرين المحدودة . ١٢٥

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١ / بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ بتخفيض نسبة الاشتراك في تأمين إصابات العمل لشركة ألومونيوم البحرين بواقع الثلث ١٢٨

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٨ / تأمينات بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤ بشأن إنشاء لجنة المراقبة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ١٢٩

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٧ / تأمينات بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦ بالقواعد والإجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على حقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل أصحاب العمل واقتضاءها منهم ١٣٠

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٢٥ / تأمينات بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤ بتشكيل لجنة فض المنازعات المشار اليها بالمادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي ١٣٥

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٧ / تأمينات بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي في المرحلة الثانية ١٣٩

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ١٤/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ بإجراءات ومواعيد وكيفية
طلب صرف البدلات والتعويضات والمعاشات والمنح والجهات التي
تصرف منها ومستندات الصرف ومواعيد تقديمها ١٤١

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ٢١/ تأمينات لسنة ١٩٧٨ بتحديد الحالات التي يصرف فيها المعاش
من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الخارج للمقيمين في دولة
البحرين ١٥١

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ٤/ تأمينات بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠ بشأن تنظيم طلب ضم مدة سابقة
على الاشتراك في التأمينات الاجتماعية ١٥٣

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ٦/ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ بشأن الإجراءات التنفيذية للمرسوم بقانون
رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بقرار زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين ١٥٥

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ٣/ تأمينات بتاريخ ١٩٨١/١/٢٢ بشأن التطبيق الفعلي لقانون
التأمين الاجتماعي في مرحلتيه الثالثة والرابعة ١٥٧

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية

- رقم ٦/ تأمينات بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ بشأن زيادة كل من منحة نفقات
الجنائز للمؤمن عليه في حالة وفاته والفائدة التي تستحق على تعويض
الدفعة الواحدة ١٦٠

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٠ / تأمينات بتاريخ ١٩٨١/٥/٦ بشأن رفع النسبة المئوية للمنحة

التي تعطى للأجانب عند مغادرة البلاد نهائياً ١٦١

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١ / تأمينات لسنة ١٩٨٢ بشأن ندب الموظفين بالهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية للتفتيش على منشآت أصحاب العمل الخاضعين

لقانون التأمين الاجتماعي ١٦٢

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٥ / تأمينات لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة منحة نفقات الجنازة ١٦٣

قرار رقم ٦ / تأمينات لسنة ١٩٨٤ بشأن ندب موظفين بالهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية للتفتيش على منشآت أصحاب العمل الخاضعين

لقانون التأمين الاجتماعي ١٦٤

قرار رقم ١٢ / تأمينات لسنة ١٩٨٥

بشأن ندب موظفين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للتفتيش على

منشآت أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي ١٦٥

قرار وزاري رقم ٢ / تأمينات لسنة ١٩٨٦

بشأن تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون

التأمين الاجتماعي ١٦٦

قرار رقم ٢ / تأمينات لسنة ١٩٨٨

بشأن تخفيض نسبة الاشتراك في فرع التأمين ضد إصابات العمل

لمستشفى البحرين الدولي ١٦٧

قرار رقم ٥ / لسنة ١٩٨٨

بشأن تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام

قانون التأمين الاجتماعي ١٦٨

قرار رقم ٨ / لسنة ١٩٨٨

بشأن التأمين الاختياري على المؤمن عليهم ١٧١



الجزء الأول

القانون الأساسي
للتأهين الاجتماعي وتعديلاته

* مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦

بإصدار

قانون التأمين الاجتماعي

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،

وعلى قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ .

وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمى الحكومة .

وعلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٥ بشأن تحديد السنة المالية وقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى :

يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي بأحكام القانون المرافق .

المادة الثانية :

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للخاضعين لأحكامه .

المادة الثالثة :

يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه وتعتبر من التدابير التنفيذية اللازمة له .

المادة الرابعة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ نشره .

صدر فى قصر الرفاع

بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٦ هـ

الموافق ٢٩ يونيو ١٩٧٦ م

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

• نشر بالعدد رقم ١١٨٤ من ملحق الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٧٦ .

قانون التأمين الاجتماعي

الباب الأول في نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعاريف

مادة (١) :

يسمى هذا القانون « قانون التأمين الاجتماعي » ويشمل فروع التأمينات التالية :

- ١- التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٢- التأمين ضد إصابات العمل .
- ٣- التأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمومة .
- ٤- التأمين ضد التعطل .
- ٥- التأمين على المستفيدين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة .
- ٦- التأمين على أصحاب العمل
- ٧- المنح العائلية .
- ٨- فروع التأمين الأخرى التي تدخل في نطاق الضمان الاجتماعي .

ويطبق كل من الفرعين الأولين وفقاً للأحكام التالية ، على أن توسع الحماية التي يكتفلها هذا القانون في مراحل قادمة
بتنفيذ فروع التأمينات الاجتماعية الأخرى ، ويصدر ذلك بقرارات من مجلس الوزراء .

مادة (٢) :

تسرى أحكام هذا القانون إلزامياً على جميع العاملين دون أي تمييز في الجنس ، أو الجنسية ، أو السن ، الذين يعملون بموجب عقد عمل لمصلحة صاحب عمل أو أكثر أو لمصلحة منشأة من منشآت القطاع الخاص أو القطاع التعاوني أو المشترك وكذلك العاملين في المؤسسات والهيئات العامة ممن لم يرد بشأنهم نص خاص ، وكذلك الموظفين والعمال الذين لا يسرى في شأنهم القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وذلك كله مهما كانت مدة العقد أو طبيعته أو شكله ومهما كان مبلغ أجر العامل أو نوعه وسواء أدى العمل طبقاً للعقد داخل البلاد أو أدى لمصالح صاحب العمل خارجها وسواء كان التكليف بالعمل بالخارج لمدة محددة أو غير محددة .

« صدر المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإلحاق العمل مؤقتاً بفرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة لغير البحرينيين على أن يعود ، تطبيقه ، عليهم بقرارات من مجلس الوزراء ونشر بالعدد رقم ١٣٢٧ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٢ مايو لسنة ١٩٧٧ على أن يعمل به اعتباراً من ١٤ مايو سنة ١٩٧٧ م .

مادة (٣) :

يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون الفئات التالية :

- ١- موظفو الحكومة ومستخدموها البحريون للمينى على درجات فى الميزانية العامة للدولة أو ميزانية البلديات وسائر الهيئات المحلية الخاضعون لقانون معاشات ومكافآت التقاعد .
 - ٢- أفراد وضباط قوة الدفاع والأمن العام .
 - ٣- العاملون فى المؤسسات العامة والهيئات العامة الذين يرد نص قانونى باستثنائهم .
 - ٤- الموظفون الذين يعملون فى الهيئات السياسية من جنسية الهيئة .
 - ٥- الموظفون الذين يعملون فى البعثات الدبلوماسية .
 - ٦- ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم من العاملين بها .
 - ٧- خدم المائتات ، ولا يعتبر فى حكمهم السائق الخاص أو الحراس وعمال المصاعد وعمال الحدائق وعن الهم .
 - ٨- العمال الذين يشتغلون فى الأعمال الزراعية ولا يدخل من بينهم العمال الذين يشتغلون فى المؤسسات الزراعية التى تقوم بتصنيع أو تسويق منتوجاتها والعمال الذين يقومون بصفا دائمة بتشغيل أو إصلاح الآلات الميكانيكية اللازمة للزراعة والعمال الذين يشتغلون بإدارة أو حراسة الأعمال الزراعية .
 - ٩- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون معه ويعولهم فعلا . ويقصد بفرد الأسرة الزوجة أو الزوجات ، والأبناء والإخوة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، والبنات والأخوات غير المتزوجات ، والوالدان .
 - ١٠- العمال الذين يشتغلون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تستغرق بطبيعتها أكثر من ثلاثة شهور ، ولا تدخل عادة بطبيعتها فى نشاط من يستخدمونهم .
 - ١١- العمال غير البحرينيين الذين تنتدبهم فروع الشركات الأجنبية العاملة فى البحرين من شركاتها الأم فى الخارج أو أحد فروع تلك الشركات للعمل فى البحرين لمدة لاتزيد عن (١٢) شهرا يقصد الترحيل على أساس العمل .
- ويجوز بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية ، بعد موافقة مجلس الإدارة ، أن تخضع للقانون الفئات سالفة الذكر كلها أو بعضها ، ويبين القرار شروط وإجراءات الانتفاع من التأمين وطريقة حساب الأجور والمزايا والمنافع والمعاشات والتعويضات التى ينتفعون بها .
- ويطبق هذا القانون على مراحل تأخذ فى اعتبارها حجم المنشأة ، ويمس ذلك بقرارات من وزير العمل والشئون الاجتماعية .

مادة (٤) :

فى تطبيق هذا القانون يقصد :

- ١- بالهيئة العامة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ٢- بمجلس الإدارة مجلس إدارة الهيئة العامة .
- ٣- بالمدير مدير الهيئة العامة .
- ٤- بصاحب العمل كل من يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو منشأة من منشآت القطاع الخاص أو القطاع التعاونى أو المشترك .
- ٥- بالمؤمن عليه العامل الذى تسرى عليه أحكام هذا القانون حتى ولو كان فى فترة الاختيار أو تلميذا مهنيا أو تحت التدريب .

ولا يعتبر من المؤمن عليهم طلبة المدارس الذين يلتحقون لدى صاحب العمل بقصد التدريب مالم يكن التدرّج بقصد التدرّج في العمل .

كل ما يعطى للمؤمن عليه نقدا بصفة دورية أو منتظمة مقابل عمله سواء كان يدفع بالشهر أو بالاسبوع أو باليوم أو بالساعة أو بالقطعة أو بالانتاج .

٦- بالأجر

الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (٣) المرافق ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع للعامل أثناء تأدية العمل أو بسببه .

٧- بإصابة العمل

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ، أو أثناء طريقه من محل عمله إلى المكان الذي يتناول فيه طعامه داخل مكان العمل ويشترط دائما أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وكذلك أثناء تنقلاته التي يقوم بها بناء على تعليمات صاحب العمل أو أثناء السفر بتكليف منه أو ممن يقوم مقامه .

كل عجز يحدث قبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة أو قبل بلوغ المؤمن عليها الخامسة والخمسين ويستحيل معه ، بسبب بتر أحد الأعضاء أو الإصابة بجراحة ، أو بسبب الحالة الصحية المتأخرة جسدياً أو عقلياً أو نفسياً ، كسب ثلث الأجر السابق من المهنة الاعتيادية أو مهنة معاشة ، وينتظر دوامه ستة أشهر أو أكثر مع مراعاة الإمكانات والمكاث الجسدية والعقلية والتكوين المهني والسن ، ويتم ذلك حسب تقدير اللجنة الطبية المختصة المنصوص عليها في القانون .

٨- بالعجز غير المهني

نور الحقوق المتفوقين من أحكام هذا القانون طبقاً للشروط الواردة به وهم :

٩- بالمعتمدين

أرملة أو أرامل المتوفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، واليتامى واليتيمات من أبنائه وبناته ، ولغيره وأخواته ، وأب وأم المتوفى ، وأبناء الابن المتوفى وبناته .

المؤمن عليه الذي يستحق طبقاً لأحكام هذا القانون أياً من مزايا ومنافع أو المعاش أو التعويض .

١٠- بالمستفيد

اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لتقرير العجز أو درجته أو نومه .

١١- اللجنة الطبية المختصة

اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لاستئناف قرارات اللجنة الطبية المختصة أمامها

١٢- اللجنة الطبية الاستئنافية

قانون العمل الساري المفعول وقت العمل بهذا القانون .

١٣- قانون العمل

مادة (٥) :

يكون خضوع أصحاب العمل والعمال للقانون إلزاميا .

مادة (٦) :

يكون التطبيق الفعلي لفرعي التأمين ضد الشيخوخة والمجزء والوفاء والتأمين ضد إصابات العمل على مراحل طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرارات من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، ويحدد في هذه القرارات:

أ- تاريخ وضع المرحلة الأولى للتأمين موضع التطبيق وتاريخ أية مرحلة تالية .

ب - فئات أصحاب العمل والعمال الخاضعين للتأمين حين المرحلة الأولى وفي كل مرحلة تالية .

وكل منشأة من منشآت أصحاب العمل يطبق في شأتها القانون لأول مرة طبقا لأحكام القرار الوزاري المشار اليه تستمر ملزمة بتطبيقه حتى ولو فقدت فيما بعد أيا من شروط التطبيق .

وإذا أسند صاحب العمل كل أو بعض أعماله الى مقاول أو مقاولين من الباطن واستوفوا معا شروط التطبيق يسرى عليهم القانون حتى ولو كان صاحب العمل الأصلي أو المقاول من الباطن كل يعقده غير مستوف لها ، ويعتبر صاحب العمل والمقاول أو المقاولين من الباطن ملتزمين بالتضامن في تنفيذ أحكام هذا القانون سواء باشر عمال المقاول من الباطن أداء أعمال صاحب العمل الأصلي بإشرافه أو بعيدا عنه وسواء كان العمال يستخدمون الآلات والمعدات والمواد الخام الخاصة به أو لا يستخدمونها .

الباب الثاني في إنشاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ونظام إدارتها

الفصل الأول

إنشاء الهيئة العامة

مادة (٧) :

تنشأ مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمى « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتخضع لإشراف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ويكون مقرها الرئيسي مدينة النامة .

ويكون للهيئة فروع محلية في المناطق والجهات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الفصل الثاني مجلس الإدارة

مادة (٨) :

١- يقوم على إدارة الهيئة العامة مجلس إدارة برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، ويتكون المجلس من خمسة عشر عضواً من بينهم الرئيس ، ويكون تشكيل أعضائه على الوجه التالي :

(أ) سبعة أعضاء يمثلون الحكومة على الوجه التالي :

- مدير إدارة العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- مدير عام مؤسسة نقد البحرين .
- مدير الهيئة العامة لمندوق التقاعد .
- مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة النولة للشؤون القانونية .
- مندوب عن وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .
- مندوب عن وزارة التنمية والصناعة .
- مدير الصحة العلاجية بوزارة الصحة .

(ب) ثلاثة أعضاء من أصحاب العمل الخاصين لهذا القانون .

(ج) ثلاثة أعضاء من العمال من قوى الكفاءات العليا فى أعمالهم ، على أن يكونوا من المزمّن عليهم .

(د) المدير .

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتعيين وإعفاء ممثلى أصحاب العمل والعمال فى المجلس .

٢- مدة العضوية فى المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٣- يعقد المجلس جلسة عادية مرة كل شهر على الأقل وذلك بناء على دعوة من رئيسه ، كما يعقد جلسات استثنائية إذا رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب مقدم من سبعة أعضاء على الأقل ، ويتخذ القرارات بأكثرية الأصوات ويهضور ثمانية أعضاء على الأقل من بينهم ممثل لكل من أصحاب العمل والعمال على الأقل .

٤- يدعو المجلس عند الاقتضاء خبراء مختصين للاشتراك فى اجتماعاته ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

٥- للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجاناً خاصة لمهمة أو مهام خاصة يحددها قرار التشكيل ، وله أن يضم إليها خبراء متخصصين .

٦- تهنّد مكافآت رئيس المجلس وأعضائه وأعضاء اللجان بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

٧- يسمى المدير أمين سر المجلس .

مادة (٩) :

يمارس مجلس الإدارة الاختصاصات التالية :

١- الإشراف على تنفيذ القانون والوائح والقرارات النافذة واتخاذ كل تدبير يراه ضرورياً لبلوغ أهدافه وتحسين سير العمل بالهيئة العامة.

٢- إقرار اللوائح التنفيذية لعرضها على وزير العمل والشؤون الاجتماعية للتصديق عليها .

- ٣- تحديد نطاق التطبيق الأولي للقانون وتحديد مراحل التطبيق التالية وفقا للمادة ٦ السابقة .
- ٤- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية من التقيد بالقواعد والنظم واللوائح الحكومية ودون الرجوع الى وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .
- ٥- إقرار الخطة الحسابية ، والميزانية التقديرية ، والتقارير المالى والحساب الختامى السنوى للهيئة العامة .
- ٦- وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الهيئة العامة والتصديق على مجالات توظيفها .
- ٧- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى .
- ٨- ممارسة الوظائف الأخرى التى يعهد اليه بها هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تطبيقا لأحكامه أو أى نص تشريعى آخر .
- ٩- تعيين الخبراء أو الاختصاصيين للمحصى وإعداد المركز المالى للهيئة العامة .
- ١٠- أية موضوعات أخرى يحيلها للمجلس وزير العمل والشئون الاجتماعية أو المدير .

مادة (١٠) :

يجب إحالة القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة الى وزير العمل والشئون الاجتماعية خلال ثمانية أيام من تاريخ إقرارها ، فإذا لم يعتمدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة تصبح نافذة المفعول ، ويمكن لوزير العمل والشئون الاجتماعية أن يعيد لمجلس الإدارة القرارات التى لا يوافق عليها . وتسجل القرارات العامة بصورة إلزامية فى جدول أعمال الجلسة التالية للمجلس وفى هذه الحالة لا يمكن لمجلس الإدارة الإصرار على قراره الأول الا اذا صوت فى جانبه اثنا عشر عضوا على الأقل من الأعضاء الحاضرين الذين لهم حق التصويت .

مادة (١١) :

تخصص أموال الهيئة العامة ومواردها لتقديم المزايا والمنافع والمعاشات والتعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتغطية نفقاتها الإدارية ، وذلك وفقا للأحكام الواردة فى هذا القانون .

ولايجوز لمجلس الإدارة السماح بأن تتجاوز النفقات الادارية السنوية للهيئة العامة سبعة بالمائة من الموارد الناتجة من الاشتراكات المدفوعة من أصحاب العمل والمؤمن عليهم الا بقرار من مجلس الوزراء على ألا تتجاوز عشرة بالمائة من تلك الموارد .

ويجوز الاستثناء بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية من القيد الوارد بالفقرة السابقة خلال السنتين الأوليين من بداية التطبيق الفعلى .

الفصل الثالث

المدير والجهاز الإدارى

مادة (١٢) :

يكون تعيين المدير بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير العمل والشئون الاجتماعية ويحدد قرار التعيين راتب المدير ومخصصاته ويكون إعفائه من منصبه بذات الطريقة .

ولوزير العمل والشئون الاجتماعية الصلاحيات المقررة للوزير بالنسبة لشئون الموظفين الخاصة بالهيئة العامة .

ويخضع المدير وموظفو الهيئة العامة ومستخدموها للقوانين والقواعد والنظم المعمول بها بشأن الموظفين والمستخدمين الحكوميين .

مادة (١٣) :

- يمثل المدير الهيئة العامة أمام القضاء وفي صلاحياتها بالغير ويتولى الاختصاصات الآتية على وجه الخصوص
- ١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وهو مسئول مسئولية مباشرة أمام وزير العمل والشؤون الاجتماعية وأمام مجلس الإدارة .
 - ٢- إدارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته ، ويرأس موظفيها الذين يلتزمون بالتقيد بأوامره وتوجيهاته وتعليماته المكتوبة .
 - ٣- دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاصه بها .
 - ٤- عرض مشروع ميزانية الهيئة العامة وحساباتها الختامية على مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها .
 - ٥- إبلاغ الجهات المختصة بالحساب الختامي للهيئة العامة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه واعتماده .
 - ٦- موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن نشاط الهيئة بصفة عامة .
- والمدير أن يفوض غيره من موظفي الهيئة العامة في ممارسة بعض اختصاصاته .

مادة (١٤) :

يتولى الإشراف على أعمال الحسابات بالهيئة العامة محاسبون ماليون من بين العاملين بها تخطر بأسمائهم وتوقيعاتهم وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومؤسسة نقد البحرين ، ويكون لهم وحدهم حق التوقيع على الشيكات وأذن الصرف الصادرة منها أو المسحوبة لصالحها ويمسك لكل فروع من فروع التأمين حسابات منفصلة خاصة به .

ويعين مجلس الإدارة ما يصيب كل فرع من نفقات الإدارة ، كما يحدد توزيع الموارد التي لا تخص فرعاً معيناً على مختلف الفروع .

الباب الثالث في إنشاء صناديق التأمين وتمويلها وقواعد تحديد اشتراكات التأمين ودفعها

الفصل الأول

إنشاء صناديق التأمين وتمويلها

مادة (١٥) :

- ينشأ صندوق للتأمينات الاجتماعية ، ويكون مستقلاً عن ميزانية الدولة ويتفرع عنه حساب لكل فرع من فروع التأمينات المشار إليها بالمادة ١ من هذا القانون ، وتتولى الهيئة العامة إدارته .
- وتتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية:
- ١- الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب العمل عن العاملين لديهم سواء الصفة التي يلتزمون بسدادها للهيئة العامة أو الصفة التي يلتزم بها المؤمن عليهم قبلها وفقاً لأحكام القانون .

٢- المبالغ التي يؤديها صاحب العمل للهيئة العامة نظير مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة طبقاً لقانون العمل أو المخصوص عليها في عقد العمل أو لوائح النظم الأساسية أو الاتفاقيات الجماعية أو التي جرى العرف بغناها وذلك عن مدة الخدمة السابقة مباشرة على الاشتراك في هذا القانون

٣- المبالغ الإضافية وفوائد التخفيض المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون .

٤- المبالغ التي تؤديها الهيئة العامة للصندوق للتقاعد الحكومي في حالة تحويل اشتراكات المؤمن عليه وفوائدها عند انتقاله من القطاع الحكومي إلى القطاع الذي يعامل فيه بقانون التأمين الاجتماعي .

٥- القروض التي تؤديها الخزنة العامة للدولة عند الاقتضاء إلى الصندوق لسد العجز الذي قد يظهره تقدير المركز المالي اكتواريا .

٦- الرسوم التي تتقرر وفقاً لقانون ويؤديها أصحاب العمل أو المؤمن عليهم .

٧- الإعانات والتبرعات والهبات التي يقر مجلس الإدارة قبولها .

٨- حصيلة استثمار أموال الصندوق والموارد الأخرى الناتجة عن نشاطه .

مادة (١٦) :

يفحص المركز المالي لكل فرع من فروع التأمين في الصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر .

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين من التقرير الذي يعده الخبير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص بالصندوق ، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة في الأغراض الآتية :

١- تسوية كل أو بعض العجز الذي تكون الخزنة العامة للدولة قد قامت بسداده عن طريق القروض التي تؤديها للهيئة العامة لهذا الغرض .

٢ * زيادة المعاشات والتعويضات والبدلات اليومية والمنح الإضافية والإعانات والمكافآت المقررة بموجب هذا القانون على ضوء الأرقام القياسية لتنفقات المعيشة ، وتكون زيادة المعاشات والتعويضات والبدلات اليومية والمنح الإضافية والإعانات والمكافآت والحد الأقصى والحد الأدنى للمعاشات المقررة بموجب هذا القانون وكذلك النسب المئوية لكل ما تقدم بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٣- تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة .

أما إذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته جاز لمجلس الوزراء - بقرار منه بناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية - منح الهيئة العامة قرضاً لهذا الغرض أو زيادة نسبة اشتراكات التأمين التي يلتزم بها كل من صاحب العمل والعامل المؤمن عليه أو التي يلتزم بها أحدهما وفقاً لما يظهره الخبير اكتواري في تقريره بشأن أسباب العجز.

* مفعلة بالمرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥ ويعدل به من أول فبراير سنة ١٩٨٥ .

الفصل الثانى

فى قواعد تحديد اشتراكات التأمين ومواعيد دفعها والمبالغ الإضافية
فى حالة عدم الاشتراك فى التأمين أو الاشتراك على أساس أجور
غير حقيقية وفوائد التأخير فى السداد

مادة (١٧) :

تحتسب اشتراكات التأمين المنصوص عليها فى هذا القانون على أساس مجموع الأجور التى يقبضها المؤمن عليه شهرياً ويجوز أن تحتسب الاشتراكات المستحقة عن كل شهر من شهور السنة سواء التى يؤدّيها صاحب العمل أو تلك التى تقطع من أجر المؤمن عليهم شهرياً على أساس الأجر الكامل عن شهر يناير من كل سنة .

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل بعد شهر يناير فتحتسب الاشتراكات على أساس الأجر الكامل من الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى آخر شهر ديسمبر ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة .

كما يجوز بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم أن تؤدّي الاشتراكات على أساس مبلغ مقطوع بدفعة واحدة عن السنة بكاملها أو عن جزء أو أجزاء منها ، أو أن تحدد اشتراكات التأمين بحسب درجات فئات الأجور .

ويضع للأجر فى جميع الأحوال عناصر الأجر الأخرى التى تصرف نقداً للمؤمن عليهم بصفة دورية أو منتظمة ويحددها وزير العمل والشئون الاجتماعية بقرار منه .

وبمع مراعاة أحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون يصدر وزير العمل والشئون الاجتماعية - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - قراراً بالطريقة التى يرى حساب الاشتراكات على أساسها .

وتحتسب حقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم المبنية فى هذا القانون على أساس الأجور التى سددت على أساسها اشتراكات التأمين وفقاً لأحكام القانون .

مادة (١٨) :

فى حساب الأجر الشهري لعمال اليومية يضرب الأجر اليومي فى ٣٠ ويكون الناتج هو الأجر الشهري الذى يخضع للاشتراك التأمين .

كما يحسب الأجر الشهري للعامل الذى يتقاضى أجره بالقطعة أو بالانتاج أو بالساعة على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه عن مدة عمله الفعلية فى الثلاثة شهور الأخيرة ، وبالنسبة للعمال الجدد يؤخذ متوسط أجر العامل المماثل أساساً للحساب .

مادة (١٩) :

يجب ألا يقل الاشتراك الذى يؤدّي للهيئة العامة بالنسبة للعامل المؤمن عليه عن الاشتراك الذى يؤدّي عن عامل يتقاضى الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي مضروباً فى ٣٠ .

مادة (٢٠) :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة يجب ألا يقل الاشتراك المؤدى بالنسبة للعامل المتدرج فى نهاية مدة تدرجه عن الاشتراك الذى يؤدّي عن أجر العامل الذى يقوم بنفس العمل أو عمل مماثل لدى صاحب العمل أو المنشأة .

وإذا كان العامل المتدرج لا يتقاضى أجراً تحمل صاحب العمل الاشتراك الذى يستحق على العامل بالإضافة الى التزامه

كصاحب عمل وذلك على الأساس المبين بالمادة ١٩ السابقة .

مادة (٢١) :

العمال الذى يعمل لدى أكثر من صاحب عمل يؤدي عنه بالنسبة لكل صاحب عمل على حدة كامل الاشتراكات التى يستلزمها هذا القانون وفقا للقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له بعد موافقة مجلس الإدارة .

ويعتبر مجموع الأجور التى يتقاضاها من أصحاب العمل المتعددين هو أجره الممول عليه فى حساب الاشتراكات وفى تسوية حقوقه وحقوق المستحقين عنه المنصوص عليها فى هذا القانون وفقا للشروط والأوضاع التى تنص عليها القرارات الوزارية المشار إليها بالفقرة السابقة .

مادة (٢٢) :

تحتسب الاشتراكات المنصوص عليها فى هذا القانون على أساس الأجر الخاضع للاشتراك قبل استئصال أية استقطاعات تجرى عليه كالمضرائب والرسوم المستحقة أو قد تستحق ، أو الديون أو الأقساط أو ما شابه ذلك ، وكذلك قبل استئصال الاستقطاعات الأخرى من الأجور بسبب الجزاءات أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير أو أيام الغياب بدون أجر أو غير ذلك من الأسباب التى تدعو لتخفيض الأجر .

مادة (٢٣) :

يجب أن تكون الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل لصاحب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفا أو كانت أجورهم لاتتفى لذلك ، وتعتبر حصة العامل فى الاشتراك التى يؤديها عنه صاحب العمل فى هذه الحالة فى حكم القرض ويكون الوفاء به طبقا للأحكام المنصوص عليها فى قانون العمل .

مادة (٢٤) :

فى حالة إعاقة أحد العاملين بمنشأة خاضعة للقانون للعمل بمنشأة أخرى مع استمرار صلتها بالمنشأة الأولى ، تستمر المنشأة الأولى فى تحمل جميع التزامات التأمين قبل الهيئة العامة بما فيها حصة المؤمن عليه ، وهى وشأنها فى الاتفاق مع الجهة المستعيرة على طريقة الرجوع عليها بقيمة ما أدى من اشتراكات .

مادة (٢٥) :

تحصل اشتراكات التأمين عن شهر التحاق العامل بالخدمة على أساس شهر كامل إذا بلغ عدد أيام العمل فيه خمسة عشر يوما على الأقل ، كما تحصل الاشتراكات عن شهر الخروج من الخدمة على أساس شهر كامل أيضا إذا بلغت أيام العمل فيه خمسة عشر يوما على الأقل ، ولا تحصل الاشتراكات عن الشهرين المذكورين إذا قلت أيام العمل عن ذلك .

ومع عدم الإخلال بما يصدر من قواعد خاصة بالنسبة للتأمين على العمال المؤقتين والعرضيين وعمال المقاولات ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يحصل الاشتراك كاملا عن الشهر الذى يلتحق فيه العامل بالخدمة لدى صاحب العمل حتى ولو انتهت خدمته خلال هذا الشهر .

مادة (٢٦) :

عند حساب أداء اشتراكات التأمين المستحقة عن جميع عمال صاحب العمل يقرب كسر المائة فلس فى المجموع الى مائة فلس إذا كان يبلغ خمسين فلما فاكتر ويهمل الكسر الذى يقل عن خمسين فلسا .

مادة (٢٧) :

تعتبر الاشتراكات المنصوص عليها فى هذا القانون المستحقة عن كل شهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو التى

يؤديها صاحب العمل وأجبة الأداء للهيئة العامة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحقة عنه الاشتراكات .

مادة (٢٨) :

يلتزم صاحب العمل بدفع كامل مبلغ الاشتراكات المستحقة عليه وعلى العامل المؤمن عليه الى الهيئة العامة في الميعاد المشار اليه في المادة السابقة وهو وحده المسئول قبل الهيئة المذكورة عن دفعها ، وله مقابل ذلك أن يقطع من أجر المؤمن عليه مايقع على عاتقه من اشتراك في كل مرة يدفع اليه أجره .

وإذا أهمل صاحب العمل اقتطاع حصة العامل في الاشتراك التأمين حين دفع الأجور فليس له أن يقطع هذه الحصة فيما بعد بآلية صورة من الصور .

مادة (٢٩) :

يلتزم كل صاحب عمل خاضع للقانون لم يشترك في التأمين عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية أو لم يؤد مكافأة نهاية الخدمة المشار اليها بالند (٢) من المادة (١٥) بأداء مبلغ اضافي للهيئة العامة قدره (٢٠٪) من الاشتراكات التي لم يؤديها أو من المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة ، وتعتبر تلك المبالغ الإضافية وأصل الاشتراكات ومبالغ النظم الخاصة والمبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة وأجبة الأداء للهيئة العامة فور مطالبته بها كتابيا دون سند تنفيذي .

مادة (٣٠) :

يجوز بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على عرض مجلس الادارة تقسيط المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في التأمين على خمس سنوات ، ويدفع صاحب العمل كل قسط في نهاية كل سنة بفائدة قدرها (٥ ٪) ، وفي حالة التأخير عن دفعها مع فوائدها في ميعاد استحقاقها تعتبر أجبة الأداء للهيئة العامة ويلتزم صاحب العمل بسدادها لها فور مطالبته بها كتابيا بخطاب مسجل يعلم الوصول علاوة على المبالغ الإضافية المذكورة بالمادة السابقة .

مادة (٣١) :

يجب على صاحب العمل دفع اشتراكات التأمين للهيئة العامة بالطريقة التي يحددها القرار الصادر من وزير العمل والشؤون الاجتماعية - بناء على موافقة مجلس الادارة - في خلال المهلة المشار اليها بالمادة ٢٧ السابقة .

وإذا لم يتم الدفع في هذا الميعاد تفرض على صاحب العمل فائدة قدرها خمسة بالمائة من الاشتراك المستحق عن كل شهر تأخير أو جزء من الشهر ، ويتمتع عليه سدادها للهيئة مع الأصل وتعتبر أجبة الأداء دون سند تنفيذي فور مطالبته بها كتابة بخطاب مسجل يعلم الوصول .

مادة (٣٢) :

يصدر قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية يحدد دفع الاشتراكات المستحقة على بعض فئات العمال بوساطة طوابع تلصق على بطاقات أو فواتير التأمين التي تعدها الهيئة العامة لهذا الغرض طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد في القرار .

الباب الرابع

* فى فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهنى

الفصل الأول

التمويل

مادة (٣٣) :

يمول فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بما يلى :

- ١- الحصة التى يلتزم صاحب العمل بسدادها للهيئة العامة شهريا من اشتراك التأمين وقدرها ٧ بالمائة من اجور المؤمن عليهم العاملين لديه .
- ٢- الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه وتقع على عاتقه بواقع ٥ بالمائة من أجره شهريا .
- ٣- المكافأة المستحقة لكل مؤمن عليه طبقا لقانون العمل ، وفقا للبند ٢ من المادة (١٥).
- ٤- المبالغ الإضافية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من هذا القانون وكذلك الفوائد المنصوص عليها بالمادة ٣١ منه .
- ٥- اشتراكات المعاشات وفوائدها التى تحول عند الاقتضاء من الهيئة العامة لصندوق التقاعد العكسى .
- ٦- القروض التى ترصد فى الميزانية العامة للدولة بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطنى .
- ٧- ريع استثمار أموال هذا التأمين .
- ٨- الهبات والوصايا المتبرع بها للهيئة العامة لهذا الفرع من التأمين .
- ٩- الموارد الأخرى التى تخصص لهذا التأمين .

• أوقف العمل مؤقتا بأحكام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك بالنسبة لغير الإيجريين على أن يتم تطبيقه عليهم فيما بعد بقرارات من مجلس الوزراء وذلك بالمرسوم بقانون رقم ١٢ الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٧ على أن يعمل به اعتبارا من ١٤ مايو سنة ١٩٧٧ المنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧ .

• عدلت حصة صاحب العمل فى اشتراك التأمين من ١١ / ٧ الى ٧ / ٧ وحصة المؤمن عليه من ٧ / ٥ بالمائة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٨٦ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧٠٩ الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٦ .

الفصل الثاني

استحقاق معاشات الشيخوخة

مادة (٣٤) :

يستحق المؤمن عليه من الهيئة العامة معاش الشيخوخة وفقا لمدد اشتراكه في التأمين سواء كانت متصلة أو متقطعة فسي
الحالات الآتية :

١- انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين سنة من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤ - شهر تأمين على الأقل ، أو المؤمن عليها قبل بلوغها سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة اشتراكها ١٨٠ شهر تأمين على الأقل
ويخفض المعاش المستحق في هذه الحالة بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ طلب صرف المعاش وفقا للجدول رقم (١) المرفق ، ويستحق صرف المعاش من الهيئة العامة في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ بداية الفترة الواردة بالجدول المشار اليه والتي تحدد على أساسها نسبة تخفيض المعاش أو من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الخدمة أيهما الحق .
ولا يسرى التخفيض بالنسب المشار إليها بالفقرة الثانية من هذا البند في حالات المؤمن عليه أو المستحقين عنه صرف المعاش لثبوت المعجز أو وقوع الوفاة .

٢ - * انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن الستين سنة من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهر تأمين على الأقل ، أو ببلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين سنة من عمره متى كانت مدة اشتراكها في التأمين ١٢٠ شهر تأمين على الأقل .

٣ - * انتهاء خدمة المؤمن عليه بعد سن الستين من عمره والمؤمن عليها بعد سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة الاشتراك في التأمين ١٢٠ شهر تأمين على الأقل مالا يقل عن ٣٦ شهر تأمين متصلة خلال السنوات الخمس الأخيرة السابقة على انتهاء الخدمة .

وحسب ضمن مدد الاشتراك في التأمين بالبنود الثلاثة السابقة المدد التي يتقاضى خلالها المؤمن عليه بدلات يومية في حالة معجزه المؤقت عن العمل بسبب إصابة العمل ، ولا يؤدي عن هذه المدد أي اشتراك في التأمين .

مادة (٣٥) :

يحبسب للمؤمن عليه الذي كان مشتركاً في النظم الخاصة المشار إليها بالمادتين ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ضمن المدة المحسوبة لتقدير معاش الشيخوخة والمعجز أو الوفاة مدد بالقدر الذي يسمح به نصيبه في أموال هذه النظم وفقاً للجدول رقم (٤) المرفق إذا رغب في ذلك بناء على طلب كتابي منه إلى الهيئة العامة وتعامل تلك المدد بذات النسب التي يحسب على أساسها معاش المؤمن عليه .

• يضاف منه حساب معاش الشيخوخة مدة اشتراكه التقديرية قدرها سنتين شهرا تأمين في حالة استكمال أو تجاوز المؤمن عليه أو المؤمن عليها مدة الاشتراك المشار إليها في كل من البندين ٢ و ٣ من المادة ٣٤ سواء كانت هذه المدة كلها مدة اشتراك فعلية أو محسوبة ضمنها مدة أو مدد في حكم الاشتراك في التأمين وذلك بالنسبة أن يتقاعد منهم حتى نهاية خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانونين بهذا التعديل (حتى حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٣).

• ويجوز للناس الوزراء بقرار منه تعديل هذه المدة بناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتقنيات الاجتماعية ، ويعمل بهذا التعديل الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٨ مع تعديل المعاشات التي تصرف من الهيئة وتم العمل بالقانون على هذا الأساس مع عدم صرف فرق عن الماضي وتحمل الهيئة العامة بمعاشات الشيخوخة المعدلة وكذلك بمعاشات الشيخوخة المستقة بعد العمل بالقانون المذكور .

كما يحسب للمؤمن عليه ضمن المدة الحسوبة لتقدير معاش الشيخوخة والعجز والوفاة مدة بالقدر الذى يسمح به المبلغ المؤدى عنه نظير مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على التأمين وفقاً للمادة (٣٩).

وتقدر المدة المضمومة وفقاً لسن المؤمن عليه وأجره وقت تطبيق القانون عليه والمبلغ المسدد لحسابه إلى الهيئة العامة وذلك وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق .

وفى حالة رغبة المؤمن عليه عند انتهاء خدمته فى استلام مستحقاته ، فى النظم الخاصة المشار إليها بالمادتين (٩٢ ، ٩٤) من هذا القانون تصرف له تلك المبالغ ولا تصيب له أية خدمة لتقرير معاش الشيخوخة والعجز والوفاة للفترة التى سبقت تطبيق القانون .

مادة (٣٦) :

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب زيادة مدة اشتراكه فى التأمين مقابل أداء مبلغ اضافى يتلوه الهيئة العامة يقدر وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق، ويحدد المبلغ على أساس الاجر فى تاريخ بداية الاشتراك فى التأمين أو تاريخ تقديم الطلب . إن كان يمد ذلك، ويؤدى المبلغ المذكور إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية وفقاً للجدول رقم (٥) المرافق .

الفصل الثالث

استحقاق معاشات العجز والوفاة

الناشئين عن سبب غير مهنى

مادة (٣٧) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه للعجز أو الوفاة بسبب غير مهنى قبل بلوغه سن الستين سنة أو قبل بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو إذا انتهت الخدمة بسبب الوفاة أى فى أى سن استحق المعاش للمؤمن عليه أو المؤمن عليها أو المستحقين عنهما بالشروط الآتية :

- ١ - إذا بلغت مدة الاشتراك فى التأمين ٦ شهور متصلة على الأقل قبل حدوث العجز أو وقوع الوفاة مباشرة ، أو
- ب - إذا بلغت مدة الاشتراك فى التأمين ١٢ شهراً متقطعة منها على الأقل ثلاثة شهور اشتراك فى التأمين متصلة قبل حدوث العجز أو الوفاة مباشرة .

فإذا لم يحدث العجز أو لم تقع الوفاة بعد استيفاء الحد الأدنى لحد الاشتراك المشار إليها بالبندين أ و ب السابقين وانقطع أيهما عن الاشتراك فى التأمين لأى سبب من الأسباب كان أيهما أو للمستحقين عنهما حسب الحالة الحق فى المعاش إذا حدث العجز خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك فى التأمين وقبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو إذا وقعت الوفاة خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك فى التأمين بغض النظر عن السن مالم تكن قد توافرت فى شأن أيهما حالة استحقاق المعاش المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٣٤) السابقة وكان هذا المعاش أفضل .

وينظم وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العمل والشئون الاجتماعية بقرار منه - بناء على عرض مجلس الإدارة - الطريقة التى يثبت بها العجز أو الوفاة .

الفصل الرابع

فى استحقاق تعويض النفعة الواحدة

مادة (٣٨) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض النفعة الواحدة ، ويصرف التعويض فى الحالات الآتية:

- ١- بلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة أو أكثر من عمره .
- ٢- بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو أكثر من عمرها .
- ٣- إذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو أرملة فى تاريخ طلب الصرف .
- ٤- هجرة المؤمن عليه أو المؤمن عليها .
- ٥ - مفارقة المؤمن عليه للبلاد نهائياً أو اشتغاله فى الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية فى سفارة أو قنصلية دولة .
- ٦- الحكم نهائياً بالسجن على المؤمن عليه لمدة عشر سنوات فأكثر أو يقدر المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة من عمره أو لبلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، أيهما أقل .
- ٧- العجز الكامل .
- ٨- الوفاة .

ويدفع تعويض النفعة الواحدة فى حالة الوفاة الى :

- أ - أرملة أو أرامل المتوفى .
 - ب - فى حالة عدم وجود أرملة أو أرامل فالى أولاد المتوفى وأولاد ابنه المتوفى .
 - ج - وفى حالة عدم وجود أرملة وأولاد فالى الأب والأم .
 - د - وفى حالة عدم وجود أى شخص من الفئات المذكورة أعلاه فالى أخوات المتوفى وإخوته .
- ويستحق هؤلاء الأشخاص المذكورين سابقاً تقاضى التعويض إذا كانت تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش المبينة فى الباب السادس من هذا القانون ، وإذا اجتمع شخصان أو أكثر من فئة واحدة فيوزع المبلغ بينهم بالتساوى .
- وإذا لم يوجد أى من المستحقين الوارد ببيانهم فى البنود أ و ب و ج و د السابقة يتحول المبلغ الى صندوق التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

• معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٦ وكان النص قبل التعديل « مفارقة الأجنبي » .

الفصل الخامس

في حساب معاشات الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهني وحساب تعويض الدفعة الواحدة

• مادة (٣٩) :

مع عدم الإخلال بحكم البند (١) من المادة (٣٤) يستحق معاش الشيخوخة ببلوغ المؤمن عليه الستين سنة من عمره أو أكثر أو ببلوغ المؤمن عليها الخامسة والخمسين أو أكثر بواقع جزء من خمسين جزءاً من المتوسط الشهري للأجور المستحقة للمؤمن عليه والمسددة على أساسها لاشتراك التأمين خلال الستين الأخرتين من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك ، إن قلت عن ذلك ، مضروباً في عدد سنوات الاشتراك الكامل في التأمين .

مادة (٤٠) :

يراعى عند حساب المتوسط الشهري للأجور المشار اليه بالمادة السابقة ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية السنوات الثلاث الأخيرة من خدمته أو مدة خدمته أن قلت عن ذلك وأجره في بدايتها ٤٠٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط المعاش على أساسه .

مادة (٤١) :

يصرف المعاش في حالة العجز أو الوفاة على أساس النسبة المبينة بالمادة ٣٩ السابقة من متوسط الأجور الشهرية المسددة على أساسها الاشتراك في التأمين خلال السنة الأخيرة أو مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك ، على أن يضاف لمدة الاشتراك مدة افتراضية قدرها ثلاث سنوات بشرط ألا تزيد عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه أو المؤمن عليها السن المنصوص عليه بالبند ٢ من المادة ٣٤ .

كل ذلك مع مراعاة ألا يقل المعاش عن ٤٠ ٪ من متوسط الأجور الشهرية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة

مادة (٤٢) :

يجوز للمؤمن عليه والمستحقين عنه طلب تقسيم مدة الاشتراك في التأمين - عند تقدير المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة - إلى فترات منفصلة وذلك إذا تفاوتت فيها الأجور التي أدت على أساسها اشتراكات التأمين .

ويستلزم لانتفاع بالحكم المتقدم ألا تقل المدة المطلوب حسابها منفصلة عن ثلاث سنوات وأن تتجاوز نسبة التفاوت في الأجر في نهاية كل مدة ١٥ بالمائة من الأجر الخاضع للاشتراك في نهاية المدة السابقة .

ولايجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه طلب تقسيم مدة الاشتراك في التأمين إلى أكثر من ثلاث فترات .

ويحسب المعاش أو التعويض عن كل فترة من الفترات المشار إليها بالفقرة الثانية من هذه المادة على حدة على أساس متوسط الأجر الشهري المنصوص عليه في المادة ٣٩ أو الفقرة الأولى من المادة ٤١ السابقتين ، أو على أساس الأجر السنوي المشار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ بحسب الأحوال .

ويحدد التعويض أو يربط المعاش النهائي بقدر مجموع التعويضات أو المعاشات المستحقة عن مجموع الفترات مع مراعاة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في هذا القانون .

• مدعلة بدلا من ستين جزءا بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ المنشور بالعدد رقم ١٨٥١ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٨ مايو لسنة ١٩٨٩ .

مادة (٤٣) :

يحسب تعويض الدفعة الواحدة المشار اليه بالمادة ٣٨ من هذا القانون على أساس خمس عشرة بالمائة من الأجر السنوي المؤمن عليه بعدد سنوات الاشتراك الكاملة في التأمين مضافا اليه فائدة بسيطة لاتقل عن ٥ ٪ من تاريخ الانقضاء عن التأمين حتى تاريخ الصرف .

ويقصد « بالأجر السنوي » المتوسط الشهري للأجر الفاضل للاشتراك خلال السنتين الأخيرتين من مدة الاشتراك في التأمين مضروباً في اثني عشرة أو المتوسط الشهري عن مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك مضروباً في نفس الرقم .

الفصل السادس

التأمين الاختياري ضد الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة (٤٤) :

كل عامل اشترك في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة إلزامياً لمدة خمس سنوات على الأقل ولم تعد تتوافر فيه لسبب من الأسباب شروط الخضوع المنصوص عليها في هذا القانون ، يحق له أن يستمر اختياري في هذا التأمين بشرط أن يقدم للهيئة طلباً من أجل ذلك خلال السنة الشهور التالية لعدم خضوعه إلزامياً لهذا التأمين ويعتمد فيه بدفع اشتراكات التأمين المستحقة عليه وعلى صاحب العمل كاملة للهيئة العامة .

ويصدر قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية يحدد كيفية تطبيق هذه المادة ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الفصل السابع

الأحكام العامة للتأمين

ضد الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة (٤٥) :

في حساب مدد الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر الى شهر كامل في كل مدة ، ثم يجبر كسر السنة في مجموع هذه المدد الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه المعاش .

مادة (٤٦) :

في حالة نقل أو تعيين أحد الأشخاص العاملين في القطاع الحكومي من الجنسيتين المعاملين بقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستغدي الحكومة الى القطاع الخاص أو التعاوني أو المشترك وخضوعه لقانون التأمين الاجتماعي أو العكس تنلزم كل من الهيئة العامة لصندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتبادل حصة الاشتراكات التي اقتطعت من مرتبه وحصة الحكومة التي أدبت لحسابه أو حصة حصة العامل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وحصة صاحب العمل التي أدبت لحساب المؤمن عليه مضافاً الى كل من الحصيلتين فائدة سنوية قدرها ٥ ٪ من تاريخ الخضوع للقانون الذي كان معاملاً به حتى تاريخ تحويل الحصة الى الهيئة العامة التي يعامل بقانونها ، وتطبق في هذه الحالة أحكام القانون المحول الى صندوقه الحصة مع ضم المديتين السابقة واللاحقة ويصدر بتنظيم ذلك قرار من مجلس الوزراء .

وإذا كان الشخص المنقول أو المعين قد بلغ معاشه عند النقل أو إعادة التعيين الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون الذي كان معاملاً به فلا تحول الحصة ويستحق من المدة الجديدة تعويضاً من دفعة واحدة متى استوفى المدة المؤهلة .

الباب الخامس فى فرع التأمين ضد إصابات العمل

الفصل الأول التمويل

مادة (٤٧) :

يعمل التأمين ضد إصابات العمل مما يلى :

- ١- الاشتراكات الشهرية التى يلتزم أصحاب العمل بدائها للهيئة العامة بواقع ٢ بالمائة من أجور عمالهم الشهرية . ويلتزم صاحب العمل وحده بداء هذا الاشتراك .
- ٢- ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها باليوند السابق .

مادة (٤٨) :

يجوز تخفيض نسبة الاشتراك المقررة باليوند ١ من المادة السابقة بواقع الثلث متى رخص وزير العمل والشئون الاجتماعية بقرار منه - بناء على موافقة مجلس الادارة - لصاحب العمل بتحمل قيمة البدلات اليومية فى حالة الإصابات ومصارييف الانتقال .

كما يجوز تخفيض الاشتراك بذات النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة اذا التزم صاحب العمل بتقديم العناية الطبية المشار اليها بالمادة (٥٠) التالية اذا كان يمتلك مستشفى خاصا لعلاج عماله ، ويكون التخفيض بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الادارة .

مادة (٤٩) :

يجوز زيادة معدل الاشتراك المنصوص عليه باليوند ١ من المادة السابقة حتى الضعف بالنسبة لأصحاب العمل الذين يرفضون التقيد بالتعليمات الصادرة من السلطات المختصة فى موضوع سلامة العمال وصحتهم .
وتحدد بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية إجراءات تطبيق حكم الفقرة السابقة

الفصل الثانى العناية الطبية

مادة (٥٠) :

- ١ - تلغزم الهيئة العامة بتوفير العناية الطبية للمؤمن عليه فى حالة إصابة العامل وتشمل العناية الطبية :
- ١- خدمات الأطباء العاميين والأخصائيين والمساعدين الطبيين والخدمات الملحقه .

٢- خدمات طب الأسنان .

٣- فحوص التشخيص من أى نوع أو أية طبيعة .

٤- قبول المصاب فى المستشفى أو علاجه ومداواته فى مركز للنقاهة أو أية مؤسسة أخرى مناسبة بالدرجة التأمينية التى تحدد مواصفاتها بقرار من وزير الصحة بعد الاتفاق مع وزير العمل والشئون الاجتماعية ، ويمكن للمصاب الإقامة بدرجة أعلى مع تحمل الفرق .

٥- تقديم الأدوية والمواد الطبية اللازمة .

٦- توفير الأطراف الصناعية ونحوها أو أية تجهيزات طبية أو جراحية لاستدراك الإصابة بما فى ذلك النظارات التى أوجبت وصفها حالة المصاب المتولدة عن الإصابة ثم سيانة هذه الأشياء أو تجديدهما عند الحاجة .

٧- نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه الى المركز الطبى أو المستشفى أو عيادة الطبيب ... الخ ، حيث يتلقى العلاج الذى تستلزمه حالته وكذلك نفقات عوبته بوسائل الانتقال العادية .

ويحدد بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية - بناء على موافقة مجلس الادارة - القواعد الخاصة بتقدير نفقات الانتقال .

ب- كما يلتزم الهيئة العامة بأن تبذل العناية الطبية بدون أى تحديد فى الزمن وبطيلة ما تقتضيه حالة المصاب الى أن يتم شفاؤه أو تستقر حالته بثبوت المعجز الدائم أو الوفاة أيهما أقرب .

ج - يلتزم صاحب العمل بالقيام بالاسعافات الأولية للمصاب ويأخذ فى سبيل ذلك كل التدابير الواجب اتخاذها للقيام بهذا الالتزام أخذاً بعين الاعتبار عدد العمال الذين يستخدمهم والأخطار المهنية التى تنجم بطبيعتها عن ممارسة الأعمال الغاشمة لديه وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها قانون العمل كما يلتزم صاحب العمل بنقل المصاب الى جهة العلاج المخصصة لذلك عند وقوع الإصابة .

مادة (٥١) :

مع عدم الإخلال بالفقرة الثانية من المادة (٤٨) تقدم العناية الطبية بصورة مبدئية من قبل المراكز الصحية العامة بالدرجة التأمينية ، وإذا لم يمكن توفيرها فتقوم الهيئة العامة بتوفيرها على نفقتها دون أن تحمل المصاب أى نفقة فى العيادات أو المستشفيات الخاصة التى تميمها .

وفى الحالات المستعجلة يمكن للمصاب أن يلجأ الى أى طبيب أو الى أى عيادة طبية خاصة وتحمل الهيئة العامة النفقات الناجمة عن ذلك بشرط إعلامها خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ استعمال هذا الحق الا اذا حالت دون ذلك ظروف استثنائية فتعتمد هذه المهلة تبعاً لذلك .

وعلى الهيئة العامة إبرام اتفاقات خاصة مع وزارة الصحة ومع الأطباء والمستشفيات الخاصة لتقديم العلاج بالفئات التى تحددها أو نظير مبلغ مقطوع ، وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بناء على ما يتم الاتفاق عليه بينه وبين وزير الصحة وموافقة مجلس الادارة .

الفصل الثالث

البدلات اليومية فى حالة الإصابة

مادة (٥٢) :

يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة اياً كان وقت وقوعها ، وتحمل الهيئة العامة بعد ذلك البدلات اليومية وتقوم بصرفها للمصاب فى مواعيد صرف الاجور طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى شفاؤه أو استقرار حالته بثبوت

العجز المستديم أو حدوث الوفاة أى الحالات أسبق .

وتعتبر فى حكم الإصابات كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها ، وكذلك كل حالة مرضية مهنية مما هو مبين بالجدول رقم ٣ المرافق تظهر أعراضها فى خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه سواء ظهرت هذه الأعراض وهو بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة أو مهنة أو أى نشاط آخر لا ينشأ عنه هذا المرض .

مادة (٥٣) :

* يساوى البديل اليوى ١٠٠ ٪ من الأجر اليوى للمصاب المسدد على أساسه اشتراك التأمين طوال مدة معجزه عن العمل بسبب إصابة العمل أو فى حالة انتكاس الإصابة أو حدوث مضاعفة بسببها .
ويقدر البديل اليوى على أساس الأجر الشهرى المسدد عنه الاشتراك مقسوما على ٣٠ وتلتزم الهيئة العامة بنفذه للمصاب.

مادة (٥٤) :

- لا يستحق البديل اليوى للإصابة والتعويض عن العجز الدائم فى الحالات الآتية :
- ١ - إذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه أو التلاهب بإصابته .
 - ب - إذا رفض التقيد بالتطعيمات الطبية التى يستلزمها علاجه ، أو الخضوع للفحوص الطبية أو لم يمتنع عن القيام بأعمال لاتسمح بها حالته الصحية .
 - ج - إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوكه فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر فى حكم ذلك :
 - ١- كل فعل يأتية المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
 - ٢- كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة فى مكان ظاهر فى محل العمل .
- وذلك كله مالم يتنشا عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥ ٪ من العجز الكامل المستديم .
ولا يجوز التمسك بإحدى الحالات المذكورة عاليا إلا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذى يجرى وفقا للمادة ٦٣ .

الفصل الرابع

التعويض والمعاش فى حالة إصابة العمل

مادة (٥٥) :

فى حالة العجز الدائم الجزئى الناتج عن الإصابة الذى لاتصل نسبته الى ٣٠ بالمائة من العجز الكلى المستديم يحق للمصاب تقاضى تعويض إصابة مقطوع يساوى ٣٦ مرة المعاش الشهرى المحدد للعجز الدائم الجزئى الذى كان يفترض أن يطالب به طبقا للمادة ٥٦ التالية تبعا للنسبة المئوية للعجز الحاصل .
ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل بسبب العجز الجزئى المذكور بالفقرة السابقة .

٥ معلة بالمرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥ المפור بالعدد رقم ١٦٢٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٥ .

مادة (٥٦) :

في حالة العجز الدائم الجزئي الناجم عن إصابة عمل والذي تعادل نسبته ٣٠ بالمائة أو تتجاوزها ولا تصل للعجز الكلي الدائم يحق للمصاب تقاضي معاش شهري يعادل نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكلي الدائم . ويجمع المؤمن عليه بين معاشه وأجره من العمل لى حدود مدامت نسبة الإصابات لم تصل للعجز الكلي الدائم .

* مادة (٥٧) :

وإذا نشأ عن إصابة العمل عجز دائم كلى أو وفاة المصاب يستحق المؤمن عليه معاشا شهريا يعادل (٨٠) بالمائة من الأجر الخاضع للاشتراك .

مادة (٥٨) :

يكون معاش العجز الدائم الكلى أو الوفاة لمن لا يتقاضى اجرا أو يتقاضى الحد الأدنى المقرر للأجر ثلاثين دينارا شهريا .

مادة (٥٩) :

تقدر نسبة العجز الجزئي المستقيم وفقا للقواعد الآتية :

- ١- إذا كان العجز مبنيا بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون روعيت النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به .
- ٢- إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز فى قدرته على الكسب ، على أن تبين تلك النسبة فى الشهادة الطبية .
- ٣- إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب فى مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذى يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك فى زيادة درجة العجز فى تلك الحالات على النسب المقررة لها فى الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .
- ويجوز تعديل الجدول رقم ٢ المشار اليه بالبند ١ عالياه وكذلك الجدول رقم ٣ المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة ٥٢ بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة مجلس الوزراء .

مادة (٦٠) :

إذا كان المصاب سبق أن أصيب بإصابة عمل أو انتكست إصابته أو حدثت لها مضاعفة روعيت فى تعويضه عن الإصابات الحالية القواعد الآتية :

- ١- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابات الحالية والإصابات السابقة أقل من ٣٠ ٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر الخاضع للاشتراك وقت الإصابات الأخيرة .
- ٢- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابات الحالية والإصابات السابقة تساوى ٣٠ ٪ أو أكثر فيعامل المصاب على الوجه الآتى :
- أ - إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضا من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها والأجر
- ب - إذا كان المصاب مستحقا لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها والأجر

* معجلة بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ من ٧٥ ٪ الى ٨٠ ٪ المنشور بالجريدة الرسمية رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٨ ماي لسنة ١٩٨٩ .

الخاضع للاشتراك وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة .

مادة (٦١) :

تقدر نسبة العجز الدائم تبعاً لطبيعة العاهة المتخلفة للمصاب وحالته العامة وعمره ومهنته وملكانته الجسدية والعقلية وإمكاناته وأهليته المهنية ، ويكون ذلك بالاسترشاد بالجدول رقم (٢) المرفق ، وتمنح التعويضات ومعاشات العجز الدائم بصورة مؤقتة ، ويجب على الهيئة العامة إعادة عرض المصاب لفحوص طبية دورية خلال أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، مالم تقرر اللجنة الطبية عدم احتمال حدوث أى تغيير خلال هذه المدة .

ويكون إثبات العجز الدائم ودرجته أو حدوث أى تغيير فيها أو شفاء المصاب أو عودته الى عمله بشهادة من اللجنة الطبية المختصة .

مادة (٦٢) :

فى حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى وفقا للمادة السابقة ، تراعى القواعد الآتية:

١ - إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يعدل معاش العجز أو يوقف اعتباراً من أول الشهر التالى لثبوت درجة العجز الأخيرة ، أو تبعاً لما يتخضع من إعادة الفحص الطبى وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز من زيادة أو نقص حسب الحالة وإذا نقصت درجة العجز عن ٣٠ ٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تمويضا من دفعة واحدة وفقاً لحكم المادة ٥٥ السابقة.

ب - إذا كان المؤمن عليه سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أولاً تمويضا من دفعة واحدة يراعى ما يلى :

١- إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد عن الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٢٠ ٪ استحق المصاب تمويضا مخصصاً على أساس النسبة الأخيرة والأجر المتخذ أساساً للاشتراك عند ثبوت العجز فى المرة الأولى مخصصاً منه التعويض السابق صرفه له ، ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقدرة من قبل أية آثار .

٢- إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تبلغ ٢٠ ٪ أو أكثر استحق المصاب معاش العجز مخصصاً وفقاً لحكم المادة ٥٦ على أساس الأجر عند ثبوت العجز فى المرة الأولى .

ويصرف اليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصصاً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه اليه وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة فى المرة الأولى وذلك فى حدود ربع المعاش شهرياً لعين استيفاء ماسبق صرفه من تمويض.

الفصل الخامس

فى الإجراءات

مادة (٦٣) :

فى حالة إصابة المؤمن عليه بإصابة عمل تستوجب انقطاعه عن العمل للعلاج يجب على صاحب العمل إبلاغ الحادث خلال أربع وعشرين ساعة إلى :

أ - مركز الشرطة الواقع فى دائرة اختصاصه مكان الإصابة .

ب - الهيئة العامة .

ويجوز أن يقوم المؤمن عليه بهذا الإبلاغ متى سمحت حالته الصحية بذلك .

ويكون الإبلاغ فى جميع الأحوال على النموذج المعد لهذا الغرض ، ويصدر بتحديد شكله وبياناته قرار من وزير العمل

والشئون الاجتماعية بناء على عرض مجلس الإدارة .

ويجب على مركز الشرطة أو الجهة القائمة بالتحقيق في البلاغ المشار إليه بالفقرة السابقة إجراء التحقيق من صورتين في كل بلاغ . ويشمل التحقيق على الأخص اسم المصاب (رباعيا) ، ورقم تأميته الثابت ، ومهنته ، وعنوانه ، وجنسيته ، وأجره في تاريخ الإصابة المسدد على أساسه اشتراك التأمين ، مع وصف موجز عن الحادث وأسبابه وما اتخذ من إجراءات لإسعافه أو علاجه ، وظروف الحادث وأقوال الشهود ، وما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ، ويبين في التحقيق كذلك أقوال صاحب العمل أو مندوبه وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك .

وعلى هذه الجهات موافاة الهيئة العامة بصورة طبق الأصل من التحقيق ، ولها طلب استكمالها إذا رأت محلا بذلك .

مادة (٦٤) :

يلتزم المؤمن عليه الذي يصاب بإصابة عمل أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً حتى ولو لم تمنعه الإصابة عن الاستمرار في العمل .

فإذا وقعت الإصابة خارج مكان العمل التزم المؤمن عليه بإبلاغ مركز الشرطة الواقع في دائرة اختصاصه مكان الإصابة وذلك بمجرد أن تسمع حالته بذلك .

أما إذا حالت الإصابة دون تمكن المصاب من الإبلاغ جاز أن يقوم به مندوب عنه .

مادة (٦٥) :

على صاحب العمل تعليق إعلان في مكان ظاهر بمقر العمل باللغتين العربية والأجنبية عن جهة العلاج المخصصة لعلاج عماله وعن الإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها في حالة وقوع الإصابة داخل مكان العمل أو خارجه .

مادة (٦٦) :

يكون علاج المؤمن عليهم في حالة إصابته بالعمل في مستشفى صاحب العمل الذي رخص بالتخفيض المذكور بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ أو بالدرجة التأمينية بإحدى المستشفيات العامة بناء على الاتفاقات التي تعقد بين وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير الصحة بناء على عرض مجلس الإدارة .

ويجوز للهيئة العامة التعاقد مع مستشفيات خاصة أو أطباء أخصائيين لتقديم الرعاية الطبية للمصابين بناء على الاتفاقات التي يفتقدها معهم وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الإدارة .

مادة (٦٧) :

يراعى في الاتفاقات والعقد التي تبرم مع جهات العلاج المذكورة بالمادة السابقة أن تتضمن إلزام هذه الجهات بما يلي :

- أن يكون العلاج وفق المستويات الطبية التي تتفق وأحكام القانون .
- أن تقدم المستندات اللازمة لبيان حالة المصاب وظروف العلاج ومدة وتاريخ العودة للعمل وتقدير درجة العجز وذلك وفقاً للمعايير وطبقاً للنماذج التي يحددها وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الإدارة .
- أن تحتفظ بمستندات العلاج الخاصة بالمصاب وتقدمها إلى الهيئة العامة عند طلبها ، ويكون احتفاظ جهات العلاج بهذه المستندات لمدة خمس سنوات .

مادة (٦٨) :

يتم صرف بدل اليومى المشار إليه بالمادة ٥٣ السابقة إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله بناء على شهادة طبية من الجهة المعالجة .

ويكون صرف بدل اليومى المشار إليه بالفقرة السابقة على فترات وفقاً لما يحدده القرار الصادر من وزير العمل والشؤون

الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الادارة كما يحدد القرار بيانات الشهادة الطبية المشار اليها .

مادة (٦٩) :

يستحق المؤمن عليه البديل اليومي خلال فترة انقطاعه عن العمل بسبب تركيب أو صيانة أو استبدال الجهاز التعويضي أو الطرف الصناعي ، وذلك على أساس أجر اشتراكه في تاريخ الانقطاع .

فاذا كان المؤمن عليه صاحب معاش أوقف صرفه خلال فترة استحقاقه للبديل مالم يكن البديل أقل من المعاش فيستمر صرفه ، على أن تعتمد فترة الانقطاع المشار اليها بالفقرة السابقة من طبيب المستشفى العام أو المستشفى الذي عولج به .

مادة (٧٠) :

يكون تحمل الهيئة العامة لنفقات انتقال المصاب ذهاباً وإياباً من مكان العمل أو المسكن الى :

– المكان الذي يتلقى فيه العلاج .

– المكان الذي تجرى فيه فحوص التشخيص من أي نوع .

– مكان إجراء الفحوص المعملية أو الطبية لإعداد وتركيب الجهاز التعويضي أو التأهيل على استعماله .

– مكان تقدير درجة العجز .

وتصرف نفقات الانتقال بوسائل النقل العادية أو الوسيلة التي يراها الطبيب مناسبة للحالة الصحية للمصاب ، ويكون صرفها على فترات وفقاً لما يحدده قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الادارة .

مادة (٧١) :

لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة العامة طلب إعادة الفحص الطبي لمراقبة الإصابة طبياً مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى اللجنة الطبية المختصة أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ، ولايجوز إعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، ويتم إعادة الفحص الطبي بمعرفة اللجنة الطبية المختصة .

مادة (٧٢) :

للمؤمن عليه المصاب أن يتقدم الهيئة العامة بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء العلاج أو تاريخ العودة للعمل ، أو بعدم إصابته بمرض مهني ، وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبه

ويقدم الطلب مرفقاً به شهادة طبية مؤيدة لوجهة نظره .

مادة (٧٣) :

على الهيئة العامة إحالة الطلب المشار اليه بالمادة السابقة الى اللجنة الطبية الاستئنافية ، وعلى الهيئة المذكورة إخطار المصاب بقرار اللجنة بخطاب مسجل يعلم الوصول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ وصول القرار اليها ، ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً للطرفين وعلى الهيئة تنفيذ مايرتبط عليه من التزامات .

مادة (٧٤) :

يجوز للهيئة العامة أن توقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبي بمعرفة اللجنة الطبية المختصة وذلك اذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذي تطلبه الهيئة العامة في الموعد الذي تخطره به ، أو اذا امتنع عن الخضوع للعلاج والزيارات والفحوص الطبية ، أو من الموانع على التأهيل الذي تقرره اللجنة الطبية المختصة

أو إذا لم يتمتع من ممارسة أى نشاط غير مسموح به بمعرفة اللجنة المذكورة .
ويستمر وقف صرف المعاش الى حين زوال أسبابه أو الى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص ، فإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة أساسا للتسوية اعتبارا من التاريخ الذى كان محدا لإعادة الفحص الطبى .
ويجوز للهيئة العامة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص إذا قدم أسبابا مقبولة .
ويتبع فى صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبى .

الباب السادس فى معاشات المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة (٧٥) :

ينتقل الحق فى المعاش بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الى من يأتى ذكرهم :
١- تستحق الأرملة أو الأرامل ثلاثة أثمان المعاش بالتساوى فيما بينهم حتى يتزوجن .
٢- يستحق الأبناء والبنات غير المتزوجات أربعة أثمان المعاش بالتساوى فيما بينهم .
٣- يستحق الأب والأم والأخوة الثمن بالتساوى فيما بينهم .
وإذا تولى المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن زوجة أو زوجات حوامل يعاد توزيع المعاش مجددا بعد الولادة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة (٧٦) :

إذا كانت الزوجة قد سبق وفاتها عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش انتقل نصيبها الى أبنائها وبناتها المستحقين للمعاش بالتساوى فيما بينهم ، فإن لم يوجد أحد منهم انتقل نصيبها الى أرامل المؤمن عليه أو صاحب المعاش الموجودات وقت وفاته بالتساوى فيما بينهم ، فإن لم توجد منهن واحدة آل الى صندوق التأمين المختص .

مادة (٧٧) :

إذا تزوجت الأرملة أو ماتت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش انتقل نصيبها الى أبنائها وبناتها المستحقين للمعاش بالتساوى فيما بينهم فإن لم يوجد أحد منهم آل الى صندوق التأمين المختص .

مادة (٧٨) :

ينقطع معاش الابن عند بلوغه الثانية والعشرين من عمره أو بتكسبه ما يعادل المعاش والا أدى اليه الفرق ، فإذا بلغ هذا السن وثبت عجزه عن الكسب بتقرير من اللجنة الطبية المختصة استمر صرف المعاش له طالما استمر عجزه ويكون التحقق من ذلك كل سنتين إلا إذا قررت اللجنة الطبية عدم احتمال شفائه .

على أنه إذا كان الابن المستحق للمعاش طالبا فى إحدى مراحل التعليم التى لا تتجاوز التعليم الجامعى أو العالى أدى اليه المعاش الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب .

مادة (٧٩) :

ينقطع معاش الابنت بزواجها أو بتكسبها ما يعادل المعاش والا أدى اليها الفرق ويعود لها المعاش اذا طلقت أو تزلمت .

على أنه اذا كانت البنت متزوجة عند وفاة الأب ولم يصرف لها معاش بسبب هذا الزواج فانها تتال نصيبها وفقا لأحكام هذا القانون اذا طلقت أو تزلت ، وذلك من تاريخ الطلاق أو وفاة زوجها .

مادة (٨٠) :

أبناء (البن وبنته اذا كان أبوهم متوفيا أو توفي بعد استحقاقه المعاش ينتقل اليهم نصيب أبيهم بالشروط وفي الحدود المبينة في المادتين السابقتين

مادة (٨١) :

تستحق الأم نصيبا في معاش ابنها المتوفى اذا كانت أرملة أو مطلقة قبل وفاة ابنها ولم تتزوج من غير والد المتوفى .

مادة (٨٢) :

يستحق الأب نصيبا في معاش ابنه المتوفى اذا كان يعتمد في معيشته عليه ويثبت ذلك بشهادة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

مادة (٨٣) :

يستحق الإخوة والأخوات نصيبا في معاش المتوفى اذا كانوا يعتمدون في معيشتهم عليه وذلك بالشروط وفي الحدود المبينة في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون .

ويثبت أن الإخوة والأخوات يعتمدون في معيشتهم على صاحب المعاش بشهادة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

مادة (٨٤) :

اذا لم يوجد مستحق من الأب والأم والإخوة والأخوات يقسم نصيبهم في المعاش على الأبناء والبنت بالتساوي فيما بينهم.

مادة (٨٥) :

اذا لم يوجد مستحق من الأبناء أو البنات تستحق الأرملة أو الأرملة نصف المعاش بالتساوي فيما بينهم ويؤول الباقي لصندوق التأمين المختص . كل ذلك بالشروط وفي الحدود السابقة .

مادة (٨٦) :

يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته المؤمن عليها أو صاحبة المعاش ثلاثة أثمان معاشها اذا كان مصابا بهجز كامل يمنعه من العمل أو الكسب .

ويكون التحقق من ذلك كل سنتين بمعرفة اللجنة الطبية المختصة الا اذا قررت هذه اللجنة عدم احتمال شفائه .

مادة (٨٧) :

مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون ، يؤول نصيب كل مستحق في المعاش بعد وفاته أو انتهاء حقه فيه الى صندوق التأمين المختص .

مادة (٨٨) :

لايجوز صرف أكثر من معاش واحد من الهيئة العامة طبقا لأحكام هذا القانون ، وإذا استحق أكثر من معاش صرف الأكبر قيمة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجمع الأولاد والبنات بين المعاشين المستحقين من والديهم .

كما تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها مستفيدة بأحكام هذا القانون ، أو بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة .

الباب السابع في المنح الإضافية

الفصل الأول منحة الوفاة

مادة (٨٩) :

يصرف لأرملة المؤمن عليه أو لأرملة صاحب المعاش أو لأكبر أولاده ، أو المستحقين عنه عند وفاته منحة تعادل أجر ستة شهور على أساس الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان في الخدمة ، أو يصرف معاش ستة شهور كمنحة إذا كان صاحب معاش .

الفصل الثاني منحة الزواج

مادة (٩٠) :

الأرملة أو الابنة أو ابنة الابن المتوفى أو الأخت التي تتقاضى معاشا وفقا لأحكام هذا القانون يصرف لها بمناسبة زواجها منحة زواج يساوى مبلغها ١٥ مرة قيمة المعاش الذي تستفيد منه ، ويتوقف دفع المعاش في آخر الشهر الذي جرى فيه الزواج وتصرف منحة الزواج مرة واحدة .

الفصل الثالث منحة نفقات الجنائز

مادة (٩١) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بوفاته وكان قد اشترك في التأمين مدة ستة شهور متصلة على الأقل يصرف لمن أخذ على ماله نفقات الجنائز منحة يحدد مبلغها بصفة عامة بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير وموافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

ويكون صرف المنحة لأرملة المتوفى ، فإذا لم توجد صرفت لأرشد أولاده أو إلى الشخص الذي يثبت قيامه بالصرف على الجنائز .

وإذا لم يتقدم أحد للاهتمام بشئون الجائزة فتتصل الهيئة العامة بنفقاتها .

الفصل الرابع

الإعانة في حالة فقد المؤمن عليه

مادة (٩٢) :

في حالة فقد المؤمن عليه الذي اشترك في التأمين مدة لا تقل عن ستة شهور متصلة على الأقل أو أربعة وعشرين شهرا متقطعة ، أو فقد صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية تعادل ما يستحقونه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول الشهر الذي فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكما .

وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء ثمانية عمله فتقدر الإعانة بما يعادل المعاش المقرر في حالة الوفاة في فرع التأمين ضد أصابات العمل .

ويحدد وزير العمل والشئون الاجتماعية - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - الإجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد .

ويعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو بعد ثبوت الوفاة حقيقة أو حكما يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير المعاش وفقا لأحكام هذا القانون ، ويستمر صرف الإعانة بعد ذلك باعتبارها معاشا .

الباب الثامن

أحكام عامة ومشاركة

الفصل الأول

في النظم الخاصة للإدخار والمعاشات والعوائد
والمدفوعات المنشأة لدى أصحاب العمل وفي مكافأة نهاية الخدمة
القانونية عن مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين

مادة (٩٣) :

تجسد جميع النظم الخاصة المنشأة لدى أصحاب العمل الخاضعين لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ سريانه سواء كانت هذه النظم متعلقة بالإسفار أو المعاشات أو العوائد أو المدفوعات أو غير ذلك وسواء كانت قد أنشئت لديهم بمقتضى اتفاقات خاصة بينهم وبين موظفيهم وعمالهم أو أنشئت بإرادة أصحاب العمل منفردين ويستمر استثمار أموالها لصالح المستفيدين منها حتى يتم تصفيتها أو إنشاء نظم بديلة لها .

وتشكل بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية لجنة لمراجعة أصول هذه النظم سواء كانت ثابتة أو متحركة .

مادة (٩٤) :

يدخل ضمن الأموال المشار إليها بالمادة السابقة حتى تاريخ استلامها بمعرفة الهيئة العامة أو العامل صاحب الحق فيها أو ورثته حسب الحالة فوائدها وأرباحها وعوائد استثماراتها وإيراداتها ومساهمات أصحاب العمل والعمال فيها وبمير ذلك من مكونات هذه الأموال سواء كانت ثابتة أو منقولة أو لدى أصحاب العمل الخاضعين لهذا القانون أو لدى الموكلين عنهم أو من موظفيهم وعمالهم من أبناء الاستثمار ، وسواء كانت هذه الأموال موجودة داخل البلاد أو خارجها .

ويوقف الاشتراك كل من العمال وأصحاب العمل في هذه النظم اعتباراً من تاريخ سريان القانون عليهم .

مادة (٩٥) :

تعتبر أموال النظم الخاصة المشار إليها في المادتين ٩٣ ، ٩٤ السابقتين التي تحول للهيئة العامة بناء على رغبة العامل ككتابة من أصول الهيئة العامة فور نقل ملكيتها إليها ويمسك بها حساب خاص لديها للرجوع اليه عند الانقضاء .

وتقوم الهيئة العامة بإخطار كل موظف وعامل بقيمة ما يخصه منها وبالمدة المضمومة لحسابه في مدة الاشتراك في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة مقابل أبوليتها إليها .

ويجوز لوزير العمل والشؤون الاجتماعية تقسيط الأموال المشار إليها بالمادتين ٩٣ ، ٩٤ السابقتين على مدى خمس سنوات يقوم خلالها صاحب العمل بدفع كل قسط منها للهيئة العامة في نهاية كل سنة مع فائدة قدرها ٥ ٪ سنوياً حتى تاريخ سداد الأقساط

مادة (٩٦) :

يجب على كل من أصحاب العمل سواء المرتبطين مع عمالهم بالنظم الخاصة المشار إليها بالمادة ٩٣ السابقة أو غير المرتبطين منهم مع عمالهم بتلك النظم أن يدفع للهيئة العامة مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة لعماله طبقاً لقانون العمل أو المنصوص عليها في عقود العمل أو لوائح النظم الأساسية أو الاتفاقيات الجماعية أو التي جرى العرف بدفعها وذلك عن مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين إذا رغب العامل في ذلك .

ويجب على صاحب العمل موافاة الهيئة العامة خلال الشهر الأول من تطبيق القانون عليه بقائمة معتمدة منه أو من المفوض عنه تتضمن اسم كل عامل مؤمن عليه وتاريخ التحاقه بالخدمة بقيمة المكافأة المستحقة له حتى تاريخ خضوعه للتأمين وذلك بالنسبة لمن رغب في احتساب مدة خدمة سابقة على الاشتراك في التأمين مقابل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له وتقوم الهيئة العامة بإخطار كل من المؤمن عليهم بقيمة المبلغ الذي خصه والمدة التي حسبت له ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مقابل هذا المبلغ وتمسك الهيئة حساباً خاصاً لكل عامل بالمبلغ المذكور وبالمدة المضمومة لحسابه في التأمين

ويكون سداد المبالغ المشار إليها بالفقرة الأولى دفعة واحدة مع اشتراكات التأمين المستحقة عن الشهر الأول من تطبيق القانون .

ويجوز لصاحب العمل - بناء على طلب كتابي منه بخطاب مسجل يعلم الوصول - سداد المبالغ المذكورة في الفقرة السابقة على خمسة أقساط سنوية متساوية ، يسدد القسط الأول للهيئة العامة في نهاية السنة الأولى لتطبيق القانون عليه وكل من الأقساط الباقية في نهاية كل سنة بعد ذلك .

ويكون سداد الأقساط بفائدة قدرها خمسة بالمائة سنوياً .

ولا يخل ذلك بحقوق المؤمن عليهم في أية زيادة بين ما كان يتحملها صاحب العمل طبقاً للعقد والنظم والاتفاقات المشار إليها بالفقرة الأولى أو ما جرى العرف على دفعها وبين مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل وذلك على أساس كامل مدة الخدمة ويلتزم صاحب العمل بإدائها للعامل بعد استئصال ما دفعه منها للهيئة العامة .

الفصل الثاني

تسجيل أصحاب العمل والعمال بالهيئة العامة والنماذج المستعملة وحساب الاشتراكات والاعتراضات

مادة (٩٧) :

تقدم الهيئة العامة بحصر المنشآت وأصحاب الأعمال خلال المهلة التي يحددها القرار الصادر من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالتطبيق الفعلي للقانون في المرحلة الأولى والمراحل التالية من التطبيق وكذلك حصر عمالهم ، وتسجيلهم لديها ويجرى ترتيب أصحاب العمل والعمال وفقا للترقيم الذي يصدر به قرار من المدير .

وعلى أصحاب العمل الاحتفاظ بالأرقام الخاصة باشتراكهم في التأمين والأرقام الخاصة بالعمالين لديهم ، ويتعين عليهم أن يذكرها تلك الأرقام في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون كلما اقتضى الأمر .

مادة (٩٨) :

تصدر الهيئة العامة بطاقة برقم التأمين الثابت لكل عامل لدى تسجيله لأول مرة موضعا بها البيانات التالية:

– اسم العامل بالكامل (ربايعا ولقب الأسرة واسم الشهرة أن وجد) .

– رقم التأمين الثابت للعامل .

– تاريخ ميلاد العامل والمصدر المستند منه .

وترسل تلك البطاقات لأصحاب العمل الذي يعمل لديه العامل في تاريخ تسجيله بملقضى بيان من أصل وصورة ، وعلى صاحب العمل أن يعيد أصل البيان إلى الهيئة العامة متضمنا قراره بتسليمه تلك البطاقات إلى العمال كل فيما يخصه ، وإذا تعذر على صاحب العمل تسليم البطاقة للعامل بسبب تركه الخدمة تمن عليه اعادتها إلى الهيئة العامة لتسليمها إليه بمعرفتها .

وعلى العامل أن يحتفظ ببطاقة رقم تأمينه الثابت بصفة مستمرة وعليه أن يقدمها إلى كل صاحب عمل يلتحق لديه ويسترددها منه بعد الاطلاع عليها وتسجيل بياناتها لديه ، وعليه كذلك ذكر الرقم في جميع المكاتبات المتعلقة بأي مجال من مجالات تنفيذ أحكام القانون .

مادة (٩٩) :

على صاحب العمل الذي تستوفى في شأنه شروط تطبيق أحكام القانون وفقا لما يصدر من قرارات من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، أن يقدم للهيئة العامة أو للمكتب التابع لها الذي تقع منشأته في دائرته بطلب القيد في سجلات أصحاب العمل بالهيئة العامة وذلك في خلال أسبوعين من تاريخ تطبيق أحكام القانون عليه .

وبالنسبة لأصحاب العمل الذين يباشرون نشاطهم لأول مرة بعد تطبيق كل مرحلة من مراحل تطبيق القانون أو يستكملون النصاب المقرر لعدد العمال اللازم لتوافره لتطبيق أحكامه في كل مرحلة ، عليهم أن يتقدموا بطلب القيد بالهيئة العامة خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط أو من تاريخ استكمال النصاب المقرر لعدد العمال حسب الأحوال .

ويرفق بطلبات تسجيل عمالهم صورة معتمدة من مستند الميلاد ، أو مايقوم مقامه ونماذج توقيع صاحب العمل أو المفوض من قبله بالإضافة إلى بيان مفصل لأجور كل من العمال واشترائهم الشهري على أساس الشهر الأول من التطبيق .

ويقدم صاحب العمل البيان المفصل للأجور المشار إليه بالفقرة السابقة في شهر يناير من كل سنة .

وعلى كل صاحب عمل يخضع لأحكام القانون أن يوافي الهيئة العامة أو مكتبها الواقع في دائرة نشاطه ببيانات عن كل عامل يلتحق لديه أو تنتهي خدمته بعد ذلك على أن يتم الإبلاغ خلال أسبوعين على النماذج المعدة لهذا الغرض .

مادة (١٠٠) :

يحدد وزير العمل والشؤون الاجتماعية بقرار منه - بعد موافقة مجلس الادارة - شكل السجلات والدفاتر التي يلتزم صاحب العمل بإمسائها ، وكذلك الملفات التي ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التي تدفع بها وشكل النماذج الواجب على أصحاب العمل تقديمها عنهم وعن عمالهم وبياناتها وشكل شهادات التسجيل التي تصرف لأصحاب العمل بالتطبيق للمادة ١٠٣ وغير ذلك من تلك النماذج ، وثمن بيئها وكيفية توفيرها وعدد الصور التي تقدم من كل نموذج ومواعيد تقديمها .

مادة (١٠١) :

يجب على صاحب العمل أن يرفق مع مستند السداد الشهري لاشتراكات التأمين الذي تحدد بياناته في القرار الوزاري المشار اليه بالمادة السابقة ، النماذج الخاصة بالعمال الذين انتهت خدمتهم خلال الشهر السابق (الشهر المسدد عنه الاشتراكات) والنماذج الخاصة بالعمال الذين التحقوا بخدمته خلال الشهر المذكور .

مادة (١٠٢) :

يعتبر استيفاء النماذج والبيانات والسجلات والدفاتر والمستندات المشار اليها بالمواد ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ السابقة وتقديمها في خلال المواعيد المحددة من التدابير التنفيذية للقانون ، ويكون عدم تقديمها غير مستوفاة البيانات أو المرفقات اللازمة أو كانت مغايرة للواقع أو التأخير في موافاة الهيئة العامة بها أو في موافاة مكتبها الذي يقع في دائرته نشاط صاحب العمل عن المواعيد المحددة مستتبجا تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ ، ١٤٩ ، من هذا القانون .

مادة (١٠٣) :

على الهيئة العامة أن تعطي لكل صاحب عمل خاضع للقانون قام بالوفاء بالتزاماته قبلها شهادة تثبت تسجيله في سجلات التأمين ولا تعتبر هذه الشهادة نافذة المفعول إلا إذا كانت تحمل الخاتم الرسمي للهيئة العامة وفي حالة تعدد فروع صاحب العمل ومعاملة كل فرع منها كمصاحب عمل مستقل يصدر لكل فرع شهادة خاصة به .

ويسرى مفعول الشهادة حتى نهاية السنة المالية التي صدرت فيها ، وينبغي تجديدها سنويا بموجب طلب يتقدم به صاحب العمل الى الهيئة العامة أو مكتبها الواقع في دائرته نشاطه .

ولا تستخرج الشهادة أو تجدد إلا بعد قيام صاحب العمل بتقديم جميع النماذج الواجبة مستوفية لكل بياناتها ويعد الوفاء بجميع التزاماته قبل الهيئة العامة حتى تاريخ إصدارها .

مادة (١٠٤) :

تحتسب الاشتراكات في التأمين على أساس البيانات الواردة في النماذج والسجلات المشار اليها بالمواد ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ السابقة ، فإذا لم يقدم صاحب العمل هذه النماذج مستوفية البيانات حسب الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة العامة وذلك الى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا

وفي حالة عدم تقديم تلك النماذج أو تقديمها غير مستوفاة ، أو عدم وجود السجلات والمستندات والملفات المذكورة في المادة (١٠٠) يكون حساب الاشتراكات المستحقة على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة العامة أو طبقا لما تسفر عنه تحرياتها في تحديد حجم الالتزام نحو الهيئة العامة وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الادارة .

وعلى الهيئة العامة إخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المسبوبة وفقا لما تقدم وكذلك المبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب مسجل يعلم الوصول .

ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب مسجل يعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الإخطار المشار اليه بالفقرة السابقة .

وعلى الهيئة العامة أن تترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة العامة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ فوات المدة المشار إليها في هذه الفقرة أو من تاريخ تسلمه اعتراض الهيئة العامة على لجنة فض المنازعات .

وتتشأ هذه اللجنة وبغيرها من لجان فض المنازعات بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية - بناء على موافقة مجلس الإدارة - ويحدد القرار اجراءات عملها ومكافآت أعضائها

ولكل من الهيئة العامة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة الكبرى أمام المحكمة المدنية الكبرى خلال الثلاثين يوماً التالي لإبلاغه لصاحب الشأن بخطاب مسجل بعلم الوصول والا هنأ الحساب نهائياً .

الفصل الثالث

تقدير السن وتقدير العجز المهني وغير المهني

مادة (١٠٥) :

يحدد سن طالب معاش الشيخوخة بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو أي مستند آخر رسمي تقبله الهيئة العامة ، وإذا تعذر إبراز مثل هذه الوثائق فيحدد بقرار من اللجنة الطبية التي تشكل بقرار من وزير الصحة .

ويجوز لكل من الهيئة العامة والمؤمن عليه الطعن في قرارات اللجنة الطبية بطلب تقدير السن أمام اللجنة الطبية الاستئنافية المنصوص عليها بالمادة (١٠٦) في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالقرار .

ويكون قرار اللجنة الطبية في حالة عدم الطعن وقرار اللجنة الطبية الاستئنافية بتقدير السن نهائياً ولو ظهرت بعد ذلك شهادة الميلاد أو أي مستند رسمي آخر .

مادة (١٠٦) :

تشكل لجنة طبية أو أكثر بقرار من وزير الصحة ، وتختص اللجنة بما يلي :

١- تقدير درجة العجز لاستحقاق معاشات العجز غير المهني أو تعويضات ومعاشات العجز المهني الناتج من إصابة العمل.

٢- تعيين نوع الإصابة أو المرض المهني ودرجة العجز

٣- أي اختصاص آخر منصوص عليه في هذا القانون .

ويكون لكل من الهيئة العامة أو المؤمن عليه أو أي مستحق الحق في الطعن في قرارات اللجنة الطبية أمام اللجنة الطبية الاستئنافية التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة ويكون ميعاد الطعن ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه بخطاب مسجل .

وبين القرار الصادر من وزير الصحة بعد الاتفاق مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية الإجراءات التي تتبع أمام اللجان الطبية المختصة واللجنة الطبية الاستئنافية كما يبين مكافآت أعضائها .

الفصل الرابع

قطع التقادم وسقوط الحق

مادة (١٠٧) :

تقطع مدة التقادم بالتنبيه على صاحب العمل بإداء المبالغ المستحقة الهيئة العامة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب مسجل يعلم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ .

ولا يسرى التقادم في مواجهة الهيئة العامة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة العامة بالتحاقهم لديه ، كما لا يسرى بالنسبة لأداء الاشتراكات على أساساً أجور غير حقيقية إلا من تاريخ علم الهيئة العامة بهذه الواقعة .

مادة (١٠٨) :

تسقط حقوق الهيئة العامة على أي الأحوال قبل أصحاب العمل والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق دون طلبها كتابة بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل ذلك .

ويسقط حق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في البدلات اليومية للإصابة وفي منح نفقات الجراحة بمرور سنة واحدة على تاريخ الإصابة أو الوفاة دون تقديم طلب بصرفها ويسقط الحق في بقية المنح الأخرى والتعويضات والمعاشات بمرور خمس سنوات على تاريخ استحقاق المنحة أو التعويض أو المعاش دون تقديم طلب للصرف .

وتعتبر المطالبة بأي من المبالغ المتقدمة منطوية على المطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الهيئة العامة ، ويقطع سريان المدة المشار إليها في الفقرة السابقة بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب الصرف في الموعد المحدد .

الباب التاسع

الإعفاء من الضرائب والرسوم

مادة (١٠٩) :

تفنى الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيّاً كان نوعها متى وجدت .

مادة (١١٠) :

تفنى أموال الهيئة العامة الثابتة والمتحركة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الدولة متى وجدت .

مادة (١١١) :

تفنى البدلات والتعويضات والمعاشات والمنح والإعانات التي تستحق طبقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها متى وجدت .

مادة (١١٢) :

تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة العامة أو المؤمن عليهم أو المستحقون عنهم طبقاً لأحكام هذا القانون .
ويكون نظر الدعاوى التي ترفع من الجهات المذكورة بالفقرة السابقة على وجه الاستعجال .

الباب العاشر ضمانات التحصيل والصرف والمراقبة

مادة (١١٣) :

يكون للمبالغ المستحقة للهيئة العامة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول أو عقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للزئانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم .

مادة (١١٤) :

مع مراعاة أحكام المادة (١٠٤) من هذا القانون تعتبر جداول المبالغ المستحقة للهيئة العامة المصدقة رسمياً من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية مكملاً رسمياً صالحاً لإجراء الحجز التحفظي ضماناً لاستحقاقات الهيئة العامة وللتنفيذ الجبري على أموال الدين .

مادة (١١٥) :

لايمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة العامة حل المنشأة أو تصفيتها أو إفلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو بالوصية أو بالبيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ، ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع صاحب العمل السابق وأصحاب العمل السابقين من تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة العامة .

مادة (١١٦) :

يجوز للهيئة العامة تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة (١١٧) :

على صاحب العمل بناء على طلب الهيئة العامة بخطاب مسجل بعلم الوصول أن يخضع من أجر المزمين عليه - في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها طبقاً لأحكام قانون العمل - المبالغ التي تكون قد صرفت له من الهيئة العامة أو أحد مكاتبها بدون وجه حق ، وأن يوردها للهيئة العامة شهرياً في مواعيد سداد الاشتراكات وينقص طريقة سدادها .

مادة (١١٨) :

يلتزم صاحب العمل بداء مبلغ إضافي للهيئة العامة قدره دينار واحد عن كل شهر يتأخر فيه عن إخطار الهيئة العامة أو أحد مكاتبها بالتحاق أحد العمال أو بانتهاء خدمته لديه وذلك على النموذج المعد لكل من الحالتين ويلتزم صاحب العمل بداء المبلغ الإضافي المذكور عن المدة من تاريخ انتهاء المهلة المحددة للإخطار حتى تاريخ إرساله إلى الهيئة العامة .

كما يلتزم صاحب العمل بدفع المبلغ الإضافي المذكور في الفقرة السابقة للهيئة العامة في كل حالة يتأخر فيها عن إبلاغ الشرطة بكل إصابة عمل تحدث لأحد عماله خلال أربع وعشرين ساعة من وقوعها أو إذا كان الإبلاغ لم يتم وفقاً للنموذج المنصوص عليه في المادة (١٢٣).

ويتعدد المبلغ الإضافي المذكور بالفترتين السابقتين بعدد المؤمن عليهم الذين يتأخر صاحب العمل في الإخطار عنهم ويقدر عدد أشهر التأخير ويعتبر جزء الشهر في التأخير شهراً كاملاً .

مادة (١١٩) :

مع مراعاة المادة ٥٤ لا تستحق البدلات والتعويضات والمعاشات والمخ والمخاعات المنصوص عليها في هذا القانون إذا كان الخطر قد نشأ بصورة مقصودة ممن سيستفيد منها أو إذا حدث هذا الخطر نتيجة عمل جنائي قام به .

وفى هذا حكم الفقرة السابقة يجب على الهيئة في كل الأحوال أن تدفع للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه كامل المستحقات المنصوص عليها في هذا القانون حسب الحالة مهما كانت أسباب حدوث الخطر وظروفه ، ويطبق نفس الحكم في حالة إصابة العمل أو الإصابة العادية التي يكون المسئول عنها شخص ثالث غير صاحب العمل الذي يعمل لديه المصاب .

وليس على صاحب العمل أى التزام بدفع بدل أو تعويض إلى المؤمن عليه الذى يصاب بإصابة عمل أو إلى ورثته إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت بصورة مقصودة من صاحب العمل أو بسبب خطئه الفاحش أو نتيجة عدم احترامه القواعد المتعلقة بسلامة وصحة العمال ، وفى هذه الأحوال يحتفظ المصاب أو ورثته بجميع الحقوق فى التعويضات التى يقرها أى قانون آخر .

وفى جميع الحالات المذكورة أعلاه يجب على الهيئة العامة أن تدفع للمستفيد أو للمستحقين عنه جميع الحقوق المستحقة عليها ، ومقابل ذلك تحمل الهيئة العامة محل المؤمن عليه أو ورثته فى جميع الحقوق والدعوى ضد صاحب العمل أو الأشخاص الآخرين المسئولين وضمن حدود المبالغ التى دفعتها .

مادة (١٢٠) :

يكون لمن يتدبر وزير العمل والشؤون الاجتماعية من موظفى الهيئة العامة الحق فى دخول محال العمل فى مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات والملفات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة العامة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام القانون .

وعلى السلطات الإدارية المختصة تسهيل مهمتهم وتكون لهؤلاء المنوبين سلطة ضبط المخالفات وتحرير المحاضر .

مادة (١٢١) :

يلتزم جميع من يتدبر وزير العمل والشؤون الاجتماعية للتفتيش على أصحاب العمل الخاضعين لهذا القانون بأن يزودوا الجيمين التالى أسم الوزير (أقسم بالله العظيم أن أؤدى عملى بكل أمانة وإخلاص ولا أقضى سراً من أسرار الصناعة أو التجارة أكون قد أطلعت عليه أثناء تأدية واجبى ، والله على ما أقول شهيد) .

كما يلتزمون بالاحتفاظ بسر المهنة فيما يتعلق بالوقائع التى أطلعوا عليها بطريقة ما أثناء ممارستهم لأعمال وظيفتهم ولا يجوز لهم بحال من الأحوال أن يفشوا هذه الوقائع أو أن ينقلوها لغير الأجهزة المختصة .

مادة (١٢٢) :

يجب على أصحاب العمل وممثليهم أن يزودوا المنوبين المذكورين فى المادة السابقة بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مهمتهم وخاصة المعلومات الدقيقة المتعلقة بما يلى :

١ - عدد العمال الذين يستخدمونهم وأسمائهم وتواريخ التحاقهم بالعمل وتاريخ ميلادهم وأجر كل منهم .

ب - عدد العمال الذين يترون خدمتهم وأسمائهم وتاريخ انتهاء الضمة وأجر كل منهم .

ج - قيمة الأجور المدفوعة شهرياً وطبيعتها وطريقة حسابها وبغتها .

د - طبيعة العمل الجارى ومكانه وفروع العمل أن وجدت .

ويجب على السلطات المختصة فى الفولة وخاصة دوائر الشرطة أن تقدم لمنوبى الهيئة العامة كل مساعدة تستلزمها ممارسة وظائفهم

مادة (١٢٣) :

كل اتفاق أو تسوية تخالف أحكام هذا القانون وتصدر ممن يشملهم تعتبر باطلة اذا كان من شأنها أن تضر بحقوق المستفيدين أو أن تحمل المؤمن عليهم أو عائلاتهم التزامات إضافية .

مادة (١٢٤) :

تلتزم الهيئة العامة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة العامة . وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون مادامت علاقة العمل قد ثبتت لدى الهيئة العامة بين صاحب العمل والعمال .

وإذا لم تتخذت الهيئة العامة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك فى التأمين أو الأجر ربط المعاش أو صرف التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليها .

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر فى حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر الحقيقى .

وللهيئة العامة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون وفوائد التأخير وكذلك المبالغ الإضافية المستحقة وفقاً لأحكامه .

مادة (١٢٥) :

يحدد وزير العمل والشئون الاجتماعية - بعد أخذ رأى مجلس الإدارة - نظام ومواعيد وكيفية طلب صرف البدلات والتعويضات والمعاشات والجهات التى تصرف منها ، ومستندات الصرف ومواعيد تقديمها .

مادة (١٢٦) :

لايجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه لدى الهيئة العامة إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لايجاوز الربع ، وعند التزامه يبدأ بخمس دين النفقة فى حدود الثمن ، ويخصص الباقى للوفاء بدين الهيئة العامة .

مادة (١٢٧) :

يجوز للهيئة العامة خصم مايقون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من أنصبة المستحقين عنهما فى حدود الربع ، ويقسم بينهم الخمص بنسبة المنصرف من أنصبتهم .

مادة (١٢٨) :

يلتزم الذين يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج بإخطار الهيئة العامة بحالات الزواج التى تتم بين مستحقات المعاش وعلى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والمؤسسات والهيئات والجمعيات والشركات وأصحاب العمل الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم فى المعاش ممن يحصلون على معاشات طبقاً لأحكام هذا القانون أن يخطرأ الهيئة العامة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ تناقاه بالعمل ومقدار أجره ورقم ربط معاشه وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه .

وعلى كل صاحب معاش والمستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة العامة بكل تغيير في أسباب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ حدوث التغيير .

مادة (١٢٩) :

لا يجوز لكل من الهيئة العامة أو المؤمن عليهم أو صاحب المعاش أو المستحق عنه المتازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بتسوية المعاش نهائياً أو من تاريخ صرف التعويض فيما عدا حالات إعادة تسوية المعاش أو التعويض نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

مادة (١٣٠) :

للعامل الحق في طلب بيان من الهيئة العامة أو أحد مكاتبها المسجل بها عن مدة اشتراكه في التأمين بناء على طلب يتقدم به وذلك في الحالات الآتية :

ـ عند بلوغ سن التقاعد .

ـ عند انتهاء خدمته لأي سبب .

ـ عند مغادرته البلاد ولو بصفة مؤقتة .

ـ عند التحاقه بعمل لا يخضع لأحكام القانون .

ويعطى البيان دون مقابل وله أن يطلبه مرة كل خمس سنوات في غير الحالات المذكورة نظير رسم يحدد بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بعد موافقة مجلس الإدارة ، ولا يعمل بهذا البيان إلا في الغرض الذي صدر من أجله .

مادة (١٣١) :

ينشأ بالهيئة العامة لجنة مراقبة مكونة من رئيس وعضوين يسمى رئيسها من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويسمى أحد العضوين من قبل وزير المالية والاقتصاد الوطني والآخر من قبل مؤسسة نقد البحرين ، وتكون مدة عضوية اللجنة سنتين ولا يجوز تجديدها أكثر من مرتين متتاليتين .

وتقوم اللجنة بالمهام التالية :

أ - مراقبة أعمال الإدارة المالية للهيئة العامة .

ب - إبداء الرأي في النظام المالي والحسابي وفي الخطة الحسابية التي تسيّر عليها الهيئة العامة .

ج - التحقق من صحة بيانات دفاتر المحاسبة .

د - إبداء الرأي فيما يتعلق بموازنة الهيئة العامة السنوية وحسابها الختامي قبل عرضه على مجلس الإدارة والتحقق من صحتها ، ومن سلامة محتوياتها .

هـ - ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يعهد بها إليها وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو رئيس مجلس الإدارة

وعلى اللجنة أن تضع تقريراً في نهاية الشهر السادس من كل سنة مالية تبين فيه ملاحظاتها على نشاط الهيئة العامة خلال السنة الأشهر الماضية ، وعليها وضع تقرير سنوي في نهاية السنة المالية السابقة يتحال تقارير اللجنة إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإلى مجلس الإدارة وإلى المدير ، ويعاونه في مهامها عدد من الموظفين المختصين الذين يلحقون بها ويبقى هؤلاء الموظفون مرتبطين برئيس اللجنة طيلة مدة تديبهم للعمل بها ، وتسير اللجنة وفقاً لللائحة التي تضعها لنفسها ، وتحدد مكافآت الرئيس والأعضاء من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الباب الحادى عشر الأحكام الانتقالية

الفصل الأول السلف الحكومية للهيئة العامة

مادة (١٣٢) :

يمنح بقرار من مجلس الوزراء يتخذ بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطنى سلفة أو عدة سلف للهيئة العامة لتمكينها من القيام بالتفقات الأولى اللازمة لإدارتها بعد تعيين مديرها ، وتقوم الهيئة العامة بسدادها على خمسة أقساط سنوية ، ويبدأ سداد القسط الأول فى نهاية السنة المالية الثانية من تطبيق هذا القانون

مادة (١٣٣) :

تلتزم الهيئة العامة فى الصرف من هذه السلف بالقواعد والإجراءات التى يصدرها وزير العمل والشئون الاجتماعية بلائحة مالية مؤقتة بناء على اقتراح المدير ، وتعرض على مجلس الإدارة بعد تشكيله لإقرارها أو تعديلها .

الفصل الثانى التعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة السابق حدوثها على صدور هذا القانون

مادة (١٣٤) :

١- يبقى التعويض عن اصابات العمل التى وقعت قبل تاريخ التطبيق الفعلى للتأمينات الاجتماعية المحددة بموجب هذا القانون وكذلك التعويض عن الأمراض المهنية التى تم اكتشافها أو تمت مشاهدتها قبل هذا التاريخ خاضعة لأحكام قانون تعويض موظفى البحرين الصادر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ أو قانون العمل السارى المفعول أيهما وقعت إصابة العمل فى ظله.

٢- كما تسرى الأحكام الخاصة بالتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة الواردة فى قانون العمل والقرارات الوزارية المنفذة له منذ نشره بالجريدة الرسمية على اصابات العمل والأمراض المذكورة التى تحدث فى منشآت أصحاب العمل مالم يدركهم التدرج فى تواريخ مراحل التطبيق الفعلى للتأمينات الاجتماعية ، وعندئذ يبقى التعويض عن اصابات العمل التى وقعت فقط فى ظل قانون العمل المذكور وكذلك الأمراض المهنية التى تم اكتشافها أو تمت مشاهدتها فى ظله أيضا خاضعة لأحكامه

٣- في تطبيق أحكام الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة يقصد بتاريخ التطبيق الفعلي التاريخ المحدد تنفيذاً للمادة ٦ من هذا القانون والذي يجرى التزام صاحب العمل بدفع اشتراكاته في فرع التأمين ضد إصابات العمل بدءاً منه .

٤- واعتباراً من تاريخ التطبيق الفعلي للباب الخامس من هذا القانون طبقاً لأراحل التدرج في التطبيق وفقاً للمادة ٦ منه تلغى الأحكام المخالفة لهذا القانون بالنسبة لأصحاب العمل والعمال الذين يطبق في حقهم الباب المذكور وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين ١ و ٢ السابقتين .

الباب الثاني عشر أحكام ختامية

• مادة (١٣٥) :

يصرف معاش الشيخوخة ، ومعاش العجز والوفاة الناشئين عن غير إصابة العمل ، ومعاش العجز الكلي المستديم والوفاة الناشئين عن إصابات العمل بعد أدنى قدره (٨٠) ديناراً شهرياً أو كامل الأجر الخاضع للتأمين أن قل من ذلك بشرط ألا يقل في جميع الأحوال عن ثلاثين ديناراً حتى ولو كان العامل المؤمن عليه لا يتقاضى أجراً .

ويكون الحد الأدنى لمعاش المستحق خمسة عشر ديناراً شهرياً . بحيث لا يزيد مجموع ما يصرف للمستحقين على ما كان مستحقاً لأصحاب المعاش نفسه .

•• ويكون الحد الأقصى للمعاشات المذكورة بالفقرة الأولى من هذه المادة ٨٠ بالمائة من الأجر المقرر على أساسه المعاش في كل من فرعي التأمين حسب الصالة .

••• وإذا قسم المعاش بين المستفيد والمستحقين عنه بالتساوي وقل نصيب كل منهم عن خمسة عشر ديناراً بما فيهم المستفيد حال حياته أو حسب النسب المقررة بعد وفاته يكمل نصيب كل منهم فيها إلى الحد الأدنى المذكور حتى لو تجاوز المجموع المعاش الذي ربط للمستفيد أو تجاوز مجموع الأنصبة بما فيها ما يخص المستفيد نفسه الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي ، وتعتبر التكملة في كل الأحوال منحة عائلية للمستفيد عن نفسه ومن المستحقين عنه ويستمر صرفها ظاهراً طالما توافرت شروط استحقاقها سواء حال حياة المستفيد أو بعد وفاته .

•••• وتزداد المعاشات المستحقة والتي تستحق طبقاً لهذا القانون على النحو التالي :

• تقررت زيادة الحد الأدنى للمعاشات ليصبح ٨٠ ديناراً شهرياً بدلاً من ٥٢ ديناراً لأصحاب المعاش بمقتضى قرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ . وكذلك زيادة نصيب المستحق الواحد إلى ١٥ ديناراً بدلاً من عشرة دنائير وخصائتاً فليس شهرياً .

كما تقررت بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه زيادة جميع المعاشات للمستفيدين وأنصبة المستحقين منهم بعد شمولها للزيادة المذكورة لتفا بما قيمته ٨ / منها على اعتبار أن معاش المستفيد أو نصيب المستحق يشمل العائلة المقررة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ على أن يجوز الطس إلى مائة فليس ، ويستفيد من هذه الزيادة أصحاب المعاشات التي ربطت معاشاتهم قبل أول يناير سنة ١٩٨٣ .

وتستحق هذه الزيادة الأخيرة بحيث لا تتجاوز المعاشات الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون .

•• هذه الفقرة معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بحذف الحد الأقصى الرأسي (٢٥٠) ديناراً شهرياً بالحد الأقصى النسبي .

••• أضيف هذا الحكم بقرار سمو رئيس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ .

•••• تقررت هذه الزيادة بالمرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ وسدر الحكم المشار إليه بطلب المرسوم بالقانون المذكور .

أولاً - ١٥ ٪ من المعاش الشهري إذا قل عن خمسين ديناراً .

ثانياً - ١٠ ٪ من المعاش الشهري إذا بلغ خمسين ديناراً فلكثر .

وذلك حتى لا تتجاوز المعاشات المشار إليها في هذين البندين بالزيادة المذكورة الحد الأقصى المقرر في هذا القانون .

ويجب ألا تقل الزيادة المنصوص عليها في البند « ثانياً » عن سبعة دنائير وخمسة فلس لصاحب المعاش أو المستفيد أو بالنسبة لمجموع معاشات المستحقين عنهما .

ويجب الفلس إلى مائة فلس .

ولا يقترب على صرف الزيادة المشار إليها أي مساس بالمتاح العائلي المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ ويتحمل صندوق الهيئة العامة بهذه الزيادة ويعمل به اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٨٠ .

فإذا زاد المعاش الشهري عن الحد الأقصى المشار إليه بالفقرة السابقة استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه علاوة على المعاش ، تعويضاً من دفعة واحدة بقدر بواقع ١١ ٪ بالمائة من الأجر السنوي المنصوص عليه في المادة ٤٢ عن كل سنة من السنوات المحسوبة في مدة الاشتراك في التأمين الزائدة عن القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى المذكور ، بعد استئصال أي مدة اعتبارية أو مدد أخرى يكون المؤمن عليه لم يؤد عنها اشتراكات التأمين خلالها .

ولا يعتبر في حكم المدد التي تستتدل مدد النظم الخاصة التي حسبت في مدة المعاش بالتطبيق للعادة ٢٥ من هذا القانون ولا المدد التي حسبت نظير مكافأة نهاية الخدمة .

وفي حالة وفاة المؤمن عليه يوزع تعويض الدفعة الواحدة المشار إليه بالفقرة الرابعة السابقة في هذه المادة على المستحقين كل بنسبة نصيبه .

ويجب في المعاش كسر المائة فلس إذا كان خمسين فلساً أو أكثر ويهمل إن قل عن ذلك .

• مادة (١٣٦) :

« مع مراعاة أحكام المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ إذا عاد صاحب معاش طبقاً لأحكام هذا القانون إلى ممارسة عمل مأجور خاضع لهذا القانون ودر عليه أجراً فإنه يجمع بين ما يستحق له من معاش وبين الأجر بشرط عدم تجاوز المجموع متوسط الأجر أو الأجر الذي حسب على أساسهما المعاش ، فإذا زاد المجموع على ذلك حسمت الزيادة من المعاش طوال مدة حصوله عليها ، وإذا بلغت مدة التحاق صاحب معاش بالعمل المأجور المشار إليه سنة أو أكثر وانتهت خدمته لأي سبب من الأسباب - عدا إصابة عمل جديدة أو حدوث مضاعفة لإصابة بالعمل السابقة يسوى المعاش في العائتين عن كامل المدة الأخيرة على أساس المادة (٣٩) المشار إليها ، ويضاف للمعاش السابق مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين أو المعاشات حسب الحالة متوسط الأجر الذي حسب على أساسه المعاش الأول .

أما إذا انتهت خدمة صاحب المعاش الأصلي بسبب إصابة عمل جديدة أو حدوث مضاعفة للإصابة أو الإصابات السابقة على التحاقه بالعمل المأجور المشار إليه بالفقرة السابقة ، أو انتهت خدمته بسبب حدوث وفاة إصابية له فيعامل طبقاً لأحكام إصابات العمل الواردة بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، بشرط ألا يتجاوز مجموع المعاشات أيضاً أجر الاشتراك الذي حسب على أساسه المعاش الأول .

كذلك يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون عنهما بين المعاشات المقررة في فرع تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة وفي فرع تأمين إصابات العمل ، ويشترط في جميع الأحوال عدم تجاوز مجموع المعاشات ومتوسط الأجر أو الأجر الذي حسب المعاش على أساسهما » .

• مدلة بالرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧ .

مادة (١٣٧) :

لايجوز صرف المعاش في الخارج للمقيمين في دولة البحرين الا في الحالات التي تحدد بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الادارة ، ويحدد القرار شروط وأوضاع صرف المعاش .

مادة (١٣٨) :

يصرف للأجنبي أو المستحقين عنه عند المغادرة النهائية للبلاد ، اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين تزيد على ثلاث سنوات ولم يكن مستحقا لأي من المعاشات طبقا لهذا القانون مايلي :

١ - مستحقته التي تكون قد سددت الهيئة العامة من النظام الخاص الذي كان معاملا به لدى صاحب العمل من المدة السابقة على الاشتراك في التأمين ومكافأة نهاية الخدمة التي أدائها صاحب العمل للهيئة المذكورة عن تلك المدة ، مضافا الى تلك المستحقات أو المكافأة فائدة بسيطة قدرها ٥ بالمائة سنويا من تاريخ سدادها للهيئة العامة حتى تاريخ استحقاق صرفها، ولا تحسب أية فائدة عن كسور السنة .

ب - مجموع اشتراكات التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة المدفوعة عنه من صاحب العمل وتلك المتقطعة من أجره مضافا الى هذا المجموع منحه لا تقل عن ٣ بالمائة منه .

مادة (١٣٩) :

اذا بلغت مدة اشتراك الأجنبي في التأمين ثلاث سنوات أو أقل ولم يكن مستحقا لمعاش من الهيئة العامة يصرف له من الهيئة المذكورة عند مغادرته نهائيا للبلاد مايلي :

أ - مستحقاته المشار اليها بالبند أ من المادة السابقة ، مضافا اليها الفائدة المذكورة بهذا البند مع مراعاة الشروط الوارد بالبندين المذكورين بشأنها .

ب - مجموع اشتراكات التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة المتقطعة من أجر المؤمن عليه فقط كاشتراك في التأمين مضافا اليها منحة لا تقل عن ٣ بالمائة ، وتصرف المنحة اذا كان قد اشترك في التأمين مدة اثني عشر شهرا على الأقل متصلة أو متقطعة .

وفي حالة استحقاق المؤمن عليه الأجنبي لمعاش التقاعد أو العجز أو الوفاة طبقا لما جاء في المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ تسوى مستحقاته ويستبدل بمعاش التقاعد أو العجز أو الوفاة الناتج من تطبيق المواد المشار اليها مبلغ من دفعة واحدة بالقدر الذي يسمح به معاشه وفقا للمعامل الوارد بالفائدة الأولى من الجدول رقم ٦ المرافق لهذا القانون .

ج - مبلغ يعادل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له طبقا لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي أو المنصوص عليها في عقود العمل أو لوائح النظم الأساسية أو ما اعتاد صاحب العمل على دفعه للعمال أيها أفضل وذلك بعد أقصى قدره ثمانية ونصيف في المائة من الأجر السنوي المسدود على أساسه اشتراك صاحب العمل في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بعدد سنوات الاشتراك في التأمين .

مادة (١٤٠) :

في حالة وفاة المؤمن عليه الأجنبي قبل مغادرته البلاد تدفع المستحقات المشار اليها بالبند أ من المادتين ١٣٨ و ١٣٩ السابقتين كاملة الى من حددته قبل وفاته بإقرار كتابي منه ولا يزعت حسب نظام الميراث للتعين في بلاده .

ويكون دفع مجموع الاشتراكات المشار اليها بالبند ب من المادتين ١٣٨ ، ١٣٩ المذكورتين على الوجه المبين بالمادة ٣٨ من هذا القانون وبالشروط الواردة بالفقرة الثانية منها بعد خصم ما يكون قد صرف له أو لهم من معاش ولا آت الى صندوق التأمين المختص .

مادة (١٤١) :

يعتبر صرف المستحقات المشار اليها بالمواد ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ السابقة منهيأ لأي حق ناشئ عن التأمينات الواردة بهذا القانون

مادة (١٤٢) :

لايجوز للمؤمن عليه المصاب أو المستحقين عنه وفقاً لأحكام هذا القانون التمسك ضد الهيئة العامة بالتعويضات التي تستحق عن إصابة العمل أو إصابته غير مهنية طبقاً لأي قانون آخر .
كما لايجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابات قد نشأت عن خطأ من جانبه .

مادة (١٤٣) :

تلتزم الهيئة العامة بالحقوق التي يكفلها الباب الخامس من هذا القانون لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه، وذلك إذا ظهرت عليه خلالها أعراض مرض مهني من الأمراض المبينة بالجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون حتى ولو ظهرت هذه الأعراض وهو بلا عمل أو كان يعمل في صناعة أو مهنة أو عمل لا ينشأ عنه هذا المرض .

مادة (١٤٤) :

يجوز للهيئة العامة أن تستبدل بحق المستفيد من أصحاب المعاشات ، في معاشه مبلغاً إجمالياً يحدد كمراسمات للقيمة المستبدلة من المعاش ، وفقاً للجدول رقم (٦) المرافق .

ويتم الاستبدال في الحدود وفقاً للشروط والأوضاع وفي الحالات التي يصدر بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

ويجوز للمستبدل في أي وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ويتضمن قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية المشار إليه في الفقرة السابقة الشروط المتعلقة بذلك والمبالغ التي ترد إلى الهيئة العامة في هذه الحالة .

مادة (١٤٥) :

يعتبر الاستبدال قائماً ابتداءً من تاريخ قبول تقدير رأس المال ويقتطع القسط مقدماً من المعاش طبقاً للأوضاع التي يحددها القرار الوزاري المشار إليه في المادة السابقة .

مادة (١٤٦) :

المستحقون من أصحاب المعاش الذين استبدلوا جزءاً من معاشهم يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه ، ولايجوز لهم استبدال أي جزء من معاشهم .

مادة (١٤٧) :

لاتسري أحكام المواد ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ على الأجانب من أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم وفقاً لأحكام هذا القانون .

الباب الثالث عشر العقوبات

مادة (١٤٨) :

يعاقب صاحب العمل أو مدير المنشأة المسئول الذي لا يتقيد بأحكام هذا القانون وتدابيره التنفيذية وأحكام القرارات الوزارية الصادرة بشأنه بغرامة تتراوح بين ١٠٠ دينار إلى ٥٠٠ دينار ، وإذا كان قد سبق الحكم عليه بمخالفة لهذا القانون تزداد الغرامة حتى ضعف هذه الحدود .

وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين ارتكب بشأنهم صاحب العمل مخالفة أو أكثر على أن لا يزيد مجموع الغرامات المحكوم بها على ألفي دينار .

فإذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة الغرامة بحيث لا تتجاوز خمسة أمثالها وتقضى المحكمة في جميع الأحوال من تلقاء نفسها بما يكون مستحقاً للهيئة العامة .

مادة (١٤٩) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تواطأ أو أعطى متعمداً بيانات غير صحيحة بغرض الاستفادة ، أو إغادة الغير من الحصول على التعويضات أو المعاشات أو المزايا الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

وتضاعف حدود هذه الغرامة إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه من أجل بيانات غير صحيحة لنفس الغرض .

ويحكم على الشخص المخالف بالإضافة إلى الغرامة المشار إليها بالفئتين السابقتين كتعويض مدني للهيئة العامة بضعف المبالغ المدفوعة له بصورة غير قانونية من الهيئة المذكورة على أساس تلك البيانات .

مادة (١٥٠) :

لايجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية ، كما لايجوز النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً لطرويف مخففة أو تقديرية .

مادة (١٥١) :

يثول الى الهيئة العامة جميع المبالغ المحكوم بها على مخالفة أحكام هذا القانون ، ويكون التصرف فيها بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بناء على موافقة مجلس الادارة .

الباب الرابع عشر
الجدول الملحقه

جدول رقم (١)
بنسب خفض معاش التقاعد

نسبة الخفض حد المعاش	السن حد تقديم طلب صرف المعاش
٪ ٢٠	أقل من ٤٥ سنة
٪ ١٥	من ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٪ ١٠	من ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

جدول رقم (٢)

أولاً : بتقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي :

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف	٢
٨٠٪	بتر الذراع الأيمن الى الكتف	١
٧٥٪	بتر الذراع الأيمن الى مافوق الكوع .	٢
٦٥٪	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع .	٣
٧٠٪	بتر الذراع الأيسر الى الكتف .	٤
٦٥٪	بتر الذراع الأيسر الى مافوق الكوع .	٥
٥٥٪	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع .	٦
٦٥٪	بتر الساق فوق الركبة .	٧
٥٥٪	بتر الساق تحت الركبة .	٨
٥٥٪	المصمم الكامل .	٩
٣٥٪	فقد العين الواحدة .	١٠
أيسر ٢٥٪	بتر الإبهام	١١
١٨٪	بتر السلامية الطرفية للإبهام	١٢
١٢٪	بتر السبابة	
٦٪	بتر السلامية الطرفية للسبابة	
١٠٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة .	
٨٪	بتر الوسطى	١٣
١٠٪	بتر السلامية الطرفية الوسطى	
٤٪	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية .	
٦٪	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى .	
٥٪	بتر السلامية الطرفية .	١٤
٣٪	بتر السلاميتين الطرفيتين .	
٤٪	بتر اليد اليمنى عند المصمم	١٥
٥٠٪	بتر اليد اليسرى عند المصمم	١٦
٤٥٪	بتر القدم مع عظام الكاحل .	١٧
٣٥٪	بتر القدم دون عظام الكاحل .	١٨
٣٠٪	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها .	١٩
١٠٪	بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم .	٢٠
١٠٪	بتر إبهام القدم وعظمه مشطه .	٢١
٥٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة .	٢٢
٤٪	بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم .	٢٣
٣٪	بتر السلامية الطرفية لإبهام القدم	٢٤
٣٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام .	٢٥

يراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضوى ما يأتى :

١- أن تكون الجراحة قد التأت التأتا كاملا (دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية ، كالاندبات ، أو التليفات ، أو التكتسات ، أو الالتهايات ، أو المضاعفات العسية أو غيرها) ، وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف عن هذه المضاعفات

٢- فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة السببية للعجز والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .

٣- فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

٥- إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المينة أعلاه عجزاً (كلياً) مستديماً عن أداء وتظيفته أعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود، وإذا كان العجز (جزئياً) قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وتظيفته .

٦- فيما عدا الأحوال النصصوص عليها فى البند ٣ من المادة (٣٩) ، إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المينة بالهول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعداها .

ثانياً : فى حالات فقد الإبصار :

درجة الإيبصار (١)	نسبة قوة الإيبصار (٢)	نسبة فقد الإيبصار (٣)	درجة العجز للعين المصابة (٤)
٦/٦	١٠٠,٠	—	—
٩/٦	٩١,٥	٨,٥	٢,٩٠
١٢/٦	٨٣,٦	١٦,٤	٥,٧٤
١٨/٦	٦٩,٩	٣٠,٠	١٠,٥٣
٢٤/٦	٥٨,٥	٤١,٥	١٤,٥٢
٣٦/٦	٤٠,٠	٦٠,٠	٢٤,٠٠
٦٠/٦	٢٠,٠	٨٠,٠	٢٨,٠٠
٦٠/٥	١٤,٠	٨٦,٠	٣٠,١٠
٦٠/٤	٨,٢	٩١,٠	٣٢,١٢
٦٠/٣	٢,١	٩٧,٩	٣٤,٢٦
٦٠/٢	٠,٦	٩٩,٤	٣٤,٧٩
٦٠/١ فقلل	—	١٠٠,٠	٣٥,٠٠

ويراعى فى تقدير العجز المتخلف عن فقد الإبصار ما يأتى :

- ١- أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الإبصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة إبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤).
- ٢- وفى حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة تعتبر أن العين كانت سليمة $\frac{6}{6}$.
- ٣- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠ ٪ (عمود ٣).
- ٤- فى حالة فقد إبصار العين الوحيدة تعتبر عجزاً (كاملاً).
- ٥- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة إبصار كل منهما أى ، باختيار أن الإبصار لكل عين ٥٠ ٪ (عمود ٣) .

ثالثاً : فى حالة فقد السمع :

- ١ - يعتبر السمع سليماً إذا كان لايتجاوز (١٥) ديسبل لكل من الأذنين .
 - ب - تحتسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على (١٥) ديسبل .
 - ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠ / إذا كان متوسط الضعف فى القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف فى هذه الحالة ٥٥ ٪ من العجز الكلى .
- ويراعى فى تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع مايلى :

- ١- أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التى يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠٠ سيكل / ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائى لإمكان الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من الذبذبات التى لايسهل عملها بالشوكة الرنانة .
 - ٢- أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
 - ٣- فى حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليماً ١٠٠ ٪ تبعاً لسن العامل المصاب أى يضاف $\frac{1}{2}$ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .
 - ٤- مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى فى حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠ ٪ من السمع الكامل .
 - ٥- مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى فى حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعاً للنظام الآتى :
- (أ) النسبة المئوية لفقد السمع بالأذنين معاً (نسبة فقد السمع فى الأذن الأقوى \times ٥ + نسبة فقد السمع فى الأذن الأضعف $\div 6$)

(ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠ ٪ من فقد السمع تعادل ٥٥ ٪ من العجز الكامل .

ويشترط فى جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقراراً تاماً .

جدول رقم (٢)
جدول أمراض المهنة

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p> <p>تداول الخامات المحتوية على الرصاص .</p> <p>صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) فى سبائك .</p> <p>العمل فى صناعة الأدوات من سبائك الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة)</p> <p>فى صناعة مركبات الرصاص ، صهر الرصاص ، تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على رصاص التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص .</p> <p>تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ..</p> <p>الخ . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية .. الخ .</p>
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته</p>
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته .	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>
٥	التسمم بالفوسفور ومضاعفاته .	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>

تابع جدول رقم (٣)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٦	التسمم بالبنتزل أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد ، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وصنعها وتعبئتها ... الخ .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .. الخ .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .	كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوي عليه .
١٠	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح .	كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوي على النيكل أو مركباته ، ويشمل ذلك : التعرض لغبار كربونيل النيكل .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات .	كل عمل يستدعي التعرض لأول أكسيد الكربون ، ويشمل ذلك : عمليات تحضير أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراجات وقمائن الطوب والجير الخ .
١٢	التسمم بصامغ السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أتربتها أو المواد المحتوية عليها .
١٣	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباتها .	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها ، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .

تابع جدول رقم (٣)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٤	التسمم بالبنزول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البنزول أو غازاته أو مشتقاته ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكبريت فورم ورابع كلوريد الكبريت .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلورفورم أو رابع كلوريد الكبريت ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلوريد الأثيل وثالث كلوريد الأثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديويم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى أو أشعة إكس .	أى عمل يستدعى التعرض للراديويم وأية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة إكس .
١٨	سـرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعين الحزمنة	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارافين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات هذه المواد ، وكذا التعرض لأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .
١٩	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات .	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن الحمضية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى إلى تلف العين أو ضعف الإبصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوى (توموكوينوزس) التى تنشأ عن ١- غبار السيليكا (سيلمنكوزس) ٢- غبار الأسبستوس (اسبستوزس)	أى عمل يستدعى التعرض للغبار حديث التولد لمادة السيليكا أو المواد التى تحتوى على مادة السيليكا بنسبة تزيد على ٥ ٪ كالمعمل فى المناجم والمحاجر أو تحت الأحجار أو صحنها أو فى صناعة المسننات الحجرية أو تلميع المعادن بالزمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الأسبستوس وغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .

تابع جدول رقم (٣)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢١	٣- غبار القطن (بسينوزس) الجمرة الخبيثة (انتراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رممها أو أجزاء منها ومنتجاتها الخام أو مخلفاتها بما في ذلك البلود والموافر والقرون والشعر ، وكذلك العمل في شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها .
٢٢	السقاوة	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها أو أجزاء منها .
٢٣	مرض الدرن	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض .
٢٤	التسمم بالبريليبريوم	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٥	التسمم بالسيليبيوم	أى عمل يستدعى التعرض لغباره أو أبخرته أو المواد المحتوية عليه .
٢٦	الأعراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى	كل عمل يستدعى التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .
٢٧	الأعراض والأمراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات أو مشتقاتها .	كل عمل يستدعى التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .
٢٨	أمراض الحميات المعدية .	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج الحميات أو المشتقات البكتريولوجية أو في أى عمل يستدعى الاتصال بمرضى الحميات .
٢٩	الصمم المهني .	كل عمل يستدعى التعرض للضوضاء المرتفعة ويشمل ذلك على سبيل المثال: العمل في إرشاد الطائرات أو في صيانتها وفي عمليات الطرق ، والتعدين وفي العمل بجوار الآلات التي تصدر عنها ضوضاء مرتفعة أو التعرض للعقاقير أو الكيماويات التي تؤثر في السمع .

تابع جدول رقم (٣)

م	نوع المرض	العمليات أو الأفعال المسببة لهذا المرض
٣٠	التهابات الجلد الحادة والمزمنة والاكزيما ومسرتان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات العين .	أى عمل يستدعى التعرض لأية مادة مهيجة أو ملتهبة أو أكالة صلبة أو سائلة أو غازية ويشمل ذلك على سبيل المثال التعرض للزيوت المعدنية بما فيها البارافين ومنتجاتها والقطران أو الزفت أو البيتومين والأحماض والتلويثات ... الخ.

جدول رقم (٤)

بتحديد المبالغ المستحقة لحساب مدة سابقة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين

السن	المبلغ المقابل لكل سنة فى الخدمة المحسوبة فى الاشتراك ولكل دينار واحد من الأجر الشهري .	السن	المبلغ المقابل لكل سنة فى الخدمة المحسوبة فى الاشتراك ولكل دينار واحد من الأجر الشهري
حتى سن ٣٠	فلس دينار	٤٦	فلس دينار
٣١	٣٤٢	٤٧	٦٨٩
٣٢	٣٥١	٤٨	٧٢٢
٣٣	٣٦٢	٤٩	٧٥٥
٣٤	٣٧٤	٥٠	٧٩٢
٣٥	٣٨٨	٥١	٨٢٥
٣٦	٤٠٤	٥٢	٨٦١
٣٧	٤٢٠	٥٣	٩٠٠
٣٨	٤٣٩	٥٤	٩٤١
٣٩	٤٥٨	٥٥	٩٨٣
٤٠	٤٧٩	٥٦	١٠٢٧
٤١	٥٠١	٥٧	١٠٧٨
٤٢	٥٢٣	٥٨	١١٣٥
٤٣	٥٤٧	٥٩	١١٩٧
٤٤	٥٧٣	٦٠	١٢٦٧
٤٥	٥٩٩		
	٦٢٨		

مبادئ تراعى عند تطبيق الجدول رقم (٤)

١- فى حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

٢- يقدر المبلغ المطلوب لعدم مدة سابقة على الاشتراك فى التأمين ضمن مدة الاشتراك فيه على أساس سن المؤمن عليه وأجره فى تاريخ طلب الضم .

جدول رقم (٥)

تحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة
اختيار المؤمن عليه سداد المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السن في تاريخ بدء الأداء		مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ دينار من المبلغ المستحق		السن في تاريخ بدء الأداء		مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ دينار من المبلغ المستحق	
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس
١٦١	٣٠٠	٤١	٢٣٧	٢٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠
١٥٨	٠٠٠	٤٢	٢٣٣	٢١	٣٠٠	٢١	٣٠٠
١٥٤	٧٠٠	٤٣	٢٢٩	٢٢	٣٠٠	٢٢	٣٠٠
١٥١	٤٠٠	٤٤	٢٢٥	٢٣	٤٠٠	٢٣	٤٠٠
١٤٨	٢٠٠	٤٥	٢٢١	٢٤	٥٠٠	٢٤	٥٠٠
١٤٥	٠٠٠	٤٦	٢١٧	٢٥	٧٠٠	٢٥	٧٠٠
١٤١	٨٠٠	٤٧	٢١٣	٢٦	٩٠٠	٢٦	٩٠٠
١٣٨	٦٠٠	٤٨	٢١٠	٢٧	٢٠٠	٢٧	٢٠٠
١٣٥	٤٠٠	٤٩	٢٠٦	٢٨	٤٠٠	٢٨	٤٠٠
١٣٢	٢٠٠	٥٠	٢٠٢	٢٩	٨٠٠	٢٩	٨٠٠
١٢٩	١٠٠	٥١	١٩٩	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠
١٢٥	٩٠٠	٥٢	١٩٥	٣١	٦٠٠	٣١	٦٠٠
١٢٢	٨٠٠	٥٣	١٩٢	٣٢	٠٠٠	٣٢	٠٠٠
١١٩	٦٠٠	٥٤	١٨٨	٣٣	٥٠٠	٣٣	٥٠٠
١١٦	٤٠٠	٥٥	١٨٥	٣٤	٠٠٠	٣٤	٠٠٠
١١٣	٢٠٠	٥٦	١٨١	٣٥	٥٠٠	٣٥	٥٠٠
١٠٩	٩٠٠	٥٧	١٧٨	٣٦	١٠٠	٣٦	١٠٠
١٠٦	٦٠٠	٥٨	١٧٤	٣٧	٧٠٠	٣٧	٧٠٠
١٠٣	٣٠٠	٥٩	١٧١	٣٨	٣٠٠	٣٨	٣٠٠
			١٦٧	٣٩	٩٠٠	٣٩	٩٠٠
			١٦٤	٤٠	٦٠٠	٤٠	٦٠٠

مبادئ قراعى عند تطبيق الجدول رقم (٥).

١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.

٢- لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .

٣- تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب ١٠ فلس .

جدول رقم (٦)
رأس المال لمعاش مستبدل قدره دينار واحد

لدة ١٥ سنة		لدة ١٠ سنوات		لدة ٥ سنوات		السن عند الاستبدال
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
١٢٢	٠.٢٠	٩١	٤٢٠	٥١	٦٠٠	حتى سن ٣٠
١٢١	٣٩٠	٩١	٣٦٠	٥١	٥٧٥	٣١
١٢١	٧٦٠	٩١	٣٠٠	٥١	٥٥٠	٣٢
١٢١	٦٠٠	٩١	٢٥٥	٥١	٥٢٥	٣٣
١٢١	٤٤٠	٩١	١٥٠	٥١	٥٠٠	٣٤
١٢١	٢٣٥	٩١	٠٥٥	٥١	٤٧٥	٣٥
١٢٢	٠.٣٠	٩٠	٩٦٠	٥١	٤٥٠	٣٦
١٢٠	٧٩٠	٩٠	٨٤٥	٥١	٤٢٥	٣٧
١٢٠	٥٥٠	٩٠	٧٣٠	٥١	٤٠٠	٣٨
١٢٠	٢٧٠	٩٠	٦٠٥	٥١	٣٦٠	٣٩
١١٩	٩٩٠	٩٠	٤٨٠	٥١	٣٢٠	٤٠
١١٩	٦٥٥	٩٠	٣٣٠	٥١	٢٨٠	٤١
١١٩	٣٢٠	٩٠	١٨٠	٥١	٢٤٠	٤٢
١١٨	٩٠٥	٨٩	٩٩٠	٥١	١٩٠	٤٣
١١٨	٤٩٠	٨٩	٨٠٠	٥١	١٤٠	٤٤
١١٧	٩٦٥	٨٩	٥٧٥	٥١	٠.٨٠	٤٥
١١٧	٤٤٠	٨٩	٣٥٠	٥١	٠.٢٠	٤٦
١١٦	٧٩٠	٨٩	٠.٦٥	٥٠	٩٥٠	٤٧
١١٦	١٤٠	٨٨	٧٨٠	٥٠	٨٧٠	٤٨
١١٥	٣٤٠	٨٨	٤١٠	٥٠	٧٧٥	٤٩
١١٤	٥٤٠	٨٨	٠.٤٠	٥٠	٦٨٠	٥٠
١١٣	٥٧٠	٨٧	٥٨٥	٥٠	٥٥٠	٥١
١١٣	٦٠٠	٨٧	١٣٠	٥٠	٤٢٠	٥٢
١١١	٤٢٠	٨٦	٥٦٥	٥٠	٣٧٠	٥٣
١١٠	٢٤٠	٨٦	٠٠٠	٥٠	١٢٠	٥٤
١٠٨	٨٤٠	٨٥	٣١٠	٤٩	٩٢٥	٥٥
٠٠	٠٠	٨٤	٦٢٠	٤٩	٧٣٠	٥٦
٠٠	٠٠	٨٣	٨٠٠	٤٩	٤٨٥	٥٧
٠٠	٠٠	٨٢	٩٨٠	٤٩	٢٤٠	٥٨
٠٠	٠٠	٨٢	٠.١٠	٤٨	٩٥٠	٥٩
٠٠	٠٠	٨١	٠.٤٠	٤٨	٦٦٠	٦٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٤٨	٣٢٥	٦١
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٤٧	٩٩٠	٦٢
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	٥٨٠	٦٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	١٧٠	٦٤
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦	٦٦٠	٦٥

مبادئ تراعى بالنسبة للجدول رقم (٦) :

- ١- فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يراعى حساب السن الإضافية التي تقررها اللجنة الطبية المختصة وفقا للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لاتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار اللجنة الطبية .
- ٣- لايجوز الاستبدال لمن تقرر اللجنة الطبية المختصة أن حالته الصحية لا تتناسب مع طلب الاستبدال .
- ٤- لايجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه من المؤمن عليهم الأعمار الواردة بالجدول وهي ٦٥ سنة إذا كانت مدة الاستبدال خمس سنوات ، و٦٠ سنة إذا كانت مدة الاستبدال ١٠ سنوات ، و ٥٥ سنة إذا كانت مدة الاستبدال ١٥ سنة .
- وتطرح خمس سنوات من هذه الأعمار بالنسبة للمؤمن عليهم .
- ٥- لايجوز استبدال معاشات العجز المهني وغير المهني .

الجزء الثاني

المراسيم بالقوانين المعدلة
للقانون الأساسي
للتأمين الاجتماعي

*** مرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٦
بتعديل المادة ٣٨ والمادة ١٣٩ من قانون التأمين الاجتماعي**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور.

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،

وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الأولى :

يعدل البند ٥ من المادة ٣٨ من قانون التأمين الاجتماعي بحيث يقرأ على الوجه التالي :

« ٥ - مغابرة المؤمن عليه للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية فسي سفارة أو قنصلية دولته » .

المادة الثانية :

١ - تعدل الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة ١٣٩ من قانون التأمين الاجتماعي بحيث تقرأ على الوجه التالي :

« وفي حالة استحقاق المؤمن عليه الأجنبي لمعاش التقاعد أو المعجز أو الوفاة طبقاً لما جاء في المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ تسوى مستحققاته ويستبدل بمعاش التقاعد أو المعجز أو الوفاة الناتج من تطبيق المواد المشار إليها مبلغ من دفعة واحدة بالقدر الذي يسمح به معاشه وفقاً للمعامل الوارد بالخانة الأولى من الجدول رقم (٦) المرافق لهذا القانون .

ب - تعدل المادة ١٣٩ من قانون التأمين الاجتماعي بحيث تضاف إلى فقرتها ١ ، ب فقرة جديدة يكون نصها كالآتي :

ج - مبلغاً يعادل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له طبقاً لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي أو المخصص عليها في عقد العمل أو لوائح النظم الأساسية أو ما اعتاد صاحب العمل على دفعه للعامل أيها أفضل وذلك بعد أقصى قدره ثمانية ونصف في المائة من الأجر السنوي المسدد على أساسه اشتراك صاحب العمل في التأمين ضد الشيخوخة والمعجز والوفاة بعد سنوات الاشتراك في التأمين .

المادة الثالثة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ٢٩ شعبان ١٣٩٦ هـ

الموافق ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ م

**أسير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة**

* الجريدة الرسمية العدد ١١٩٠ - الخميس ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ م .

*** مرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧
في شأن إيقاف العمل ببعض أحكام
قانون التأمين الاجتماعي بالنسبة لغير البحرينيين**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على النصّور .

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى المرسوم بقانون (٢٤) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٦ ،

وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي

مادة (١) :

يوقف مؤقتاً العمل بأحكام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٦ وذلك بالنسبة لغير البحرينيين ، على أن يتم تطبيقه عليهم فيما بعد بقرارات من مجلس الوزراء .

مادة (٢) :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٤ مايو ١٩٧٧ .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ

الموافق ٣ مايو ١٩٧٧ م

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

• العدد رقم ١٢٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٧٧ .

*** مرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ بقرار زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد الموظفين ومستخدمى الحكومة وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعى وتعديلاته ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ١٩٧٩ بنظام المنح العائلية ،

وبناء على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطنى ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بالقانون الآتى :

المادة الأولى :

تزداد المعاشات المستحقة والتي تستحق بالتطبيق للقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ والمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ والمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ على النحو التالى :

أولاً - ١٥ ٪ من المعاش الشهري اذا قل عن خمسين ديناراً .

ثانياً - من المعاش الشهري اذا بلغ خمسين ديناراً فأكثر .

وذلك حتى لو تجاوزت المعاشات المشار اليها فى هذين البندين بالزيادة المذكورة الحد الأقصى المقرر للمعاش فى أى من القوانين المشار اليها آنفاً .

ويجب الاقلال الزيادة المنصوص عليها فى البند (ثانياً) عن سبعة دنانير وخمسمائة فلس لصاحب المعاش أو المستفيد أو بالنسبة لمجموع معاشات المستحقين منهما .

ويجبر الفلاس الى مائة فلس .

المادة الثانية :

لايتربط على صرف الزيادة المشار اليها فى المادة السابقة أى مماس بالمنح العائلية المحددة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أعلاه .

• العدد رقم ١٣٧٢ من الجريدة الرسمية الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ .

المادة الثالثة :

تتحمل الصناديق المنشأة طبقاً للقوانين المشار إليها في المادة الأولى ، كل بما يخصه من هذه الزيادة .

المادة الرابعة :

على وزير المالية والاقتصاد الوطنى ووزير العمل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٨٠ وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٤٠٠ هـ

الموافق ٢٠ فبراير ١٩٨٠ م

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

*** مرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥
بتعديل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم
بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،

وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الأولى :

يستبدل بنصوص الفقرة الثانية من المادة ١٦ ، والمادة ٥٣ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ والمشار اليه النصوص التالية :

الفقرة الثانية من المادة ١٦ :

« ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين من التقرير الذي يعده الضيبر وجود مال زائد فيرجل هذا المال الى حساب خاص بالصندوق ، ولايجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الإدارة في الأغراض الآتية :

١- تسوية كل أو بعض العجز الذي تكون الخزانة العامة للدولة قد قامت بسداده عن طريق القروض التي تؤديها للهيئة العامة لهذا الغرض .

٢- زيادة المعاشات والتعويضات والبدلات اليومية والمنح الإضافية والإعانات والمكافآت المقررة بموجب هذا القانون على ضوء الأرقام القياسية لتلفات المعيشة

وتكون زيادة المعاشات والتعويضات والبدلات اليومية والمنح الإضافية والإعانات والمكافآت والحد الأقصى والحد الأدنى للمعاشات المقررة بموجب هذا القانون وكذلك النسب المئوية لكل ما تقدم بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٣- تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة .

المادة ٥٣ :

يساوى البديل اليومي ١٠٠ ٪ من الأجر اليومي للعصاب المسدد على أساسه اشتراك التأمين طوال مدة عجزه عن العمل بسبب إصابة العمل أو في حالة انتكاس الإصابة أو حدوث مضاعفة بسببها .

ويقدر البديل اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوما على ٣٠ ، وتلتزم الهيئة العامة بدفعه للعصاب .

الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ :

* يكون الحد الأقصى للمعاشات المذكورة بالفقرة الأولى من هذه المادة ٧٥ ٪ من الأجر المقدر على أساسه المعاش في كل من فرعي التأمين حسب الحالة .

المادة الثانية :

لا تسرى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ بعد تعديلها بهذا القانون الا على المعاشات التي تستحق بعد العمل به وتحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الزيادات الناشئة من تطبيق هذا القانون .

المادة الثالثة :

يصدر وزير العمل والشئون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الرابعة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به في أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ

الموافق ٨ يناير ١٩٨٥ م

أمير دولة البحرين
هيمن بن سلمان آل خليفة

٥ عدل الحد الأقصى من ٧٥ ٪ الى ٨٠ ٪ بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ المنشور بالعدد ١٨٥١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٩ .

*** مرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥
بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦،

وبناء على عرض وزير العمل والشئون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الاولى :

تعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الوجه التالي :

المادة الثانية :

لاتسرى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٥ بعد تعديلها بهذا القانون الا على المعاشات التي استحققت في أول يناير سنة ١٩٨٥ والمعاشات التي استحققت أو تستحق بعد هذا التاريخ .
وتحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الزيادات الناشئة عن تطبيق هذا القانون .

المادة الثالثة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٥ ، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ٨ رمضان ١٤٠٥ هـ

الموافق ٢٧ مايو ١٩٨٥ م

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

• الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٦٤٥ - ٣٠ مايو سنة ١٩٨٥ .

*** مرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦
بتعديل قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،
وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الأولى :

تخفف الحصة التي يلتزم صاحب العمل الفاضل لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقدرها ١١ ٪ الى ٧ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه ، كما تخفف الحصة التي يلتزم المؤمن عليه الفاضل لأحكام هذا القانون بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الى ٥ ٪ من أجره الشهري ، وذلك كله بالنسبة للاشتراكات عن التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ،
ويلغى كل نص يرد في هذا القانون يخالف هذا الحكم .

المادة الثانية :

يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية - بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة الثالثة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٨٦ وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ : ٢٢ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ
الموافق : ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ م

عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين

* الجريدة الرسمية - العدد ١٧٠٩ - الخميس ٢٨ أغسطس ١٩٨٦ م .

*** مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧
بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على المستور ،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،

وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الأولى :

يعدل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمشار اليه بأن يضاف عند حساب معاش الشيخوخة مدة اشتراك افتراضية قدرها ستون شهراً تأمين في حالة استكمال أو تجاوز المؤمن عليه أو المؤمن عليها مدة الاشتراك المشار اليها في كل من البندين ٢ . ٣ من المادة (٢٤) من قانون التأمين الاجتماعي ، سواء كانت هذه المدة كلها مدة اشتراك فعلية أو محسوبة ضمنها مدة أو مدد في حكم مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بالنسبة لمن يتقاعد منهم حتى نهاية خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجوز لمجلس الوزراء بقرار منه تمديد مدة المشار اليها بالفقرة السابقة بناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة الثانية :

يستبدل بنص المادة (١٣٦) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النص التالي :

مادة (١٣٦)

مع مراعاة أحكام المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ إذا عاد صاحب معاش طبقاً لأحكام هذا القانون الى ممارسة عمل مأجور خاضع لهذا القانون ويدير عليه اجرا فإنه يجمع بين ما يستحق له من معاش وبين الأجر بشرط عدم تجاوز المجموع متوسط الأجر أو الأجر الذي حسب على أساسهما المعاش ، فإذا زاد المجموع على ذلك حسنت الزيادة من المعاش طوال مدة حصوله عليها ، وإذا بلغت مدة التحاق صاحب معاش بالعمل المأجور المشار اليه سنة أو أكثر وانتهت خدمته لأي سبب من الأسباب - عدا إصابة عمل جديدة أو حوث مضاعفة لاصابة العمل السابقة - يسوى المعاش في الحالين من كامل المدة الأخيرة على أساس المادة (٣٩) المشار اليها ، ويضاف للمعاش السابق مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين أو المعاشات حسب الحالة متوسط الأجر الذي حسب على أساسه المعاش الأول .

أما إذا انتهت خدمة صاحب المعاش الأصلي بسبب إصابة عمل جديدة أو حدوث مضاعفة للإصابة أو الإصابات السابقة على التحاقه بالعمل المأجور المشار إليه بالفقرة السابقة . أو انتهت خدمته بسبب حدوث وفاة إصابية له فيعامل طبقاً لأحكام إصابات العمل الواردة بقانون التأمين الإجتماعي المشار إليه . بشرط ألا يتجاوز مجموع المعاشات أيضاً أجر الاشتراك الذي حسب على أساسه المعاش الأول

كذلك يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون عنهما بين المعاشات المقررة في فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفي فرع تأمين إصابات العمل ، ويشترط في جميع الأحوال عدم تجاوز مجموع المعاشات متوسط الأجر أو الأجر الذي حسب المعاش على أساسهما .

المادة الثالثة :

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تعدل معاشات الشيخوخة التي تصرف من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقت العمل بهذا القانون على الأساس الموضح بالمادة الأولى السابقة مع عدم صرف فروق عن الماضي .

وتتحمل الهيئة العامة المشار إليها بمعاشات الشيخوخة المعدلة طبقاً للعادة الأولى السابقة وكذلك بمعاشات الشيخوخة المستحقة للمؤمن عليهم بعد العمل بهذا القانون ، ويتجاوز مما يكون قد حصل عليه المؤمن عليه بالخالف للمادة (١٢٦) قبل تعديلها على الوجه المبين بالمادة الثانية السابقة من هذا القانون .

المادة الرابعة :

يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الخامسة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ : ٢٦ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ

الموافق . ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ م

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

الجزء الثالث

**قرارات سمو رئيس مجلس الوزراء
المتعلقة
بالتأمينات الاجتماعية**

* قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٧٩ بنظام المنح العائلية

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

بعد الاطلاع على الأمر الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ بتكليف إلى العهد ووزير الدفاع القيام بأعمال رئيس مجلس الوزراء،
وعلى المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦،
وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

فـرـد

مادة (١) :

يطبق نظام المنح العائلية الوارد ذكره في البند ٧ من المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٦ على مراحل ،
وتشمل المرحلة الأولى أصحاب المعاشات من المستفيدين والمستحقين عنهم الذين يسرى في شأنهم القانون المذكور وذلك وفقاً
للقواعد والأحكام المنصوص عليها في هذا القرار .

ويقصد بنظام المنح العائلية المشار إليه في الفقرة السابقة نظام صرف معونات مالية إضافية للمستفيدين والمستحقين عنهم
مساعدة لهم للاحتفاظ بمستوى معيشة الأسرة .

مادة (٢) :

تصرف المنح العائلية لأصحاب المعاشات من المستفيدين والمستحقين عنهم وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي لسنة
١٩٧٦ في الحالات التي يقل فيها نصيب المستحق من المعاش حال حياة المستفيد صاحب المعاش نفسه أو بعد وفاته عن الحد
الأدنى المذكور في الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور سواء كان المعاش مستحقاً طبقاً لأحكام الفرع الأول منه
الخاص بالتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة أو طبقاً لأحكام الفرع الثاني منه الخاص بالتأمين ضد إصابات العمل وذلك
بتكملة المعاش الشهري إلى الحد الأدنى السالف الذكر وتعتبر التكملة في كل الأحوال منحة عائلية لكل من المستحقين .

ويشترط دائماً قيمين يصرف عنهم هذه المنحة للمستفيد أن يكونوا مستوفين لشروط استحقاق المعاش ويستمر صرفها
عنهم طالما توافرت تلك الشروط حال حياة صاحب المعاش نفسه أو بعد وفاته .

مادة (٣) :

يكمل بالمنحة العائلية معاش المستفيد نفسه أو معاش كل من المستحقين عنه حسب الحالة للوصول إلى الحد الأدنى المقرر
بالنسبة لكل مستحق حتى ولو تجاوز مجموع ما يصرف من معاش أو معاشات ومنح عائلية قيمة المعاش الأصلي المستحق .

مادة (٤) :

في حالة فقدان واحد أو أكثر من المستحقين - حال حياة المستفيد أو بعد وفاته - أحد شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها في الباب السادس من قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٦ وانتقال نصيبه أو أنصبتهم إلى غيرهم من المستحقين عن المستفيد حسب الحالة ، تصرف المنحة بما يكمل معاش المستحق إلى الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢ من هذا القرار ، فإذا وصل معاش مستحق أو أكثر بدون المنحة إلى الحد الأدنى المشار إليه أو تجاوزه أوقف صرف المنحة كلياً أو جزئياً بالنسبة له أو لهم حسب الحالة .

مادة (٥) :

يستثنى من صرف المنح العائلية الحالات التي تجمع فيها الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها مستفيدة أو بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة وكذلك الحالات التي يجمع فيها الأولاد والبنات بين المعاشين المستحقين عن والديهم إلا إذا كان مجموع المعاش الشهري الذي يخص المستحق عن أبيه وأمه أو مجموع ما يخصه من معاش عن أبيهما ومرتب أحد الأبوين الذي على قيد الحياة يقل عن الحد الأدنى المذكور ، وفي هذه الحالة تسري قواعد المنحة العائلية الواردة في هذا القرار .

مادة (٦) :

يكون صرف المنح العائلية المشار إليها في المادة ٢ من هذا القرار عن المستحقين لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم بصفة شخصية حال حياتهم ، وفي حالة وفاة المستفيد صاحب المعاش نفسه يستمر صرف تلك المنح للأرملة عن نفسها وعن باقي المشمولين بوصايتها أو للوصى أو الولى الشرعى على القصر حسب الحالة ، كما تصرف لغيرهم من المستحقين البالغين مادام كل منهم مستوفياً لشروط استحقاق المعاش .

مادة (٧) :

البحريين من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم الذين يغادرون البلاد يستمرون في صرف معاشاتهم مضافاً إليها المنح العائلية المشار إليها في هذا القرار طالما كانوا من الحالات التي تصمد بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالتطبيق للمادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٦ .

مادة (٨) :

تحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالأعباء المالية المترتبة على تنفيذ هذه الأحكام والقواعد ويتم توزيعها بين صندوق التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وصندوق التأمين ضد إصابات العمل كلاهما يخصه .

مادة (٩) :

تسرى أحكام وقواعد هذا القرار على من يتقاضون معاشات دورية من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون المذكور، وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم البحريين الجنسية ويسرى مفعولها بأثر رجعي اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ مع صرف الفروق المستحقة من الهيئة المذكورة .

مادة (١٠) :

على وزير العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ : ١ رجب ١٣٩٩ هـ

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

الموافق ٢٧ مايو ١٩٧٩ م

حمد بن عيسى آل خليفة

*** قرار رقم (5) لسنة ١٩٨١**
بشأن القواعد المنظمة لتبادل الاحتياطات
بين صناديق التقاعد المختلفة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمى الحكومة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ والمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وبناء على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطنى ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر الآتى :

المادة الاولى :

إذا عين أو أعيد تعيين أو نقل ضابط أو فرد من قوة دفاع البحرين أو الأمن العام الى وظيفة مدنية يعامل شاغلوها وفقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمى الحكومة سميت حقوقه التقاعدية وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام بنسبة مدة خدمته المدنية والعسكرية مع خضوعه فى سائر الأحكام الأخرى للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

وإذا عين أو أعيد تعيين أو نقل موظف أو مستخدم يشغل وظيفة مدنية الى القوات المسلحة أو قوات الأمن العام العاملين وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام سميت حقوقه التقاعدية طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمى الحكومة بنسبة مدة خدمته العسكرية والمدنية مع خضوعه فى سائر الأحكام الأخرى للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

المادة الثانية :

إذا عين أو أعيد تعيين أو نقل ضابط أو فرد من قوة دفاع البحرين أو الأمن العام أو موظف أو مستخدم بقطاع الخدمة المدنية الحكومية الى وظيفة بالقطاع الخاص أو العام أو التعاونى أو المشترك سميت حقوقه التقاعدية بنسبة مدة خدمته

العسكرية أو المدنية ومدة خدمته في القطاع الخاص أو العام أو التعاوني أو المشترك مع خضوعه في سائر الأحكام الأخرى للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

وإذا عين أو أعيد التعيين أو النقل بالنسبة لأي من العاملين بالقطاع الخاص أو العام أو التعاوني أو المشترك من المعاملين بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ إلى قوة دفاع البحرين أو الأمن العام أو الخدمة المدنية الحكومية سويت حقوقه التقاعدية بنسبة مدة خدمته في القطاع الخاص أو العام أو التعاوني أو المشترك ومدة خدمته العسكرية أو المدنية بالحكومة مع خضوعه في سائر الأحكام الأخرى للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ أيهما سارى المفعول بالنسبة له

المادة الثالثة :

في جميع حالات التعيين أو إعادة التعيين أو النقل المشار إليها في المادة الأولى السابقة وفي الفقرة الأولى من المادة الثانية تلتزم كل من الخزائن العامة للدولة بالنسبة للخدمة العسكرية والهيئة العامة لصندوق التقاعد بالنسبة للخدمة المدنية الحكومية حسب الحالة بأداء مبلغ للجهة التي تقوم بتسوية المعاش أو المكافأة بواقع ١٥ ٪ من الأجر أو المرتب السنوي على أساس الأجر أو المرتب الأخير المحسوب على أساسه الاشتراك وذلك عن كامل مدد الخدمة المحسوبة في المعاش ويدخل فيها المدة الممولة كلياً أو جزئياً والمدة غير الممولة إن وجدت على أساس أن هذه الحالات تمت في حكم الاستقالة ولو كانت شروط الاستحقاق للمعاش قد استوفيت قبل التعيين أو النقل .

أما في حالات التعيين أو إعادة التعيين أو النقل المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة الثانية السابقة فتلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تؤدي للجهة التي تقوم بتسوية المعاش أو المكافأة مبلغاً بواقع ١٥ ٪ من الأجر أو المرتب السنوي على أساس الأجر أو المرتب الأخير المحسوب على أساسه الاشتراك في التأمين عن كامل المدد المحسوبة في المعاش .

وراعى عند حساب مدة الخدمة وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين ما هو منصوص عليه في المادة الرابعة التالية :

المادة الرابعة :

في حساب مدة الخدمة في أي من القطاعات المذكورة بالمواد السابقة تضم كسور السنة إلى بعضها وتجب إلى سنة إذا بلغت ستة أشهر أو أكثر وتحسب بحالتها إذا قلت عن هذا الحد وذلك عند حساب المبالغ التي تؤدي للجهات المذكورة في المواد السابقة أو عند حساب المعاش النهائي .

المادة الخامسة :

إذا كان المعين أو المعاد تعيينه أو المنقول مستحقاً لمعاش عن إصابة عمل تظلف عنها مجزئ يستمر في صرف المعاش من الجهة التي ربط عليها هذا المعاش، وتلتزم تلك الجهة بأداء مبلغ الـ ١٥ ٪ المشار إليه في المواد السابقة للجهة الأخرى عن كل مدة خدمته المحسوبة في المعاش قبل التعيين أو تجديد أو إعادة التعيين أو النقل ، ويستمر يجمع بين المعاش الاصابي والأجر أو المرتب وهو بالفئة ، كما يجمع بين معاشه ومستحقاته الجديدة .

المادة السادسة :

مع مراعاة المادة السادسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ، إذا كان الفرد المعين أو المعاد تعيينه أو المنقول قد سبق أن صرفت له مكافأة نهاية الخدمة عن مدة سابقة في أي من الجهتين المشار إليهما في هذا القرار وهما صندوق التقاعد الحكومي أو نظام التقاعد العسكري وأراد حساب تلك الجهة بأداء مبلغ على أساس الوارد في هذا القرار أما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية متساوية بفائدة قدرها ٨,٥ ٪ سنوياً بحيث لاتتعدى مدة السداد خمس سنوات وفقاً للرغبة التي يبديها كتابة صاحب الشأن ، وإذا توفي قبل سداد جميع الأقساط حسبت المدة بكاملها كما لو كان قد قام بالوفاء بجميع الأقساط المستحقة ولا تستحق الأقساط التالية للوفاة وإذا كان للفرد المعين أو المعاد تعيينه أو المنقول الذي سبق أن صرف مكافأة نهاية الخدمة (تعويض الدفعة الواحدة) مدة خدمة تقل عن سنة ولم يصرف مستحقاته عنها دخلت هذه المدة في حساب الجهة المحول إليها الاحتياطي المستحق ، وتعين أن يسدد عنها نفس النسبة من الأجر أو المرتب المنصوص عليها بالمادة الثالثة السابقة مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالمادة الرابعة من هذا القرار .

المادة السابعة :

تسلك كل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولجنة التقاعد العسكري بوزارة المالية والاقتصاد الوطني والهيئة العامة لصندوق التقاعد الخدمة المدنية حساباً تقيد به احتياطات التقاعد الواجبة التحويل بالنسبة لكل شخص ممن تسرى في شأنهم أحكام هذا القرار ويتم تبادل المبالغ المستحقة بين كل من هذه الجهات خلال مدة لاتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ التعيين أو إعادة التعيين أو النقل.

المادة الثامنة :

إذا كان الشخص المعين أو المعاد تعيينه أو المنقول الى احدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعي ، مستحقاً للحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في القانون الذي كان معاملاً به سويت حالته وصرف له الحد الأقصى للمعاش ، وفي هذه الحالة لاتلتزم الخزانة العامة أو الهيئة العامة لصندوق التقاعد بإداء نسبة ال ١٥ ٪ المنصوص عليها في هذا القرار وتسوي مدة خدمته الجديدة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ويصرف له ما يكون مستحقاً من تعويض أو معاش وفقاً لهذا القانون مع استمرار صرف الحد الأقصى للمعاش المشار اليه .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة في حالة التعيين أو إعادة التعيين أو النقل الى احدى الوظائف الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ أو الى القوات المسلحة أو قوات الأمن العام المعاملين طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ .

المادة التاسعة :

في تنفيذ أحكام هذا القرار يقصد بالتعيين أو إعادة التعيين كل ماهر في حكم النقل. ولا يشمل حالات انتهاء الخدمة للأسباب الموجبة لذلك وعلى الأخص الفناء الوظيفية أو الفصل بالطريق التأديبي أو بغيره أو بالاستقالة ، وتعتبر نسبة ال ١٥ ٪ المشار إليها في هذا القرار ممثلة لمصلحة الاشتراكات التي اقتطعت من مرتب المؤمن عليه أو موظف الحكومة أو العسكري ومصلحة حصة الحكومة أو صاحب العمل حسب الحالة مشتملة على الفائدة السنوية المقررة ب ٥ ٪ منه .

المادة العاشرة :

على وزير المالية والاقتصاد الوطني ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار .
ولكل منهما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

المادة الحادية عشرة :

تسرى أحكام هذا القرار على حالات النقل والتعيين وإعادة التعيين السابقة على نشره في الجريدة الرسمية بشروط أن يكون النقل أو التعيين أو إعادة التعيين قد تم بعد العمل بأحكام القوانين رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

المادة الثانية عشرة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ومع مراعاة ماورد في المادة المادية عشرة السابقة يعمل به من تاريخ نشره .

صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ

رئيس مجلس الوزراء

الموافق ٢٨ يناير ١٩٨١ م

خليفة بن سلمان آل خليفة

*** قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٨٣
بقرار زيادة في معاشات المستفيدين وأنصبة المستحقين عنهم
الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم
بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦**

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة ١٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم في مختلف القطاعات ،
وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
ويعد موافقة مجلس الوزراء ،

قرر الآتي :

**** مادة (١) :**

زيادة الحد الأدنى للمعاشات للعاملين الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي ليصبح اثنين وخمسين ديناراً شهرياً لصاحب المعاش وعشرة دنانير وخمسة فلس شهرياً للمستحق الواحد ، ولا يسرى ذلك على صاحب المعاش أو المستحق الذي زاد معاشه أو نصيبه عن هذا الحد تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه إلا إذا كانت زيادة الحد الأدنى أكثر فائدة له ففي هذه الحالة تطبق عليه زيادة الحد الأدنى وحدها ولا يستفيد من أحكام المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠

مادة (٢) :

زيادة جميع المعاشات للمستفيدين وأنصبة المستحقين عنهم بعد شمولها للزيادة الواردة بالمادة ١ السابقة بما قيمته ٨ /
منها على اعتبار أن معاش المستفيد أو نصيب المستحق يشمل العالوة المقررة بموجب المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠
المشار إليه ، على أن يجبر الفلس إلى مائة فلس .
وتستحق هذه الزيادة الأخيرة بحيث لا تتجاوز المعاشات الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ .

مادة (٣) :

معاشات المستفيدين وأنصبة المستحقين عنهم - إذا قسم المعاش بين المستفيد والمستحقين عنه بالتساوي وقل نصيب كل
منهم عن عشرة دنانير ونصف بما فيهم المستفيد حال حياته أو حسب النسب المقررة بعد وفاته - يكمل نصيب كل منهم فيها
إلى الحد الأدنى المذكور حتى لو تجاوز المجموع المعاش الذي ربط للمستفيد أو تجاوز مجموع الأنصبة بما فيها ما يخص

* نشر بالعدد رقم ١٥٤٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٣ .

** عدل الحد الأدنى لمعاش المستفيد من ٥٢ ديناراً شهرياً إلى ٨٠ ديناراً بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ ، وكذلك الحد الأدنى
لمعاش المستحق من ١٠/٥٠ ديناراً شهرياً إلى ١٥ ديناراً .

المستفيد نفسه الحد الأقصى للمعاش المضمون عليه في قانون التأمين الاجتماعي المذكور ، وتعتبر التكملة في كل الأحوال منحة عائلية للمستفيد عن نفسه وعن المستحقين عنه ويستمر صرفها طالما توافرت شروط استحقاقها سواء حال حياة المستفيد أو بعد وفاته

مادة (٤) :

تتحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاعباء المالية المترتبة على تنفيذ هذا القرار .

مادة (٥) :

يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير ١٩٨٣ ، ويسرى مفعوله من هذا التاريخ .

مادة (٦) :

على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ ١٢ رمضان ١٤٠٣ هـ

الموافق ٢٢ يونيو ١٩٨٣ م

*** قرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٩**
بزيادة بعض مزايا التأمين الواردة بقانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،
وعلى الفقرة الثانية من المادة (١٦) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمعدلة
بالمرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٥ ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ١٩٨٣ بتقرير زيادة في معاشات المستفيدين وأنصبة المستحقين عنهم
الخاصة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وبناء على عرض وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرار الآتي :

مادة (١) :

تزداد النسبة الواردة بالمادة (٣٩) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمشار
اليه والتي تنسب على أساسها معاشات الشيخوخة والعجز والوفاء بسبب غير مهني الى جزء من خمسين جزءا من المتوسط
الشهري الذي تحسب على أساسه هذه المعاشات .

مادة (٢) :

يزاد الحد الأدنى للمعاشات والمنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (١٣٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ١٩٨٣ والمشار اليهما الى شائين
دينارا شهريا للمستفيد والى خمسة عشر دينارا شهريا للمستحق الواحد أو كامل الأجر المحسوب على أساسه المعاش أيهما
أقل .

وتعتبر التكملة بين ما هو مستحق أصلا والى الحد الأدنى المشار اليه سواء بالنسبة للمستفيد أو المستحق من قبيل المنح
العائلية المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمشار اليه .

مادة (٣) :

يزاد الحد الأقصى للمعاشات المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة (١٣٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمشار اليه الى (٨٠) بالمائة من أجر الاشتراك أو متوسط الأجر المقدر على أساسه
المعاش في كل من فرعي التأمين حسب الحالة مهما كان المبلغ الذي يستحق كمعاش .

مادة (٤) :

تزداد النسبة الواردة بالمادة (٥٧) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والمشار

اليه ، وهي النسبة التي يحسب على أساسها معاش العجز الدائم الكلى أو معاش الوفاة في حالة إصابة عمل ، الى (٨٠) بالمائة من الأجر الخاضع للاشتراك

وتراعى هذه الزيادة في النسبة في المعاشات التي يتم تسويتها عن العجز الدائم الجزئى الناتج عن إصابة عمل والذي تبلغ نسبته ٢٠ / فأكثر من العجز الدائم الكلى . كما تراعى عند تقدير تعويض النفعة الواحدة عن العجز الدائم الجزئى الذى تقل نسبته عن ٢٠ / من العجز الدائم الكلى

مادة (٥) :

تصرف الزيادات فى المعاشات المنصوص عليها فى المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) من هذا القرار عن جميع المعاشات التى تستحق من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أيا كان تاريخ استحقاقها على أن يبدأ صرف الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ولا تصرف أية فروق عن الماضى .

على أنه بالنسبة للزيادة فى تعويض النفعة الواحدة فلا تصرف الا عن الإصابة التى تحدث بعد تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

وتتحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بكافة التكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار .

مادة (٦) :

يصدر وزير العمل والشئون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامه .

مادة (٧) :

على وزير العمل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار وينشر فى الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ ١٢ شوال ١٤٠٩ هـ
الموافق ١٧ مايو ١٩٨٩ م

الجزء الرابع

القرارات الوزارية الصادرة بشأن التأهيلات الاجتماعية

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٣ / تأميمات بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥
بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي في المرحلة الأولى

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ٦ و ٩٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يتم التطبيق الفعلي في المرحلة الأولى لقانون التأمين الاجتماعي بفرعيه (فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهني ، وفرع التأمين ضد اصابات العمل) وفقا للتاريخ والقواعد الواردة بهذا القرار .

المادة الثانية :

يبدأ تطبيق الفرعين المذكورين في المادة السابقة من هذا القرار في المرحلة الأولى اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٦ في سائر أنحاء الدولة على الموظفين والعمال الذين لايسرى في شأنهم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة في جميع أجهزة الدولة الحكومية وشبه الحكومية ، وكذلك العاملين في المؤسسات والهيئات العامة ممن لم يرد بشأنهم نص خاص في القانون المذكور ، وفي منشآت القطاع الخاص والقطاع التعاوني والمشتراك ، وذلك متى كان عدد عمال كل منشأة منها يبلغ عادة (١٠٠٠) ألف عامل فلكثر في التاريخ المذكور أو بعده .

وتعتبر المنشأة مستكملة العدد المقرر للخصوع للقانون المذكور بالمادة الأولى متى بلغ عدد عمالها ألف عامل فلكثر في أي وقت خلال الفترة من تاريخ صدور هذا القرار حتى أول أكتوبر ١٩٧٦ بصرف النظر عما يطرأ على عددهم من تخفيض بعد تاريخ صدور هذا القرار أو بعد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ .

ويقصد بعدد العمال المنصوص عليهم في الفقرتين السابقتين مجموع العاملين الذين يستخدمهم صاحب العمل الأصلي وحده أو صاحب العمل والمقاول أو المقاولين الذين يسند إليهم كل أعماله أو بعضها وسواء كان العمل يتم في منشأة واحدة أو في فروع متعددة وأو تباعدت مواقعها أو تنوعت أنشطتها أو كان لكل منها كيان قانوني مستقل .

وتسرى الأحكام المتقدمة كذلك على كل صاحب عمل تمتثل منشأته بما فيها عمال مقاوله أو مقاوليه من الباطن أن وجدوا العدد المقرر بعد أول أكتوبر ١٩٧٦ وفي هذه الحالة يسرى القانون في شأنه وفي شأن المقاول أو المقاولين من الباطن التابعين له وذلك اعتبارا من التاريخ الذي يستكمل فيه ذلك العدد .

المادة الثالثة :

منشأة أو منشآت أصحاب العمل والمقاول أو المقاولين من الباطن أن وجدوا التي يطبق في شأنها القانون لأول مرة طبقا لهذا القرار تستمر ملزمة بتطبيق أحكامه مهما انخفض عدد عمالها فيما بعد إلى أي قدر .

المادة الرابعة :

يطبق القانون بفرعيه المذكورين بالمادة الأولى من هذا القرار اعتباراً من التاريخ الوارد بالمادة الثانية من القرار المذكور على الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العامة بالدولة مهما كان عدد العمال بكل منها أو كان أقل من النصاب الوارد بالمادة المذكورة .

المادة الخامسة :

يبدأ في حصر الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة ومنشآت القطاع الخاص والقطاع التعاوني والمشارك التي تخضع للقانون في المرحلة الأولى وكذلك حصر العمال بها وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

ويتم الحصر على النموذج رقم ١/ تأمينات المرافق لهذا القرار بالنسبة للأجهزة والمؤسسات والهيئات والمنشآت المشار إليها بالفقرة السابقة وعلى النموذج رقم ٢ / تأمينات المرافق بالنسبة لكل عامل من العمال الخاضعين للقانون ، وكل عامل يخرج من خدمة صاحب العمل بعد الحصر أو بعد تسجيله بالهيئة العامة يحرر عنه صاحب العمل النموذج رقم ٤/ تأمينات

وعلى أصحاب العمل موافاة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفق النموذج رقم ١/ تأمينات نموذج رقم ٢ موضحاً به نماذج توقيعات صاحب العمل أو من ينوب أو ينوب عنه .

وإذا التحق عامل سبق تسجيله بموجب النموذج رقم ٢ /تأمينات بخدمة صاحب عمل آخر خاضع للتأمين الاجتماعي فيحصر عنه النموذج رقم ١٣ / تأمينات بعرفة صاحب العمل الجديد.

و يحرر كل من النماذج رقم ١ و ٣ و ١٣ و ٤/ تأمينات من أصل وصورتين والنموذج رقم ٢ من أصلين ، وتحرر جميعها بخط واضح وترسل جميعها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صندوق بريد رقم ٥٣١٩ الخناتمة أو تسلم بمقرها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمقتضى الاتصال اللازم ، وإذا كان الإرسال بالبريد فيكون بالبريد المسجل .

المادة السادسة :

يخصص لكل صاحب عمل رقم تأمين مستقل يسجل به لدى الهيئة العامة وتكون أرقام أصحاب العمل مسبقة بحرف مميز كما يخصص لكل عامل رقم تأمين ثابت مستقل لايتغير مهما تغيرت جهة العمل ، وتكون أرقام العمال المؤمن عليهم مسبقة أيضاً بحرف مميز لها .

ولايجوز اعطاء رقم تأمين العامل لاي عامل آخر بحال من الأحوال أو تحت أى ظرف من الظروف حتى لو أُلغى الرقم بوقاة العامل المؤمن عليه .

وتكون أرقام التأمين متتابعة بالنسبة لكل من أصحاب العمل والعمال المؤمن عليهم .

المادة السابعة :

على كل صاحب عمل تستوفي في شكله شروط تطبيق أحكام القانون وفقاً لما يصدر من قرارات أن يتقدم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب القيد في سجلات أصحاب العمل بالهيئة العامة وذلك في خلال أسبوعين من تاريخ وجوب تطبيق أحكام القانون في شكله .

وبالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يباشرون نشاطهم لأول مرة بعد تطبيق أحكام القانون فيجب عليهم أن يتقدموا بطلب القيد خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط أو من تاريخ استكمال النصاب المقرر لعدد العمال حسب الحال .

كما تحرر باقى النماذج الخاصة بصاحب العمل ويعماله خلال أسبوعين أيضاً من تاريخ الخضوع لأحكام القانون أو من تاريخ حدوث الواقعة الموجبة لتحرير النموذج.

المادة الثامنة :

إذا تعددت فروع صاحب العمل وكانت كلها تمارس نشاطا واحدا فإن مجموعة الفروع تعامل كصاحب عمل واحد.
أما إذا تنوعت أنشطة صاحب العمل وكان لكل منها كيان مالى خاص مستقل فيعتبر كل نشاط منها صاحب عمل مستقل

المادة التاسعة :

تلتزم الهيئة العامة بطبيع النماذج المشار إليها في المادة الفاسدة من هذا القرار مع صرفها لأصحاب العمل نظير أداء مقابل نقدي وفقا لما هو مدين على كل مجموعة من كل نموذج .

ومع ذلك يجوز بناء على موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية في كل حالة على حدة الترخيص لصاحب العمل بطبع تلك النماذج كلها أو بعضها على نفقته الخاصة في حدود الكميات اللازمة لاستعماله فقط ، ولايجوز لأصحاب العمل أو لغيرهم بأى حال طبع هذه النماذج بقصد الاتجار فيها أو بيعها للغير

ويشترط أن تكون النماذج المطبوعة بمعرفة أصحاب العمل متضمنة البيانات التي تشتمل عليها النماذج والموضحة باللاحق المرافقة وبذات النمط والمواصفات والألوان

المادة العاشرة :

على أصحاب العمل الخاضعين لأحكام القانون اشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأى تغيير يطرأ على نوع النشاط الذى يزاوله صاحب العمل أو شكله القانونى ، أو أى تغيير فى أماكن العمل ، ويتم الإشعار بخطاب مسجل خلال أسبوعين من تاريخ حدوث التغيير.

وعلى أصحاب العمل كذلك إشعار الهيئة فوراً بأى تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدال غيرها بها ، وذلك بالنسبة للمفوضين فى التوقيع عنهم أو بالنسبة لهم أنفسهم ، والا كانوا مسئولين عن النتائج التى تترتب على عدم الإشعار أو التأخير ويتم الإشعار بخطاب مسجل مرفق به النموذج رقم ٢ / تأمينات من أصلين مستوفيا للبيانات الجديدة .

المادة الحادية عشرة :

على الهيئة العامة أن تصدر بطاقة برقم التأمين الثابت لكل عامل مؤمن عليه لدى تسجيله لأول مرة بسجلات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية موضحاً بها البيانات الآتية:

- اسم العامل بالكامل (ربايعا واسم الشهرة إن وجد).

- رقم التأمين الثابت للعامل .

- تاريخ ميلاد العامل والمصدر المستند منه .

وفى حالة فقد بطاقة التأمين يجب على العامل فوراً إشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وله أن يطلب بطاقة بديلة نظير أداء رسم قدره نصف دينار .

وعلى العامل أن يحتفظ ببطاقة رقم تأمينه الثابت بصفة مستمرة وفى حالة جيدة وعليه كذلك أن يقدمها الى كل صاحب عمل يلتحق لديه وأن يستردها منه بعد الاطلاع عليها .

وطى العامل أو المستحقين عنه فى حالة وفاته ذكر ذلك الرقم فى جميع المكاتبات المتعلقة بأى مجال من مجالات تنفيذ أحكام القانون .

المادة الثانية عشرة :

تستخدم النماذج الآتى بيانها الموضحة باللاحق المرافقة فى الأغراض المبينة فيما يلى :

- نموذج رقم ١/ تأمينات - طلب تسجيل صاحب عمل بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

- نموذج رقم ٢/ تأمينات - بطاقة ترقيع صاحب عمل أو من ينييه في التعامل مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- نموذج رقم ٣/ تأمينات - إشعار لتسجيل عامل لم يسبق تسجيله بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- نموذج رقم ١/٢ تأمينات - إشعار بالتحاق عامل مديق تسجيله بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- نموذج رقم ٤/ تأمينات - إشعار بانتهاء خدمة عامل مؤمن عليه .
- نموذج رقم ٥ / تأمينات - بيان مفصل لأجور العمال واشتراكاتهم على أساس أجور شهر ١٩ ويقدم عند بدء تطبيق القانون على مشاة صاحب العمل وفي أول يناير من كل سنة بعد ذلك .

المادة الثالثة عشرة :

يعرض هذا القرار على مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في أول اجتماع له .

المادة الرابعة عشرة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عيسى بن محمد بن عبد الله الخليفة

صدر في ٢٩ شعبان ١٣٩٦ هـ
الموافق ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ م

* قرار وزاري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تشكيل اللجان الطبية وبيان اختصاصاتها

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد للموظفي ومستخدمي الحكومة ،
وعلى قانون العمل في القطاع الأملي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،

قرر

مادة (١) :

تشكيل لجنة طبية عامة من رئيس وثلاثة أعضاء من الأطباء العاملين بوزارة الصحة يكونون من الاختصاصيين في الأمراض الباطنية والجراحة وأمراض العيون ، وتكون قرارات اللجنة صحيحة اذا حضرها ثلاثة من أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس وأخصائي أمراض العيون .
واللجنة أن تستعين في إصدار قراراتها بأراء الاختصاصيين من غير أعضائها في الحالات التي تتطلب ذلك .

مادة (٢) :

تختص اللجنة الطبية العامة بالأمور التالية :

- ١- إجراء الكشف الطبي على العاملين في الحكومة والمؤسسات العامة وفي القطاع الأملي لغرض :
 - أ - تقرير لياقتهم الصحية للتعيين في وظائفهم .
 - ب - تقرير لياقتهم الصحية للبقاء في الخدمة .
 - ج - تحديد نوع المعجز ودرجته في حالة إنهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية .
 - د - التحقق من الأسباب الصحية لاستقالة الموظف أو المستخدم أو العامل من عمله وإثبات أن تلك الأسباب تهدد حياته بالخطر أو استمر في وظيفته أو عمله .
 - هـ - النظر في تقرير مدى ارتباط الإصابة أو المرض بالعمل وإثبات المعجز ودرجته .
- ٢- الكشف عليهم لنحهم الاجازات المرضية المقررة بمقتضى القوانين والأنظمة وفقا للقرارات والتعليمات التي يصدرها وزير الصحة في شأن منح الاجازات المرضية
- ٣- تقدير السن في جميع الأحوال التي تتطلب ذلك .
- ٤- إجراء الكشف الطبي على طلبة المدارس والمعاهد عند الالتحاق بها أو بالجامعات في الخارج .
- ٥- الكشف على أعضاء البعثات والاجازات الدراسية والموفدين الى الخارج وذلك بناء على طلب من الجهة المختصة .

٦- تصديق واعتماد التقارير والشهادات الطبية التي يحضرها المرضى من الخارج وذلك لغرض استعمالها أمام الجهات الرسمية .

وعلى وجه العموم تختص اللجنة الطبية العامة بالنظر في كل ما يعهد إليها بمقتضى أى قانون أو لائحة نظام .

مادة (٣) :

تنشأ بقرار في حالة الضرورة لجان طبية فرعية تختص بالأمور التي يحددها القرار الصادر بتشكيلها .

مادة (٤) :

تشكل اللجنة الطبية الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من المادة الرابعة من قانون التأمين الاجتماعى من رئيس وستة أعضاء على أن يكون من بينهم أخصائى في أمراض العين وتصدر قراراتها بأغلبية آراء أعضائها .

وتختص اللجنة الطبية الاستثنائية بالنظر فيما يستأنف أمامها من قرارات اللجنة الطبية العامة أو اللجان الفرعية فى الأحوال والكيفية التي ينص عليها القانون واللوائح المنفذة له .

واللجنة الطبية الاستثنائية أن تسترشد فى إصدار قراراتها بأراء الاخصائيين من غير أعضائها .

مادة (٥) :

للجان الطبية المنصوص عليها فى هذا القرار تكليف الأطباء العاملين فى وزارة الصحة أو المستشفيات أو العامل فى المعاهد التابعة لوزارة الصحة بتقديم تقارير فنية أو صور أشعة أو نتيجة الملاحظات الطبية أو مآثره اللجان لازماً للاستعانة به فى القرارات التي تصدرها .

مادة (٦) :

يعين وزير الصحة بقرار منه رؤساء وأعضاء اللجان الطبية المنصوص عليها فى هذا القرار ويصدر اللائحة الداخلية لتنظيم اجتماعات هذه اللجان وإسیر أعمالها .

مادة (٧) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٩٦ هـ

الموافق ١٩٧٦/٨/١٥ م

وزير الصحة

على محمد فخرى

وزارة الصحة
قرار وزارى رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦
بشأن تشكيل لجنة طبية استثنائية خاصة لإعادة النظر
فى قرارات جهة علاج حالات إصابات العمل

وزير الصحة

بعد الاطلاع على المادة رقم ١٢٦ من قانون العمل فى القطاع الأعلى رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى المواد ٤ ، ٧٢ ، ٧٣ من قانون التأمين الاجتماعى رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات
ومكافآت التقاعد لموظفى ومستشفى الحكومة وتعديلاته ،
وعلى قرار وزير الصحة رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ بشأن تشكيل اللجان الطبية وبيان اختصاصاتها ،
وبناء على توصية وكيل وزارة الصحة ،

قرر الآتى

مادة (١) :

تشكل لجنة طبية استثنائية خاصة لإعادة النظر فى قرارات الأطباء المعالجين لمالات إصابات العمل على النحو التالى:

- ١- رئيس أطباء مركز السلمانية الطبى أو نائبه رئيسا
- ٢- رئيس الدائرة التى يتبعها الطبيب المعالج محل الشكوى عضوا
- ٣- طبيب استشارى بتلك الدائرة عضوا
- ٤- رئيس قسم الصحة المهنية عضوا

مادة (٢) :

تختص اللجنة بفحص طلبات إعادة النظر فى قرارات جهة العلاج ، والمحالة إليها من الهيئة العامة لصندوق التقاعد أو من
هيئة التأمينات الاجتماعية أو من العاملين فى القطاع الأعلى والذين لم تطبق بشأنهم بعد أحكام تأمين إصابات العمل الواردة
فى قانون التأمين الاجتماعى ، وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

- ١- العودة للعمل .
- ٢- شفاء المصاب بدون تخلف عجز.
- ٣- عدم الإصابة بمرض مهنى .
- ٤- وسيلة الانتقال المناسبة لانتقال المصاب أثناء العلاج .

مادة (٣) :

تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وفى حالة تساوى عدد الأصوات ، يعتمد القرار الذى يصوت بجانبه رئيس اللجنة.

وتكون قرارات اللجنة نهائية .

مادة (٤) :

طلبات إعادة النظر في القرارات المتعلقة بتقدير نسبة العجز، أو طلبات علاج إصابة العامل خارج البحرين ، وغيرها من القرارات التي تصدرها اللجان الطبية المختصة ، تنتظر أمام اللجنة الطبية الاستئنافية الرئيسية والمشكلة طبقا للمادة ٤ من قرار وزير الصحة رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

مادة (٥) :

يصدر وكيل الوزارة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة (٦) :

على وكيل وزارة الصحة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الصحة

جواد سالم العريض

صدر بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ

الموافق ١٢ أغسطس ١٩٨٦ م

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤ / تامينات بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥
بقواعد تحديد عناصر اجر العامل
الخاضع لاشتراك التامينات الاجتماعية
وسداد هذا الاشتراك والنماذج التي تستعمل**

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بمقتضى المرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى :

يخضع لفهم اشتراكات التأمينات الاجتماعية (فرعى التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاء ، واصابات العمل) ما يتقاضاه العامل بصفة دورية ومنظمة نظير عمله بشرط أن يكون مما ينفرج تحت العناصر الآتية :-

- ١- الاجر الاساسى سواء كان يصرف بالشهر أو بالاسبوع أو باليوم أو بالقطعة أو بالساعة أو بالانتاج .
 - ٢- العمولة وهى النسبة المئوية التى تغطى للممثلين التجاريين ومندوبى شركات التأمين والوسطاء والفئات المماثلة سواء اقتصر الاجر على هذه النسبة أو يكون ذاك بالإضافة الى اجر ثابت .
 - ٣- النسبة المئوية من ثمن المبيعات أو من الإيرادات التى يحصل عليها العامل سواء استحدثت بالإضافة الى اجر ثابت أو تكون هى كل الاجر الذى يحصل عليه .
 - ٤- الهبة (الإكرامية) متى جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بشطبها .
 - ٥- تعويض غلاء المعيشة .
 - ٦- تعويض أعباء العائلة .
 - ٧- بدل الاغتراب .
 - ٨- بدل السكن النقدي .
 - ٩- بدل الانتقال الثابت .
 - ١٠- الاجر الاضافى المستديم .
 - ١١- المكافأة (اليونس) التى تتفع سنوياً مقسومة على ١٢ .
- وبالنسبة لعناصر الاجر المنصوص عليها فى البنود ٢ و ٣ و ٤ يؤخذ بمتوسط ما تتلوه العامل خلال السنة السابقة ، وبالنسبة للعاملين الجدد يرسى فى شأنهم متوسط العامل المماثل .

المادة الثانية :

فى حساب الأجر الشهري لعمال اليومية يضرب الأجر اليومي فى ٣٠ .

كما يحسب الأجر الشهري للعمال الذى يتقاضى أجره بالقطعة أو بالإنتاج أو بالساعة على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه عن مدة عمله الفعلية فى السنة السابقة ، وبالنسبة للعمال الجدد يؤخذ متوسط أجر العامل المماثل أساسا للحساب .

المادة الثالثة :

يجب ألا يقل الاشتراك الذى يؤدى بالنسبة للعامل عن الاشتراك الذى يؤدى عن عامل يتقاضى الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي مضموريا فى ٣٠ يوما .

فإذا قل الاشتراك عن الحد المشار اليه بالفقرة السابقة حسب الاشتراك الذى يؤدى عن العامل (حصة صاحب العمل وحصة العامل) على الأساس المبين بالفقرة السابقة .

وبالنسبة للعامل المتدرج يجب ألا يقل الاشتراك المؤدى عنه فى نهاية مدة تدرجه عن الاشتراك الذى يؤدى عن أقل العمال (أجرا) لدى صاحب العمل أو بالمنشأة ، فإذا كان لا يتقاضى أجرا تحصل صاحب العمل الاشتراك الذى يستحق على العامل بالإضافة الى التزامه كصاحب عمل على الأساس المبين بالفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة الرابعة :

يعتبر مجموع الأجر الذى يتقاضاه العامل المؤمن عليه من أصحاب العمل المتعديين إذا كان يعمل لدى أكثر من صاحب عمل هو الأجر الممول عليه فى حساب الاشتراكات .

المادة الخامسة :

يخضع لخصم الاشتراكات البالغ المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القرار قبل استئزال أى استقطاعات تجري عليها كالرسوم أو الدين أو الأقساط أو الضرائب أن وجدت أو ماشابه ذلك ، وقيل استئزال الخصومات التى قد توقع مثل الجزاءات الإدارية أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير وأيام الغياب بدون إذن وغير ذلك .

المادة السادسة :

تكون الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقفا أو كانت أجورهم لاتتلى لذلك ، وتعتبر حصة العامل التى يؤديها عنه صاحب العمل فى هذه الحالة فى حكم القرض ويكون الوفاء به طبقا لأحكام قانون العمل فى القطاع الأهلى .

المادة السابعة :

فى حالة إعرارة أحد العاملين لدى صاحب عمل خاضع للقانون العمل لدى صاحب عمل آخر أو منشأة أخرى مع استمرار علاقة العمل لمصاحب العمل الأول تستمر المنشأة الأولى فى تحمل جميع التزامات التأمين قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بما فيها أداء حصة العامل، ويمكنها الاتفاق مع الجهة المستعيرة على طريقة الرجوع عليها بقيمة ما أدى من اشتراكات إذا رغبت .

المادة الثامنة :

تسبب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل وتلك التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال كل سنة ميلادية على أساس ما يتقاضاه العامل من الأجور وفقا لأحكام المادة الأولى من هذا القرار فى شهر يناير من كل سنة ، وبالنسبة لبداية التطبيق الفعلي المرحلة الأولى والمراحل التالية تسبب على أساس أجور شهر التطبيق.

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير أو بعد شهر التطبيق الفعلي فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى آخر شهر ديسمبر ثم يعاملون بعد ذلك على أساس أجور شهر يناير كما هو مبين في الفقرة السابقة.

وتؤدى الاشتراكات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في أوائل كل شهر ميلادى بمراعاة المهلة المحددة للأداء والمشار إليها بالمادة العادية عشرة من هذا القرار .

المادة التاسعة :

تتفع اشتراكات التأمين عن شهر الفخول في الخدمة أو جزء الشهر على أساس شهر كامل كما تحصل عن الشهر أو جزء الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة اذا كانت أيام العمل في كل منهما ١٥ يوما ، ولا تدفع اذا كانت أيام العمل عن ذلك .

المادة العاشرة :

عند حساب أداء اشتراكات التأمين المستحقة عن مجموع العمال (مجموع حصص العمال ومجموع حصص صاحب العمل) يقرب كسر المائة قس في المجموع الكلى الى مائة اذا كان ٥٠ فلسا فأكثر ويهمل اذا كان أقل من ٥٠ فلسا .

المادة الحادية عشرة :

تؤدى الاشتراكات خلال الفمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذى يلى الشهر المستحق عنه الاشتراكات .

ويكون أدائها بموجب شيكات مقبولة الدفع على أحد البنوك العاملة بدولة البحرين باسم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدولة البحرين .

ويكون إثبات تاريخ الأداء بالوسائل الآتية :

- تاريخ الدفع نقدا للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

- تاريخ تسليم شيك السداد للهيئة العامة المذكورة (في حالة التسليم المباشر).

- تاريخ المسجل الذى يحتوى على شيك السداد في حالة إرساله بالبريد المسجل ، فإذا لم يكن هذا التاريخ واضحا اعتبر صاحب العمل قد قام بسداد الاشتراكات قبل وصول خطابه بيومين مالم يكن الشيك مؤرخا بعد ذلك إذ يعتبر تاريخ الشيك في الحالة الأخيرة هو تاريخ السداد .

- تاريخ الإيداع في البنك في حساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ومع ذلك اذا صادف اليوم الخامس عشر من الشهر يوم جمعة أو عطلة رسمية امتد الميعاد المحدد لسداد الاشتراكات للنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة الى أول يوم عمل تال ،

المادة الثانية عشرة :

على صاحب العمل أن يرفق الشيك بمستند السداد على النموذج رقم ١٥ / تأمينات المرافق ومع النموذج رقم ٢ / تأمينات من كل عامل لم يسبق تسجيله بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يكون قد التحق بالخدمة خلال الشهر المسدد عنه الاشتراكات أو النموذج رقم ١٣ من كل عامل سبق تسجيله بالهيئة العامة المذكورة ويكون قد التحق بالخدمة خلال الشهر المذكور. والنموذج رقم ٤ / تأمينات عن كل عامل خرج من الخدمة خلال هذا الشهر متى كان عدد أيام العمل المحسوب عنها الأجر أقل من خمسة عشر يوما .

أما اذا بلغ عدد أيام العمل المقرر المذكور بالفقرة السابقة أو زاد عليها خلال شهر الخروج فيدفع عنه الاشتراكات كاملة ويحصر عنه النموذج رقم ٤ / تأمينات في الشهر التالى لخروجه من الخدمة ويرفق مع مستند السداد وهو النموذج رقم ١٥ / تأمينات النموذج رقم ٥ ب / تأمينات بالعمال الذين أضيفوا أو استبعدوا خلال الشهر المسدد عنه الاشتراكات .

المادة الثالثة عشرة :

على صاحب العمل أن يحرر في بداية شهر التطبيق الفعلي لكل مرحلة من مراحل التطبيق ثم في أول يناير من كل سنة تالية بيانا مفصلا بأجور العمال واشتراكاتهم على أساس أجور شهر التطبيق الفعلي أو أجور شهر يناير من كل سنة حسب الحالة وذلك على النموذج رقم ٥/ تأمينات .

المادة الرابعة عشرة :

في حالة تسجيل كل من أصحاب العمل الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقيامه بالوفاء بالتزاماته قبل الهيئة العامة المذكورة تقوم تلك الهيئة بصرف شهادة تسجيل له وفقا للنموذج رقم ٦/ تأمينات المرفق .

المادة الخامسة عشرة :

تباع النماذج المشار إليها في هذا القرار في مجموعات وفقا للثمن المحدد على كل مجموعة ، ولا يجوز لغير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية القيام ببيعها أو بيعها .

المادة السادسة عشرة :

يجوز بترخيص من وزير العمل والشؤون الاجتماعية استثناء بعض أصحاب العمل بناء على طلب منهم من التقيد ببعض النماذج المشار إليها في هذا القرار والاستعاضة عنها بنماذج بديلة كلما كان ذلك أيسر لنظام العمل بالهيئة العامة وعلى الأخص أغراض أساليب العمل الآلية لحاسبة أصحاب العمل ويحدد قرار الوزير الذي يصدر في هذا الشأن شكل وأوصاف النماذج وشروط وأوضاع استخدامها .

المادة السابعة عشرة :

تستخدم النماذج الآتي بيانها الموضحة بالملاحق المرفقة في الأفراس المبينة فيما يلي :

- نموذج رقم ١٥/ تأمينات - استمارة سداد اشتراكات التأمينات شهريا .

- نموذج رقم ٥ ب/ تأمينات - بيان العمال الذين أضيفوا خلال الشهر المسدد عنه الاشتراكات لخدمة صاحب العمل والعمال الذين استبعدوا من الخدمة خلال نفس الشهر .

- نموذج رقم ٥/ تأمينات - البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية على أساس الشهر الأول من السنة أو الشهر الذي خضع فيه صاحب العمل للقانون .

- نموذج رقم ٦/ تأمينات - الشهادة الدالة على حصول التأمين وقيام صاحب العمل بالتزاماته قبل الهيئة العامة .

المادة الثامنة عشرة :

يعرض هذا القرار على مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في أول اجتماع له .

المادة التاسعة عشرة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

صدر في ٢٩ شعبان ١٤١٦ هـ

الموافق ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ م

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٦/٢٠١٣/٩/٤ مينات بتاريخ ١٩٧٦
بشأن الإجراءات التنفيذية لفرع التأمين ضد إصابات العمل

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

يقدر مايلي :

أولاً - الإبلاغ عن إصابات العمل وعلاج المصابين

المادة الأولى :

يلتزم المؤمن عليه الذي يصاب بإصابة عمل بأن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً حتى ولو لم تمنعه الإصابة عن الاستمرار في ممارسة عمله ، فإذا استوجبت الإصابة انقطاع المؤمن عليه عن العمل وجب على صاحب العمل إبلاغ الحادث خلال أربع وعشرين ساعة الى مركز الشرطة الواقع في دائرة اختصاصه مكان الإصابة ، وإلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على النموذج المعد لهذا الغرض .

فإذا وقعت الإصابة خارج مكان العمل يلتزم المؤمن عليه بإبلاغ قسم الشرطة أيضاً بمجرد أن تسمح حالته بذلك ، أما إذا حالت الإصابة دون أن يتمكن المصاب من الإبلاغ جاز أن يتقدم بهذا الإبلاغ مندوب عنه .

المادة الثانية :

يجوز أن يقوم المؤمن عليه بتقديم البلاغ المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة متى سمحت حالته الصحية الى كل من صاحب العمل ومركز الشرطة والهيئة العامة المذكورة.

المادة الثالثة :

على صاحب العمل اعلان جميع عماله بجهات العلاج المخصصة لإسعافهم وعلاجهم في حالة الإصابة وعن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وقوع الإصابة في محيط مكان العمل أو خارجه ويعلق الاعلان في مكان ظاهر في أكثر من موقع من مواقع العمل ، كما يكون واضحاً وباللغتين العربية والفرنسية .

المادة الرابعة :

تراعى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الاتفاقات والعقود التي تبرمها مع جهات العلاج أن تتضمن كل مايحقق مصلحة المصاب وراحته وعلى الأخص :

١ - أن يكون العلاج والأتامة وفق المستويات الطبية المتفق عليها مع وزارة الصحة .

ب - أن تقدم جهة العلاج المستندات اللازمة لبيان حالة المصاب ، وظروف العلاج ومدته ، وتاريخ الانقطاع عن العمل ، وتاريخ

العودة للعمل وتقدير درجة العجز فور استقرار الحالة.

ج - أن تحتفظ جهة العلاج بمستندات العلاج الخاصة بالمصاب وتقديهما الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عند طلبها للاطلاع عليها ، ولها حق الوصول على صور معتمدة منها ، ويكون احتفاظ جهات العلاج بهذه المستندات لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ آخر مستند خاص بالاصابة .

المادة الخامسة :

يتم علاج المصابين من المؤمن عليهم في المستشفيات ومراكز العلاج العامة وجهات العلاج الخاصة وفقاً لشروط الاتفاقات التي تعقد لهذا الغرض .

وفي حالات الاستعجال التي تقتضي المحافظة على حياة المصاب المؤمن عليه والتي يتعذر فيها الوصول في الوقت المناسب الى أماكن العلاج المحددة وفقاً للفقرة الأولى السابقة ، يحق لصاحب العمل إحالة العامل المصاب الى أي طبيب ، أو الى أي عيادة طبية خاصة بخلاف الجهات المحددة ، كما يكون للمؤمن عليه المصاب نفس الحق في الحالة المذكورة وذلك كله بشرط اعلام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كتابة بخطاب مسجل خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ استعمال هذا الحق الا اذا حالت دون ذلك ظروف استثنائية تعطلها الهيئة العامة فتتمدد هذه المهلة تبعاً لذلك ، وتعمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نفقات العلاج بتلك الجهات ، ويشترط أن يثبت بتقرير طبي من الطبيب المعالج أن حالة المصاب الصحية استدعت العلاج السريع أو تعذر وصوله في الوقت المناسب الى أحد مراكز العلاج المحددة لعلاج عمال صاحب العمل المؤمن عليهم .

المادة السادسة :

إذا تعذر علاج المؤمن عليه محلياً واستدعت حالته العلاج خارج دولة البحرين ، تعرض الحالة على اللجنة الطبية المختصة ، وفي حالة موافقتها تصدر قراراً يتضمن تمديد التكاليف التقديرية للعلاج ونفقات السفر والإقامة واسم الجهة التي يتقرر علاج المصاب بها ،

وتؤدى نفقات الإقامة وفقاً للفئات المحددة لبدل السفر المقرر للعاملين بالدولة ، مع مراعاة الفئة المالية التي يقع فيها أجر اشتراك المؤمن عليه في التأمين وقت وقوع الإصابة .
ولا تؤدى نفقات الإقامة في حالة إقامة المصاب داخل المستشفى .

المادة السابعة :

في حالة تقرير احتياج المصاب الى مرافق حسب رأى اللجنة الطبية المختصة يؤدى للمرافق نفقات انتقال وإقامة بنفس القيمة المقررة للمؤمن عليه المصاب .

المادة الثامنة :

يكون لكل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه المصاب الحق في طلب إعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المختصة الصادر وفقاً للمادة السادسة السابقة وذلك خلال أسبوع من تاريخ وصول القرار الى كل منهما .

وبعد النظر في القرار المشار اليه بالفقرة السابقة أمام اللجنة الطبية الاستثنائية المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي ، وعلى الهيئة العامة المذكورة اخطار المصاب بقرار اللجنة بخطاب مسجل يعلم الوصول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ وصول القرار اليها ، ويكون هذا القرار نهائياً وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٧٣ من القانون المذكور.

المادة التاسعة :

إذا انتكست إصابة العامل أو نشأ عنها مضاعفات بعد استقرار حالة المصاب وترتب على ذلك إقعاد المؤمن عليه عن العمل فيحق له العلاج وفقاً لأحكام هذا القرار بشرط إبلاغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً وعلى صاحب العمل إبلاغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على الإبلاغ المعد لذلك .

المادة العاشرة :

تتمثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنفقات علاج التجميل وجراحاته إذا لم تتوفر بالمستشفيات ومراكز العلاج العامة إذا كانت حالة التشوه الناتجة عن الإصابات لها تأثير على ممارسة المصاب لمهنته أو كان لها نتائج سيئة على حياته الاجتماعية وذلك بناء على توصية اللجنة الطبية المختصة

المادة الحادية عشرة :

يتم توفير الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية والتجهيزات الطبية التي تستدعيها حالة المصاب المؤمن عليه بمعرفة المراكز الصحية العامة وذلك متى استقرت حالة المصاب المؤمن عليه وإذا لم تتوافر هذه الأطراف أو الأجهزة لدى تلك الجهات التزمت الهيئة العامة بتوفيرها على نفقتها من خارج الجهات المذكورة وفقا لما تقرره اللجنة الطبية المختصة .

ويحق للمصاب طلب صيانة هذه الأطراف أو الأجهزة أو اصلاحها أو استبدال غيرها بها من المراكز المذكورة مالم يكن تلفها راجعا لسوء الاستعمال أو التعمد .

ويكون صرف هذه الأطراف والأجهزة والتجهيزات إذا قرر الطبيب أن من شأنها معارضة المصاب على قضاء حاجياته أو زيادة قدرته الانتاجية في العمل ولا يصرف الجهاز إذا كان الفرض منه الاستكمال الشخصي للشخصي للنقص المعسوى الناتج عن الإصابة .

وتلتزم الهيئة العامة بصرف الأجهزة الآتي بيانها وفقا للمواصفات التي تقررها اللجنة الطبية المختصة وذلك بشرط استقرار حالة المصاب الصحية وعدم تعارض تركيب الجهاز مع تلك الحالة وهذه الأجهزة هي :

- ١- الأطراف السفلية والعلوية الملائمة .
- ٢- النظارات والعدسات .
- ٣- الأسنان الصناعية .
- ٤- أجهزة السمع .
- ٥- القاعدة المتحركة .
- ٦- العيون الصناعية .
- ٧- الشعر المستعار (الباروك) بالنسبة للعاملات .

ثانيا - نفقات الانتقال والبدلات اليومية

المادة الثانية عشرة :

تتمثل الهيئة العامة بنفقات انتقال المصاب ذهابا وعودة من مكان العمل أو مسكنه الى :

- أ - المكان الذي يتلقى فيه العلاج .
 - ب - المكان الذي يتم فيه تركيب الطرف الصناعي أو الجهاز التعويضي أو الطبي أو التأهيل على استعمالها .
 - ج - مكان تقدير درجة المعجز أو اعادة الملاحظة الطبية .
- وتصرف نفقات الانتقال بوسائل النقل العادية أو بالوسيلة التي يراها الطبيب المعالج مناسبة لحالة المصاب وذلك طبقا للترتيبة المعمول بها .

المادة الثالثة عشرة :

يستحق المصاب المؤمن عليه لدى أكثر من صاحب عمل خاضع لقانون التأمين الاجتماعي البديل اليومي المشار اليه بالمادة

٥٢ من القانون المذكور على أساس مجموع الأجور المسند على أساسها اشتراكه في التأمين .

المادة الرابعة عشرة :

إذا ترتب على انتكاس إصابة عمل سابقة حدث في ظل قانون التأمين الاجتماعي أو إذا ترتب على حدوث مضاعفة لها ، ابعاد العامل مؤقتا عن عمله المؤمن عليه فيه استحقق البديل اليومي المشار اليه بالمادة السابقة طوال مدة ابعاده الثابتة طبيا وذلك على أساس أجر الاشتراك في التأمين وقت حدوث حالة الانتكاس أو المضاعفة .

كما يستحق المؤمن عليه البديل اليومي خلال فترة انقطاعه عن العمل بسبب تركيب أو صيانة أو استبدال الجهاز التعويضي أو الطرف الصناعي أو بسبب التدريب عليه وذلك على أساس أجر الاشتراك في التأمين الاجتماعي في تاريخ الانقطاع عن العمل لهذا السبب .

فإذا كان المؤمن عليه صاحب معاش عجز جزئي مستديم أوقف صرف المعاش خلال فترة استحقاق البديل ما لم يكن البديل أقل من المعاش فيستمر صرف المعاش اليه ولايصرف البديل .

أما إذا حدث حالة الانتكاس أو المضاعفة وكان العامل بلا عمل فيؤدي البديل اليومي على أساس نحر أجر أدى على أساسه الاشتراك في التأمين .

ويسرى على حالى الانتكاس والمضاعفة من إصابة عمل سابقة مايسرى على الاصابة من حيث ابلاغ صاحب العمل وابلاغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقديم التقرير الطبى الأولي ويطاقة التردد للعلاج والإشعار بالعودة الى العمل والشهادة الطبية وفقا للتماذج المرفقة .

المادة الخامسة عشرة :

لايجوز الجمع بين البديل اليومي عن مدة ابعاد المؤقت بسبب إصابة العمل والأجر سواء أدى الأجر في عمل خاضع للتأمين الاجتماعي أو غير خاضع له ، وإذا ثبت أن المصاب قد عمل لدى أى من أصحاب العمل على الوجه المتقدم أثناء فترة ثبوت عجزه المؤقت عن العمل يوقف صرف البديل اليومي وتتخذ اجراءات استرداد ما يكون قد صرف له من بدلات بدون وجه حق .

المادة السادسة عشرة :

يكون صرف نفقات الانتقال والبديل اليومي المستحق للعامل المصاب بإصابة عمل في مواعيد صرف أجره إذا كان بالشهر، وكل أسبوعين إذا كان غير ذلك .

ثالثا - إعادة فحص العامل المصاب بإصابة عمل

المادة السابعة عشرة :

إذا ترتب على إعادة فحص صاحب معاش العجز الدائم انخفاض نسبة العجز عن ٣٠ ٪ من العجز الكلى المستديم يوقف صرف المعاش نهائيا من أول الشهر التالي لتاريخ تقرير اللجنة الطبية المختصة ، ويصرف للمصاب تعويض مقطوع من دفعة واحدة وفقا لدرجة العجز الجديدة .

وإذا حدث تعديل في درجة العجز بالزيادة أو النقص واستحق المصاب معاشا مدولا أو تعويضا مقطوعا فيحسب كلاهما على أساس الأجر الخاضع للاشتراك في التأمين المحسوب على أساسه المعاش قبل التعديل .

رابعا - زيادة اشتراك التأمين في فرع التأمين ضد إصابات العمل

المادة الثامنة عشرة :

في تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون التأمين الاجتماعي يصدر في كل حالة على حدة من حالات أصحاب العمل الذين يرفضون التقيد بالتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في موضوع سلامة العمال وصحتهم ، قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويحدد في هذا القرار الجهة التي أصدرت تعليمات الوقاية ووجه المخالفة ونسبة الزيادة في الاشتراك في تأمين فرع إصابات العمل تبعاً لجرامة المخالفة

ويكون إصدار القرار بعد أسبوع من تاريخ إشعار صاحب العمل بمعرفة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقيام حالة الرفض ، ويعلن صاحب العمل بالقرار فور صدوره فإذا أزال صاحب العمل أسباب المخالفة خلال الشهر التالي للشهر الذي أعلن فيه بزيادة الاشتراك في التأمين وقدم للهيئة العامة المذكورة خلال الشهر المشار إليه ما يثبت ذلك من الجهة التي أصدرت التعليمات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة استمر في سداد اشتراكات التأمين ضد إصابات العمل بالمعدل الوارد بالبنـد ١ من المادة ٤٧ من قانون التأمين الاجتماعي

المادة التاسعة عشرة :

إذا لم يقدم صاحب العمل ما يثبت إزالته لأسباب المخالفة المشار إليها في المادة السابقة يصدر القرار متضمناً زيادة اشتراك التأمين في فرع إصابات العمل بواقع نصف الاشتراك في الفرع المذكور ، فإذا استمرت حالة الرفض لمدة شهرين يصدر القرار بزيادة الاشتراك إلى الضعف ، وتصبح الزيادة الجديدة مع أصل الاشتراك سارية المفعول حتى تمام تدارك أسباب المخالفة وتقديمه ما يثبت ذلك من الجهة صاحبة الشأن .

وتحصل الاشتراكات المعدلة بالزيادة عن كل الشهر أو الأشهر التي لا يتقيد فيها بالتعليمات المتعلقة بسلامة العمال وصحتهم ، مع مراعاة المهلة المشار إليها بالفقرة السابقة .

ولا تحصل الزيادة في الاشتراك في تأمين فرع إصابة العمل عن الشهر الذي يثبت فيه أن صاحب العمل قد أزال أسباب المخالفة.

المادة العشرون :

يثبت وقوع المخالفة أو إزالة أسبابها بقطاب رسمي من الجهة المختصة موجهاً إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية موضحاً فيه تلك الأسباب والإجراءات التي اتخذت لإزالتها وتاريخ الإزالة وذلك فيما يتعلق بتطبيق المادتين السابقتين .

خامساً - النماذج واستعمالاتها

المادة الحادية والعشرون :

تستخدم النماذج الآتية والموضحة باللاحق المرافقة في الأغراض وتقدم في المواعيد المبينة قرين كل منها .

- نموذج رقم ١ تأمينات / إصابات - بلاغ عن وقوع إصابة عمل/ أو مرض مهني ويسلم للأصل للعامل لتقديمه للمستشفى وترسل صورة من صاحب العمل إلى قسم الشرطة وأخرى إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فور حدوث الإصابة أو اكتشاف المرض المهني ويحتفظ صاحب العمل بالصورة الثالثة .

- نموذج رقم ٢ / تأمينات / إصابات - تقرير طبي أولي ويحرر بمعرفة الطبيب المعالج ويحرر فور فحص الحالة ويرسل للأصل إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأحدى الصورتين إلى صاحب العمل على عنوانه ويحتفظ المستشفى أو جهة العلاج بالصورة الثانية .

- نموذج رقم ٣ / تأمينات / إصابات - بطلاقة ترصد العلاج من إصابة عمل ويحررها الطبيب المعالج عند كل زيارة ويسلم للأصل للعامل المصاب لتقديمه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويحتفظ المستشفى أو الطبيب المعالج بصورة.

- نموذج رقم ٤ / تأمينات / إصابات - إشعار بالعودة الى العمل ويحرره الطبيب المعالج ويرسل الأهل فور استقرار الحالة بمعرفة المستشفى أو جهة العلاج الى صاحب العمل وتسلم صورة للعامل ، وترسل صورة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويحتفظ المستشفى بصورة .

- نموذج رقم ٥ / تأمينات / إصابات - شهادة طبية بدرجة العجز المستديم / أو الوفاة نتيجة إصابة عمل وتحرر بمعرفة أعضاء اللجنة الطبية فور استقرار الحالة أو حدوث الوفاة وتسلم للعامل في حالة العجز أو تسلم لأهل المصاب في حالة الوفاة لتقديمها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

سادسا - أحكام أخرى

المادة الثانية والعشرون :

يعرض هذا القرار على مجلس إدارة الهيئة العامة في أول اجتماع له .

المادة الثالثة والعشرون :

ينشر هذا القرار والملاحق المرافقة له بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٦ .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

صدر في ٤ سبتمبر ١٩٧٦ م

الموافق ٩ رمضان ١٣٩٦ هـ

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٩/ تامينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣
بشأن السجلات والملفات التي يمسكها أصحاب العمل
الخاضعون لقانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ١٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى القرارات الوزارية رقم ٣ و ٤ و ٦ / تامينات الصادرة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ و ١٩٧٦/٩/٤ ،
وبناء على موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

قرر:

المادة الاولى :

يلتزم أصحاب العمل الخاضعون لقانون التأمين الاجتماعي والذين يستخدمون (١٠٠٠) ألف عامل فأكثر ، كما يلتزم كل صاحب عمل يسند كل أو بعض أعماله الى مقاول أو مقاولين من الباطن ويستوفون معا شروط تطبيق قانون التأمين الاجتماعي عليهم حتى ولو كان صاحب العمل الأصلي أو المقاول من الباطن كل بمفرده غير مستوف لهذا العدد بأن يمسك هو وكل من المقاولين من الباطن السجلات الآتية ببيانها :

- ١- سجل قيد العمال المؤمن عليهم .
 - ٢- سجل قيد الأجور الشهرية للعاملين المؤمن عليهم .
 - ٣- سجل نماذج العمال المؤمن عليهم وسداد اشتراكات التأمين الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٤- سجل قيد إصابات العمل وأمراض المهنة .
 - ٥- سجل قيد المقاولين من الباطن المسند اليهم أعمال من قبل صاحب العمل الخاضع للتأمينات الاجتماعية .
- ويحتفظ بهذه السجلات جميعها بصفة دائمة .

المادة الثانية :

تنشأ السجلات المشار اليها بالمادة السابقة وفقا للنماذج المرفقة لهذا القرار ، ويجوز بتوخي من وزير العمل والشؤون الاجتماعية استثناء بعض أصحاب العمل أو المقاولين - بناء على طلب منهم - من التقيد ببعض هذه النماذج أو كلها والاستعاضة عنها بنماذج بديلة كلما كان ذلك أيسر لنظام العمل بالهيئة العامة وادى أصحاب العمل وعلى الأخص أساليب العمل الآلية بشرط أن تكون مستوفية البيانات الواردة بهذه النماذج .

المادة الثالثة :

يلتزم كل من أصحاب العمل والمقاولين من الباطن المنكوبين في المادة الأولى من هذا القرار بإنشاء ملف لكل عامل يعمل لديه يودع به صور جميع النماذج المتعلقة بالتأمين الاجتماعي الخاصة بالعمال والمكاتب المتبادلة بشأنه بين صاحب العمل أو المقاول من الباطن وبين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وبينه وبين قسم الشرطة المختص ، أو بينه وبين مستشفى وزارة الصحة أو المستشفى الخاص بعماله، أو الطبيب المعالج عند حدوث إصابة للعامل من إصابات العمل أو مرض من أمراض المهنة ويحتفظ بهذه الملفات بصفة دائمة .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٦ .

صدر بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ

الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٦ م

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

هيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

* قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٠ / تأميمات بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٦

بشأن منحة نفقات الجائزة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٩١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وبناء على اقتراح مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

قرر

المادة الأولى :

تكون منحة نفقات الجائزة في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بولماته ، بعد اشتراكه في التأمين مدة ستة شهور على الأقل
بواقع (٥٠) خمسين ديناراً ويكون صرفها على الوجه المبين بالمادة ٩١ من القانون المشار اليه .

المادة الثانية :

يعرض هذا القرار على مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في اول اجتماع له .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٦ .

تحريراً في ٢٤ رمضان ١٣٩٦ هـ

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

الموافق ١٨ سبتمبر ١٩٧٦ م

عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ١١ / تـهـمـنـات بـتـارـيـخ ١٩/٩/١٩٧٦
بشأن نـدب بـعض المـوظفـين لـتـنـفـيـذ نـص المـادـة ١٢٠
مـن قـانـون التـأمـين الاجـتمـاعـي**

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،

قـسـر :

المادة الاولى :

ينـدب كل من السادة الآتية أسمائهم لتنفيذ أحكام المادة (١٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وهم -

- ١- عبدالنبي مهدي الجارودي .
- ٢- حسن سلمان محمد .
- ٣- عبدالله عبدالحميد العلويات .
- ٤- احمد علي عباس .
- ٥- سمير محمد مرسى .
- ٦- السيد محمد راغب
- ٧- عبدالرزاق عبد الوهاب زهران .

المادة الثانية :

يتولى المختشون المختبون وفقا للمادة (١) من هذا القرار اختصاصاتهم طبقا لاحكام المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**وزير العمل والشئون الاجتماعية
عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة**

صدر بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ

الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٦ م

* الجريدة الرسمية العدد ١١٩٦ - ٧ أكتوبر ١٩٧٦ .

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ١٥ / تامينات بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٧٦
بشأن تكوين لجنة مراجعة أصول النظم الخاصة
المنشأة لدى أصحاب العمل

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة (٩٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦.

وحرصاً على صالح العاملين المشتركين في النظم الخاصة المنشأة لدى أصحاب العمل لتكوين المعاشات والمخرجات والعوائد والمدفوعات وغير ذلك من النظم المماثلة التي أنشئت بمقتضى اتفاقات خاصة بينهم وبين موظفيهم وعمالهم أو أنشئت بإرادة أصحاب العمل منفردين ،

رحتى يمكن التكد من حسابات مساهمات أصحاب العمل والعمال في النظم الخاصة المشار اليها بالفقرة السابقة ومن حسابات فوائدها وأرباحها وعوائدها واستثماراتها وإيراداتها وغير ذلك من مكونات هذه الأموال سواء كانت ثابتة أو منقولة أو لدى أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي أو لدى الموكلين عنهم أو عن موظفيهم وعمالهم من أبناء الاستثمار ، وسواء كانت هذه الأموال موجودة داخل البلاد أو خارجها كلها أو بعضها ، وذلك حتى يطمئن العاملون إلى أن حقوقهم تصلهم كاملة في حالة قيام صاحب العمل بتصفية النظام الخاص المنشأ لديه أو قيامه بإنشاء نظام بديل عنه ،

قرر

المادة الأولى :

تشكل لجنة مراجعة أصول النظم الخاصة المشار اليها بالمادتين ٩٢ و ٩٤ من قانون التأمين الاجتماعي من السادة الآتية أسمائهم وهم :

- ١- الشيخ عيسى بن إبراهيم بن محمد آل خليفة ، مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ٢- الأستاذ عبدالله حسن سيف ، المدير العام المساعد لمؤسسة نقد البحرين .
- ٣- الأستاذ محمد بدران محمد، خبير التأمينات الاجتماعية بالهيئة العامة للتأمينات .

المادة الثانية :

تكلف اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة بمراجعة أصول النظم الخاصة الوارد ذكرها بالمادتين ٩٢ و ٩٤ من قانون التأمين الاجتماعي سواء كانت هذه الأصول ثابتة أو منقولة ، ويكون للجنة الصلاحيات الواردة بالمادة (١٢٠) من القانون المذكور .

المادة الثالثة :

على اللجنة المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار أن تدعو عن طريق رئيسها - مندوباً عن صاحب العمل الذي تراجع حسابات النظام الخاص المنشأ لديه للاشتراك معها في أعمال المراجعة كما تدعو مندوباً آخر عن العمال للفرش نفسه ، ومن أن يكون لهما صوت معترف في مداولات اللجنة.

المادة الرابعة :

تجتمع اللجنة بمقر وزارة العمل والشئون الاجتماعية في غير ساعات العمل الرسمية أو حسبما تراه ضروريا لإنجاز أعمالها وتقدم تقريرها مفصلا عن كل نظام لدى كل من أصحاب العمل المعنيين ، وتبلغ نتيجة عملها - بعد العرض علينا - الى اللجنة المشتركة في المنشأة صاحبة الشأن .

المادة الخامسة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

صدر بتاريخ ٢١ شوال ١٣٩٦ هـ

هيمسي بن محمد بن عبد الله آل خليفة

الموافق ١٤/١٠/١٩٧٦ م

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم (١٩) تـ مينات بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٤
بشأن الترخيص بخفض نسبة الاشتراك في فرع التأمين
ضد إصابات العمل لشركة نفط البحرين المحدودة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين ٤٧ و ٤٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى خطابات شركة نفط البحرين المحدودة بتاريخ ٥ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، بشأن طلب
تخفيض الاشتراك في فرع تأمين إصابات العمل من قانون التأمين الاجتماعي بواقع الثلث نظير تحمل الشركة البدلات اليومية
ومصاريف الانتقال لجميع موظفيها وعمالها الذين تقع لهم إصابات عمل أو يصابون بأحد أمراض المهنة ، وصرف هذه البدلات
وفقاً لأحكام المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من القانون المذكور ، وبواقع ثلث آخر مقابل قيام الشركة بعلاج إصابات
العمل وأمراض المهنة بمستشفاهما الذي تملكه
وعلى خطابين للشركة المذكورة رقم ٢/٣ تـ ١٩٧٦/٩/١١ بتاريخ ١٩٧٦/٩/١١ رقم ١٤/تـ ١٩٧٦/١٠/٣ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣ ،
وبحيث انتهت الشركة في خطاباتهما المشار إليها على الموافقة على وجهة نظرنا الموضحة في خطابينا المذكورين .
وبناء على ما عرضه مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

قرر :

المادة الأولى :

- يخفض اشتراك التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة بالنسبة لشركة نفط البحرين المحدودة بواقع الثلث لمدة خمسة
عشر شهراً اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ على الأساس التالي :
- قيام الشركة المذكورة بعلاج موظفيها وعمالها - دون أية تفرقة بينهم من حيث مستوى العلاج والاقامة بمستشفى الشركة
- في حالة حدوث إصابة عمل أو مرض مهني لأي منهم ، ويتم العلاج وفقاً للمستويات الموضحة بقانون التأمين الاجتماعي
المذكور وبالقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له وما يصدر بهذا الشأن ووفقاً لما تم الاتفاق عليه بالخطابات المتبادلة المشار إليها
عاليه وعلى الأخص مايلي :
- ١- يتصاري جميع الموظفين والعمال مهما كانت مرتباتهم أو وظائفهم أو جنسياتهم في التمتع بالعناية الطبية التي تقدمها
الشركة وفي الإقامة بمستشفاهما وذلك بالنسبة لكل الموظفين والعمال الذين يصابون بإصابة عمل أو مرض مهني .
 - ٢- يقدم مستشفى الشركة خدمات طب الأسنان وأمراض النساء وبخصوص التشخيص الطبية من أي نوع أو أية طبيعة بما في
ذلك خدمات معامل التحاليل الطبية .
 - ٣- يقيم الموظف أو العامل بمركز النقابة إذا احتاج الأمر ذلك على نفقة الشركة .
 - ٤- تتحمل الشركة نفقات وعلاج وإقامة الموظف أو العامل المصاب في مستشفى آخر إذا لم يتوافر العلاج في مستشفاهما

سواء تم ذلك داخل البلاد أو خارجها مع تحمل نفقات السفر والإقامة في الحالة الأخيرة ، وتحمل نفقات وإقامة مرافق إذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن معاملة المصاب تقتضي أن يرافقه أحد الأشخاص في سفره للعلاج بالخارج .

٥- تعامل الشركة حالات انكسار الإصابة أو المرض المهني أو حدوث مضاعفة لها بعد عودة الموظف أو العامل الى عمله معاملة الإصابة نفسها من حيث العلاج والدلات ومصاريف الانتقال وما ينتج عن الإصابة بعد استقرارها من مكملات العلاج ، مع تحمل الشركة لمصاريف وعلاج وإقامة أحد موظفيها أو عمالها إذا أورد في مهمة خارج البلاد وأصيب بإصابة عمل .

٦- تتحمل الشركة مسؤولية علاج موظفيها وعمالها إذا ظهرت على أحدهم خلال سنة من تاريخ ترك خدمتها أعراض أى مرض مهني سواء كان الموظف أو العامل بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة أو عمل لا ينشأ عنه هذا المرض .

٧- تقوم الشركة بعلاج موظفيها وعمالها وتحمل البدلات اليومية المشار إليها بالقانون ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ، وكذلك علاج موظفيها وعمالها من إصابات الطريق مع تحمل البدلات اليومية المذكورة .

٨- تقبل الشركة استئناف علاج الموظف والعامل بمستشفاهما إذا قررت اللجنة الطبية المختصة عدم انتهاء العلاج وضرورة استمرار بقائه بها الى أن تستقر حالته ، كما تقبل الشركة قرارات اللجنة الطبية المختصة واللجنة الطبية الاستئنافية . مع تحمل الشركة لاتأيب رئيس وأعضاء كل من اللجنتين وفقا للفئات المقررة .

٩- توفر الشركة لموظفيها وعمالها حسب الحاجة الأطراف الصناعية العلوية المنتجة (Hooks) والأطراف السفلية من الخارج مالم تتوفر محليا ، والنظارات والعدسات ، والأسنان الصناعية ، وأجهزة السمع والقواعد المتحركة والعيون الصناعية ، والشعر المستعار بالنسبة للعاملات والموظفات كلما اقتضى الأمر ذلك ، وكذلك توفير أية تجهيزات طبية أو جراحية لاستدراك نتائج الإصابة وذلك كله وفقا لما تقرره اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية وتوفر الشركة أو مستشفاهما ما تتطلبه علاجات التجميل وجراحاته إذا كانت حالة التشوه الناجمة عن إصابة العمل لها تأثير على ممارسة المصاب لمهنته أو كان لها نتائج سيئة على حالته الاجتماعية وذلك بناء على توصية اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية .

وتتعمد الشركة صيانة الأطراف والأجهزة وغيرها ممسا هو وارد بالفقرة الأولى من هذا البند وأصلحها واستبدال غيرها بها على نفقتها .

١٠- يقوم مستشفى الشركة بفحص موظفيها وعمالها طبيا بصفة دورية بالنسبة للمعرضين منهم للأمراض المهنية ، وإبلاغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحالات التي تكتشف .

١١- يحتفظ المستشفى بمستندات الإصابات مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر مستند لكل حالة ، وتلتزم الشركة بتنفيذ الأحكام الواردة بالقرار الوزاري الصادر منها برقم ٨/ تمسينات بتاريخ ١٩٧٦/٩/٤ ، بشأن الإجراءات التنفيذية لفرع التأمين ضد إصابات العمل بالإضافة لما ذكر عاليه والتزامها في نفس الوقت بتنفيذ ما يصدر مستقبلا من قرارات وتعليمات بخصوص هذا الفرع من التأمين .

١٢- تقوم الشركة بتحمل البدلات اليومية ومصاريف الانتقال ودفعها لمن يصاب من موظفيها وعمالها بإصابة عمل أو مرض مهني ، وصرف هذه البدلات وفقا لأحكام المواد ٥٢ و ٥٤ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور .

١٣- تحتفظ بحقها في إضافة شروط أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك .

١٤- تلتزم الشركة بالقيام بما يتطلبه قانون التأمين الاجتماعي المذكور والقرارات الوزارية وما يدخل عليها من تعديل بشأن الإجراءات التنفيذية .

المادة الثانية :

يكون صرف البدلات اليومية للموظف أو العامل المصاب بإصابة عمل أو مرض مهني طوال مدة عجزه عن العمل بسبب الإصابة أو المرض المهني الى أن يشفى أو تستقر حالته وفقا للفئة أو الفئات المقررة بالشركة إذا كانت أكبر مما هو مقرر بقانون التأمين الاجتماعي المذكور .

المادة الثالثة :

يكون التخفيض في اشتراك التأمين ضد اصابة العمل الممنوح للشركة بمقتضى هذا القرار مرفوتا بالمادة المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار . ويلغى تلقائيا دون انذار من الوزارة اذا اخلت الشركة بأحد الالتزامات الموضحة بالمادة الأولى المذكورة أو بالمادة الثانية من هذا القرار أو ببعضها أو بها كلها ، أو اذا اخلت بما يصدر من قرارات بهذا الشأن

المادة الرابعة :

يعرض هذا القرار على مجلس اداة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في أول اجتماع له .

المادة الخامسة :

ينشئ هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ .

مصدر بتاريخ ١ ذى القعدة ١٣٩٦ هـ	وزير العمل والشئون الاجتماعية
الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٧٦ م	عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم (١) بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧
بتخفيض نسبة الاشتراك في تأمين إصابات العمل
لشركة المونيووم البحرين بواقع الثلث**

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،

وعلى كتاب شركة المونيووم البحرين رقم ١/أف و/ح ع م المؤرخ في ١٤/١/١٩٧٦ بشأن طلبها تخفيض نسبة الاشتراك في تأمين إصابات العمل بواقع الثلث طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ مقابل قيامها بتحمل البدلات اليومية للمصابين بإصابة عمل من عمالها .

وعلى المذكرة رقم ٢/ تأمينات المرفوعة لمجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن تخفيض الاشتراك في فرع التأمين ضد إصابات العمل .

وبناء على موافقة مجلس الإدارة على المذكرة المشار إليها بجلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٦ وعلى تخفيض نسبة الاشتراك في فرع التأمين ضد إصابات العمل لشركة المونيووم البحرين بواقع الثلث مقابل تحملها قيمة البدلات اليومية ومصاريف الانتقال للمال في حالة الإصابة بإصابة عمل .

قرر :

المادة الأولى :

تخفيض نسبة الاشتراك في فرع التأمين ضد إصابات العمل لشركة المونيووم البحرين بواقع الثلث مقابل تحملها البدلات اليومية ومصاريف الانتقال عند إصابة عمالها بإصابة عمل وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي المذكور وذلك حتى آخر عام ١٩٧٧م.

المادة الثانية :

يسرى التخفيض المشار إليه بالمادة السابقة اعتباراً من ٥ يناير سنة ١٩٧٧م.

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من التاريخ المشار إليه بالمادة الثانية .

وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مراعاة تنفيذه .

**وزير العمل والشئون الاجتماعية
عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة**

صدر بتاريخ ١٧/١/١٩٧٧م

الموافق ٢٧ محرم ١٣٩٧ هـ

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٨ / تأمينات بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٧
بشأن إنشاء لجنة المراقبة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .
وعلى خطاب سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٧٣/١٢٠-١٦/١ بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٦ .

قرر

مادة (١) :

تشكل بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة المراقبة المخصوص عليها بالمادة ١٢١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على الوجه التالي .

١- السيد/ محمد بدران محمد

خبير التأمينات الاجتماعية بالهيئة

٢- السيد/ عبدالصمد علي العرادي

ممثل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني

مضام

٣- السيد/ عباس محمود رضى - ممثلاً لمؤسسة نقد البحرين

٤- السيد/ محمد نجيب عبدالسلام - رئيس قسم الحسابات بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

مادة (٢) :

تتأسس اللجنة الاختصاصات الواردة بالمادة ١٢١ المذكورة وما قد يحال اليها من اختصاصات منا أو من مجلس الادارة .
وعلى اللجنة أن تضع تقريراً في نهاية الشهر السادس من كل سنة مالية تبين فيه ملاحظاتها على نشاط الهيئة خلال المدة المذكورة ، وعليها وضع تقرير سنوي في نهاية السنة المالية .

مادة (٣) :

يندب مدير الهيئة ثلاثة موظفين من العاملين بها يلحقون بالجنة .

مادة (٤) :

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٧٧ م ، وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ ما جاء به .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

تحريراً في ١٤/٢/١٩٧٧ .

• الجريدة الرسمية العدد ١٢١ - ١٧ فبراير ١٩٧٧ .

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ١٧/ تامينات بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦
بالقواعد والإجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على حقوق الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية قبل أصحاب العمل واقتصاصها منهم**

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى المواد رقم ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ١٠٤ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨ ، من قانون التأمين
الاجتماعي المذكور ،

وعلى القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ،

وبناء على موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠ .

قرر مايلي :

مادة (١) :

تعتبر اشتراكات التأمين المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،
والمستحقة عن كل شهر على كل صاحب عمل خاضع للقانون المذكور منذ أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، أو من تاريخ استيفائه
شروط الخضوع للقانون المشار اليه واجبة الاداء للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر
الذي يلي الشهر المستحقة عنه الاشتراكات وفقا لحكم المادة ٢٧ من القانون المذكور .

مادة (٢) :

كل صاحب عمل خاضع للقانون المذكور لم يشترك في التأمين عن كل أو بعض عماله ، أو لم يؤد اشتراكات التأمين
الشهرية على أساس الأجور الفعلية الحقيقية وفقا لنعناصر الأجر المشار اليها بالمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٤/
تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ ، يلتزم - طبقا للمادة ٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه - بداء مبلغ
إضافي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قدره ٢٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها ، وتعتبر تلك المبالغ الإضافية وأصل
الاشتراكات المستحقة واجبة الاداء للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فور مطالبة صاحب العمل بها كتابيا دون سداد تنفيذي
وذلك بالتطبيق للمادة ٢٩ سالف الذكر .

وإذا لم يتم الدفع في الميعاد المحدد لسداد الاشتراكات تفرض فائدة على صاحب العمل قدرها ٥ ٪ (خمسة في المائة)
من الاشتراك المستحق عن كل شهر تأخير أو جزء من الشهر ويتمتع على صاحب العمل سدادها للهيئة العامة المذكورة مع
الأصل ، وتعتبر واجبة الاداء أيضا دون سداد تنفيذي فور مطالبة بها كتابة بخطاب مسجل بعلم الوصول وذلك طبقا للمادة ٣١
من القانون المذكور .

مادة (٣) :

كل صاحب عمل يتأخر في إخطار الهيئة العامة المذكورة بالتحاق أحد العمال أو بانتهاء خدمته لديه على النموذج المعد لكل من الحالتين يلتزم بأداء مبلغ إضافي آخر قدره دينار واحد عن كل شهر يتأخر فيه عن الإخطار ، ويتعدد المبلغ الإضافي المذكور بعدد المؤمن عليهم الذين يتأخر صاحب العمل الخاضع للقانون المشار إليه في الإخطار عنهم ويقتصر عدد أشهر التأخير ويعتبر جزء الشهر في التأخير شهرا كاملا وذلك بالتطبيق للمادة ١١٨ من القانون .

مادة (٤) :

تحسب اشتراكات التأمين الشهرية المشار إليها بالقانون المذكور بالنسبة لفرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاء وفرع التأمين ضد إصابات العمل والمستحقة على أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين المشار إليه الذين لم يسجلوا أنفسهم ولا عمالهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو لم يقوموا بدفع اشتراكات التأمين المستحقة عليهم أو أدوها على أساس أجور غير حقيقية لكل عمالهم أو لبعضهم ، أو لم يقوموا بدفع الفروق المستحقة للهيئة العامة أو المبالغ الإضافية المشار إليها في القانون ، على أساس البيانات الواردة في النماذج المقدمة منهم للهيئة أو في السجلات والدفاتر والمحركات المسبوكة بمعرفتهم وهي المشار إليها بالمواد ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ من قانون التأمين الاجتماعي .

فإذا اتضح للهيئة العامة أن صاحب العمل لم يقدم النماذج المشار إليها بالفقرة السابقة أو قدمها غير مستوفية البيانات أو لم يقدمها أصلا أو لم يمسك السجلات أو الدفاتر أو المحركات المشار إليها بالفقرة السابقة قامت الهيئة بحسابها على أساس تحرياتها بنفسها فإذا لم يتسن للهيئة العامة المذكورة حساب تلك المستحقات قامت بحسابها على أساس تحرياتها بنفسها عن طريق مفتشيها

مادة (٥) :

يكون تحديد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - عند الاقتضاء - لصجم التزام صاحب العمل نحوها عن طريق تحرياتها بنفسها أو وفقا لما يتضح من تحريات مفتشيها ولها أو لهم أن يلجأوا في هذا الشأن على الأخص إلى مايلي :-

١- البيانات التي يتعين على صاحب العمل توفيرها لديه طبقا لقانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ ، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

٢- البيانات المتاحة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٣- عقود العمل المحفوظة لدى صاحب العمل أو التي بيد العاملين .

٤- محركات استلام المرتبات والأجور وعناصرها الإضافية .

٥- فحص السجلات والدفاتر والملفات والأوراق أو أية وثائق أخرى تعاون على معرفة مرتبات وأجور العاملين وعناصرها الأخرى .

٦- سؤال صاحب العمل أو ممثليه ، أو كل من العمال على انفراد أو في حضور شهود مع الحصول على توقيعاتهم أو بصماتهم للإيجاب على إجاباتهم بشأن مرتب أو أجر كل منهم وعناصره .

٧- وفي حالة تندر الحصول على البيانات الحقيقية يؤخذ - بصفة مؤقتة - بمتوسط أجر العامل المائل في نفس الصناعة أو العمل أو صناعة أو عمل مماثل .

وتخطر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بخطاب مسجل بعلم الوصول - صاحب العمل بقيمة الاشتراكات والمستحقات الواجبة الأداء لها ، على أن يقوم بسدادها في خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ استلامه الخطاب المشار إليه .

مادة (٦) :

تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بإخطار صاحب العمل بقيمة اشتراكات التأمين المحسوبة وفقا لما هو موضح

بالمادتين السابقتين ، وكذلك قيمة المبالغ الإضافية والفوائد المستحقة طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي وذلك بخطاب مسجل يعلم الوصول على عنوان محل العمل تطالبه فيه بسداد المستحق عليه خلال مهلة الأيام الخمسة عشر المشار إليها بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

فإذا اعترض صاحب العمل على هذه المطالبة في مواجهة الهيئة العامة المذكورة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار المشار إليه بالفقرة السابقة ، كان على الهيئة أن ترد على اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها إما بالاجاب أو بالرفض مع بيان الأسباب الموجبة للرفض .

مادة (٧) :

يحق لصاحب العمل في حالة رفض اعتراضه وعدم اقتناعه بأسباب الرفض المبلغة إليه طبقاً للمادة السادسة السابقة أن يطلب من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بخطاب مسجل عرض موضوع النزاع على لجنة فض المنازعات المشار إليها بالمادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه إخطار الهيئة العامة برفض اعتراضه على أن يبين في خطابه المذكور الأسباب الموجبة لعرض الخلاف على اللجنة المشار إليها .

مادة (٨) :

للجنة فض المنازعات المشار إليها بالمادة السابقة أن تدعو ممثلاً لكل من طرفي النزاع لعرض وجهة نظره أمامها ، وعلى اللجنة أن تقوم بإشعار كل من الطرفين بقرارها بخطاب مسجل يعلم الوصول في ميعاد أقصاه أسبوعان من تاريخ صدوره ويجب أن يكون القرار مسبباً .

وعلى اللجنة أن تمسك سجلاً تقيد به أولاً بأول المنازعات التي ترد إليها وما تصدره بشأن كل منها من قرارات ، ويوقع على السجل كل من رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة (٩) :

إذا صدر قرار اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة مطابقاً لوجهة نظر صاحب العمل في موضوع الخلاف ، وإنقضى ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الخطاب المسجل المشار إليه بالمادة المذكورة دون أن تطعن فيه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أمام المحكمة المدنية الكبرى ، التزمت الهيئة المذكورة بتنفيذه فور فوات المدة المشار إليها .

مادة (١٠) :

إذا كان قرار لجنة فض المنازعات مطابقاً لوجهة نظر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وإنقضى ثلاثين يوماً من تاريخ استلام صاحب العمل الإخطار المسجل المشار إليه بالمادة ٨ السابقة دون أن يتقدم هو أو ممثله بالطعن في هذا القرار خلال هذه المهلة أمام المحكمة المدنية الكبرى أصبح القرار نهائياً والتزم صاحب العمل بتنفيذه فور مطالبة بذلك خلال مهلة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً بعد تعديل الإبلغ المستحق للهيئة العامة على أساس المدة التي تأخر فيها سداد تلك المستحقات .

مادة (١١) :

إذا انقضت المهلة المحددة لصاحب العمل لسداد مستحقات الهيئة وفقاً لما جاء بالمادة السابقة دون قيامه بسداد الاشتراكات والمستحقات الواجب إداؤها للهيئة العامة المذكورة طبقاً للإخطار المرسل إليه قامت الهيئة بإعداد جداول بالمبالغ المستحقة لها والواجبة الأداء وعرضها على وزير العمل والشؤون الاجتماعية للتصديق عليها رسمياً من قبله ، وتختتم بخاتم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لتصحيح صكا رسمياً صالحاً لطلب الحجز التحفظي من قاضي محكمة التنفيذ ضماناً لتلك المستحقات .

مادة (١٢) :

يكون تحرير الجداول المشار إليها بالمادة السابقة من أصل وصورتين طبق الأصل ويبين بها على الأخص مايلي :

١- اسم صاحب العمل ، ورقم تأمينه ، وعنوانه ، والعنوان الذي أرسل عليه الإشعار المشار اليه بالمادة ١٠ السابقة
٢- بيان اشتراكات التأمين الشهرية الواجبة الأداء والمستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتاريخ استحقاق كل من هذه الاشتراكات .

٣- المبلغ أو المبالغ الإضافية الواجبة الأداء عن كل مبلغ من المبالغ المشار إليها بالند (٢) السابق

٤- إجمالي الفوائد المستحقة عن كل شهر تأخير أو جزء من الشهر حتى تاريخ تحرير الجداول المشار إليها .

٥- إجمالي المبالغ الاضائية المستحقة الواجبة الأداء نظير عدم إخطار الهيئة العامة بالتحاق العمال لدى صاحب العمل أو بانتهاء الخدمة ، ويقدر المبلغ الإضافي بقدر عدد العمال موضوع المخالفة ويقدر عدد أشهر التأخير ، ويعتبر جزء الشهر في التأخير شهرا كاملا ومع مراعاة المهلة المشار إليها بالمادة (٩٩) من قانون التأمين الاجتماعي وقدرها أسبوعان

٦- إجمالي المبالغ الإضافية المستحقة الواجبة الأداء نظير عدم الإبلاغ عن اصابات العمل متى وجدت .

٧- تاريخ تحرير الجداول وتاريخ التصديق عليها .

وتعرض الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هذه الجداول وصورتيها على قاضي محكمة التنفيذ لإصدار قراره باتخاذ اجراءات الحجز التحفظي على أموال صاحب العمل المدين للهيئة العامة المذكورة وتوضع عليها جميعها الصيغة التنفيذية من قسم كتاب محكمة التنفيذ ويوقع عليها من قاضي المحكمة المذكورة ويتصم بخاتمتها

وتقوم الهيئة العامة المذكورة بمعرفة مندوبيها بتوقيع الحجز التحفظي على أموال صاحب العمل المدين كلها أو بعضها ، وتبين مفردات الأشياء المحجزة مع لكر أوصافها وبيان قيمتها التقريبية ومكان الحجز وتاريخه ، في محضر تشمل صورة منه الى صاحب العمل أو ممثله القانوني أو من ينوبه وتبلغ الهيئة صاحب العمل المحجوز عليه بصورة من أمر الحجز مرفقا به صورة من الحجز وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيع الحجز .

وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الأيام الثمانية المشار إليها بالفقرة السابقة أن ترفع الدعوى أمام المحكمة المدنية الكبرى لثبوت الحق وصحة الحجز .

مادة (١٣) :

إذا رغب صاحب العمل المشار اليه في المادتين ١٠ و ١٢ السابقتين في سداد المبالغ المطلوبة منه رضاه وتم سدادها دفعة واحدة يرفع الحجز فوراً ، أما إذا رغب - كتابة أو بخطاب مسجل - في تقسيط المبالغ المستحقة عليه للهيئة العامة المذكورة ، يصدر مديرها قرارا بتقسيط تلك المبالغ بعد تعديلها وفقا لما يستجد على أن يبين في القرار سعر الفائدة المقررة وقدرها ٥ ٪ سنويا على تلك المبالغ وشروط التقسيط الأخرى على ألا تتجاوز مدة التقسيط ضعف المدة المنقضية من تاريخ استحقاق أول اشتراك من اشتراكات التأمين المستحقة حتى تاريخ صدور قرار اللجنة المشار إليها بالمادة ٨ السابقة ، ويقدم طلب التقسيط للهيئة في خلال مهلة الخمسة عشر يوما المشار إليها بالمادة ١٠ السابقة .

وعلى الهيئة العامة المذكورة رفع الحجز التحفظي عن الأشياء المحجوز عليها تدريجيا في حدود مايسدد من أقساط الى حين رفع الحجز كليا عند اتمام سداد مستحقات الهيئة العامة كاملة بمعرفة صاحب العمل .

مادة (١٤) :

إذا قامت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو قام صاحب العمل بالطعن في قرار لجنة فسخ المنازعات أمام المحكمة المدنية الكبرى التزم كل من الطرفين بتنفيذ حكم المحكمة في موضوع الطعن .

فإذا صدر الحكم لصالح الهيئة العامة المذكورة قامت بمطالبة صاحب العمل بسداد مستحقاتها دفعة واحدة مع تعديل تلك المستحقات حتى تاريخ الاستحقاق

ولصاحب العمل أن يطلب كتابة سداد مستحقات الهيئة بالتقسيط وفقا لما جاء بالفقرة الأولى من المادة ١٢ السابقة ، وتصدر الهيئة قرارها بالتقسيط وبشروطه وفقا لما جاء بالمادة المذكورة إذا كان هناك من الظروف ما يجعلها على الاعتقاد

بعدم إمكان صاحب العمل الوفاء بتلك المستحقات دفعة واحدة ..

مادة (١٥) :

إذا امتنع صاحب العمل عن سداد مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دفعة واحدة تنفيذاً لحكم المحكمة المدنية الكبرى ، أو إذا أخل بشروط تقسيطها الواردة في القرار الصادر بها وفقاً لما جاء بالمادتين ١٢ و ١٤ السابقتين قامت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب التنفيذ الجبري في المحجوزات الموقع عليها الحجز الاحتياطي وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة (١٦) :

ينقضى كل من المواعيد المحددة في هذا القرار بانتقضاء اليوم الأخير من كل ميعاد وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها .

مادة (١٧) :

لاتخل الأحكام الواردة في هذا القرار بحق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في طلب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المذكور على صاحب العمل المخالف .

مادة (١٨) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ
الموافق ١٩٧٧/٤/٢٦ م
وزير العمل والشؤون الاجتماعية
هيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٢٥ / تامينات بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤
بتشكيل لجنة فض المنازعات المشار اليها بالمادة ١٠٤
من قانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ والمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧ / تامينات بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦ بالقواعد والاجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على حقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل اصحاب العمل واقتضاؤها منهم ، والمتضمن إنشاء لجنة فض المنازعات فيما ينشأ من خلاف بينهما طبقا لاحكام المادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور .

وعلى موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠ على القرار المذكور .

قرر :

أولا - تشكيل اللجنة ودميتها للاجتماع

مادة (١) :

تشكل لجنة فض المنازعات المشار اليها بالمادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور وبالمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٧ / تامينات الصادر منا بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦ على الوجه التالي :-

١- الشيخ عبدالرحمن بن جابر الخليفة رئيسا

رئيس المحكمة المدنية الكبرى

٢- السيد/ حسن محمد زين العابدين

عن اصحاب الأعمال **عضوان**

٣- السيد/ عبد علي حسن المديقع

عن العمال **عضوان**

٤- السيد/ علي سالم العليان

٥- السيد / عبدالله محمد الخال

مادة (٢) :

توجه الدعوة لاجتماعات اللجنة بمعرفة رئيسها وهو الذي يحدد موعد ومكان الاجتماع وقائمة الموضوعات المعروضة في كل اجتماع .

مادة (٣) :

لاتكون اجتماعات اللجنة صحيحة الا بتوافر حضور عضو عن أصحاب العمل وآخر عن العمال على الأقل .
وتكون مداورات اللجنة سرية ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات المؤيدة للقرار مع الأصوات المعارضة له رجح الجانب الذى منه الرئيس ،

مادة (٤) :

يتولى إمانة سر اللجنة أحد موظفى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يختاره مدير الهيئة .

ثانيا - الإجراءات

مادة (٥) :

يمسك أمين سر اللجنة سجلا يقيد به أولا بئول وحسب تاريخ الوريد مايرد الى اللجنة من موضوعات ويسجل على نفس الطلب سماعه وتاريخ الوريد ورقم القيد ويوقع أمين السر بجانب هذه البيانات ، كما ينشئ ملفا لكل موضوع من المنازعات المعروضة على اللجنة يحفظ به جميع الأوراق والمستندات المقدمة من أطراف النزاع ، ويعرض أمين سر اللجنة على رئيسها الموضوعات الواردة أولا بئول وفى اليوم التالى على الأكثر من تاريخ ورودها لتحديد التاريخ الذى تعرض فيه على اللجنة .

مادة (٦) :

يفحص أمين سر اللجنة تواريخ ورود الاعتراضات الواردة من أصحاب العمل للتأكد من ورودها فى الموعد القانونى المحدد للاعتراض ، فإذا اتضح له أن أيا من هذه الاعتراضات قد ورد بعد الميعاد القانونى وهو ثلاثون يوما من تاريخ استلام صاحب العمل الاخطار بقيمة الاشتراكات والمبالغ الإضافية المحسوبة وفقا للمادتين ٤ ، ٥ من القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ ، عليه أن يعد قائمة بهذه الاعتراضات ويعرضها على رئيس اللجنة فى موعد أقصاه أسبوع من تاريخ ورودها لأمانة سر اللجنة لتحديد جلسة للنظر فيها .

مادة (٧) :

يدعو رئيس اللجنة أحد ممثلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لشرح وجهة نظر الهيئة فى النزاع المعروض على اللجنة أثناء انعقاد الجلسة وله فى ذلك أن يدعو أيضا صاحب العمل أو من ينوب عنه للحضور أمام اللجنة لإبداء وجهة نظره وله أن يطلب من أيهما أو من كليهما تبادل المذكرات المؤيدة لوجهة نظر كل منهما فى مواجهة اللجنة مع تحديد المدة الواجب تقديم المذكرات خلالها ، وللجنة أن تستمع الى شهادة الشهود .

ورئيس اللجنة أن يطلب عند الاقتضاء من الهيئة العامة المذكورة موافاة اللجنة بملف الموضوع الممسوك بمعرفتها أو تقديم صورة من المستندات التى تطلبها اللجنة .

وترسل المستندات من الهيئة رفق حافظة توضح مرفقاتها .

مادة (٨) :

يحق لرئيس اللجنة استدعاء أحد الخبراء للحضور أمام اللجنة للاستئناس برأيه فى أى أمر من الأمور المتعلقة بالنزاع المعروض عليها .

وله أن يطلب من الخبير تقديم تقرير كتابى برأيه خلال المدة التى يحددها ذلك .

مادة (٩) :

تصدر قرارات اللجنة مسببة على أن تتضمن الرأي أو الآراء المعارضة أن وجدت مع بيان أسباب الاعتراض إن وجد ويثبت ذلك في محضر الجلسة ويعتد المحضر من رئيس اللجنة .

وعلى أمانة سر اللجنة إعادة ملف الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو أى مستند من المستندات التي تكون قد قدمت من قبلها الى اللجنة بعد التأشير عليها من رئيسها .

مادة (١٠) :

على أمانة سر اللجنة إخطار طرفي النزاع بصورة معتمدة من قرار اللجنة فور اعتماد محضر الجلسة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور القرار ، على أن يتضمن الإخطار العيثيات التي بني عليها القرار .

ويكون الإخطار بصورة القرار بخطاب مسجل يعلم الوصول وفقا للعنوان الوارد بالمستندات .

مادة (١١) :

إذا قامت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو قام صاحب العمل بالظن في قرار لجنة فض المنازعات أمام المحكمة المدنية الكبرى ، وجب على اللجنة ارسال ملف موضوع النزاع الى المحكمة اذا طلبت ذلك أو بناء على طلب أحد طرفي النزاع .

ثالثا - احكام ختامية

مادة (١٢) :

يجب أن يشتمل طلب عرض النزاع على لجنة فض المنازعات على البيانات التالية :-

١- اسم مقدم الطلب المسجل به لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وحمل اقامته أو العنوان الذي يخاطب عليه وإذا لم يكن مسجلا فالاسم التجاري .

٢- اذا كان لمقدم الطلب حق الإنابة عن الغير يجب أن يبين في الطلب نوع هذه الإنابة وصفتها .

٣- تاريخ تقديم الطلب الى اللجنة .

٤- موضوع الطلب ووقائعه وطلب مقدمه وأسائده .

٥- بيان المبلغ أو المبالغ المطلوبة بالضبط أو المبالغ أو المبالغ التي يرى مقدم الطلب انها تتفق مع وجهة نظره وبطبيعة كل مبلغ منها .

٦- يرفق بالطلب صور من المستندات التي تؤكد وجهة نظره مع مذكرة شارحة لذلك .

مادة (١٣) :

تقدم الطلبات الى اللجنة من أحد طرفي النزاع دون أن يؤدي عنها أية رسوم .

مادة (١٤) :

كل احضارية يصدرها رئيس اللجنة يجب أن تحرر من نسختين ووقائع أو تختم من قبله ويجوز أن تبلغ عند الاقتضاء بواسطة أمين السر أو أى موظف آخر يغول من قبل رئيس اللجنة لتبليغ الاحضاريات .

مادة (١٥) :

إذا كان لأحد أعضاء اللجنة مصلحة خاصة في أى من المنازعات المروضة على اللجنة أو كانت له صلة قرابة حتى الدرجة

الرابعة بائى من أصحاب الأعمال يكون طرفا فى النزاع المعروض على اللجنة يجب عليه الانصاح عن هذه المصلحة أو القراية والتتنى عن حضور الاجتماع الذى ينظر فيه فى النزاع ، ووثبت ذلك فى محضر الاجتماع .

مادة (١٦) :

يجوز لرئيس اللجنة أن يطلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية استصدار قرار وزارى بتعيين عضو احتياطى ليحل محل العضو الذى تنهى لحضور الجلسة المعروض فيها النزاع موضوع التتنى وذلك اذا رأى ضرورة لذلك بعد التشاور مع باقى الأعضاء .

مادة (١٧) :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٩٧ هـ

وزير العمل والشئون الاجتماعية

الموافق ١٩٧٧/٨/٤ م

عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٧ / تـأمينات بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨
بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي في المرحلة الثانية

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ٣ ، ٦ ، ٩٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالمرسومين بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ و ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لقانون التأمين الاجتماعي المذكور ،

و بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته رقم ١٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ ،

قرر مايلي :

المادة الاولى :

يتم التطبيق الفعلي في المرحلة الثانية لقانون التأمين الاجتماعي بقرعيه - الأول فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير معنى والثاني فرع التأمين ضد اصابات العمل - وفقا للتاريخ والقواعد والأحكام الواردة بهذا القرار ، مع مراعاة إيقاف تنفيذ أحكام الفرع الأول من التأمين المشار اليه بالنسبة للعمال غير البحرينيين بصفة مؤقتة لحين صدور قرار من مجلس الوزراء بتطبيق عليهم فيما بعد .

المادة الثانية :

مع عدم الاخلال بالحكم الوارد بالمادة السابقة بشأن العمال غير البحرينيين والأحكام الواردة بالقرار الوزاري رقم ٣/ تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ تبدأ المرحلة الثانية للتطبيق الفعلي لفرعي التأمين المشار اليهما في تلك المادة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ في سائر أنحاء الدولة على المنشآت وأصحاب العمل بالقطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمشتبك ، وذلك متى كان عدد عمال كل منشأة أو صاحب عمل يقع في تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية أو في الفقرة مابين هذا التاريخ وأول يوليو سنة ١٩٧٨ أو بعده بين ١٠٠ (مائة) عامل و ٩٩٩ (تسعمائة وتسعة وتسعين) عاملا بغض النظر عن جنسية العامل ومهما يطرأ على عدد العمال من تخفيض بعد تاريخ نشر القرار .

ويقصد بعدد العمال على الوجه المنصوص عليه في الفقرة السابقة مجموع العمال الذين تستخدمهم المنشأة أو صاحب العمل الأصلي وحده أو مجموع عمال المنشأة أو صاحب العمل مع جميع عمال صاحب منشأة أخرى أو صاحب عمل آخر أو مع جميع عمال مقاول أو مقاولين من الباطن تكون المنشأة الأصلية أو صاحب العمل الأصلي قد أسندت كل أو بعض أعمالها أو أعماله اليهم وسواء كان العمل يتم في منشأة واحدة أو في منشآت أخرى ، أو في فرع أو في فروع متعددة ولو تباعدت مواقعها أو تنوعت أنشطتها أو كان لكل منها كيان قانوني مستقل وسواء استكمل العدد المذكور في تاريخ نشر هذا القرار أو بعده ، وعندئذ يسرى القانون عليهم وعلى جميع عمالهم اعتبارا من التاريخ الذي يستكمل فيه ذلك العدد .

المادة الثالثة :

مع عدم الاخلال بالحكم الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار بشأن العمال غير البحرينيين يطبق قانون التأمين الاجتماعي بقرعيه المذكورين بالمادة الأولى منه على كل منشأة أو صاحب عمل يطلب تطبيق القانون على منشآته مهما قل عدد العاملين

٥ الجريدة الرسمية العدد ١٣٧٠ - ٩ مارس سنة ١٩٧٨ م

لدى كل منهما عن التصاب الموضح بهذا القرار وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الخضوع لأحكام القانون المذكور ، ويصدر بذلك قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية في كل حالة على حدة أو في كل مجموعة حالات متماثلة .
ويراعى عند تطبيق القانون المذكور على المنشآت وأصحاب العمل المشار اليهم بالفقرة السابقة ما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٦ من هذا القانون .

المادة الرابعة :

منشأة أو منشآت أصحاب العمل والمقاول أو المقاولون من الباطن ، ان وجدوا ، الذين يطبق في شأنهم قانون التأمين الإجتماعي لأول مرة طبقا لأحكام هذا القرار يستمررون ملزمين بتطبيق أحكامه حتى ولو فقدوا فيما بعد أيأ من شروط التطبيق الواردة بهذا القرار .

المادة الخامسة :

يبدأ في حصر المنشآت وأصحاب العمل والمقاولين والمقاولين من الباطن في القطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمشارك الذين يخضعون للقانون في المرحلة الثانية وكذلك يبدأ في حصر العمال المشتغلين لديهم وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

يستخدم في حصر المنشآت وأصحاب العمل والمقاولين والمقاولين من الباطن النماذج رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ / تأمينات المشار اليها بالمادتين الخامسة والثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ / تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي في المرحلة الأولى .

كما يستخدم لكل عامل تنتهي خدمته بعد اتمام عملية الحصر بالنسبة للعمال الخاضعين للقانون النموذج رقم ٤ / تأمينات المشار اليه بالمادتين الخامسة والثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ المذكور .

وتبلغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنماذج المشار اليها وفقا لتعليمات والبيانات الواردة بالنماذج المذكورة بالفقرتين السابقتين مع إرفاق صورة فوتوغرافية من مستند الميلاد أو جواز السفر أو البطاقة الشخصية بالنموذج رقم ٣ / تأمينات الخاص بتسجيل العامل لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة السادسة :

يطبق في شأن المنشآت وأصحاب العمل والمقاولين والمقاولين من الباطن الذين يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المذكور في المرحلة الثانية كما يطبق في شأن عمالهم أحكام المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة ولثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ / تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ .

المادة السابعة :

يسرى في شأن المنشآت وأصحاب العمل والمقاولين والمقاولين من الباطن الذين يستوفون شروط الخضوع لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه أحكام القرارات الوزارية الصادرة بشأن تطبيق القانون المذكور في المرحلة الأولى .

المادة الثامنة :

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

صدر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ م

الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ

* قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ١٤ / تامينات بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

باجراءات ومواعيد وكيفية طلب صرف البدلات والتعويضات والمعاشات
والمنح والجهات التي تصرف منها ومستندات الصرف ومواعيد تقديمها

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،

وبعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

قرر:

الفصل الاول

تحديد المدد الواردة بقانون التأمين الاجتماعي

والسن وتحديد المستحقين في المعاشات والتعويضات التأمينية

مادة (١) :

يكون تحديد التواريخ والمدد والشهور والسنين الواردة بقانون التأمين الاجتماعي المذكور وبالوائح والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له ، وكذلك تحديد سن المستفيدين والمستحقين من نوى المعقوق المنتفعين بأحكام القانون المذكور وفقا للتقويم الميلادي في جميع الأحوال .

ويكون تحديد السن بمقتضى شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو أى مستند آخر تقبله الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا تمذر تقديم مثل هذه الوثائق ، كما يكون تحديده بقرار من اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستثنائية المشكلة بقرار من وزير الصحة .

ويجوز لكل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه الطعن في قرار اللجنة الطبية المختصة بتقدير السن أمام اللجنة الطبية الاستثنائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ العلم بالقرار ويكون قرار اللجنة الطبية المختصة في حالة عدم الطعن بقرار اللجنة الطبية الاستثنائية بتقدير السن نهائيا ولو ظهرت بعد ذلك شهادة الميلاد أو أى مستند رسمي آخر بهذا الشأن .

مادة (٢) :

في حالة عدم تحديد تاريخ الميلاد باليوم والشهر يعتبر تاريخ الميلاد هو اليوم الأول من الشهر الأول من السنة الميلادية التالية للسنة المحددة سنة الميلاد .

مادة (٣) :

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالمستحقين المنصوص عليهم في الباب السادس من قانون التأمين الاجتماعي مايلي:

- ١- « أرملة المتوفى » : هي زوجته وقت الوفاة أو مطلقة في طلاق رجعي متى حدثت الوفاة وهي في عدة الطلاق .
- ٢- « اليتمى واليتيمات » : هم أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش المتوفى وأولاد ابنه المتوفى ذكورا وإناثا متى كانوا تحت إعالة وقت حدوث الوفاة مع مراعاة شروط المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور .
- ٣- « إخوة وأخوات المتوفى » : هم كأولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش دون اشتراط أن يكونوا يتامى متى كانوا معولين وقت الوفاة من أخيه المؤمن عليه أو صاحب المعاش المتوفى وذلك بالشروط وفي الحدود المبينة في المادتين ٧٨ ، ٧٩ من القانون المذكور .
- ٤- « الأم » وهي والدة المتوفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش إذا كانت أرملة أو مطلقة وقت وفاة ابنها ولم تتزوج من غير والد الابن المتوفى .
- ٥- « الأب » إذا كان يعمل في معيشته على الابن المؤمن عليه أو صاحب المعاش المتوفى .

مادة (٤) :

يعتبر المستحق تحت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إذا كان يعمل في أمور معيشته على مايقدمه اليه المؤمن عليه أو صاحب المعاش من معونة سواء كانت الاعالة كلية أو جزئية .

مادة (٥) :

لا يتأثر توزيع المعاش بحال من الأحوال إذا كانت الأرملة أو الأرمال من ذوات الحمل المستكن ، وإنما يعاد توزيع المعاش مجددا بعد انفصال الحمل بولادته حيا .

الفصل الثاني

إجراءات طلب صرف التعويضات والمعاشات والمستندات

اللزامة ومواعيد تقديم طلب صرفها

مادة (٦) :

تتخذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الاجراءات اللازمة لصرف التعويضات والمعاشات المستحقة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو من ينوب عنه بتوكيل موثق لدى كاتب العدل طلبا كتابيا للهيئة المذكورة مشفوعا بالمستندات المبينة بالمادة السابعة .

ويجوز للمستفيد أن يقدم الطلب الكتابي قبل تقاعده بما لايتجاوز شهرين ، كما يعتبر الطلب المقدم منه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لإثبات العجز غير المهني وكذلك يعتبر تقديم شهادة تقدير درجة العجز المهني في حكم الطلب لصرف ما يستحقه من تعويض أو معاش وفقا لأحكام القانون .

مادة (٧) :

أ - يجب على المستفيد أن يقدم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلب صرف معاش الشيخوخة أو العجز غير المهني أو تعويض الدفعة الواحدة المستحق بالتطبيق لأحكام القانون على النموذج الذي يحدد بقرار من مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مرفقا به المستندات التالية حسب الحالة :

- ١- شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي أو أى مستند آخر يقوم مقامها تقبله الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو قرار من اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية حسب الأحوال .
- ٢- فى حالة العجز غير المهنى شهادة من اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية حسب الحالة تثبت أنه تنطبق عليه حالة العجز غير المهنى المبينة بالبند ٨ من المادة الرابعة من القانون
- ٣- عقد زواج أو إظهار طلاق المؤمن عليها أو شهادة وفاة الزوج أو صورة معتمدة أو اقرار كتابى يفيد قيام احدى هذه الحالات وقت تقديم طلب صرف تعويض البقرة الواحدة
- ٤- اقرار من المؤمن عليه بعدم ممارسته عملاً خاضعاً للتأمين يدر عليه أى دخل يساوى أو يزيد على المعاش المستحق .
- ب - كما يجب على المستحقين عن المؤمن عليه أو المستفيد المتوفى فى حالة استحقاقهم معاشات التأمينات أو تعويض الدفعة الواحدة أو المنح أن يرفقوا بطلب الصرف الذى يحور على النموذج الصادر به قرار من مدير الهيئة المستندات التالية حسب الحالة :
- ١- طلب صرف منحة الجنائزاة ممن تكلل بالإفلاق عليها .
- ٢- شهادة ميلاد المؤمن عليه أو المستفيد مالم تكن قدمت من قبل .
- ٣- شهادة وفاة المؤمن عليه أو المستفيد أو مستند رسمى تقبله الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يحدد تاريخ الوفاة .
- ٤- وثيقة رسمية بحصر الورثة المستحقين من التأمين وأعمارهم أو شهادة ادارية معتمدة تفيد ذلك .
- ٥- عقد زواج الأرملة أو الأرمال من المؤمن عليه أو المستفيد أو شهادة تقبلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ٦- شهادة ادارية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو الجهة المختصة تفيد أن المؤمن عليه أو المستفيد المتوفى كان يعول عند وفاته طالب الصرف من الورثة ولا يشترط ذلك بالنسبة الى الأرملة أو الأرمال .
- ٧- اشرار دال على قيد الإبناء والأخوة الذكور وأبناء الابن المتوفى الذين بلغوا سن الثانية والعشرين ولم يتجاوزوا السادسة والعشرين بصفة منتظمة كطلبة باحد مراحل التعليم التى لاتجاوز التعليم الجامعى أو التعليم بالمعاهد العليا أى مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس أو مايعادلها .
- ٨- شهادة طبية من اللجنة الطبية المختصة أو شهادة من جهة تعتمد اللجنة المذكورة فى حالة عجز الابن أو ابن المتوفى عن الكسب وذلك كل سنتين إلا اذا قررت اللجنة عدم احتمال شفاؤه .
- ٩- وإذا كان طالب الصرف هو والد المؤمن عليه يجب أن يقدم شهادة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو شهادة معادلة معتمدة من جهة مختصة تثبت أنه كان يعتمد فى معيشته على ابنه المتوفى .
- ١٠- كذلك بالنسبة للإخوة والأخوات الذين يستحقون نصيباً فى معاش أخيهام المتوفى يجب عليهم ماداموا مستوفين للشروط المبينة بالمادتين ٧٨ ، ٧٩ من قانون التأمين الاجتماعى المذكور أن يتقدموا بشهادة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تثبت أنهم كانوا يعتمدون فى معيشتهم على أخيهام المتوفى .
- ١١- شهادات ميلاد الإبناء والإخوة المستحقين فى المعاش أو صورة رسمية منها أو مايقوم مقامها .
- ١٢- وترفق المستندات السابق ذكرها فى البنود الأحد عشر السابقة حسب الأحوال مع النموذج رقم ٣/ تأمينات / معاشات بعد استيفاء بياناته .
- وإذا كان أفراد عائلة المؤمن عليه أو المستفيد المتوفى المستحقين فى المعاش يقيمون خارج البلاد فتقدم المستندات السابقة بعد اعتمادها من الجهات التى تقبلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ويجوز للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تكفى بإقرار من المستحق يفيد مضمون المستندات المشار إليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ السابقة من الفقرة الأولى من هذه المادة مؤيداً بشهادة شاهدين مصنفاً عليه من جهة رسمية أو أية أوراق أخرى تقبلها الهيئة .

الفصل الثالث

من تصرف إليهم المستحقات وطريقة الصرف

مادة (٨) :

يتم صرف النصيب في المعاش الى من يستحقه ان كان رشيدا ، أما نصيب القاصر فيصرف لأي من الأشخاص التالي حسب الترتيب الآتي :

١- الى أم القاصر ان كانت على قيد الحياة .

٢- الى أب القاصر بالنسبة لأنصبة الإخوة والأخوات .

٣- الى أرنشد إخوة وأخوات القاصر .

٤- الى الجد الصحيح فإن لم يوجد فألى الجد للأم .

وتثبت صفة الأشخاص المتقدم ذكرهم بفريضة رسمية من المحكمة المختصة .

وفي حالة عدم وجود أى ممن ذكرنا بالفقرة السابقة يصرف نصيب القاصر الى الوصى الذى تعينه المحكمة أو الجهة المختصة التى تقبلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويجوز في أى وقت - رغم صرف المعاش لأى من الأشخاص المذكورين فى الفقرات الثلاث السابقة - أن يتقدم أى من المستحقين الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقرار من المحكمة المختصة بتعيين وصى آخر تصرف له أنصبة القصر فى المعاش ، وفى هذه الحالة توقف الهيئة العامة المذكورة الصرف الى الأشخاص المخار إليهم وتبدأ الصرف الى الوصى الجديد اعتبارا من المعاش المستحق عن الشهر التالى لإخطارها بقرار المحكمة .

ويصرف نصيب القاصر أو القصر فى تمويض الدفعة الواحدة طبقا للقواعد المتقدمة الا اذا تقدم أصحاب المصلحة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل الصرف بقرار من المحكمة بتعيين شخص آخر وصيا .

مادة (٩) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجب اذا كان طالب الصرف وكيل أو نائباً شرعياً عن المؤمن عليه أو المستفيد أو المستحقين عنهما فى حالة وفاة أيهما ، أن يرفق بطلب الصرف :

أ - توكيلا موثقاً رسمياً لدى كاتب العدل أو مصدقا عليه من جهة ادارية أو توكيلا عريقاً موثقاً عليه من شاهدين ومصدقا عليه أمام الموظف المختص بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ب - قرارا بتعيينه قيما أو وكيل عن الغائب وذلك فى حالة خضوع المؤمن عليه أو المستفيد أو المستحق لأحكام الولاية على المال بسبب نقص الأهلية أو انعدامها .

مادة (١٠) :

عند طلب صرف المعاش أو التعويض أو المنع يجب على المستفيد أو المستحق عنه فى حالة وفاته أن يحددوا فى طلب الصرف طريقة استيفائهم المبالغ المستحقة لهم سواء كانت دورية أو من دفعة واحدة .

ويحق لصاحب الشأن كذلك طلب تغيير طريقة الوفاء بالمستحقات الدورية عن الأشهر اللاحقة لطلب التغيير متى كانت هناك أسباب مقبولة تقرها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويحدد مدير الهيئة بقرار منه طرق استيفاء المستحقات .

الفصل الرابع

مواعيد الصرف وشروط استمراره

مادة (١١) :

يكون صرف المعاشات الدورية اعتباراً من اليوم التالي لشهر الاستحقاق فيما عدا أول شهر يستحق فيه المعاش فيصرف فقط عن الأيام المتبقية من الشهر إن كانت تقل عن شهر كامل .

مادة (١٢) :

على المستفيد أو المستحقين عنه في حالة وفاته أو من يتوب عنهما شرعاً أو اتفاقاً أن يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الشهر الأول من كل سنة إقراراً معتمداً إدارياً على النموذج الذي تعدّه الهيئة العامة المذكورة لهذا الغرض يثبت استمرار استيفاء صاحب الشأن لشروط استحقاق المعاش ويوقف الصرف في حالة التخلف عن تقديم الإقرار المذكور في الموعد المحدد . ويعاد الصرف من تاريخ التوقف متى قدم الإقرار المذكور وكانت شروط الاستحقاق مازالت متوافرة .
ويعفى من تقديم الإقرار المستفيدون أنفسهم إذا كانوا يصرفون معاشاتهم شخصياً .

مادة (١٣) :

يكون إثبات قيام حالة العجز غير المهني على أساس توافر الشروط المنصوص عليها في البند ٨ من المادة ٤ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور ويتم الصرف من تاريخ قرار اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية المشار إليهما بالقانون بثبوت العجز أو من تاريخ الواقعة التي تثبت بصفة قاطعة أن العجز كان نتيجة لها أو من التاريخ الذي تحدده جهة طبية أخرى ويعتمد قرارها من اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة الطبية الاستئنافية حسب الحالة .

مادة (١٤) :

يجب على صاحب معاش العجز المهني وغير المهني أن يتقدم إلى اللجنة الطبية المختصة أو لجنة طبية تعتمد تقريرها تلك اللجنة لإعادة الكشف الطبي عليه وذلك في المواعيد التي تخطر بها مالم تكن الحالة مستقرة بقرار من اللجنة فإذا رُفِضَ دون عذر مقبول الخضوع للكشف الطبي جاز للهيئة العامة أن توقف صرف المعاش إلى أن يتقدم للكشف الطبي وعندئذ يجب صرف المبالغ التي أوقف صرفها إذا كانت نتيجة الكشف الطبي تؤيد ذلك .

الفصل الخامس

في إجراءات الإبلاغ عن إصابات العمل وقواعد تحديد صرف البدلات اليومية ونفقات الانتقال بالنسبة للعامل المصاب بإصابة عمل

مادة (١٥) :

إذا استوجبت إصابة العمل انقطاع العامل المؤمن عليه عن العمل للعلاج يجب اتخاذ مايلي :

١- في حالة الإصابة في مكان العمل .

يقوم صاحب العمل أو المدير المسؤول بإبلاغ مركز الشرطة الواقع في دائرة اختصاصه مكان الإصابة ، وكذلك إبلاغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك على النموذج المعد لذلك ويجوز أن يقوم المؤمن عليه بهذا الإبلاغ متى سمحت حالته الصحية بذلك .

٢- فى حالة إصابة العامل بالطريق

إذا وقع للعامل المؤمن عليه حادث خلال فترة ذهابه مباشرة للعمل أو خلال عودته منه واستوجب الحادث انقطاعه عن العمل للعلاج وجب على المؤمن عليه أن يبلغ قسم الشرطة المختص بالحادث وأن يخطر صاحب العمل برقم وتاريخ المذكرة أو المحضر الذى يحرره قسم الشرطة وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقوع الحادث .

وعلى العامل المؤمن عليه فى حالة إصابته بإصابة عمل أن يطلب من صاحب العمل فى جميع الأحوال إشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإصابة التى حدثت وذلك على النموذج المعد لذلك ، وإذا رفض صاحب العمل الإشعار فى الحالتين المذكورتين بالبندين ١ و ٢ المتقدمين على المصاب أو من ينبيه القيام بإشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإصابة ورقم وتاريخ مذكرة الشرطة .

كذلك يلتزم المؤمن عليه الذى يصاب بإصابة عمل بإبلاغ صاحب العمل أو مندوبه فور حدوث الإصابة حتى ولو لم تمنعه الإصابة من الاستمرار فى العمل ، أما إذا حالت الإصابة دون تمكن المصاب من الإبلاغ سواء حدثت فى مكان العمل أو أثناء ذهابه الى عمله أو عودته منه يجوز أن يقوم بالإبلاغ مندوب عنه لكل من صاحب العمل ومركز الشرطة الواقع فى دائرة اختصاصه مكان الإصابة والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويحرر البلاغ فى جميع الأحوال على النموذج رقم ١/ إصابات/ تأمينات المعد لهذا الغرض .

مادة (١٦) :

يصرف البديل اليومي عن أيام الانقطاع عن العمل بسبب عدم قدرة المؤمن عليه على ممارسته العمل لإصابته بإصابة عمل وذلك اعتباراً من اليوم التالى لوقوع الإصابة .

يكون صرف البديل اليومي فى اليوم الأول من كل شهر إذا استمر العلاج مع العجز عن العمل أكثر من شهر إلا إذا كان العامل المصاب يتقاضى عادة أجره أسبوعياً أو كل أسبوعين فيصرف البديل بناء على طلب العامل فى مواعيد صرف الأجر .

ويصرف البديل اليومي عن أيام الراحة الأسبوعية والإجازات الرسمية ولو كانت بدون أجر ويوقف صرف البديل اليومي إذا خالف المؤمن عليه المصاب تعليمات العلاج التى تحددها له جهة العلاج ، ويستأنف صرفها بمجرد انتهاء لها .

ويكون صرف البديل دون انتظار لنتيجة تحقيق الجهات المختصة إلا إذا قام لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية شك يدعو للاطلاع على التحقيق ونتيجته .

مادة (١٧) :

يتم صرف البديل اليومي للعامل المصاب بإصابة عمل بموجب بطاقة التردد للعلاج المعدة بمعرفة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لإثبات مدة العلاج التى يكون المصاب خلالها غير قادر على ممارسة العمل .

مادة (١٨) :

يكون للمصاب الذى تخلف لديه عجز جزئى مستديم الحق فى أن يحصل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدلا من معاشه على البديل اليومي المقرر بالمادة ٥٣ من قانون التأمين الاجتماعى المذكور فى المائتين :**الآتيين:**

١ - فى حالة الانتكاس أو المضاعفة التى تنشأ عن الإصابة .

ب - خلال فترة التأهيل إذا كانت تالية لفترة العلاج وكان خلالها غير قادر على أداء العمل ويقدّر البديل اليومي على أساس الأجر الشهري المسند عنه الاشتراك مقسوما على ٣٠ .

مادة (١٩) :

يشترط لى نتجت حالة الانتكاس أو المضاعفة أو الحالة المرضية المهنية الأثر القانونى لأى من هذه الحالات :

١- أن تكون ناشئة عن الإصابة الأصلية وليست عن إصابة جديدة .

٢- ألا تكون حالة الانتكاس أو المضاعفة أو الحالة المرضية راجعة الى رفض التقيد بالتعليمات الطبية أو الى مخالفة تعليمات العلاج أو الى خطأ العامل المتعمد

٣- أن يكون ظهور أعراض الحالة المرضية المهنية قبل فوات سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه سواء ظهرت وهو بلا عمل أو كان يعمل في صناعة أو مهنة أو أي نشاط آخر لا ينشأ عنه هذا المرض المهني .

ويكون المرجع في جميع الأحوال في تقدير حالة الانتكاس أو المضاعفة أو الحالة المرضية المهنية للطبيب المعالج ويسرى في هذه الأحوال بالنسبة للبدل أو العلاج ماسرى بالنسبة للإصابة الأصلية .

مادة (٢٠) :

يلتزم صاحب العمل بنفقات نقل المصاب لأول مرة من مكان وقوع الإصابة الى جهة العلاج .

مادة (٢١) :

تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنفقات انتقال العامل المصاب من جهة العلاج واليهما بشرط أن يتبع المؤمن عليه تعليمات العلاج التي يقرها الطبيب المعالج

كما تلتزم الهيئة بنفقات انتقال المصاب الى جهة العلاج بالخارج ومنها الى مقر عمله عند انتهاء العلاج اذا تقرر أن يعالج خارج البلد الذي به محل عمله .

كذلك تلتزم الهيئة بنفقات نقل جهة المصاب في حالة وفاته اذا كان يعالج خارج البلاد وذلك من جهة العلاج المقررة بناء على موافقة الجهة المختصة الى محل اقامته الذي به مقر عمله .

مادة (٢٢) :

يحدد الطبيب المعالج في التقرير الطبي وسيلة الانتقال التي تناسب حالته ذهاباً واياباً من مكان إقامة المصاب الى جهة العلاج وبالعكس .

مادة (٢٣) :

تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا حدثت وفاة المصاب الذي يعالج بالخارج بناء على قرار من الجهة المختصة بصرف نفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازم لعملية النقل بكافة لوازمه والى الجهة التي بها مقر عمله متى كانت الهيئة العامة المذكورة هي التي أوفدته للعلاج من الإصابة .

وتتبدى النفقات المشار اليها بالفقرة السابقة بالإضافة الى تكاليف نقل الجثة الى أرملة المؤمن عليه أو الى أرشد أبنائه اذا قام أحدهما باعباء ترتيبات الجنازة أو الى الشخص الذي يثبت قيامه بها بناء على شهادة إدارية .

وإذا لم يوجد من يهتم بالاجراءات المشار اليها بالفقرتين السابقتين التزمت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفع التكاليف الطبية التي تحملتها جهة العلاج في هذا الشأن بالإضافة الى تكاليف نقل الجثة الى الجهة المحددة بالفقرة الأولى من هذه المادة وفي هذه الحالة لايقع أي التزام اضافي في هذا الخصوص على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نحو أي شخص كان .

الفصل السادس

تحديد قيمة الإعانة الشهرية

في حالة فقد المؤمن عليه وتحديد المستحقين عنه

والمستندات اللازمة لصرفها

مادة (٢٤) :

يتبع في تحديد قيمة الإعانة الشهرية في حالة فقد المؤمن عليه أو فقد المستفيد كما يتبع في تحديد المستحقين عنهما وفي تقدير نصيب كل منهم والاستمرار في صرفه نفس الأحكام المقررة في حالة وفاة المؤمن عليه أو وفاة المستفيد من التأمين .

وتستحق الإعانة من اليوم الأول من الشهر الذي تم فيه إبلاغ قسم الشرطة بواقعة الفقد المؤمن عليه أو فقد المستفيد .

وعلى صاحب العمل بناء على طلب المستحقين عن المؤمن عليه المفقود أخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ الانتطاع عن العمل لهذا السبب خلال ثلاثة أيام من تاريخ الطلب وعلى المستحقين عن المؤمن عليه أو عن المستفيد المفقود أن يتقدموا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمستندات الآتية مرفقة بطلب صرف الإعانة الشهرية على أن يذكر بالطلب رقم وتاريخ محضر الشرطة عن واقعة الفقد ، والمستندات هي :

- ١- تقرير من المحكمة المختصة بأن المؤمن عليه أو المستفيد قد توفي حكما .
- ٢- نفس المستندات اللازمة لصرف معاش الوفاة الطبيعية فيما عدا شهادة الوفاة .

الفصل السابع

منحة الوفاة

مادة (٢٥) :

يكون صرف منحة الستة الشهور في حالة وفاة المؤمن عليه أو وفاة المستفيد الى أرملته أو أرماله فإذا لم توجد فلاكبر أولاده والا فللمستحقين عنه عند وفاته .

وتصرف المنحة في حالة وفاة المؤمن عليه اذا كان في الخدمة على أساس الأجر الخاضع للاشتراك في التأمين . كما تصرف على أساس قيمة المعاش اذا كان المستفيد المتوفى صاحب معاش .

ويتم الصرف على أساس المستندات التالية :

- ١- طلب الصرف من المستحقين ويقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على النموذج رقم ٣/ معاشات / تأمينات بعد استيفاء بياناته واعتمادها .
 - ٢- شهادة الوفاة أو أي مستند رسمي يقيم مقامها تقبله الهيئة العامة المذكورة .
 - ٣- فريضة من المحكمة الشرعية أو من الجهة المختصة في بلد المؤمن عليه .
- ويكون تحديد المستحقين طبقا للمواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من القانون .

الفصل الثامن

منحة الزواج

مادة (٢٦) :

يكون صرف منحة الزواج لمن يتقاضى معاشاً من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من أرملة أو أرامل المؤمن عليه أو أرملة المستفيد وابنته أو ابنة الابن المتوفى أو الأخت ويساوى مبلغها ١٥ مرة قيمة المعاش الذي تستفيد منه ويتوقف دفع المعاش في آخر الشهر الذي جرى فيه الزواج
وتصرف منحة الزواج مرة واحدة بناء على قسمة الزواج أو عقد الإكليل بالنسبة لغير المسلمين .

الفصل التاسع

قواعد صرف البدلات اليومية أو المعاشات الدورية أو أى مستحقات أخرى

مادة (٢٧) :

يجوز لمدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقرار منه صرف المعاشات الدورية لمستحقها قبل موعد استحقاقها .

مادة (٢٨) :

يجوز للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف البدلات اليومية أو المعاشات الدورية أو أى مستحقات أخرى نقداً من خزائنها إذا قلت قيمتها عن خمسين ديناراً .
أما إذا تجاوزت قيمة البدل أو المعاش الفوري أو المستحقات الأخرى القدر المشار إليه بالفقرة الأولى فيكون صرفها بشيك من حساب الهيئة بالبنك أو بإيداعها في الحساب الجارى للمستفيد أو للمستحق بأحد البنوك التى يعدها ، ويجوز أن يتم الصرف بإحدى هاتين الطريقتين بناء على طلب صاحب الشأن كتابياً مهما كانت قيمة البدل أو المعاش أو المبلغ المستحق .
كما يصرف المعاش الولي الشرعى أو الوصى أو القيم أو الوكيل حسب الأحوال بذات الاداة المبينة بالفقرتين السابقتين .

الفصل العاشر

أحكام عامة

مادة (٢٩) :

مع مراعاة أحكام الباب السادس والمادة ١٢٥ من القانون المذكور لايجوز أن يزيد بأى حال من الأحوال مجموع معاشات المستحقين مبلغ المعاش المقرر للمؤمن عليه أو المستفيد المتوفى وإذا تجاوز مجموع هذه المعاشات المعاش المذكور فيخفض معاش كل منهم بنسبة ما يصيبه وإذا تسبب إلغاء معاش أحد المستحقين فى جعل مجموع معاشات بقية المستحقين أقل من مبلغ المعاش الأصلي فيزاد فى هذه المعاشات بصورة متناسبة حتى يبلوغ المجموع قيمة المعاش الأصلي .

مادة (٣٠) :

يبدأ دفع المعاشات بصورة عامة اعتباراً من التاريخ الذى تستجمع فيه الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش ويتوقف دفعها

من التاريخ الذي تحدث فيه وفاة أصحابها أو التاريخ الذي لم تعد تتوافر فيه الشروط المطلوبة لاستحقاقها .

مادة (٣١) :

يبدأ دفع المعاشات المستحقة في حالتي العجز الدائم الجزئي أو الكلي الناتج عن اصابة العمل اعتبارا من يوم توقف دفع البدلات اليومية للمصاب .

وفي حالة تعديل نسبة العجز عند اعادة الفحص الطبي للعامل المصاب باصابة عمل واستحقاق معاش العجز بدلا من التعويض المتصرف اليه صرف اليه من الهيئة العامة المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصصا منه الفرق بين التعويض المنصوب وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى وذلك في حدود ربع المعاش شهريا لحين استيفاء ماسبق صرفه من تعويض ، ويحسب المعاش على أساس الأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى أو الأجر وقت حدوث الإصابة أو الانتكاس أو المضاعفة أيهما أفضل .

مادة (٣٢) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب العجز أو الوفاة الطبيعيين يضم الى مدة الاشتراك في التأمين مدة افتراضية عند حساب المعاش قدرها ثلاث سنوات بشرط ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين أو المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، مع مراعاة ألا يقل المعاش عن ٤٠ / من متوسط الأجر الشهرية المسدد على أساسها الاشتراك في التأمين خلال السنة الأخيرة أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

مادة (٣٣) :

في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه في أحد الأحوال الثلاثة المشار إليها بالمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي أو بسبب استقرار حالة العجز الطبيعى يحسب المعاش اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء الخدمة ، ويصرف في اليوم الأول من كل شهر .

مادة (٣٤) :

في حالة انتهاء الخدمة بسبب وفاة المؤمن عليه سواء كانت الوفاة طبيعية أو بسبب اصابة العمل يحسب المعاش لأصحاب الشأن اعتبارا من اليوم التالي لوقوع الوفاة ويصرف في اليوم الأول من كل شهر .

مادة (٣٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
هيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

الموافق ٢٤ أبريل ١٩٧٨ م

*** قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٢١ / تامينات لسنة ١٩٧٨
بتحديد الحالات التي يصرف فيها المعاش من
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
فى الخارج للمقيمين فى دولة البحرين**

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته ،
وعلى القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لقانون التأمين الاجتماعى ،
وبناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

قرر :

المادة الاولى :

يكون صرف معاشات الشيخوخة والمجز والوفاء والمعاشات المستحقة عن اصابات العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خارج دولة البحرين للمستفيدين من اصحاب المعاشات . وللأرملة عن نفسها ، وعن أولادها القصر ، والوصى أو الولى الشرعى على القصر وللقديم على المحجور عليه ، من المستحقين للمعاشات وللإبائين منهم ، فى الحالات وطبقا للقواعد والأحكام التالية .

المادة الثانية :

يكون صرف المعاشات المشار اليها فى المادة السابقة خارج دولة البحرين وفقا للعنوان الذى يحدده صاحب الشأن لهذا الغرض فى الحالات الآتية :

- ١- سفر واحد أو أكثر من الأبناء أو البنات للخارج اذا كان منتظما فى الدراسة بإحدى مراحل التعليم التى لا تتجاوز التعليم الجامعى أو العالى للحصول على الليسانس أو البكالوريوس أو مايعادلهما حتى يتم السادسة والعشرين من عمره أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب بشرط إثبات ذلك بشهادة رسمية تقبلها الهيئة .
- ٢- الأب أو الأم أو كلاهما معا اذا كانا مستحقين لمعاش عن ابنتهما المتوفى وكانا يصاحبان واحدا أو أكثر من أولادهما فى الخارج بسبب الدراسة .
- ٣- سفر المستفيد أو المستحق للمعاش من الجنسين إل الخارج للعلاج أو الإقامة فى مصح فى الخارج بشرط أن يكون السفر للعلاج أو الإقامة بالمصح .
- ٤- سفر الأرملة وإقامتها فى خارج دولة البحرين فى حالة زواجها من أجنبي وإقامة أولادها من المستحقين للمعاش معا فى الخارج وثبتت حالة الزواج وإقامة الأولاد بشهادة تقبلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

- ٥- مصاحبة الأولاد المستحقين للمعاش عن أمهم لوالدهم في حالة لقائهم خارج دولة البحرين .
- ٦- مصاحبة واحد أو أكثر من الإخوة والأخوات المستحقين للمعاش عن أخيهم المتوفى إذا كان مؤمناً عليه أو صاحب معاش لوالدهم في حالة إقامته في الخارج .
- ٧- أية حالات أخرى مشابهة تقتضى الضرورة صرف المعاش في الخارج للمقيمين في دولة البحرين من المستفيدين من المعاش أو المستحقين عنهم ويتم الصرف بموافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

صدر بتاريخ ٣ رمضان ١٤١٨ هـ

عيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

الموافق ٧ أغسطس ١٩٧٨ م

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤ / تامينات بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠
بشأن تنظيم طلب ضم مدة سابقة
على الاشتراك في التامينات الاجتماعية**

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ٢٥ ، ٣٦ ، ٩٥ ، ١٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

وبناء على موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته العشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٤ على النموذج رقم ٧/ تامينات بشأن طلب ضم مدة سابقة على الاشتراك في التامينات الاجتماعية الى مدة التأمين .

قرر :

المادة الاولى :

يعتمد النموذج رقم ٧/ تامينات المرافق لهذا القرار لاستخدامه في الأغراض التالية :

- ١- طلب ضم مدة سابقة على الاشتراك في التامينات الاجتماعية الى مدة التأمين ضد الشيخوخة والمعز والوفاة .
 - ٢- تقدير المبلغ المطلوب سداده للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لمصاب هذه المدة اما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية .
 - ٣- اقرار المؤمن عليه برغبته في ضم المدة السابقة ويقره أداء المبلغ المطلوب سداده دفعة واحدة أو على أقساط شهرية بعد اطلاله على المبلغ المقرر .
 - ٤- اقرار صاحب العمل بتوريد القسط الشهري المطلوب للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من مرتب المؤمن عليه في حالة رغبته سداد المبلغ المطلوب على أقساط شهرية .
- ويوزع النموذج رقم ٧/ تامينات المشار اليه بالجمان عند طلبه بمعرفة المؤمن عليه أو صاحب العمل .

المادة الثانية :

إذا رغب المؤمن عليه في زيادة مدة اشتراكه في فرع التأمين ضد الشيخوخة والمعز والوفاة بسبب غير مهني ، يجب عليه أن يطلب ذلك على النموذج رقم ٧/ تامينات بضم مدة سابقة على اشتراكه في الفرع المذكور مقابل مبلغ اضافي يؤديه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المذكور على أساس سنه وأجره في تاريخ طلب الضم .

وفي حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

المادة الثالثة :

بعد تحديد المبلغ الاضافي المشار اليه في المادة السابقة واشعار المؤمن عليه بقيمته ، يجب عليه أن يؤديه اما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية حتى يبلوغة الستين سنة .

ويحسب القسط الشهري وفقا للجدول رقم (هـ) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي ولحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين ، وتقرب قيمة القسط الشهري الناتج إلى أقرب عشرة قلوب .

ويجب على المؤمن عليه صاحب الشأن إشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالطريقة التي يرغب بها في أداء المبلغ الإضافي المشار إليه بالفقرة الأولى من هذه المادة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ إخطاره بخطاب مسجل من الهيئة .

المادة الرابعة :

يؤدى المبلغ الإضافي المشار إليه في المادتين السابقتين إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من مستحقات المؤمن عليه لدى صاحب العمل سواء كانت تلك المستحقات واجبة الأداء له طبقا لنظام خاص أو طبقا للأحكام الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في قانون العمل في القطاع الأهلى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ .

كما يجوز للمؤمن عليه أن يؤدى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المبلغ المذكور أو أية مبالغ أخرى من أى مصدر تمويل آخر للغرض نفسه مثل الخصم من مرتبه الشهري لحسن الوفاء بالمبلغ الإضافي المقرر .

ويحسب للمؤمن عليه في جميع الأحوال ، ضمن المدة المحسوبة لتقدير معاش الشيخوخة والعجز والوفاة ، مدة بالقدر الذى يسمح به المبلغ أو المبالغ المؤداة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة الخامسة :

إذا رغب المؤمن عليه في أداء المبلغ الإضافي المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة السابقة عن طريق الخصم من مرتبه شهريا وتوريده للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فيجب على الهيئة أن ترسل النموذج رقم ٧/ تأمينات المشار إليه إلى صاحب العمل الذى يعمل لديه المؤمن عليه ليقوم صاحب العمل بدوره بالتعهد كتابيا على النموذج نفسه بخصم القسم الشهري من مرتب المؤمن عليه وتوريده للهيئة شهريا طالما أن علاقة العمل قائمة بينهما .

كما يتعهد صاحب العمل بتوقيعه على النموذج المذكور بالفقرة السابقة بإشعار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بانتهاء خدمة المؤمن عليه قبل سداد باقى الأقساط الشهرية المستحقة عليه .

المادة السادسة :

تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمتابعة المؤمن عليه لدى صاحب العمل الجديد للوصول على اقرار منه بمتابعة خصم القسط الشهري من مرتب المؤمن عليه وتوريده للهيئة العامة المذكورة حتى ولو لم يكن صاحب العمل الجديد خاضعا لقانون التأمين الاجتماعى المذكور .

المادة السابعة :

ينشر هذا القرار والنموذج المرافق له بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٩٩ هـ

الموافق ٢٠ يناير ١٩٧٩ م

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
هيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم (٦) بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨
بشأن الإجراءات التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠
بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ م وتعديلاته ،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين .

قرر :

المادة الأولى :

يقصد في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ بالمنتفعين من الزيادة المقررة لأصحاب المعاشات والمستحقين
عنهم والمستفيدين والمستحقين منهم بالتطبيق لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه الفئات التالية:
١ - المستفيدين من أصحاب المعاشات المستحقة والتي تستحق بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته
ب - كل مستحق على حدة من المستفيدين من أصحاب المعاشات المشار اليهم بالبند السابق .

المادة الثانية :

تحتسب الزيادة المشار اليها بالمرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بالنسبة للفئة المذكورة بالبند ١ من المادة
الأولى وفقاً للمعاش الأصلي الذي يتقاضاه المستفيد صاحب المعاش شهرياً تبعاً للشرحة التي يقع فيها معاشه الشهري
وتصرف الزيادة مع المعاش شهرياً ، كما تحتسب الزيادة بالنسبة للفئة المذكورة بالبند ب من المادة الأولى على أساس المعاش
الذي يتقاضاه كل مستحق عن المستفيد من أصحاب المعاشات .

المادة الثالثة :

بالنسبة لجميع المستحقين عن صاحب المعاش يشترط ألا يقل مجموع الزيادة التي تصرف لهم عن سبعة دنائير وخمسمائة
فلس إذا كان مجموع معاشاتهم خمسين ديناراً فلكثر .
وفي حالة انتقال معاش أحد المستحقين إلى مستحق آخر ينقصر الانتقال على المعاش الأصلي الذي كان
يصرف دون الزيادة التي كانت مقررة له ، وتعادل الزيادة لكل مستحق تبعاً لما يطرأ من تعديل على المعاش الذي يصرفه وذلك
مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة الرابعة :

يلتزم كل صندوق من صناديق التأمين الاجتماعي بما يخصه من الزيادة المقررة بمقتضى المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

المادة الخامسة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٨٠ وعلى مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذه

تحريرا في ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

الموافق ٢٨ فبراير ١٩٨٠ م

حيسى بن محمد بن عبد الله آل خليفة

*** قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية**
رقم ٣ / تامينات بتاريخ ١٩٨١/١/٢٢
بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي
في مرحلتيه الثالثة والرابعة

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ٦ و ٩٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦
المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ والمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ .
وعلى القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذ لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .
وبناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٠ ،

قرر مايلي :

المادة الاولى :

يتم التطبيق الفعلي في المرحلتين الثالثة والرابعة لقانون التأمين الاجتماعي بفرعيه - الأول فرع التأمين ضد الشيخوخة
والعجز والوفاة بسبب غير مهني والثاني فرع التأمين ضد اصابات العمل - وفقا للتاريخ والقواعد والأحكام الواردة بهذا القرار
مع مراعاة ايقاف تنفيذ أحكام الفرع الأول من التأمين المشار اليه بالنسبة للعمال غير البحرينيين بصفة مؤقتة لحين صدور
قرار من مجلس الوزراء بتطبيقه عليهم فيما بعد .

المادة الثانية :

مع عدم الاخلاخ بالحكم الوارد بالمادة السابقة بشأن العمال غير البحرينيين والأحكام الواردة بالقرار الوزاري رقم ٣ /
تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ والقرار الوزاري رقم ٧ / تامينات بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ تبدأ كل من المرحلتين الثالثة
والرابعة للتطبيق الفعلي لفرعي التأمين المشار اليهما في تلك المادة اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٨١ بالنسبة للمرحلة الثالثة
ومن أول يناير سنة ١٩٨٢ بالنسبة للمرحلة الرابعة في جميع أنحاء الدولة .

ويطبق القانون فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة بالنسبة لفرعي التأمين المشار اليهما على المنشآت وأصحاب العمل بالقطاع
الخاص والقطاعين التعاوني والمشتراك ، وذلك متى كان عدد عمال كل منشأة أو صاحب عمل يقع في تاريخ نشر هذا القرار
بالجريدة الرسمية أو في الفترة مابين هذا التاريخ وأول يولييه سنة ١٩٨١ أو بعده بين ٥٠ (خمسين) و ٩٩ (تسعة وتسعين)
عاملا بغض النظر عن جنسية العامل ومهما يطرا على عدد العمال بعد تاريخ نشر القرار .

ويطبق القانون فيما يتعلق بالمرحلة الرابعة بالنسبة لفرعي التأمين المشار اليهما على كل منشأة أو صاحب عمل يقع عدد
عماله في أول يولييه سنة ١٩٨١ أو في الفترة مابين هذا التاريخ وأول يناير سنة ١٩٨٢ أو بعده بين ١٠ (عشرة) و ٤٩ (تسعة
وأربعين) عاملا بغض النظر أيضا عن جنسية العامل ومهما يطرا على عدد العمال بعد أول يولييه سنة ١٩٨١ .

ويقصد بعدد العمال على الوجه المنصوص عليه في الفقرة السابقة مجموع العمال الذين تستخدمهم المنشأة أو صاحب

العمل الأصلي وحده أو مجموع عمال المنشأة أو صاحب العمل مع جميع عمال صاحب منشأة أخرى أو صاحب عمل آخر مع جميع عمال مقاول أو مقاولين من الباطن تكون المنشأة الأصلية أو صاحب العمل الأصلي قد أسندت كل أو بعض أعمالها أو أعماله اليهم سواء كان العمل يتم في منشأة واحدة أو في منشأة أو منشآت أخرى ، أو في فرع أو في فروع متعددة ولو تعددت مواقعها أو تنوعت أنشطتها أو كان لكل منها كيان قانوني مستقل وسواء استكمل العدد المذكور في التاريخ المحدد بالفئتين السابقتين أو بعده ، وعندئذ يسرى القانون عليهم وعلى جميع عمالهم اعتباراً من التاريخ الذي يستكمل فيه ذلك العدد .

المادة الثالثة :

مع عدم الإخلال بالحكم الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار بشأن العمال غير البحرينيين يطبق قانون التأمين الإجتماعي بفرعيه المذكورين بالمادة الأولى منه على كل منشأة أو صاحب عمل يطلب تطبيق القانون على منشأته مهما قل عدد العاملين لدى كل منهما عن النصاب الموضح بهذا القرار وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الخضوع لأحكام القانون المذكور ، ويصدر بذلك قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية في كل حالة على حدة أو في كل مجموعة حالات متماثلة . ويراعى عند تطبيق القانون المذكور على المنشآت وأصحاب العمل المشار اليهم بالفقرة السابقة ما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٦ من هذا القانون .

المادة الرابعة :

منشأة أو منشآت أصحاب العمل والمقاول أو المقاولون من الباطن إن وجدوا الذين يطبق في شأنهم قانون التأمين الاجتماعي لأول مرة طبقاً لأحكام هذا القرار يستمررون لمزمن بتطبيق أحكامه ولو فقدوا فيما بعد أيًا من شروط التطبيق الواردة بهذا القرار .

المادة الخامسة :

يبدأ في حصر المنشآت ، وأصحاب العمل ، والمقاولين ، والمقاولين من الباطن أو القطاع الخاص والقطاعات التعاونية والمشاركين الذين يخضعون للقانون في المرحلتين الثالثة والرابعة ، وكذلك يبدأ في حصر العمال المشتغلين لديهم وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بالنسبة للمرحلة الثالثة ومن أول يولييه سنة ١٩٨٦ بالنسبة للمرحلة الرابعة .

ويستخدم في حصر المنشآت ، وأصحاب العمل ، والمقاولين ، والمقاولين من الباطن وفي حصر عمالهم التمازج أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ / تأمينات المشار إليها بالمادتين الخامسة والثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ / تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٥ بشأن التطبيق الفعلي لقانون التأمين الاجتماعي في المرحلة الأولى .

كما يستخدم لكل عامل تنتهي خدمته بعد اتمام عملية الحصر بالنسبة للعمال الخاضعين للقانون النموذج رقم ٤ / تأمينات المشار اليه بالمادتين الخامسة والثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ المشار اليه .

وتبلغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنماذج المشار إليها بالفئتين السابقتين وفقاً للتعليمات والبيانات الواردة بها مع إرفاق صورة فوتوغرافية من مستند الميلاد أو جواز السفر أو البطاقة الشخصية بالنموذج رقم ٣ / تأمينات الخاص بتسجيل العامل لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة السادسة :

يطبق في شأن المنشآت ، وأصحاب العمل ، والمقاولين ، والمقاولين من الباطن ، الذين يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المذكور في المرحلتين الثالثة والرابعة كما يطبق في شأن عمالهم أحكام المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة من القرار الوزاري رقم ٣ / تأمينات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٥ م .

المادة السابعة :

يسرى في شأن المنشآت ، وأصحاب العمل ، والمقاولين ، والمقاولين من الباطن ، الذين يستوفون شروط الخضوع لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه أحكام القرارات الوزارية الصادرة بشأن تطبيق القانون المذكور في المرحلة الأولى

المادة الثامنة :

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٤٠١ هـ
الموافق ٢٢ يناير ١٩٨١ م

*** قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية**
رقم ٦ / تأميمات بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ م
بشأن زيادة كل من منحة نفقات الجنائز للمؤمن عليه في حالة وفاته
والفائدة التي تستحق على تعويض الدفعة الواحدة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين ٤٣ ، ٩١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ وبالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠ / تأميمات الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ بشأن منحة نفقات الجنائز ،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨١ بزيادة كل من منحة نفقات الجنائز والفائدة التي تستحق على تعويض الدفعة الواحدة من تاريخ انقطاع المؤمن عليه عن التأمين حتى تاريخ الصرف ،
وبناء على ما عرضه مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

قرر :

المادة الاولى :

تشاعف منحة نفقات الجنائز في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بوفاته بعد اشتراكه في التأمين مدة ستة شهور على الاقل بحيث تكون مائة دينار ، ويكون صرفها على الوجه المبين بالمادة ٩١ من القانون المشار اليه .

المادة الثانية :

ترفع الى هـ / % الفائدة التي تستحق على تعويض الدفعة الواحدة والمنصوص عليها في المادة ٤٣ من قانون التأمين الاجتماعي .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠١ هـ
الموافق ٤ أبريل ١٩٨١ م

*** قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ١٠ / تلاميذ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦ م بشأن رفع النسبة المئوية
للمنحة التي تعطى للأجانب عند مغادرة البلاد نهائياً**

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ وبالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته الثامنة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٨ مارس ١٩٨١ بزيادة المنحة التي تضاف الى مجموع اشتراكات التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والمنصوص عليها في المادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي ،

وبناء على ما عرضه مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

قرر

المادة الأولى :

ترفع الى ٥ ٪ المنحة المنصوص عليها في المادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور والتي تستحق المؤمن عليهم الأجانب عند المغادرة النهائية للبلاد .

المادة الثانية :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**وزير العمل والشئون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة**

صدر بتاريخ ٢ رجب ١٤٠١ هـ
الموافق ٦ مايو ١٩٨١ م .

*** قرار رقم (١) تأميمات لسنة ١٩٨٢**
بشأن نذب الموظفين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للتفتيش
على منشآت أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦
وتعديلاته .

قرر الآتي :

المادة الأولى :

ينذب كل من السيدين الآتي أسمائهما لتنفيذ أحكام المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي ، وهما :

١- أحمد أحمد الملا هرمس مسئول الشؤون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

٢- فيصل علي إبراهيم عضو الشؤون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة الثانية :

يتولى المفتشان المنتدبان وفقاً للمادة الأولى من هذا القرار اختصاصاتهما طبقاً لأحكام المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ . من
قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ ١٣ جمادى الثانية ١٤٠٢ هـ
الموافق ٧ أبريل ١٩٨٢ م

* قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رقم ٥ / تامينات لسنة ١٩٨٢

بشأن زيادة منحة نفقات الجنائز

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ وبالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى القرار رقم ٦ تامينات لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة منحة نفقات الجنائز للمؤمن عليه في حالة وفاته واللجنة التي تستحق عن تمويل الدفعة الواحدة ،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته الخامسة والأربعين المنعقدة بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ بزيادة منحة نفقات الجنائز ،

وبناء على ما عرضه مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

قرر:

المادة الأولى :

تزداد منحة الجنائز التي تصرف في حالة وفاة المؤمن عليه بعد أداء اشتراك التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة أو بعد أداء اشتراك التأمين ضد اصابات العمل مدة ستة أشهر متصلة ، بحيث تصرف على الوجه الآتي :

١- اذا دفن المؤمن عليه في دولة البحرين سواء كان بحرينيا أو اجنيا تصرف منحة نفقات الجنائز بواقع ٣٠٠ دينار (ثلاثمائة دينار)

٢- اذا تولى المؤمن عليه البحريني الجنسية خارج دولة البحرين سواء دفن بها أو بالخارج تصرف منحة نفقات الجنائز بواقع ٤٠٠ دينار (أربعمائة دينار) .

٣- اذا تولى المؤمن عليه الاجنبي في دولة البحرين وجهاز جثمانه لدفنه بالدولة التي ينتمى اليها تصرف منحة نفقات الجنائز بواقع ٤٠٠ دينار (أربعمائة دينار) .

المادة الثانية :

يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٤ أكتوبر ١٩٨٢

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

الموافق ٢٥ ديسمبر ١٩٨٢ م

• الجريدة الرسمية العدد ١٥٢١ - ٦ يناير سنة ١٩٨٢ م .

*** قرار رقم (٦) تأميمات لسنة ١٩٨٤**
بشأن نذب موظفين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للتفتيش على منشآت أصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته،

قرر الآتي :

المادة الأولى :

يتنذب كل من السيدين الآتي أسمائهما لتنفيذ أحكام المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي ، وهما :

- ١- أحمد أحمد الملا هرمس مدير ادارة البحوث والشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
- ٢- ابراهيم خليفة حسين الموظف بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة الثانية :

يتولى المفتشان المنتخبان وفقا للمادة الأولى من هذا القرار اختصاصاتهما طبقا لأحكام المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

صدر بتاريخ ١٩ رمضان ١٤٠٤ هـ

خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

الموافق ١٩ يونيو ١٩٨٤ م

*** قرار رقم (١٢) تأميمات لسنة ١٩٨٥**
بشأن نذب موظفين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للتفتيش على منشآت أصحاب العمل الخاضعين
لقانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

قرر الآتي :

المادة الأولى :

يندب كل من السادة الآتي أسماؤهم لتنفيذ أحكام المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي :

- | | |
|----------------------------|-------------|
| ١- عيسى ابراهيم محمد سلمان | باحث قانوني |
| ٢- زكريا سلطان محمد | باحث قانوني |
| ٣- عادل عبدالله بوعلى | مفتش |

المادة الثانية :

يتولى المفتشون المنتدبون وفقا للمادة الأولى من هذا القرار اختصاصاتهم طبقا لأحكام المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ ١٩ صفر ١٤٠٥ هـ
الموافق ١٩٨٥/١١/٢ م

*** قرار وزاري رقم ٢ / تامينات**
بشأن تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦
بتعديل قانون التأمين الاجتماعي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تخفيض اشتراكات التأمين الاجتماعي في فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

وبعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته التاسعة والخمسين المنعقدة بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ .

ويشاء على عرض مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

قرر :

المادة الأولى :

يسرى التخفيض الوارد على حصة صاحب العمل والمؤمن عليه من اشتراكات التأمين في فرع الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٨٦ ويبدأ ذلك التخفيض بالنسبة للاشتراكات المستحقة الأداء للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن شهر سبتمبر المشر اليه وما بعده وذلك فضلاً عن أداء اشتراك التأمين في فرع امسابات العمل للهيئة العامة المذكورة.

ولا يسرى التخفيض المذكور بالفقرة السابقة على الحالات التي تكون قد وقعت بالمخالفة لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المذكور قبل أول سبتمبر سنة ١٩٨٦ ، وكذلك الحالات التي تكتشف بعد هذا التاريخ وذلك عن الفترة من تاريخ وقوع المخالفة حتى تاريخ سريان التخفيض .

المادة الثانية :

تظل حقوق المؤمن عليهم والمستحقين عنهم الواردة بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه كما هي واردة بالقانون المذكور وما طرأ عليها من زيادات دين المساس بها سواء بالنسبة لما استحق منها أو ما يستحق مستقبلاً .

المادة الثالثة :

على مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

٢٧ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ

خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

أول سبتمبر ١٩٨٦ م

*** قرار رقم (٢) تأميمات لسنة ١٩٨٨**
بشأن تخفيض نسبة الاشتراك
في فرع التأمين ضد إصابات العمل لمستشفى البحرين الدولي

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين (٤٧) و(٤٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته ،

وبناء على موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته الثالثة والسنتين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٩ م على تخفيض الاشتراك في فرع تأمين اصابات العمل ،
وبناء على عرض مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

قرر:

المادة الاولى :

تخفيض نسبة الاشتراك في التأمين ضد اصابات العمل وأمراض المهنة المنصوص عليها بالبند(١) من المادة (٤٧) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بالنسبة لمستشفى البحرين الدولي بواقع الثلثين لمدة سنة واحدة اعتباراً من ١٩٨٧/١١/٩ ، مقابل التزام المستشفى المذكور بتوفير العناية الطبية للمؤمن عليهم في حالة الإصابة على النحر المشار اليه بالمادة (٥٠) من قانون التأمين الاجتماعي ، ويتحمل صاحب العمل بقيمة البدلات اليومية في حالة الإصابة ومصاريف الانتقال .

المادة الثانية :

تلتزم ادارة مستشفى البحرين الدولي بأن تعلن في مكان ظاهر بها عن مجانية علاج المؤمن عليهم من صال وموظفين في حالة إصابة أحدهم بإصابة العمل أو المرض المهني طبقاً لهذا القرار اعتباراً من ١٩٨٧/١١/٩ .

المادة الثالثة :

على مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

صدر بتاريخ : ١٥ رجب ١٤٠٨ هـ
الموافق : ٣ مارس ١٩٨٨ م

*** قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٨**
بشأن تنفيذ المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم
(٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وبناء على عرض مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ،

قرر مايلي :

المادة الأولى :

تعاد تسوية وحساب معاشات الشيخوخة (التقاعد) لمن انتهت خدمتهم من المؤمن عليهم طبقا لأحكام قانون التأمين
الاجتماعي حتى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه وذلك بإضافة مدة اشتراك افتراضية قدرها
سنتين شهرا تأميننا للمدة التي استحقوا على أساسها المعاش من الهيئة، وتضاف هذه المدة الافتراضية دون دفع أية
اشتراكات للمدة أو المدد المؤهلة للمعاش المذكور وتصرف المعاشات المعدلة اعتبارا من المعاش المستحق للصرف عن شهر
ديسمبر ١٩٨٧ .

كذلك تتم تسوية حساب المعاشات التي تستحق على أساس المدة أو المدد المؤهلة لاستحقاق معاشات الشيخوخة (التقاعد)
مضافا اليها مدة الاشتراك الافتراضية المشار اليها بالفقرة السابقة وذلك لمن تنتهي خدمتهم أيضا خلال مدة العمل بالمرسوم
بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ ويقصد بذلك المعاشات التي تستحق حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٢ .

المادة الثانية :

إذا تفاوتت الأجر التي أدبت على أساسها اشتراكات التأمين وطلب المؤمن عليه أو المستحقون عنه تقدير المعاش على
أساس تقسيم مدة الاشتراك في التأمين الى فترات منفصلة طبقا للمادة (٤٣) من قانون التأمين الاجتماعي يراعى عند إعادة
تسوية وحساب معاشات الشيخوخة (التقاعد) أن يحسب المعاش بالنسبة للمدة الافتراضية المشار اليها بالمادة السابقة على
أساس متوسط الأجر مع مراعاة أحكام المواد (٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣) من قانون التأمين الاجتماعي .

المادة الثالثة :

يتبع في تسوية المعاشات التابع التالي لخطوات التسوية وحسابها وفقا لشروط كل منها ، وهي :
١- إضافة السنوات الثلاث الافتراضية المشار اليها بالمادة (٤١) من قانون التأمين الاجتماعي في حالات العجز والفاقة غير
المهنيين .

• الجريدة الرسمية - العدد ١٧٩٤ - الخميس ١٤ أبريل ١٩٨٨ م .

٢- إضافة المدة أو المدد المشتراه - إن وجدت

٣- إضافة المدد التي يتقاضى خلالها المؤمن على أو المؤمن عليها بدلات يومية بسبب إصابة العمل

٤- يراعى في حساب مدد الاشتراك في التأمين جبر كسر الشهر إلى شهر كامل في كل مدة ، ثم جبر كسر السنة في مجموع هذه المدد إلى سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه المعاش .

٥- إضافة الستين شهرا تأمين الافتراضية المشار إليها في حالة تسوية حساب معاشات الشيفوخة (التقاعد)

٦- مراعاة تطبيق الزيادات المقررة لأصحاب المعاشات والمستحقين منهم حال حياة المستفيد أو بعد وفاته .

٧- مراعاة أحكام المدد الأدنى لمعاش المستفيد والمدد الأدنى لمعاش كل من المستحقين عن المؤمن عليهم وعن المستفيدين

٨- مراعاة تطبيق أحكام نظام المتع العائلية .

المادة الرابعة :

إذا عاد صاحب معاش شيفوخة أو عجز طبيعى الى ممارسة عمل مأجور خاضع لقانون التأمين الاجتماعى ويتر عليه أجرا فإنه يجمع بين ما يستحق له من معاش بصفته مستقيدا وبين أجره في عمله المأجور ، بصفته مؤمنا عليه . فإذا زاد المجموع على أى من متوسط الأجر الذى حسب معاش الشيفوخة على أساسه أو الأجر الذى حسب معاش المعجز على أساسه حسمت الزيادة من المعاش طوال مدة حصوله عليها ، ويستمر تخفيض المعاش بقدر ما يحصل عليه من زيادات في أجره .

وفى حالة انتهاء مدة أو مدد خدمة صاحب المعاش الجديدة المشترك عنها بالتأمين الاجتماعى بالنسبة للشيفوخة والعجز والوفاة يسوى المعاش عن مدنى أو مدد الاشتراك في التأمين باعتبارها وحدة واحدة ، وذلك اما على أساس متوسط متوسطى أجر تسوية معاش من كل مدة أو متوسط الأجر عنها ، وإما على أساس متوسط الأجر عن المدد الأخيرة ، أيهما أصلىح له بشرط ألا يقل عن المعاش السابق ، ومع مراعاة المواد (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢) من قانون التأمين الاجتماعى ، فإن قلت المدة المضافة عن سنة يصرف عنها تمويش من دفعة واحدة .

ولا يجوز حساب مدة السنوات الثلاث الافتراضية المشار إليها بالمادة (٤١) من القانون المشار اليه ضمن مدة أو مدد الاشتراك في التأمين في حالة العجز إلا مرة واحدة .

المادة الخامسة :

إذا عاد صاحب معاش شيفوخة الى ممارسة عمل مأجور خاضع لقانون التأمين الاجتماعى وانتهت خدمته بسبب إصابة عمل أو بسبب حدوث مضاعفة لإصابة عمل سابقة على التحاقه بالعمل المأجور أو انتهت خدمته بسبب حدوث وفاة إصابية ، وفى هذه الحالة تتم التسوية طبقا لأحكام فرع التأمين ضد إصابات العمل الواردة بقانون التأمين الاجتماعى ، وفى هذه الحالة يتم الجمع بين معاش الشيفوخة والمعاش المستحق من المعجز أو الوفاة بسبب إصابة العمل .

المادة السادسة :

إذا استمر صاحب معاش مستحق له بسبب إصابة عمل في عمله أو التحق بعمل آخر خاضع لقانون التأمين الاجتماعى المذكور فإنه يجمع بين المعاش والأجر دون حدود طبقا للقانون المذكور . فإذا انتهت خدمته بسبب إصابة عمل جديدة أو حدوث مضاعفة للإصابة أو الإصابات السابقة على استمراره في عمله أو التحاقه بالعمل المأجور بقدر معاشه الجديد على أساس مجموع نسب العجز المتخلف عن إصاباته جميعا والأجر وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل معاشه عن معاش الإصابة الأولى أن كان ذلك أصلىح له .

وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى جميع الأحوال مراعاة المواد (٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤) والفقرة الثانية من المادة (١٠٦) من ذات القانون .

أما اذا لم يكن المؤمن عليه صاحب معاش وسبق أن عوض عن إصابته أو إصاباته السابقة تمويشا من دفعة واحدة وانتهت خدمته من عمله السابق أو من عمله الجديد بسبب إصابة عمل جديدة تخلف عنها عجز كلى مستخدم أو عجز جزئى

دائم تبلغ نسبته ٢٠ / أو أكثر ، فى هذه الحالة تصرف له الهيئة معاشاً يخضع منه شهرياً الفرق بين التعويض الذى سبق صرفه إليه بافتراض استحقاقه ، فى صورة معاش شهري يحسب على أساس درجة العجز المقررة فى المرة أو المرات الأولى وبين المعاش الجديد وذلك فى حدود الربع لمين استيفاء ما سبق أن صرفه من تعويض .

المادة السابعة :

اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٧ ، تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون عنهما بين المعاش المستحق طبقاً لفرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعى وبين المعاش المستحق طبقاً لفرع تأمين إصابات العمل حسب الأحوال .

المادة الثامنة :

إذا عاد المؤمن عليه لممارسة عمل مأجور خاضع لقانون التأمين الاجتماعى وكان مستحقاً للمعاش عن مدة أو مدد خدمته الأولى طبقاً للقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفى ومستخدمى الحكومة وتعديلاته ، أو القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام وتعديلاته ، وانتهت خدمته من العمل المذكور يسوى المعاش وفقاً لأحكام المواد السابقة من هذا القرار بشرط ألا تقل مدة الاشتراك فى التأمين عن العمل المأجور المعاد له عن سنة ، ويضاف للمعاش الأول ويربط للمؤمن عليه معاش بمجموعهما بشرط مراعاة أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن القواعد المنظمة لتبادل الاحتياطيات بين صناديق التقاعد المختلفة ، والا التزمت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف ما يستحق له طبقاً للقانون عن المدة الجديدة .

المادة التاسعة :

مع عدم الإخلال بالمادة السادسة من هذا القرار يراعى عدم تجاوز مجموع المعاشين أو المعاشات المستحقة طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فيه ، كما يراعى ألا يتجاوز متوسط الأجر أو الأجر الذى حسب المعاش على أساسهما أيهما أكبر ، ولو كان المعاشان أو المعاشات مستحقة عن فرعى التأمين الأول والثانى معاً .

ويستثنى مما تقدم الحالات التى يكون فيها المعاشان أو المعاشات التى إذا قسمت بين المستفيد والمستحقين عنه بالتساوى وقل نصيب كل منهم عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للنصيب ، بما فيهم نصيب المستفيد حال حياته أو حسب النسب المقررة بعد وفاته ، فإن نصيب كل منهم يكمل الى الحد الأدنى المذكور ولو تجاوز مجموع الأنصبة المعاشين أو المعاشات التى ربطت للمستفيد أو تجاوز مجموع الأنصبة ، بما فيها ما يخص المستفيد نفسه ، الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فى القانون ، وتعتبر التكلفة فى كل الأحوال منحة عائلية للمستفيد عن نفسه وعن المستحقين عنه ، ويستمر صرفها طالما توافرت شروط استحقاقها سواء حال حياة المستفيد أو بعد وفاته .

المادة العاشرة :

على مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٠٨ هـ

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

لوافق ٩ أبريل ١٩٨٨ م

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين الاختياري على المؤمن عليهم

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة (٤٤) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ ،
وعلى اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته رقم (٥٨) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩ ،
وبناء على عرض مدير عام الهيئة ،

قرر :

المادة الاولى :

كل مؤمن عليه الاشتراك في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة إلزاميا لمدة خمس سنوات على الأقل ، ولم تعد تتوافر فيه
لسبب من الاسباب شروط الضعف المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه يحق له أن يستمر اختياريًا في
هذا التأمين على أن يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلبًا كتابيًا على النموذج المعد لهذا الغرض من أجل الاستمرار في
الاشتراك في فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة في خلال الستة شهور التالية لعدم خضوعه إلزاميا لهذا التأمين
ويتعهد فيه بدفع اشتراكات التأمين المستحقة عليه وعلى صاحب العمل كاملة للهيئة المذكورة وذلك بالشروط الواردة في هذا
القرار ووفقا للاشتراك المقرر للفة التي يختارها من الجدول المرفق .

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة اللفة التي يختارها المؤمن عليه لأول مرة بما قيمته ٤٠ ٪ عن الأجر الأخير المسدود على أساسه
الاشتراك في التأمين إلزاميا وله أن يختار فئة تقل عن ذلك .

المادة الثانية :

تستحق الاشتراكات الشهرية بالقيمة المحددة بالجدول المرفق طبقا للفة التي يختارها المؤمن عليه لأداء الاشتراك على
أساسها لأول مرة والفئات الأخرى التي يختارها بعد ذلك ، وتؤدي الاشتراكات للهيئة بالشروط والأوضاع الواردة بهذا القرار
وفي المواعيد المقررة في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له .

المادة الثالثة :

يستمر المؤمن عليه في أداء الاشتراكات على الأساس المبين بالمادة الثانية السابقة طوال مدة اشتراكه في التأمين ، ويجوز
له أن يطلب كتابة تعديل اللفة التي يؤدي الاشتراكات للهيئة وفقا لها الى اللفة الأعلى مباشرة للفة المؤمن على أساسها بشرط
إلا تقل مدة اشتراكه في اللفة المنقول منها عن سنتين إذا كان قد بلغ الخامسة والخمسين من العمر ولم يتجاوز الستين سنة
ومن ثلاث سنوات إذا كان قد بلغ الخامسة والأربعين ولم يتجاوز الخامسة والخمسين وعن أربع سنوات إذا كان عمره أقل من
خمس وأربعين سنة .

ويجوز تعديل اللفة الى الأقل مباشرة بشرط قضاء نصف المدد المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

ويجب تقديم الطلب المذكور قبل بلوغ المؤمن عليه السن المحدد بالفقرة السابقة بسنة أشهر على الأقل في كل حالة

ويقدم طلب تعديل اللفة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على النموذج الذي يعد لهذا الغرض .

ويسمى التعديل للفة في جميع الأحوال اعتبارا من أول شهر يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

المادة الرابعة :

يستحق معاش الشيخوخة وفقا لمد الاشتراك المنصوص عليها في المادة (٣٤) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وبالشروط الواردة به .
ويحسب المعاش وفقا للأسس المبينة بهذا القانون .

المادة الخامسة :

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويض الدفعة الواحدة في الحالات المنصوص عليها في المادة (٣٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .
ويحسب تعويض الدفعة الواحدة على الأساس المبين بالقانون .

المادة السادسة :

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه معاشا في حالة العجز الكلي المستديم المؤمن عليه أو وفاته اذا حدث العجز أو وقعت الوفاة خلال المدة التي استمر فيها مشتركا في التأمين اختياري أو خلال سنة من تاريخ توقفه عن الاشتراك .
ويحسب المعاش في هذه الحالة وفقا لأحكام المادتين (٣٧ ، ٤٦) من قانون التأمين الاجتماعي .

المادة السابعة :

يصرف لأرملة المؤمن عليه أو الأرملة صاحب المعاش ، أو لأكبر أولاده ، أو للمستحقين عنه عند وفاته منحة وفاة تعادل ست مرات الفئة الأخيرة المسدد على أساسها الاشتراك اذا حدثت الوفاة خلال مدة اشتراكه اختياري في التأمين ، أو ست مرات قيمة المعاش المستحق اذا كان صاحب معاش .

كما تصرف لأرملة المؤمن عليه عند وفاته نفقات الجنائز المقررة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المذكور فاذا لم توجد صرقت لأرشد أولاده أو الى الشخص الذي يثبت قيامه بالصرف على الجنائز وإذا لم يتقدم أحد للاهتمام بشؤون الجنائز فتتحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نفقاتها .

المادة الثامنة :

تعتبر مدد الاشتراك الإلزامي في التأمين ومدة أو مدد الاشتراك الاختياري وفقا لهذا القرار مشملة في حساب المدد المؤهلة لمعاش المؤمن عليه أو المستحقين عنه .

ويحسب معاش الشيخوخة (التقاعد) عن المدد المشار اليها في الفقرة السابقة جميعها على أساس متوسط الأربعة والعشرين شهرا الأخيرة سواء كانت من مدة التأمين الاختياري ، أو مدة التأمين الإلزامي معا ان قلت عن هذا المدد

ويجوز للمؤمن عليه والمستحقين عنه طلب المعاملة وفقا لأحكام المادة (٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي سواء بالنسبة لمدة التأمين الاختياري أو بالنسبة لمدة التأمين الإلزامي والاختياري معا .

المادة التاسعة :

تعد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية النماذج والسجلات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ويصدر بها قرار من مدير عام الهيئة المشار اليها .

المادة العاشرة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره

صدر بتاريخ ٩ صفر ١٤٠٩ هـ.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة

الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ م

جدول بتحديد فئات الدخل الشهري الافتراضى
الخاضعة للتأمين وبقيّة الاشتراك الشهري فى كل فئة (١)

قيمة الاشتراك الشهري * بالدينار	فئة الدخل الشهري الافتراضى بالدينار	الفئة
١٢,٦٠٠	٧٠	الفئة الأولى
١٨,٠٠٠	١٠٠	الفئة الثانية
٢٧,٠٠٠	١٥٠	الفئة الثالثة
٣٦,٠٠٠	٢٠٠	الفئة الرابعة
٤٥,٠٠٠	٢٥٠	الفئة الخامسة
٥٤,٠٠٠	٣٠٠	الفئة السادسة
٦٢,٠٠٠	٣٥٠	الفئة السابعة
٧٢,٠٠٠	٤٠٠	الفئة الثامنة
٨١,٠٠٠	٤٥٠	الفئة التاسعة
٩٠,٠٠٠	٥٠٠	الفئة العاشرة
٩٩,٠٠٠	٥٥٠	الفئة الحادية عشرة
١٠٨,٠٠٠	٦٠٠	الفئة الثانية عشرة
١١٧,٠٠٠	٦٥٠	الفئة الثالثة عشرة
١٢٦,٠٠٠	٧٠٠	الفئة الرابعة عشرة
١٣٥,٠٠٠	٧٥٠	الفئة الخامسة عشرة
١٤٤,٠٠٠	٨٠٠	الفئة السادسة عشرة
١٥٣,٠٠٠	٨٥٠	الفئة السابعة عشرة
١٦٢,٠٠٠	٩٠٠	الفئة الثامنة عشرة
١٧١,٠٠٠	٩٥٠	الفئة التاسعة عشرة
١٨٠,٠٠٠	١٠٠٠	الفئة العشرون
٢١٦,٠٠٠	١٢٠٠	الفئة الواحدة والعشرون
٢٥٣,٠٠٠	١٤٠٠	الفئة الثانية والعشرون
٢٨٨,٠٠٠	١٦٠٠	الفئة الثالثة والعشرون
٣٢٤,٠٠٠	١٨٠٠	الفئة الرابعة والعشرون
٣٦٠,٠٠٠	٢٠٠٠	الفئة الخامسة والعشرون

* تخفض قيمة الاشتراك الشهري لكل فئة من فئات الدخل الشهري الافتراضى الموضحة بالجدول بحسابها على أساس ١٢٪ من قيمة كل فئة بدلا من ١٨٪ منها تنفيذا للمرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦ .



(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٨١٩ - الخميس ٦ أكتوبر ١٩٨٨ م .

موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب الثاني

التأمينات الاجتماعية
في
المملكة العربية السعودية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الجزء الأول : نظام التأمينات الاجتماعية	١٨٣
الجزء الثاني : قرارات مجلس الوزراء :	
- قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ وتاريخ ١٣/٥/١٤٠٢ هـ ...	٢٠٩
- قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ وتاريخ ٢٧/٥/١٤٠٢ هـ	٢١١
الجزء الثالث : القرارات الوزارية الخاصة بمراحل التطبيق	٢١٥
الجزء الرابع : التدابير التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية :	
١- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات	
وتاريخ ١١/٩/١٣٩٢ هـ	٢٤٣
٢- اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية فيما	
يتعلق بتسجيل أصحاب الأعمال والعمال ، وتحديد	
وتحصيل اشتراكات التأمين ، وحصر المنشآت والتفتيش	
وأصول تقديم الاعتراضات على القرارات الصادرة	
وإجراءات النظر فيها	٢٤٤
٣- القرارات الوزارية الصادرة بتعديل بعض أحكام	
اللائحة التنفيذية	٢٦٤

- ٤- قرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن مدى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على بعض الفئات ٢٧٦
- ٥- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٥ / تأمينات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ بإصدار لائحة تسوية أوضاع بعض أصحاب العمل المعاملين بنظام التأمينات الاجتماعية ٢٨٠
- ٦- لائحة قواعد تسوية أوضاع بعض أصحاب العمل المعاملين بنظام التأمينات الاجتماعية ٢٨١
- ٧- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٥٩ / تأمينات وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٥ هـ بتمديد المهلة الممنوحة لأصحاب العمل لتسوية وضعهم طبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية ٢٨٦
- ٨- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٥ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٥/١/٢٨ هـ بشأن لائحة قواعد وإجراءات تنظيم العمل بأجهزة التفتيش بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٢٨٧
- ٩- لائحة قواعد وإجراءات تنظيم العمل بأجهزة التفتيش بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٢٨٨

الجزء الأول

نظام التأمينات الاجتماعية

مرسوم ملكي كريم

الرقم م / ٢٢

في ١٣٨٩/٩/٦ هـ

بعين الله تعالى ...

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود ..

ملك - المملكة العربية السعودية ..

بعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) في ٢٢ شوال ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٤٦ وتاريخ ٢٣-٢٤/٨/١٣٨٩ هـ .

نرسم بما هوأت :

أولاً - الموافقة على نظام التأمينات الاجتماعية بالصيغة المرفقة لهذا .

ثانياً- على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ مرسومنا هذا .

التوقيع الملكي الكريم

فيصل

**قرار رقم ٧٤٦
وتاريخ ٢٣/٢٤/١٣٨٩ هـ**

إن مجلس الوزراء ...

بعد اطلاعه على خطاب المقام السامي الكريم رقم ١٦٥٠٨ في ١٢٨٩/٨/٢٢ هـ ، ومشفوعه مشروع نظام التأمينات الاجتماعية ، وما أبداه المقام السامي من ملاحظات على المشروع ، وبعد دراستها ،

يقرر مايلي

أولاً - الموافقة على نظام التأمينات الاجتماعية بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرب ..

فيصل

رئيس مجلس الوزراء

نظام التأمينات الاجتماعية

الفصل الأول أحكام عامة

مادة (١) :

١- يسمى هذا النظام نظام التأمينات الاجتماعية ويطبق على العمال المجبرون ويقدم لهم بمقتضاء التعميمات المنصوص عليها فيه في حالات

(أ) إصابات العمل والأمراض المهنية .

(ب) العجز والشيخوخة والوفاة .

٢- يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن توسع الحماية التي يكتفل تقديمها هذا النظام في مراحل قادمة بغية تقديم أنواع أخرى من التعميمات وهي :

- تعويضات العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمانة .

- المنح العائلية .

- تعويضات المتعطلين عن العمل .

- أو أية تعويضات أخرى في نطاق الضمان الاجتماعي .

٣- يجوز بقرار من مجلس الوزراء اتخاذ تدابير خاصة للضمان الاجتماعي لحماية العمال المستقلين .

مادة (٢) :

تدل التعابير الواردة في هذا النظام على معانيها المشروحة أثناء مالم يرد نص مخالف :

١- تعبير « الوزير المسئول » يعنى وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٢- تعبير « تأمين » أو « تأمينات » يعنى التأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب هذا النظام .

٣- تعبير « المؤسسة العامة » يعنى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المشار إليها في المادة (٩) من هذا النظام .

٤- تعبير « المؤسسة الخاصة » يعنى ما أشير اليه في المادة (٣) من هذا النظام .

٥- تعبير « اللائحة » أو « اللوائح » يعنى القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير أو القرار الصادر من الوزير المسئول بناء على اقتراح ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمنشورة في الجريدة الرسمية .

٦- تعبير « صاحب عمل » يعنى كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستخدم عاملا أو أكثر مؤمنا عليه وفق أحكام هذا النظام .

٧- تعبير « مؤمن عليه » يعنى كل عامل خاضع للتأمينات الاجتماعية المحدث بموجب هذا النظام .

٨- تعابير « البرئة » و « نوى الحقيق » تعنى

(أ) أرملة أو أرامل المتوفى

(ب) اليتامى من الذكور الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة ، واليتيمات حتى زواجهن بشرط أن يكن تحت إعالة المتوفى وقت حدوث الوفاة ويمدد الحد الأقصى لعمر اليتامى من الفئة الأولى حتى يكملوا خمسا وعشرين سنة كاملة إذا كانوا يكملون دراستهم في مؤسسة تعليمية أو مهنية ، ولا يشترط أى حد للسن طيلة بقائهم عاجزين عن ممارسة أية فعالية مهنية بسبب مرض مزمن أو عاهة

(ج) إخوة وأخوات المتوفى بنفس الشروط المشار إليها بالنسبة للأولاد .

(د) أب :م المتوفى الذين كانا تحت إعالة وقت الوفاة بشرط أن يكون الأب تجاوز الستين من عمره وغير قادر على العمل

٩- تعبير « أفراد العائلة » يعنى الزوجة أو الزوجات والأولاد وبقية فئات الأشخاص المذكورين فى الفقرة (٨) أعلاه

١٠- تعبير « إصاية » أو « إصابة عمل » يعنى إصابات العمل والأمراض المهنية المعرفة فى المادة (٢٧) من هذا النظام .

مادة (٣) :

١- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء ، على اقتراح من وزير العمل والشئون الاجتماعية ، الموافقة على أن يقوم صاحب عمل بشكل منفرد أو مجموعة من أصحاب العمل بإحداث مؤسسات خاصة للرعاية غايتها منح عمالهم المأجورين وعوائلهم ، إرادا اقتضى الحال ، منافع إضافية علاوة على تلك المنصوص عليها فى هذا النظام .

٢- تحدد بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على توصية من وزير العمل والشئون الاجتماعية ، شروط منح الترخيص المشار إليه فى الفقرة الأولى تبعا لكون المؤسسة الخاصة للرعاية تطلب من المستفيدين منها دفع اشتراكات أو لا تطلب ذلك . ويمكن أن ينص هذا القرار على قواعد تتعلق بإدارة وإسير عمل المؤسسة الخاصة وبكيفية تصفياتها .

٣- إن العمال الذين يستقيفون بتاريخ وضع هذا النظام موضع التطبيق العملى من منافع نقدية للتأمينات الاجتماعية أحدثتها مؤسسات خاصة قائمة فى المملكة العربية السعودية يستمررون على الاحتفاظ بحقوقهم فى كل هذه المنافع النقدية ولو زادت فى مجموعها عما هو محدد فى هذا النظام .

الفصل الثانى

نطاق التطبيق

مادة (٤) :

مع الاحتفاظ بأحكام المادتين (٥ و ٦) ، يخضع بصورة إلزامية للتأمينات الاجتماعية المحدثه بموجب هذا النظام جميع أعمال ، دون أى تمييز فى الجنسية أو الجنس أو السن ، الذين يعملون بموجب عقد عمل لمصلحة صاحب عمل أو أكثر ، مهما كانت مدة العقد أو طبيعته أو شكله ، ومهما كان مبلغ الأجرة المدفوعة أو نوعها ، بشرط أن يكون أداء خدماتهم بصورة رئيسية داخل للملكة العربية السعودية (تم إلغاء تطبيق فرع المعاشات على الأجانب بالمرسوم الملكى رقم م / ٤٢ وتاريخ ١٤٠٧/٧/١٢ هـ) .

مادة (٥) :

١- يستثنى من التأمينات الاجتماعية المحدثه بموجب هذا النظام :

(أ) موظفو الدولة العامين وأفراد القوى المسلحة والشرطة الذين يتمتعون بأنظمة خاصة لمعاشات موظفي النولة والعسكريين

(ب) الموظفون الأجانب الذين يعملون في البعثات الدبلوماسية أو العسكرية الأجنبية .

(ج) العمال المجبرون المستخدمون في الأعمال الزراعية أو الحراجية أو أعمال الرعي والأعمال المشابهة

(د) البحارة بما فيهم الصيادون البحريون

(هـ) خدم المنازل

(و) عمال الاستئصال (العمال الذين يعملون في منازلهم) .

(ز) أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعيشون معه تحت سقف واحد وذلك بالقدر الذي يعملون فيه لحسابه .

(ح) العمال الأجانب الذين يقدمون للمملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر ، ويتحدد الأعمال

المقصودة في تطبيق هذا النص بقرار من الوزير المسئول بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، ويقتصر هذا الاستثناء على

فرع المعاشات فقط ^(١) . (صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٤٠٧/٣/١٢ هـ بإلغاء تطبيق فرع المعاشات على الأجانب) .

٢- غير أنه يمكن بقرارات تتخذ من مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المسئول ، وفق أحكام المادة (٦) من هذا النظام، أن يخضع للتأمين كل أو بعض الفئات المذكورة في البنود (د ، ج ، ز) من الفقرة السابقة ، أو تقرير استثناء مؤقت من التأمين لفئات معينة من العمال المؤقتين أو الذين يعملون في أعمال عرضية أو العمال المجبرون الذين يستفيدون من أنظمة خاصة .

مادة (٦) :

إن التطبيق الفعلي لفرع التأمين المنصوص عليها في المادة (١) فقرة (١) من هذا النظام يكون على مراحل تحدد بقرارات من الوزير المسئول تتخذ بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة العامة ، وذلك تبعاً لما يكون لدى هذه المؤسسة من الوسائل اللازمة .

ويجب أن يحدد في هذه القرارات :

(أ) تاريخ وضع المرحلة الأولى للتأمين موضع التطبيق وتاريخ أية مرحلة تالية توسع النطاق الأولى .

(ب) مناطق تطبيق التأمين وأماكنه في المرحلة الأولى وفي كل مرحلة تالية .

(ج) فئات أصحاب العمل والعمال الخاضعين للتأمين حين المرحلة الأولى ولكل مرحلة تالية .

مادة (٧) :

إن خضوع أصحاب العمل والعمال للتأمين هو إلزامي ، ويبدأ مفعوله منذ اليوم الذي يتمون فيه شروط الخضوع للتأمين المنصوص عليها في التشريع وفي اللوائح المرعية الإجراء ، وفي القرارات الوزارية المتخذة وفق المادة السابقة .

مادة (٨) :

لكل عامل أمضى في خضوعه لفرع تأمين المعاش خمس سنوات على الأقل ، ولم تعد تتوافر فيه لمعيب ما ، شروط الخضوع المنصوص عليها في هذا النظام أن يستمر في انتسابه لهذا الفرع بشرط أن يقدم من أجل ذلك طلباً في خلال ستة الأشهر التي تلي تاريخ انتهاء خضوعه للتأمين يتعهد فيه بدفع الاشتراكات الكاملة المشار إليها من أجل فرع المعاشات والتي يقع دفعها على عاتق صاحب العمل والمؤمن عليه .

تحدد كيفية تطبيق هذه المادة بالأمثلة تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول .

(١) مجلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ .

الفصل الثالث التنظيم الإداري

مادة (٩) :

- ١- تحدث مؤسسة عامة للتأمينات الاجتماعية العمال تقوم على إدارة التأمينات الاجتماعية المحدثه بموجب هذا النظام وتتمتع المؤسسة العامة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وهي بضمان الدولة وتخضع لإشرافها .
- ٢- يكون مقر المؤسسة العامة مدينة الرياض ويملكها محافظها ^(١) أمام القضاء وأمام أية جهة أخرى .
- ٣- تشمل النواثر الادارية للمؤسسة العامة مديرية عامة ومكتباً رئيسياً في كل منطقة ومكاتب فرعية تحدث بقرارات من مجلس الادارة حسب الحاجة ومقتضيات الادارة ، وتتبع المكاتب الفرعية المكتب الرئيسي الذي تقع في منطقة عمله .

مادة (١٠) :

- ١- يقوم على إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مجلس إدارة يتألف من أحد عشر عضواً من بينهم الرئيس ونائب الرئيس ، ويكون تشكيل المجلس كما يلي :
 - وزير العمل والشؤون الاجتماعية رئيساً .
 - محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نائباً للرئيس .
 - وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشئون العمل .. عضواً .
 - وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني عضواً .
 - وكيل وزارة الصحة عضواً .
 - ثلاثة أعضاء من المؤمن عليهم من ذوى الكفاءات العليا في أعمالهم .
 - ثلاثة أعضاء من أصحاب العمل .
 - ٢- يسمى أعضاء المجلس ، فيما عدا الرئيس ونائبه ، بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المسئول ، وتكون مدة عضوية المؤمن عليهم وأصحاب العمل في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
 - ٣- تسقط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة في الحالات الآتية .
 - (أ) إذا تغيبوا عن حضور أربع جلسات متتالية من جلسات المجلس دون سبب مقبول ، أو إذا استحال عليهم ممارسة وظائفهم طيلة مدة ستة أشهر متصلة .
 - (ب) إذا حكم عليهم بمقوية لجريمة مالية أو مخلة بالشرف أو المصلحة العامة .
 - ويقرر الوزير المسئول مدى قبول سبب الغياب ، ويعان سقوط العضوية في جميع الأحوال بقرار منه .
 - (ج) إضافة لذلك بالنسبة لمثلئ أصحاب العمل إذا أعلن إفلاسهم .
 - ٤- يعقد المجلس جلسة عادية مرة في الشهر على الأقل وذلك بناءً على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه كما يجوز دعوة المجلس للانعقاد بناءً على طلب سبعة أعضاء على الأقل ، تتخذ القرارات بأكثرية الأصوات ويحضر سبعة أعضاء على الأقل ،
-
- (١) نص البند أولاً (١) من المرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٨ هـ بإبدال بعض التعديلات على النظام على أن يوضع لفظ (المحافظ) بدلا من تمييز (المدير العام) أينما ورد بنظام التأمينات الاجتماعية والبرائن الصادرة تنفيذاً له .

وإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه رئيس المجلس ، على ألا يقل فى جميع الأحوال عدد الأعضاء المصوتين ، الى جانب القرار عن أربعة .

٥- للمجلس أن يدعو خبراء أو مختصين للاشتراك فى اجتماعاته دون أن يكون لهم حق التصويت .

٦- تحدد مكافآت رئيس المجلس ونائبه وبقية الأعضاء من قبل رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول .

٧- يضع المجلس نظاما داخليا لسير أعماله بما يتفق وأحكام هذا النظام .

مادة (١١) :

يجب إحالة القرارات المتخذة من قبل مجلس الادارة الى الوزير المسئول خلال مدة شمانية أيام من تاريخ إقرارها ، فإذا لم يصدر أى قرار ورئارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة فتصبح قرارات مجلس الإدارة نافذة المفعول ، ويمكن للوزير المسئول أن يعيد لمجلس الإدارة القرارات التى يرى أنها مخالفة للنظام واللوائح المرحية للإجراء ، أو إذا كان من شأنها أن تخل بالتوازن المالى للنظام ، وتسجل القرارات المعادة بصورة إلزامية فى جدول أعمال الجلسة التالية لمجلس الإدارة ، وفى هذه الحالة لا يمكن لمجلس الإدارة الإصرار على قراره الأول إلا إذا صوت الى جانب هذا القرار سبعة أعضاء على الأقل من الأعضاء الحاضرين والذين لهم حق التصويت .

مادة (١٢) :

يمارس مجلس الإدارة الاختصاصات التالية :

١- الإشراف على حسن تنفيذ النظام واللوائح النافذة واتخاذ كل تدبير يراه ضروريا لبلوغ أهداف النظام وتحسين سير عمل المؤسسة العامة .

٢- إقرار اللوائح التطبيقية لعرضها لتصديق الوزير المسئول .

٣- تحديد نطاق التطبيق الألى للنظام وفق أحكام المادة السادسة من هذا النظام ، وتحديد مراحل ترسيخه التالية وتقرير أحدث المكاتب الرئيسية والفروع المحلية للمؤسسة العامة .

٤- إقرار الخطة الحسابية ، والميزانية والتقارير المالى وحساب الأرباح والخسائر السنوى للمؤسسة العامة .

٥- وضع الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة العامة وتحديد مجالات التوظيف التى يراها مفيدة ضمن نطاق هذه الخطة .

٦- إبداء الرأى أو المطالبة فى كل مسألة يحيلها اليه الوزير المسئول أو المحافظ .

٧- ممارسة الوظائف الأخرى التى يعهد اليه بممارستها هذا النظام أو اللوائح المتخذة تطبيقا لأحكامه أو أى نص تشريعى آخر .

مادة (١٣) :

١- تشكل لجنة مراقبة مكونة من رئيس وعضوين ، يسمى رئيسها من قبل الوزير المسئول ، ويسمى أحد العضوين من قبل وزير المالية والآخر من قبل محافظ مؤسسة النقد، وتكون مدة اللجنة سنتين لا يجوز تجديدها أكثر من مرتين متعاقبتين ،

٢- تقوم لجنة المراقبة بالمهام الآتية :

(أ) مراقبة أعمال الإدارة المالية للمؤسسة العامة .

(ب) إبداء الرأى فيما يتعلق بموازنة المؤسسة العامة السنوية وحسابها قبل عرضها على مجلس الادارة والتحقق من صحتها من الناحية النظامية ومن ناحية صدق محتوياتها .

(ج) إبداء الرأى فيما يتعلق بتوظيف واستثمار الأموال .

(د) إبداء الرأى فى مشروع النظام المالى والحسابى وفى الخطة الحسابية للمؤسسة العامة المقترحة من قبل المحافظ .

(هـ) التحقق من صحة بغاثر الحاسبة .

(و) ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يمكن أن يعهد بها إليها بموجب النظام أو اللوائح .

٣- على اللجنة أن تضع تقريرا في نهاية الشهر السادس من كل دورة مالية تبين فيه ملاحظاتها على نشاطات المؤسسة العامة خلال ستة الأشهر المصصرة ، عليها أيضا وضع تقرير سنوي في نهاية الدورة ، وتحال تقارير اللجنة فوراً إلى الوزير المسئول وإلى مجلس الإدارة وإلى محافظ المؤسسة العامة .

٤- يعاون اللجنة ، بغية القيام بمهامها على الوجه الأكمل ، عدد من الموظفين الإخصائيين الذين يلحقون بها بناء على طلب رئيسها من قبل المحافظ ، ويبقى هؤلاء الموظفون مرتبطين فقط برئيس اللجنة طيلة مدة تدبهم للعمل مع اللجنة .

٥- تضع اللجنة لائحتها الداخلية .

٦- تحدد مكافآت أعضاء اللجنة من قبل الوزير المسئول .

مادة (١٤) :

١- يدير شئون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية محافظ يعين بأمر ملكي بناء على ترشيح وزير العمل والشئون الاجتماعية^(١) .

٢- يقيم المحافظ :

(أ) بتأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وهو مسئول مباشرة أمام هذا المجلس .

(ب) بإدارة مصالح المؤسسة العامة ورأس موظفيها الذين يلتزمون بالتقيد بأوامره وتوجيهاته وتعليماته

(ج) بأعمال المؤسسة العامة الإدارية والمالية التي لاتدخل صراحة في اختصاصات أجهزة أخرى ، ويسهر بصورة عامة على حسن سير أعمال المؤسسة العامة .

وللمحافظ أن يعهد بممارسة بعض اختصاصاته لمعاونيه أو لموظفين آخرين في المؤسسة العامة .

مادة (١٥) :

١- يحدد مجلس الإدارة ، بناء على اقتراح المحافظ ، الجهاز الإداري للمديرية والمكاتب الرئيسية والفرعية للمؤسسة العامة بما في ذلك عدد الموظفين بحسب فئاتهم ودرجاتهم ورواتبهم .

٢- تحدد بلاتعة يصادق عليها مجلس الإدارة شروط تعيين وتدريب وإنهاء خدمة موظفي المؤسسة العامة مع بيان حقوقهم وواجباتهم .

٣- إلى أن يتم تصديق لائحة موظفي المؤسسة العامة وتعيين الموظفين فيها حسب الحاجة ووفق القواعد المنصوص عليها في هذه اللائحة يحق (للمدير العام) أن يعين بصورة مؤقتة العدد اللازم من الموظفين للقيام بالأعمال الضرورية لسير عمل المؤسسة العامة في خطواتها الأولى وتحدد شروط عمل هؤلاء الموظفين ضمن عقود استخدامهم ، ويمكن للوزير المسئول ، تحقيقاً لنفس الغاية وضمن نفس الشروط ، أن يندب للعمل في المؤسسة العامة موظفين من وزارة العمل أو من الوزارات أو المصالح الأخرى .

مادة (١٦) :

١- يقوم وزير العمل بممارسة إشراف الدولة على المؤسسة العامة ويحق له ، بالإضافة لسلطاته وأختصاصاته المنصوص عليها في هذا النظام واللوائح النافذة ، أن يطلب من المؤسسة العامة إعطاء ما يشاء من معلومات وأن تضع تحت تصرفه

(١) عدلت الفقرة الأولى بالرسم الملكي رقم ٢٤/م وتاريخ ٢٨/٦/١٤٠٢ هـ .

الدفاتر والملفات والوثائق التي يراها ضرورية لممارسة هذا الإشراف .

٢- وتحقيقا لنفس الغرض ، فإن المؤسسة العامة ملزمة بأن تقدم الوزير المسئول في نهاية كل سنة تقريرا عن الأعمال المنجزة خلال السنة المنصرمة .

الفصل الرابع الموارد والتنظيم المالي

مادة (١٧) :

تتكون موارد المؤسسة العامة من :

(أ) اشتراكات أصحاب العمل والمؤمن عليهم المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا النظام ، والاشتراكات التي تفرض لتمويل فروع أخرى للتأمين أو لأنواع أخرى من التمويزات بموجب أنظمة خاصة وفق أحكام المادة (١) الفقرة (٢) من هذا النظام .

(ب) إعانات الدولة السنوية التي تحتفظ في الميزانية العامة بناء على اقتراح الوزير المسئول .

(ج) المبالغ الاضائية المنصوص عليها في المادة (١٩) الفقرة (٥) من هذا النظام لقاء التأخير في دفع الاشتراكات .

(د) الأرباح الناتجة عن استثمار أموال المؤسسة العامة .

(هـ) الهبات والهوايا المتبرع بها للمؤسسة العامة .

(و) الموارد الأخرى التي تخصص للمؤسسة العامة بنس نظام أو لائحة .

مادة (١٨) :

١- تحدد اشتراكات فرع الأخطار المهنية ب (٢) بالمائة من أجر المؤمن عليه الخاضع للاشتراك ، ويقع دفعها على عاتق صاحب العمل وحده ويمكن زيادة معدل هذا الاشتراك حتى الضعف بالنسبة لأصحاب العمل الذين يرفضون التقيد بالتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في موضوع سلامة العمال وصحتهم ، وتحدد بلائحة إجراءات تطبيق هذا الحكم الأخير .

٢- يحدد اشتراك فرع المعاشات ب (١٣) بالمائة من الأجر ويقع (٨) بالمائة منها على عاتق صاحب العمل و (٥) بالمائة على عاتق المؤمن عليه .

٣- يجوز تعديل نسب الاشتراكات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول بعد إبداء مجلس الإدارة رأيا مطلقا ومستندا على دراسة اكثورية .

مادة (١٩) :

١- تصبب الاشتراكات المنصوص عليها في المادة السابقة على أساس مجموع الأجور التي يقبضها المؤمن عليه والمنافع التي تقدم له بصورة عينية .

٢- تقدر تلك المنافع بقرار من الوزير المسئول ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، كما تقدر بنفس الطريقة ، الأجور التي تدفع الى المؤمن عليهم من قبل أشخاص غير أصحاب عملهم ، ويجوز أن يحدد في لائحة مبلغ الاشتراكات التي يتوجب دفعها لمصلحة العامل المتخرج الذي لا يستوفى أجرا ما .

وأن تنص تلك اللائحة على أن يعفى من التزام الاشتراك بعض فئات البدلات أو المنح التي تدفع المؤمن عليه زيادة على الأجر الأساسي الخاضع لحسم الاشتراك

٣- يجوز أن ينص في اللائحة على أن تحسب الاشتراكات المستحقة لكل أشهر السنة المالية على أساس الأجر المقبوضة والخاضعة للاشتراك خلال أول شهر من السنة ، أو أن ينص على اشتراكات مقطوعة بدفعة واحدة ، أو على اشتراكات تحد بحسب درجات الأجر وذلك بالنسبة لبعض فئات العمال ، وفي هذه الحالة تحسب التعويضات التي يستحقها المؤمن عليه على أساس الأجر المثلوق عليها والتي حدثت بموجبها مبالغ الاشتراكات المستحقة .

٤- يلتزم صاحب العمل بدفع كامل مبلغ الاشتراكات المستحقة عليه وعلى عامله المؤمن عليه ، الى المؤسسة العامة وهو وحده المسؤول إزاء المؤسسة العامة عن دفعها ، ولصاحب العمل مقابل ذلك أن يقطع من أجر المؤمن عليه مايقع على عاتقه من اشتراك في كل مرة يدفع اليه أجوره وإذا أهمل صاحب العمل اقتطاع اشتراك العامل حين دفع الأجر فليس له أن يقطع هذا الاشتراك فيما بعد بآية صورة من الصور .

٥- يجب دفع الاشتراكات للمؤسسة العامة في خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحقة الاشتراكات عنه ، وإذا لم يتم الدفع في خلال هذه المدة فتفرض على صاحب العمل دفع إضافة قدرها (٧) بالمائة من الاشتراك المستحق عن كل شهر أو جزء شهر تأخر .

٦- ان تجديد الترخيص لأي مشروع لا يمكن أن يتم مالم يقدم صاحب العمل شهادة صادرة عن المكتب الرئيسي المختص في المؤسسة العامة تثبت أن المشروع سجل في المؤسسة العامة وأنه قد قام بجميع التزاماته تجاهها أو أنه لاخضع لأحكام هذا النظام ، ويمكن أن تنص اللائحة على أحكام خاصة لتأمين دفع الاشتراكات المستحقة على مشاريع الانشاءات .

٧- تعدد في اللائحة كيفية دفع الاشتراكات ، ويمكن أن تنص اللائحة أيضا على دفع الاشتراكات المستحقة على بعض فئات من العمال بوساطة طوابيع تلتحق على بطاقات أو دفاتر التأمين .

٨- يجب على أصحاب العمل أن يقدموا للمؤسسة العامة وفق النماذج المحددة من قبل المؤسسة العامة جداول شهرية بالأجور وذلك ضمن المهلة المحددة في الفقرة (٥) من هذه المادة .

مادة (٢٠) :

١- إن جباية الاشتراكات والإضافات التي تفرض للتأخر مضمونة بحق امتياز لصالح المؤسسة العامة يأتي مباشرة في الدرجة بعد امتياز استيفاء الأجر .

٢- ان جداول المبالغ المستحقة للمؤسسة العامة المصنقة رسميا من قبل الوزير المسؤول تعتبر سكا رسميا صالحا لإجراء الجز أو للتنفيذ الجبري .

مادة (٢١) :

لكل فرع من فروع التأمين إدارة مالية منفصلة وحسابات خاصة به ، ويعين مجلس الإدارة ما يصيب كل فرع من نفقات الإدارة كما يحدد قواعد توزيع الموارد التي لاتخص فرعا معينا ، على مختلف الفروع .

مادة (٢٢) :

للاستعمال أموال المؤسسة العامة ومواردها الا في سبيل تقديم المعونات وتغطية نفقاتها الادارية اللازمة .

مادة (٢٣) :

ان الدورة المالية للمؤسسة العامة هي السنة الهجرية .

مادة (٢٤) :

لا يجوز أن تتجاوز النفقات الادارية للمؤسسة العامة (أ) بالمائة من الموارد الناتجة من الاشتراكات المدفوعة من قبل أصحاب العمل والمؤمن عليهم .
ويمكن لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المسئول أن يخفض هذه النسبة أو أن يزيدنها حتى (١٠) بالمائة على الأكثر.

مادة (٢٥) :

يتم تنظيم المسائل التالية في اللائحة المالية للمؤسسة العامة :

(أ) الميزانية والحساب السنويين .

(ب) الحسابات .

(ج) الأموال الاحتياطية ، الواجب رصدھا (أموال احتياطي الأمان والاحتياطي الفني والأموال الموضوعة للتداول) .

(د) استثمار الأموال .

(هـ) أى موضوع آخر له علاقة بالإدارة المالية للمؤسسة العامة والذي لم ينص عليه في هذا النظام .

مادة (٢٦) :

يجب أن يتم في كل ثلاث سنوات ، مرة على الأقل ، دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة العامة بحسب كل فرع من فروع التأمين .

يمكن أن تتخذ نتيجة الدراسة المذكورة أساسا لاعادة النظر في معدل الاشتراكات المشار إليها في المادة (١٨) فقرة (٣) من هذا النظام .

وإذا أظهرت الدراسة عجزا اكثوريا فتلتزم الدولة بسد هذا العجز بوساطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة .

الفصل الخامس

التعويضات

القسم الأول

فرع الأخطار المهنية

مادة (٢٧) :

١- تعتبر إصابة عمل ، كل إصابة تحدث للمؤمن عليه بتأثير العمل أو من جراء ممارسة العمل مهما كان سببها ، كما تعتبر إصابة عمل أيضاً كل إصابة تحدث للمؤمن عليه أثناء طريقه من مسكنه الى محل عمله وبالعكس أو أثناء طريقه من محل عمله الى المكان الذي يتناول فيه عادة طعامه وبالعكس على شرط أن يكون الطريق الذي يسلكه لم يتغير اتجاهه أو لم يتوقف خلال مروره فيه لفرض تعليمه عليه مصلحته الشخصية أو مصلحة لا تمت لعمله بصلة . وتعتبر بنفس الصفة

الاصابات التي تحدث أثناء تنقلات المؤمن عليه التي يقوم بها بناء على تعليمات صاحب العمل أو أثناء السفر المدفوعة تكاليفه من قبل صاحب العمل .

٢- إن الأمراض المهنية المحددة وفق الأصول المنصوص عليها في الفقرة الآتية تعتبر في حكم إصابات العمل ، كما يعتبر تاريخ أول مشاهدة طبية للمرض بحكم تاريخ وقوع الإصابة .

٣- تحدد الأمراض المهنية بجدول^(١) يصادق عليه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول ويمكن تعديل هذا الجدول وفق نفس الأصول ، ويبين الجدول الأمراض التي تعتبر أمراضا مهنية وينص الى جانب كل منها على الأعمال والأساليب والمهن التي تعرض العامل للإصابة بهذا المرض ، ويمكن أيضا للقرار الصادر بموجبه الجدول أن يحدد الحد القصوى التي يجب أن تظهر خلالها أعراض المرض كي يمكن اعتباره مهنيا فيما اذا ظهرت أعراض المرض على العامل بعد أن كان توقف عن ممارسة عمل أو أسلوب أو مهنة مما قد حدد في الجدول .

وتبدأ مدة المسؤولية من تاريخ التوقف عن العمل أو الأسلوب أو المهنة موضوع البحث .

مادة (٢٨) :

التعويضات التي يحق للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل ، أو يحق لورثته المطالبة بها هي الآتية حسب الأحوال :

- (أ) العناية الطبية التي تستلزمها حالة المصاب المرضية .
 - (ب) البدلات اليومية للعجز المؤقت عن العمل اذا أصبح المصاب غير قادر على العمل بسبب الحادث .
 - (ج) العائدات الشهرية والتعويضات المقطوعة للعجز الدائم الكلي أو الجزئي الناجم عن الإصابة .
 - (د) العائدات الشهرية للورثة .
 - (هـ) منح نفقات الجنازة .
- وتنشأ الحق بالاستفادة من هذه التعويضات غير معلق على أي شرط بمدّة من المدد الواجبة للتأمين .

مادة (٢٩) :

١- تشمل العناية الطبية مايلي :

- (أ) خدمات الأطباء العامين والأخصائيين والمساعدين الطبيين والخدمات الملحقة .
- (ب) خدمات طب الأسنان .
- (ج) فحوص التشخيص من أي نوع أو أية طبيعة .
- (د) قبول المصاب في المستشفى أو علاجه ومدافاته في مركز للتقاهة أو أية مؤسسة أخرى مناسبة .
- (هـ) تقديم المواد الطبية اللازمة .
- (و) توفير الأطراف الصناعية ونحوها أو أية تجهيزات طبية أو جراحية لاستدراك الإصابة بما هي ذلك النظارات التي أوجبت وضعها حالة المصاب المتولدة عن الإصابة ثم كذلك صيانة هذه الأشياء وتجديدها عند الحاجة .
- (ز) نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه الى المركز الطبي أو المستشفى أو عيادة الطبيب الخ ، حيث يمكنه تلقي العلاج الذي تستلزمه حالته وكذلك نفقات عودته .

(١) صدر الجدول بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ وتاريخ ١٢٨٩/١١/٣١ هـ

ان العناية يجب أن تستهدف ، بجميع الوسائل الممكنة ، حفظ صحة المصاب وشفاءه ، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيجب أن تستهدف تحسين حالته الصحية وقدرته على العمل وعلى مواجهة حاجاته الشخصية .

٢- تبذل العناية بدون أي تحديد في الزمن وطيلة ما تقتضيه حالة المصاب .

٣- يلزم صاحب العمل بالقيام بالاستعافات الأولية للمصاب وبأن يتخذ في سبيل ذلك كل التدابير الواجب اتخاذها للقيام بهذا الالتزام أخذاً بعين الاعتبار عدد العمال الذين يستخدمهم والخطار المهنية التي تنجم بطبيعتها عن ممارسة الأعمال القائمة لديه .

٤- تقدم العناية الطبية بصورة مبدئية من قبيل المراكز الصحية العامة ومن قبل الهيئة الطبية والمساعدة الموجودة في هذه المراكز .

وإذا لم يمكن توفير العناية الطبية المقتضية لكل أو بعضاً من هذه المراكز فتقوم المؤسسة العامة بتوفيرها على نفقتها دون أن تحمل المصاب أي نفقة في المستوصفات أو العيادات أو المستشفيات الخاصة التي تعينها هذه المؤسسة والتي من شأنها توفير العناية المناسبة ، وفي الحالات المستعجلة يمكن للمصاب أن يلجأ إلى أي طبيب أو مساعد طبيب أو إلى أي عيادة طبية خاصة وتحتمل المؤسسة العامة النفقات الناجمة عن ذلك بشرط أن يتم إعلامها خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ استعمال هذا الحق إلا إذا حالت دون ذلك ظروف استثنائية ، فتدفع هذه المهلة تبعاً لذلك .

٥- يمكن للمؤسسة العامة ، إذا سمحت بذلك الحالة المالية لفرع الاخطار المهنية ، أن تحدث مراكز للعلاج أو مستشفيات اختصاصية لمعالجة المصابين وأن تقيم المعاهد المناسبة لإعادة تأهيل المصابين وإعدادهم جسدياً ومهنياً .

ويمكن للمؤسسة العامة ، ضمن نفس الشروط ، أن تنشئ مشاغل خاصة لاستخدام المصابين بإصابات العمل والعاجزين الذين لايتكفون من إيجاد عمل في سوق العمل .

٦- تعدد ، بالثمة ، كيفية تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة (٣٠) :

١- للمصاب في حالة عجزه المؤقت عن العمل الناجم عن إصابة عمل سجلت بصورة أصولية الحق ببدل إصابة يومي لكل يوم إقعاد عن العمل بما في ذلك أيام العطل ، ينتهي الحق بالبدل في يوم استعادة المصاب قدرته على العمل أو شفاء جرحه أو وفاته .

٢- أن مبلغ البدل اليومي للإصابة يساوي ٧٥ ٪ من الأجر اليومي للمصاب ، أو ٥٠ ٪ من هذا الأجر أثناء وجوده تحت العلاج على نفقة المؤسسة العامة في أحد مراكز العلاج أو في غير ذلك من الأمكنة .

يقصد بالأجر اليومي :

- الأجر المستحق يوم وقوع الحادث والمتخذ كأساس لتحديد بدل الاشتراك إذا كان المصاب من نوى الأجور اليومية .

- جزء من ثلاثين من أجوره (الراتب والمنافع الأخرى) المقبوضة والمتخذة كأساس لتحديد بدل الاشتراك خلال الشهر الذي يسبق الشهر الذي وقعت الإصابة فيه أو ١/٣٠ من الأجر المستحق والخاضع للاشتراك في الشهر الذي وقعت فيه الإصابة إذا كان هذا الأجر أعلى من أجر الشهر السابق، كل ذلك إذا كانت أجور العامل المصاب تدفع شهرياً .

- ١/٣٠ من الأجور المدفوعة والخاضعة للاشتراك خلال الشهر الذي يسبق الشهر الذي حصلت فيه الإصابة إذا كانت أجور العامل تدفع على أساس القطعة .

- الأجر اليومي المتفق عليه والمتخذ كأساس لتحديد بدل الاشتراك في حالة تطبيق أحكام المادة (١٩) الفقرة (٣) من هذا النظام .

٣- تدفع البدلات اليومية للإصابة اعتباراً من اليوم التالي لوقوع الإصابة أو اليوم الذي توقف فيه دفع أجر العامل من قبل صاحب العمل بنتيجة التزام قانوني أو غير ذلك ، وينتهي الحق بالبدل في يوم استعادة المصاب قدرته على العمل أو شفاء جرحه أو وفاته .

٤- تحدد كيفية دفع البدلات اليومية ومواعيد دفعها على فترات بقرار من مجلس الادارة بناء على اقتراح المحافظ .

٥- يجوز تعليق دفع البدل بقرار من رئيس المكتب الرئيسي أو الفرعي الذي يتبع اليه المصاب إذا تبين ، بموجب تقرير طبي ، أنه رفض التقيد بالتعليمات الطبية التي يستلزمها علاجه أو الخضوع لفحص طبي أو الامتناع عن القيام بأعمال لا تسمح بها حالته الصحية .

مادة (٣١) :

١- في حالة العجز الدائم الكلي الناتج عن اصابة عمل ، يستحق العامل عائدته شهرية للعجز الكلي تعادل ٧٥ بالمائة من متوسط أجره الشهرية المحددة وفق أحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

ولا يجوز أن تقل العائدة المحددة على هذه الصورة ، في أي حال عن (٢٥٠) ريالاً بالشهر مضافاً إليها ١٠ بالمائة مقابل الشهري للعجز الجزئي ، ويعادل مبلغ عائدة العجز الجزئي الدائم حاصل ضرب النسبة المئوية لهذا العجز بعدد مساو من أياياته من أفراد العائلة .

وفي حالة حدوث تغيير كبير في الرقم القياسي العام لأكلاف المعيشة فيمكن تعديل المبلغ المحدد أعلاه بقرار من مجلس الادارة يتخذ بناء على اقتراح المحافظ ويصدق من الوزير المسؤول .

يزاد مبلغ العائدة المستحق بنسبة ٥٠ ٪ إذا كان المصاب يحتاج لمعونة الغير الدائمة للقيام بأعباء حياته اليومية .

٢- في حالة العجز الدائم الجزئي الناتج عن اصابة عمل والذي يعادل أو يتجاوز ٣٠ بالمائة ، يحق للعامل تقاضي عائدة شهرية للعجز الجزئي ، ويعادل مبلغ عائدة العجز الجزئي الدائم حاصل ضرب النسبة المئوية لهذا العجز بعدد مساو من النسبة المئوية من عائدة العجز الدائم الكلي المحدد وفق أحكام الفقرة السابقة .

٣- يحسب متوسط الأجر الشهري بأخذ ثلث مجموع الأجر الخاضعة للاشتراك والمؤداة خلال الأشهر الثلاثة السابقة للشهر الذي حدثت الإصابة خلاله وفي حالة كون المصاب لم يعمل مطلقاً أو عمل جزئياً خلال هذه الفترة عند صاحب العمل الذي حدثت الإصابة لديه فيحسب متوسط الأجر اليومية بأخذ ثلث مجموع الأجر التي كان من الممكن أن تخضع للاشتراك لو كان المصاب عمل بنفس الشروط وبصورة متصلة عند صاحب العمل الأخير خلال مدة ثلاثة اشهر المتخذة كأساس

مادة (٣٢) :

في حالة العجز الدائم الجزئي الذي يساوي أو يزيد على ١٠ بالمائة ويقل عن ٣٠ بالمائة الناتج عن اصابة عمل يحق للمصاب تقاضي تعويض اصابة مقطوع يساوي ٣٦ مرة العائدة الشهرية المحددة للعجز الدائم الجزئي الذي كان يمكن أن يطالب به تبعاً للنسبة المئوية للعجز العامل وتطبيقاً لأحكام المادة السابقة .

مادة (٣٣) :

١- إذا أصيب مستفيد من عائدة عجز دائم بعاهة أخرى ناتجة عن اصابة عمل أخرى فيحق له تقاضي عائدة جديدة محسوبة تبعاً لجملة الأضرار اللاحقة به وللأجر الوسطي المقابل للأشهر الثلاثة التي سبقت الإصابة الأخيرة غير أنه إذا تبين أن هذا الأجر الوسطي يقل عن ذلك الذي حسبت العائدة الأولى على أساسه فإن العائدة الجديدة تحسب على أساس الأجر الأعلى .

٢- وفي حالة حدوث اصابة جديدة المؤمن عليه سبق أن استفاد من تعويض اصابة مقطوع تطبيقاً للمادة (٣٢) من هذا النظام، وأدت هذه الإصابة الجديدة الى عجز دائم جزئي يساوي أو يزيد عن ١٠ بالمائة فتحسب العائدة التي يحق له المطالبة بها تبعاً لجملة الأضرار اللاحقة به وللأجر الوسطي المقابل للأشهر الثلاثة المتخذة كأساس والتي سبقت الإصابة الجديدة .

وفي هذه الحالة يحسم من الـ ٣٦ شهراً الأولى من العائدة مبلغ يعادل ٣٦/١ من تعويض الإصابة المقطوع الذي كان قبضه .

مادة (٣٤) :

١- إن حجب العجز الدائم تحدد تبعا لطبيعة العامة الحاصلة والحالة العامة للمصاب ، وعمره والمهنة التي يزاولها وملكانته الجسدية والعقلية وكذلك تبعا لإمكاناته وأهليته المهنية ويكون ذلك على أساس جدول دليل لنسب العجز يصدر ^(١) بقرار من مجلس الوزراء يتخذ بناء على اقتراح الوزير المسؤول .

٢- تمنح عائدات العجز بصورة مؤقتة ويجب على المؤسسة العامة أن تعرض المصابين لفحوص دورية خلال السنوات الخمس الأولى التي تلى تخصيص العائدة ، وتصبح العائدة لدى الحياة بنهاية هذه السنوات التي تم استلام العائدة فيها ، وتحدد تواريخ الفحوص من قبل اللجان الطبية المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا النظام .

وإذا تبين من هذه الفحوص ازدياد أو انخفاض في درجة عجز المصاب فتعيد المؤسسة العامة النظر في العائدة من نفسها أو بناء على طلب صاحب العائدة وتزاد هذه العائدة أو تخفض أو توقف حسب التفسير الذي طرأ على حالة صاحبه ، وذلك منذ اليوم الأول من الشهر الذي يلي تحقق التغير الطارئ .

مادة (٣٥) :

١- إذا توفى المؤمن عليه الممارس للعمل بنتيجة إصابة عمل أو اذا توفى صاحب عائدة عجز دائم كلى فلنولى المتوفى من ورثته الحق بتقاضى عائدات الورثة .

غير أنه يشترط لنشوء حق الأرملة في العائدة أن يكون زواجها قد تم بتاريخ سابق للإصابة أو أن تكرر الوفاة قد حدثت بعد اثني عشر شهرا من الزواج في حالة كونه هذا الزواج ثم بعد الإصابة .

٢- تعطى الأرملة ٥٠ بالمائة من عائدة العجز الدائم الكلى الذي كان يستفيد منه زوجها المتوفى ويمطى كل من بقية الورثة ٢٠ بالمائة من هذه العائدة ، وإذا كان المتوفى ، المؤمن عليه ، ممارسا للعمل حين حدوث الإصابة القاطعة فإن عائدات الورثة تعدد تبعا للنسب المنوية المذكورة سالفا وتبعا لعائدة العجز الدائم الكلى الذي كان من الممكن للمتوفى المطالبة به وفق أحكام الفقرة (١) من المادة (٣٦) من هذا النظام فيما لو أصيب بعجز من هذا النوع وقت الإصابة .

وإذا كان للمتوفى أكثر من أرملة واحدة فتوزع العائدة المخصصة للأرملة بينهم بالتساوى وإذا ترك المتوفى أيتاما من الأيوين فتضاعف العائدة المخصصة لهم .

٣- لإيجوز أن يتجاوز بائى حال من الأحوال مجموع عائدات الورثة مبلغ عائدة العجز الدائم الكلى المنصوص عليه في الفقرة السابقة . وإذا تجاوز مجموع عائدات الورثة هذا المبلغ فتخفض عائدة كل منهم بما يصيبه وإذا تسبب (الفناء) عائدة أحد الورثة في جعل مجموع عائدات بقية الورثة أقل من مبلغ عائدة المتوفى فيزداد في هذه العائدة بصورة متناسبة حتى يبلوغ المجموع ذلك المبلغ .

مادة (٣٦) :

يصرف لأرملة المتوفى أو ابنته أو أخته في حالة زواجهن منحة زواج يساوى مبلغها (١٨) مرة عائداتها الشهرية التي كانت تستفيد منها ويتوقف دفع هذه العائدة في آخر الشهر الذي جرى فيه الزواج ، ويولى تخصيص هذه المنحة (أى حق ناشئ) من هذا التأمين لصاحبة العلاقة .

مادة (٣٧) :

إذا توفى مؤمن عليه بنتيجة إصابة عمل أو اذا توفى صاحب عائدة عجز دائم كلى فتعطى منحة نفقات الجازاة للشخص الذي أخذ على عاتقه دفع هذه النفقات .

(١) صدر الجدول المرافق بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ وتاريخ ١٣٩٠/٧/٨ هـ .

يحدد مبلغ المنحة بصورة موحدة لكل أرجاء المملكة أو بحسب المناطق بقرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة بناء على اقتراح المحافظ ومصادقة الوزير المسئول .
وإذا لم يتقدم أى شخص للاعتماد بجائزة الترفي فتتصل المؤسسة العامة تكاليفها .

القسم الثانى تعويضات فرع المعاشات

مادة (٣٨) :

١- ان المؤمن عليه سواء كان رجلا أم امرأة إذا بلغ سن الـ ٦٠ كاملة وتوقف عن ممارسة أى نشاط مهنى خاضع للتأمين يحق له الحصول على معاش شيخوخة إذا قضى على الأقل :

(أ) ١٢٠ شهرا منها ٣٦ شهرا فى خلال السنوات الخمس الأخيرة التى تسبق طلب المعاش والتوقف عن العمل أو

(ب) ١٨٠ شهر تأمين بالمجموع

تحسب الأشهر تبعا للقواعد المنصوص عليها فى المادة (٤٤) من هذا النظام وتحدد سن المؤمن عليه وفقا لأحكام المادة (٤٥) من هذا النظام .

٢- غير أن العمال المتقدمين فى السن الذين لم يسعفهم الوقت بقضاء (١٢٠) شهر تأمين المنصوص عليها فى البند (أ) من الفقرة السابقة ورغبة بالسماح لهم بالاستفادة من معاش شيخوخة ، فكل عامل مؤمن عليه وقد سرح من عمله بعد بلوغه الـ ٦٠ كاملة يمنح له فى حسابه شهر تأمين عن كل شهر ينقصه لبلوغ الـ ١٢٠ شهر تأمين ، يطبق هذا الحكم خلال السنوات الخمس الأولى فقط التى تلى إدخال نظام التأمين فى المنطقة التى يعمل فيها المؤمن عليه نو العلاقة على شرط أن يكون قد أمضى ١٢٠ شهر عمل مأجور على الأقل ، منها ٦٠ شهر تأمين غير متقطع على الأقل ، وذلك قبل تسريحه مباشرة .

٣- يحسب معاش الشيخوخة بضرب جزء من خمسين من متوسط الأجور الشهرية بعدد سنوات التأمين ويضاف معاش الشيخوخة (٦٠ بالمائة للشخص الأول من عائلة المؤمن عليه الذى تقع اعالته عليه ، و (٥) بالمائة لكل من الشخص الثانى والثالث .

يقصد بمتوسط الأجور الشهرية جزء من أربع وعشرين من مجموع الأجور الخاضعة للاشتراك والمستوفاة من قبل المؤمن عليه طيلة الـ ٢٤ شهرا الأخيرة من التأمين .

٤- إذا عاد صاحب معاش شيخوخة الى ممارسة عمل مأجور خاضع لنظام التأمين ويدير عليه أجرا يساوى أو يزيد عن مبلغ معاشه أوقف دفع معاشاته المستحقة طيلة مدة ممارسته لمثل هذا العمل ، وفى هذه الحالة إذا زادت مدة توقيف دفع المعاش عشرين سنة ، فلصاحب العلاقة أن يطالب بتعديل معاشه ليتمكن ادخال المدة التى قضاهها فى العمل بعد منحه المعاش ، ويهرى التعديل عندئذ على أساس متوسط الأجور الشهرية التى سبق أن حدد المعاش بموجبها .

مادة (٣٩) :

١- يحق للمؤمن عليه الذى يصاب بعجز بسبب غير مهنى قبل بلوغه سن التقاعد ، الحصول على معاش عجز إذا أمضى :

(أ) (٦٠) شهر تأمين منها ٢٤ شهرا تقع خلال السنوات الثلاث التى تسبق بدء العجز ، أو

(ب) ١٢٠ شهر تأمين دون أى اعتبار آخر .

٢- غير أن العمال الذين يصابون بعجز قبل أن يكملوا مدة (٦٠) شهر تأمين المشار إليها فى البند (أ) من الفقرة السابقة

يمنح لكل مؤمن عليه يصاب بعجز الحق في أن يسجل في حسابه شهر تأمين عن كل شهر ينقصه لإكمال الـ ٦٠ شهر تأمين ك مجموع ، يطبق هذا الحكم خلال السنوات الثلاث الأولى فقط التي تلي إدخال نظام التأمين في منطقة عمل المؤمن عليه ذي العلاقة على شرط أن يكون قد أمضى ٦٠ شهر عمل مأجور ، منها (٣٠) شهر تأمين متصلة على الأقل وذلك قبل بدء العجز مباشرة .

٢- يحسب معاش العجز (غير المهني) وفق الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة لحساب معاش الشيخوخة غير أنه لايجوز أن يقل مبلغ معاش العجز عن ٤٠ بالمائة من متوسط الأجور الشهرية المعروفة في الفقرة (٢) من المادة السابقة .
يزاد معاش العجز بنسبة ٥٠ بالمائة إذا كان العاجز يحتاج لمساعدة الغير للقيام بأعباء حياته العادية .

٤- يمنح معاش العجز (غير المهني) بصورة مؤقتة وطيلة الوقت الذي تتوافر في العاجز الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

ويثبت استمرار حالة العجز بإحضار صاحب المعاش لخصوص تدويرها اللجنة الطبية المشار إليها في المادة (٤٨) من هذا النظام وتحدد تاريخ الفحص القادم .

ويصبح معاش العجز (غير المهني) نهائياً بإكمال صاحبه الستين من العمر .

٥ - يعتبر المؤمن عليه في مفهوم هذه المادة مصاباً بعجز غير مهني إذا توافرت فيه الشروط التالية :

(أ) إذا استحاله عليه ، بسبب حالته الصحية المتأخرة الجسدية أو العقلية ، أو بسبب بتر أحد أعضائه أو إصابته بعاقة ، ومع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف العامة لفرص العمل ، أن يكسب أجراً يساوي على الأقل ثلث أجره السابق وذلك في مهنته الاعتيادية أو في مهنة مماثلة تتفق مع إمكانياته ومع سنه ومع ملكاته الجسدية والعقلية وتكوينه المهني .

(ب) إذا كانت حالة العجز المبين في البند (أ) من شأنها حسب التقديرات الطبية أن تدوم مدة يفترض أن تساوي أو تزيد عن ستة الأشهر .

(ج) إذا كانت حالة العجز المعروفة آنفاً قد حدثت قبل أن يبلغ المؤمن عليه الـ ٦٠ من العمر .

مادة (٤٠) :

١- في حالة وفاة مؤمن عليه مستجماً لشروط التأمين المقررة لاستحقاق معاش عجز (غير مهني) أو وفاة صاحب معاش شيخوخة ، فإن أفراد عائلته الذين تقع إعالتهم عليه ، كما عرفتهم المادة (٢) من هذا النظام ، لهم الحق بمعاشات الوريثة .

ويشترط لاستحقاق الأرملة المعاش أن يكون عقد زواجها قد تم قبل ستة أشهر على الأقل من الوفاة إذا كان الأمر يتعلق بمؤمن عليه يمارس العمل ، وقبل ١٢ شهراً من الوفاة إذا كان الأمر يتعلق بصاحب معاش شيخوخة أو عجز .

٢- تغطي الأرملة (٥٠) بالمائة من معاش الشيخوخة أو العجز الذي كان يستفيد منه زوجها المتوفى ويعطى كل من بقية أفراد العائلة (٢٠) بالمائة من هذا المعاش ، وإذا كان المتوفى غير ذي معاش فإن معاشات الوريثة تحسب على أساس معاش العجز الذي كان يحق للمتوفى تقاضيه فيما لو كان أصيب بالعجز بتاريخ وفاته ، وإذا وجد أكثر من أرملة واحدة فإن مبلغ معاش الأرملة يقسم بينهن على التساوي ، وإذا ترك المتوفى إتياماً من الأبوين فيضاعف المعاش المستحق لهم .

٣- تطبق القواعد المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٣٥) من هذا النظام والمتعلقة بمعاشات الوريثة بما يناسب الأحوال الغالبة لها ، على معاشات الوريثة المعنيين في هذا القسم .

مادة (٤١) :

المؤمن عليه الذي بلغ الستين من العمر ، وقد مضت عليه مدة ستة أشهر على الأقل دون عمل خاضع للتأمين وكذلك المؤمن عليه المصاب بعجز من النوع المنصوص عليه في الفقرة (٥) من المادة (٣٩) من هذا النظام ، اللذان لا تتوفر فيهما الشروط اللازمة للاستفادة من معاش شيخوخة أو عجز يحق لكل منهما أن يتقاضى مبلغاً يعادل مجموع الاشتراكات التي دفعت لحسابه باسم اشتراكات العمال (٥ ٪ من الأجر) مضافاً إليها منحة قدرها (٥ ٪) وذلك بشرط أن يكون قد أمضى ١٢ شهر

تأمين على الأقل

ويحق أيضا للأشخاص المذكورين فيما يلي أن يتقاضوا مبلغا يساوى المبلغ المحدد أعلاه في حالة وفاة مؤمن عليه لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة لاستحقاقهم معاش الوريثة على شرط أن يكون هذا المؤمن عليه قد أمضى اثني عشر شهر تأمين .

ويدفع المبلغ المشار اليه الي :

(أ) أرملة المتوفى .

(ب) وفي حالة عدم وجود أرملة فألى أولاد المتوفى .

(ج) وفي حالة عدم وجود أرملة وأولاد ، فألى أب وأم المتوفى .

(د) وفي حالة عدم وجود أى شخص من الفئات المذكورة أعلاه فألى أخوات المتوفى وإخوته .

يستحق هؤلاء الأشخاص المذكورين أعلاه تقاضى المبلغ المحدد في هذه المادة اذا كانت تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لاستحقاق معاش الوريثة ، وإذا اجتمع شخصان أو أكثر من فئة واحدة فيوزع المبلغ بينهم بالتساوى .

مادة (٤٢) :

يصرف لأرملة المتوفى أو ابنته أو أخوته في حالة زواجهن . منحة زواج يساوى مبلغها ١٨ مرة المعاش الذى تستفيد منه ويؤلف دفع هذا المعاش في آخر الشهر الذى جرى فيه الزواج .
تخصيص هذه المنحة يدفع حدا نهائيا لأى حق ناشئ عن هذا التأمين لمصلحة صاحبة العلاقة .

مادة (٤٣) :

إذا توفى مؤمن عليه ممارس للعمل وقد أمضى على الأقل ستة أشهر تأمين خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة أو توفى صاحب معاش شيخوخة أو صير ، فيصرف لمن أخذ على ماله نفقات الجنائز منحة نفقات الجنائز .
يحدد مبلغ التعويض وفق الأصول المنصوص عليها في المادة (٣٧) من هذا النظام .
وإذا لم يتقدم أحد للاهتمام بشئون الجنائز فتحمل المؤسسة العامة نفقاتها .

القسم الثالث احكام مشتركة بين جميع التعويضات

مادة (٤٤) :

١- تطبق في حساب أشهر التأمين القواعد التالية :

- (أ) فيما يتعلق بالمؤمن عليه ذى الأجور الشهرية فيسجل في حساب شهر تأمين مقابل كل أجر شهري كامل يتقاضاه .
(ب) أما المؤمن عليه الذى يتقاضى أجوره يوميا فيحسب له شهر تأمين لكل مجموعة (٢٥) يوما من الأجور التى يتقاضاها .
(ج) وفيما يتعلق بالمؤمن عليه الذى يتقاضى أجوره على أساس القطعة فيسجل احسابه مبدئيا شهر تأمين لكل شهر يتقاضى عليه أجرا ، غير أنه اذا كان حاصلا قسمة الأجور التى يتقاضاها خلال شهر على ٢٥ أعلى من الحد الأدنى للأجر اليومي المحدد من الوزير المسئول فيعتبر المؤمن عليه كانه قد أمضى خلال الشهر موضوع البحث عددا من أيام العمل يساوى حاصل قسمة الأجور المقبوضة على الحد الأدنى للأجر اليومي ويحسب على هذا النحو شهر تأمين لكل مجموعة (٢٥) يوما من الحد الأدنى للأجر اليومي .

وفي عمليات جمع مدد التأمين يعتبر الباقي من أيام العمل الذي يتراوح بين (١٣ + ٢٥) يوماً بحكم شهر تأمين كامل وإذا نقص الباقي عن ١٣ يوماً فيهمل

٢- أن المدد التي يتقاضى خلالها المؤمن عليه بدلات يومية للإصابة تعتبر بحكم مدد التأمين لاستحقاق ولحساب تعويضات فرع المعاشات وتطبيقاً لهذا الحكم يعتبر ثلاثين تعويضاً يومياً بحكم شهر تأمين .

مادة (٤٥) :

يحدد سن طالب معاش الشيخوخة بواسطة شهادة ميلاده أو بواسطة شهادة تصدرها الجهات المختصة نظاماً وإذا تعذر إبراز مثل هذه الوثائق فتحدد السن بواسطة طبيب أو أكثر تسميه المؤسسة العامة .

ويمكن لأي العلاقة الاعتراض على قرار الطبيب أمام اللجنة البدائية المختصة المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا النظام .

وحيثما توفقت الاستحقاق أو تحديد مبلغ التعويض على تحديد سن الشخص وجب تطبيق نفس الطريقة .

مادة (٤٦) :

١- يحدد مجلس الإدارة اجراءات دفع مبالغ العائدات والمعاشات وأوقاتها .

٢- يحدد في لائحة شروط دفع تعويضات التأمين للمستفيدين منها المقيمين في خارج المملكة .

مادة (٤٧) :

١- يبدأ دفع العائدات والمعاشات المنصوص عليها في هذا النظام في اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي استجمعت خلاله الشروط المطلوبة لاستحقاق التعويضات .

وبصورة استثنائية تدفع عائدات العجز الدائم الكلي أو الجزئي اعتباراً من يوم توقف دفع البدلات اليومية للإصابة .

٢- ينتهي دفع العائدات والمعاشات في آخر الشهر ، الذي حدثت فيه وفاة أصحابها أو أثناء الشهر الذي لم تعد تتوفر فيههم الشروط المطلوبة لاستحقاقها .

مادة (٤٨) :

١- تقدر درجة العجز المشروط لاستحقاق عائدات حالات العجز المهني والتعويض المقطوع للإصابة ومعاشات العجز غير المهني من قبل اللجان الطبية البدائية المشكلة في المكاتب الرئيسية أو المكاتب الفرعية والمعيّنة من قبل مجلس إدارة المؤسسة العامة بناءً على اقتراح المحافظ .

وتختص اللجان الطبية أيضاً في تعيين نوع الإصابة أو المرض فيما إذا كان مهدياً أم غير مهني ، وكذلك في تعيين المدة المقدرة للعجز .

٢- يمكن للمؤمن عليه أو من يقوم مقامه من المستحقين ، كما يمكن للمؤسسة العامة الاعتراض على القرارات التي تصدرها اللجان الطبية البدائية أمام لجنة طبية تنشأ في المديرية العامة للمؤسسة وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية وغير قابلة للاستئناف

٣- تحدد اللائحة طريقة تعيين أعضاء اللجان الطبية المنصوص عليها في الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة وكيفية تأليفها وأصول سير عملها وقواعده .

مادة (٤٩) :

١- لا تستحق التعويضات المنصوص عليها في هذا النظام إذا كان الخطر قد نشأ بصورة مقصودة ممن سيمتفيد منها أو إذا حدث هذا الخطر نتيجة عمل جنائي قام به .

٢- ما عدا حكم الفقرة السابقة يجب على المؤسسة العامة في كل الأحوال أن تدفع للمؤمن عليه أو لورثته كامل التعويضات المنصوص عليها في هذا النظام مهما كانت أسباب حدوث الخطر وظروفه .

٣- لا يخل عدم دفع صاحب العمل للاشتراكات في استحقاق التعويضات .

٤- ليس على صاحب العمل أي التزام بدفع بدل إلى المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أو إلى ورثته إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت بصورة مقسودة من صاحب العمل أو بسبب خطئه الفاحش أو نتيجة عدم احترامه النظام أو اللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة في العمل وفي هذه الأحوال يحتفظ المصاب وورثته بجميع الحقوق في التعويضات التي تقرها لهم الأنظمة الأخرى وفق الشريعة ، ويطلق نفس الحكم في حالة إصابة عمل أو إصابة عادية يكون المسئول عنها خطأ صادرا عن شخص ثالث غير صاحب عمل المصاب .

وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه يجب على المؤسسة العامة أن تدفع للمستفيدين تعويضات التأمين ومقفل ذلك تحل المؤسسة العامة محل المؤمن عليه أو ورثته في جميع الحقوق والدعائى ضد صاحب العمل أو الأشخاص الآخرين المسئولين وضمن حدود مبالغ التعويضات المدفوعة .

مادة (٥٠) :

١- يوقف دفع عائدات الإصابة وكذا المعاشات طيلة مدة حبس صاحبها في السجن نتيجة للحكم عليه بمقوية سجن مدتها تساوى ستة أشهر أو أكثر .

غير أنه إذا كان لصاحب المعاش أفراد من عائلته يعيلهم فإن معاشه يدفع إليهم طيلة مدة الحبس .

٢- يمكن توقيف عائدات الإصابة ومعاشات المعجز (غير المهني) وفق الأصول المنصوص عليها في المادة (٢٠) الفقرة (٥) من هذا النظام إذا رفض صاحبها دون عذر مشروع :

(أ) أن يخضع للعلاج والزيارات والفحوص الطبية أو أن يواطىء على دروس إعادة التدريب أو التأهيل المهني المقررة من قبل الأجهزة المختصة في المؤسسة العامة .

(ب) أن يمتنع عن ممارسة أي نشاط غير مسموح به .

٣- ما عدا أحكام المادة (٢٣) من هذا النظام إذا استحق المؤمن عليه أو لوارث أكثر من تعويض واحد من التعويضات التي نص عليها هذا النظام فيعطى التعويض الأكبر فقط من بين هذه التعويضات .

مادة (٥١) :

أن التعويضات النقدية المنصوص عليها في هذا النظام غير قابلة للمجزأ أو التنازل إلا وفق نفس الشروط المحددة فيما يتعلق بالأجور.

مادة (٥٢) :

يسقط الحق في البدلات اليرمية للإصابة وفي منح نفقات الجنازة بمرور سنة واحدة ويسقط الحق في بقية التعويضات بمرور خمس سنوات اعتباراً من بدء الحق في التعويض ، غير أن المبالغ الشهرية المستحقة من العائدات ومن المعاشات لا يمكن دفعها من مدة تزيد عن الستة أشهر اعتباراً من تاريخ المطالبة بها .

الفصل السادس

أحكام مختلفة

مادة (٥٣) :

يحدد في اللائحة طريقة التسجيل في المؤسسة العامة لكل من أصحاب العمل والمؤمن عليهم الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية المنشأ بموجب هذا النظام .

مادة (٥٤) :

يحدد في اللائحة طرق ومهل الإبلاغ عن إصابات العمل التي يتوجب إرسالها الى النواثر المختصة في المؤسسة العامة وكذلك نوع الإصابات التي يجب الإبلاغ عنها .

مادة (٥٥) :

١- تعفى المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم .

٢- تعفى التعويضات المنصوص عليها في هذا النظام من كل الضرائب والرسوم ومن أى نوع من أنواع الجباية كما تعفى من رسوم الطوابع الوثائق من كل نوع المطلوب تقديمها للحصول على هذه التعويضات .

مادة (٥٦) :

١- يقوم بمراقبة تطبيق هذا النظام والإجراءات المتخذة لأجل تنفيذه من قبل أصحاب العمل والأعمال مفتشو العمل ومراقبوه الذين تعتمدهم المؤسسة حسب الأصول .

يجب على أصحاب العمل وعلى ممثليهم أن ، يسمحوا لمراقبي المؤسسة العامة بفحص دفاترهم وسجلاتهم المتعلقة بالأجور أو أى وثيقة أخرى من شأنها أن تسهل قيامهم بمهامهم وكذلك عليهم أن يسمحوا بإجراء تحقيقات فى مكان العمل تهدف الى التأكد من صحة هذه الوثائق وذلك خلال كل ساعات العمل فى مكان العمل أو فى مكاتبه .

ويجب على أصحاب العمل وممثليهم أن يزيّدوا المراقبين أيضا بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مهمتهم وجعلها أكثر جدوى وخاصة المعلومات الدقيقة المتعلقة :

(أ) بعدد العمال الذين يستخدمونهم .

(ب) بمبلغ الأجور وطبيعتها وطريقة حسابها ودفعها .

(ج) بطبيعة العمل الجارى ومكانه .

٢- يجب على السلطات المختصة فى الدولة ، خاصة دوائر الشرطة ، أن يقدموا لمراقبي المؤسسة العامة كل مساعدة تستلزمها ممارسة وظائفهم وتطبيق فى كل ممانعة أو عرقلة ترتكب ضدّهم نفس العقوبات المنصوص عليها فى حالات ممانعة وعرقلة ممارسة وظائف مفتشى العمل .

مادة (٥٧) :

يلتزم مراقبو المؤسسة العامة وموظفوها الآخرون بسر المهنة فيما يتّعلق بالوقائع التي أطلعوا عليها بطريقة ما أثناء ممارستهم وظيفتهم ولا يجوز لهم فى حال من الأحوال ولا لأحد ما .. أن يبوحوا بهذه الوقائع وأن ينقلوها لتغير الأجهزة المختصة فى المؤسسة العامة .

ويوقف موظف المؤسسة العامة الذى يخالف الالتزام بسر المهنة فورا من عمله بعد تحقيق سريع ، وذلك الى أن يبت نهائيا

بشأنه جهاز التأديب المختص في المؤسسة العامة .

مادة (٥٨) :

١- لأصحاب العمل والعمال ، وإن يقوم مقامهم ، أن يقدموا عن طريق التسلسل اعتراضا ضد أى قرار صادر عن أى جهاز مختص في المؤسسة العامة يتعلق بوجوب التسجيل أو الاشتراكات أو التعويضات ، ويقدم الاعتراض إلى الجهاز الأعلى بالتسلسل بالنسبة للجهاز الذى صدر عنه القرار المعترض عليه كما هو مبين فيما يلى :

(أ) مدير المكتب الرئيسى المختص من أجل القرارات المتخذة من قبل مدير مكتب فرعى .

(ب) محافظ المؤسسة العامة من أجل القرارات المتخذة من مدير مكتب رئيسى .

(ج) مجلس الإدارة من أجل القرارات المتخذة من المحافظ .

وتحدد اللائحة أصول تقديم الاعتراضات .

٢- يمكن لأصحاب العمل والعمال وإن يقوم مقامهم الذين لم يقبل اعتراضهم الذى قدموه عن طريق التسلسل ، أن يتقدموا ، إذا اقتضى الحال ، بشكوى أمام اللجان المنصوص عليها فى نظام العمل لفرض المنازعات .

الفصل السابع

العقوبات^(١)

مادة (٥٩) :

١- يعاقب صاحب العمل الذى لا يتقيد بأحكام هذا النظام ويتأديره التنفيذية بغرامة تتراوح بين (٥٠٠) خمسمائة ريال إلى (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال ، وإذا سبق أن حكم عليه بمخالفة لهذا النظام فيمكن أن تزداد الغرامة حتى ضعف هذه الحدود وتعمد الغرامة بعدد العمال المؤمن عليهم الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر ، على ألا يزيد مجموع الغرامات المفوضة على خمسين ألف ريال .

٢- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها الأنظمة فإن كل شخص يقدم متعمدا بيانات غير صحيحة يفرض الاستغادة أو إغادة الغير من التعويضات يعاقب بغرامة من (٢٥٠) مائتين وخمسين ريالاً إلى (٢٠٠) ألفي ريال وتضاعف حدود هذه الغرامة إذا كان المخالف قد سبق أن حكم عليه من أجل بيانات غير صحيحة قدمت لنفس الغاية ، ويحكم على الشخص المخالف بالإضافة لهذه الغرامة أن يدفع للمؤسسة العامة ، كتعويض مدنى ، ضعف المبالغ المدفوعة إليه بصورة غير قانونية من المؤسسة العامة على أساس تلك البيانات .

(١) نص قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ وتاريخ ١٤٠٢/٥/٢٧ هـ على أن تفرض الغرامات المنصوص عليها في المادة ٥٩ من النظام من قبل محافظ المؤسسة أو من يفوضه ، ويكون الاعتراض على هذا القرار أمام اللجان الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن الذى صدر به قرار فرض الغرامة ، ويكون قرار اللجنة نهائياً ، وتقتل جميع الغرامات التى توقع عن مخالفة أحكام النظام إلى المصدق للمنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من نظام العمل والعمال (يراجع الميدان ثالثاً ورابعاً من القرار في الجزء الخاص بقرارات مجلس الوزراء) .

(٢) معدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ

٢- تسقط بمرور خمس سنوات الدعاوى العامة والدعاوى المدنية الناتجة عن المخالفات المعاقب عليها وفق الأحكام المبينة آنفاً وما يوقف مرور الزمن على الدعاوى العامة يوقف مرور الزمن على الدعوى المدنية والعكس بالعكس .

مادة (٦٠) :

كل اتفاق أو تسوية تخالف أحكام هذا النظام وتصدر ممن يشملهم هذا النظام تعتبر باطلة إذا كان من شأنها أن تضر بحقوق المستفيدين أو أن تحمل المومن عليهم وأفراد عائلاتهم التزامات إضافية .

الفصل الثامن أحكام انتقالية وختامية

مادة (٦١) :

في سبيل امكن قيام المؤسسة العامة بالنفقات الأولى للزمنة بعد تعيين (مديرها العام) تمنع بقرار من مجلس الوزراء يتخذ بناء على اقتراح الوزير المسئول ، سلفة أو عدة سلف على حساب اعانات الدولة المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١٧) من هذا النظام .

مادة (٦٢) :

يصدر الوزير المسئول لائحة مالية مؤقتة يتم بمقتضاها الصرف من الأموال الممنوحة كسلف للمؤسسة العامة وذلك في الحدود الضرورية التي تتطلبها اقامة وتجهيز المكاتب وحتى يتم تسمية مجلس الادارة ، وتعرض تلك اللائحة المؤقتة على مجلس الادارة بعد تأليفه لإقرارها أو تعديلها وذلك حتى تصدر اللائحة المالية الدائمة .

مادة (٦٣) :

١- ماعدا أحكام الفقرة (٢) الآتية ، تلغى الأحكام المخالفة لهذا النظام وذلك بالنسبة لأصحاب العمل والعمال الذين تطبق بحكمهم هذه التأمينات .

٢- يبقى التعويض عن اصابات العمل والأمراض المهنية التي تمت مشاهداتها طبياً قبل تاريخ التطبيق الفعلي للتأمينات الاجتماعية المحددة بموجب هذا النظام خاضعة للأحكام النظامية النافذة يوم وقوع الحادث أو كشف المرض المهني .

٣- في تطبيق الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة يقصد بتاريخ التطبيق الفعلي للتأمين التاريخ المحدد تنفيذاً للمادة (٦) من هذا النظام والذي يجرى التزام دفع الاشتراكات بدأً منه .

مادة (٦٤) :

١- تصل المؤسسة العامة بحكم النظام محل صنوق المقابيل للتعويض عن الأضرار المهنية اعتباراً من تاريخ التطبيق الفعلي في الدعم للتأمينات الاجتماعية المحددة بموجب هذا النظام وذلك بالمعنى المقصود في الفقرة الثالثة من المادة السابقة وتأخذ المؤسسة العامة على عاتقها اعتباراً من هذا التاريخ ما للصندوق وما عليه .

وتلتزم المؤسسة العامة بصورة خاصة بتأدية التعويضات المستحقة بموجب أحكام المرسوم الملكي رقم ٢٥٢٢/٢٢/١٧ وتاريخ ١٣٦٨/٦/٢٩ هـ ، والقرارات المتخذة لتنفيذها على المصابين وعلى من يقوم مقام هؤلاء المصابين باصابات العمل الحادثة ، وبالأمرام المهنية المكتشفة قبل حلول المؤسسة العامة محل الصندوق وتوقف نشاطه .

٢- تحدد بقرار من مجلس الوزراء يتخذ بناء على اقتراح الوزير المسئول ، كيفية التصفية والتعاضد بين الاشتراكات المتوجبة

للمؤسسة العامة وبين الاشتراكات المدفوعة من المقاولين المتتمين للصندوق ، وذلك لتغطية صالهم المستخدمين في أعمال تستمر الى مابعد تاريخ حلول المؤسسة العامة محل صندوق المقاولين ، ويحدد نفس القرار الشروط التي ينقل أو يمكن أن ينقل بموجبها مظهر الصندوق الى ملاك المؤسسة العامة ^(١) .

مادة (٦٥) :

مع الاحتفاظ بأحكام المادتين (١ ، ٦) يصبح هذا النظام نافذاً في اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي ينشر خلاله في الجريدة الرسمية .

(١) صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ بتاريخ ١٤٠٢/٥/١٣ هـ .

الرقم م/٤٢

التاريخ ١٤٠٧/٧/١٠ هـ

بمعون الله تعالى ...

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٠٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ ،
وبعد الاطلاع على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ في ١٣٨٩/٩/٦ هـ والمعدل بالمرسوم
الملكي رقم م/٢٤ في ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ ،
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٤ وتاريخ ١٤٠٧/٧/٩ هـ .

رسمنا بما هيأت :

- أولاً - إلغاء تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال الأجانب وذلك بالنسبة للفرع المعاشات .
- ثانياً- يضع مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، القواعد اللازمة لتنفيذ ما يترتب على ذلك .
- ثالثاً - يلغى هذا المرسوم كل ما يتعارض معه من أحكام .
- رابعاً- ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
- خامساً- على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ مرسومنا هذا ^(١) .

(١) نشر في جريدة أم القرى (العدد ٣١٥٢) بتاريخ ١٤٠٧/٧/١٣ هـ الموافق ١٩٨٧/٢/١٣ م .

الجزء الثاني

قرارات
مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ وتاريخ ١٤٠٢/٥/١٣ هـ

إن مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا ، الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم م/٦٤١٨/٧ وتاريخ ١٤٠٢/٣/١٧ هـ المشتملة على خطاب معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم م/١٠٨/١٠٠٨/٧ وتاريخ ١٤٠٢/٣/٨ هـ المتضمن الإشارة الى المرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ الصادر بنظام التأمينات الاجتماعية والقاضي بأن يطبق فرع المعاشات ، وفرع الأخطار المهنية تدريجياً وقد بدء فعلاً بتطبيق فرع المعاشات من ١/١/١٣٩٢ هـ على عدة مراحل، ثم يشير معاليه بأن (بعض المقاولين بمنطقة الدمام كانوا قد كونوا فيما بينهم صندوقاً يعرف باسم - صندوق تعويضات عمال المقاولين - يتولى صرف التعويضات المستحقة للعمال حسب أحكام نظام العمل عند إصابتهم بإصابات عمل ، ولما كان البدء بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية » فرع الأخطار المهنية ، يعنى إيقاف تطبيق العمل بأحكام التعويض عن إصابات العمل المنصوص عليها في نظام العمل بالنسبة لكل عامل يطبق عليه فرع الأخطار المهنية ، وبالتالي ستلتزم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفع التعويض للعامل طبقاً لنظامها ، لذلك فقد قسّى نظام التأمينات الاجتماعية في المادة « ٦٤ » منه بأن تحمل المؤسسة المذكورة محل ذلك الصندوق في حقوقه والالتزامات اعتباراً من تاريخ بدء تطبيق فرع الأخطار المهنية بالدمام) .

وبعد الاطلاع على المادة « ٦٤ » من نظام التأمينات الاجتماعية والتي تنص على :

١- تحمل المؤسسة العامة بحكم النظام محل صندوق المقاولين للتعويض عن الأخطار المهنية اعتباراً من تاريخ التطبيق الفعلي في الدمام للتأمينات الاجتماعية المصدّة بموجب هذا النظام وذلك بالمعنى المقصود في الفقرة الثالثة من المادة السابقة وتأخذ المؤسسة العامة على عاتقها اعتباراً من هذا التاريخ ما للصندوق وما عليه .

وتلتزم المؤسسة العامة بصورة خاصة بتأدية التعويضات المستحقة بموجب أحكام المرسوم الملكي رقم م/٢٢/٢٢/١٧ هـ بتاريخ ١٣٦٨/٦/٢٩ هـ والقرارات المتخذة لتنفيذها على الصابين وعلى من يرقم مقام هؤلاء المصابين بإصابات العمل الحادثة وبالأمرأى المهنية المكتشفة قبل حلول المؤسسة العامة محل الصندوق وتوقف نشاطه .

٢- تحدد بقرار من مجلس الوزراء ، يتخذ بناء على اقتراح الوزير المسئول ، كيفية التصفية والتفاس بين الاشتراكات المتجهة للمؤسسة العامة وبين الاشتراكات المدفوعة من المقاولين المنسحبين للصندوق وذلك لتغطية عما لهم المستخدمون في أعمال تستمر الى ما بعد تاريخ حلول المؤسسة العامة محل صندوق المقاولين ويحدد نفس القرار الشروط التي ينقل أو يمكن أن ينقل بموجبها موظفو الصندوق إلى ملاك المؤسسة العامة .

يقرر

١- تفويض معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية بوضع القواعد التي يتم بموجبها التصفية والمقاصة المنصوص عليهما في المادة (٦٤) من نظام التأمينات الاجتماعية المشار إليها .

٢- الترخيص في نقل موظفي الصندوق الى ملاك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفق القواعد التالية :

(أ) تخيير الموظف بين نقله الى ملاك المؤسسة أو إنهاء خدمته وتصفيه حقيقه طبقاً لنظام العمل والعمال عن مدة خدمته بالصندوق .

(ب) من يختار من أولئك الموظفين النقل الى ملاك المؤسسة يحدد محافظ المؤسسة الوظيفية والمرتبة والدرجة المالية التي يوضع عليها الموظف برعاية مؤهله ومدة خبرته بحيث لا يقل مجموع ما سيتقاضاه من راتب أساسي وبدلات ومكافآت

شهرية عن أجره الشهري الذي كان يتقاضاه من الصندوق قبل التصفية ، فإذا قل المجموع عن ذلك تمتع له المؤسسة الفرق بصفة شخصية على أن يستنزل مما يستحق له مستقبلا من زيادات في الراتب الشهري وملحقاته وفقا للنسب التي يحددها محافظ المؤسسة .

ولما ذكر حرر .

نائب

رئيس مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ وتاريخ ١٤٠٢/٥/٢٧ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا، المشتملة على خطابات معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٧١٠ وتاريخ ١٤٠١/٤/٩٧ هـ ورقم ٤٠٦ وتاريخ ٩٩/١/٢٦ هـ ورقم ٤٠٨ وتاريخ ٩٩/١/٢٦ هـ ورقم ١٢٣٤ وتاريخ ١٤٠١/٢/١٤ هـ الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٠٣٢٣/٤/٧ في ٩٧/٤/٢٢ هـ ورقم ١٠٨٠ في ١٤٠١/١/١٧ هـ ورقم ٣٣٧٧/م/٧ في ١٤٠١/٢/١٧ هـ والمتعلقة بطلب إجراء بعض التعديلات على نظام التأمينات الاجتماعية .

وبعد الاطلاع على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في شعبة الخبراء الوارد الى الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٦٢٢ وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ .

يقرر مايلي :

أولاً : إدخال التعديلات التالية على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

(١) يوضع لفظ (المحافظ) بدلا من تعبير (المدير العام) أينما ورد بنظام التأمينات الاجتماعية واللوائح الصادرة تنفيذا له .

(٢) يعدل البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٥) من نظام التأمينات الاجتماعية ليكون النص كما يلي :

(ج) العمال الأجانب الذين يقدمون للمملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر وتحدد الأعمال المقصودة في تطبيق هذا النص بقرار من الوزير المسئول بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويقتصر هذا الاستثناء على فرع المعاشات فقط .

(٣) تعدل المادة (١٠) من نظام التأمينات الاجتماعية وتكون بالنص التالي :

مادة (١٠) :

١- يقوم على إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مجلس إدارة يتألف من أحد عشر عضواً من بينهم الرئيس ونائب الرئيس ويكون تشكيل المجلس كما يلي :

- وزير العمل والشؤون الاجتماعية : رئيساً .

- محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية : نائبا للرئيس

- وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون العمل : عضواً .

- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني : عضواً .

- وكيل وزارة الصحة : عضواً .

- ثلاثة أعضاء من المؤمن عليهم من نوى الكفاءات العليا في أعمالهم .

- ثلاثة أعضاء من أصحاب العمل .

٢- يسمى أعضاء المجلس فيما عدا الرئيس ونائبه ، بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول ، ويكون مدة عضوية المؤمن عليهم وأصحاب العمل في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٣- تسقط العضوية عن أعضاء مجلس الإدارة في الحالات التالية :

(أ) إذا تغيبوا عن حضور أربع جلسات متتالية من جلسات المجلس دون سبب مقبول ، أو إذا استحال عليهم ممارسة وظائفهم طيلة مدة ستة أشهر متصلة .

(ب) إذا حكم عليهم بعقوبة لجريرة مالية أو مخلة بالشرف أو المصلحة العامة .

ويقرر الوزير المسئول مدى قبول سبب الغياب ، ويعلن سقوط العضوية في جميع الأحوال بقرار منه .

(ج) إضافة لذلك بالنسبة لممثلي أصحاب العمل إذا أعلن انقلاصهم .

٤- يعقد المجلس جلسة عادية مرة في الشهر على الأقل وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه كما يجوز دعوة المجلس للانعقاد بناء على طلب سبعة أعضاء على الأقل ، تتخذ القرارات بأكثرية الأصوات وبحضور سبعة أعضاء على الأقل ، وإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه رئيس المجلس ، على ألا يقل فى جميع الأحوال عدد الأعضاء المصوتين الى جانب القرار عن أربعة .

٥- للمجلس أن يدعو خبراء أو مختصين للمشاركة فى اجتماعاته دون أن يكون لهم حق التصويت .

٦- تحدد مكافأة رئيس المجلس ونائبه وبقية الأعضاء من قبل رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسئول .

٧- يضع المجلس نظاما داخليا لسير أعماله بما يتفق وأحكام هذا النظام .

(٤) يعدل نص الفقرة (١) من المادة (١٤) من نظام التأمينات الاجتماعية ويكون بالنص التالى :

مادة (١٤) :

١- يدير شؤون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية محافظ يعين بأمر ملكى بناء على ترشيح وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

(٥) تعدل المادة (٥٩) من نظام التأمينات الاجتماعية بحيث يكون نصها كما يلى :

١- يعاقب صاحب العمل الذى لا يتقيد بأحكام هذا النظام ويتداير به التنفيذى بفرامة تتراوح بين (٥٠٠) خمسمائة ريال الى (٥٠٠) خمسة آلاف ريال وإذا سبق أن حكم بمخالفة لهذا النظام فممكن أن تزداد الفرامة حتى ضعف هذه الحدود وتتعدد الفرامة بعدد العمال المؤمن عليهم الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر على ألا يزيد مجموع الفرامات المفروضة على خمسين ألف ريال .

٢- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ... تنص عليها الأنظمة فإن كل شخص يقدم متعمدا بيانات غير صحيحة بغرض الاستفادة أو إقادة الغير من التعويضات يعاقب بفرامة من (٢٥٠) مائتين وخمسين ريالاً الى (٢٠٠) ألفى ريال وتضاعف حدود هذه الفرامة إذا كان المخالف قد سبق أن حكم عليه من أجل بيانات غير صحيحة قدمت لنفس الغاية ، ويحكم على الشخص المخالف بالإضافة للأضافة لهذه الفرامة أن يدفع للمؤسسة العامة لتعويض مدنى ضعف المبالغ المدفوعة اليه بصورة غير قانونية من المؤسسة العامة على أساس تلك البيانات .

ثانياً - نظم مشروع مرسوم ملكى بذلك صيغته مرافقة لهذا .

(صدر فى هذا الشأن المرسوم الملكى الكريم رقم م/٢٤ وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ بالموافقة على ذلك)

ثالثاً - تقرر الفرامات المنصوص عليها فى المادة (٥٩) من نظام التأمينات الاجتماعية من قبل محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من يفوضه ، ويكون لصاحب الشأن الذى صدر بحقه قرار فرض الفرامة الحق فى الاعتراض على هذا القرار أمام اللجان الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية المشكلة بمقتضى المادة (١٧٣) من نظام العمل والعمال الصادر بالمرسوم رقم م/٢١ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار ويكون قرار اللجنة فى

هذا الشأن نهائيا ، ويحدد وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاختصاص المكاني لكل لجنة .

وأبعا - تتول جميع الغرامات التي ترفع عن مخالفة أحكام نظام التأمينات الاجتماعية والواردة في المادة (٥٩) منه الى الصندوق المخصص عليه في المادة (٢٠٧) من نظام العمل والعمال المصادق بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٢٨٩/٩/٦ هـ.

ولما ذكر حرد

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

الجزء الثالث

القرارات الوزارية الخاصة بمراحل التطبيق

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ١ / تـمـيـنـات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ
بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤١ وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يتم التطبيق الفعلي لنظام التأمينات الاجتماعية وفقا للقواعد وفي الحدود الواردة في هذا القرار .

المادة الثانية :

يبدأ تطبيق فرع المعاشات اعتبارا من غرة شهر محرم ١٣٩٣ هـ في سائر أنحاء المملكة على منشآت أصحاب الأعمال^(١) الذين يبلغ عدد عمالهم عادة ١٠٠ (مائة) عامل فأكثر .

وتعتبر منشأة صاحب العمل مستكملة العدد المقرر للخضوع للنظام طبقا لحكم الفقرة السابقة متى كان عدد عمالها قد بلغ مائة عامل في أى وقت خلال الفترة من تاريخ صدور هذا القرار الى أول محرم ١٣٩٣ هـ ، بصرف النظر عما يطرأ على عددهم من تخفيض بعد ذلك .

ويقصد بعدد العمال المنصوص عليهم في الفقرتين السابقتين مجموع العاملين في المنشأة الواحدة بما فيهم العمال المؤقتون والعرضيون الذين يستخدمهم صاحب العمل في منشأته أو فروعها مجتمعة وأو تمددت مواقعها أو تنوعت أنشطتها أو كان لكل منها كيان قانوني مستقل .

وتسرى الأحكام المقدمة كذلك على كل صاحب عمل تستكمل منشأته العدد المقرر بعد أول محرم ١٣٩٣ هـ ، وفي هذه الحالة يسرى في شأنها النظام اعتبارا من التاريخ الذي تستكمل فيه ذلك العدد ، على أن تحصل اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن الشهر الذي استكمل فيه على أساس شهر كامل .

المادة الثالثة :

يطبق النظام خلال المراحل التي حددها هذا القرار على العمال الدائمين بالمنشآت المشار إليها بالمادة الثانية .

(١) في تحديد المقصود بصاحب العمل والمنشأة تنظر المادة (١) فقرة (ب) و (ج) من اللائحة التنفيذية للنظام .

المادة الرابعة :

منشآت أصحاب الأعمال التي يطبق في شأنها النظام لأول مرة طبقاً لأحكام هذا القرار تستعمر ملزمة بتطبيقه مهما انخفض عدد عمالها فيما بعد إلى أي قدر .

المادة الخامسة :

بمجرد أن تتم اجراءات تنفيذ النظام ، وفقاً للأحكام المتقدمة بالنسبة لمنشآت أصحاب الأعمال التي يعمل بها عادة ١٠٠ (مائة) عامل فأكثر ، ينتقل التنفيذ في المرحلة التالية إلى أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عادة ٥٠ عاملاً فأكثر في خلال سنة على الأكثر .

وبعد تمام التنفيذ بالنسبة لها يعرض على مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقرير بنتائج التطبيق لتحديد المراحل التالية .

المادة السادسة :

يبدأ في حصر المنشآت وأصحاب الأعمال الذين يسرى في شأن العاملين لديهم نظام التأمينات الاجتماعية اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

المادة السابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (١) .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد الرحمن أبنا الخليل

(١) نشر بجريدة أم القرى العدد رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ١١ شوال ١٣٩٢ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٣ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ
بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على العمال المؤقتين والموسمين بالمنشآت
التي يعمل بها عادة مائة عامل فأكثر^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/١/١١ هـ بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٢ وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) اعتباراً من غرة ربيع الأول عام ١٣٩٣ هـ على العمال المؤقتين والموسمين بالمنشآت التي يعمل بها عادة مائة عامل فأكثر التي يسرى في شأنها النظام طبقاً للمادة الثانية من قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ المشار اليه مع مراعاة الأحكام التالية:

١- العمال المؤقتون والموسميون الذين تقتضى طبيعة الأعمال المسندة اليهم استمرار العمل فيها لمدة ثلاثة أشهر متصلة على الأقل ، يطبق عليهم النظام اعتباراً من غرة ربيع الأول ١٣٩٣ هـ أو من تاريخ التحاقهم بالخدمة إن كان بعد ذلك .

٢- العمال المؤقتون والموسميون الذين لايتوافر في الأعمال المسندة اليهم الوصف السابق يطبق عليهم النظام اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر متصلة في خدمة صاحب العمل بما فيها الخدمة السابقة على غرة ربيع الأول ١٣٩٣ هـ .

وذلك كله من إخلال بحكم المادة (٥) بند (ح) من نظام التأمينات الاجتماعية والمادة (٢) بند (ى) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/٩/١١ هـ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٤٦٣ وتاريخ ١١ صفر ١٣٩٣ هـ .

المادة الثانية :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ
بشأن تطبيق نظام التامينات الاجتماعية
على العاملين بمنشآت يعمل بها عادة خمسون عاملاً فأكثر^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ ، بشأن قراعه تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٤ وتاريخ ١٣٩٢/١/٢٤ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) اعتباراً من غرة شهر جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ في سائر أنحاء المملكة على منشآت أصحاب الأعمال التي يعمل بها عادة خمسون عاملاً فأكثر الى أقل من مائة .
وتعتبر منشأة صاحب العمل مستكملة العدد المقرر للضخوع للنظام طبقاً لحكم الفقرة السابقة متى كان مجموع عدد العمال الدائمين والمؤقتين والموسمين والعرضيين بمنشأة أو منشآت صاحب العمل وفروعها مجتمعة قد بلغ خمسين عاملاً فأكثر الى أقل من مائة في أي وقت خلال الفترة من تاريخ صدور هذا القرار حتى غرة جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ ، بصرف النظر عما يطرأ على عددهم من تخفيض بعد ذلك .
وبالنسبة لأصحاب العمل الذي تستكمل منشأته أو منشأته وفروعها مجتمعة العدد المحدد بالفقرة السابقة بعد غرة جمادى أول ١٣٩٣ هـ يسرى في شأنها النظام اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ الذي تستكمل فيه ذلك العدد .

المادة الثانية :

يسرى نظام التأمينات الاجتماعية تنفيذاً لحكم المادة السابقة على العمال الآتي بيانهم وطبقاً للتفصيل الآتي :
١- يسرى النظام اعتباراً من أول جمادى الأولى عام ١٣٩٣ هـ على العمال الدائمين وكذلك على العمال المؤقتين والموسمين والذين تقتضى طبيعة الأعمال المسندة اليهم استمرار العمل فيها مدة ثلاثة أشهر متصلة على الأقل .
٢- أما بالنسبة للعمال المؤقتين والموسمين الذين لا يتوافر في العمليات المسندة اليهم الوصف المتقدم يسرى النظام في شأنهم

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٤٦٣ وتاريخ ١١ صفر ١٣٩٣ هـ .

اعتباراً من أول الشهر التالي لقضائهم ثلاثة أشهر متصلة في خدمة صاحب العمل بما فيها الخدمة السابقة على غرة جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ .

وكل ذلك دون اخلال بحكم المادة (هـ) فقرة (ج) من نظام التأمينات الاجتماعية والمادة (٢) فقرة (ى) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٥ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ
بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على عمال المؤسسات العامة الخاضعين لنظام العمل^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٥ وتاريخ ١٣٩٢/١/٢٤ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) اعتباراً من غرة جمادى الأولى عام ١٣٩٣ هـ على عمال المؤسسات العامة ، التي نص في قرار انشائها أنها مؤسسة عامة ، الخاضعين لنظام العمل مهما كان عددهم في كل مؤسسة ، وذلك على النحو التالي:

- ١- العمال الذين تقتضي طبيعة الأعمال المسندة اليهم استمرار العمل فيها مدة ثلاثة أشهر متصلة على الأقل ، يطبق عليهم النظام اعتباراً من غرة جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ ، أو من تاريخ تعاقبهم بالخدمة ان كان بعد ذلك .
- ٢- العمال الذين لا يتوافر في العمل المسند اليهم الوصف السابق يطبق النظام في شلتهم اعتباراً من أول الشهر التالي لقضائهم ثلاثة أشهر متصلة في خدمة المؤسسة ، بما في ذلك الخدمة السابقة على أول جمادى الأولى عام ١٣٩٣ هـ .

المادة الثانية :

يتم تقدير وتحصيل اشتراكات التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعمال الذين يخضعون للنظام طبقاً لأحكام هذا القرار على أساس أجيورهم الفعلية ، كما يتم صرف مستحقاتهم وفقاً لبيانات ملف الخدمة .
ويصدر محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قراراً بتحديد القواعد والأجراءات التي تتبع في شأن تطبيق النظام على هؤلاء العمال، كذلك يحدد القرار البيانات والنماذج التي يتعين حفظها بملف خدمة العامل للرجوع إليها عند الاقتضاء .

(١) نشر بالجريدة الرسمية « أم القرى » العدد رقم ٢٤٦٣ وتاريخ ١١ صفر ١٣٩٣ هـ .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد الرحمن أبها الخيل

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٩/ تأمينات وتاريخ ١٦/٦/١٣٩٣ هـ
بأنثر إسناد بعض الأعمال لمقاولين من الباطن في الخضوع للنظام

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٦٥ وتاريخ ١٣٩٢/٦/١٦ هـ .
وعلى نظام التأمينات الاجتماعية المقترح بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٨ هـ .
وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها القرارات الصادرة بتحديد مراحل تطبيق النظام ، إذا أسند صاحب العمل كل أو بعض أعماله إلى مقاولين من الباطن فإنه يعتبر مستكملاً للنصاب العديدي المقرر لخضوعه لنظام التأمينات الاجتماعية طبقاً للقرارات التي صدرت أو تصدر في شأن تحديد مراحل تطبيق النظام ومواعيد نفاذه في الحالتين الآتيتين :

- ١- إذا بلغ مجموع عدد عماله ، مضافاً إليهم مجموع عدد عمال المقاولين من الباطن ، العدد المقرر للخضوع للنظام .
- ٢- إذا بلغ مجموع عدد عماله ، مضافاً إليهم عدد المقاولين من الباطن الذين يعملون بمفردهم لحسابه ، العدد المقرر للخضوع للنظام .

المادة الثانية :

يخضع عمال المقاول أو المقاولون من الباطن للنظام ولو لم يستكمل عدد عماله النصاب المقرر للخضوع له متى توافرت في شأنهم الشروط الآتية :

- ١- أن يكون عمال منشأة صاحب العمل الأصلي خاضعين للنظام .
- ٢- أن يتوافر في شأنهم شروط الخضوع لنظام التأمينات الاجتماعية بالنسبة لعمالهم لدى صاحب العمل الأصلي .
- ٣- أن يباشر عمال المقاول من الباطن أداء أعمال صاحب العمل الأصلي ويخضعون لإشرافه ويستخدمون ألاته وأنواته أو مواده الخام .

وفي حالة خضوع عمال المقاول أو المقاولين من الباطن للنظام على النحو المتقدم اعتبر صاحب العمل الأصلي والمقاول أو المقاولين من الباطن ملتزمين بالتضامن في تنفيذ أحكام النظام وأداء الاشتراكات المستحقة للمؤسسة عن أولئك العمال .

المادة الثالثة :

مع عدم الإخلال بالقرارات الصادرة في شأن تحديد مراحل تطبيق النظام ومواعيد نفاذه في كل مرحلة ، يسري حكم المادة الأولى من هذا القرار في شأن كل صاحب عمل استكمل النصاب المقرر لخضوعه للنظام طبقاً لأحكامها في أي يوم اعتباراً من ٢٤ محرم ١٤٣٣ هـ ولو قل مجموع عدد عماله بعد ذلك .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول شهر رجب ١٣٩٣ هـ .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد الرحمن أبـ الخيل

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ١٠ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/٨/٩ هـ
بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على عمال الأجهزة الحكومية الخاضعين لنظام العمل^(١)
اعتباراً من غرة شوال ١٣٩٣ هـ

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٢٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٢ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ ، بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٧٢ وتاريخ ١٣٩٣/٨/٩ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) اعتباراً من غرة شوال ١٣٩٣ هـ على عمال الأجهزة الحكومية الخاضعين لنظام العمل مهما بلغ عددهم في كل جهاز على حدة ، وذلك على النحو الآتي :

١- العمال الذين تقتضى طبيعة الأعمال المسندة اليهم استمرار العمل فيها مدة ثلاثة شهور متصلة طمسى الأقل يطبق عليهم النظام (فرع المعاشات) من أول شوال ١٣٩٣ هـ .

٢- العمال الذين لا يتوافر في العمل المسند اليهم الوصف السابق يطبق عليهم النظام اعتباراً من أول الشهر التالى لقضائهم ثلاثة شهور متصلة في خدمة الجهاز الحكومي بما في ذلك الخدمة السابقة على أول شوال ١٣٩٣ هـ .

المادة الثانية :

مع مراعاة المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية للنظام ، بتحديد الأجر الخاضع للإشتراك ، يتم تقدير وتحصيل الاشتراكات على العمال المشار اليهم ، على أساس الأجور الفعلية .

ويتم سداد حصة العمال في الاشتراكات في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لشهر المستحقة عنه الاشتراكات ، على أن تسدد حصة الحكومة (صاحب العمل) في المواعيد التي يتفق عليها مع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، دون إخلال بحكم المادة (١٩) بند (هـ) من النظام .

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٤٩١ وتاريخ ١٣٩٣/٩/٢ هـ .

المادة الثالثة :

اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار يبدأ في إجراءات حصر وتسجيل العمال الذين يسرى في شأنهم هذا القرار وفقاً للقواعد والترتيبات التي يصدرها محافظ المؤسسة .

المادة الرابعة :

يفوض محافظ المؤسسة في إصدار التعليمات والنماذج اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

المادة الخامسة :

على محافظ المؤسسة تنفيذ هذا القرار وإبلاغه لمن يلزم بإنفاذه .

المادة السادسة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ١٣ / تأميمات وتاريخ ١٣٩٤/١٠/٢٠ هـ
بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العاملين بمشآت
يعمل بها عادة عشرون عاملاً فأكثر

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٢٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بشأن قواعد تطبيق نظام التأمينات
الاجتماعية ،

وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام
التأمينات الاجتماعية ،

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١٠٢ وتاريخ ١٣٩٤/١٠/٢٠ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) اعتباراً من غرة شهر المحرم ١٣٩٥ هـ (١٣ يناير ١٩٧٥) في سائر
أبناء المملكة على منشآت أصحاب الأعمال التي يعمل بها عادة عشرون عاملاً فأكثر الى أقل من خمسين .

وتعتبر منشأة صاحب العمل مستكملة العدد المقرر للخضوع للنظام طبقاً لحكم الفقرة السابقة متى كان مجموع عدد
العمال الدائمين والمؤقتين والموسمين والعرضيين بمنشأة أو منشآت صاحب العمل وفروعها مجتمعة قد بلغ عشرين عاملاً فأكثر
الى أقل من خمسين في أي وقت خلال الفترة من تاريخ صدور هذا القرار حتى غرة المحرم ١٣٩٥ هـ بصرف النظر عما يطرأ
على عددهم من تخفيض بعد ذلك .

وبالنسبة لصاحب العمل الذي تستكمل منشأته أو منشأته وفروعها مجتمعة العدد المحدد بالفقرة السابقة بعد غرة المحرم
١٣٩٥ هـ يسرى في شأنها النظام اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ الذي تستكمل فيه ذلك العدد .

المادة الثانية :

يسرى نظام التأمينات الاجتماعية تنفيذاً لحكم المادة السابقة على العمال الآتي بيانهم وطبقاً للتفصيل الآتي :

١- يسرى النظام اعتباراً من غرة محرم ١٣٩٥ هـ أو من تاريخ تعيين العامل بعد ذلك على العمال الدائمين وكذلك على العمال
المؤقتين والموسمين الذي تقتضى طبيعة الأعمال المسندة اليهم استمرار العمل فيها مدة ثلاثة أشهر متصلة على الأقل .

٢- أما بالنسبة للعمال المؤقتين والموسمين الذين لايتوفر في العمليات المسندة اليهم الوصف للتقدم يسرى النظام في شأنهم
اعتباراً من أول الشهر التالي لقضائهم ثلاثة أشهر متصلة في خدمة صاحب العمل بما فيها الخدمة السابقة على
غرة المحرم ١٣٩٥ هـ .

وكل ذلك دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بالفئات المستثناة المنصوص عليها في المادة (٥) من نظام التأمينات الاجتماعية
والمادة (٢) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ.

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبها الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢٥ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٦/١١/٢ هـ

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٦م وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٠ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/٨/٩ هـ بشأن قواعد تطبيق النظام على عمال الحكومة . وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١٨٣ وتاريخ ١٣٩٦/١١/٢ هـ الذي اتخذته بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣٩٦/١١/٢ هـ بتحديد تاريخ خاص لبدء تطبيق النظام على إدارة العين العزيرية بوصفها وقفا مستقلا ومن ثم لا تدخل في عداد الأجهزة الحكومية .
وتحقيقا للمصلحة العامة .

يقرر مايلي :

أولاً -

يبدأ تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عمال إدارة العين العزيرية اعتباراً من غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٥ هـ (أيما كان عددهم ، وتعامل تلك الإدارة في شأن قواعد تقدير الاشتراكات وأجراءات سدادها وغير ذلك من أوجه التعامل مع المؤسسة العامة وفقاً لما هو متبع تنفيذاً لقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٠ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/٨/٩ هـ وما يصدره محافظ المؤسسة من قرارات بالإجراءات التي تتلاءم مع وضع الإدارة المذكورة .

ثانياً -

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

ابراهيم عبد الله العنقرى

**قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٣٣ / تامينات وتاريخ ١٣٩٨/٤/١١ هـ
بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على العمال المشتغلين بالأعمال الزراعية والرعى
في الحكومة والمؤسسات العامة**

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ بتطبيق النظام على عمال المؤسسات العامة الخاضعين لنظام العمل والعمال .

وعلى قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ١٠ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/٨/٩ هـ بتطبيق النظام على عمال الحكومة الخاضعين لنظام العمل والعمال .

وعلى التفسير التشريعي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩ وتاريخ ٩٨/٢/٦ هـ الذي يقضى بأنه من المفروض أن يقصر مفهوم عمال الزراعة المنصوص عليه في المادة ٣/ب من نظام العمل على النطاق الضيق الذي ينصرف اليه هذا التعبير عادة وهو العمال الذين يعملون في مشروعات زراعية خاصة ، ويمقتضى ذلك يكون من المفروض انطباق نظام العمل والعمال الذين يعملون في أعمال لها علاقة بالنشاط الزراعي .

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٢٧٣ وتاريخ ٩٨/٤/١١ هـ الذي يقضى بملاسة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال المأجورين المستخدمين في الأعمال الزراعية أو أعمال الرعى بالحكومة والمؤسسات العامة كمرحلة مستقلة أخذاً بالتفسير النظامي الصادر عن مجلس الوزراء الذي يقضى بأن يقتصر مفهوم عمال الزراعة المستثنين من الخضوع لنظام العمل على العاملين في المشروعات الزراعية الخاصة وعدم شمول الاستثناء للعمال الزراعيين العاملين في الحكومة والمؤسسات العامة .

يقدر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال المأجورين المستخدمين في الأعمال الزراعية والمراعى في النواتر الحكومية والمؤسسات العامة .

ويطبق في شأن العاملين منهم بالمؤسسات العامة أحكام القرار الوزاري رقم ٥ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ ، أما العاملون بالحكومة فتطبق في شأنهم أحكام القرار الوزاري رقم ١٠ / تامينات وتاريخ ٩٣/٨/٩ المشار اليهما .

المادة الثانية :

يكون تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال المذكورين في المادة السابقة كمرحلة مستقلة اعتباراً من ١٣٩٨/٥/١ هـ .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية العمل على تنفيذ هذا القرار .

المادة الرابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالنيابة

عبد الوهاب أحمد عبد الواسع

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٣٨ / تأميمات وتاريخ ١٣٩٩/٦/١٢ هـ
بتطبيق نظام التأميمات الاجتماعية على العاملين السعوديين
بالمكتب الإقليمي الدائم للجنة الشرق الأوسط لشئون المكفوفين بالمملكة^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأميمات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٧ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى اللائحة التنفيذية للنظام في شأن تسجيل أصحاب الأعمال والعمال وتحديد وتحصيل الاشتراكات الصادرة بقرار
وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تأميمات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٤٠٢) وتاريخ ١٣٩٩/٦/١٢ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

١- يطبق نظام التأميمات الاجتماعية على العاملين السعوديين بالمكتب الإقليمي الدائم للجنة الشرق الأوسط لشئون المكفوفين بالمملكة .

٢- تفويض محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحديد تاريخ بدء تطبيق النظام على أولئك العاملين بالاتفاق مع المسؤولين بالمكتب وتفويضه كذلك في الاتفاق معهم على تقسيط الاشتراكات المستحقة إذا ما تقرر أن يكون التطبيق بائراً رجعي وتحديد القواعد الخاصة بذلك دون تحميل المكتب أى اضافات تلخيز نتيجة الأثر الرجعي .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ اجراءات تنفيذه وإبلاغه لمن يلزم .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم حيد الله المنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) ، العدد رقم ٣٧٥ وتاريخ ١٣٩٩/٧/٦ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم (٣٩ / تامينات) وتاريخ ١٣٩٩/١١/٢ هـ
بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال السعوديين
بشركة جي تي للزيت

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٣٢١) وتاريخ ١٣٩٩/١١/٢ هـ بتطبيق نظام
التأمينات الاجتماعية على العمال السعوديين بشركة جي تي للزيت .

وتحقيقاً للمصلحة العامة

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية المشار اليه « فرع المعاشات » على العمال السعوديين بشركة جي تي للزيت التي تعمل في
الجزء الشمالي من المنطقة الحادية التابع لدولة الكويت وذلك اعتباراً من ١/١/١٤٠٠ هـ .

المادة الثانية :

تسرى على الشركة في تعاملها مع المؤسسة من أجل تطبيق النظام ولوائحه التنفيذية القواعد والجراءات التي تسرى على
غيرها من الشركات الخاضعة للنظام طبقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن وبما يصدر عن محافظ المؤسسة من قواعد
وإجراءات خاصة في شأن من شؤون التعامل مع هذه الشركة كلما رأى ذلك محققاً للمصلحة العامة .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم عبد الله المنقرئ

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤٠ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٩/١١/٢٩ هـ
بشأن تعديل بداية تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على العمال السعوديين بشركة جي تي للزيت (١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٣٩ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٩/١١/٢ هـ بشأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال السعوديين بشركة جي تي للزيت .
وعلى العرض المقدم من (المدير العام بالنيابة) للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن بداية تطبيق النظام على هؤلاء العمال ليكون اعتباراً من ١/١/١٩٨٠ بدلا من ١/١/١٤٠٠ هـ .

يقرر مايلي :

أولا :

الموافقة على تعديل نص المادة الأولى من قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٣٩ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٩/١١/٢ هـ المشار اليه بحيث يصبح نصها **كالآتي** :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية المشار اليه (فرع المعاشات) على العمال السعوديين بشركة جي تي للزيت التي تعمل في الجزء الشمالي من المنطقة المحيطة لدولة الكويت وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٨٠ م .

ثانياً :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ اجراءات تنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالنيابة

عبد الوهاب أحمد عبد الواسع

(١) نشر بالبوريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٧٩٥ وتاريخ ١٣٩٩/١٢/٢٦ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم (٥٠ / تأميمات) وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ
بشأن تطبيق النظام على عمال شركة حرض
للإنتاج الزراعي والحيواني

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٦/١ هـ وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم ٣٧٠ وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ بشأن تطبيق النظام على عمال شركة حرض للإنتاج الزراعي والحيواني .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية المشار اليه على عمال شركة حرض للإنتاج الزراعي والحيواني الموجودين على رأس العمل عند صدور هذا القرار وذلك اعتبارا من التاريخ الذي بدأ فيه حسم اشتراكات التأمينات الاجتماعية بالنسبة لكل واحد منهم ، ومن تاريخ التصاق العامل بالعمل بالنسبة لمن يعين بعد صدور هذا القرار .

المادة الثانية :

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

**قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٦٦ / تأمينات وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢ هـ
بتطبيق فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية
على العمال المؤقتين والموسمين^(١)**

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد الاطلاع على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ
والقرارات المعدلة لها .
وعلى القرارات الوزارية الصادرة في شأن تحديد مراحل تطبيق فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٤١٣) الصادر بتاريخ ١٤٠٢/٧/٢ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية على العمال المؤقتين والموسمين الذين تقل مدة عملهم عن ثلاثة أشهر
العاملين بالحكومة أو المؤسسات العامة أو بالمنشآت التي يطبق على العاملين بها فرع المعاشات ، وعلى أن يبدأ التطبيق عليهم
اعتباراً من ١٤٠٢/٧/١ هـ بالنسبة للمنشآت التي تطبق التقويم الهجري واعتباراً من ١٩٨٢/٥/١ هـ بالنسبة للمنشآت التي
تطبق التقويم الميلادي وذلك دون إخلال بحكم المادة (٥) فقرة (ج) من نظام التأمينات الاجتماعية والمادة (٢) فقرة (ي) من
اللائحة التنفيذية المشار إليها .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ مايلزم لتنفيذه .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله المنقرى

(١) نشر بالمدينة الرسمية (أم القرى) ، العدد رقم ٢٩١٧ وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢ هـ .

**قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٧٠/تأمينات وتاريخ ١٤٠٢/١٠/١٣ هـ
بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على مؤسسة الإيمان ومدارس المنارات التابعة لها**

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٤٢٣) وتاريخ ١٤٠٢/١٠/١٣ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) على العاملين بمؤسسة الإيمان ومدارس المنارات التابعة لها اعتباراً
من غرة شهر جمادى الآخرة عام ١٤٠٢ هـ .

المادة الثانية :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ مايلزم لتنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله المنقرى

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٧٦ / تأمينات وتاريخ ١٤٠٣/٧/٥ هـ
بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية « فرع المعاشات »
على العاملين بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٤٣٧) وتاريخ ١٤٠٣/٧/٥ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يطبق نظام التأمينات الاجتماعية - فرع المعاشات - على كافة العاملين بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وذلك اعتباراً من ١٤٠٣/٧/١ هـ .

المادة الثانية :

يفوض محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٩٦٥ وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢٣ هـ .

الجزء الرابع

التدابير التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية

**قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٢ / تأميمات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ
بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التأميمات الاجتماعية
فيما يتعلق بتسجيل أصحاب الأعمال والعمال
وتحديد وتحصيل اشتراكات التأمين ، وحصر المنشآت ، والتفتيش ،
وأصول تقديم الاعتراضات على القرارات
الصادرة وإجراءات النظر فيها**

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٧ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٢ وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يعمل بأحكام اللائحة المرافقة في شأن اجراءات تنفيذ نظام التأمينات الاجتماعية المشار اليه (فرع المعاشات) فيما يتعلق
بالتواحي الآتية:

- ١- تسجيل أصحاب الأعمال والعمال .
- ٢- قواعد وإجراءات تحديد اشتراكات التأمين وتحصيلها .
- ٣- حصر المنشآت والتفتيش .
- ٤- أصول تقديم الاعتراضات على القرارات الصادرة وإجراءات النظر فيها .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار واللائحة التنفيذية المرافقة له في الجريدة الرسمية وعلى محافظ (مدير عام) المؤسسة العامة للتأمينات
الاجتماعية اتخاذ إجراءات تنفيذها .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

(١) نشر بالجريدة الرسمية (لم القري) العدد رقم ٢٤٤٧ وتاريخ ١١ شوال ١٣٩٢ هـ .

اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية
فيما يتعلق بتسجيل أصحاب العمل والعمل
وتحديد وتحصيل اشتراكات التأمين
وحصر المنشآت ، والتفتيش ، وأصول تقديم
الاعتراضات على القرارات الصادرة وإجراءات النظر فيها^(١)

الفصل الأول
أحكام تمهيدية

مادة (١) :

في مجال تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالمصطلحات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها :

- (أ) **النظام** : نظام التأمينات الاجتماعية .
- (ب) **المؤسسة** : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- (ج) **مجلس الإدارة** : مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- (د) **مكتب المؤسسة** : مكتب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الفرعي الذي يقع في دائرة اختصاصه الإقليمي مقر نشاط صاحب العمل .
- (هـ) **المكتب الرئيسي** : مكتب المؤسسة الذي يوكل إليه مسئولية الإشراف على مجموعة مكاتب فرعية وفقاً لما يصدره مجلس إدارة المؤسسة من قرارات .

(١) نشرت بجريدة أم القرى رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ١١ من شوال ١٣٩٢ هـ ، ومعلت بقرارات وزير العمل والشؤون الاجتماعية أرقام ٨ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/١٠/٢٠ هـ ، ٧ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ ، ٨ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٣/٦/١٦ هـ ، ١٤٠ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٤/١٠/٢٠ هـ ، وقراري (مدير عام) المؤسسة للتأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٣٩٣/٧/٨ هـ ورقم ٤٢١ بتاريخ ١٣٩٣/١٠/١٠ هـ بتفويض من مجلس إدارة المؤسسة .

كما هلت بقرارات وزير العمل والشؤون الاجتماعية أرقام ٣٧ / تأمينات وتاريخ ١٣٩٩/٧/١٢ هـ ، ٤١ ، ٤٢ / تأمينات وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ / تأمينات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ .

(د) صاحب العمل : كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم عاملاً أو أكثر مقابل أجر ممن يسرى في شأنهم نظام التأمينات الاجتماعية وفقاً لتدرج التطبيق .

وإذا تعددت فروع أو أنشطة صاحب العمل فإنه يتعامل مع المؤسسة على النحو التالي :

١- إذا تعددت فروع صاحب العمل وكانت كلها تمارس نشاطاً واحداً فإن مجموعة الفروع التي تقع في دائرة مكتب واحد تعامل كمصاحب عمل واحد ، أما الفروع التي تقع في نواثر مكاتب مختلفة فإن كل فرع منها يعامل كمصاحب عمل مستقل . ومع ذلك يجوز لحافظ المؤسسة أو من ينوبه اعتبار فروع صاحب العمل كلها أو بعضها كوحدة واحدة في تعاملها مع المؤسسة متى كان ذلك لأسباب مجرة^(١) .

٢- إذا تنوعت أنشطة صاحب العمل وكان لكل منها كيان مالي خاص فيعتبر كل نشاط منها كمصاحب عمل مستقل حتى ولو وقعت تلك الأنشطة في دائرة مكتب واحد .

(ز) المنشأة : المقر الذي يباشر فيه صاحب العمل نشاطه والذي يحمل الاسم التجاري لنشاط صاحب العمل .

(ح) رقم اشتراك صاحب العمل^(٢) . رقم تسجيل صاحب العمل في سجلات قيد أصحاب الأعمال بمكتب المؤسسة .

(ط) المؤمن عليه : العامل الذي يخضع لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولا يعتبر عاملاً بهذا المفهوم الطالب الذي يلحق لدى صاحب العمل بقصد التدريب مالم يكن التحاقه بقصد التخرج .

(١) أضيفت هذه الفقرة بقرار معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٦/ تأميمات بتاريخ ١٣٩٢/١/٢٤ هـ . وقد أصدر مدير عام المؤسسة التعميم الفني رقم ١٤ لعام ١٣٩٢ هـ بتعيين أصحاب العمل في تعاملهم مع المؤسسة بين ثلاث طرق هي :

(أ) إما التعامل مركزياً من طريق المركز الرئيسي لنشاط صاحب العمل واعتبار المنشأة أو المنشآت بفروعها كمصاحب عمل واحد وتقديم نماذج الاشتراك والتسجيل من جميع العمال المشتغلين في المركز الرئيسي والفروع وتسدد الاشتراكات عنهم جميعاً وأما لإخطار مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أية تنقلات تحدث بين المركز الرئيسي والفروع أو بين الفروع بعضها مع بعض .

(ب) ولما أن يضاروا المعاملة مع المؤسسة لا مركزياً بحيث يعتبر المركز الرئيسي لكل فروع أو نشاط لمصاحب العمل كمصاحب عمل مستقل يقدم نماذج تسجيل مستقلة ويعطى لكل منها رقم تسجيل مستقل ويسدد الاشتراكات من عماله وحده ، ويجب الإضمار أولاً بقول من أية تنقلات تحدث بين العاملين فيما بين كل فرع من الفروع وفرع آخر مخصص له رقم تلمين مستقل على النموذج المد لهذا الغرض مع مراعاة هذه التقلات في حساب الاشتراكات .

(ج) كما يمكن اتباع طريقة وسط وذلك بتعميد أحد الفروع للتعامل عن نفسه وعن فرع آخر أو أكثر ويعتبر هذا الفرع والفروع التي تتولى الإجراءات نيابة عنها كمصاحب عمل مستقل واحد يقدم نماذج التسجيل من نفسه والفروع التي تتبعه ويسدد الاشتراكات عن عماله وعمال الفروع التي تتبعه ويخصص لهذه المجموعة من الفروع رقم تسجيل واحد هو رقم الفرع الذي يتولى الإجراءات ، وتسدد الاشتراكات عن مجموعة الفروع تحت رقم تسجيل الفرع الذي يتولى منها الإجراءات ، وفي هذه الحالة يجب الإضمار عن أية تنقلات تحدث من مجموعة الفروع إلى أي فرع آخر يماثل كمصاحب عمل مستقل وله رقم تسجيل مستقل .

ثم صدر التعميم الفني رقم ١١ لعام ١٣٩٨ هـ بإلغاء الاختيار الذي كان معتمداً لأصحاب الأعمال بالسداد مركزياً عن معاليم الذين يعملون في فروع تقع في نطاق مكتب تامينات آخر وذلك اعتباراً من أول المحرم ١٣٩٩ هـ بالنسبة لمن يفرعون بالسداد عن معاليم بالتقويم الهجري وأول يناير ١٣٩٩ م بالنسبة لمن يقيمون بالسداد بالتقويم الميلادي (ونظمت الإجراءات التنفيذية بمكاتب المؤسسة لعملية السداد اللامركزية بالتعميم الفني رقم ١ لعام ١٣٩٩ هـ) وذلك أصبحت القاعدة العامة السداد اللامركزية - هذا الحالات الاستثنائية عند الضرورة القصوى وفي أضيق الحدود الصادر بشأنها التعميم الفني رقم ٣ لعام ١٤٠٣ هـ (راجع التعميم في القسم التاسع الخاص بقرارات محافظ المؤسسة .

(٢) ينظر قرار محافظ المؤسسة رقم ١٥ بتاريخ ١٣٩٢/١/٢٢ هـ حول أرقام تسجيل العمال وأصحاب العمل والأرقام الرمزية لنقل البيانات إلى الكمبيوتر المعدل بقراره رقم ١٤٢ بتاريخ ١٣٩٢/٥/٧ هـ .

- (ى) رقم التأمين الثابت . رقم تسجيل العامل فى سجلات التأمين بمكتب المؤسسة .
- (ك) بطاقة رقم التأمين : البطاقة التى تصدرها المؤسسة للعامل لدى تسجيله لأول مرة واتى تحمل رقم تأمينه الثابت .
- (ل) شهر التأمين . الشهر الهجرى وفقا للتقويم المعمول به فى المملكة .
- (م) السنة المالية للتأمين : السنة الهجرية وفقا للتقويم المعمول به فى المملكة .
- (ن) أجر الاشتراك : الأجر الذى يؤدى عنه الاشتراك الشهري وفقا لأحكام الفصل الثالث .
- (س) الاشتراك الشهري . الاشتراك الذى يحسم من أجر العامل نظير شهر التأمين وفقا للتقويم الهجرى .
- (ع) حصة صاحب العمل . الاشتراك الذى يؤديه صاحب العمل لحساب العامل عن كل شهر تأمين وفقا للتقويم الهجرى .
- (ف) مدة التأخير : عدد أشهر التأخير اعتبارا من اليوم السادس عشر من الشهر الذى يلى الشهر المستحق عنه الاشتراكات حتى تاريخ السداد الفعلى مع اعتبار جزء الشهر شهرا كاملا وفقا لأحكام المادة ١٩ بند ٥ من النظام .
- (س) المبالغ الإضافية : المبالغ التى يلتزم بإدائها صاحب العمل عن مدة التأخير فى سداد الاشتراكات الشهرية وفقا لأحكام المادة ١٩ بند ٥ أشار إليها فى الفقرة السابقة .

مادة (٢) :

- فى تحديد فئات المنتفعين بالنظام ، والمستثنين من الخضوع لأحكامه ^(١) يكون تعريفهم كالآتى :
- (أ) العامل الدائم . العامل الذى يعمل لدى صاحب العمل فى أداء أعمال دائمة بطبيعتها ، ويتصل عمله بنشاط صاحب العمل دون إنهائه بانتهاء العملية القائم بها .
- (ب) العامل المؤقت ^(٢) . هو العامل الذى يرتبط عقد عمله بأداء عمل مؤقت بطبيعته بحيث تنتهى خدمته لدى صاحب العمل بانتهاء العملية القائم بها مثل العمال الموسمين وعمال المقاولات والانفعالات الذين يعينون لإنجاز عملية معينة ، فاذا كلف العامل بالعمل فى عملية أخرى لدى نفس صاحب العمل بعد انتهاء العملية الأولى انتقلت عنه صفة العامل المؤقت ويعامل فى هذه الحالة (فى مجال التأمينات الاجتماعية) معاملة العامل المرتبط بعقد عمل غير محدد المدة ، وذلك اعتبارا من بدء عمله فى العملية الثانية .
- ولا يعتبر من العمال المؤقتين . العمال الذين يعينون بإدارة منشأة صاحب العمل أو فرغ من فروعهما لأعمال تتعلق بنشاط

(١) صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم ٤٠٠ وتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ بتحديد التعميم الذى رقم ٢ وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ فيما يخص به من عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على أصحاب المنشآت الفردية والشركاء فى شركات التضامن والتوصية البسيطة أو بالاسم وفى الشركات ذات المسئولية المحدودة سواء كانوا مدنيين أو بسفقتهم شركاء فيها ، ورؤساء مجلس إدارة الشركات المساهمة والأعضاء المنتهين لها ، والشركاء فى شركات المساهمة ، ورؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة التى يقصر المؤسسون فيها على أنفسهم لجميع أسهمها (المخلقة) والأعضاء المنتهين بها .

كما صدر القرار رقم ٤٠٨ وتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ باستمرار تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على رؤساء التحرير بالمؤسسات الأهلية الصحفية الذين سبق لاشتراكهم فيه .. وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على رؤساء التحرير الذين لم يسبق خضوعهم لأحكامه اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار ، وعدم تطبيق النظام على المراء العاملين بالمؤسسات الأهلية الصحفية ، مع استثناء من يكتن مشتركاً فيه من هؤلاء المراء حتى تاريخ صدور القرار ، واستمرار تطبيق النظام عليهم بصفة استثنائية .

(يرجع النص لكامل لقرارين فى الجزء الخامس بقرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من هذا الكتاب) .

(٢) مدة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٢ وتاريخ ١٤٠١/٧/٢٣ هـ - - نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٨٤٨ وتاريخ ١٤٠١/٧/٢٣ هـ

المنشأة أو الفرع ككل ، وهم الذين لا ينتهي عليهم بانتهاؤه عملية بذاتها إذ يعتبرون عمالا دائمين منذ بدء مباشرتهم للعمل .

(ج) **العامل العرضي** : العامل الذي يستخدم لتأدية عمل لا يدخل عادة في نشاط صاحب العمل ولادة لا تزيد على ثلاثة أشهر متصلة .

(د) **العامل المؤبد** خدمت بصورة رئيسية داخل المملكة العربية السعودية . يكون العامل مؤبدا لعمله بصورة رئيسية في الحالتين الآتيتين :

١- إذا كان مقر عمله بالمملكة ولم يكن وجوده بها عرضيا دون نظر الى مقر صاحب العمل سواء أكان بالداخل أو بالخارج ، وأيا كانت جنسية العامل .

٢- إذا كان سعودي الجنسية ، وأيمر عقد عمله مع رب عمل مقره الرئيسي بالمملكة العربية السعودية سواء كلف ابتداء أو فيما بعد بتأدية عمل لصالح صاحب العمل بالخارج ، وسواء كان هذا التكليف لمدة محددة أو غير محددة .

(هـ) **الأجنبي الذي يعمل في بعثة دولية أو سياسية أو عسكرية أجنبية (مستثنى)** : يختلف أو العامل غير السعودي الذي يعمل بأى من هذه الجهات دون نظر الى وحدة الجنسية بينه وبين الجهة التي يعمل بها ، ولا يمتد الاستثناء الى العاملين السعوديين الذين يعملون في تلك الجهات .

(و) **العامل المستخدم في الأعمال الزراعية (مستثنى)** : هو كل من يعمل في أى مهنة أو عمل يدخل في مجال الأعمال الزراعية مثل قلاحة الأرض أو حراسة المحصول أو تشغيل الآلات الزراعية أو إصلاحها أو الأعمال الإدارية اللازمة لإدارة الزراعة .

ولا يمتد استثناء هذه الفئة من النظام الى الأشخاص الذين يشتغلون في المنشآت الزراعية التي تقوم بتصنيع منتجاتها.

(ز) **البحار (مستثنى)** : العامل المأجور الذي يعمل فوق السفن البحرية لنقل أو الصيد في غير العاملين في مقر صاحب العمل الذي اتخذ الأعمال البحرية أو الصيد حرفة له .

وفي حالة نقل أى من العمال الذين يعملون في مقر صاحب العمل الى الأعمال البحرية لدى صاحب العمل ذاته فإنه يستمر منتفعا بالنظام متى كان قد طبق بشأنه .

(ح) **خادم المنزل (مستثنى)** : هو الشخص الذي يعمل بالخدمة المنزلية البتة ، ولا يعتبر خادما في مفهوم النظام المائق القصوى وسائر العاملين بالأبنية كالحراس وعمال المصاعد وعمال الحدائق .

(ط) **أسرة صاحب العمل التي تعيش معه تحت سقف واحدة (مستثناة)** : الأفراد الذين يعيشون تحت رعاية صاحب العمل وفي كنفه دون نظر الى مكان إقامة أى منهم وهم :

١- الزوج (أو الزوجات) .

٢- الأبناء والإخوة الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة ، والبنت والأخوات غير المتزوجات .

٣- الوالدان .

(ى) **العامل الأجنبي الذي يفترض أن مدة عمله في المملكة لا تزيد على السنة (مستثنى^(١))** : هو العامل المؤقت الذي يستقدم من خارج المملكة خصيصا للالتحاق بالعمل في عملية مؤقتة بطبيعتها يستغرق إنجازها - حسب عقد العملية - مدة لا تزيد على سنة ، كما لا تزيد مدة رخصة الإقامة ورخصة العمل الممنوحة له عن سنة ، ولم يكن له سابقة عمل بالمملكة .

(١) معدلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤١ وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ - نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٤٨ وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٧ هـ ، ويعدل به من تاريخ نشره .

الفصل الثاني

تسجيل أصحاب العمل والعمال

مادة (٣) ^(١)

- تستخدم النماذج الآتي بيانها الموضحة باللاحق المرافقة في الأغراض الموضحة فيما يلي بالنسبة للقطاع غير الحكومي :
- نموذج رقم ١/ تأمينات / طلب تسجيل صاحب عمل بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - نموذج رقم ٢/ تأمينات / بطاقة توقيع صاحب عمل أو من ينيبه عنه .
 - نموذج رقم ٣/ تأمينات / إشعار تسجيل عامل لم يسبق تسجيله بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - نموذج رقم ٤/ تأمينات / إشعار بانتهاء خدمة عامل مؤمن عليه أو ينقله الى فرع آخر تابع للمنشأة يعامل كصاحب عمل مستقل ويقدم هذا النموذج الفرع المنقول منه العامل .
 - نموذج رقم ٥/ تأمينات / إشعار بالتحاق عامل مؤمن عليه سبق تسجيله بالمؤسسة أو نقله من فرع آخر يعامل كصاحب عمل مستقل ويقدم هذا النموذج الفرع المنقول اليه العامل المؤمن عليه .
 - نموذج رقم ٦/ تأمينات البيان المفصل لاجور العمال واشتراكاتهم الشهرية على أساس الشهر الأول .
 - نموذج رقم ٧ أ تأمينات / نموذج ٧ ب / تأمينات - نموذج سداد اشتراك التأمينات .

مادة (٤) :

يجوز لحافظ المؤسسة إحداث أية تمييزات أو اضافات على النماذج الواردة في اللائحة ، بما يخدم التطبيق العملي للنظام، كما يجوز له استثناء بعض المنشآت من التقيد ببعض هذه النماذج والاستعاضة عنها بنماذج بديلة ، كلما كان ذلك ايسر لنظام العمل بالمؤسسة ، وعلى الأخص أغراض الأساليب الآلية لمحاسبة أصحاب الأعمال .

ويحدد قرار المحافظ الذي يصدر في هذا الشأن شكل وأوصاف النماذج ، وشروط وأوضاع استخدامها .

مادة (٥) :

تلتزم المؤسسة بطبع النماذج الموضحة بالمادة (٣) مع صرفها لأصحاب الأعمال ^(٢) نظير أداء مقابل يصدر بتحديد قرار من محافظ المؤسسة .

ومع ذلك يجوز لحافظ المؤسسة الموافقة ^(٣) على قيام أصحاب الأعمال بطبع تلك النماذج كلها أو بعضها على نفقتهم الخاصة في حدود الكميات اللازمة لاستعمالهم فقط - ولايجوز لأصحاب الأعمال أو لفريقهم بأي حال طبع هذه النماذج بقصد الاتجار فيها أو بيعها الغير .

(١) معدل بقرار محافظ المؤسسة رقم ٢٥٢ وتاريخ ١٣٩٢/٧/٨ هـ . استنادا الى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٧/١٦ هـ ، وتنتظر المادة (٥٢) من النظام .

(٢) ينظر قرار مدير عام المؤسسة رقم ٤١٥ وتاريخ ١٣٩٢/٧/٢٨ هـ .

(٣) صدر التعميم الفني رقم ١٢ لعام ١٣٩٢ هـ . بإجراء الترخيص لأصحاب العمل بطبع نماذج المؤسسة .

ويشترط أن تكون النماذج المطبوعة بمعرفة أصحاب الأعمال متضمنة البيانات التي تتضمنها النماذج الموضحة بالملاحق المرفقة وبذات النمط والمواصفات من حيث الحجم واللون والمساحات .

مادة (٦) :

يعتبر استيفاء النماذج المنصوص عليها في هذه اللائحة ، وكذلك مواعيد تقديمها من التدابير التنفيذية للنظام المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٥٩) من أحكام النظام ويكون عدم تقديمها أو التأخير في موافاة مكاتب المؤسسة بها مستوجبا لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٩) المشار إليها .

ومع ذلك يجوز لحافظ المؤسسة التجاوز عن التأخير في تقديم تلك النماذج وفقا لما يقدره من أسباب أدت الى التأخير ، كما يجوز له زيادة المهلة المقررة لتقديم تلك النماذج لدى بدء تطبيق النظام حسب إمكانيات التنفيذ بالمنشآت ، دون أن يمتد هذا التجاوز، بأى حال الى التأخير في أداء قيمة الاشتراكات المستحقة في المواعيد المحددة وإرسال جداول تعديل الأجر .

مادة (٧) :

على كل صاحب عمل تستوفى في شأنه شروط تطبيق أحكام النظام ، وفقا لما يصدر من قرارات ، أن يتقدم لمكتب المؤسسة الذى تقع المنشأة فى دائرة اختصاصه بطلب القيد فى سجلات أصحاب الأعمال بالمؤسسة ، وذلك فى خلال أسبوعين من تاريخ وجوب تطبيق أحكام النظام فى شأنه .

وبالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يباشرون نشاطهم لأول مرة بعد تطبيق أحكام النظام أو أولئك الذين يستكملون النصاب المقرر لعدد العمال اللازم توافره لتطبيق أحكام النظام فيجب عليهم أن يتقدموا بطلب القيد خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط أو من تاريخ استكمال النصاب المقرر لعدد العمال حسب الحال .

مادة (٨) :

(أ) يحرر طلب تسجيل صاحب عمل بالمؤسسة من أصل وصورتين على النموذج رقم ١/ تأمينا عن المركز الرئيسى للمنشأة وعن كل فرع أو نشاط تابع له يعمل كصاحب عمل مستقل بسداد الاشتراكات مباشرة للمؤسسة .

(ب) يحرر صاحب العمل النموذج رقم ٢/ تأمينا من أصلين بأسماء من لهم حق التوقيع على المستندات والنماذج والمحركات التى توجه للمؤسسة سواء كان صاحب العمل نفسه ومعه غيره أم من يفوضهم ، ونماذج توقيعاتهم أو خاتمتهم أو بصمة أيهامهم اليسرى وإقرار من صاحب العمل بصحة هذه التوقيعات ومسئوليته عن جميع البيانات التى تقدم للعنسة وحمل أيا منها وعما يترتب عليها بالتطبيق لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية ، وتعهد صاحب العمل بأشعار مكتب التأمينات فوراً بأى تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدال غيرها بها ، مع مسئوليتها الكاملة عما يترتب على عدم الإشعار أو التأخير فيه وتاريخ تحرير النموذج .

مادة (٩) :

على أصحاب الأعمال إشعار مكتب المؤسسة بأى تغيير يطرأ على نوع النشاط الذى يزاوله أو شكله القانونى أو أى تغيير فى أماكن العمل ، ويتم الإشعار بخطاب مسجل خلال أسبوعين من تاريخ حدوث التغيير .

وعلى أصحاب الأعمال كذلك إشعار مكتب المؤسسة فوراً بأى تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدال غيرها بها ولا كانوا مسئولين عن النتائج التى تترتب على عدم الإخطار أو التأخير فيه .

مادة (١٠) :

على صاحب العمل أن يوافي مكتب المؤسسة المختص مع طلب القيد المنوه عنه بالمادة (٧) أو خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب بالنماذج الآتية :

(أ) النموذج رقم ١/ تأمينا من أصل وصورتين عن عماله فى تاريخ انطباق النظام عليه ثم فى شهر المحرم من كل سنة بعد

ذلك ، وفقا للنموذج المرافق .

(ب) إشعار عن كل عامل خاضع للتأمينات الاجتماعية موجود لدى صاحب العمل وقت التسجيل أو يلتحق بخدمته بعد ذلك ، على النحو الآتي :

١- إذا كان العامل لم يسبق تسجيله بالمؤسسة ، يقدم عنه النموذج رقم ٣/ تأمينات من أصل وصورتين وفقا للنموذج المرافق .

٢- أما إذا كان العامل سبق أن سجل بالمؤسسة فيقدم عنه النموذج رقم ٥/ تأمينات من أصل وصورتين وفقا للنموذج المرافق .

كما يحرر هذا النموذج في حالة نقل عامل الى فرع آخر يعامل كصاحب عمل مستقل ، ويتولى تحرير هذا النموذج في هذه الحالة الفرع المنقول اليه المؤمن عليه .

مادة (١١) :

على صاحب العمل ، بمجرد التحاق عامل لديه أن يوافي مكتب المؤسسة خلال أسبوعين^(١) على الأكثر من تاريخ التحاق العامل بالنموذج رقم ٣ / تأمينات من أصل وصورتين مرفقا به صورة المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد العامل مصدقا عليه بترقيع صاحب العمل ، إذا لم يكن قد سبق تسجيل العامل بالمؤسسة أو بالنموذج رقم ٥/ تأمينات من أصل وصورتين إذا كان العامل قد سبق تسجيله بالمؤسسة .

مادة (١٢) :

على صاحب العمل أن يوافي مكتب المؤسسة بالنموذج رقم ٤/ تأمينات من أصل وصورتين في الحالتين الآتيتين^(٢) .

(أ) في حالة إنهاء خدمة المؤمن عليه .

(ب) في حالة نقل المؤمن عليه الى أحد فروع أو أنشطة صاحب العمل التي سجلت برقم تسجيل مستقل ، ويتولى تحرير النموذج رقم ٤/ تأمينات في هذه الحالة الفرع المنقول منه العامل المؤمن عليه ، وفقا للنموذج المرافق .

مادة (١٣) :

على مكاتب المؤسسة أن تعطي أرقاماً متتابعة لأصحاب الأعمال وفقا لأروية تسجيلهم في سجلات قيد أصحاب الأعمال ويوثم أثبات رقم اشتراك صاحب العمل على صورة طلبات القيد التي تعيدها مكاتب المؤسسة الى صاحب العمل في مدى اسبوعين من تاريخ تلقائها طلب القيد .

(١) صدرت النشرة رقم (١١) لأصحاب العمل بالآتي ترسل النماذج أرقام ٢ ، ٤ ، ٥ / تأمينات الى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص فور تحريرها أولا بول ولكن تجمع هذه النماذج التي تعدها المنشأة على مدار الشهر في ملف خاص وفي نهاية الشهر تدون هذه النماذج في جدول الإضافات والاستبعادات (نموذج ٧/ب/ تأمينات) المرفق بالنموذج ١٧/ تأمينات الذي يقدم خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه الاشتراكات ، وترفق النماذج رقم ٢ ، ٥ ، ٤ / تأمينات بالنماذج أرقام ١٧ ، ب / تأمينات معها شيك السداد وتسلم الى مكتب التأمينات باليد أو ترسل بخطاب مصجل خلال الخمسة عشر يوما المشار إليها ، وتعتبر النماذج ٣ ، ٥ / تأمينات من سموزات تعيين العمال المؤمن عليهم التي لا يجوز تلجئها الى هيئ ، أما النموذج ٤ / تأمينات الذي يحرر بمناسبة وفاة العامل فترسل مكتب المؤسسة فوراً .

(٢) يتعين على صاحب العمل الخاضع لفرع الأخطار المهنية فور التحاق العامل أو خروجه أن يحرر عنه النماذج ٣ أو ٤ أو ٥ تأمينات ، ويوافي بها مكتب المؤسسة العامة المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الالتحاق أو الخروج (راجع المادة ٤ من قرار محافظ المؤسسة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٤-٢/١٨ هـ) .

وعلى مكاتب المؤسسة كذلك أن تعمل أرقاماً متتابعة للعمال المؤمن عليهم الموجودين في خدمة أصحاب الأعمال لدى تسجيلهم في المؤسسة وكذلك العمال الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك لأول مرة وتكون أرقام تأمين العمال ثابتة طوال مدة اشتراكهم في التأمين مهما تعدد استخدامهم لدى أصحاب الأعمال ولا يجوز إعطاء عامل جديد رقم تأمين سبق إعطاؤه لعمال آخر ترك الخدمة لأي سبب من الأسباب .

وعلى مكاتب المؤسسة إثبات أرقام التأمين الثابتة للعمال على صور الاخطارات الخاصة بالعمال وتعديدها بعد ذلك الى صاحب العمل في مدى اسبوعين من تاريخ إخطارها بالتحاق العامل .

ويجوز ترقيم أصحاب الأعمال والعمال وفقاً لنظام الترقيم الذي يصدر بقرار من محافظ المؤسسة .

مادة (١٤) :

على أصحاب الأعمال الاحتفاظ بالأرقام الخاصة باشتراكهم وأرقام التأمين الثابتة للعاملين لديهم ، ويتعين عليهم أن يذكروا تلك الأرقام في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام النظام كلما اقتضى الأمر ذلك .

مادة (١٥) :

على المؤسسة أن تصدر بطاقة برقم التأمين الثابت لكل عامل لدى تسجيله لأول مرة موضحاً بها البيانات الآتية :

— اسم العامل بالكامل (رباي وإلقب الأسرة واسم الشهرة إن وجد) .

— رقم التأمين الثابت للعامل .

— تاريخ ميلاد العامل والمصدر المستمد منه .

وترسل تلك البطاقات لصاحب العمل الذي يعمل لديه العامل في تاريخ تسجيله بمقتضى بيان من أصل بصورة وعلى صاحب العمل أن يعيد أصل البيان الى مكتب المؤسسة متضمناً اقرار صاحب العمل بتسليمه تلك البطاقات الى العمال كل فيما يخصه ، وإذا تمزق على صاحب العمل تسليم بطاقة عامل بسبب تركه الخدمة تعين عليه إعادة البطاقة الى مكتب المؤسسة لإرسالها بمعرفته الى العامل .

مادة (١٦) :

على العامل أن يحتفظ ببطاقة رقم تأمينه الثابت بصفة مستمرة وفي حالة جيدة ، وعليه كذلك أن يقدمها الى كل صاحب عمل يلتحق لديه وأن يستردها منه بعد الاطلاع عليها .

وعلى العامل (أو المستحقين عنه في حالة وفاته) ذكر ذلك الرقم في جميع المكاتبات المتعلقة بأي مجال من مجالات تنفيذ أحكام النظام .

مادة (١٧) :

في حالة التحاق العامل لدى صاحب عمل جديد يجب على العامل إثبات رقم تأمينه في إخطار الخدمة الذي يحضره صاحب العمل الجديد وعلى صاحب العمل تنبيهه الى ضرورة ذلك .

ويترتب على عدم ذكر العامل لذلك الرقم عدم مسئولية المؤسسة عن ضم مدد اشتراك العامل لدى أصحاب الأعمال السابقين .

مادة (١٨) :

في حالة فقد بطاقة تأمين العامل يجب عليه فوراً إخطار مكتب المؤسسة الصادر عنه البطاقة ، وله أن يطلب بطاقة بديلة نظير أداء مقابل يصدر بتحديد قرار من محافظ المؤسسة .

مادة (١٩) :

على المؤسسة أن تعطي لكل صاحب عمل بناء على طلبه الشهادة التي تثبت تسجيله في سجلات التأمين ، وتعد الشهادة وفقا للنموذج الموضح بالملحق المرافقة ولا تعتبر هذه الشهادة نافذة المفعول الا اذا كانت تحمل الخاتم الرسمي للمؤسسة .

وفي حالة تعدد فروع صاحب العمل أو تنوع انشطته ومعاملة كل فرع كصاحب عمل مستقل طبقا لأحكام البند (و) من المادة (١) ، يصدر لكل فرع شهادة خاصة ، أما مجموعة الفروع التي اعتبرت صاحب عمل واحد فتفتح شهادة واحدة

مادة (٢٠) (١) :

يسرى مفعول الشهادة التي تثبت تسجيل صاحب العمل في المؤسسة وقيامه بتجميع التزاماته تجاهها ، حتى نهاية السنة الهجرية التي صدرت فيها ، وينبغي تجديد الشهادة سنويا بموجب طلب يتقدم به صاحب العمل الى مكتب المؤسسة في شهر المحرم .

مادة (٢١) (١) :

لا تستخرج الشهادة المشار اليها في المادة السابقة أو تجدد الا بعد قيام صاحب العمل بتقديم النماذج الواجبة والوفاء بكافة التزاماته قبل المؤسسة حتى تاريخ إصدارها .

مادة (٢٢) :

على المؤسسة أن تصدر شهادات للمنشآت التي لاتخضع لأحكام النظام على أن يكون تنفيذ ذلك الحكم بعد استكمال المراحل التوسعية لتطبيق النظام أو تطبيق فرع الأخطار المهنية أيهما أسبق وبناء على طلب صاحب العمل .

كما يجوز للمؤسسة أن تصدر شهادات تسجيل نوعية طبقا للتقسيم النوعي للأنشطة كلما رأت ذلك مناسباً وفقاً لمراحل تطبيق النظام .

مادة (٢٣) :

تعتبر شهادة التسجيل أو تلك التي تلقي عدم خضوع المنشأة لأحكام النظام من الوثائق الرسمية التي يحظر قطعياً طبعها أو تقليدها أو إدخال أي تعديلات عليها بالإضافة أو الحذف أو التلاعب في بياناتها كما لايجوز تداولها الا في الأغراض التي صدرت من أجلها وفقاً لأحكام المادة (١٩) من النظام .

الفصل الثالث

قواعد تحديد اشتراكات التأمين

مادة (٢٤) :

يخضع لحسم الاشتراكات المنصوص عليها في المادة (١٨) بند (٢) من النظام مايتقاضاه العامل نظير عمله بشرط أن يكون مما يندرج تحت العناصر الآتية :

(١) عدلت بقرار مدير عام المؤسسة رقم ٤٣١ وتاريخ ١٠/١٠/١٣٩٣ هـ استناداً الى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ / تميمات وتاريخ ١٦/٧/١٣٩٣ هـ .

- ١- الأجر الأساسى سواء كان يصرف بالشهر أم بالاسبوع أم باليوم أم بالقطعة أم بالنسبة لساعات العمل أم لمقدار الانتاج .
- ٢- العمولة وهى النسبة المئوية التى تعطى للممثلين التجاريين ومندوبي شركات التأمين والوسطاء والفئات المماثلة سواء اقتصر الأجر على هذه النسبة أم يكون ذلك بالإضافة الى أجر ثابت .
- ٣- النسبة المئوية من ثمن المبيعات أو من الإيرادات التى يحصل عليها العامل سواء استحققت بالإضافة الى أجر ثابت أو التى تكون هى كل الأجر الذى يحصل عليه .
- ٤- الهبة (الوهبة) متى جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها على النحو الوارد بالمادة (٧) بند (٦) من نظام العمل .
- ٥- تعويض غلاء المعيشة وتعويض أعباء العائلة المتصوص عليهما فى المادة (٧) بند (٦) من نظام العمل .
- ٦- الأجر الإضافية ، وذلك بالنسبة للعمال الذين صرفت لهم تلك الأجر مدة ثمانية شهور على الأقل منفصلة أو متصلة خلال السنة السابقة بسبب طبيعة عملهم .
- ٧- بدل الاقتراب .
- ٨- بدل السكن النقدي وفق القيمة المتفق عليها بين صاحب العمل والعامل على ألا يتجاوز ما يخضع لحسم الاشتراك منه (٣٦,٠٠٠) ستة وثلاثون ألف ريال فى السنة ^(١) .
- ٩- السكن العيني وتقدر قيمته التى تخضع لحسم الاشتراك بما يساوى الراتب الأساسى عن شهرين على ألا يتجاوز ذلك (٣٦,٠٠٠) ستة وثلاثون ألف ريال فى السنة .
- واستثناء من هذا الحكم يعفى السكن العيني من الضموم لحسم الاشتراك فى الحالات التى يقرها رئيس مجلس الإدارة بناء على توصية المحافظ ^(١) .
- وبالنسبة لعناصر الأجر المنصوص عليها فى البنود ٢ ، ٤ ، يؤخذ بمتوسط الأجر السنوى الذى حصل عليه العامل خلال السنة السابقة وذلك بجمع مجموع ما تقاضاه من كل منها فى تلك السنة وتقسيمه على ١٢ ويصير هذا المتوسط هو القدر الذى يدخل فى مدلول الأجر الذى يخضع لحسم الاشتراكات خلال سنة مقبلة .
- وبالنسبة للعاملين الجدد يسرى فى شأنهم متوسط الخليل .

مادة (٢٥) :

فى حساب الأجر الشهري لعمال اليومية يضرب الأجر اليومي فى ٢٥ غير أنه اذا كان يوم العطلة الاسبوعية مدفوع الأجر يضرب الأجر اليومي فى ٣٠ ويكون الناتج فى أى من الحالتين هو الأجر الشهري ، الذى يخضع لحسم الاشتراك .

مادة (٢٦) :

يحسب الأجر الشهري للعامل الذى يتقاضى أجره بالقطعة على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه عن مدة عمله الفعلية فى السنة السابقة .

وبالنسبة للعمال الجدد يؤخذ بمتوسط أجر عامل مثيل أساسا للحساب .

(١) عدلت الفقرتان ٨ ، ٩ بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ١٦/٢٦١١/١٧ هـ ، وقد قضت المادة الثانية منه بجواز تطبيق التعديل فيما تضمنته من أمكان إعفاء السكن العيني من حسم الاشتراك على الحالات التى لم يتم فيها بعد سداد كامل الاشتراكات المستحقة على السكن العيني عن فترات سابقة على صدور القرار .

مادة (٢٧) :

يجب ألا يقل الاشتراك الذي يؤدي بالنسبة لعامل معين عن الاشتراك الذي يؤدي عن عامل يتقاضى أجراً قدره مائة ريال ، فإذا قل الاشتراك عن هذا القدر حسب الاشتراك الذي يؤديه العامل وذلك الذي يلتزم به صاحب العمل على أساسه .
ويقصر أثر الأحكام المتقدمة على تحديد الاشتراك دون أن يترتب عليها أية استحقاقات أخرى للعامل قبل صاحب العمل .

مادة (٢٨) :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة يجب ألا يقل الاشتراك المؤدى بالنسبة للعامل المتخرج في نهاية مدة تدرجه عن الاشتراك الذي يؤديه أقل العمال أجراً بالمنشأة .

وإذا كان العامل المتخرج لا يتقاضى أجراً تحصل صاحب العمل الاشتراك الذي يستحق على العامل بالإضافة إلى التزامه كصاحب عمل .

كما يجب ألا يقل الاشتراك الذي يؤدي بالنسبة لأي من أفراد أسرة صاحب العمل الخاضعين للنظام عن الاشتراك الذي يؤدي بالنسبة لمثل له يعمل في نفس المنشأة .

مادة (٢٩) :

العامل الذي يعمل لدى أكثر من صاحب عمل يؤدي عنه بالنسبة لكل صاحب عمل على حدة كامل الاشتراكات التي يستلزمها النظام .

ويعتبر مجموع الأجور التي يتقاضاها من أصحاب الأعمال المتعدين هو أجره الموعول عليه في تطبيق حكم المادة ٢٧ ، وتنظم لائحة إجراءات صرف التويضات والمنافع القواعد التي تتبع في شأن تسوية حقوق المؤمن عليهم والمستفيدين عنهم في مثل تلك الحالات .

مادة (٣٠) :

يخضع لحسم الاشتراكات ألبالغ المنصوص عليها في المادة (٢٤) دون استئصال أية استقطاعات تجري عليها كضرائب أو رسوم أو دين أو أقساط أو ماضاه ذلك كما لا تستنزل الاستقطاعات من الأجور بسبب الجزاء الإداري أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير أو أيام الغياب بنون أجر .

مادة (٣١) :

يجب أن تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجورهم لاتكفي لذلك ، وتعتبر حصة العامل التي يؤديها عنه صاحب العمل في هذه الحالة في حكم القرض ويكون الوفاء به طبقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام العمل .

مادة (٣٢) :

في حالة إغارة أحد العاملين بمنشأة خاضعة للنظام للعمل بمنشأة أخرى مع استمرار صلته بالمنشأة الأولى تستمر المنشأة الأولى في تحمل جميع التزامات التأمين قبل المؤسسة بما فيها أداء حصة العامل ، ويمكنها الاتفاق مع الجهة المستعيرة على طريقة الرجوع بقيمة ما أدى .

مادة (٣٣) :

تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة هجرية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر المحرم من كل سنة .

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر المحرم فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى شهر ذى الحجة ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في الفقرة السابقة ويجوز لحافظ المؤسسة الموافقة على حساب وأداء الاشتراكات على أساس الأجر الفعلية التي يتقاضاها المؤمن عليهم ، وذلك في الحالات التي يرى فيها أن الأخذ بهذا الأسلوب أكثر ملاءمة وفيه تيسير لأصحاب الأعمال ^(١) .

وتؤدي الاشتراكات المقررة على النحو المتقدم الى المؤسسة في أوائل كل شهر هجري بمراعاة المهلة المحددة للأداء .

غير أنه بالنسبة للمنشآت التي تؤدي أجور عمالها على أساس سنوات السنة الميلادية يجوز لحافظ المؤسسة قبول التعامل مع المنشأة على أساس التقويم الميلادي ووفقا للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار منه ^(٢) .

مادة (٣٤) :

تحصل الاشتراكات عن شهر الدخول في الخدمة على أساس شهر كامل ولا تحصل أية اشتراكات عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ، الا اذا انتهت الخدمة بنهاية اليوم الأخير من الشهر فيحصل الاشتراك عن كامل الشهر .

ومع عدم الإخلال بما يصدر من قواعد خاصة بالنسبة للتأمين على العمال المؤقتين والعرضيين وعمال المقاولات لا يحصل الاشتراك عن الشهر الذي يلتحق فيه العامل بالخدمة لدى صاحب العمل اذا انتهت خدمة العامل لديه في خلال ذلك الشهر ^(٣)

مادة (٣٥) :

هند حساب وأداء اشتراكات التأمين المستحقة قبل صاحب العمل (مجموع حصة العامل المؤمن عليه وحصة صاحب العمل) يقرب الكسر في اجمالي الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمال أو عن كل عامل على حدة اذا كان الكسر يبلغ خمسين مائة فأكثر الى ريال كامل ويهمل كسر الريال الذي يقل عن خمسين مائة وذلك حسبما يراه محافظ المؤسسة على ضوء ظروف المنشأة ومقتضيات سهولة التنفيذ ^(٤) .

ويفرض محافظ المؤسسة في التجاوز عن فروق الاشتراكات في حدود خمسة ريالات من اجمالي الاستحقاق الشهري على صاحب العمل وذلك في الحالات التي يقررها محافظ المؤسسة ^(٥) .

(١) مضافة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١٦ هـ .

(٢) معدلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٧ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١٦ هـ .

(٣) معدلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/١/١٦ هـ ، ثم بالقرار رقم ٤٧ / تامينات وتاريخ ١٤٠١/٧/١٧ هـ .

(٤) معدلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٤ / تامينات وتاريخ ١٣٩٤/١٠/٢٠ هـ .

(٥) معدلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/١٦ هـ .

الفصل الرابع

إجراءات تحصيل الاشتراكات

مادة (٣٦) :

تسدد الاشتراكات والدفعات الإضافية والمبالغ الأخرى المستحقة للمؤسسة بموجب شبكات على البنوك المعتمدة التي تتباشر نشاطها في دائرة مكتب المؤسسة
كما يجوز أداء الاشتراكات نقداً لمكاتب المؤسسة أو عن طريق إيداعها لحساب المؤسسة بالبنوك أو الجهات الأخرى وفقاً لما يصدر به قرار من محافظ المؤسسة .

مادة (٣٧) :

تؤدى الاشتراكات خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحق عنه الاشتراكات ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يكون إثبات تاريخ السداد بالوسائل الآتية:

- تاريخ الدفع نقداً لمكتب المؤسسة .
 - تاريخ تسليم شيك السداد لمكتب المؤسسة (في حالة التسليم المباشر) .
 - تاريخ المسجل الذي يحتوى على شيك السداد في حالة إرساله بالبريد ، فإذا لم يكن هذا التاريخ واضحاً اعتبر صاحب العمل قد قام بسداد الاشتراكات قبل وصول خطابه بخمسة أيام مالم يكن الشيك مؤرخاً بعد ذلك إذ يعتبر تاريخ الشيك في هذه الحالة الأخيرة هو تاريخ السداد ^(١) .
 - تاريخ الإيداع في البنك لحساب المؤسسة ، أو في الجهات التي يحددها محافظ المؤسسة .
- مع ذلك إذا صادف اليوم الخامس عشر من الشهر يوم جمعة أو عطلة رسمية امتد الميعاد المحدد لسداد الاشتراكات ، المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى أول يوم عمل تال ^(٢) .

مادة (٣٨) :

على صاحب العمل أن يرفق بمستند السداد المنصوص عنه في المادة (٣٦) النموذج رقم ١٧ ، ب / تأميمات متضمنة التعديلات التي تطرأ على أجور الاشتراك زيادة أو نقصاً نتيجة حركة دخول وخروج العمال لديه خلال الشهر وفقاً للنموذج ٧ ب/ تأميمات المرافق من أصل وثلاث صور .
وإذا لم يتسع الحيز الموجود بالجدول لاستيفاء البيانات المطلوبة ترفق جداول إضافية مماثلة لذلك الجدول .

مادة (٣٩) :

في حالة عدم قيام صاحب العمل بسداد الاشتراكات دون إرسال جدول تعديل الأجور المنصوص عليه في المادة السابقة خلال المواعيد المحددة لسداد الاشتراكات فيعتبر تأخيرها في تقديم ذلك الجدول من بين الحالات الموجبة لتوقيع العقوبات المنصوص عليها بالمادة (٥٩) من النظام وتلك المنصوص عليها في هذه اللائحة .

(١) معلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨/ تأميمات وتاريخ ١٣٩٣/١/١٦ هـ .

(٢) معلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨/ تأميمات وتاريخ ١٣٩٣/١/١٦ هـ .

مادة (٤٠) :

على المؤسسة أن توافي صاحب العمل عن طريق البريد المسجل بكشف حساب سنوي يتضمن اجمالي الاشتراكات المستحقة خلال السنة الميلادية التأمينية وفقاً للبيانات المقدمة من صاحب العمل وكذا اجمالي المبالغ المسددة منه خلال تلك السنة دين الاخلال بحق المؤسسة في أية اشتراكات أو مبالغ أخرى تستحق بموجب بيانات أغفل صاحب العمل الاخطار عنها . كما يحق للمؤسسة أن تطالب في أى وقت بما يستحق لها من مبالغ وإن لم ترد بكشف الحساب المرسل لصاحب العمل .

مادة (٤١) :^(١)

١- تعتبر المبالغ المستحقة للمؤسسة واجبة الأداء فور استحقاقها طبقاً لأحكام النظام ، وعلى صاحب العمل أن يوافق بها مضافاً إليها اضافات التأخير المستحقة حتى تاريخ السداد الفعلي طبقاً للمادة (٥/١٩) من النظام ولا جاز للمؤسسة أن تتخذ من جانبها اجراءات التنفيذ الجبري بعد أن تنفذه بعزمها على اتخاذ هذا الاجراء وتمطيه مهلة قدرها خمسة عشر يوماً لسداد الاشتراكات واطرافات التأخير تبدأ بعدها في اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبري متى رأت المؤسسة ذلك اذا لم يتم السداد خلال تلك المهلة أو تعطيه مهلة أخرى حسبما تقدره على ضوء ما تثبته من ظروف صاحب العمل ومدى استعداده للاستجابة لأحكام النظام .

٢- مع مراعاة حكم المادة ٦٢ من هذه اللائحة لا يعتبر اعتراض صاحب العمل قاطعاً للمهلة الممنوحة له للسداد بموجب المادة (٥/١٩) من النظام وعليه في حالة رغبته في إيقاف سريان اضافات التأخير أن يؤدي كافة المبالغ المطالب بها تحت الحساب فاذا ما قبل اعتراضه ردت اليه اما اذا رفض اعتراضه فانه يكون قد أنهى ما هو مستحق عليه في حدود ما أداه .

٣- وتتخذ اجراءات التنفيذ الجبري وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الادارة ، والى أن يصدر ذلك القرار تتبع اجراءات التنفيذ الجبري وفقاً لأحكام نظام جباية أموال الدولة .

مادة (٤٢) :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٥٩) من النظام لا تسقط الاشتراكات المستحقة للمؤسسة وكذلك الاضافات المنصوص عنها في المادة (١٩) من النظام بمرور الزمن مهما كانت الاسباب .

مادة (٤٣) :

لا تنقضى مستحقات المؤسسة بوفاء صاحب العمل وتكون مسئولية الورثة تضامنية لوفاء بمستحقات المؤسسة كل في حدود ما آل اليه من تركة .

كما لا تنقضى مستحقات المؤسسة بحل المنشأة أو تصفيتها أو ادمائها في غيرها أو تجزئتها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو البيع أو التنازل للغير وبغير ذلك من التصرفات .

ومع عدم الاخلال بحكم الفقرة الأولى يكون صاحب العمل السابق وصاحب العمل الجديد مسئولين بالتضامن عن الوفاء بجميع مستحقات المؤسسة التي نشأت قبل حدوث أي من الوقائع المشار اليها . أما مستحقات المؤسسة التي تنشأ بعد ذلك فيتحملها صاحب العمل الجديد منفرداً .

مادة (٤٤) :

يجوز للمؤسسة عند الاقتضاء تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل أصحاب الأعمال على أقساط شهرية متساوية القيمة بقدر

(١) معلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٣٧/تسليمات وتاريخ ١٣٩٩/١٢ هـ .

عدد الأشهر التي لم تدفع عنها الاشتراكات أو التي تأخر خلالها في الدفع ويصدر قرار التقسيط من محافظ المؤسسة أو من ينوبه ويشترط لقبول التقسيط توافر أحد الضمانات الآتية :

(أ) تأمين مستحقات المؤسسة بموجودات ثابتة لدى صاحب العمل تفي بالمبالغ المستحقة لها مع كف يد صاحب العمل عن التصرف في تلك الموجودات - وفي حدود التبقى في ذمته المؤسسة - بالبيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية إلى حين تمام السداد الا بموافقة المؤسسة .

(ب) تقديم ضمان من أحد البنوك المعتمدة على أن يكون الضمان غير معلق على شرط ويسرى مفعوله طوال مدة تقسيط المستحقات .

ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يوافق على استثناء صاحب العمل من شرط توافر الضمان وكذلك تقسيط المبالغ المستحقة على مدد أطول مما ورد بالفقرة الأولى وذلك للاعتبارات التي يراها المجلس ^(١) .

مادة (٤٥) : (٢)

لايعتبر صدور قرار التقسيط قاطعا لاستحقاق الإضافات المنصوص عنها بالمادة (١٩) من النظام حيث تستحق هذه الإضافات عن المبالغ التي لم تدفع في موعدها حتى تمام الوفاء بها وفقا لأحكام المادة المذكورة .

ومع ذلك يجوز للمحافظ إعفاء صاحب العمل من دفع اضافات التأخير عن فترة التقسيط للأسباب التي يقرها ، ويراعى في هذه الحالة أن أي قسط لا يؤدي في موعده تفرض عليه اضافات التأخير عن الفترة من تاريخ وجوب سدادها حتى تاريخ سدادها الفعلي دون اخلال بحكم المادة ٤٦ من هذه اللائحة ، ويجوز للمحافظ تعليق الاعفاء من اضافات التأخير كلها أو بعضها على تمام سداد الأقساط المستحقة .

مادة (٤٦) :

لايخل صدور قرار التقسيط بحق صاحب العمل في سداد المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو سداد باقي الأقساط قبل حلول موعيدها ، كما يجوز للمؤسسة إلغاء قرار التقسيط في الحالات الآتية :

(أ) إذا ما رأت المؤسسة زوال الأسباب التي أدت إلى صفوره .

(ب) إذا توقف صاحب العمل عن أداء المبالغ المستحقة في موعيدها .

(ج) إذا توقف صاحب العمل عن أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة في موعيدها .

(د) إذا طرأ على المنشأة تغيير من شأنه تعريض مستحقات المؤسسة للضياع وذلك في حالات :

١- الإفلاس .

٢- التصفية أو إنهاء النشاط .

(١) صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٥٦ بتاريخ ٢٩/٣/١٣٩٨ هـ .

ونص على ما يلي :

١- استثناء صاحب العمل من شرط تقديم الضمان في الحالات التي يرى فيها المحافظ ملازمة ذلك .

٢- تقسيط المبالغ المستحقة للمؤسسة على مدد أطول مما ورد بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية المشار إليها .

٣- لمحافظ المؤسسة وضع ما يراه من قواعد تنظيمية تلزم بها مكاتب التلميذات في هذا الشأن (راجع القرار رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٣٩٨ هـ والتعميم الفني رقم (١) لعام ١٤٠٠ هـ .

(٢) أضيفت الفقرة الثانية بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٥ / تامينات وتاريخ ١٧/٦/١٤٠١ هـ .

٢- الهجرة أو المغادرة النهائية للبلاد .

٤- التنفيذ بالبيع ضد صاحب العمل بناء على طلب أى دائن سواء كان التنفيذ اداريا أو قضائيا .

وتصدر قرارات الالفاء بقرار من محافظ المؤسسة أو من ينييه ، ويترتب على الفاء قرار التقسيط وجوب الوفاء بجميع مستحقات المؤسسة خلال شهر من تاريخ اخطار صاحب العمل بقرار الالفاء .

وفى حالات عدم الوفاء خلال هذه المهلة يحق للمؤسسة المطالبة بقيمة الضمان أو اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى .

مادة (٤٧) :

للعامل الحق فى طلب بيان عن مدة اشتراكه فى التأمين بناء على طلب يتقدم به الى مكتب المؤسسة الذى يقع فى دائرته اخص منشأة كان يعمل بها وذلك فى الحالات الآتية :

- عند بلوغ سن التقاعد .

- عند انتهاء خدمته لى سبب من الأسباب .

- عند مغادرته للبلاد ولو كان ذلك بصفة مؤقتة .

- عند التساقط بعمل لا يخضع لأحكام النظام .

كما يحق للمستفيدين من العامل طلب ذلك البيان عن وفاته ، وفى جميع الحالات المتقدمة يعطى البيان دون مقابل . كما يجوز للعامل أن يطلب ذلك البيان مرة كل خمس سنوات نظير أداء مقابل نقدى يصدر بتحديد قرار من محافظ المؤسسة وفى غير تلك الحالات لايجوز اعطاء ذلك البيان الا بموافقة محافظ المؤسسة أو من ينييه وفقا لطرف الطلب وبعد أداء المقابل المقرر، ولا يعتد بهذا البيان الا فى الغرض الذى صدر من أجله دون ترتيب أية آثار أخرى قبل الغير .

مادة (٤٨) :

للعامل الحق فى أن يخطر المؤسسة بمجرد التساقط لى أى من أصحاب الأعمال ، وفى الأحوال التى يتبين فيها المؤسسة عدم قيام صاحب العمل بالاشتراك عن العامل رغم وجوب الاشتراك عنه وفقا لأحكام النظام ، وجب على المؤسسة أن تحيل الموضوع الى مكتب العمل المختص لتحقيق علاقة العمل وإثبات مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل وتحديد قيمة الأجر التى صرفت للعامل خلال تلك المدة .

فاذا ما ثبت بصفة نهائية حق العامل فى الاشتراك عن تلك المدد وجب على المؤسسة حساب تلك المدد ضمن مدد الاشتراك فى التأمين مع الرجوع على صاحب العمل بكافة الاشتراكات المستحقة جميعها (اشتراك صاحب العمل واشتراك العامل) مضافا اليها الإضافات والغرامات المقررة بمقتضى الأحكام الواردة بالنظام وهذه اللائحة .

الفصل الخامس

التفتيش وحصر المنشآت

مادة (٤٩) :

على المؤسسة أن تتخذ الاجراءات التى تكفل تنفيذ أحكام النظام وعلى الأخص :

(١) التحقق من قيام أصحاب الأعمال بالاشتراك عن جميع العاملين لديهم وفقا لأحكام النظام وعلى أساس أجورهم الحقيقية محسوبة وفقا لأحكام هذه اللائحة .

(ب) التحقق من قيام أصحاب الأعمال بالوفاء بالتزاماتهم قبل المؤسسة وفقا للقواعد والمواعيد المنصوص منها فى النظام وهذه اللائحة .

مادة (٥٠) :

للمؤسسة فى سبيل تنفيذ أحكام المادة السابقة أن توفد مندوبيها من مفتشين أو مراقبين الى محال العمل ، ويكون لهم الحق فى :

(أ) الاطلاع على السجلات والاضحيات والملفات والكشوف التى تستوجبها المادة (١٠) من نظام العمل والعمال بالقدر الضرورى لتدقيق البيانات الخاصة بتطبيق نظام التأمينات على العمال فى المنشأة .

(ب) فحص الدفاتر والسجلات وأية مستندات أو وثائق تتعلق بنظام الأجور وطبيعتها وطرق حسابها ودفعها وكذلك فيما يتعلق بعدد العمال وعدد استخدامهم .

(ج) حصر العاملين فى المنشأة وإثباتهم فى قائمة على النموذج الذى تعده المؤسسة وذلك من واقع التواجد الفعلى فى المنشأة وقت الزيارة ومناقشة العامل وصاحب العمل وتوقيع كل منهما بما يفيد صحة جميع البيانات الواردة بالقائمة .

كما يجوز الاعتماد فى تحرير هذه القائمة على السجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أو وثائق أخرى يمكن الاعتماد عليها .

(د) اجراء التحقيقات اللازمة اذا ما اقتضى الأمر التكد من صحة البيانات التى يتقدم بها صاحب العمل أو العمال بما فى ذلك سؤال صاحب العمل أو العامل منفردا أو فى حضور شهود .

مادة (٥١) :

فى حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول اثبات مدة الخدمة أو الأجر أو فى حالة رفض صاحب العمل التوقيع على القائمة المشار اليها فى البند (ج) من المادة السابقة دون سبب موضوعى يحرر مندوب المؤسسة تقريراً بموضوع الخلاف، ويحال لمكتب العمل المختص الذى يقع فى دائرته محل المنشأة ليتولى بحث النزاع وفقاً لأحكام نظام العمل والعمال وعلى المؤسسة ومكاتبها الالتزام بالنتيجة التى ينتهى اليها بحث النزاع على النحو المتقدم .

مادة (٥٢) :

إذا ما تبين لمندوب المؤسسة وجود مخالفات فى مجال تنفيذ صاحب العمل للالتزامات التى أوجبها النظام أو تدابيرہ التنفيذى وجب عليه توجيه صاحب العمل وارشاده الى كيفية تنفيذ أحكام النظام وتدابيره على الوجه السليم مع تأكيد ذلك بتقرير كتابى يرسل الى صاحب العمل بالبريد الرسمى .

ويصدر بقرار من محافظ المؤسسة القواعد والأصول ونماذج التقارير التى تعد بنتائج التفتيش وتحديد المهلة اللازمة لإزالة كل مخالفة حسب طبيعتها .

مادة (٥٣) :

إذا لم يتم صاحب العمل بإزالة المخالفة خلال المهلة المحددة بصورة التقرير المرسلة اليه - رغم توجيهه وارشاده الى وسائل ازالة تلك المخالفة - يحرر مندوب المؤسسة ضبطاً على ثلاث نسخ ترسل احداها بالبريد الرسمى لصاحب العمل .

وتتظم شروط وأوضاع التصرف فى محاضر الضبط بالتنبيه أو الانتذار أو توقيع الغرامة بقرار من محافظ المؤسسة ، كما ينظم ذلك القرار.. نماذج محاضر الضبط وما يجب أن تتضمنه من بيانات أساسية **وعلى الأخص :**

(أ) صفة المخالف مع التاكيد من أنه صاحب العمل أو الشخص المسئول عن مباشرة العمل .

(ب) بيان المخالفات بوضوح .

(ج) عدد العمال فى حالة المخالفات التى تتعدد بها العقوبة يتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

(د) بيان المخالفات السابقة لصاحب العمل والتي بمقتضاها يجوز مضاعفة الغرامة .

مادة (٥٤) :

عند تحرير محاضر الضبط ضد أصحاب الأعمال الذين يخالفون أحكام نظام التأمينات الاجتماعية يراعى ذكر الظروف المخففة أو المشددة للعقوبة حسب الأحوال وذلك على النحو المبين بالنظام وبما يتماشى مع هدأة العهد بالتنفيذ ومدى استجابة صاحب العمل لتنفيذ تلك الأحكام وحجم المنشأة وأمكاناتها في استيعاب أحكامه .

مادة (٥٥) :

مع عدم الإخلال بالتزام صاحب العمل بالتقدم للاشتراك عن العاملين لديه وفقاً لأحكام النظام ، يجب على المؤسسة ، فى سبيل توفير ضمانات التطبيق أن تتخذ الإجراءات التى تكفل إعداد سجل شامل لأصحاب الأعمال وأن تتابع بصفا منتظمة ما يجرى على ذلك السجل من تعديل والمؤسسة فى سبيل ذلك :

(أ) القيام بالحصر الشامل للمنشآت داخل المقارنات وفقاً لدائرة الاختصاص الاقليمى لمكاتبها وتقسيماتها الجغرافية ، ويجوز للمؤسسة تجميع نموذج خاص على أصحاب الأعمال لتدوين البيانات المطلوبة والمؤسسة كذلك أن تستعين بالجهات الادارية ودوائر الشرطة والمرافق الحكومية المختصة بصرف تراخيص انشاء المباني أو تسجيلها .

(ب) الرجوع الى البيانات المتاحة فى كافة وزارات ومصالح ودوائر الدولة ومن بينها :

- ١- مصلحة الاحصاء .
- ٢- مكاتب العمل الرئيسية والفرعية .
- ٣- السجل التجارى .
- ٤- جهات صرف تراخيص إنشاء المؤسسات وتراخيص إدارتها .

الفصل السادس

أصول تقديم الاعتراضات وإجراءات النظر فيها

مادة (٥٦) :

لكل من صاحب العمل والعامل الحق فى أن يعترض على أى قرار صادر من أى جهاز من أجهزة المؤسسة فى المسائل الآتية :

- (أ) الخضوع أو عدم الخضوع للنظام .
- (ب) تحديد الأجر المخفض لحسم الاشتراكات أو تحديد قيمة هذه الاشتراكات أو فرض اضافات للتأخر فى دفعها ، وفى تقدير هذه الإضافات .
- ولا يشترط أن يكون القرار المعترض عليه فى تلك المسائل صادراً فى شكل معين كما يمكن أن يكون قراراً سلبياً بمعنى عدم صدور قرار أصلاً ويطلب المعارض إصداره .
- وتتطلب لائحة إجراءات صرف الصئق والمنافع القواعد المتعلقة بالاعتراض على القرارات الصادرة فى شأن مدى استحقاقها وتقديرها .

مادة (٥٧) (١) :

١- يجوز للمعتراض أن يتقدم بالتماس الى نفس الجهاز الذي أصدر القرار المعترض عليه لإعادة النظر فيه ، على أن يحدد في التماس أسبابه وطلبات الملتمس ، على أن يكون تقدمه بالالتماس خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار والا فان التماسه لا يكون مقبولا ، كما أن له بدلا من ذلك أن يتقدم باعتراضه الى المستوى الأعلى مباشرة خلال شهر من نهاية الخمسة عشر يوما المحددة لتقديم التماس .

٢- اما اذا تقدم صاحب الشأن بالالتماس ورفض أو لم يبت فيه خلال الخمسة عشر يوما فانه يجوز له التقدم باعتراضه الأول على أن يكون ذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره برفض التماس أو من تاريخ نهاية الخمسة عشر يوما التي مضت على تقديم التماس دون البت فيه حسب الحال .

مادة (٥٨) (٢) :

١- يقدم الاعتراض الى الجهاز الأعلى مباشرة للجهاز الذي أصدر القرار أو امتنع عن إصداره على التفصيل الآتي :

(أ) مدير المكتب الرئيسي المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل مديري المكاتب الفرعية التابعة له .

(ب) محافظ المؤسسة بالنسبة للقرارات المتخذة من مديري المكاتب الرئيسية .

(ج) مجلس الادارة بالنسبة للقرارات المتخذة من المحافظ ، ويجوز للمجلس تفويض رئيسه أو بعض أعضائه في سلطة البت في الاعتراضات المقدمة اليه ، وفي هذه الحالة يجب أن يحاط المجلس علما ببيان الاعتراضات التي قدمت والقرارات التي صدرت في شأنها ، وللمجلس أن يصدر مايراه من قرارات على ضوء ذلك لتلافي أسباب الاعتراض مستقبلا .

٢- ويجوز لصاحب الشأن الاعتراض على القرار الصادر في الاعتراض من أي مستوى من المستويات المشار اليها في البندين (أ) و (ب) من الفقرة السابقة ، ويقدم الاعتراض في هذه الحالة الى المستوى الأعلى مباشرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره ، بقرار البت في اعتراضه .

٣- اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ تقديم المعتراض لاعتراضه الى أي من المستويات المشار اليها في البندين أ و ب من الفقرة (١) فون أن يصله خلالها مايفيد أن اعتراضه محل دراسة الجهة المعترض إليها ، فان عليه أن يتقدم باعتراضه الى المستوى الأعلى مباشرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء تلك المدة .

٤- يجوز لمحافظ المؤسسة ، لأسباب مبررة قبول النظر في الاعتراض المقدم بعد فوات المواعيد المقررة لأي من المستويات المشار اليها في الفقرة (١).

٥- ولصاحب الشأن الذي لم يقبل اعتراضه بعد استنفاد طريق التسلسل المشار اليه أن يتقدم بشكوى أمام لجان تسوية المخالفات المنصوص عليها في نظام العمل والعمال .

مادة (٥٩) :

يجوز لصاحب الشأن أو من يقوم مقامه أن يقدم الاعتراض بنفسه الى السلطة المختصة بالبت في الاعتراض أو إرساله اليها بالبريد المسجل ، وفي حالة ما اذا كان الاعتراض مقبلا ممن يقوم مقام صاحب العمل أو العامل فانه يتعين عليه اثبات صفته التي تسمح له بذلك .

(١) معلة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٨ / تبليغات وتاريخ ١٤٠١/١/١٧ هـ .

(١) عدلت الفترة الأولى بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٨ / تبليغات وتاريخ ١٤٠١/١/١٧ هـ .

ويجب أن يتضمن الاعتراض البيانات الآتية:

- ١- اسم المعارض كاملاً ولقبه .
 - ٢- صفة المعارض ومهنته ومقر عمله .
 - ٣- العنوان الذي يخاطب عليه في شأن الاعتراض ورقم الهاتف الذي يجري الاتصال به فيه أن وجد
 - ٤- الجهة التي أصدرت القرار المعارض عليه ، والبيانات المتعلقة به كما يرفق صورة منه .
 - ٥- أسباب الاعتراض بالتفصيل وتحديد طلبات المعارض وحججه .
 - ٦- توقيع المعارض ، فإذا لم يكن يحسن التوقيع . يكفي بأن ييضم بإبهامه الأيسر على الاعتراض أمام الموظف المختص بتسجيل الاعتراضات .
- ويجوز للمؤسسة أن تعد نموذجاً للاعتراض الذي يمكن أن يتقدم به أصحاب الشأن طبقاً لأحكام هذا الفصل .

مادة (٦٠) :

يُنشأ سجل خاص بكل من المكاتب الرئيسية ومكتب المحافظ وسكرتارية مجلس الإدارة يخصص لتقيد الاعتراضات المستوفاة البيانات الموضحة بالمادة السابقة حسب تاريخ ورودها ويخطر المعارض بتاريخ ورقم قيده بالسجل .

مادة (٦١) (١) :

تشكل لجنة لفحص الاعتراضات بكل المكاتب الرئيسية والإدارية العامة للمؤسسة وسكرتارية مجلس الإدارة تتولى فحص الاعتراض وإعداد تقرير بشأنه يعرض على الجهة المختصة بالبت في الاعتراض خلال شهر على الأكثر من تاريخ استكمالها المعلومات المتعلقة بالاعتراض ، وعلى المعارض أن يقدم للجنة كافة البيانات والمستندات التي تراها لازمة لدراسة اعتراضه . ويصدر بتشكيل تلك اللجان قرار من محافظ المؤسسة ومن مجلس الإدارة بالنسبة لما يخص المجلس بالبت فيه .

مادة (٦٢) :

يجوز للجهة المختصة بالبت في الاعتراض استدعاء المعارض أو من ينوبه لمناقشته ويجوز لها حفظ الاعتراض إذا لم يحضر المعارض أو نائبه إليها في المواعيد التي تحددها دون عذر مقبول .

مادة (٦٣) :

الاعتراض الذي استوفى إجراءاته الشكلية وتم إخطار صاحب العمل بقبول النظر فيه يوقف إجراءات التنفيذ الجبري على النص المنصوص عليه في هذه اللائحة .

مادة (٦٤) :

يصدر القرار بحفظ الاعتراض أو إلغاء القرار المعارض عليه أو تعديله ، على أن يكون القرار في جميع الحالات مسبباً ويخطر المعارض بصورة معتمدة من القرار الصادر وذلك بموجب خطاب رسمي على العنوان الذي حدده في اعتراضه .

(١) عدلت الفقرة الأولى بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٤٨ / تعليمات وتاريخ ١٧/٦/١٤٠٠ هـ .

القرارات الوزارية الصادرة بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية

**قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٦ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ
بتفويض محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
صلاحية اعتبار فروع منشأة صاحب العمل وحدة واحدة
فى تعاملها مع المؤسسة^(١)**

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكى رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ ،
وعلى قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام ،
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٦ وتاريخ ١٣٩٢/١/٢٤ هـ .

يقرر مايلى :

المادة الأولى :

يستبدل بنص الفقرة (و/١) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٢ / تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ النص التالى :

« اذا تعددت فروع صاحب العمل وكانت كلها تمارس نشاطا واحدا فان مجموعة الفروع التى تقع فى دائرة مكتب واحد
تعامل كصاحب عمل واحد ، أما الفروع التى تقع فى دوائر مكاتب مختلفة فان كل فرع منها يعامل كصاحب عمل مستقل ،
ومع ذلك يجوز لمحافظ المؤسسة أو من ينوبه اعتبار فروع صاحب العمل كلها أو بعضها كوحدة واحدة فى تعاملها مع
المؤسسة متى كان ذلك لأسباب مبررة » .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول المحرم ١٣٩٣ هـ .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد الرحمن أبى الخيل

(١) نشر بالجريدة الرسمية (تم القرى) العدد رقم ٢٤٦٣ بتاريخ ١١ صفر ١٣٩٣ هـ .

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٧ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ
بالترخيص للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
فى قبول التعامل مع المنشآت التى تتبع التقويم الميلادى
على أساس هذا التقويم (١)

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكى رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٧/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٤٧ وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٤ هـ .

يقرر هايلى :

المادة الاولى :

يستبدل بنص الفقرة الاخيرة من المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٧/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ النص التالى :
« وتؤدى الاشتراكات المقررة على النحو المتقدم الى المؤسسة فى أوائل كل شهر هجرى بمراعاة المهلة المحددة للاداء .
غير أنه بالنسبة للمنشآت التى تؤدى أجور عمالها على أساس شهور السنة الميلادية يجوز لحافظ المؤسسة قبول التعامل مع المنشأة على أساس التقويم الميلادى ووفقا للشروط والأوضاع التى يحددها بقرار منه » .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من شرة محرم ١٣٩٣ هـ .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٤٦٣ وتاريخ ١١ صفر ١٣٩٣ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٨ / تامينات وتاريخ ١٣٩٣/٦/١٦ هـ
بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٦٤ وتاريخ ١٣٩٣/٦/١٦ هـ .

وعلى نظام التأمينات الاجتماعية المتوج بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٣٨٩ /٩/٦ هـ .

وعلى اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادة (٤) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليه النص الآتي :

« يجوز لحافظ المؤسسة أحداث أية تغييرات أو إضافات على النماذج الواردة في هذه اللائحة بما يخدم التطبيق للنظام ، كما يجوز له استثناء بعض المنشآت من التقيد ببعض هذه النماذج والاستعاضة عنها بنماذج بديلة كلما كان ذلك أيسر لنظام العمل بالمؤسسة ، وعلى الأخص أغراض الأساليب الآلية لحاسبة أصحاب الأعمال .

ويحدد قرار المحافظ الذي يصدر في هذا الشأن شكل وأوصاف النماذج وشروط وأوضاع استخدامها . »

المادة الثانية :

تضاف فقرة جديدة الى نص المادة (٣٣) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليها يأتي ترتيبها بعد الفقرة الثانية نصها كالآتي :

« ويجوز لحافظ المؤسسة الموافقة على حساب وأداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية التي يتقاضاها المؤمن عليهم ، وذلك في الحالات التي يرى فيها أن الأخذ بهذا الأسلوب أكثر ملاءمة وفيه تيسير لأصحاب الأعمال . »

المادة الثالثة :

أولاً - إضافة فقرة أخيرة الى المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليها نصها كالآتي :

« ولا يعتبر شهر بدء تطبيق النظام على صاحب العمل بمثابة شهر التحاق بالخدمة الا بالنسبة للعمال الذين التحقوا فعلا في خدمته خلال ذلك الشهر . »

ثانياً - اقرار ماتم على غير ماورد في المادة السابقة خلال الفترة السابقة على صدور هذا القرار .

المادة الرابعة :

أولاً - يستبدل بنص المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية ، النظام المشار إليها النص التالي :

« عند حساب وأداء مجموع اشتراكات التأمين المستحقة عن كل عامل على حدة (مجموع حصة العامل وحصة صاحب

العمل) يقرب الكسر الذي يبلغ خمسين هلة الى ريال كامل ويهمل كسر الريال الذي يقل عن خمسين هلة .

ثانيا - تضاف فقرة ثانية الى المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار إليه نصها كالآتي :

« ويغوض محافظ المؤسسة في التجاوز عن فريق الاشتراكات في حدود خمسة ريالات من اجمالي الاستحقاق الشهري على صاحب العمل وذلك في الحالات التي يقرها محافظ المؤسسة » .

المادة الخامسة :

تضاف فقرة أخيرة الى المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية المشار إليها نصها كالآتي :

« ومع ذلك اذا صادف اليوم الخامس عشر من الشهر يوم جمعة أو عطلة رسمية امتد الميعاد المحدد لسداد الاشتراكات المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة الى أول يوم عمل تال » .

المادة السادسة :

يستبدل بالبند قبل الأخير الوارد في المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية المشار إليها البند التالي :

« تاريخ المسجل الذي يحتوى على شيك السداد في حالة ارساله بالبريد فاذا لم يكن هذا التاريخ واضحا امتهن صاحب العمل قد قام بسداد الاشتراكات قبل وصول خطابه بخمسة أيام مالم يكن الشيك مؤرخا بعد ذلك اذ يعتبر تاريخ الشيك في هذه الحالة الأخيرة هو تاريخ السداد » .

المادة السابعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره فيما عدا المادة الرابعة (بند أولا) فيعمل بها اعتبار من اشتراكات شهر رجب ١٢٩٢ هـ ، والمادة الرابعة (بند ثانيا) والمادتين الخامسة والسادسة ، فتسرى أيضا على الحالات التي نشأت قبل صدوره .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ١٤ / تامينات وتاريخ ١٣٩٤/١٠/٢٠ هـ
بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية
لنظام التأمينات الاجتماعية

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ ، وعلى اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

يقرر :

المادة الأولى :

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية المشار إليها النص التالي :

« عند حساب واداء اشتراكات التأمين المستحقة قبل صاحب العمل (مجموع حصة العامل المؤمن عليه وحصة صاحب العمل) يقرب الكسر في اجمالي الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمال أو عن كل عامل على حدة اذا كان الكسر يبلغ خمسين هللة فأكثر الى ريال كامل ويهمل كسر الريال الذي يقل عن خمسين هللة ، وذلك حسبما يراه محافظ المؤسسة على ضوء ظروف كل منشأة ومقتضيات سهولة التنفيذ . »

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد الرحمن أبها الخيل

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٣٧ / تأميمات وتاريخ ١٢/٦/١٣٩٩ هـ
بتعديل المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية
لنظام التأميمات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأميمات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وعلى اللائحة التنفيذية لنظام التأميمات الاجتماعية فيما يتعلق بتسجيل أصحاب الأعمال والعمال وتحديد وتحصيل اشتراكات التأمين وحصر المنشآت والتفتيش وأصول تقديم الاعتراضات وإجراءات النظر فيها ، الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأميمات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١٦ هـ .

وبناء على قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأميمات الاجتماعية رقم (٣١٠) وتاريخ ١٣٩٩/٦/١٢ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يعمل نص المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية لنظام التأميمات الاجتماعية المشار إليها بحيث يصير نصها على النحو التالي:

مادة (٤١) :

١- تعتبر المبالغ المستحقة للمؤسسة واجبة الأداء فور استحقاقها طبقاً لأحكام النظام ، وعلى صاحب العمل أن يوفي بها مضافاً إليها اضافات التأخير المستحقة حتى تاريخ السداد الفعلي طبقاً للمادة (٥/١٩) من النظام ولا جاز للمؤسسة أن تتخذ من جانبها إجراءات التنفيذ الجبري بعد أن تنذره بعزمها على اتخاذ هذا الإجراء وتعطيه مهلة قدرها خمسة عشر يوماً لسداد الاشتراكات واضافات التأخير تبدأ بعدها في اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري متى رأت المؤسسة ذلك إذا لم يتم السداد خلال تلك المهلة أو تعطيه مهلة أخرى حسبما تقدره على ضوء ما تتبين من ظروف صاحب العمل ومدى استعداده للاستجابة لأحكام النظام .

٢- مع مراعاة حكم المادة ٦٣ من هذه اللائحة لا يعتبر اعتراض صاحب العمل قاطعاً للمهلة الممنوحة له للسداد بموجب المادة (٥/١٩) من النظام وعليه في حالة رغبته في إيقاف سريان اضافات التأخير أن يؤدي كافة المبالغ المطالب بها تحت الحساب فإذا ما قبل اعتراضه ردت إليه أما إذا رفض اعتراضه فإنه يكون قد أرفى بما هو مستحق عليه في حدود ما أداه

٣- ويتخذ إجراءات التنفيذ الجبري وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، وإلى أن يصدر ذلك القرار تتبع إجراءات التنفيذ الجبري وفقاً لأحكام نظام جباية أموال الدولة .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأميمات الاجتماعية اتخاذ إجراءات تنفيذه وإبلاغه لمن يلزم .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العثقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٧٧٥ وتاريخ ١٣٩٩/٧/٦ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤١ / تامينات وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ
بتعديل حكم المادة (٢/ ي) من اللائحة التنفيذية
لنظام التأمينات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٣٥٣) وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ .
وتحقيقا للمصلحة العامة

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يستبدل بنص الفقرة (ي) من المادة (٢) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليها **النص التالي :**
(ي) العامل الاجنبي الذي يفترض أن مدة عمله في المملكة لا تزيد عن السنة (مستثنى) : هو العامل المؤقت الذي يستقدم من خارج المملكة خصيصا للاحتياج بالعمل في عملية مؤقتة بطبيعتها يستغرق انجازها - حسب عقد العملية - مدة لا تزيد عن سنة ، كما لا تزيد مدة رخصة الإقامة ورخصة العمل الممنوحة له عن سنة ، ولم يكن له سابقة عمل بالمملكة .

المادة الثانية :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية العمل على تنفيذ هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٤٨ وتاريخ ١٤٠١/٢/١٢ هـ .

قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ٤٢ / تـ١ مينات وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ
بتعديل حكم المادة (٢/ب) من اللائحة التنفيذية
لنظام التامينات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التامينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٢/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية رقم (٢٥٤) وتاريخ ١٤٠١/١/٢٣ هـ .
وتحقيقا للمصلحة العامة ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يستبدل بنص الفقرة (ب) من المادة (٢) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار اليها النص التالي :

(ب) العامل المؤقت : هو العامل الذي يرتبط عقد عمله بإداء عمل مؤقت بطبيعته بحيث تنتهي خدمته لدى صاحب العمل بانتهاء العملية القائم بها ، مثل العمال الموسمين وعمال المقاولات والانشاءات الذين يعينون لإنجاز عملية معينة ، فإذا كلف العامل بالعمل في عملية أخرى لدى نفس صاحب العمل بعد انتهاء العملية الأولى انتهت عنه صفة العامل المؤقت ويعامل في هذه الحالة (في مجال التامينات الاجتماعية) معاملة العامل المرتبط بعقد عمل غير محدد المدة ، وذلك اعتباراً من بدء عمله في العملية الثانية .

ولا يعتبر من العمال المؤقتين ، العمال الذين يعمتون بإدارة منشأة صاحب العمل أو فرع من فروعها لأعمال تتعلق بنشاط المنشأة أو الفرع ككل وهم الذين لا ينتهي عملهم بانتهاء عملية بذاتها إذ يعتبرون عمالا دائمين منذ بدء مباشرتهم للعمل .

المادة الثانية :

على محافظ المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية العمل على تنفيذ هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٤٨ وتاريخ ١٤٠١/٧/١٢ هـ

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤٦ / تامينات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ
بتعديل بعض أحكام المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية
لنظام التأمينات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ ،
وعلى اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ
١٣٩٢/٩/١١ هـ .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٦ وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يستبدل بنص الفقرتين (٨ ، ٩) من المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية المشار اليها النص التالي :

٨- بدل السكن التقدي وفق قيمته المتفق عليها بين صاحب العمل والعامل على ألا يتجاوز مايفضع لحسم الاشتراك منه
(٣٦,٠٠٠) ستة وثلاثون ألف ريال في السنة .
٩- السكن العيني ، وتقدر قيمته التي تخضع لحسم الاشتراك بما يساوي الراتب الاساسي عن شهرين على ألا يتجاوز
ذلك (٣٦,٠٠٠) ستة وثلاثون ألف ريال في السنة .
واستثناء من هذا الحكم يعفى السكن العيني من الفصوص لحسم الاشتراك في الحالات التي يقرها رئيس مجلس الادارة
بناء على توصية المحافظ .

المادة الثانية :

يجوز تطبيق التعديل المقرر بموجب المادة السابقة فيما تضمنته من إمكان إعفاء السكن العيني من حسم الاشتراك على
الحالات التي لم يتم فيها بعد سداد كامل الاشتراكات المستحقة من السكن العيني عن فترات سابقة على صدور هذا القرار .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ مايلزم لتنفيذه

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٦٩ وتاريخ ١٤٠١/٧/١١ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤٧ / تأميمات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ
بتعديل المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية
لنظام التأمينات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على اللائحة لنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢ / تأمينات
وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٣٦٧ وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

يستبدل بنص المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية المشار اليها **النص التالي** :

مادة (٣٤) تحصل الاشتراكات عن شهر الدخول في الخدمة على أساس شهر كامل ولا تحصل أية اشتراكات عن جزء
الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ، الا اذا انتهت الخدمة بنهاية اليوم الأخير من الشهر فيحصل الاشتراك عن كامل الشهر .
ومع عدم الاخلال بما يصدر من قواعد خاصة بالنسبة للتأمين على العمال المؤقتين والعرضيين وعمال المقاولات لا يحصل
الاشتراك عن الشهر الذي يلحق فيه العامل بالخدمة لدى صاحب العمل اذا انتهت خدمة العامل لديه في خلال ذلك الشهر .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
اتخاذ مايلزم لتنفيذه .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله المنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (ثم القى) العدد رقم ٢٨٦٩ وتاريخ ١٤٠١/٧/١١ هـ .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٤٨ / تأميمات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لنظام التأميمات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأميمات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ ،
وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأميمات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ ،
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأميمات الاجتماعية رقم ٣٦٨ وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الأولى :

يستبدل بنصوص المواد ٥٧، ٥٨ ، ٦١ (فقرة أولى) من اللائحة التنفيذية للنظام المشار إليها النصوص التالية .

مادة (٥٧) :

١- يجوز للمعتز أن يتقدم بالتماس الى نفس الجهاز الذي أصدر القرار المعارض عليه لإعادة النظر فيه ، على أن يحدد في التماس أسبابه وطلبات التماس ، على أن يكون تقدمه بالالتماس خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار ولا فإن التماس لا يكون مقبولا ، كما أن له ، بدلا من ذلك ، أن يتقدم باعتراضه الى المستوى الأعلى مباشرة خلال شهر من نهاية الخمسة عشر يوما المحددة لتقديم التماس .

٢- أما اذا تقدم صاحب الشأن بالالتماس ورفض أو لم يبت فيه خلال الخمسة عشر يوما فانه يجوز له التقدم باعتراضه الأول على أن يكون ذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره برفض التماس أو من تاريخ نهاية الخمسة عشر يوما التي مضت على تقديم التماس دون البت فيه حسب الحال .

مادة (٥٨) :

١- يقدم الاعتراض الى الجهاز الأعلى مباشرة للجهاز الذي أصدر القرار أو امتنع عن إصداره على التفصيل الآتي :

أ - مدير المكتب الرئيسي المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل مديري المكاتب الفرعية التابعة له .

ب - محافظ المؤسسة بالنسبة للقرارات المتخذة من مديري المكاتب الرئيسية .

ج - مجلس الإدارة بالنسبة للقرارات المتخذة من المحافظ ، ويجوز للمجلس تفويض رئيسه أو بعض أعضائه في سلطة البت في الاعتراضات المقدمة إليه ، وفي هذه الحالة يجب أن يحاط للمجلس علما ببيان الاعتراضات التي قدمت والقرارات التي صدرت في شأنها ، والمجلس أن يصدر مايراه من قرارات على ضوء ذلك لتلافي أسباب الاعتراض مستقبلا .

(١) نشر بالجريدة الرسمية (لم القرى) العدد رقم ٢٨٩٩ وتاريخ ١٤٠١/٧/١١ هـ .

٢- ويجوز لصاحب الشأن الاعتراض على القرار الصادر في الاعتراض من أى مستوى من المستويات المشار إليها في البندين (أ) و (ب) من الفقرة السابقة ، ويقدم الاعتراض في هذه الحالة الى المستوى الأعلى مباشرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بقرار البت في اعتراضه .

٣- اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ تقديم المعارض لاعتراضه الى أى من المستويات المشار إليها في البندين أ و ب من الفقرة (١) دون أن يصله خلالها ما يفيد أن اعتراضه محل دراسة الجهة المعارض إليها ، فإن عليه أن يتقدم باعتراضه الى المستوى الأعلى مباشرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء تلك المدة .

٤- يجوز لحافظ المؤسسة لأسباب مبررة قبول النظر في الاعتراض المقدم بعد فوات المواعيد المقررة لأى من المستويات المشار إليها في الفقرة (١) .

٥- ولصاحب الشأن الذي لم يقبل اعتراضه بعد استفاد طريق التسلسل المشار اليه أن يتقدم بشكوى أمام لجان تسوية المخالفات المنصوص عليها في نظام العمل والعمال .

مادة (٦١) - فقرة أولى :

تشكل لجنة لفحص الاعتراضات بكل المكاتب الرئيسية والمديرية العامة للمؤسسة و تتولى سكرتارية مجلس الادارة فحص الاعتراض واعاد تقرير بشأنه يعرض على الجهة المختصة بالبت في الاعتراض خلال شهر على الأكثر من تاريخ استكمالها المعلومات المتعلقة بالاعتراض ، وعلى المعارض أن يقدم للجنة كافة البيانات والمستندات التي تراها لازمة لدراسة اعتراضه .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

**قرارات مجلس إدارة
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
بشأن مدى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على بعض الفئات**

**قرار مجلس إدارة
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
رقم ٤٠٥ وتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ
بشأن مدى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية
على بعض الفئات**

إن مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وعلى التعميم الفني رقم (٣) وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ الصادر من محافظ المؤسسة .

وعلى العرض المقدم من المحافظ الى المجلس بجلسته رقم ١٤٠٢/٧/١٤ المنعقدة بتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ المتضمن اختلاف الرأي حول تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على الشركاء في مختلف أنواع الشركات سواء كانوا مديريين لها أو بصفتهم شركاء فيها ، ورؤساء مجالس إدارة شركات المساهمة والأعضاء المنتخبين بها ، وما ترتب على هذا الخلاف من آثار في التطبيق ، وما يقترحه محافظ المؤسسة من حلول لإنهاء ذلك الخلاف وبسلاج آثاره .

وبحث تبين للمجلس أن استعراض الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص ، والوقوف على مختلف الآراء التي أبديت ، أن الخلاف يتطرق أساساً بمدى توافر صفة العامل بالنسبة لمن يعمل في أي من مواقع الفئات المشار إليها ، وأن تقدير ذلك من الأمور الاجتهادية التي لا ينقش الاجتهاد فيها باجتهاد آخر .

وإذ يرى المجلس أن صفة العامل - التي هي أساس الخضوع لنظام التأمينات - لاتلحق بأي من أشخاص الفئات السالفة الذكر لعدم توافر منصر التبعية الذي يتطلبه عقد العمل في حق أي منهم ، فضلاً على غلبة صفة الشريك على طبيعة عملهم ومن ثم فإن المجلس ينتهي الى عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على أي من أشخاص تلك الفئات ، وتأييد التعميم الفني رقم (٣) وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ . فمعاً قضى به في هذا الخصوص ، وانطبق حكمه أيضاً على الشركاء في شركة المحاصة التي يثبت قيامها في الواقع ، وعلى رؤساء مجالس إدارة شركات المساهمة التي يقصر المؤسسون فيها على أنفسهم الاكتتاب بجميع أسهمها (الملققة) والأعضاء المنتخبين بها وذلك لتوافر نفس العلة بالنسبة لهذين النوعين من الشركات .

وإعلاء من المجلس لمداد الاجتهاد في المسائل التقديرية فانه يقصر قراره بعدم تطبيق النظام على أشخاص تلك الفئات بالنسبة للحالات التي تلى صدوره من الحالات التي سبق تطبيقه عليها فعلا، فهذه يستمر سريان النظام عليها بصفة استثنائية الا اذا طلب أى من المؤمن عليهم رد الاشتراكات اليه فيغوض محافظ المؤسسة في الموافقة على ذلك .

ولما كانت الاشتراكات التي قد يطلب ردها سبق أن تحصل كل من العامل وصاحب العمل نصيبا منها عند أدائها الى المؤسسة طبقا لأحكام النظام فانه يكون طبيعيا أن ينصرف رد هذه الاشتراكات الى حصة كل من العامل وصاحب العمل على السواء على ألا يشمل ذلك اضافة اليها أو تعوضا عنها فترة وجودها لدى المؤسسة لانتفاء السند النظامي لتلك الاضافة فضلا على عدم توافر موجبات التعويض من سوء النية أو القصد عند اقتضاء المؤسسة لتلك الاشتراكات .

وتقديرًا من المجلس للاعتبارات التي قد تدعو الى تعيين أحد العاملين الخاضعين للنظام في أى من مواقع عمل الفئات السالفة الذكر ، التي تقر عدم تطبيق النظام عليها ، وما يستتبعه ذلك من حرمانه من الاستفادة بمزايا النظام فإن المجلس يغوض رئيسه في أن يجيز بقرار منه - حسب مقتضيات الظروف وبناء على توصية محافظ المؤسسة - استمرار تطبيق النظام على العامل في مثل هذه الحالة اذا لم تتوافر له شروط الانتساب للنظام طبقا للمادة (8) منه .

واقتراعا من المجلس بما سبق بيانه ، ولما عرضه محافظ المؤسسة تفصيلا ، وما أسفرت عنه المناقشات التي جرت بين أعضاء المجلس حول الموضوع .

يقرر مايلي :

أولا - تأييد التعميم الفنى رقم (٣) وتاريخ ١٤/٧/١٤٠١ هـ فيما قضى به من عدم تطبيق نظام التأمينات على أصحاب المنشآت الفردية ، والشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة أو بالأسهم وفي الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء كانوا مديريين لها أو يصفقهم شركاء فيها ، ورؤساء مجالس إدارة شركات المساهمة والأعضاء المنتدبين بها ، وانطابق حكم هذا التعميم أيضا على الشركاء في شركة الحاصة وعلى رؤساء مجالس إدارة شركات المساهمة التي يقصر المؤسسون فيها على أنفسهم الاكتتاب بجميع أسهمها (الملققة) والأعضاء المنتدبين بها ، على أن يعمل بهذا القرار بعد ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

ثانيا - تفويض محافظ المؤسسة في الموافقة على رد الاشتراكات التي سبق تصفيلها عن اشخاص الفئات الواردة في البند الأول الى الجهات التي سددت هذه الاشتراكات عنهم اذا طلب أى من هؤلاء الأشخاص المؤمن عليهم ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس .

ثالثا - استمرار تطبيق النظام - بصفة استثنائية - على من يكون مشتركا فيه من أشخاص الفئات الواردة في البند الأول حتى تاريخ صدور قرار المجلس الخاص بالبند المذكور ، على أن تسدد الاشتراكات التي قد كان توقف قبولها بمقتضى التعميم الفنى رقم (٣) المشار اليه خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار ، ولا تحصل اضافات تأخير عن تلك الاشتراكات اذا ما سددت خلال الدة المحددة .

رابعا - تفويض رئيس مجلس إدارة المؤسسة في أن يقرر بناء على توصية المحافظ جواز استمرار تطبيق النظام على من يكون خاضعا له من العمال اذا خرج عن نطاق تطبيقه بعد تاريخ صدور هذا القرار نتيجة لتغيير صفته ودخوله في إحدى الفئات الواردة في البند الأول وكانت لا تتوافر له شروط الانتساب للنظام طبقا للمادة (8) منه .

خامسا - على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية العمل على تنفيذ هذا القرار وبلاغه لمن يلزم .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الجلسة

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

**قرار مجلس ادارة
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
رقم ٤٠٨ وتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ
بشأن مدى تطبيق نظام التأمينات على المدراء العاملين
ورؤساء التحرير بالمؤسسات الصحفية**

إن مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٢/م وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وعلى نظام المؤسسات الأهلية للصحافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦٢ وتاريخ ١٣٨٢/٨/٢٤ هـ وعلى العرض المقدم من محافظ المؤسسة الى المجلس بجلسته رقم ١٤٠٢/٦/١٤ المنعقدة بتاريخ ١٤٠٢/٤/٦ هـ المتضمن اختلاف الرأي حول تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على المدراء العاملين ورؤساء التحرير في المؤسسات الأهلية للصحافة ، وما يمكن أن يترتب على هذا الخلاف من آثار في التطبيق ، وما يقترحه محافظ المؤسسة من حلول لإنهاء ذلك الخلاف وعلاج آثاره .

وحيث تبين للمجلس من استعراض الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص ، والوقوف على مختلف الآراء التي أبديت، أن الخلاف يتعلق أساسا بمدى توافق صفة العامل بالنسبة لأشخاص الفئتين المشار اليهما ، وأن تقرير ذلك من الأمور الاجتهادية التي لا يتقضى الاجتهاد فيها باجتهاد آخر .

ولما كانت النصوص الواردة في نظام المؤسسات الأهلية للصحافة تفرق في الوضع بين المدير العام للمؤسسة الصحفية وبين رئيس التحرير بها من حيث طبيعة عمل كل منهما وعلاقته بهذه المؤسسة بحيث تغلب صفة الوكالة على الأول بينما تتوافر في الثاني عناصر التبعية المميزة للعقد العمل . فإن المجلس يرى أن صفة العامل التي هي أساس الخضوع لنظام التأمينات الاجتماعية تلحق برؤساء التحرير دون المدراء العاملين في المؤسسات الصحفية ، ومن ثم فإنه ينتهي الى انطباق أحكام هذا النظام على أشخاص الفئة الأولى دون الثانية .

ونظرا لما صاحب الخلاف حول ذلك الموضوع من عدم استقرار أدى الى اشتراك بعض رؤساء التحرير منذ بدء التطبيق الفعلي للنظام دون البعض الآخر ، فضلا على توقف مكاتب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن قبول الاشتراكات عن هؤلاء الأولين منهم قياسا على حالة الشركاء التي صدر في شأنها التعميم الفني رقم (٣) وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ ، فإن المجلس يرى أن يكون تطبيق النظام على من لم يسبق خضوعه له من رؤساء التحرير اعتبارا من تاريخ صدور قراره في هذا الشأن ، وتحصيل الاشتراكات التي كان قد توقف قبولها على مقتضى التعميم المشار اليه ممن سبق لهم الخضوع لأحكامه .

وأعمالا من المجلس لبدء الاجتهاد في المسائل التقديرية فإنه يقصر قراره بعدم تطبيق النظام على المدراء العاملين بالمؤسسات الصحفية بالنسبة للعالات التي تلى صدورهم دون الحالات التي سبق تطبيقه عليها فعلا فهذه يستمر سريان النظام عليها بصفة استثنائية الا اذا طلب أى منهم رد الاشتراكات اليه فيفوض محافظ المؤسسة في الموافقة على ذلك

ولما كانت الاشتراكات التي قد طاب ردها قد تحمل كل من المؤسسة الصحفية والمدير العام بها نصيبا منها عند ادائها الى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقا لأحكام النظام فإنه يكون طبعيا أن ينصرف رد هذه الاشتراكات الى حصة كل منهما على السواء على ألا يشمل ذلك اضافة اليها أو تعويضاً عنها فترة وجودها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لانتهاء السند النظامي لتلك الاضافة فضلا عن عدم توافر موجبات التعويض من سوء الفية أو القصد عند اقتضاء هذه المؤسسة لتلك الاشتراكات .

واقترعوا من المجلس بما سبق بيانه ، ولما عرضة محافظ المؤسسة تفصيلا ، وما أسفرت عنه المناقشات التي جرت بين أعضاء المجلس حول الموضوع

يقرر مايلي :

أولا - استمرار تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على رؤساء التحرير بالمؤسسات الأهلية للصحافة الذين سبق اشتراكهم فيه ، على أن تسدد الاشتراكات التي كان قد توقف قبولها عنهم بمقتضى التعميم الغني رقم (٣) وتاريخ ١٤٠١/٧/١٤ هـ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار ، ولا تحصل إضافات تأخير عن تلك الاشتراكات إذا ما سددت خلال المدة المحددة .

ثانيا - تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على رؤساء التحرير بالمؤسسات الأهلية للصحافة الذين لم يسبق خضوعهم لأحكامه ، وذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار .

ثالثا - عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على الدراء العاملين بالمؤسسات الأهلية للصحافة ، على أن يعمل بهذا القرار بعد ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

رابعا - تفويض محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الموافقة على رد الاشتراكات التي سبق تحصيلها عن أشخاص الفئة الواردة بالبند ثالثا الى الجهات التي سددت هذه الاشتراكات عنهم اذا طلب أى من هؤلاء الأشخاص المؤمن عليهم وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس بشأن البند الثالث .

خامسا - استمرار تطبيق النظام - بصفة استثنائية - على من يكون مشتركا فيه من أشخاص الفئة الواردة بالبند ثالثا حتى تاريخ صدور قرار المجلس الخاص بالبند المذكور .

سادسا - على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية العمل على تنفيذ هذا القرار وإبلاغه إن يلزم .

وزير العمل والشئون الاجتماعية ورئيس الجلسة

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

**قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم (٤٥/ تامينات) وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ
بإصدار لائحة تسوية أوضاع بعض أصحاب العمل
المعاملين بنظام التأمينات الاجتماعية**

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .

وعلى اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢/ تأمينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ .

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ باقتراح إصدار لائحة تسوية أوضاع أصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشأتهم أو معاملهم طبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية أو المتأخرين في سداد الاشتراكات المستحقة عليهم أو الذين صفيت أعمالهم بما يكفل إنهاء المنازعات القائمة في هذا الشأن ، ويقضى على حالات التهرب من تطبيق النظام .

يقدر مايلي :

المادة الأولى :

يعمل بأحكام اللائحة المرافقة في شأن تسوية أوضاع أصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشأتهم ومعاملهم طبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية أو المتأخرين في سداد الاشتراكات المستحقة عليهم أو الذين صفيت أعمالهم ، ويلغى كل نص يخالف هذه اللائحة من تاريخ نفاذها .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار واللائحة المرافقة في الجريدة الرسمية ويعمل بهما من تاريخ النشر ^(١) .

المادة الثالثة :

على محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ اللائحة المرافقة وإصدار القرارات اللازمة لذلك .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٦٩ وتاريخ ١٤٠١/٧/١١ هـ .

لائحة قواعد تسوية أوضاع بعض أصحاب العمل المعاملين بنظام التأمينات الاجتماعية

الفصل الأول أحكام وقتية

المادة الأولى :

- ١- تعطى مهلة قدرها ستة من تاريخ العمل بهذه اللائحة^(١) يجرى خلالها محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تسوية أوضاع أصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشاتهم أو عمالهم ، أو المتأخرين عن سداد الاشتراكات المستحقة ويصفه عامة من نسبت إليهم مخالفة أو أكثر لنظام التأمينات الاجتماعية أو لتدابيره التنفيذية وذلك وفقاً للقواعد التي يتضمنها هذا الفصل .
- ٢- يشترط لاستفادة صاحب العمل من التيسيرات التي تتضمنها أحكام هذا الفصل أن يتقدم بطلب لتسوية وضعه خلال المهلة المحددة في الفقرة السابقة وأن يقدم للمؤسسة كافة البيانات التي تطلبها ويستجيب لكافة التدابير التنفيذية المقررة .
- ٣- يجوز للمحافظ أن يطبق التيسيرات المنصوص عليها في هذا الفصل على أصحاب الأعمال المعروضة حالتهم على المؤسسة دون حاجة إلى تقديم طلب من صاحب العمل^(٢) .

المادة الثانية :

- يكون تسجيل أصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشاتهم وعمالهم وفقاً للقواعد التالية :
- (أ) تسجيل المنشأة لدى المؤسسة اعتباراً من أول الشهر التالي للشهر الذي استكملت فيه المنشأة النصاب العددي اللازم لخضوعها للنظام ، وكذلك تسجيل عمالها من ذلك التاريخ أو من تاريخ التحاقهم الفعلي إن كان لاحقاً مع مراعاة حكم الفقرة التالية .
 - (ب) بالنسبة للعمال الذين تركوا خدمة صاحب العمل قبل البدء في إجراءات تسوية وضعه طبقاً لأحكام هذا الفصل ،

(١) صدر قرار معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٥٩ / تلميذات وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٥ هـ بتمديد المهلة المشار إليها حتى ١٤٠٢/١٢/٢٠ هـ ، ويعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٤٠٢/١/١١ هـ .

(٢) صدر قرار معالي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١٣٦ وتاريخ ١٤٠١/٨/١٨ هـ بقواعد تنفيذ بعض أحكام لائحة تسوية أوضاع أصحاب العمل (في مجال تطبيق الفصل الأول منها) .

يضع محافظ المؤسسة القواعد الكفيلة بتحديد من تتوافر فيهم شروط الخضوع للنظام ومن لم تتوافر فيهم تلك الشروط.

المادة الثالثة :

١- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية للنظام يجوز تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل على عدد من الأقساط طبقاً للصلاحيات المخولة للمحافظ مع عدم تحميل هذه الأقساط أية اضافات تأخير عن فترة التقسيط .

٢- يعفى صاحب العمل من كل أو بعض اضافات التأخير عن الفترة السابقة على تسوية وضعه وفقاً للقواعد التالية :

(أ) الإعفاء من كامل اضافات التأخير بالنسبة لأصحاب العمل الذين يتقدمون لتسوية وضعهم وينفذون كافة التدابير التنفيذية المطلوبة خلال التصف الأول من المهلة المحددة (١) .

(ب) الإعفاء من نصف اضافات التأخير لأصحاب العمل الذين يتقدمون بتسوية أوضاعهم خلال الفترة الباقية من المهلة (٢) .

وفي تطبيق الفقرتين (أ) و (ب) السابقتين يراعى عدم الإخلال بحكم الفقرة (٣) من المادة الأولى (٣) .

المادة الرابعة :

استثناء من حكم المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية للنظام تعتبر صميمة الاشتراكات التي أدت من صاحب العمل ومضى على البدء في أدائها سنتان قبل العمل بهذه اللائحة دون اعتراض سابق من المؤسسة أو من أحد من المؤمن عليهم وذلك بالنسبة للعمال الذين أدت عنهم تلك الاشتراكات ولا يتحمل صاحب العمل اضافات التأخير طالما يجري تسوية وضعه خلال المهلة المحددة بموجب المادة الأولى ، كما يعفى من توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٩) من النظام .

ويهدف المحافظ قواعد تنفيذ هذه المادة .

المادة الخامسة :

يجوز للمحافظ إعفاء أصحاب العمل الذين استجابوا لتعليمات المؤسسة وحصروا المخالفات التي وقعت منهم قبل العمل بهذه اللائحة ، من كل أو بعض مالم يسندوه بعد من اضافات التأخير المستحقة عليهم حسب درجة تجاوزهم مع المؤسسة بما في ذلك الاضافات المستحقة من فترة التقسيط .

المادة السادسة :

كل صاحب عمل ارتكب مخالفة لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية أو لتدابيره التنفيذية ولا يتقدم لتسوية وضعه خلال المهلة المحددة طبقاً لأحكام المادة الأولى توقع عليه العقوبات النظامية ، ولا يحق له بأي حال طلب التمتع بأي من التيسيرات المنصوص عليها في هذا الفصل ، وتحصل منه اشتراكات التأمين المستحقة عن كافة عماله الذين تتوافر فيهم شروط الخضوع للنظام مع اضافات التأخير المستحقة عنها دون إخلال بأحكام الفصل الثاني وتسوفى تلك المبالغ من كافة أمواله باتباع وسائل الحجز والتنفيذ الجبري .

(١) أصحاب العمل الذين يجري البدء بتسوية وضعهم حتى ١٤٠٢/٧/٢٩ هـ يعفون من كامل اضافات التأخير المستحقة (البند ١) من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٩/٢٠١٤/٢٠٤ تميمات وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢٥ هـ بتحديد المهلة .

(٢) أصحاب العمل الذين يجري البدء بتسوية وضعهم خلال الفترة من ١٤٠٢/٧/٢٩ هـ حتى نهاية ١٤٠٢/٧/٣٠ هـ ، يعفون من نصف اضافات التأخير المستحقة (البند ٢) من المادة الأولى من القرار رقم ٥٩/٢٠١٤/٢٠٤ تميمات المشار إليه .

(٣) ويشترط لإعفاء صاحب العمل من حكم البندين ١ ، ٢ من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٩/٢٠١٤/٢٠٤ تميمات بأن يستجيب لما يطلب منه وفق التدابير التنفيذية للنظام في الواحد التي تحدها له الجهة المختصة بالمؤسسة المادة الأولى فقرة ثمانية من القرار) .

الفصل الثاني

قواعد معاملة أصحاب العمل

بعد انتهاء المهلة المنصوص عليها في المادة الأولى

المادة السابعة :

١- تسرى أحكام هذا الفصل بعد انتهاء المهلة المنصوص عليها في المادة الأولى ، أو في الحالات التي لا يكون ثمة تعارض فيها مع أحكام الفصل الأول

٢- كل صاحب عمل يتجاوب مع المؤسسة قبل تحرير محضر ضبط بعقه ، يجوز لرئيس مجلس الإدارة بناء على ترصية محافظ المؤسسة إعفاءه من جزء من الإضافات التأخير المستحقة بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من تلك الإضافات على ضوء مدى مايتبين للمؤسسة من حسن تجاوبه . ومع ذلك يجوز في الحالات الاستثنائية الاعفاء من نسبة أعلى من الإضافات التأخير وذلك بقرار من مجلس الإدارة بناء على عرض المحافظ إذا تبين أن الأسباب التي أدت الى التأخير غير عادية وجديرة بالنظر إليها بعين الاعتبار .

المادة الثامنة :

إذا تأخر صاحب العمل في أداء الاشتراكات المستحقة عن عماله بعد انتظامه فترة ما بسبب تعرضه لعسر مالى أدى الى توقفه عن دفع أجور عماله وتدخل مكتب العمل أو الجهات المسؤولة الأخرى ، يجوز لمحافظ المؤسسة اعفاءه من اضافات التأخير عن الاشتراكات المستحقة خلال مدة التوقف إذا تبين له جدية الأسباب التي أدت الى توقفه عن دفع الأجور .

المادة التاسعة :

استثناء من حكم المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية تعتبر صحيحة الاشتراكات التي أدت من صاحب العمل ويمضى على البدء في أدائها ثلاث سنوات دون اعتراض من المؤسسة أو من أحد المؤمن عليهم وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين أدبت عنهم تلك الاشتراكات فإذا تكشف بعد انقضاء هذه الفترة أن هناك عناصر أخرى من الأجر أو زيادة في الأجر يستحق عنها اشتراكات ولم يؤدها صاحب العمل فتعامل على أنها تقرر في أول السنة التأمينية التي جرى فيها اكتشاف المخالفة وذلك دون إدخال بإمكان توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٩) من النظام .

المادة العاشرة :

في جميع الأحوال ، إذا ثبت أن صاحب العمل قد حسم اشتراكات التأمينات من أجور العمال المؤمن عليهم ولم يؤدها للمؤسسة فإنه يلتزم بإدائها مع حصة صاحب العمل ، وتسجيل العمال الذين حسمت منهم هذه الاشتراكات لدى المؤسسة طالما توافرت بحقوقهم شروط الفسخ للنظام ، أما إذا تبين أن أيا من عماله الذين حسمت من أجورهم اشتراكات التأمين لاتتوافر فيه شروط الفسخ للنظام فعلى المؤسسة أن تخطر مكتب العمل المختص بالمخالفة .

المادة الحادية عشرة :

يضاف الى المادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية للنظام فقرة ثانية نصها كالتالي :

ومع ذلك يجوز للمحافظ إعفاء صاحب العمل من دفع إضافات التأخير عن فترة التسيط للأسباب التي يقرها ، ويراعى في هذه الحالة ، أن أى قسط لا يؤدى في موعده تقرر عليه إضافات التأخير عن الفترة من تاريخ وجوب سداذه حتى تاريخ سداذه الفعلي دون إخلال بحكم المادة ٤٦ من هذه اللائحة ، ويجوز للمحافظ تطبيق الإعفاء من إضافات التأخير كلها أو بعضها على تمام سداد الأقساط المستحقة .

المادة الثانية عشرة :

على المؤسسة العمل على نشر بوعية مكثفة لأصحاب العمل في كافة أنحاء المملكة وخاصة الجهات البعيدة عن مقار مكاتب التأمينات الاجتماعية لتسجيل منشاتهم وعمالهم وتعريفهم بأحكام النظام وتدابيره التنفيذية بصورة مبسطة وتبصيرهم بما قد يتعرضون له نتيجة لمخالفتهم النظام .

الفصل الثالث

قواعد تصوية أوضاع المنشآت

التي ينتهي نشاطها نهائيا

المادة الثالثة عشرة :

١- تسرى أحكام هذا الفصل على المنشآت التي ينتهي نشاطها نهائيا لأحد الأسباب التالية وذلك اعتبارا من تاريخ انتهاء النشاط :

(أ) وفاة صاحب المنشأة .

(ب) إضهار إفلاس صاحب المنشأة أو صدور الحكم بإعساره .

(ج) انقضاء المنشأة وبخولها دور التصفية سواء وفقا لنظام الشركات أو وفق اتفاقية ، أو طبقا لعقد المنشأة أو بحكم قضائي ، أو قرار من هيئة حسم المنازعات التجارية أو بقرار من إحدى الجهات الإدارية المختصة .

(د) ترك صاحب المنشأة لنشاطه نهائيا بصورة فعلية لأي سبب من الأسباب .

ويثبت انتهاء نشاط المنشأة بموجب تقرير وتحريات التفتيش أو تقديم شهادة بشطب المنشأة من السجل التجاري المختصة أو غير ذلك من المستندات المؤيدة لانتهاء النشاط .

ويقصد بالمنشأة في تطبيق أحكام هذا الفصل المركز الرئيسي وفروعه المملوكة لصاحب العمل بالمملكة ، سواء كانت تعمل في نشاط واحد أو أنشطة متعددة .

٢- تعرض كل حالة ينتهي فيها نشاط صاحب العمل على محافظ المؤسسة مؤيدة بالمستندات وتقارير التفتيش التي تثبت توقف النشاط ، وعلى ضوئها يحدد المحافظ التاريخ الذي يعتبر فيه النشاط قد توقف في مجال علاقة صاحب العمل بالتأمينات الاجتماعية .

المادة الرابعة عشرة :

تعامل المنشآت المشار إليها في المادة السابقة وفق القواعد التالية :

١- يلف سريان إضافات التأخير اعتبارا من تاريخ انتهاء النشاط فعلا أو نظاما أو اتفاقا حسب الحال ، ويجوز لرئيس مجلس الإدارة بناء على توصية المحافظ الاعفاء من كل أو بعض إضافات التأخير المستحقة على المنشأة حسب تقديره لأسباب تأخير سداد الاشتراكات .

٢- تصبب الاشتراكات المستحقة عن العمال المؤمن عليهم حتى التاريخ الفعلي لتوقف واقعة انتهاء النشاط ، أو حتى انتهاء التصفية بالنسبة للعمال الذين تستمر خدمتهم أثناء إجراء التصفية ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة (٣) التالية .

٣- بالنسبة للعمال الذين تركوا خدمة المنشأة قبل تاريخ انتهاء نشاطها ، يضع محافظ المؤسسة القواعد الكفيلة بتحديد من تتوافر فيهم شروط الخضوع للنظام ومن لم تتوافر فيهم تلك الشروط .

المادة الخامسة عشرة :

١- على المحافظ اتخاذ مايلزم من اجراءات لتحصيل حقوق المؤسسة قبل المنشآت التي انتهى نشاطها بما في ذلك متابعة تحصيل تلك الحقوق من المنشآت الأجنبية التي يعرف لها مقر في خارج المملكة وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤٣) من اللائحة التنفيذية للنظام

٢- على المؤسسة إشعار صاحب العمل الذي انتهى نشاطه بما يكون مستحقاً له من مبالغ قبل المؤسسة وتكرار هذا الإشعار كلما كان ذلك محققاً للغرض .

٣- استثناء من حكم المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية للنظام تعامل حقوق المؤسسة قبل المنشآت التي انتهى نشاطها وحقوق تلك المنشآت قبل المؤسسة وفق القواعد التالية :

(أ) إذا كان انتهاء النشاط يقتصر على فرع من فروع نشاط صاحب العمل ، وتبين أن له فروعاً أو أنشطة أخرى مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية ، فتحول الأرصدة المدينة أو الدائنة إلى المكتب الذي لا يزال حساب ونشاط صاحب العمل قائماً فيه .

(ب) إذا كان المبلغ المستحق للمؤسسة أو لصاحب العمل ألف ريال فأقل فلا تصح المطالبة به بعد انقضاء سنة على التاريخ الذي حدد لانتهاء النشاط .

(ج) إذا كان المبلغ المستحق للمؤسسة أو لصاحب العمل يزيد عن ألف ريال فلا تصح المطالبة به بعد انقضاء سبع سنوات من التاريخ الذي انتهى فيه النشاط .

(د) يقلل حساب صاحب العمل بعد انتهاء المدد المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين وتعتبر حقوق المؤسسة التي لا تتمكن من تحصيلها خلال تلك المدد من الدين المعنوية التي يتعذر تحصيلها .

(هـ) لا يقلل حساب صاحب العمل ولا تعتبر ديون المؤسسة معدومة بعد انتهاء المدد المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و (ج) إلا بموافقة محافظ المؤسسة ويجوز له مد تلك المدد إذا تبين له أن هناك اجراءات وأجبة لم تتخذ لتحصيل حقوق المؤسسة أو لأداء حقوق صاحب العمل .

(و) المبالغ المستحقة لصاحب العمل التي لا يطالب بها خلال المواعيد المحددة في الفقرتين (ب) و (ج) تحول الى صندوق التأمينات الاجتماعية المشار اليه في المادة (٧٠٧) من نظام العمل والعمال .

الفصل الرابع أحكام ختامية

المادة السادسة عشرة :

تسري أحكام هذه اللائحة على حالات التخلف والتأخير وانتهاء النشاط وغير ذلك من المخالفات ولو كانت قد جرت قبل تاريخ العمل بهذه اللائحة طالما لم يتم بعد سداد كامل الاشتراكات المستحقة للمؤسسة قبل ذلك التاريخ ، وذلك وفق ما يضعه محافظ المؤسسة من قواعد وضوابط ، وما يحدده من اجراءات ، ولعن اخلال بما ورد في نصوص هذه اللائحة من أحكام خاصة .

المادة السابعة عشرة :

لحافظ المؤسسة تفويض من يراه في ممارسة بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذه اللائحة .

قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٥٩ / تامينات وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٥ هـ
بتمديد المهلة الممنوحة لأصحاب العمل لتسوية وضعهم
طبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية^(١)

إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ .
 وعلى لائحة تسوية لوضاع أصحاب العمل المعاملين بنظام التأمينات الاجتماعية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون
 الاجتماعية رقم ٤٥ / تامينات وتاريخ ١٤٠١/٦/١٧ هـ .
 وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٢٩٧) وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٥ هـ .

يقرر مايلي :

المادة الاولى :

تعدد المهلة المضموص عليها في الفقرة (١) من المادة الأولى من لائحة تسوية لوضاع بعض أصحاب العمل المشار اليها
 حتى ١٤٠٢/١٢/٢٠ هـ ويعامل أصحاب العمل الذين يجري البدء بتسوية وضعهم خلال فترة التمديد على النحو التالي :
 ١- أصحاب العمل الذين يجري البدء بتسوية وضعهم حتى ١٤٠٢/٦/٢٩ هـ يعفون من كامل اضافات التأخير المستحقة
 حسب حكم اللائحة المشار اليها .
 ٢- أصحاب العمل الذين يجري البدء بتسوية وضعهم خلال الفترة من ١٤٠٢/٧/١ هـ يعفون من نصف اضافات التأخير
 المستحقة حسب حكم اللائحة المشار اليها .
 ويشترط لإفادة صاحب العمل من حكم البندين (١) و (٢) أن يستجيب لما يطلب منه وفق التدابير التنفيذية للنظام في
 المواعيد التي تحددها له الجهة المختصة بالمؤسسة .

المادة الثانية :

يعدل بهذا القرار اعتباراً من ١٤٠٢/١/١١ هـ ، وعلى محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية العمل على تنفيذه .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

إبراهيم بن عبد الله العنقرى

(١) نشر بالجريدة الرسمية (أم القرى) العدد رقم ٢٨٩٤ وتاريخ ٨ من صفر ١٤٠٢ هـ (١٩٨١/١٢/٤) .

**قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
رقم ١٥ تامينات وتاريخ ١٣٩٥/١/٢٨ هـ
بشأن لائحة قواعد وإجراءات تنظيم العمل بأجهزة التفقيش
بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية**

إن وزير العمل والشئون الاجتماعية :

بعد اطلاعه على نظام التأمينات الاجتماعية المتوج بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦ هـ ،
وعلى قرار معالي وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ٢/ تامينات وتاريخ ١٣٩٢/٩/١١ هـ ، بإصدار اللائحة التنفيذية
لنظام التأمينات الاجتماعية .
وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (١١١) وتاريخ ١٣٩٥/١/٢٨ هـ بشأن اقرار مشروع اللائحة المرافقة بناء على
عرض محافظ المؤسسة .

مادة (١) :

يعمل بأحكام اللائحة المرافقة بشأن قواعد وإجراءات تنظيم العمل بأجهزة التفقيش بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

مادة (٢) :

على محافظ المؤسسة اتخاذ التدابير التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام اللائحة المشار إليها بالمادة الأولى ومراقبة تنفيذ الخطط
والبرامج المنصوص عليها فيها .

وزير العمل والشئون الاجتماعية

عبد الرحمن أبأ الخيل

لائحة قواعد وإجراءات تنظيم العمل بأجهزة التفتيش بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الفصل الأول تشكيل أجهزة التفتيش واختصاصاتها

مادة (١) :

تؤلف أجهزة التفتيش بالمؤسسة من ادارة مركزية مقرها المديرية العامة للمؤسسة بالرياض وأقسام فرعية للتفتيش بالمكاتب الرئيسية والفرعية للمؤسسة .

مادة (٢) :

يختار مفتشو التأمينات الاجتماعية من بين موظفي المؤسسة ويراعى في اختيارهم :

- (أ) أن يكونوا متصرفين بالعياد التام
- (ب) ألا تكون لهم أية مصلحة مباشرة في المؤسسات التي يقومون بتفتيشها .
- (ج) أن يجتازوا فحصا مسلكيا خاصا بعد قضاء فترة تمرين لاتقل عن شهرين .

مادة (٣) :

يحلف مفتشو التأمينات ورفقاسهم قبل مباشرتهم مهام وظائفهم أمام محافظ المؤسسة اليمين التالية « أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهام وظيفتي بأمانة وإخلاص وأن لا أفشى سرا من الأسرار التي أطلع عليها بحكم وظيفتي لغير الأجهزة المختصة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

مادة (٤) :

تختص أجهزة التفتيش بالمهام التالية :

- (أ) مراقبة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وتدابيره التنفيذية لأجل تنفيذه من قبل أصحاب الأعمال والعمال الخاضعين لأحكامه وخاصة فيما يتعلق بقيام أصحاب الأعمال بالاشتراك عن جميع العاملين لديهم على أساس أجورهم الحقيقية والوفاء بالتزاماتهم قبل المؤسسة وفقا لأحكام النظام والقرارات المنفذة له .
- (ب) العمل على إيضاح أحكام النظام لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم لتلافى أخطاء التطبيق وسرعة الكشف عما يحدث من مخالفات .

(ج) ممارسة غير ذلك من المهام التي توكل الى أجهزة التفتيش بقرار من محافظ المؤسسة .

مادة (٥) :

تقوم أجهزة التفتيش في سبيل تحقيق مهامها وفقا للمواد ٤ ، ٦ ، ٧ من هذه اللائحة بما يأتي :

(أ) مشاركة الأجهزة الادارية المختصة بالمؤسسة في حصر أصحاب الأعمال والعمال الخاضعين للنظام وفقا لمراحل التطبيق المختلفة وطبقا للأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٧/ تامينات ومعاونة هذه الأجهزة في المحافظة على مستحقات المؤسسة العامة قبل أصحاب الأعمال وبخاصة الذين ينهون أعمالهم بالملكة .

(ب) ضبط مخالفات أصحاب الأعمال والعمال لأحكام النظام والقرارات الصادرة تطبيقا له وتحقيق هذه المخالفات وشكاوى العمال بخصوص عدم الاشتراك عنهم أو الاشتراك على أساس أجور أقل من الحقيقة .

(ج) التفتيش على منشآت أصحاب الأعمال والاطلاع على الدفاتر والسجلات المتعلقة بعدد العمال وقيمة الأجور وطبيعتها وطريقة حسابها ونفها وطبيعة العمل ومكانه .

(د) تزويد أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم بالمعلومات والارشادات التي تمكنهم من اتباع أحسن الوسائل لتنفيذ النظام ومعاونتهم في استيفاء المستندات اللازمة والعمل على التأكد من صحتها وتقديم أصحاب الأعمال لنماذج التامينات الاجتماعية في مواعيدها وعلى الوجه المطلوب .

(هـ) العمل على أن تملك كل منشأة سجلات وملفات منتظمة لخدمة أهداف التامينات الاجتماعية وفقا للقرارات التنفيذية لنظام التامينات الاجتماعية ومراقبة انتظام هذه السجلات ومقتها .

مادة (٦) :

تتولى إدارة التفتيش المركزى المهام التالية :

(أ) وضع مشروعات القرارات والتعليمات المتعلقة بالتفتيش .

(ب) إعداد نماذج التقارير والبيانات والاستمارات والسجلات المتعلقة بالتفتيش والتعليمات الفاضة بمسائل استخدامها وتزويد أقسام التفتيش بالمكاتب بها بعد اعتمادها .

(ج) اقتراح خطط وبرامج التفتيش المركزى وأبداء الرأى في خطط وبرامج التفتيش التي تعدها أقسام التفتيش بالمكاتب ويجب أن يراعى عند النظر في اعتماد تلك البرامج تغطية كافة المنشآت الخاضعة للنظام على أساس القيام بزيارات لها متكررة وحسب متطلبات العمل .

(د) إعداد تقارير دورية عن نتائج التفتيش المركزى وأبداء الرأى في تقارير التفتيش التي تقدمها المكاتب الرئيسية وإحالة هذه التقارير فوراً الى المحافظ أو من ينيبه .

كما تعد إدارة التفتيش المركزى تقريراً سنوياً يرفع لحافظ المؤسسة عن أعمال التفتيش ومنجزاته والصعوبات التي واجهته ومقترحات التغلب عليها .

(هـ) الاشراف على أعمال المفتشين بالمكاتب الرئيسية والفرعية وتقييم أعمالهم بالاشتراك والتنسيق مع مديري المكاتب الرئيسية .

(و) تنظيم دورات تدريبية لغرض التامينات لتأهيلهم للقيام بواجباتهم ولتزويدهم بأتواع المعرفة والخبرات التي تزيد من كفاءتهم بما في ذلك تزويدهم بالنشرات والقرارات والفتاوى المتعلقة بمجالات التامينات الاجتماعية وآية مجالات أخرى تفيد في أعمال التفتيش .

(ز) لإدارة التفتيش المركزى الحق في تكليف أقسام التفتيش بالمكاتب عن طريق مدير المكتب بتقديم تقرير إليها عن سير العمل فيها في أى وقت ولم يكن واردا في الخطة ، كما أن لها أن تطلب أية بيانات تراها ضرورية .

(ج) أية اختصاصات أخرى توكل الى ادارة التفتيش المركزى بقرار من محافظ المؤسسة .

مادة (٧) :

تتولى أقسام التفتيش فى المكاتب الرئيسية والفرعية المهام التالية :

- (أ) مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة (٦) فيما يتعلق بالمنطقة التى تدخل فى اختصاص المكتب .
- (ب) اعداد برنامج دورات تفتيشية تغطى كافة المنشآت الخاضعة للنظام فى دائرة اختصاص المكتب فى اطار الاهداف والأولويات التى يراها مدير المكتب ويرسل البرنامج عن طريق مدير المكتب الى ادارة التفتيش المركزى قبل موعد بدء تنفيذها بشهر على الأقل .
- (ج) القيام بزيارات تفتيشية لبعض المنشآت كلما دعت الحاجة الى القيام بتلك الزيارات .
- (د) إعداد تقرير شهري عن نتائج النورة التفتيشية التى تمت خلال الشهر السابق وعدد المخالفات الملحوظة ونوعها والمشاكل التى اعترضت التنفيذ والمقترحات اللازمة حيالها على أن يرفع لإدارة التفتيش المركزية من مدير المكتب مشفوعا بتعليقاته قبل نهاية النصف الأول من الشهر التالى .
- (هـ) إعداد تقرير سنوي عن نشاط قسم التفتيش فى المنطقة ونتائجه والملاحظات والمقترحات التى يراها مژدية لتلافى أوجه القصور .
- (و) المهام الأخرى التى توكل إلى القسم من قبل محافظ المؤسسة .

الفصل الثانى

واجبات مفتشى التأمينات الاجتماعية وصلاحياتهم

مادة (٨) :

يقوم مفتشور التأمينات الاجتماعية بالمهام التى يكلفون بها لتحقيق الاهداف المنصوص عليها فى هذا القرار طبقا لخطط التفتيش المعتمدة أو بتكليف كتابى وذلك فى حدود منطقة اختصاصهم .

مادة (٩) :

يتعين على مفتشى التأمينات الاجتماعية التقيد بتعليمات رؤسائهم ولايجوز لمفتشى التأمينات زيارة أية منشأة الا طبقا لخطه معتمدة أو تكليف سابق من الرئيس المختص ولايجوز تكليف مفتشى التأمينات بواجبات اضافية تتعارض مع واجباتهم الاملية أو تعطلها .

مادة (١٠) :

يجب على المفتشين ترخى المروض والأمانة فيما يضمنونه تقاريرهم من معلومات وبيانات تتعلق بالمنشآت التى قاموا بالتفتيش عليها ، وعليهم بوجه خاص أن يؤسروا ملاحظاتهم على مايسمعون اليه أو يطلعون عليه بانفسهم كما عليهم الامتناع كليا عن ابداء أية ملاحظات عن أمور لا يلمون بها إلأما كافيًا حفاظًا على الثقة التى يجب أن يتحلوا بها .

مادة (١١) :

يحمل مفتشور التأمينات الاجتماعية أثناء تادية عملهم بطاقة تثبت صفتهم وصلاحياتهم وتحمل صورهم وموقعه من قبل محافظ المؤسسة ومشفومة بالخاتم الرئيسى ، وترد هذه البطاقة عند ترك المفتش لعمله أو نقله لعمل آخر غير التفتيش .

ويحظر على المفتشين استخدام تلك البطاقات في غير المهام الرسمية للتفتيش .

مادة (١٢) :

يجب على مفتشى التأمينات الاجتماعية الاتصال بأصحاب الأعمال أو معلميهم عند دخولهم المنشأة القيام بالتفتيش فيها مالم ير المفتش أن المصلحة العامة تقتضى أن يبدأ فور وصوله بمهمته التفتيشية .
كما لايجوز بأى حال الاخبار عن زيارة المفتش للمنشأة مسبقا الا فى الحالات التى يكون الاخطار المسبق فيها محققا لمصلحة العمل .

مادة (١٣) :

على مفتشى التأمينات الاجتماعية أن يبدلوا العناية الكاملة للجانب التوجيهى الإرشادى فى علاقاتهم بأصحاب الأعمال وتقديم كل معاملة ممكنة فى سبيل مساعدتهم على تطبيق النظام وتدابيره التنفيذية على الوجه الذى ترضيه المؤسسة وتذليل أى صعاب تعترض هذا السبيل .

مادة (١٤) :

يكون المفتشى التأمينات الاجتماعية الصلاحيات التالية :

- (أ) الدخول الى المنشأة أو مقر العمل أثناء ساعات العمل وفى مكانه أو مكاتبه وذلك لتحقيق المهام الموكولة اليهم .
- (ب) فحص السجلات والأوراق والملفات وأية وثائق أخرى لها علاقة بالعمال .
- (ج) سؤال صاحب العمل أو ممثله أو العمال فى أى من الموضوعات المتعلقة بمهمته وإذا لم ير المفتش أن الأسئلة والأجوبة الشفهية كافية ، فله أن يحرر بها محضرا .

مادة (١٥) :

يجرى الاتصال بالأجهزة الادارية للدولة التى قد يتطلب الأمر الاستعانة بها عند اللزوم لتسهيل مهام المفتشين كالإمارات ووزارة الداخلية وبناتر الشرطة ، ويتم الاتصال التمهيدى بها وفقا للإجراءات التى يحددها المحافظ .
ولايجوز للمفتش المختص طلب الاستعانة بأى من هذه الجهات الا بموافقة مدير المكتب الرئيسى الذى تقع هذه الجهات فى دائرة اختصاصه .

مادة (١٦) :

- (أ) يجوز لمدير المكتب الرئيسى المختص أو لمدير ادارة التفتيش المركزى طلب الاستعانة بمكتب العمل المختص وذلك فيما يدخل فى اختصاصهم اذا اقتضى الأمر ذلك وعلى الأخص فى الأحوال التالية :
- (أ) اذا رفض صاحب العمل التقيد بالتعليمات الصادرة عن السلطة المختصة فى موضوع سلامة العمال وصحتهم أو اذا تعذر على مفتشى التأمينات التحقق من ذلك .
- (ب) اذا امتنع صاحب العمل عن الاشتراك فى التأمينات وثار النزاع حول قيام علاقة العمل بينه وبين العامل أو حول مدة الخدمة أو الأجر الذى يتقاضاه .

الفصل الثالث

قواعد التفتيش وإجراءاته

مادة (١٧) :

يجب على أجهزة التفتيش اتباع مايلي :

(أ) أن يراعى عند وضع خطط الدورات التفتيشية أن يشمل التفتيش كل منشأة من المنشآت الخاضعة للنظام مرة على الأقل كل سنة .

(ب) أن يكون التفتيش العوري شاملا لجميع الأغراض وأن يطلع المفتش على جميع المستندات والملفات والوثائق وغير ذلك مما يتطلبه العمل .

مادة (١٨) :

يعد كل مفتش تقريراً وافياً عن نتائج كل تفتيش يقوم به لأى منشأة يزورها لأى غرض على النموذج الخاص بذلك ، ويرفع التقرير لرئيسه المباشر لرأسته وإبداء ملاحظاته ويتضمن التقرير مايلي :

(أ) البيانات الادارية وتشمل :

١- اسم المفتش .

٢- تاريخ وقت الزيارة التي قام بها للتفتيش .

٣- أسماء الأشخاص الذين تقابل معهم .

(ب) تعريف المنشأة التي قام بزيارتها وتشمل :

١- اسم المنشأة : شكلها القانوني ، نوع النشاط .

٢- عنوانها .

٣- اسم صاحب المنشأة أو المدير المسئول .

٤- طبيعة العمل .

٥- عدد العمال الذين يعملون بها .

(ج) ملخص للبحث الذي قام به .

(د) النتائج والتوصيات أو الاقتراحات في كل مايتعلق بتطبيق النظام .

(هـ) أية معلومات أخرى يرى المحافظ تضمينها في التقرير .

مادة (١٩) :

ينظم رئيس قسم التفتيش في كل مكتب للتأمينات الاجتماعية زيارات أثناء ساعات العمل الرسمي بموجب برامج يصادق عليها مدير المكتب المسئول .

مادة (٢٠) :

يجب أن يحدد بالبرامج المشار إليها في المادة السابقة اسم المفتش المكلف بالزيارة والمنشأة التي سيقوم بزيارتها في كل يوم من أيام الأسبوع وتاريخ وموعد الزيارة والفرض منها .

ويجب أن يراعى في تحديد زيارات التفتيش اختيار الوقت المناسب حسب طبيعة نشاط المنشأة .

الفصل الرابع

محاضر الضبط

مادة (٢١) :

إذا اكتشف مفتش التأمينات وجود مخالفات من قبل صاحب العمل لأحكام النظام أو تدابير التنفيذ يجب عليه أن يوافي صاحب العمل ببيان بالمخالفات والإجراءات الواجب اتخاذها لإزالة المخالفة مع تأكيد ذلك بخطاب رسمي إلى صاحب العمل يذكر فيه المهلة المحددة لإزالة كل مخالفة حسب طبيعتها ويتم هذا التحديد من قبل مدير المكتب المختص على ألا تزيد مدة هذه المهلة على شهر ، وإذا لم تتم إزالة المخالفات خلال تلك المهلة فعلى المفتش تحرير محضر ضبط على النموذج المعد لهذا الغرض مشتملا على البيانات الواردة بالمادة ٢/٥٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢/ تأمينات ومراجعة حكم المادة ٥٤ من اللائحة سالف الذكر .

ولا يخل منع المهلة المشار إليها بالفقرة السابقة من تطبيق الجزاءات التي فرضها النظام وتدابيره التنفيذية نتيجة مخالفة أحكامه

مادة (٢٢) :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة في حالة اللجوء إلى تحرير محضر ضبط بالمخالفات فيجب أن يتم تحرير محضره في مكان العمل ، إلا إذا حال دون ذلك مانع استثنائي وعلى المفتش أن يسأل صاحب العمل عن أسباب ارتكاب كل من المخالفات التي شاهدها ، وأن يسجل في محضر الضبط خلاصة جوابه وأن يوقع على المحضر كل من المفتش وصاحب العمل أو المدير المسئول وفي حالة الامتناع عن التوقيع يشار إلى ذلك في المحضر .

مادة (٢٣) :

ترفع محاضر ضبط المخالفات إلى مدير مكتب التأمينات المختص أو مدير إدارة التفتيش حسب الأحوال ، ويتم رفع المحضر مشفوعا برأي المدير المسئول إلى محافظ المؤسسة أو من ينوبه لتقرير الإجراءات الواجب اتخاذها .

مادة (٢٤) :

تحدد بقرار من محافظ المؤسسة كافة القماذج اللازمة لأغراض التفتيش ومحاضر الضبط والبيانات التي يجب أن تتضمنها



موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب الثالث

التأمينات الاجتماعية
في
جمهورية السودان

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- مذكرة مرافقة لقانون التأمين الاجتماعى لسنة ١٩٩٠ م	٢٩٩
- قانون التأمين الاجتماعى لسنة ١٩٩٠ م	٣٠١
- جدول رقم (١) توزيع المعاش على المستحقين	٣٢٤
- جدول رقم (٢) تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التى تحتسب فى المعاش	٣٢٥
- جدول رقم (٣) تحديد الأقساط التى تقتطع من أجر المؤمن عليه فى حالة اختيار أداء المبالغ المستحقة بالتقسيط	٣٢٦
- جدول رقم (٤) تقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى	٣٢٧
- جدول رقم (٥) جدول الأمراض المهنية	٣٢٩
- جدول رقم (٦) نسب تخفيض المعاش وفق السن عند ترك الخدمة ...	٣٣١
- جدول رقم (٧) القيمة الاستبدالية للجنه الواحد وفق السن عند طلب الاستبدال ومدة الاستبدال	٣٣٢

مذكرة مراجعة لقانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٩٠ م

صدر قانون التأمينات الاجتماعية في سنة ١٩٧٤ م .

وبعد مضي ما يقارب الخمسة عشر عاما على تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية في السودان وفق أحكام القانون المذكور، دعت مستحدمات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الى ضرورة اعادة النظر ومراجعة نظام التأمينات المطبق لتلبية احتياجات المرحلة ، تحقيقا لتطلعات العاملين المشمولين بهذا النظام وأمالهم ، والاستجابة لرغباتهم في توفير المزيد من المزايا التأمينية ، خاصة بعد أن ترسخت فكرة التأمينات الاجتماعية ، بعد التجربة والتطبيق ، وانتشر الوعي التأميني بين فئات العاملين

وقد كان من حسن الطالع أن أتى هذا المشروع مطابقا لتوجه الحكومة المتمثل في توصيات لجنة ترشيده الهجرة والضمان الاجتماعي المنشقة عن مؤتمر السودانيين العاملين بالخارج الذي انعقد خلال شهر أغسطس ١٩٨٩م والذي جاء متجاوبا مع التغيرات التي انتظمت البلاد .

وبلوغ هذه الغاية فقد رُئى وضع تشريع جديد يعالج مسألة التأمين الاجتماعي ، بفهم أكثر تطورا وملاسة للواقع . دون اللجوء الى ابدال تعديلات جزئية على قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٤م . وفيما يلي نورد السمات الأساسية للقانون المذكور :

- (أ) المحافظة على تغطية كل المخاطر التي عالجها قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٤ م .
- (ب) استحدث القانون تغطية خطر الفصل من الخدمة ، في بعض الحالات وتقدير معاشات المفصولين تبعا لذلك .
- (ج) المحافظة على كافة الحقوق المكتسبة بموجب قانون سنة ١٩٧٤ م وتعديلاته ، أو بموجب القوانين الأخرى ، أو بموجب اللوائح وعقود العمل المشتركة .
- (د) امتداد التغطية التأمينية ، من حيث الأجر الخاضع للاشتراك لتشمل التغطية إجمالي مرتب المؤمن عليه .
- (هـ) تعديل معدل حساب معاش الشيخوخة الى $١ + ٥٠$ بدلا من $١ + ٦٠$ الذي كان معمولا به .
- (و) رفع الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة الى ٧٥% والحد الأدنى لمعاش العجز الصحي والوقاية الى ٥٠% من متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة .
- (ز) استحقاق معاشات الوقاية والعجز الصحي دون اشتراط أي مدد زمنية للاشتراك في التأمين الاجتماعي خلافا لما كان معمولا به .
- (ح) امتداد مظلة التغطية لكل اصابات العمل التي تؤدي الى عجز نسبيته ١٥% فلكل .
- (ط) شملت التغطية التأمينية حوادث الطرق من مكان العمل واليه باعتبار أنها من قبيل اصابات العمل .
- (ي) تقرير حق الوالدين في المعاش المستحق عن الأبناء بإسخالهم ضمن المستحقين للمعاشات .
- (ك) النص على إمكانية الجمع بين أكثر من معاش وكذلك الجمع بين الأجر والمعاش ، في حالات معينة .
- (ل) أخذ التشريع الجديد بنظام حساب الاشتراكات بالنسب المؤبقة عن طريق قوائم الأجور ، وسادها بموجب شبكات معتمدة بدلا من نظام الفئات والطوائع ، وكذلك رفع نسب الاشتراكات وفق الجدول الآتي :

الحصة	فرع إصابات العمل	فرع الشيخوخة والعجز والوفاة
صاحب العمل	٢٪ من الأجر الشهري بدلا من ١٪ من الأجر الشهري	١٥٪ من الأجر الشهري بدلا من ٩٪ من الأجر الشهري .
المؤمن عليه		٧٪ من الأجر الشهري بدلا من ٥٪ من الأجر الشهري

(م) توىحى الدقة فى الحسابات اذ أن الجهة المنفذة للقانون أصبحت الصندوق القومى للتأمين الاجتماعى وقد فصل القانون الأحكام المنظمة له .

(ن) حفاظا على أموال المؤمن عليهم، ألزم التشريع الجديد بعض الجهات المختصة بمطالبة أصحاب الأعمال بإبراز شهادة خلو طرف من (الصندوق) قبل تصفية أعمالهم ، أو مفادرتهم للبلاد نهائيا .

وزارة

العمل والتأمينات الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٩٠ م

عملا بأحكام المرسوم الدستوري الثالث لسنة ١٩٨٩ م ، أجاز مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني القانون الاتي نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدا العمل به

١- يسمى هذا القانون .. قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٩٠ م ، ويعمل به من اليوم الأول من شهر يوليو ١٩٩٠ م .

إلغاء

٢- يلغى قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٤ م .

تفسير

٣- في هذا القانون مالم يقتض السياق معنى آخر :

الأجر	يقصد به ما يتقاضاه العامل من أجر أساسي وعلائي بدل السكن وطبيعة العمل .
الأسرة	يقصد بها الزوجة والأولاد الذكور والإناث ، والوالدان والإخوة والأخوات .
الاشتراك	يقصد به الاشتراك الشهري ، المنصوص عليه في المادة ٢٠ .
إصابة العمل	يقصد بها الإصابة نتيجة حادث ، يقع بسبب العمل أو أثناء تأديته ، أو الإصابة بأحد الأضرار المهنية ، الواردة بالجدول رقم (هـ) ، الملحق بهذا القانون ، ويعتبر في حكم ذلك ، الإصابة نتيجة حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة نهايه لمباشرة عمله ، أو عودته منه ، بشرط أن يكون ذلك نوب تولف ، في الطريق الطبيعي ، أو تخلف عنه ، أو انحراف منه .
الإعالة	يقصد بها أن يكون مدعيا بدون عمل ، يتكسب منه ، أو مهنة يتعيش منها .
صاحب العمل	يقصد به كل شخص طبيعي ، أو معنوي يستخدم عاملا أو أكثر لقاء أجر مهما كان نوعه .
سنة الاشتراك	يقصد بها كل سنة يؤدي خلالها اثني عشر اشتراكا شهريا .
شهر الأساس	يقصد به الشهر ، الذي تسند الاشتراكات على أساسه ، خلال السنة المالية .
الصندوق	يقصد به الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .
العامل	يقصد به كل ذكر ، أو أنثى يعمل لقاء أجر ، مهما كان نوعه ، في خدمة صاحب العمل ، وتحت سلطته وإشرافه ، سواء كان يعمل بمقد مكتوب ، أو شفوي ، ولا يشمل رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات وأعضاها والمنوبين المفوضين من أصحاب الأعمال ، الذين لا يتقاضون أجورا نظير عملهم .

العجز الكلي المستديم يقصد به كل عجز من شأنه أن يحول كلية بصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أى مهنة أو عمل ، يتكسب منه .

المجلس	يقصد به مجلس إدارة الصندوق .
المدير	يقصد به مدير عام الصندوق ،
المصاب	يقصد به المؤمن عليه الذى يصاب بإصابة عمل .
المؤسسة	يقصد بها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٤ م الملغى .
المؤمن عليه	يقصد به كل عامل تسرى عليه أحكام هذا القانون .
الوزير	يقصد به وزير العمل والتأمينات الاجتماعية .

سريان واستثناء

٤- (١) تسرى أحكام هذا القانون على :

(أ) جميع العاملين فى الحكومة المركزية ، والإقليمية ، وأجهزة الحكم الشعبى المحلى ، والهيئات والمؤسسات العامة وفى القطاع الخاص والمختلط .

(ب) أصحاب العمل الذين يستخدمون ثلاثين عاملا فأكثر على أن :

أولاً - تكون مراكز أعمالهم الرئيسية فى أى من المديريات .

ثانياً - يتم السريان على المديريات ، وعلى أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أقل من ثلاثين عاملا ، ابتداء من التاريخ الذى يحددها الوزير بالتشاور مع المجلس .

ثالثاً - يراعى عند تحديد أصحاب العمل الذين تقع مراكز أعمالهم الرئيسية فى إحدى المديريات عدد العاملين المستخدمين لديهم فى جميع أنحاء البلاد .

(ج) يظل صاحب العمل خاضعا لأحكام هذا القانون حتى ولو قل عدد العاملين لديه عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة (ب) .

(٢) على الرغم من أحكام البند (١) ، يستثنى من سريان أحكام هذا القانون الفئات الآتية :

(أ) موظفو الحكومة الذين تسرى عليهم أحكام قانون الماشقات لحكومة السودان لسنة ١٩١٩ م ، أو قانون معاشات الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٢ م ، أو قانون معاشات الخدمة العامة لسنة ١٩٧٥ م .

(ب) أفراد قوات الشعب المسلحة ، وقوات الشرطة ، والسجون والمطافى وحرس الصيد .

(ج) الرعايا الأجانب الذين يعملون فى بعثات دبلوماسية أو نواحية ، ونظروا البلاد بقصد العمل فى هذه الجهات

(د) العاملون لدى أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أقل من ثلاثين عاملا .

(هـ) العاملون فى الزراعة والرعى والغابات ، ولا يسرى هذا الاستثناء على العاملين لدى أصحاب أعمال يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر .

(و) العاملون فى منازلهم .

(ز) أفراد أسرة صاحب العمل .

(ح) خدم المنازل الذين يعملون بالخدمة الشخصية بالمنزل ، مقابل أجر يدفعه مباشرة رب المنزل من ماله الخاص

(ط) العاملون بحدود التلمذة لدى صاحب عمل ، بقصد تعلم مهنة ، أو صناعة ، بشرط ألا تزيد مدة العقد على ثلاثة أشهر . ولا يحصلوا على أجر خلال تلك المدة .

(٣) يجوز لجلس الوزراء بناء على توصية بذلك من الوزير وموافقة المجلس ، أن يصدر أوامر بسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية أو أي فئات أخرى ، وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها هذه الأوامر :

(١) العاملين المشار إليهم في الفقرات من (هـ) إلى (ط) شاملة من البند (١).

(ب) أصحاب المهن الحرة .

(ج) أصحاب الحرف .

(د) المشتغلين لحسابهم .

(هـ) أصحاب الأعمال .

تسوية استحقاقات المكتتبين في مال التأمين

٥- (١) تسوى استحقاقات المكتتبين في مال التأمين الحكومي وفقا لأحكام قانون مال التأمين الحكومي لسنة ١٩٣٠م الملغى على الوجه الآتي :

(أ) يدفع صاحب العمل للصندوق عند نهاية خدمة كل مكتتب ، أو عامل ، مكافأة تحسب عن مدة خدمته السابقة على تاريخ التوقيع على هذا القانون ، وفقا لأحكام قانون علاقات العمل الفدرية لسنة ١٩٨١ م .

(ب) يرد صاحب العمل لأي مكتتب جميع المبالغ التي استقطعت من مرتبه مضافا إليها أي مبالغ مستحقة عليها ، عند انتهاء مدة خدمته ، ويجوز له أن يرد تلك المبالغ قبل انتهاء مدة الخدمة إذا طلب المكتتب ذلك .

(٢) تسوى استحقاقات العاملين الخاضعين لنظام التأمين الخاصة التي أنشأها أصحاب العمل في القطاع الخاص على الوجه الآتي :

(أ) يدفع صاحب العمل للصندوق عند انتهاء خدمة كل منهم نسبة ١٠ / من أجره الأخير ، من كل سنة من سنوات الخدمة .

(ب) يرد صاحب العمل المبالغ التي استقطعت من مرتب المؤمن عليه ، والفرق بين ما كان يدفعه ، وبين ما يؤول للصندوق مضافا إليها أي مبالغ إضافية مستحقة عليها قبل سريان القانون ، عند انتهاء خدمة المؤمن عليه ، ويجوز له أن يرد تلك المبالغ قبل انتهاء مدة الخدمة ، إذا طلب المؤمن عليه ذلك .

(٣) تحدد اللوائح الأسس التي تعامل بها أي نظم أخرى ، يرتبط بها صاحب العمل ، في مقابل مكافأة نهاية الخدمة .

إلزامية التأمين

٦- يكون التأمين في الصندوق طبقا لأحكام هذا القانون إلزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ، الذين يسرى عليهم هذا القانون ، ولايجوز تحميل المؤمن عليهم أي نصيب ، في نفقات التأمين ، الا فيما يرد به نص خاص في هذا القانون .

القيود في الصندوق وأسس التسجيل ... إلخ

٧- (١) يجب على كل صاحب عمل ، تسري عليه أحكام هذا القانون ، أن يتقدم بطلب لقياد اسمه في الصندوق ، وأن يلتزم بتسجيل العاملين لديه ، الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(٢) تحدد اللوائح أسس التسجيل وإجراءاته والحصول على بطاقات التأمين وشهاداته والبيانات الواجب تضمينها .

شهادة القيد وبيان أسماء العاملين المؤمن عليهم وشهادات الميلاد

- ٨- (١) يمنح الصندوق كل صاحب عمل يقيد اسمه في سجلات الصندوق شهادة تثبت ذلك ، مقابل دفع مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً عن كل شهادة ومستخرج منها .
- (٢) يجب على صاحب العمل أن يعلق الشهادة المنصوص عليها في البند (١) في أماكن عمله ، كما يجب عليه أن يعلق كذلك بياناً بأسماء العمال المؤمن عليهم ، وأن يدخل فيه كل تعديل يطرأ عليه .
- (٣) لأغراض هذا القانون ، يجب على كل صاحب عمل أن يطلب من كل العمال الذين يتقدمون للعمل لديه ، تقديم شهادة ميلادهم الأصلية ، أو شهادة تقدير العمر .

السجلات

- ٩- (١) يعد صاحب العمل في المركز الرئيسى لعمله ، أو الفرع ، أو المحل ، أو أى مكان يزاول فيه العمل ، السجلات الآتية وى .
- (أ) سجلات لقيد العمال يقيد فيه أسماء العمال وفقاً لتواريخ التحاقهم بالخدمة . وتواريخ ميلادهم ، بموجب شهادات الميلاد، أو تقدير العمر ، وأرقام تأمينهم فى الصندوق ، وتواريخ خروجهم من الخدمة وأسبابه .
- (ب) سجلات للأجور يقيد فيه اسم العامل ، ورقم تأمينه فى الصندوق ، وأجره ، والاشتراكات المستقطعة من الأجر.
- (٢) تحدد القوائم أسس إعداد السجلات ، والبيانات الأساسية التى تتضمنها .

الفصل الثانى

إنشاء الصندوق وتنظيمه الإدارى

- ١٠- (١) ينشأ صندوق يسمى « الصندوق القومى للتأمين الاجتماعى » ، ويكون له شخصية اعتبارية مستقلة ، وصفة تعاقدية مستتية ، وخاتم عام بحق التقاضى باسمه .
- (٢) يكون مقر الصندوق بالخرطوم .
- (٣) يخضع الصندوق لإشراف الوزير .

إبولة الممتلكات والحقوق والديون والالتزامات

- ١١- (١) ثل للصندوق جميع :
- (أ) ممتلكات المؤسسة .
- (ب) الديون والالتزامات التى كانت مستحقة على المؤسسة أو فى سبيلها للاستحقاق .
- (ج) جميع اشتراكات العاملين المؤمن عليهم .
- (٢) يتم تقدير الممتلكات والحقوق والديون والالتزامات التى ثل للصندوق . بموجب أحكام البند (١) ويدرج بيفاتها مبلغ مساو للقيمة الصافية لذلك .

استمرار العاملين

- ١٢- يستمر العاملون الذين كانوا فى خدمة المؤسسة عند بدء العمل بهذا القانون فى الخدمة ، ويدخلون فى خدمة الصندوق ، ويتم استيعابهم فى هيكل وخائته .

إنشاء المجلس وتشكيله

١٣- (١) ينشأ مجلس إدارة الصندوق ، يتولى شؤونه ويؤدى نيابة عنه الواجبات ويمارس السلطات المنصوص عليها فى هذا القانون .

(٢) يشكل المجلس على الوجه الآتى :

- (أ) رئيس غير متفرغ من نوى الكفاءة والخبرة ، يعينه مجلس الوزراء بناءً على توصية بذلك من الوزير : رئيساً .
- (ب) ممثل لوزارة العمل والتأمينات الاجتماعية : عضواً .
- (ج) ممثل لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادى : عضواً .
- (د) ممثل لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية : عضواً .
- (هـ) ثلاثة أشخاص يمثلون العمال تختارهم لجنة تسيير اتحاد عام نقابات عمال السودان : أعضاء .
- (و) ثلاثة أشخاص يمثلون أصحاب العمل تختارهم لجنة تسيير اتحاد عام أصحاب العمل : أعضاء .
- (ز) المدير : عضواً ومقرراً .

(٣) تكون عضوية الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين (هـ) و (و) لمدة ثلاث سنوات .

شروط العضوية

١٤- يشترط فى عضو المجلس أن :

- (أ) يكون سودانياً مموود السيرة والسمة .
- (ب) يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة .
- (ج) لا يكون قد أدين فى جريمة تمس الشرف والأمانة .
- (د) لا تكون خدمته فى القطاع العام قد أنهيت عن طريق الطرد من الخدمة أو المحاسبة الادارية أو سبب ضعف الكفاءة .

المخصصات والمكافآت

١٥- تعدد بقرار من الوزير مخصصات رئيس المجلس ومكافآت أعضائه .

واجبات الرئيس وأعضاء المجلس

- ١٦- (١) يجب على رئيس المجلس وكل عضو فيه أن يؤدى عمله بإخلاص ويأحسن مايليه حسن النية والأمانة .
- (٢) لا يجوز لرئيس المجلس أو أى عضو فيه أن يكون فى موقف تتعارض فى مصلحته الخاصة مع مصلحة الصندوق .

الإعفاء من المنصب

١٧- (١) يتم إعفاء عضو المجلس من منصبه فى أى من الحالات الآتية وهى :

- (أ) تخلفه بغير إذن ، أو غير مقبول ، عن ثلاثة اجتماعات متتالية .
- (ب) الإخلال بأحكام المادة ١٦ .
- (ج) إدانته فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة .
- (د) طلب الجهة التى يمثلها إعفاؤه .
- (هـ) بالنسبة لصاحب العمل إشهار إفلاسه .

(٧) يخلو منصب عضو المجلس في أى من الحالات الآتية ، وهى :

(أ) صدور قرار بإعفائه من منصبه بموجب أحكام البند (١).

(ب) قبول استقالته .

(ج) وفاته .

(٢) يملأ المنصب فى حالة خلوه بمقتضى أحكام البند (٧) وفقا لأحكام المادة ١٣(٢).

اجتماعات المجلس

١٨- (١) يعقد المجلس اجتماعا عابدا ، مرة كل شهر، على الأقل ، وذلك بدعوة من رئيسه ، ويجوز له أن يعقد اجتماعا طارئا اذا رأى الرئيس ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب مقدم من ثلثي الأعضاء .

(٢) يكتمل النصاب القانونى لاجتماعات المجلس بحضور ستة أعضاء على الأقل ، على أن يكون من بينهم ممثل واحد للعمال وآخر لأصحاب الأعمال ، ولا أجل أسبوعا ويكون الاجتماع بعده صحيحا بحضور ستة أعضاء أيا كانت صفاتهم .

(٣) تجاز القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفى حالة تعادل الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

(٤) يتولى رئيس المجلس رئاسة اجتماعاته ، وفى حالة غيابه هو ، يحل محله المدير ، على أن يترأس الوزير كل اجتماع للمجلس يحضره هو ، بدون أن يكون له الحق فى التصويت .

اختصاصات المجلس وسلطاته

١٩- يخفض المجلس يوضح السياسة العامة للصندوق والإشراف عليه تنفيذاً لأحكام هذا القانون ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية ، وهى :

(أ) إصدار :

(أولا) القرارات واللوائح التى تنظم المسائل المالية والإدارية والفنية للصندوق .

(ثانيا) لائحة تحديد شروط خدمة العاملين بالصندوق .

(ب) الموافقة على مشروع الميزانية التقديرية والحساب الختامى للصندوق .

(ج) إقرار الميزانية الختامية والحساب العام للإيرادات والمصروفات .

(د) الموافقة على التقرير السنوى ، الذى يعده المدير عن أعمال الصندوق ويضعه المالى .

(هـ) اقتراح الأسس العامة لاستثمار أموال الصندوق بما يكفل سلامتها ، على أن يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على توصية بذلك من الوزير .

(و) اقتراح التعديلات الخاصة بالتأمين الاجتماعى .

(ز) عرض قرارات المجلس على الوزير ، لاعتمادها ، على أن تصبح هذه القرارات معتمدة وسارية المفعول إذا لم يعترض عليها الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضها .

(ح) تشكيل لجنة أو لجان فرعية من بين أعضائه ، يعهد إليها دراسة ما يحيله إليها من مسائل فى حدود اختصاصه ، ويجوز أن يضم الى عضوية هذه اللجان من يرى الاستعانة بهم من الخبراء فى دراسة تلك المسائل وتشتترط موافقة المدير على عضوية موظفى الصندوق فى هذه اللجان .

(ط) دعوة أى شخص براء من ذوى الخبرة لحضور مناقشة الموضوعات المعروضة ، دون أن يكون لهم الحق فى التصويت .

تعيين المدير

٢٠- يعين مدير الصندوق بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية بذلك من الوزير ويحدد القرار شروط خدمته .

اختصاصات المدير وسلطاته

٢١- يتولى المدير تحت إشراف المجلس إدارة أعمال الصندوق ، وتصريف شؤونه ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة التي يقرها المجلس ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون للمدير الاختصاصات والسلطات الآتية ، وهي :

- (أ) تعيين العاملين اللزمين للقيام بأعمال الصندوق والإشراف عليهم ومتابعة أعمالهم وتقويم أدائهم ومحاسبتهم .
- (ب) إعداد مشروع الميزانية التقديرية السنوية للصندوق وتقديمه للمجلس في موعد أقصاه آخر شهر مايو من كل سنة .
- (ج) عرض الحسابات الختامية للصندوق على المراجع العام خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية .
- (د) تقديم الميزانية الختامية للصندوق إلى المجلس بعد مراجعتها بواسطة المراجع العام ، وذلك من خلال الشهرين التاليين لمراجعتها ، على أن تكون مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الأصول والخصوم ، لكل فرع من فروع التأمين الاجتماعي، وتقديم حساب عام الإيرادات والمصروفات لكل فرع من تلك الفروع .
- (هـ) أي اختصاصات أخرى يوكلها إليه المجلس .

عزل المدير

٢٢- يجوز للوزير التوصية لمجلس الوزراء بعزل المدير من منصبه إذا عجز عن القيام بأعباء وتلقيقته أو صدرت منه أي أفعال تتنافى مع واجبات وتلقيقته .

فحص المركز المالي

٢٣- (١) يتولى فحص المركز المالي للصندوق خبير إكتواري يصدر باختياره قرار من الوزير بناء على توصية المجلس ويحدد القرار مكلفاته ، ويجرى الفحص الأول بعد مرور ثلاث سنوات على تنفيذ هذا القانون ، ثم يجرى الفحص بعد ذلك مرة على الأقل كل خمس سنوات ، ويجب أن يتناول الفحص في كل مرة تقدير قيمة الالتزامات القائمة على الصندوق.

(٢) إذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات المختلفة لتسويته ، فيجب على الخبير الإكتواري أن يوضح أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه ، فإذا تبين من التقدير وجود مال زائد ، فيرجل هذا المال إلى حساب خاص لايجوز التصرف فيه ، إلا بموافقة المجلس ، واعتماد الوزير .

الفصل الثالث

تمويل التأمين الاجتماعي والاشتراكات

وكيفية تحصيلها

(الموارد المالية للصندوق)

٢٤- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يأتي :

- (أ) المبلغ الذي يدرج في نفائره وفقا لأحكام المادة ١١ (٢).
- (ب) الاشتراكات والمبالغ المختلفة التي يؤديها أصحاب الأعمال لصالح المؤمن عليهم ، والمبالغ الإضافية والغرامات التي تستحق طبقا لأحكام هذا القانون .
- (ج) الرسوم التي تؤدي له .
- (د) ربح استثمار أمواله .
- (هـ) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاطه .
- (و) الإعانات والتبرعات والوصايا التي يقر المجلس قبولها .

قيمة الاشتراكات

- ٢٥- (١) تربط الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال لصالح المؤمن عليهم على أساس الأجر الشهري المستحق للمؤمن عليهم .
- (٢) يربط الاشتراك الشهري الواجب أدائه ببساطة صاحب العمل للصندوق بنسبة ٢٤ ٪ من الأجر الشهري ويلتزم به صاحب العمل والمؤمن عليهم بنسبة ١٧ ٪ على صاحب العمل و ٧ ٪ على المؤمن عليهم .
- (٣) يجوز تعديل نسبة الاشتراكات ، المنصوص عليها في البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح بذلك من المجلس في ضوء رأى الخبير الاكتواري .
- (٤) يعتبر الشهر لأغراض هذا القانون ثلاثين يوما .

أداء الاشتراكات

- ٢٦- (١) تعتبر الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل ، والتي تقتطع من أجور المؤمن عليهم ، واجبة الأداء في نهاية كل شهر.
- (٢) تؤدي الاشتراكات عن كامل الشهر الذي يتم فيه تعيين المؤمن عليه بغض النظر عن عدد الأيام التي اشتغلها فيه ، إلا في حالة تعيين العامل العرضي ، أو الموسمي ، حيث تؤدي الاشتراكات وفقا لأيام خدمته الفعلية .
- (٣) لا تؤدي الاشتراكات عن الشهر الذي تنتهي فيه خدمة المؤمن عليه ، بغض النظر عن عدد الأيام التي اشتغلها فيه ، إلا في حالة انتهاء خدمة العامل العرضي أو الموسمي ، حيث تؤدي وفقا لأيام خدمته الفعلية .
- (٤) لأغراض أداء الاشتراكات يعتبر شهر يوليو هو شهر الأساس .

اقتطاع اشتراك المؤمن عليه

- ٢٧- يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه مقدار الاشتراك الشهري الذي سدد عنه بشرط أن يتم ذلك من أول أجر مستحق للعامل بعد أداء الاشتراك وإلا سقط حق صاحب العمل في الاقتطاع .

المبالغ الإضافية في حالة التأخير عن السداد

٢٨- (١) يلتزم صاحب العمل الذي لم يؤدي الاشتراكات الشهرية في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦ ، بإداء مبلغ إضافي مقداره ٤ ٪ شهريا من الاشتراكات المستحقة عن المدة من تاريخ وجوب الأداء ، حتى نهاية شهر السداد .

(٢) يلتزم صاحب العمل بإداء مبلغ إضافي مقداره ٥ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها نتيجة عدم اشتراكه عن جميع عماله أو بعضهم ، أو أدائه الاشتراكات على أساس أجور غير حقيقية .

(٣) مع مراعاة أحكام البند (٢) يلتزم صاحب العمل الذي يتأخر عن سداد الاشتراكات في مواعييدها المحددة بإداء مبلغ إضافي قدره ٨ ٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤديها عن كل سنة مالية على حدة .

الإعفاء من المبالغ الإضافية

٢٩- يجوز بقرار من الوزير الإعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢٨ ، بالنسبة إلى الجمعيات الخيرية والتعاونية وبنود العبادات وغيرها من الجهات التي لا تهدف إلى الكسب ، وذلك إذا تبين سوء حالتها المالية ، عن الفترة السابقة على الانضمام في أداء الاشتراكات وكذا في حالات القوة القاهرة ، أو الحوادث المفاجئة التي تحول دون السداد في المواعيد، على أن تؤدي تلك الجهات مبالغ إضافية يحددها الوزير بناء على اقتراح المجلس .

التضامن في الوفاء بالالتزامات المقررة في القانون

٣٠- إذا عهد صاحب العمل أعماله أو أي جزء منها إلى مقاول فيجب عليه أخطار الصندوق باسم المقاول وعثراته ، قبل تاريخ البدء في العمل بالتسليم على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الإخطار ، بالنسبة إلى المقاول من الباطن متضامتين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

الاشتراكات في فترة الإيقاف

٣١- لا تؤدي اشتراكات التأمين عن فترة الإيقاف عن العمل بدون أجر ، ولا تحسب مدة الإيقاف في هذه الحالة في المدة المحسوبة في التأمين ، فإذا صرف المؤمن عليه الموقوف أجره كاملا عن مدة الإيقاف أو أي جزء منه ، فيلتزم صاحب العمل بإداء الاشتراكات كاملة ، لصاحب المؤمن عليه .

الاشتراكات في فترة الانقطاع عن العمل

٣٢- لا يلتزم صاحب العمل بإداء الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون عن فترات انقطاع المؤمن عليه عن العمل ، بسبب إصابة العمل ، أو المرض ، وكذلك عن فترة انقطاع المؤمن عليها بسبب العمل والوضع ، إلا إذا كان يؤدي عن تلك الفترات أجورا كاملة أو أي جزء منها .

حصة المؤمن عليه في الاشتراكات

٣٣- لا يجوز الرجوع على المؤمن عليه بصحته في الاشتراكات إلا إذا كان يؤدي إليه أجرا كاملا .

كيفية أداء الاشتراكات

٣٤- تؤدي الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بموجب شيكات معتمدة الأداء من المصارف (مقبولة الدفع) المسعوية عليها . وتحدد اللائحة نظام قيد الاشتراكات المتعلقة بها .

طلب بيان بتفاصيل الاشتراكات

٣٥- يجوز للمؤمن عليه أن يطلب من الصندوق بيانا بتفاصيل الاشتراكات المسددة لحسابه وأي مبالغ دفعت منه طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بعد أداء رسم يحدده المدير بموافقة المجلس .

تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى

٣٦- تحدد اللوائح أسس تحصيل الاشتراكات وما يستحق للصندوق من مبالغ وفقا لأحكام هذا القانون وشروط ذلك .

المصاريف الإدارية

٣٧- لا يجوز أن تتجاوز المصاريف الإدارية للصندوق ١٠٪ (عشرة في المائة) من حصيلة الاشتراكات .

ميزانية الصندوق

٣٨- (١) تكون للصندوق ميزانية مستقلة ، تعد وفقا للأسس الحسابية السليمة ، ويجب على المجلس أن يرفعها للوزير لاعتمادها ، وتصبح سارية المفعول بعد اعتماد الوزير لها .

(٢) يقوم الوزير بإيداع ميزانية الصندوق لدى السلطة التشريعية .

الحسابات والدفاتر

٣٩- (١) يرقم الصندوق بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعماله . وفقا للأسس الحسابية السليمة ، وكذلك حفظ الدفاتر والسجلات ، المتعلقة بذلك .

(٢) يودع الصندوق حساباته في البنوك في حسابات جارية ، أو حسابات إيداع على أن يكون التعامل في تلك الحسابات والنسب منها وفقا للكيفية التي يحددها المجلس .

المراجعة

٤٠- يقوم المراجع العام أو من يفوضه في هذا بمراجعة حسابات الصندوق وذلك بعد نهاية كل سنة مالية .

الفصل الرابع

تأمين معاشات إصابات العمل

أموال التأمين

٤١- تتكون أموال تأمين إصابات العمل مما يأتي :

(أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين ، بواقع ٢ ٪ من الأجر الشهري المؤمن عليهم ، وذلك مع منه الاخلال بأحكام المادة ٢٥(٢) .

(ب) ربح استثمار هذه الأموال .

سريان أحكام هذا الفصل

٤٢- تسرى أحكام هذا الفصل على المؤمن عليهم الذين تخلف لديهم - نتيجة ، إصابة عمل - عجز مستديم نسبته ١٥ ٪ فأكثر أو أدت الإصابة الى وفاتهم ، وينشأ التزام الصندوق بعد ثبوت العجز ، أو بعد الوفاة .

التزام صاحب العمل

٤٣- يستمر التزام صاحب العمل بأحكام قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة ١٩٨١ م فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

معاش العجز الكلي المستديم

٤٤- إذا نشأ عن الإصابة عجز كلي مستديم فيؤدى الصندوق المؤمن عليه معاشا شهريا يعادل ٨٠ ٪ من متوسط أجره الشهري للسنة الأخيرة وقت ثبوت العجز .

معاش العجز الجزئى

٤٥- يؤدى الصندوق المؤمن عليه إذا تخلف لديه عجز جزئى مستديم ، تقدر نسبته بـ ١٥ ٪ أو أكثر معاشا يوازى النسبة المقدرة لذلك العجز من معاش العجز الكلي المستديم المنصوص عليه فى المادة ٤٤ .

المعاش الشهري الإضافي

٤٦- (١) يكون لمن يستحق معاش العجز الكلي المستديم الناشئ عن إصابة العمل الحق فى معاش شهري إضافي إذا كانت إصابته تفقده تماما القدرة على خدمة نفسه ، وتستوجب حالته تخصيص مرافق لخدمته الشخصية ، وذلك طبقا لما توصى به الجهات المنصوص عليها فى المادة ٨٥ بشرط ألا تكون لدى المؤمن عليه من يعولهم من يستطيع القيام بهذه المهمة .

(٢) يربط المعاش الإضافي المنصوص عليه فى البند (١) بواقع نصف المعاش الأصلي المستحق للمؤمن عليه .

تكرار الإصابة

٤٧- إذا كان المؤمن عليه قد سبق له أن أصيب بإصابة عمل وكانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة تبلغ ١٥ ٪ أو أكثر من العجز الكلي المستديم فيكون استحقاقه على الوجه الآتى :

(أ) إذا لم يكن قد استحق معاشا من الصندوق عن الإصابات السابقة فيستحق معاشا شهريا يربط على أساس نسبة العجز الناتج عن إصاباته جميعها وعلى أساس متوسط أجره الشهري للسنة الأخيرة .

(ب) إذا كان قد استحق معاشا شهريا ، من الصندوق فيستحق معاشا شهريا يربط طبقا لنسبة العجز الناتج عن إصاباته جميعها ، ومتوسط أجره الشهري للسنة الأخيرة ، وقت ثبوت العجز الأخير بشرط ألا يقل هذا المعاش عن معاشه عند وقوع العجز السابق .

المعاش فى حالة الوفاة

٤٨- إذا نشأت وفاة المؤمن عليه عن الإصابة فيربط المعاش على أساس ٨٠ ٪ من متوسط أجره الشهري ، للسنة الأخيرة ، وقت وقوع الإصابة .

توزيع المعاش

٤٩- إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب معاش العجز ، فيوزع المعاش على الأرملة أو الأرملة ، والأولاد ، والبنات ، والوالدين وفقا لأحكام المادة ٧٨ .

تعويض الوفاة

٥٠- فى حالة وفاة المؤمن عليه أو وفاة صاحب معاش العجز ، نون أن يتترك أرملة ولا أولاد ، ولا بنات ، ولا والدين ، يؤدى الصندوق تعويضا من دفعة واحدة لمن كان يعولهم قبل وفاته ، وفقا لأحكام المادة ٨٢ .

حدود ومسئولية الصندوق

٥١- (١) مع مراعاة أحكام المادة ٤٢ ، لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه ، فيما يتعلق بإصابات العمل التمسك ضد الصندوق

بأحكام أى قانون آخر .

(٢) يلتزم الصندوق بتنفيذ أحكام هذا الفصل ، حتى ولو كانت الوفاة أو العجز الناتج عن الإصابة يقتضى مسئولية شخص آخر ، بخلاف صاحب العمل .

الفحص الطبى الابتدائى والدورى

٥٢- يلتزم صاحب العمل بإجراء الفحص الطبى الابتدائى والدورى على عماله المعرضين لأحد الأمراض المهنية ، الواردة بالجدول رقم (٥) الملحق بهذا القانون ، وذلك فى أوقات دورية ، يعينها قرار من الوزير ، بالاتفاق مع وزير الصحة والرعاية الاجتماعية ، ويبين فى هذا القرار الشروط والأوضاع التى يجب أن يجرى عليها الفحص الابتدائى والدورى . وفى حالة اكتشاف أحد الأمراض المهنية يخطر الطبيب كلا من الصندوق ومصلحة العمل والصحة المهنية .

تعديل جدول الأمراض المهنية

٥٣- يجوز للوزير بعد الاتفاق مع وزير الصحة والرعاية الاجتماعية بناء على اقتراح المجلس ، تعديل جدول الأمراض المهنية رقم (٥) الملحق بهذا القانون .

تقدير درجة العجز

٥٤- يكون تقدير درجة العجز المستقيم على الوجه الآتى :

- (أ) إذا كان وارداً فى الجدول رقم (٤) ، الملحق بهذا القانون تقدر درجته بالنسبة المثوية الواردة فى ذلك الجدول .
(ب) إذا لم يكن وارداً فى الجدول رقم (٤) ، الملحق بهذا القانون فيقدر العجز بنسبة مافقده المؤمن عليه من القدرة على العمل نتيجة لإصابة العمل ، وذلك بواسطة الجهات الطبية ، المنصوص عليها فى المادة ٨٥ .

إعادة فحص المؤمن عليه

- ٥٥- (١) يكون الصندوق حق إعادة فحص المؤمن عليه المصاب لتقدير ما يكون قد طرأ على درجة عجزه من تغيير ، ويجوز للمؤمن عليه المصاب أو صاحب معاش العجز أن يطلب من الصندوق إعادة فحصه .
(٢) لا يجوز إعادة التقدير ، لأكثر من مرة واحدة كل ستة أشهر ، خلال السنة الأولى ، من تاريخ ثبوت العجز ، كما لا يجوز ذلك أكثر من مرة واحدة كل سنة خلال السنتين التاليتين ، ويصبح التقدير نهائياً بعد انقضاء الثلاث سنوات المذكورة .
(٣) فى حالة تعديل درجة العجز يعاد ربط المعاش على أساس التقدير الجديد ، ويعمل به اعتباراً من اليوم الأول للشهر التالى لتاريخ التقدير .
(٤) إذا قلت درجة العجز عن ١٥ ٪ فيوقف صرف المعاش نهائياً ويتمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة معادلاً نسبة العجز من قيمة معاش العجز الكلى عن اثنين وأربعين شهراً .

الفصل الخامس

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

(أموال التأمين)

٥٦- تكون أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مما يأتى :

- (أ) مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٥ (٢) .

- (أ) الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ١٥ ٪ من الأجر الشهري للمؤمن عليهم .
- (ب) الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٧ ٪ من الأجر الشهري للمؤمن عليهم .
- (ج) المبالغ التي يؤديها صاحب العمل للصندوق نظير مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة طبقاً لأحكام قانون علاقات العمل الفردية لسنة ١٩٨٦ م أو أي قانون آخر ، وهذا عن مدة الخدمة السابقة على تاريخ التوقيع على هذا القانون ، وذلك مع مراعاة أحكام المادتين ٥ و ٧٢ .
- (د) المبالغ التي يؤديها الصندوق أصحاب الأعمال الذين لديهم نظم خاصة لفوائد ما بعد الخدمة ، أو للمعاشات ، أو غيرها ، عن المدة السابقة على الاشتراك في التأمين وفقاً لأحكام المادة ٥ ، وتعادل ١٠ ٪ من الأجر ، عن كل سنة من سنوات الخدمة عند انتهاء خدمة المؤمن عليهم .
- (هـ) ريع استثمار هذه الأموال .
- (و) ريع استثمار هذه الأموال .

٥٧- يستحق معاش الشيخوخة إذا توافرت الشروط الآتية ، وهي :

- (أ) بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، والمؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، أو بلوغ أي منهما سن التقاعد المنصوص عليها في نظام الاستخدام ، المتفق عليه في عقد العمل بشرط ألا تقل هذه السن عن ستين سنة للمؤمن عليه ، أو خمس وخمسين سنة للمؤمن عليها بحسب الحال .
- (ب) عدم بلوغ المؤمن عليه سن الستين والمؤمن عليها سن الخامسة والخمسين على الأقل سن من يطلب المعاش عن خمس وأربعين سنة .
- (ج) ألا تقل المدة المسددة عنها الاشتراكات عن اثنتي عشرة سنة ، ويخل في ذلك نصف مدة الخدمة السابقة المسددة عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام المادة ٥٦ وأي مدد خدمة سابقة تتم إضافتها وفقاً لأحكام المادة ٧٠ .

الأجر الذي تربط عليه المعاشات والتعويضات

٥٨- تربط المعاشات والتعويضات المنصوص عليها في هذا الفصل على أساس متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة .

ربط معاش الشيخوخة

٥٩- (١) يربط معاش الشيخوخة على الوجه الآتي :

$$(١ + ٥) \times (\text{عدد شهور الاشتراك} + ١٢) \times (\text{متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة}) .$$

وذلك بعد أقصى ٧٥ ٪ من متوسط الأجر للسنة الأخيرة ، وبعد أدنى يعادل ثلاثين جنيهاً .

(٢) تخفف قيمة المعاش المستحق بموجب أحكام البند (١) إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ٥٧ بنسبة تقدر وفقاً لسن المؤمن عليه ، عند التقدم بطلب هذا المعاش وذلك وفقاً للجدول رقم (٦) الملحق بهذا القانون .

سن المؤمن عليه

- ٦٠- (١) يكون إثبات سن المؤمن عليه بشهادة ميلاد مستخرجة من سجلات المواليد الرسمية ، أو بموجب حكم قضائي ، وإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بواسطة القومسيون الطبي ، وكل نزاع ينشأ بين الصندوق والمؤمن عليه حول إثبات سن المؤمن عليه يعرض على اللجنة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٨٥ .
- (٢) في حالة وفاة المؤمن عليه وعدم وجود ما يثبت سنه ، يجوز للصندوق الأخذ بالأدلة الظرفية التي تمكنه من تحديد ذلك .

تخفيض سن استحقاق المعاش

٦١- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية بذلك من الوزير بعد موافقة المجلس وأخذ رأى الخبير الاكتوارى تحديد سن أقل من السن الواردة في المادة ٥٧ لاستحقاق المعاش وذلك بالنسبة لفئات المؤمن عليهم الذين يزاولون أعمالا شاقة ، أو الذين يمارسون مهنا تستوجب تقاعدا مبكرا .

معاش العجز الصحى

٦٢- (١) يستحق معاش العجز الصحى الكلى المستديم فى أى من العالتين الآتيتين وهما :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه ، لثبوت عجزه الصحى الكلى المستديم .

(ب) ثبوت العجز الصحى الكلى المستديم ، خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه ، بشرط عدم تجاوزه سن الستين وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة وفقا لأحكام الفقرات (أ) و (ج) و (د) من المادة ٦٧.

(٢) يربط المعاش الوارد فى البند (١) بواقع ٥٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة كحد أدنى أو يربط على أساس معاش الشيخوخة المستحق محسوبا على أساس مدة الاشتراك فى التأمين أيهما أكبر .

المعاش فى حالة الوفاة

٦٢- (١) يستحق معاش الوفاة فى أى من العالتين الآتيتين ، وهما :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ،

(ب) وفاة المؤمن عليه ، خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته وبشرط عدم تجاوزه سن الستين ، وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة ، وفقا لأحكام الفقرات (أ) و (ج) و (د) من المادة ٦٧.

(٢) يربط المعاش الوارد فى البند (١) بواقع ٥٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة كحد أدنى أو يربط على أساس معاش الشيخوخة المستحق محسوبا على أساس الاشتراك فى التأمين أيهما أكبر .

المعاش فى حالة الفصل بقرار وزارى

٦٤- (١) يستحق المؤمن عليه الذى تنتهى خدمته بقرار وزارى ، معاشا إذا كانت مدة اشتراكه فى التأمين اثنتى عشرة سنة فأكثر .

(٢) يربط المعاش المشار اليه فى البند (١) وفقا لأحكام المادة ٥٩ وذلك بغض النظر عن سن المؤمن عليه عند انتهاء الخدمة.

توزيع المعاش

٦٥- يوزع المعاش فى حالة وفاة المؤمن عليه أو وفاة صاحب المعاش بالكامل وكذلك يوزع المعاش المشار إليه فى المادة ٦٤ على أرملة أو أرامل المتوفى ، وأولاده ، وبناته ، وبوالديه طبقا لأحكام المادة ٧٨ .

التعويض فى حالة الوفاة

٦٦- إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش دون أن يترك أرملة ولا أولادا ولا بناتا ولا والدين فيؤدى الصندوق تعويضا من دفعة واحدة لمن كان يعولهم المتوفى أثناء حياته طبقا لأحكام المادة ٨٢.

تعويض الدفعة الواحدة

٦٧- يؤدى تعويض من دفعة واحدة فى أى من العالات الآتية ، وهى :

(أ) استقالة المؤمن عليها بسبب الزواج .

(ب) بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، أو المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، أو بلوغ أى منهما سن التقاعد المنصوص عليها فى نظام الاستخدام المتفق عليه فى عقد العمل قبل توافر شروط الحصول على المعاش .

(ج) فصل المؤمن عليه أو المؤمن عليها بقرار وزارى وعدم توافر شرط المدة المنصوص عليه فى البند (١) من المادة ٦٤ بشأته .

(د) فصل المؤمن عليه أو المؤمن عليها أو استقالة أى منهما من الخدمة .

مقدار التعويض

٦٨- (١) يحدد التعويض فى الحالات المشار إليها فى الفقرتين (أ) و (ب) فى المادة ٦٧ على أساس الاشتراكات التى أداها صاحب العمل ، وتلك التى اقتطعت من المؤمن عليه ، وكذلك كامل مكافأة نهاية الخدمة السابقة التى أداها صاحب العمل للصندوق .

(٢) يحدد التعويض فى الحالات المشار إليها فى الفقرتين (ج) و (د) من المادة ٦٧ على أساس ثلاثة أرباع قيمة الاشتراكات التى أداها صاحب العمل وتلك التى اقتطعت من المؤمن عليه ، وكذلك كامل مكافأة نهاية الخدمة السابقة ، التى أداها صاحب العمل للصندوق .

مدد الخدمة المحسوبة فى المعاش

٦٩- تدخل فى الخدمة المحسوبة فى المعاش المدد الآتية ، وهى :

(أ) مدة الخدمة التى دفعت عنها الاشتراكات لصالح المؤمن عليه طبقاً لأحكام الفقرة (أ) و (ب) من المادة ٥٦ .

(ب) نصف مدد الخدمة السابقة على الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية وأدى عنها صاحب العمل مكافأة نهاية الخدمة كاملة للصندوق طبقاً لأحكام الفقرتين (ب) و (ج) من المادة ٥٦ .

(ج) أى مدد خدمة سابقة يرغب المؤمن عليه فى إضافتها ويدفع عنها المبلغ المطلوب طبقاً لأحكام المادة ٧٠ مع مراعاة حكم المادة ٥٧ .

ضم مدد خدمة للمعاش

٧٠- يجوز للمؤمن عليه حتى يلوغه سن الستين والمؤمن عليها حتى يلوغها سن الخامسة والخمسين أن :

(أ) يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار إليها فى الفقرة (ج) من المادة ٦٩ ، أو أى جزء منها بواقع $9 \div 50$ من متوسط الأجر الشهري للسنة الأخيرة بشرط أن يؤدى مبلغاً من دفعة واحدة إلى الصندوق بحسب وفقاً للجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون ، ويجوز تقسيط هذا المبلغ حتى بلوغ سن الستين أو الخامسة والخمسين ، بحسب الحال ، وتحدد هذه الأنساق وفقاً للجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون ويوقف أداء هذه الأنساق عند الوفاة .

(ب) يطلب ضم مدة الاشتراك التى استحق منها التعويض المشار إليه فى المادة ٦٧ ، بشرط أن يرد مقدار التعويض الذى منح بموجب البندين (١) و (٢) من المادة ٦٨ من دفع مبالغ إضافية بواقع ٦ ٪ سنوياً .

تحويل الاشتراكات

٧١- إذا خرج المؤمن عليه من نطاق أحكام هذا القانون وخضع لأحكام أى قانون آخر للمعاشات يمنحه ميزات أفضل من هذا القانون فيحول ما لا يجاوز ثلاثة أرباع الاشتراكات المدفوعة عنه ، وأى مبالغ أخرى ، دفعها أو دفعت عنه ، من صاحب العمل طبقاً لأحكام هذا الفصل ، للجهة المنفذة لأحكام ذلك القانون ، فى الحالات التى يسمح فيها القانون الآخر بضم مدة خدمة المؤمن عليه المدفوع عنها الاشتراكات كخدمة معاشية .

المعاشات والتعويضات تعادل مكافأة نهاية الخدمة

٧٢- (١) تعادل المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الفصل التزام صاحب العمل بمكافأة نهاية الخدمة المحسوبة طبقا لأحكام قانون علاقات العمل الفردية لسنة ١٩٨١.

(٢) يلتزم صاحب العمل ببدء الفرق بين المكافأة المشار إليها في البند (١) وبين أي مكافأة أكبر يستحقها العامل ، وتقررها القوانين أو اللوائح ، أو عقود العمل الجماعية ، أو المشتركة ، أو غيرها ، ويؤيدها صاحب العمل مباشرة على أساس الأجر عند انتهاء الخدمة .

الحقوق المكتسبة

٧٣- لا تخل أحكام هذا القانون بما يكون للعامل من حقوق مكتسبة بمقتضى أحكام القوانين واللوائح أو أنظمة التأمين والمعاشات أو الادخار الخاصة ، أو عقود العمل الجماعية أو المشتركة أو غيرها ويلتزم أصحاب الأعمال المرتبطون بتلك الأنظمة بقيمة الزيادة بين هاتين الحالتين يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في المادة ٧٢ (١) وعلى أساس كامل مدة الخدمة .

لجنة البت في الخلافات

٧٤- تشكل لجنة بأمر من الوزير للبت في أي خلاف في تطبيق أحكام المادة ٧٢ على أن تضم ممثلين لصاحب العمل ولجنة تسيير اتحاد عام نقابات عمال السودان والصندوق وقراراتها ملزمة للطرفين ولا يجوز الطعن فيه إلا أمام القضاء .

الاستبدال

٧٥- (١) يجوز للمؤمن عليه الذي يستوفى استحقاق معاش الشيخوخة وفقا لأحكام المادة ٥٧ أو الذي يستوفى شروط استحقاق معاش الفصل المنصوص عليه في المادة ٦٤ بطرط لا تقل سنه من خمس وأربعين سنة ، أن يستبدل بجزء من حقوقه في المعاش ، مبلغا يدفع له دفعة واحدة ، طبقا للأسس المبينة في اللوائح ، ولا يجوز الاستبدال لمن جاوز سن الخامسة والسبعين من الذكر أو سن الستين من الإناث .

(٢) يكون الاستبدال في حدود ثلث المعاش المقرر لصاحب المعاش وتحسب القيمة الاستبدالية للجنه الواحد طبقا للجدول رقم (٧) الملحق بهذا القانون ، وفي حالة الاستبدال أثناء الخدمة ، تستقطع قيمة أقساط الاستبدال من أجر المؤمن عليه ، ويلتزم صاحب العمل بإدائها طبقا للأسس المبينة في اللوائح .

(٣) يعود مبلغ المعاش المستبدل الى المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد انتهاء سداد أقساط الاستبدال وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، قبل انقضاء هذه المدة يعود الجزء المستبدل من المعاش الى معاش المستحقين .

(٤) تحدد اللوائح شروط الاستبدال وأسس وقواعده وإجراءاته وذلك بناء على اقتراح المجلس .

الفصل السادس

استحقاق المعاش

المستحقون وشروط استحقاقهم

٧٦- إذا توفي المؤمن عليه ، أو صاحب المعاش فيكون للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشاته وإن يموتهم تمويضات وفقا للأحكام الواردة في هذا الفصل .

المستحقون للمعاش

٧٧- يكون الاستحقاق في المعاش لكل من الأشخاص الآتي بيانهم ، وهم :

- (أ) أرملة أو أرامل المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وكذلك الزوج والأرمل والعاجز عن الكسب .
- (ب) الولد الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة ، واليتيم غير المتزوجة ولم تلتحق بأى عمل .
- (ج) الولد الذي جاوز سن الثامنة عشرة ، وكان وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش مصابا بعجز كامل يمنع عن الكسب ويثبت حالة العجز طبقا لأحكام المادة ٨٥ أو كان وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في إحدى مراحل التعليم التي لاتجاوز التعليم الجامعي أو المعاهد العليا وكانت سته لاتجاوز السادسة والعشرين .
- (د) الوالدان اللذين كان يمولهما المؤمن عليه قبل وفاته .

توزيع المعاش

٧٨- يوزع المعاش وفقا للجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

قطع المعاش

٧٩- يقطع المعاش المستحق في أى من الحالات الآتية ، وهي :

- (أ) زواج الأرامل والبنات أو وفاتهم .
- (ب) بلوغ الأولاد سن الثامنة عشرة على أن يستمر صرف المعاش إلى هؤلاء المستحقين إذا توافرت الشروط الواردة في الفقرة (ج) من المادة ٧٧ .
- (ج) انتهاء الدراسة بالنسبة للأولاد أو بلوغهم السن المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة ٧٧ ، ويستمر صرف ذلك المعاش إذا كانوا مصابين بعجز كلي يمنهم عن الكسب وذلك إلى أن ينزل العجز ،
- (د) التحاق الأولاد أو البنات بأى عمل .
- (هـ) زوال عجز الزوج الأرمل .
- (و) استحقاق أى من الوالدين أو أحدهما معاشا وفقا لأحكام أى قانون آخر للمعاشات أو زوال صفة الإعاقة عنه أو وفاته أو زواج الوالدة من غير والد المؤمن عليه المتوفى .

إعادة المعاش

- ٨٠- يعاد المعاش المستحق في أى من الحالات الآتية ، وهي :
- (أ) طلاق البنت أو ترملها خلال عشر سنوات من تاريخ زواجها .

- (ب) طلاق البنت المتزوجة قبل وفاة أحد والديها أو كليهما أو ترحلها ويعد توزيع المعاش على المستحقين في هذه الحالة
- (ج) زواج البنت المأثرة البها في الفقرة (ب) ويوقف المعاش اذا طلقت أو ترحلت مرة ثانية خلال عشر سنوات من تاريخ وفاة والدها أو والبتها .
- (د) طلاق الأرملة أو ترحلها خلال عشر سنوات من تاريخ الزواج بشرط أن يكون لها أطفال من زوجها الأول المتوفى ، أو بلغت سن الخامسة والخمسين .
- (هـ) استحقاق الأرملة معاشا آخر طبقا لأحكام هذا القانون عن وفاة زوجها الأخير ، أو استحقاق البنت لمعاش آخر طبقا لأحكام هذا القانون عن وفاة زوجها فيؤدي لكل منهما المعاش الأكبر .
- (و) إصابة الزوج الأرملة بعجز مرة أخرى .
- (ز) توافر شروط الإعالة للوالد مرة أخرى ، وترمل الوالدة أو طلاقها مرة أخرى خلال عشر سنوات من تاريخ الزواج

الزواج بعد سن الستين

٨١- لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد بلوغه سن الستين معاشا ، عند وفاته ، الا اذا كان الزوج قد مضت عليه سنة واحدة على الأقل ، قبل تاريخ الوفاة .

توزيع التعويض في حالة الوفاة

٨٢- اذا توفي المؤمن عليه دون أن يترك أرملة ولا أولادا ولا بناتا ولا والدين فيؤدي الصندوق تعويضات من دفعة واحدة لمن كان يعولهم المتوفى من إخوته ، وأخواته ، ويمادل هذا التعويض متوسط أجره الشهري للسنة الأخيرة عن اثنين وأربعين شهرا ويكون التعويض في حالة وفاة صاحب المعاش معادلا للمعاش المنصوص عليه في المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ عن اثنين وأربعين شهرا ، بحسب الحال ، ويوزع التعويض على المستحقين بالتساوي في حالة تعددهم.

الفصل السابع الأحكام العامة

سلطة الوزير في إضافة عناصر جديدة للأجر

٨٣- يجوز للوزير بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية ، أن يضيف عناصر جديدة للأجر عينية كانت أو نقدية ، على أن يوضح ذلك الأمر شروطها ونظام حسابها ضمن الأجر .

إنشاء نظم خاصة بالمعاشات

٨٤- يجوز لصاحب العمل أن ينشئ نظاما للمعاش أو الادخار أو التأمين يتضمن مزايا إضافية ، أو تكميلية لم ينص عليها في هذا القانون ، كما يجوز إبرام عقد عمل جماعية أو مشتركة بين صاحب العمل والعمال تتضمن مزايا تكميلية أو إضافية للمعاش أو الادخار أو التأمين .

تقدير نسب العجز

٨٥- (١) يتولى القومسيون الطبي تقدير نسب العجز الناتج عن إصابات العمل المصاب وكذلك إثبات حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون على أن يضم إليه طبيب يعينه الصندوق .

(٢) في حالة النزاع في تقدير نسب العجز وفقا لأحكام البند (١) يقدم طلب للصندوق لإحالة إلى لجنة أخرى

للقميسيون الطبي ، يضم إليها طبيب يعينه الصندوق وطبيب آخر يختاره العامل ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

التاريخ الذى يستحق فيه المعاش

٨٦- يستحق المعاش عن كامل الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة ببلوغ سن التقاعد ، أو الفصل ، أو تثبيت فيه العجز ، أو تقع فيه الوفاة ، ويصرف شهريا فى نهاية الشهر ، الذى استحق خلاله .

استحقاق المعاش عن كامل الشهر

٨٧- فى حالة إيقاف المعاش ، أو قطعه ، يؤدى المعاش المستحق عن الشهر الذى وقع فيه سبب الإيقاف ، أو القطع على أساس شهر كامل .

الجمع بين أكثر من معاش

٨٨- يجوز الجمع بين أكثر من معاش فى أى من الحالات الآتية ، وهى :

(أ) استحقاق المؤمن عليه معاش عجز إصابه العمل ، ثم استحقاق معاش شيخوخة ، أو عجز كلى مستديم أو معاش فصل على ألا يجاوز مجموعهما فى هذه الحالة الأجر المسدد عنه الاشتراك .

(ب) وفاة صاحب معاش العجز الجزئى ، ويعد ربط المعاش المستحق عنه فى هذه الحالة بما يعادل معاش العجز الجزئى الذى كان يستحقه المؤمن عليه قبل وفاته ومعاش الوفاة على ألا يجاوز مجموعهما الأجر المسدد عنه الاشتراك .

(ج) العالتين الآتيتين وهما :

(أولا) المؤمن عليها بالنسبة الى المعاش الذى يستحق لها طبقا لأحكام هذا القانون والمعاش الذى يستحق لها من زوجها ويؤدى إليها المعاش الأكبر مضافا إليه نصف المعاش الأصغر الذى تستحقه .

(ثانيًا) المؤمن عليه بالنسبة الى معاشه والمعاش المستحق له عن زوجته طبقا لأحكام هذا القانون ولها القاعدة المنصوص عليها فى الفريعة (أولا) .

(د) الأولاد والبنات بالنسبة الى المعاشين المستحقين لهم عن واليهيم الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(هـ) الوالدان أو أى منهما بالنسبة الى معاشه الذى يستحقه له طبقا لأحكام هذا القانون ، والمعاش الذى يستحق له من ابنته أو ابنته ويؤدى إليه المعاش الأكبر مضافا إليه نصف المعاش الأصغر الذى يستحقه .

الجمع بين المعاش والأجر

٨٩- (١) مع مراعاة أحكام المادة ٨٨(ب) ، يجوز للمؤمن عليه الذى بلغ سن الستين والمؤمن عليها التى بلغت سن الخامسة والخمسين ، وكذلك صاحب معاش العجز عن إصابه العمل أن يجمع بين المعاش والأجر .

(٢) لايجوز الجمع بين أكثر من معاش وأجر .

(٣) يجوز للمؤمن عليها أن تجمع بين أجرها ومعاشها من زوجها ، ولايجوز للأولاد والبنات الجمع بين الأجر والمعاش .

(٤) لايجوز لصاحب معاش الفصل أن يجمع بين الأجر والمعاش .

معاش المحكوم عليه بالسجن

٩٠- لايجوز حرمان صاحب المعاش من معاشه بسبب الحكم عليه بالسجن ، ويؤدى المعاش لمن يحدده صاحب المعاش بتوكيل رسمى.

الالتزام بإداء المعاش خلال أربعة أسابيع

٩١- (١) يجب على الصندوق أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه ، أو المستحقين عنه طلب صرف المعاش وتحصد اللوائح إجراءات صرف المعاشات والتعويضات ومستندات صرفها .

(٢) يجوز للصندوق أن يصرف سلفة شهرية تعادل نصف المعاش ، أو التعويض المستحق من حساب المعاش لمن تؤكد القرائن الظرفية أنه من المستحقين على أن تتم تسوية السلفة بعد ربط المعاش أو التعويض .

المنازعة في المعاش أو التعويض

٩٢- لايجوز لكل من الصندوق وصاحب المعاش أو المستحقين عنه المنازعة في قيمة المعاش ، أو التعويض ، بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ، أو من تاريخ صرف التعويض ، وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية المعاش ، أو التعويض بسبب الأخطاء المادية ، التي تقع في الحساب عند التسوية .

عدم جواز الحجز أو التنازل عن المعاش

٩٣- لايجوز الحجز على مستحقات المؤمن عليه وصاحب المعاش أو المستحقين في الصندوق أو التنازل عنها إلا لدين النفقة كما لايجوز الريع

حق الطعن في قرار الصندوق

٩٤- يكون لصاحب المعاش والمستحقين الحق في الطعن في قرار الصندوق بعدم استحقاق المعاش ، أو التعويض ، أو وقفه أو سقطه وكذلك مقداره وذلك أمام لجنة يشكلها المجلس ويكون قرار اللجنة ملزما للطرفين ، ولا يطعن فيه إلا أمام القضاء ، إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون .

حق الامتياز

٩٥- يكون للمبالغ المستحقة للصندوق بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقولات أو عقارات وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

التقادم

٩٦- (١) مع مراعاة أحكام قطع التقادم ، المنصوص عليها في أي قانون آخر ، تقطع مدة التقادم بالتبعية على صاحب العمل بداء المبالغ المستحقة للصندوق بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بخطاب مسجل يعلم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ .

(٢) لايسرى التقادم في مواجهة الصندوق بالنسبة الى صاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الصندوق بالتعاقد معه ، ويسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة منه بالزيادة بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع .

الحجز الإداري

٩٧- (١) يكون للصندوق الحق في تحصيل المبالغ المستحقة له وفقا لأحكام هذا القانون ، بطريق الحجز الإداري وذلك بعد موافقة المجلس .

(٢) يجب على المدير ، بناء على قرار المجلس ، أن يصدر أمرا بتوقيعه لمدنوب من موظفي الصندوق بإجراء الحجز الإداري على ممتلكات صاحب العمل ، سواء كانت عقارا أو منقولا بما في ذلك أرصده المتوقعة في البنوك في حدود المبالغ المستحقة للصندوق .

- (٣) يجوز لمنوب الحجز الإداري أن يخل ، مصحوبا بمن يرى ضرورة وجودهم من المستخدمين والوكلاء أى أمكنة كما يجوز له أن يستعين بضابط الشرطة المختص .
- (٤) يبقى الحجز قائما لمدة عشرة أيام ، فإذا لم يتم صاحب العمل بأداء المستحقات عليه ، فتتبع الأموال المحجوز عليها بالمزاو العائلي ، سدادا لتلك المستحقات ويرد لصاحب العمل ما تبقى بعد حصول الصندوق على استحقاقه .
- (٥) يجوز للمدير تأجيل البيع ، إذا تقدم صاحب العمل بطلب لتفسيط المبالغ المستحقة عليه ، ويستمر التأجيل قائما طالما كان صاحب العمل منتظما في سداد تلك المستحقات والإشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون
- (٦) يرفع الحجز فور سداد صاحب العمل لجميع مستحقات الصندوق .

دعوى المطالبة

- ٩٨- (١) لا تقبل دعوى المطالبة بالمعاش أو التعويض إلا إذا طوالب الصندوق بها كتابة . خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه المستحقات واجبة الأداء .
- (٢) يعتبر كل إجراء تقوم به أى جهة من الجهات الإدارية أو النقابية في مواجهة الصندوق بالنسبة إلى حقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم قاطعا للتقادم .

الإعفاء من الرسوم القضائية

- ٩٩- (١) تفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي يرفعها الصندوق أو المؤمن عليهم ، أو المستحقين عنهم ، طبقا لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال ويجوز للمحاكم في حالة عدم الحكم في صالح رافعها أن تحكم عليه بالمصروفات كلها أو بعضها .

إعفاء المعاشات والتعويضات من الضرائب

- ١٠٠- تفي المعاشات والتعويضات والمبالغ المستبدلة التي يذهبها الصندوق من الضروع للرسوم ، والضرائب ، بكافة أنواعها وتعفى قيمة الاشتراكات المقتطعة من أجر المؤمن عليه وكذلك أقساط المبالغ المستبدلة من الضروع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها .

إعفاء أموال الصندوق من الضرائب والرسوم

- ١٠١- تفي أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياته الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والموارد والعمولات التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة أخرى .

١٠٢- (١) التضامن في الوفاء بحق الصندوق :

- لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الصندوق حل المنشأة ، أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو مدجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الرصية أو الهبة أو البيع أو التنازل أو غير ذلك من التصرفات القانونية التي يترتب عليها تغيير صاحب العمل ، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين وعلى أفراد من تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم على أن تكون مسئولية الخلف التضامنية في حالة أولوية المنشأة بالإرث في حدود ما آل إليه من التركة .
- (٢) يجب على المسجل التجاري العام ومصلحة الضرائب وبنك السودان وإدارة الجوازات والهجرة والجنسية أو أى سلطة عامة أخرى ذات اختصاص ، مطالبة صاحب العمل ، عند التصفية لأعماله أو مفادته للبلاد نهائيا ، بإبراز شهادة خلو طرف من الصندوق .
- (٣) في حالة تصرفات قانونية يقوم بها صاحب العمل تؤدي إلى تغيير الشخصية الاعتبارية أو تعديلها بضم عناصرها أو قضاها يجب على المسجل التجاري العام أخطار المدير بذلك .

صرف المعاشات في الخارج

١٠٣- (١) لايجوز صرف المعاش أو التعويض في الخارج لأي شخص يقيم في جمهورية السودان ، الا في الحالات التي تحددها اللوائح .

(٢) لايجوز تحويل المعاش المستحق طبقا لأحكام هذا القانون في الخارج ، للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم الأجانب ، الذين يعاونون نهائيا الى بلادهم الا اذا كانت هناك اتفاقية المعاملة بالمثل بين النول المعنية وجمهورية السودان .

(٣) في حالة عدم وجود اتفاقية على الوجه المنصوص عليه في البند(٢) يتم صرف المعاش للأجنبي داخل الأراضي السودانية بعملتها الرسمية .

سلطات مفتشى الصندوق

١٠٤- (١) يكون للمفتشين الذين يخدمهم الصندوق ، بقرار من المجلس بناء على اقتراح المدير، سلطة الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحرورات والمستندات وغيرها وكذلك طلب البيانات اللازمة من أصحاب الأعمال واستجواب أصحاب الأعمال والعمال.

(٢) يلتزم أصحاب الأعمال بتسهيل مهمة المفتشين المذكورين في البند (١) وأن يقدموا لهم معلومات صادقة وصحيحة .

(٣) يرفع المفتشون تقارير عن الأعمال التي تقع بالخالفه لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذا له، وذلك لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

أداء المفتشين للقسم

١٠٥- يحلف المفتشون المشار اليهم في المادة ١٠٤(١) ، هم ورؤسائهم اليمين أمام رئيس المجلس عند توليهم مهامهم بأن يقوموا بمهامهم بأمانة وأخلاص ولا يفتشوا سرا من أسرار المهنة ، أو أي اختراع صناعي اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم .

إخطار الصندوق بحالات الزواج والوفاة وإزالة العجز

١٠٦- (١) يلتزم المستحقات اللاتي يتزوجن بإخطار الصندوق بتاريخ زواجهن فوراً .

(٢) يلتزم المختصون بتوثيق عقود الزواج بإخطار الصندوق بحالات الزواج ، التي تتم بين مستحقات المعاش ، بموجب أحكام هذا القانون ، ويجب على الجهات التي تتولى إصدار شهادات الوفاة إخطار الصندوق عن حالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات منه ، على أن يتم الإخطار في الحالين فوراً ، ويصدر قرار من المجلس يحدد البيانات الأساسية التي يتضمنها الإخطار .

(٣) يلتزم الوالدان أو أحدهما بإخطار الصندوق فور زوال العجز أو الانتحاق بعمل مقابل أجر .

الفصل الثامن

العقوبات

عقوبة تقديم بيانات كاذبة

١٠٧- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على شهر واحد أو غرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو العقوبتين معا، كل شخص يقدم بيانات كاذبة ، بقصد الحصول من الصندوق لنفسه هو ، أو لغيره على معاش أو تعويض بغير وجه حق .

عقوبة إفشاء الأسرار

١٠٨- مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالسجن لمدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة لاتتجاوز ثلاثمائة جنيه أو العقوبتين معا كل موظف من موظفى الصندوق يقضى سرا من الأسرار التجارية ، أو غيرها من أساليب العمل التى يكون قد اطلع عليها بحكم عمله .

عقوبة مخالفة أحكام المادتين ٦ و ٢٧

١٠٩- يعاقب بغرامة لاتقل عن خمسة وسبعين جنيها ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل شخص يخالف أحكام المادتين ٦ و ٢٧ على أن يتضمن الحكم بأن يدفع العمال مايتمتعون به من نفقات التأمين .

عقوبة مخالفة أحكام المادتين ٧ و ٥٢

١١٠- يعاقب بغرامة لاتقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل شخص يخالف أحكام المادتين ٧ و ٥٢ وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال المؤمن عليهم ، الذين وقعت فى شائهم المخالفة .

عقوبة مخالفة المواد ٨ و ٩ و ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ١٠٦

١١١- يعاقب بغرامة لاتقل عن خمسة وعشرين جنيها ، ولاتتجاوز خمسمائة جنيه كل شخص يخالف أحكام المواد ٨ و ٩ و ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ١٠٦ .

أيلولة المبالغ التى يحكم بها الصندوق

١١٢- تنول الى الصندوق جميع المبالغ التى يحكم بها عن مخالفة أحكام القانون ويكون الصرف منها على الأوجه التى يصدر بتحديدھا قرار من المجلس .

إصدار اللوائح

١١٣ - يجوز للمدير، بالتشاور مع المجلس إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

الجدول رقم (١)
(انظر المادة ٧٨)
توزيع المعاش على المستحقين

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش %			/
		أرملة أو أرمل	الأيتام	الوالدان	
١	أرملة أو أرمل	١٠٠	-	-	١٠٠
٢	أرملة أو أرمل وأيتام	٥٠	٥٠	-	١٠٠
٣	أرملة أو أرمل والوالدان	٦٠	-	٤٠	١٠٠
٤	أرملة أو أرمل وأيتام والوالدان	٤٠	٢٠	٢٠	١٠٠
٥	أيتام	-	١٠٠	-	١٠٠
٦	أيتام والوالدان	-	٧٥	٢٥	١٠٠
٧	الوالدان	-	-	١٠٠	١٠٠

ملحوظة :

في حالة تعدد الأرمال أو الأيتام أو وجود الوالدين توزع النسبة المقررة بالتساوي بينهم .

الجدول رقم (٢)

(انظر المادة ٧٠ (٢))

تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحتسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش لكل جنيه واحد من الأجر الشهري	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش لكل جنيه واحد من الأجر الشهري	السن
٢,٠٣٠	٤٧	١,٦٠٠	حتى ٣٣
٢,٠٨٠	٤٨	١,٦١٠	٣٤
٢,١٤٠	٤٩	١,٦٢٠	٣٥
٢,٢٠٠	٥٠	١,٦٤٠	٣٦
٢,٢٦٠	٥١	١,٦٦٠	٣٧
٢,٣٣٠	٥٢	١,٦٨٠	٣٨
٢,٤١٠	٥٣	١,٧١٠	٣٩
٢,٤٩٠	٥٤	١,٧٤٠	٤٠
٢,٥٨٠	٥٥	١,٧٧٠	٤١
٢,٦٧٠	٥٦	١,٨١٠	٤٢
٢,٧٧٠	٥٧	١,٨٤٠	٤٣
٢,٨٧٠	٥٨	١,٨٨٠	٤٤
٢,٩٦٠	٥٩	١,٩٣٠	٤٥
٣,١٢٠	٦٠ فأكثر	١,٩٨٠	٤٦

ملاحظات:

(أ) في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

(ب) يحسب المبلغ المستحق على الزمن عليه على أساس سنه وأجره في تاريخ طلب ضم الدة السابقة (انظر المادة ٧٠).

(ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقا لهذا الجدول في جميع الحالات الى اقرب جنيه صحيح .

الجدول رقم (٣)

(انظر المادة ٧٠^(١))

تحديد الأقساط التي تقتطع من أجر المؤمن عليه
في حالة اختيار أداء المبالغ المستحقة بالتقسيط

السن من تاريخ بدء الأداء حتى	مجموع الأقساط المراد أدائها حتى بلوغ سن ٦٠ مقابل ١٠٠ جنية من جنيه من المبلغ المستحق عليه	السن من تاريخ بدء الأداء حتى	مجموع الأقساط المراد أدائها حتى بلوغ سن ٦٠ مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق عليه
٢٠	٣٦٨,١٠٠	٤٠	١٧٧,٥٠٠
٢١	٣٦٣,١٠٠	٤١	١٧٣,٤٠٠
٢٢	٣٥٨,٢٠٠	٤٢	١٦٩,٣٠٠
٢٣	٣٥٣,٣٠٠	٤٣	١٦٥,٣٠٠
٢٤	٣٤٨,٥٠٠	٤٤	١٦١,٣٠٠
٢٥	٣٤٣,٧٠٠	٤٥	١٥٧,٣٠٠
٢٦	٣٣٩,٠٠٠	٤٦	١٥٣,٤٠٠
٢٧	٣٣٤,٣٠٠	٤٧	١٤٩,٥٠٠
٢٨	٣٢٩,٧٠٠	٤٨	١٤٥,٦٠٠
٢٩	٣٢٥,١٠٠	٤٩	١٤١,٧٠٠
٣٠	٣٢٠,٥٠٠	٥٠	١٣٧,٩٠٠
٣١	٣١٦,٠٠٠	٥١	١٣٤,١٠٠
٣٢	٣١١,٦٠٠	٥٢	١٣٠,٣٠٠
٣٣	٣٠٧,٢٠٠	٥٣	١٢٦,٥٠٠
٣٤	٣٠٢,٩٠٠	٥٤	١٢٢,٧٠٠
٣٥	٢٩٨,٦٠٠	٥٥	١١٩,٠٠٠
٣٦	٢٩٤,٣٠٠	٥٦	١١٥,٢٠٠
٣٧	٢٩٠,٠٠٠	٥٧	١١٢,٤٠٠
٣٨	٢٨٥,٨٠٠	٥٨	١٠٧,٦٠٠
٣٩	٢٨١,٧٠٠	٥٩	١٠٣,٨٠٠

ملاحظات:

(أ) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ من المستدين .

(ج) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج عن تطبيق هذا الجدول الى أقرب قرش صحيح .

الجدول رقم (٤)
(انظر المادة ٥٤)
تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي

رقم مسلسل	العجز المتخلف عن الإصابة	درجات ذلك العجز
١	فقد البصر كلياً	%١٠٠
٢	فقد الزراعين	%١٠٠
٣	فقد الساقين	%١٠٠
٤	فقد ذراع واحدة وساق واحدة	%١٠٠
٥	جنوب مطبق	%١٠٠
٦	فقد الذراع الأيمن الى الكتف	%٨٠
٧	فقد الذراع الأيمن الى مافوق الكوع	%٧٥
٨	فقد الذراع الأيمن تحت الكوع	%٦٥
٩	فقد الذراع الأيسر الى الكتف	%٧٠
١٠	فقد الذراع الأيسر الى مافوق الكوع	%٦٥
١١	فقد الذراع الأيسر تحت الكوع	%٥٥
١٢	فقد أحد الساقين فوق الركبة	%٦٥
١٣	فقد أحد الساقين تحت الركبة	%٥٥
١٤	فقد السمع كلياً	%٦٠
١٥	فقد عين واحدة	%٣٥
		أيسر أيمن
١٦	بتر الإبهام	%٧٥ %٣٠
١٧	بتر السلامية الطرفية والوسطى للسبابة	%١٥ %١٨
١٨	بتر السبابة	%١٠ %١٢
١٩	بتر السلامية الطرفية والوسطى للوسطى	%٨ %١٠
٢٠	بتر الوسطى	%٨ %١٠
٢١	بتر اليد اليمنى عند المعصم	%٦٠
٢٢	بتر اليد اليسرى عند المعصم	%٥٠
٢٣	بتر القدم مع عظام الكاحل	%٤٥
٢٤	بتر القدم دون عظام الكاحل	%٣٥
٢٥	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها	%٣٠
٢٦	بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم	%١٠
٢٧	بتر الإبهام للقدم وعظمة مشطه .	%١٠

ويراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضو مايلى :

- ١- أن تكون الجراحة قد التأت التاماً كاملاً دون تخلف أى مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية .. كالتندبات أو التليفات أو التكتلات أو الالتهاجات أو المضاعفات الحسية أو غيرها .. وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .
- ٢- فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .
- ٣- فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .
- ٤- اذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .
- ٥- اذا عجز أى مضم من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .
- ٦- اذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز باى حال من الأحوال أن تتعداها .

الجدول رقم (٥)
انظر المادة (٥٢)
جدول الامراض المهنية

رقم . م	نوع المرض	الصناعات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص ، صب الرصاص القديم والزنك القديم (الفردة) فى سبائك . العمل فى صناعة الألوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (الفردة) . العمل فى صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص ، تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على الرصاص ، التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص ، تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص . وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات وعمليات التنهيب واستخراج الذهب ، وصناعة المفرقات الزئبقية .
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

٥	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أوتداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأמידية أو الأزيتية أو مشتقاته ومضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنغنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنغنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنغنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمل فى استخراج أو تحضير المنغنيز أو مركباته وطحنها وتعبئتها .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تحضير أو تداول أو استعمال أو تداول الكروم ، أو حامض الكروميك أو كبريتات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .
١٠	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أى مادة تحتوى على النيكل أو مركباته ويشمل ذلك : التعرض لغبار كربونيل النيكل .
١١	التسمم بالبنزول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البنزول أو غازاته أو مشتقاته ، كذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٢	الأمراض والأمراض الباثولوجية التى تنتشأ من الراديويم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى أو أشعة أكس	أى عمل يستدعى التعرض للراديويم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة إكس .

١٣	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزيت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارافين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات لهذه المواد وكذا التعرض لأى مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية وأى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن الحمضية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى إلى تلف العين أو ضعف الإبصار .
١٤	أمراض الفئار الرئوية (توموكوينوزيس) التي تنشأ عن : ١) غبار الأسبستوز (أسبستوز) ٢) غبار السليكا (سليكوز) ٣) غبار القطن (بيسيفوز) ٤) غبار قصب السكر .	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التواجد المادة السليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥٪ كالعمل في المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو طحنها أو فى صناعة السنات الحجرية أو تلميع المعادن بالرمال أو لاية أعمال أخرى تستدعى التعرض لغبار الأسبستوز وغبار القطن لدرجة تنشأ عنها هذه الأمراض .
١٥	الجمرة الخبيثة (انتراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض ، أو تناول رممها أو أجزاء منها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر ويدخل فى ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء .

الجدول رقم (٦)

انظر المادة ٥٩ (٢)

نسب تخفيض المعاش وفق السن عند ترك الخدمة

السن عند ترك الخدمة	نسب الخفض فى المعاش
أقل من ٥٠	٢٠ ٪
٥٠ إلى أقل من ٥٥	١٥ ٪
٥٥ إلى أقل من ٦٠	١٠ ٪

الجدول رقم (٧)

انظر المادة ٥٧ (٢)

القيمة الاستبدالية للجنه الواحد وفق السن عند طلب الاستبدال ومدة الاستبدال

١٥ سنة أو يلوغ المستبدل سن ٧٠ سنة أيهما أسبق	مدة الاستبدال		السن عند طلب الاستبدال
	عشر سنوات	خمس سنوات	
١٢٥,٣٠٠	٩٤,٢٠٠	٥٣,١٢٠	٤٥
١٢٤,٧٨٠	٩٣,٩٨٠	٥٣,٠٨٠	٤٦
١٢٤,٢٤٠	٩٣,٧١٠	٥٢,٠٢٠	٤٧
١٢٣,٥٠٠	٩٣,٤٤٠	٥٢,٩٤٠	٤٨
١٢٣,٧١٠	٩٣,١٠٠	٥٢,٨٧٠	٤٩
١٢١,٩٢٠	٩٢,٧٥٠	٥٢,٧٨٠	٥٠
١٢٠,٩٦٠	٩٢,٣٢٠	٥٢,٦٧٠	٥١
١٢٠,٠٠٠	٩١,٩٠٠	٥٢,٥٧٠	٥٢
١١٨,٨٤٠	٩١,٣٧٠	٥٢,٤٥٠	٥٣
١١٧,٦٨٠	٩٠,٨٣٠	٥٢,٣١٠	٥٤
١١٦,٣٢٠	٩٠,١٩٠	٥٢,١٥٠	٥٥
١١٠,٧١٠	٨٩,٥٣٠	٥١,٩٨٠	٥٦
١٠٤,٨٤٠	٨٩,٥٣٠	٥١,٧٧٠	٥٧
٩٨,٨٤٠	٨٧,٩٧٠	٥١,٥٦٠	٥٨
٩٢,٥٩٠	٨٧,٠٦٠	٥١,٣٤٠	٥٩
٨٦,١٥٠	٨٦,١٥٠	٥١,٠٧٠	٦٠
٧٩,٤٣٠	—	٥٠,٧٩٠	٦١
٧٣,٤٦٠	—	٥٠,٥٠٠	٦٢
٦٥,١٢٠	—	٥٠,١٥٠	٦٣
٥٧,٤٧٠	—	٤٩,٨١٠	٦٤
٤٩,٣٨٠	—	٤٩,٣٨٠	٦٥

صدر تحت ترافيس في اليوم من شهر سنة ١٤١٠ هـ الموافق اليوم من شهر سنة ١٩٩٠ م .

فريق

عمر حسن أحمد البشير

رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني



(٣٣٢)

موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب الرابع

التأمينات الاجتماعية
في
جمهورية العراق

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل .	٣٣٧
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار	٣٨٠
رقم (٣٥٦) لسنة ١٩٧٨	٣٨٠
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٧٦) لسنة ١٩٧٦	٣٨٣
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٥٣) لسنة ١٩٧٨	٣٨٤
- مرسوم جمهوري رقم (٥٩٩) لسنة ١٩٧٨	٣٨٥
- نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ ، تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي ...	٣٨٦
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٦٣٦) لسنة ١٩٧٩	٣٩٠
- مرسوم جمهوري رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون بتعديل قانون	٣٩١
التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١	٣٩١
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٨٨) لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل قانون	٣٩٢
التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١	٣٩٢
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٤٤٢) لسنة ١٩٨٤	٣٩٣
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧	٣٩٤

قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل

باسم الشعب

وعملا بأحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت ، وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ التاسع من شهر آذار ١٩٧١ ، تصديق القانون الآتي :-

الفصل الأول التعريف

المادة الأولى :

أ- يقصد في هذا القانون ، بالكلمات والعبارات الآتية ، المعاني المبينة إزائها :

- الوزير : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- الوزارة : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- الدائرة : دائرة العمل والضمان الاجتماعي^(١) .
- المدير العام : المدير العام لدائرة العمل والضمان الاجتماعي .
- المضمون : العامل المضمون بأحكام هذا القانون .
- الخدمة المضمونة : الخدمة المضمولة بأحكام هذا القانون .

الاشتراك:

المبلغ الواجب دفعه على الجهات التي يحددها القانون لقاء أى من الخدمات أو التعويضات أو المكافآت أو الرواتب التي تقدمها الدائرة للشخص المضمون وفقا لأحكام هذا القانون .

الأجر :

هو كل ما يدخل في معنى الأجر المحدد في قانون العمل ، متى كان التعامل أو العرف قد استقر على أدائه بشكل دائم .

(١) أُلغيت المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي العمال في ضوء قانون الوزارة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ وحلت دائرة العمل والضمان الاجتماعي محل (دائرة العمل والتدريب المهني) و (دائرة الضمان الاجتماعي للعمال) بالاستناد الى المرسوم الجمهوري رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٩ .

اللجنة الطبية :

لجنة من ثلاثة أطباء يعينها مجلس الإدارة للنظر في الحالات المرضية ، أو الشهادات الطبية ، التي تعرض عليها ، وفقا لأحكام هذا القانون ، ويجوز لمجلس الإدارة أن يعتمد اللجنة الطبية الرسمية بالاتفاق مع وزارة الصحة ^(٢) .

اللجنة الطبية العليا :

لجنة من ثلاثة أطباء يعينها مجلس الإدارة للنظر في الحالات المرضية ، ويجوز أن تجتمع في أى مكان آخر عند الضرورة .
وتختص بالبت في قرارات اللجان الطبية المعترضة عليها ^(٣)

الخبرة الطبية :

الخبرة الطبية المحددة في هذا القانون .

المرض :

الاعتلال الصحي الذي يمنع صاحبه من مزاولة عمله ، ولا يكون ناشئا عن إصابة عمل ، ويحدد بالخبرة الطبية .

المرض المهني :

الطلة الناجمة عن ممارسة مهنة معينة .

إصابة العمل :

الإصابة بمرض مهني أو الإصابة بعطل عضوي نتيجة حادث وقع أثناء العمل أو بسببه ، ويعتبر في حكم ذلك الحادث الذي يقع للعامل المضمون أثناء ذهابه المباشر إلى العمل ، أو أثناء عودته المباشرة منه . وتحدد الأمراض المهنية ، والأعطال العضوية ، ونسبة العجز الذي تخلفه كل منها ، بجدول ملحقة بهذا القانون ، تصدر بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، بعد استطلاع رأي وزارة الصحة . كما تحدد بالخبرة الطبية في الحالات غير الملحوظة بالجدول المذكورة .

العجز :

نقصان القدرة على العمل ، بشكل كامل أو جزئي ، بسبب المرض أو إصابات العمل .

التعويض :

كل ما تدفعه الدائرة للمضمون أثناء سريان مدة خدمته المضمونة ، وفقا لأحكام هذا القانون .

المكافأة :

المبلغ الذي تدفعه الدائرة للمضمون عند انتهاء خدمته المضمونة ، في حالة عدم توافر شروط استحقاقه للراتب التقاعدي ، أو في الحالات الأخرى التي ينص عليها القانون .

التقاعد :

الراتب التقاعدي ، الكامل أو الجزئي الذي تدفعه الدائرة للمضمون ، أو خلفه من بعده ، عند انتهاء خدمته أو عجزه أو وفاته ، وفقا لأحكام هذا القانون .

(٢) . عدلت اللجنتان أملاء بموجب أحكام قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ وحلت محلها لجنة طبية دائمة ولجنة طبية استشارية تشكلان بقرار من وزير الصحة تختص اللجنة الطبية الدائمة بالنظر بالحالات المرضية أو الشهادات الطبية التي تعرض عليها ، وتقدر درجة العجز والنمط وبيان مدى صلاحية العامل للخدمة أو المعالجة الطبية خارج إطار ولاية حالة أخرى ذات علاقة بالقانون ، أما اللجنة الطبية الاستشارية فانها تختص بالنظر بالاختراعات على قرارات اللجان الطبية .

- ب - فيما عدا ، التعاريف والمصطلحات والنصوص ، التي ورد لمعانيها تحديد خاص في هذا القانون ، تعتبر جميع التعاريف والمصطلحات والنصوص الأخرى الواردة في قانون العمل رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ مكملة لأحكام هذا القانون ^(١) .
- ج - فيما عدا ، التعاريف والمصطلحات والنصوص ، التي ورد لمعانيها تحديد خاص في قانون العمل رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ ، تعتبر جميع التعاريف والمصطلحات والنصوص الأخرى الواردة في هذا القانون ، مكملة لأحكام قانون العمل ^(٢) .

الفصل الثاني

هدف القانون وشموله

المادة الثانية :

يهدف هذا القانون الى تأمين صحة وسلامة ومستقبل عيش جميع أفراد الطبقة العاملة في جمهورية العراق ، كما يهدف الى تهيئة الظروف وتوفير الخدمات التي تساعد على تطوير الطبقة العاملة ، اجتماعيا ومهنيا الى مستوى أفضل . ويحقق القانون أهدافه المذكورة عن طريق فروع الضمان الاجتماعي بالترتيبية الآتية :

- أ - الفرع الأول : الضمان الصحي .
- ب - الفرع الثاني : ضمان إصابات العمل
- ج - الفرع الثالث : ضمان التقاعد .
- د - الفرع الرابع : ضمان الخدمات .

تاريخ العمل بالقانون

المادة الثالثة :

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، الا فيما يرد به نص قانوني خاص . ويطبق على جميع العمال المشمولين بأحكام قانون العمل رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ المعدل ، ويتم تطبيقه مرحليا على قطاعات العمل المختلفة **وفق ما يلي** : ^(٣)

١ - يطبق اعتبارا من أول شهر نيسان لسنة ١٩٧١ ، على جميع العمال المشمولين بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ .

ب - يطبق على بقية فئات العمال ، تباعا وعلى مراحل ، بمراسيم جمهورية تصدر بناء على اقتراح الوزير وموافقة مجلس الإدارة ، ويجب في جميع الحالات أن يغطي التطبيق الفعلي لهذا القانون ، جميع العمال المشمولين بأحكامه ، خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ نفاذه ^(٤) .

ج - يجري العمل والتنسيق بين الوزارة والدائرة من جهة ، وبين بقية الوزارات ذات العلاقة في الدولة ، من أجل توحيد ودمج جميع القوانين الخاصة بتقاعد مستخدمي دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الاشتراكي ، في هذا القانون ، خلال المدة القصوى المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة ^(٥) .

(١) ، (٥) ، (٦) ألقى قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ محل محله القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ .

(٧) تم تمديد مدة الفس سنوات الوارد ذكرها في هذه الفقرة الى سنة واحدة اعتبارا من ١/٤/١٩٧٦ . بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٩٩ في ١٠/٧/١٩٧٦ . ثم تم تمديده مرة أخرى سنتين اعتبارا من ١/٤/١٩٧٧ . على أن يجري تطبيق أحكامه على بقية العمال خلال المدة المحددة ، بناء على اقتراح وزير العمل والضمان الاجتماعي وموافقة مجلس قيادة الثورة ، وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٦١ في ٢٧/٤/١٩٧٧ .

(٨) لاحظ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩١١ في ١٩/٤/١٩٧٦ المنشور في نهاية هذا القانون الخاص بنقل المستخدمين الى موظفين أو عمال .

الحقوق المكتسبة

المادة الرابعة :

تمثل الأحكام الواردة في هذا القانون ، الحد الأدنى للضمانات الاجتماعية المقررة فيه ، وحيثما وجد قانون أو نظام أو عقد خاص ، يشمل فرعاً آخرى للضمان أو يحتوي على مزايا أفضل في مشروع الضمان المقررة في هذا القانون أو في أحدهما يعتبر حقاً مكتسباً بالنسبة للمستفيدين منه لا يجوز الرجوع عنه سواء كان ذلك قبل صدور هذا القانون أو بعده .

الفصل الثالث

إدارة الدائرة

المادة الخامسة (٩)

المادة السادسة (١٠)

المادة السابعة (١١)

مجلس إدارة الدائرة

المادة الثامنة (١٢)

صلاحيات المجلس

المادة التاسعة (١٣)

كيفية ممارسة المجلس لأعماله

المادة العاشرة (١٤)

المادة الحادية عشرة (١٥)

المادة الثانية عشرة (١٦)

المادة الثالثة عشرة (١٧)

المادة الرابعة عشرة (١٨)

مدير عام الدائرة وصلاحياته

المادة الخامسة عشرة (١٩)

نظام خدمة مفتشى الدائرة ورفع كفاءتهم

المادة السادسة عشرة (٢٠)

المادة السابعة عشرة (٢١)

الفصل الرابع التنظيم المالي ميزانية الدائرة

المادة الثامنة عشرة :

ميزانية الدائرة ، ميزانية مستقلة ضمن إطار السياسة المالية العامة للدولة ، يعدها المدير العام ، ويقراها مجلس الإدارة ، وترفع عن طريق الوزير الى السلطة التشريعية مباشرة للمصادقة عليها ، طبقا للاجراءات التشريعية التي يتم بها التصديق على الميزانية العامة للدولة .

المادة التاسعة عشرة :

تبدأ السنة المالية في الدائرة اعتبارا من اليوم الأول من شهر نيسان من كل عام ، وتنتهي في العاды والثلاثين من شهر آذار من العام الذي يليه .

أموال وإيرادات الدائرة

المادة العشرين :

تتكون أموال وإيرادات الدائرة ، من المصادر الآتية :

أ - الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تمتلكها الدائرة .

ب - عوائد استثمارات الدائرة .

ج - رصيد التصفية النهائية لمؤسسة الاستشارات العمالية الملغاة بأحكام هذا القانون .

د - مكافآت نهاية الخدمة ، المستحقة للعمال ، لدى الإدارات وأصحاب الأعمال ، عن مدة خدمتهم السابقة لفساذا هذا القانون .

هـ - الاشتراكات التي تدفع للدائرة وفق أحكام هذا القانون .

و - إيرادات الدائرة المحققة وفقا لأحكام الفقرة (ب/١) من المادة (١٠٨) من هذا القانون .

ز - مساهمة الخزينة العامة في موارد الدائرة ، وتحدد هذه المساهمة بما ترصده وزارة المالية في الميزانية السنوية العامة على

الا يزيد على (٢٠٪) من الاشتراكات المدفوعة للدائرة خلال السنة المالية السابقة (٣٣) .

(٩) - (٢١) إن المواد من الخامسة الى المادة السابعة عشرة تعتبر (ملغاة) بالاستناد الى قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ .

(٢٢) حذف الفقرة (ز) من المادة العشرين بموجب أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٦٩ في ١٢/٧/١٩٨٢ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٩٤٦ في ٤/٨/١٩٨٢ .

ج - الأموال والموارد المختلفة التي توهب أو تمنح للدائرة ، ويقرر مجلس الإدارة قبولها .

ط - مبالغ الغرامات التي تستوفيها الدائرة أو التي يحكم بها إداريا أو قضائيا في جميع منازعات الضمان ، وفقا لأحكام هذا القانون ، وفوائد الدين والاشتراكات المتأخرة .

ي - أية موارد أخرى تستحق للدائرة وفقا لأحكام هذا القانون أو القوانين الأخرى .

المادة الحادية والعشرون :

1 - جميع أموال الدائرة ، أموال عامة ، لايجوز التصرف بها الا لأغراض هذا القانون ، وفي حدود الأصول والقواعد المقررة فيه .

ب - تخضع جميع الاجراءات والتصرفات المالية في الدائرة ، للتفتيش المالي ، وتكثيف ديوان الرقابة المالية .

ج - تعتبر ديون الدائرة ، وأي مبلغ يستحق لها بموجب هذا القانون ، ديونا ممتازة ، يطبق في تحصيلها عند الاقتضاء قانون جباية الدين المستحقة للحكومة .

د - تعلى أموال الدائرة المنقولة وغير المنقولة ، من ضريبة الدخل والرسوم ، كما تستثنى الدائرة من أحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ .

الفصل الحسابي العام لمركز الدائرة المالي

المادة الثانية والعشرون :

1 - تجري الدائرة كل ثلاث سنوات على الأقل ، فصصا حسابيا (اكتوبريا) عاما عن مركزها المالي ، وترفع تقريرها خاصا بنتيجة الفصل للوزير ، تبين فيه أوجه التوازن بين موارد فروع الضمان المختلفة ، ونفقات هذه الفروع ، والوضع المالي والاستثماري العام للدائرة ، ومدى قدرة الدائرة على الوفاء بالتزاماتها . مع بيان الرأي وتقديم المقترحات .

ب - للوزير أن يطلب اجراء مثل هذا الفصل ، في الوقت الذي ينسبه ، اذا تراه له ما يستوجب ذلك ، من خلال التقارير السنوية لمجلس الإدارة ، وتقارير التفتيش المالي ، وديوان الرقابة المالية ، والوزير في مثل هذه الحالة أن يسمى الخبير الاكتواري ، أو لجنة الخبرة الاكتوارية ، للقيام بهذا الفصل .

تنظيم أموال وإيرادات الدائرة

المادة الثالثة والعشرون :

يكون لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي في الدائرة أمواله واحتياطياته وموارده الخاصة ، كما يكون له حساب مستقل، تبين فيه ، ميزانيته الفرعية ، ومبالغ إيراداته ونفقاته ، والرصيد السنوي الأخير له .

المادة الرابعة والعشرون :

توزع أموال وإيرادات الدائرة ، المشار إليها في المادة (٢٠) من هذا القانون ، على فروع الضمان الأربعة ، وفق النسب المبينة فيما يأتي :

1 - تقسم الأموال والإيرادات المبينة في الفقرة (1 - ب - ج) من المادة (٢٠) من هذا القانون على النحو الآتي :

٧٠ ٪ تخصص بمطابقة احتياطي مالي عام لفرع ضمان التقاعد .

١٠ ٪ تخصص بمطابقة احتياطي مالي عام لكل من فروع الضمان الثلاثة الأخرى .

ب - تخصص جميع موارد الفقرة (د) من المادة (٢٠) من هذا القانون لفرع ضمان التقاعد .

ج - توزع موارد الاشتراكات المبنية في الفقرة (هـ) من المادة (٢٠) من هذا القانون ، على فروع الضمان التي دفعت من أجلها هذه الاشتراكات ، وفق ما هو مبين في المادة (٢٧) من هذا القانون

د - توزع الموارد المبنية في الفقرة (و الى ي) من المادة (٢٠) من هذا القانون على فروع الضمان الأربعة ، وفق ذات النسب المبنية في الفقرة (أ) من هذه المادة .

هـ - تحتفظ الدائرة بإحتياطي نقدي ثابت لكل فرع من فروع الضمان لإيجوز التصرف به ، الا لأغراض معالجة العجز الطارئ الذي قد يحصل في ميزانية ذلك الفرع ، ويتولى مجلس الإدارة تقدير مبالغ الإحتياطيات المذكورة ، كل ثلاث سنوات مرة واحدة ، على ضوء الفحص الحسابي الأكتواري المشار اليه في المادة (٢٢) من هذا القانون ، على ألا يزيد مبلغ الإحتياطي النقدي الثابت للفرع ، عن خمس موجوداته المالية .

الفصل الخامس

الاشتراكات وكيفية أدائها

المادة الخامسة والعشرون :

اعتبارا من تاريخ تشميل أية فئة عمالية بأحكام هذا القانون ، تحل ، بداء من التاريخ المذكور بالنسبة للفئة التي يتم تشميلها ، الاشتراكات المحددة في هذا القانون ، محل الاشتراكات التي كانت مقررة في القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل، ومحل تمويش مكافأة نهاية الخدمة الذي كان معمولا به بموجب قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل، وبموجب أنظمة ومقررات العمل الخاصة المعمول بها أثناء صدور قانون العمل الجديد رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ .

المادة السادسة والعشرون :

أ - تصيب اشتراكات الضمان الاجتماعي ، على أساس نسبة محددة من الأجر الفعلي الذي يتقاضاه العامل ، ولا يجوز أن يقل الأجر المعتمد في تحديد نسبة الاشتراك ، في جميع الأحوال ، عن الحد الأدنى للأجور المقرر في مهنة العامل المضمون أن وجد ، والا فلا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى العام للأجور .

ب - تسدد الاشتراكات خلال سنة ميلادية واحدة ، على أساس الأجر المدفوعة في شهر كانون الثاني من تلك السنة .

أما العمال الذين يشملون بأحكام هذا القانون لأول مرة ، أو الذين يلتحقون بخدمة مضمونة جديدة ، فتسدد اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي شملوا فيه بالضمان أو التحقوا فيه بالخدمة ، وذلك حتى انتهاء السنة الميلادية التي تم فيها ذلك ، ومن ثم تسدد اشتراكاتهم على أساس أجر شهر كانون الثاني التالي .

ج - تستحق الاشتراكات عن كامل الشهر الأول الذي تبدأ فيه الخدمة المضمونة ، ولا تستحق من جزء الشهر الذي تنتهي فيه .

وإذا لم يكن أجر العامل شهريا ، فتصيب اشتراكاته على أساس مجموع ما يتقاضاه فعليا من أجر خلال شهر كامل ، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

د - لمجلس الإدارة ، أن يعدل طريقة احتساب الاشتراكات المشار اليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ، وأن يقرر احتسابها على أساس الأجر الفعلي التي تدفع في نهاية كل شهر ، كلما وجد في مثل التحليل مصلحة للدائرة .

هـ - لمجلس الإدارة ، بناء على اقتراح المدير العام ، أن يحدد طريقة احتساب الأجر والاشتراك في حالات معينة ، كمالات أجر الأحداث ، والمتقربين ، والعاملين لدى أكثر من صاحب عمل ، والعاملين على أساس الانتاج ، والمؤقتين ، والموسمين ، وسواهم ، كما للمجلس أن يحدد طريقة أداء الاشتراكات أو تحصيلها ، في أي من الحالات المذكورة .

المادة السابعة والعشرون :

١ - يستقطع من العامل المضمون ، نسبة (٥/١) من أجره ، لقاء اشتراكه في الدائرة ، وتدخل هذه النسبة بكاملها في حساب فرع ضمان التقاعد ، ويعفى العامل من دفع أى اشتراك عن فروع الضمان الأخرى .

ب - تتحدد نسبة اشتراكات الإدارات وأصحاب العمل ، عن عمالهم المضمونين ، على النحو الآتى (٢٣) :

١- نسبة (١٢/١) من الأجور على جميع الإدارات وأصحاب العمل ، ماعدا أصحاب العمل الذين استثنوا من أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ المعدل .

وتوزع هذه النسبة كما يلى : (١/١) لفرع الضمان الصحى ، و(٣/٢) لفرع ضمان إصابات العمل ، و(٩/١) لفرع ضمان التقاعد .

٢- نسبة (٢٥/١) من الأجور على أصحاب العمل فى القطاعين الخاص والمختلط ، الذين استثنوا من أحكام المادتين الأولى والثانية من قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ المعدل .

وتوزع هذه النسبة كما يلى :- (٣/٢) لفرع الضمان الصحى ، (٣/٢) لفرع ضمان إصابات العمل ، و(١٥/١) لفرع ضمان التقاعد و(٤/١) لفرع ضمان الخدمات .

جواز الإعفاء من اشتراكات الضمان الصحى والإصابات

المادة الثامنة والعشرون :

فيما خلا اشتراك فرع التقاعد ، يجوز لمجلس الإدارة ، بعد مصادقة الوزير ، أن يعفى الإدارة المختصة ، بناء على طلبها ، من الاشتراك في الدائرة عن عمالها في فروع الضمان الأخرى أو في بعضها ، شريطة أن تلتزم الإدارة المذكورة تجاه عمالها ، بتوفير جميع شروط وخدمات الضمان ، الذى أُنعمت من الاشتراك به ، طبقا لما هو منصوص عليه في هذا القانون ، دون أن تتقاضى من العمال أى مقابل عن ذلك .

(٢٣) ألقى لىس الفقرة (ب) من المادة (٢٧) واستعفى عنها بالنص أعلاه ، بموجب الفقرة (هـ) من المادة الأولى من قانون التعديل الأول للقانون ، وقد كان نصها قبل الإلغاء ما يلى :

ب - تتحدد نسبة اشتراكات الإدارات ، وأصحاب العمل ، من عمالهم المضمونين ، على النحو الآتى :

١- نسبة ١٢ ٪ من الأجور ، على أصحاب العمل الذين لا يزيد عدد عمالهم من مئة عامل ، أو الذين لا يزيد رأس مالهم من مئة ألف دينار .

وتوزع هذه النسبة كما يلى :- ١ ٪ لفرع الضمان الصحى ، ٢ ٪ لفرع ضمان إصابات العمل و ٩ ٪ لفرع التقاعد .

٢- نسبة ١٥ ٪ من الأجور ، على الإدارات المختلفة وتوزع هذه النسبة كما يلى :- ١ ٪ لفرع الضمان الصحى و (٣/٢) لفرع ضمان إصابات العمل و (١٢/١) لفرع ضمان التقاعد ،

٣- نسبة ٢٢ ٪ من الأجور ، على أصحاب العمل الذين لا تشملهم أحكام الفقرة (ب-١) من هذه المادة سواء كانوا من القطاع الخاص ، أو كانوا من القطاع المختلط .

وتوزع هذه النسبة كما يلى :

٢ ٪ لفرع الضمان الصحى ، ٢ ٪ لفرع إصابات العمل ، و ١٥ ٪ لفرع ضمان التقاعد ، و ٢ لفرع ضمان الخدمات .

التزامات الإدارات وأصحاب العمل بالنسبة للاشتراكات

المادة التاسعة والعشرون :

تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر ، سواء المقتطعة من أجور المضمون ، أو المترتبة على الإدارات أو أصحاب العمل ، واجبة الأداء في أول الشهر التالي وتلتزم الإدارات وأصحاب العمل ، كل فيما يخصه ، باستقطاع مبلغ اشتراك الضمان المتوجب على العامل من أجره شهريا دون أى تراكم إذا كان الأجر شهريا ، ولا فيجوز الاستقطاع بنسبة (٥/٠) من كل دفعة من الأجر أثناء الشهر دون أى تراكم ، وفي حالة عدم الاستقطاع الآتى ، تلتزم الجهة صاحبة العلاقة بدفع الاشتراك المترتب على العامل عن أجر الشهر أو جزء الشهر الذى لم يستقطع عنه .

المادة الثلاثون :

١ - على أصحاب العمل ، تسديد الاشتراكات المستحقة عليهم وعلى عمالهم للدائرة ، في المواعيد المحددة في هذا القانون ، أو في الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وفي حالة التأخر عن الأداء في المواعيد المقررة ، يلتزم صاحب العمل بداء غرامة الدائرة تعادل (٢/٢) من مبلغ الاشتراكات عن كل شهر تأخير ^(٢٤) .

ب - إذا جرى تأخير الأداء ، من قبل إحدى الإدارات المشمولة بتحكام هذا القانون ولم يكن لتأخير أى مبرر مشروع ، يعاسب الموظف المسئول عن التأخير ، وتقرض عليه عقوبة انضباطية عند الاقتضاء .

ج - يجوز بقرار من المجلس ومصادقة الوزير ، الاعطاء من الغرامة الوارد ذكرها بالفقرة (١) من هذه المادة كلاً أو جزءاً ، إذا كانت أسباب تأخير صاحب العمل في تسديد الاشتراكات في المواعيد المقررة قانوناً ، ترجع الى حالات القوة القاهرة ، أو الظروف الطارئة التي حالت دون التسديد ، بشرط توافر حسن النية ، وعدم وجود الفس ، أو التزوير ، أو التلاعب (٢٥) .

الخدمات التي تعتبر مضمونة بحكم القانون

المادة الحادية والثلاثون :

١ - باستثناء حالة خدمة العلم ، يتوجب على جميع الإدارات وأصحاب العمل ، أن تسدد جميع ما يستحق عليها وعلى عمالها من اشتراكات ، عن كامل فترات انقطاع عمالها المضمونين عن العمل ، عندما يكون عقد العمل موقوفاً بسبب التفرغ النقابي أو الإبطاء النقابي ، أو المرض ، أو الولادة ، أو التوقيف زمن التحقيق ، (أو أية حالة أخرى ينص عليها القانون) (٢٦) ولايجوز الرجوع على العمال بما دفع عن حصتهم من الاشتراكات وفقاً لأحكام هذه الفقرة ، وتعتبر فترات انقطاعهم المذكورة بمثابة خدمة مضمونة .

(٢٤) أقيمت الفقرة (١) من المادة الثلاثين ، وحل محلها النص أعلاه بموجب الفقرة (أولاً - ١) من التعديل السادس للقانون وهو قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٣١) والمؤرخ في ١٩٧٥/٧/٢ ، وكان نصها قبل التصديل مايلي :

١ - على أصحاب العمل ، أن يعملوا على تسديد الاشتراكات المستحقة عليهم وعلى عمالهم للمؤسسة ، في المواعيد المحددة في هذا القانون ، أو في الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وفي حالة التأخر عن الأداء في المواعيد المقررة يلتزم صاحب العمل بداء غرامة الدائرة تعادل (٥/٠) من مبلغ الاشتراكات عن كل شهر تأخير .

(٢٥) أقيمت هذه الفقرة الى المادة الثلاثين بموجب الفقرة (أولاً - ٢) من القرار المشار اليه في الهامش أعلاه .

(٢٦) أصبحت عبارة (أو أية حالة أخرى ينص عليها القانون) الواردة في هذه الفقرة بهذه الصيغة بموجب (للمادة الأولى - ٦) من قانون التعديل الأول للقانون ، وقد كانت قبل تعديلها تنص على مايلي :

« أو أية حالة أخرى ينص عليها قانون العمل » .

ب - على أنه في الحالات التي يلزم فيها القانون الإدارات وأصحاب العمل بدفع أجر للعامل عن الفترة التي يتوقف فيها عقد عمله ، يستقطع من الأجر المقرر نسبة (٧٥٪) لقاء اشتراك العامل في الضمان ، شريطة ألا يزيد المبلغ المستقطع في هذه الحالة عن اشتراك العامل الأصلي ، وإذا نقصت تواتر الإدارات ذات العلاقة أو أصحاب العمل إكمالها .

ج - تعتبر مدة انقطاع العامل من العمل لأغراض خدمة العلم أو الاحتياط بمثابة خدمة مضمونة ، وتكون معفاة من أي اشتراك .

الاشتراكات أمانة لدى الإدارات وأصحاب العمل

المادة الثانية والثلاثون :

تعتبر المبالغ التي تستقطعها الإدارات وأصحاب العمل من أجور العمال، لقاء ما يستحق عليهم قانونا من اشتراكات الضمان ، بمثابة أمانة لديهم . ويجب أن تحفظ في حساب خاص ، ولا يجوز التصرف بها لأي غرض من الأغراض ما خلا تسديد الاشتراك الذي تم استقطاع هذه المبالغ من أجله .

التزامات المتعهد الأصلي والثاني

المادة الثالثة والثلاثون :

أ - على (الإدارات وأصحاب العمل الذين يعهدون بتنفيذ أي عمل إلى متعهد أن يخطروا الدائرة) باسم المتعهد وعنوانه وبطبيعة العمل الذي عهد به إليه وبكاليته ، قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل . ويلتزم المتعهد بنتائج هذا الاخطار عن نفسه ، وعن المتعهد الثانوي الذي^(٢٧) يتعاقد معه إن وجد . ويكون المتعهد الأصلي ، والمتعهد الثانوي ، مسئولين بالتكافل والتضامن عن الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون ، وفي الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه .

ب - على جميع الدوائر المالية في الدولة ، الملحقه بالخزينة العامة مباشرة ، أو المستقلة عنها ، أن تمتنع عن صرف أي استحقاق لصاحب عمل أو متعهد مالم يثبت براءة ذمته حيال الدائرة بوثيقة رسمية صادرة عنها ، ويسرى ذلك على وزارات الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات ومراقف القطاع الاشتراكي ، ويتبع في تطبيق أحكام هذه الفقرة التعليمات التي تصدرها الدائرة .

كيفية تسديد الاشتراكات

المادة الرابعة والثلاثون

أ - على جميع الإدارات ، التي تستخدم عمالا مضمولين بأحكام هذا القانون ، أن تدفع لهم رواتبهم وأجورهم وفق قوائم مستقلة ، وأن تسدد لدائرة الاشتراكات الشهرية المستحقة عليها ، على أساس هذه القوائم مباشرة .

ب - على جميع أصحاب العمل ، الذين يستخدمون مشريرين عاملا فأكثر ، أن يدفعوا الأجور لعمالهم ، بقوائم منظمة ، وأن يسدّدوا شهريا الاشتراكات المتوجبة عليهم للدائرة طبقا لما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة .

(٢٧) عدلت العبارة الأولى من هذه الفقرة وأصبحت بشكلها الحالي ، بموجب المادة (الأولى - ٧) من قانون التحصيل الأول القانون ، وقد كان نصها قبل التعديل مايلي ، ندرجها مع كامل نص للغة :

(١) على صاحب العمل الذي يعهد بتنفيذ أي عمل إلى متعهد ، أن يخطر الدائرة باسم المتعهد وعنوانه وبطبيعة العمل الذي عهد به إليه وبكاليته ، قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل . ويلتزم المتعهد بنتائج هذا الاخطار عن نفسه . وعن المتعهد الثانوي الذي يتعاقد معه إن وجد ، ويكون المتعهد الأصلي ، والمتعهد الثانوي ، مسئولين بالتكافل والتضامن عن الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون ، وفي الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه.

ج - أما بالنسبة لأصحاب العمل الذين يستقدمون أقل من عشرين عاملا ، فتدفع أجورهم بقوائم أو بغيرها حسب تعليمات المدير العام .

الفصل السادس

فى الإجراءات

شمول العمال بالضمان والمعلومات الواجب توافرها عنهم

المادة الخامسة والثلاثون :

أ - على جميع الإدارات وأصحاب العمل ، أن تعمل على ضمان عمالها ، المشمولين بأحكام هذا القانون ، فى الدائرة ، وتسدد عنهم مجمل الاشتراكات التى يحددها القانون فى المواعيد وبالأسلوب اللذين تصدر بهما تعليمات من المدير العام .

ب - وعلى الجهات المذكورة فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، أن تقدم للدائرة فى مطلع كل عام ، بيانا ، تحدد فيه اسم الإدارة ومقر عملها ، أو اسم صاحب العمل ومقر مشروعه وعنوانه الكامل ، مع بيان عدد العمال المشمولين وأسمائهم وعناوينهم الكاملة ، ومبلغ أجورهم ، ومبلغ الاشتراك الذى يستحق عليهم ، ومبلغ الاشتراك الذى يثرب على الجهة التى تستخدمهم . ويجب أن يلحق البيان السنوى هذا ، ببيانات شهرية اضافية توضح كل تعديل يطرأ ، على المعلومات والوقائع التى سبق أن قدمت فى البيان السنوى .

ج - تعتمد البيانات المذكورة وتعديلاتها ، بعد اقرارها من الدائرة ، فى تحديد نسبة الاشتراكات المتوجبة على الجهة التى قدمتھا .

وفى حالة التخلف عن تقديم هذه البيانات ، أو التأخر عن الميعاد المحدد لتقديمها ، تتولى الدائرة تحديد الاشتراكات على ضوء تحرياتها الخاصة ، وتستمر فى تحصيلها على هذا الأساس ، الى أن تقدم الجهة صاحبة العلاقة ببياناتها وفقا لأحكام هذا القانون ، وتقترن هذه البيانات بمصادقة الدائرة .

د - على الجهات المشار اليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة أن تنظم سجلات خاصة لأغراض تطبيق هذا القانون ، وأن تحتفظ بالوثائق والمستندات والقيود اللازمة ، وفقا للتعليمات التى تصدرها الدائرة .

وعليها أن تتنظم لكل عامل مضمون يعمل لديها ، ملفا خاصا تودع فيه جميع مايتعلق بشؤون الضمان بالنسبة له .

هـ - تعفى البيانات التى تقدم للدائرة تنفيذا لأحكام هذه المادة من رسم الطابع .

الإخبار عن انتهاء خدمة العمال المشمولين

المادة السادسة والثلاثون (٢٨)

١- اذا انتهت خدمة العامل لدى صاحب العمل الذى سجله فى الدائرة ودفع عنه الاشتراك يبقى صاحب العمل مشمولا عن تسديد اشتراكات العامل حتى تاريخ تسليمه الدائرة بإنهاء خدمة العامل لديه .

٢- يستثنى من أحكام الفقرة أعلاه عمال الأعمال الانشائية .

(٢٨) (الفى نص المادة (٣٦) بموجب القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٩ وحل محله النص المذكور .

المادة السابعة والثلاثون :

- أ- على أصحاب العمل الذين يستخدمون خمسين عاملاً فأكثر ، أن يخصصوا موظفاً واحداً على الأقل ، للتفرغ لتنظيم شؤون الضمان الاجتماعي وإجراءاته وسجلاته .
- ب - على كل صاحب عمل أن يطلع في مكان ظاهر من مقر العمل - شهادة صادرة عن الدائرة ، تثبت تسديده لاشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة عليه وعلى عماله .

الاستحقاقات المتوجبة على الدائرة للعمال المضمونين

المادة الثامنة والثلاثون :

- أ - تقدم الدائرة الخدمات المترتبة عليها ، وتؤدي مختلف الاستحقاقات المنصوص عليها في هذا القانون ، العامل المضمون المستحق، الموجود داخل العراق ، وفقاً للإجراءات التي يحددها المدير العام .
- ب - لا تدفع الدائرة الاستحقاقات للشخص الموجود خارج العراق ، وتتوقف عن دفع استحقاقات الشخص الذي يثبت أنه غادر العراق ، إلا في إحدى الحالات الآتية :
- ١- إذا كان المستحق عراقياً ، وقد غادر البلاد بشكل قانوني ، وبعد موافقة الوزير على المغادرة ، وعلى الدفع .
- ٢- إذا كان المستحق عربياً ، وقد عاد إلى أقطره ، بعد انتهاء خدمته المضمونة ، أو إذا توفي ، وكان المستحقون من خلفه لا يقيمون في العراق (٣٩) .
- ٣- إذا كان المستحق أجنبياً ، تطبق بحقه قاعدة المعاملة بالمثل ؛ أو أحكام اتفاقيات العمل الدولية ، إيهما أفضل للعامل .
- ٤- يجري دفع الاستحقاقات في جميع الحالات الاستثنائية المبينة آنفاً ، وفق تعليمات يصدرها مجلس الإدارة ويصادق عليها الوزير .
- ج- إذا اُعتبرت حرية العامل المضمون لأي سبب قانوني كان ، تتولى الدائرة إيفاء استحقاقه إليه أو لعياله ، حسب تعليمات المدير العام .

هوية الضمان لإثبات شخصية العامل ومنحه استحقاقاته

المادة التاسعة والثلاثون :

- تصدر الدائرة « هوية ضمان » لكل عامل مضمون ، ويحدد بقرار من مجلس الإدارة شكل الهوية ، والمعلومات الواجب إدراجها فيها ، وطريقة تداولها .
- وتعتبر « هوية الضمان » في حالة استكمالها الشروط القانونية ، وثيقة نهائية في إثبات صفة العامل المضمون ، له أن يطالب بموجبها ، بجميع ما يستحقه وفقاً لأحكام هذا القانون .

مدى دفع استحقاقات العامل عند عدم دفع الاشتراكات منه .

المادة الأربعون :

- أ - على كل عامل مشمول بأحكام هذا القانون ، أن يعمل على الحصول على « هوية الضمان » عن طريق الجهة التي يعمل

(٣٩) ألقى نرس هذه اللائحة واستعرض عنها بالنسب أملاؤه بموجب المادة (الأولى - ٩) من التعديل الأول للقانون . وقد كان نصها قبل الإلغاء مايلي :

(إذا كان المستحق أياً خلفه عربياً ، وقد عاد إلى أقطره بعد انتهاء خدمته المضمونة أو توفي) .

لديها ، فإذا امتنعت أو تأخرت ، فعن طريق نقابته أن وجدت أو عن طريق الاعتماد ، فإذا تعذر عليه ذلك ، فبالإتصال المباشر بمركز الدائرة الذي يقع في منطقة عمله .

ب - على كل عامل ، بعد أن يتأكد من تسجيله في الضمان ، ويحصل على « هوية الضمان » أن يحافظ على هويته ، وأن يعيد الدائرة علماً بكل ما يطرأ على عمله من تغيير وفقاً للتعليمات التي تصدرها الدائرة .

ج - إذا قام العامل بما أوجبه عليه الفقرتان السابقتان من هذه المادة ، تلتزم الدائرة بالاستجابة إلى طلباته المحقة ، ودفع كل ما يتوجب له وفق أحكام هذا القانون ، حتى ولو لم تكن الاشتراكات مسددة عنه ، وعليها في هذه الحالة الأخيرة ، أن ترجع على الجهة التي تخلفت عن تسديد الاشتراكات عن العامل في مواعيدها ، وأن تطبق بحقها أحكام القانون .

د - أما إذا لم يبادر العامل للحصول على « هوية الضمان » أو حصل عليها ولم يحط الدائرة علماً بالتغييرات التي طرأت على ظروف عمله ، فليس له أن يطالب - في إحدى هاتين الحالتين - بأى حق ، مالم تستكمل بشأته جميع الإجراءات القانونية ، وتسدد عنه جميع الاشتراكات عن الفترة السابقة لطلبه ، وتستثنى من ذلك حالات الإصابة والوفاة فقط .

إعفاء وثائق العمال من الرسوم

المادة الحادية والأربعون :

تعفى من أى رسم أو طابع جميع الطلبات والبيانات والاستمارات والشهادات والإيصالات ، ومختلف أنواع الوثائق الأخرى ، التي تقدم للدائرة وفق أحكام هذا القانون ، (من العمال والمستحقين ومن يعظم قانوناً) .

صلاحية المدير العام ومن يخوله في التفويض

المادة الثانية والأربعون (٣٠)

الفصل السابع

فرع الضمان الصحي

مَنْ يتحقق مرض العامل والأجازة المرضية

المادة الثالثة والأربعون :

يتحقق مرض العامل المستوجب للأجازة المرضية ، بشهادة طبية تصدر عن الطبيب الخاص الذي تعتمده الجهة التي تستخدم العامل ، أو من أحد أطباء الدائرة ، وذلك إذا كانت الشهادة الطبية صادرة عند بدء المرض ، وخلال الأيام الثمانية الأولى منه .

إذا تضمنت الشهادة الطبية في هذه الحالة ، منح العامل إجازة مرضية لانتعاشه شائبة أيام ، تلتزم الجهة التي تستخدمه بدفع كامل أجوره عن أيام الإجازة المذكورة ، وللعامل في نفس الوقت أن يراجع النواثر الصحية التي تعتمدها الدائرة بالاستناد إلى هوية الضمان والشهادة الطبية الممنوحة له ، للحصول على المعالجة اللازمة والأدوية التي يحتاجها لئلا يقابل .

(٣٠) حلت محلها الأحكام الواردة في الفصل الخامس من الباب السادس من قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ .

وفى حالة تكرار هذه الحالة ، بالنسبة للعامل الواحد ، لدى جهة واحدة ، فإن هذه الجهة لالتزم حيال العامل ، بكثير من أجر ثلاثين يوم مرض خلال سنة العمل الواحدة ، وفيما زاد عن ذلك ، يعتبر أياها مرضية مضمونة ، تلتزم بها الدائرة وفقا لأحكام هذا القانون ، شريطة أن تكون الشهادات الطبية ، فى هذه الحالة الأخيرة ، صادرة عن الجهة الطبية التى تعتمدھا الدائرة ، أو مصدقة من قبلھا (٣١) .

المادة الرابعة والأربعون :

أ - فيما عدا الحالات المرضية المشار إليها فى المادة (٤٣) من هذا القانون ، لا يتحقق مرض العامل المستوجب للأجازة المرضية المضمونة التى تزيد على ثمانية أيام الا بشهادة طبية صادرة عن أحد أطباء الدائرة أو المعتدين من قبلھا .
ب - فى حالة ثبوت استحقاق العامل للأجازة المرضية المضمونة ، تبلغ الدائرة صورة عن الشهادات الطبية الممنوحة للعامل ، وتنسخا عن الشهادات الطبية اللاحقة ، للجهة التى يعمل لديها العامل المريض ، وعلى هذه الجهة أن تعتبره مجازا بدون أجر ، بدءا من اليوم التاسع لأجازات المرضية ، وحتى تاريخ شفائه أو ثبوت عجزه أو وفاته . مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣١) من هذا القانون (٣٢) .

تمويض الأجازة المرضية والرعاية الصحية والعلاج

المادة الخامسة والأربعون :

١ - مع مراعاة أحكام المادة (٤٣) من هذا القانون ، تدفع الدائرة للعامل المضمون المريض الى أن يشفى أو يثبت عجزه ، تمويض أجازة مرضية بنسبة (٧٥٪) (من متوسط أجر الأشهر الثلاثة الأخيرة السابقة لمرضه ، أو متوسط الأجر الذى تقاضاه قبل مرضه ، إن كانت مدة عمله أقل من ذلك) ، على ألا تقل هذه النسبة عن الحد الأدنى للأجر فى مهنة العامل ، وتوفر للعامل فى نفس الوقت جميع أسباب ومساكن الرعاية الصحية والعلاج (٣٣) .

ب - يقصد بالرعاية الصحية والعلاج : المعالجة السريية فى الميادة أو المنزل عند الاقتضاء ، وتقديم العلاجات ، والعرض على الاختصاصيين ، والإقامة فى المستشفى أو المصح ، والعمليات الجراحية ، والتصوير الشعاعى ، والتحاليل المختبرية ، وتوفير الخدمات التأهيلية فى حالة حصول عجز ، وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية ، وكل ما تستدعيه حالة المرض .

ج - تشرع الدائرة منذ نفاذ هذا القانون بتأسيس وتطوير فرع الضمان الصحى ، ضمن منهج مرحلى يؤمن توفير جميع أسباب الرعاية الصحية والعلاج بالمستوى المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من هذه المادة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، ويجب أن يتضمن المنهج المذكور انشاء المستشفيات والمستوصفات والنوائر الصحية الأخرى الخاصة بالدائرة ، وتشكيل الإدارات الطبية اللازمة لها .

المادة السادسة والأربعون :

تكون رعاية العمال المرضى ومعالجتهم ، طبقا للنظام الصحى فى الدائرة ، وفى المكان وبالأساليب التى يحددها الأطباء المعتدون من قبلھا .

وعلى العامل المريض أن يتبع أثناء مرضه تعليمات الدائرة والجهة الطبية المشرفة على معالجته ، ولا تلتزم الدائرة بداء أية خدمة أو تمويض فى حالة امتناع العامل المريض عن تنفيذ التعليمات ، الا إذا تراجع وامتنل لها .

(٣١) ٣٢، ٣٣. تلاحظ أحكام المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ .

شفاء المريض أو عجزه (المعتبر، الكامل، الجزئي)

المادة السابعة والأربعون :

أ - إذا شفى المريض ، تخطر الجهة الطبية المشرفة على معالجته بذلك ، وتحدد له موعدا للاتحاق بعمله ، وتبلغ الدائرة اعلاما بهذا الشأن للجهة التي تستخدمه ، وعلى العامل أن يلتحق بعمله ، طبقا لهذا الإخطار ، تحت طائلة اعتباره متغيبا عن العمل دون عذر مشروع في حالة عدم التحاقه

ب - إذا لم يشف العامل ، رغم مضي ستة أشهر على معالجته ، يعتبر عاجزا ، ويحاط علما بذلك كل من العامل المريض والجهة التي تستخدمه .

أما إذا شفى العامل ، قبل مضي ستة أشهر ، وخلف المرض فيه عجزا ، فيخطر بشفاؤه ، وينسب العجز الذي أصابه ، وتحاط الجهة التي تستخدمه علما بذلك ، وفي الصائتين المذكورتين في هذه الفقرة ، يعتبر عقد العمل منقيا من تاريخ اعتبار العامل عاجزا بسبب عدم شفاؤه أو من تاريخ شفاؤه ، وثبت عجزه الكامل .

أما إذا كان العجز جزئيا ، فيستمر عقد العمل ، مع جواز إنقاص الأجر بنسبة راتب التقاعد الجزئي الذي يتقرر للعامل من الدائرة .

ج - إذا كان مرض العامل من الأمراض المستعصية أو الخبيثة كالسرطان والجذام ، والتدخين ، وغيرها من الأمراض التي يستغرق علاجها وقتا طويلا ، يجوز للجهة الطبية المشرفة على علاجه في الدائرة ، أو المعتادة من قبلها ، أن تقر منحه أجازات مرضية لمدة أقصاها سنتان ، إذا قدرت إمكان شفاؤه خلال ذلك ، وإذا لم يشف بعد انقضاء هذه المدة ، يعتبر عاجزا ، وتحدد الأمراض المقصودة في هذه الفقرة بجدول يصدر عن وزارة الصحة .

٢- استثناء من أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٥) من هذا القانون ، تدفع الدائرة للعامل المشمول بالفقرة (ج - ١) أعلاه إلى أن يشفى ، أو يثبت عجزه ، تعويض أجازة مرضية يعادل كامل أجره المدفوع عنه الاشتراك الأخير .

د - تبقى الدائرة مسئولة عن معالجة العمال المضمومين الذين يعتبرون عاجزين عن العمل بسبب المرض .

استحقاقات المرأة الحامل

المادة الثامنة والأربعون :

أ - على المرأة العاملة الحامل ، المشمولة بأحكام هذا القانون ، أن تعرض نفسها على الجهة الطبية التي تعتمدها الدائرة ، عند ظهور الحمل لديها . وعليها التقيد بعد ذلك ، وحتى الوضع ، بالتعليمات الطبية التي تعطي لها .

ب - تحدد الجهة الطبية المشار إليها ، على ضوء مراقبتها الدورية لوضعية الحامل ، الموعد المقرر للوضع ، وتبلغ ذلك لصاحبة العلاقة ، وللجهة التي تستخدمها ، وعلى هذه الجهة أن تجير المرأة الحامل بالانفكاك عن العمل لقضاء أجازة حملها ووضعها ، قبل شهر كامل على الأقل ، من الموعد المقرر لوضعها ، طبقا لأحكام المادة (٨٤) من قانون العمل .

ج - تعتبر المرأة الحامل حجازة أجازة مضمومة من تاريخ انفكاكها عن العمل ، وتستمر أجازتها بعد تاريخ الوضع لمدة ستة أسابيع على الأقل .

د- يجوز للمرجع الطبي ، الذي تعتمده الدائرة ، أن يقرر تمديد فترة الأجازة المشار إليها في الفقرتين (ب - ج) من هذه المادة ، في حالة الولادة الصعبة ، أو ولادة أكثر من طفل ، أو ظهور مضاعفات أو أمراض قبل الوضع أو بعده ، على ألا تتجاوز فترة الأجازة الأصلية والممددة الإضافية ، تسعة أشهر اعتبارا من تاريخ الانفكاك .

وتستفيد المرأة العاملة ، قبل وضعها وبعد وضعها ، وبخاصة إذا تعرضت لإحدى الحالات المذكورة في هذه الفقرة ، من جميع شروط الرعاية الصحية والعلاج المنصوص عليها في المادة (٤٥/ب) من هذا القانون .

هـ - تمنح العاملة الحجازة بسبب الحمل والوضع ، من تاريخ انفكاكها عن العمل وحتى تاريخ انتهاء أجازتها القانونية ، المشار إليها في الفقرتين (ب - ج) من هذه المادة تعويضا يعادل كامل أجرها المدفوع عنه الاشتراك الأخير . أما إذا زادت مدة

أجازتها عن ذلك وفقاً لأحكام الفقرة (د) من هذه المادة ، فتمنع عن المدة الزائدة تعويض الإجازة المرضية ، المنصوص عليه في المادة (١/٤٥) من هذا القانون .

و- اعتباراً من تاريخ سريان أحكام هذا القانون ، تضرع الدائرة ، بوضع منهاج خاص ، لإنشاء مستشفيات للتوليد وأمراض النساء والأطفال ، تغطي جميع احتياجات الطبقة العاملة في العراق ، خلال فترة لاتزيد على خمس سنوات .

المادة التاسعة والأربعون :

لايجوز لمن كان مجازاً مرضياً أو بسبب الحمل والوضع ، أن يمارس أى عمل مأجور ، ولا أى عمل آخر يتعارض مع حالته الصحية ، طوال فترة إجازته ، وفي حالة إخلال الشخص المجاز بذلك ، يحق للدائرة - بعد إنذاره - أن تقطع عنه التعويض وجميع الخدمات الأخرى ، طوال فترة عدم امتثاله للإنذار .

تقاعد العجز (المعتبر ، الكامل ، الجزئي)

المادة الخمسون :

أ- إذا اعتبر العامل المريض ، أو العاملة المريضة بعد الوضع ، بحالة عجز نتيجة عدم الشفاء رغم انتقضاء الحد الأقصى للإجازة المرضية ، كما هو مبين في القانون ، يمنح راتباً تقاعدياً مرضياً ، وفق الأسس المحددة بالمادة (٦٨) من هذا القانون .

ب- إذا أسفر المرض بعد الشفاء التام عن عجز يساوي (٢٥٪) من العجز الكامل فأكثر ، يمنح صاحبه راتباً تقاعدياً مرضياً جزئياً ، على أساس نسبة عجزه الجزئي مضروبة بالراتب التقاعدي المرضي الكامل .

ج- للدائرة ، وللعامل العاجز مرضياً أو المعتبر عاجزاً ، الحق في طلب إعادة الكشف الطبي ، كل ستة أشهر بالنسبة للعامل العاجز مرضياً ، وكل ثلاثة أشهر بالنسبة للعامل المعتبر عاجزاً بسبب عدم شفاؤه وعلى العامل أن يحضر موعد الكشف الطبي ، وفي حالة تخلفه ، يقطع الراتب عنه إلى أن يحضر ويمتثل للكشف .

فاذا تبين بعد الكشف أن نسبة العجز قد انخفضت عن (٣٥٪) من العجز الكامل ، أو أن المريض المعتبر عاجزاً قد أصبح قادراً على العمل ، تتوقف الدائرة في المالحين عن دفع الراتب .

أما إذا تبين أن نسبة العجز قد ارتفعت ، فيعدل راتب التقاعد المرضي الجزئي ، بنفس ارتفاع نسبة العجز .

د- إذا ثبت للدائرة أن العامل المريض المعتبر عاجزاً ، يزاوِل عملاً مأجوراً اعتيادياً ، يقطع عنه الراتب .

هـ - يحول راتب التقاعد المرضي الكامل عند وفاة للتقاعد مرضياً ، إلى خلفه ، أما راتب التقاعد المرضي الجزئي فينقطع نهائياً عند وفاة صاحبه .

في أداء الخدمات الصحية

المادة الحادية والخمسون

١ - يجوز للدائرة أن تتعاقد مع وزارة الصحة ، للاستفادة من أجهزتها ومبانيها ومصحاتها ومستشفياتها العامة ، في أداء الخدمات الصحية ، أو بعضها ، التي تقوم بها الدائرة تنفيذاً لأحكام هذا القانون .

ويجب أن تعين في مثل هذه العقود ، الحدود الدنيا لمستويات الخدمة الطبية التي تقدم للعامل المضمومين ، ومبلغ التكاليف المتوقعة على الدائرة ، على أن تراعى في تقدير مستويات الخدمة ، وفي التكاليف ، فرص العلاج المجانية العامة المتاحة في مؤسسات وزارة الصحة للمواطنين كافة (٣٤) .

(٣٤) عدلت الفقرتان (١ ب) من المادة (٥١) والمادة ٥٢ بموجب قانون الوزارة رقم (١٩٥) لسنة ١٩٧٨ والذي تم بموجبه فك ارتباط المؤسسات الصحية من الوزارة والحقاق بوزارة الصحة .

ب - للدائرة أن تتعاقد مع الأطباء والمساعدين الطبيين والمستشفيات الخاصة ، وربما تستكمل أجهزتها الصحية ، كما يجوز للدائرة أن تتعاقد مع الاختصاصيين العرب والأجانب عند الاقتضاء ، على أن يقتصر ذلك بموافقة الوزير ^(٢٥) .

ج - في حالات إصابات العمل الغائبة ، التي لا تتوافر الأسباب الطبية الكافية لمعالجتها والعناية بها في العراق ، يجوز للدائرة أن توعد المصاب إلى الخارج على نفقتها ، إذا أوصت اللجنة الطبية العليا بذلك .

المادة الثانية والخمسون :

تخضع جميع المستشفيات والمستوصفات التي تمتلكها الإدارات أو أصحاب العمل ، المخصصة لمعالجة العمال ، لإشراف الدائرة .

وعلى الجهة صاحبة العلاقة ، أن تطبق في هذه المستشفيات والمستوصفات جميع التعليمات التي تصدر إليها من الدائرة في هذا الشأن .

والدائرة ، في حالة عدم التقيد بتطبيق التعليمات الطبية ، أن ترفع يدىها على المستشفيات والمستوصفات المذكورة ، وتديرها بنفسها ، على نفقة الجهة التي تملكها ^(٢٦) .

قرارات اللجان الطبية وطرق الطعن فيها

المادة الثالثة والخمسون ^(٢٧)

أ - تتقرر الخبرة الطبية في الدائرة على درجات ، تبدأ بالشهادة الطبية الصادرة عن الطبيب الذي تعتمد الدائرة ، أو المصدقة من قبله أولاً ، ومن ثم بتقرير اللجنة الطبية ، وأخيراً بقرار اللجنة الطبية العليا ، وفق ما هو مبين في الفقرات اللاحقة .

ب - للدائرة ، أي للعامل المريض ، أو للجهة التي تستخدم العامل ، الاعتراض على صحة أية شهادة طبية ، أو طلب إعادة النظر فيها عند الاقتضاء ، وفق تعليمات تصدر من مجلس الإدارة .

ج - تنظر في الاعتراض أو الطلب ، اللجنة الطبية ، على ألا يكون من بين أعضائها الطبيب الذي أصدر الشهادة الطبية المعترض عليها ، ويكون قرار اللجنة المذكورة ، نهائياً فيما إذا صدر بالإجماع ، وفي هذه الحالة لا يقبل الطعن في القرار أمام اللجنة الطبية العليا إلا من قبل المدير العام

د - إذا كان قرار اللجنة بالاكتفية ، جاز للجهة التي لم تقبل بنتيجته ، أن تطعن فيه أمام اللجنة العليا ، ويكون قرار هذه اللجنة نهائياً ، سواء صدر بالأكثرية أو بالإجماع .

هـ - يحق لأحدى اللجنتين ، المشار إليهما في الفقرتين (ج - د) من هذه المادة ، أن تطلب - قبل إصدار قرارها - دعوة العامل المريض للمثول أمامها لمناقشته مجدداً ، أو لإجراء فحص شعاعي له ، أو تحليل مخبري أو ما سوى ذلك .

وعلى العامل المريض أن يمثل الدعوة ، ويحضر في الوقت المحدد له . وفي حالة تخلفه عن ذلك ، يسقط الاعتراض أو الطلب ، إذا كان هو الذي تقدم بأحدهما ، أو يعتبران صحيحين ويعمل بموجبهما ، إذا كانا مقدمين من الدائرة أي من الجهة التي تستخدم العامل ، إلا إذا حال العامل وامتنل للدعوة .

(٢٥) و (٢٦) عدلت الفقرتان (١ ، ب) من المادة (٥١) والمادة ٥٢ بموجب قانون الوزارة رقم (١٩٥) لسنة ١٩٧٨ ، والذي تم بموجبه فك ارتباط المؤسسات الصحية من الوزارة والحقها بوزارة الصحة .

(٢٧) أن الأحكام الواردة في قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص اللجان الطبية وقراراتها قد عدلت الأحكام أعلاه .

الفصل الثامن

قرع إصابات العمل

العناية بالعامل عند الإصابة

المادة الرابعة والخمسون :

على الادارات وأصحاب العمل ، المبادرة فوراً للعناية بالعامل الذي يتعرض لإصابة عمل ، أثناء العمل أو بسببه ، ويقصد بالعناية ، كل ما يحتاجه العامل فور إصابته من إسعافات طبية أولية ، وتضميد احتياطي ، ووسائل إنعاش وما سوى ذلك .

وتكون الجهات المذكورة مسئولة - عندما تستوجب الإصابة ذلك - عن تأمين إيصال العامل المصاب لأقرب مركز طبي تعتمد الدائرة ، كما تنظم بالأجر الكامل للمصاب حتى نهاية يوم العمل الذي وقعت به الإصابة ، أو حتى نهاية اليوم الذي أوصلته فيه إلى المركز الطبي للدائرة .

وفي جميع الحالات ، تكون الجهات المذكورة ، مسئولة مدنياً - وجنائياً عند الاقتضاء - عن كل ما يحصل للعامل المصاب من مضاعفات ، من جراء تأخير إيصاله للمركز الطبي ، أو إهمال إسعافه فور وقوع الإصابة

الرعاية والعلاج وتعويض أجازة الإصابة

المادة الخامسة والخمسون :

- أ - تنظم الدائرة برعاية ومعالجة المصاب ، منذ إخطارها بالحادث ، وحتى شفائه تماماً ، أو وفاته .
ويقصد بالرعاية والعلاج ، نفس المعاني المحددة لها في المادتين (٤٥ و ٤٦) من هذا القانون .
- ب - مع مراعاة أحكام المادتين (٤٣٩ و ٤٤٠) من هذا القانون ، يعتبر العامل من تاريخ إصابته وحتى شفائه التام أو ثبوت عجزه ، بحالة أجازة بدون أجر .
- ج - يمنح العامل تعويض أجازة إصابة ، طوال فترة معالجه ، يساوي كامل أجره الذي دفع عنه الاشتراك الأخير.

تقاعد الإصابة

المادة السادسة والخمسون :

- أ - إذا انتهت الإصابة بالعامل ، إلى العجز الكامل ، أو أدت إلى وفاته ، يخصص له ، أو لخلفه - حسب الحال - راتب تقاعد إصابة ، على أساس (٨٠٪) من متوسط الأجر في سنة عمله الأخيرة ، أو خلال مدة عمله إن كانت أقل من سنة . وفي جميع الحالات ، لا يجوز أن يقل راتب تقاعد الإصابة ، عن الراتب التقاعدي العادي الذي يستحقه المصاب ، ولا عن الحد الأدنى للأجر المقرر فسي مهنته .
- ب - إذا خلفت الإصابة في العامل عجزاً نسبته (٣٥٪) من العجز الكامل فأكثر ، يخصص له راتب تقاعد إصابة جزئي ، على أساس : نسبة عجزه الجزئي مضروبة براتب تقاعد الإصابة الكامل .
- ج - إذا خلفت الإصابة في العامل عجزاً نسبته أقل من (٣٥٪) من العجز الكامل ، يمنح مكافأة تعويضية دفعة واحدة على أساس الرصيد الناتج من : نسبة عجزه الجزئي مضروبة بمبلغ إجمالي يساوي راتب تقاعد الإصابة الكامل عن أربع سنوات .

تكرار الإصابة

المادة السابعة والخمسون :

إذا تكررت الإصابة في العامل الواحد ، تراعى القواعد الآتية :

- أ- إذا كانت نسبة العجز في إصابته الأخيرة ، مضافة إلى نسبة عجزه السابقة لإتبلغ (٢٥٪) من العجز الكامل ، يمنع مكافأة نقدية على أساس نسبة العجز في الإصابة الأخيرة وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٦) من هذا القانون .
- ب - إذا كانت نسبة العجز في إصابته الأخيرة ، مضافة إلى قيمة عجزه السابقة ، قد بلغت (٢٥٪) من العجز الكامل ، فكلّ، يمنع راتب تقاعد أصابة ، وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) أو (ب) من المادة (٥٩) من هذا القانون ، على أساس مجموع نسب العجز التي إصابته ، دون الرجوع عليه بما سبق أن تقاضاه من مكافآت تعويضية عن إصابته السابقة .

الحرمان من استحقاق التعويض والمكافأة

المادة الثامنة والخمسون :

لا يستحق العامل المصاب تعويضاً ولا مكافأة في إحدى المالتين الآتيتين :

- أ - إذا ثبت أنه تعتمد أصابة نفسه .

ب - إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب، ويعتبر في حكم ذلك ، الإصابة التي تل بالعامل وهو تحت التأثير الشديد للخمر أو المخدرات ، أو الإصابة التي تحدث بسبب مخالفته بشكل صريح متعمد لأنظمة وتعليمات الوقاية المطلقة في مقر العمل ، أو بسبب خطأ فادح منه ، أو بسبب اعتدائه على الغير .

المادة التاسعة والخمسون :

- للدائرة ، وللمصاب ، طلب إعادة الكشف الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ، ومرة كل ستة بعد مضي السنة الأولى .
- ويعدل وضع العاجز ، واستحقاقه ، على ضوء مايسفر عنه الكشف الطبي الجديد ، وفقاً للأحكام المبينة في هذا القانون .

استحقاقات الخلف عن الإصابة

المادة الستون :

- أ - إذا توفي العامل نتيجة الإصابة ، استحق خلفه تقاعد الإصابة الكامل المخصوص عليه بالفقرة (أ) من المادة (٥٦) من هذا القانون .
- ب - إذا توفي المتقاعد المصاب بعجز كامل ، يحول راتبه إلى خلفه .
- ج- إذا توفي المتقاعد المصاب بعجز جزئي ، يمنع خلفه تعويضاً يساوي راتب تقاعد الإصابة الجزئي عن أربع سنوات ، في حالة عدم استحقاق الخلف لتقاعد الوفاة .

المادة الحادية والستون :

تظل الدائرة مسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا الفصل ، خلال سنة كاملة من انتهاء خدمة العامل المضمون ، إذا ظهرت عليه خلالها أعراض مرض مهني . سواء كان أثناء ظهور المرض . بلا عمل ، أو كان يشتغل في مهنة أو صناعة لا ينشأ عنها المرض ، أو كان خارج نطاق الخدمة المضمونة .

التزامات الادارات وأصحاب العمل عند الإصابة

ورجع الدائرة على المتسبب بالإصابة

المادة الثانية والستون :

على الادارات وأصحاب العمل ، تبليغ الشرطة وقسم التفتيش في الدائرة فوراً عن كل اصابة عمل تقع ، وعلى لجنة التفتيش المختصة أن تجرى تحقيقاً عاجلاً عن أسباب الإصابة ، وتبين ظروفها وأسبابها وجميع الملاحظات التي رافقتها ، وإذا ظهر لها أن مسئولية الإصابة ، تقع على العامل ، أو على صاحب العمل ، أو على جهة ثالثة ، بينت ذلك بوضوح في تقريرها وأعطت مستندات .

وعلى الدائرة أن تطبق أحكام المادة (٥٨) من هذا القانون بحق العامل . أو أن ترجع على الجهة التي تسببت بإصابته ، اذا تراعى لها من تقرير التفتيش ، ما يستوجب أحد هذين الإجرائين ، وفي جميع الحالات يلزم الشخص المتسبب بالإصابة بالتعويض الذي تقرره المحكمة للدائرة على ضوء القواعد العامة ، اذا ثبت أن فعله نتيجة خطأ غير مقصود . أما في حالة ثبوت القصد فيحكم عليه الدائرة ، بتعويض قدره المحكمة ، يعادل جميع ما يمكن أن تتحملة الدائرة من أعباء مالية تبعا للإصابة .

المادة الثالثة والستون :

تتعاون الدائرة ، مع الادارات المختصة ، والأجهزة النقايبية ، من أجل نشر الوعي الوقائي بين صفوف العمال ، والتنبيه من أخطار المهنة ، وتعميم وسائل الوقاية من الإصابات ، والتدريب على استخدامها أثناء العمل ، وإصدار التعليمات الضرورية باستمرار ، لتحقيق هذه الأغراض ومراقبة تطبيقها .

المادة الرابعة والستون :

تسرى جميع أحكام الفصل السابع من هذا القانون ، المتعلقة بالضمان الصمى ، على حالات اصابات العمل ، الا فيما ورد بشأنه نص خاص في هذا الفصل المتعلق بإصابات العمل .

الفصل التاسع

فرع ضمان التقاعد

حالات استحقاق الراتب التقاعدي

المادة الخامسة والستون :

يستحق العامل المضمون عند انتهاء خدمته ، راتبا تقاعديا ، في إحدى الحالات الآتية :

أ - اذا أكمل الرجل الستين من العمر ، أو اذا أكملت المرأة الخامسة والخمسين من العمر ، وكانت لأى منهما عشرين سنة خدمة مضمونة على الأقل .

ب - اذا كانت للرجل ثلاثون سنة مضمونة على الأقل ، أو كانت للمرأة خمس وعشرين سنة خدمة مضمونة على الأقل .

ج - اذا تولى أثناء سريان مدة خدمته المضمونة ، وكان تسجيله ثابتا في الدائرة (ومدفوعا عنه الاشتراك أو مستحقا عليه قبل الوفاة) (٢٨) . فون النظر الى مدة خدمته أو كمية المبالغ المدفوعة عنه .

(٢٨) أصبحت العبارة كما أعلاه بموجب (المادة الأولى - ١٣) من قانون التعديل الأول للقانون . وقد كان نصها ماهلى :

« ومدفوعا عنه الاشتراك قبل الوفاة » .

المادة السادسة والستون :

يستحق الخلف راتب العامل الذي توفي وفقا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٦٥) من هذا القانون ، كما يحول إلى الخلف الراتب التقاعدي المستحق وفقا لإحدى الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (١ - ب) من المادة (٦٥) من هذا القانون ، في حالة وفاة العامل المتقاعد .

تثبيت سن العامل

المادة السابعة والستون (٣٩)

١- يعتمد في تثبيت سن العامل ، لأغراض قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ المعدل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ ، على أحد الوثائق التالية ، وحسب ترجيحها :

١ - دفتر الخدمة العسكرية .

ب - سجلات وزارة الدفاع .

ج - قرار تثبيت العمر المكتسب الدرجة القطعية ، الصادر من الدائرة الرسمية أو شبه الرسمية .

د- أول دفتر نفوس ، قدمه العامل عند اشتغاله أو بعد ذلك .

هـ - قيود الدائرة .

و- عقد العمل .

ز- سجلات الإدارات .

٢- على كل إدارة وصاحب عمل ، إصدار قرار بتثبيت عمر العامل ، وفق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة - على أن ترسل نسخة منه إلى العامل ، وإلى الوزارة المختصة التي ترتبط بها هذه الإدارة ، وإلى الدائرة بالنسبة لأصحاب العمل ، لتدقيقها والمصادقة عليها ، ويستثنى من تثبيت العمر عمال الخدمة المنزلية ، ومن في حكمهم ، والعمال الذين يشتغلون في أعمال غير متواصلة .

٣- للعامل ، ولكل ذي علاقة ، الاعتراض على قرار التثبيت ، خلال مدة خمسة عشر يوما ، من تاريخ تبليغه به ، لدى لجنة خاصة مكونة من رئيس بدرجة مدير على الأقل ، وعضوين ، يؤلفها الوزير المختص أو من يخوله قانونا ، في كل إدارة من الإدارات التابعة له ، ببيان الوزارة ، وذلك بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل الإدارات والوزارات .

أما بالنسبة للقرارات الصادرة من قبل أصحاب العمل ، فيؤلفها الوزير من موظفي الدائرة .

٤- يكون قرار اللجان المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة . الصادرة بشأن الاعتراضات نهائيا ، ولا عبرة لأي مستند آخر ، حتى ولو كان مستندا إلى حكم قضائي .

(٣٩) نص المادة (السابعة والستون) واستعيض عنه بالنص أعلاه بموجب (المادة الأولى) من قانون التعديل الرابع للقانون ، وقد كان النص السابق كما يلي .

(يعتمد في تحديد سن العامل المضمون على قيد النفوس الصادر بموجب بيان ولادة رسمي ، فإذا لم يوجد ينظر إلى العمر المسجل في قيود الدائرة ، أو في سجل النفوس أو عقد العمل ، فإذا ظهر بين هذه الوثائق تضارب في الوثائق المدونة فيها ، أو إذا تبين أن بين هذه الوثائق وبين واقع الحال فرقاً ظاهراً ، يشار إلى تحديد العمر عن طريق الخبرة الطبية ، ولا يعتد في مواجهة الدائرة بأي مستند آخر ، حتى ولو كان مدعوماً بحكم قضائي .)

كيفية احتساب الراتب التقاعدي العادي

المادة الثامنة والستون :

أ - يحسب راتب التقاعد في جميع الحالات المبينة في المادة ٦٥ من هذا القانون ، على أساس (٢,٥ ٪) من متوسط الأجر الشهري للعامل التقاعد ، مضروباً بعدد أشهر الخدمة المضمونة ومقسوماً على (١٢) . ويعتبر كسر الشهر الأخير كالمشهر ، ويجوز كسر الدينار الذي لا يتجاوز نصف دينار إلى نصف دينار ، وكسر الدينار الذي يزيد على النصف دينار إلى دينار كامل .

ب - يعتبر متوسط الأجر الشهري ، لأغراض تطبيق هذا القانون ، هو متوسط الأجر الشهري السنوات الثلاث الأخيرة من خدمة العامل المضمونة ، أو متوسط الأجر الشهري لمدة الخدمة المضمونة إن قلت عن ثلاث سنوات . إلا فيما يرد به نص مخالف في القانون .

المادة التاسعة والستون :

يعتبر الحد الأعلى العام ، للراتب التقاعدي الكامل بالنسبة لمختلف فروع الضمان في هذا القانون ، الذي لا يجوز تجاوزه في جميع الحالات هو (١٦٨) ديناراً شهرياً ، وكل حساب قانوني للراتب المذكور يرتفع عن هذا الحد يخفض إليه .

كما يعتبر الحد الأدنى العام ، للراتب التقاعدي الكامل ، بالنسبة لمختلف فروع الضمان في هذا القانون الذي لا يجوز النزول عنه في جميع الحالات ، هو (٦٢,١٠٠) ديناراً شهرياً ، وكل حساب قانوني للراتب المذكور أدنى من هذا الحد يرفع إليه ، وكذلك يعتبر الحد الأدنى العام للراتب التقاعدي الجزئي ، ثلاثة بناتير شهرياً ، في جميع الحالات .

المادة السبعون :

لا يجوز في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ - الجمع بين راتبين تقاعديين كاملين ، أو راتب تقاعدي كامل وراتب تقاعدي جزئي من أي نوع كان ، سواء كان الراتب ناشئاً عن أحد فروع الضمان في هذا القانون ، أو عن قوانين التقاعد الأخرى في الدولة . وعندما تتوافر في العامل المضمون شروط الاستحقاق في أكثر من راتب تقاعدي ، يمنح الراتب التقاعدي الأفضل فقط ، ويستثنى في هذه الحالة الأخيرة ، من شرط الحد الأعلى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون ، إذا كان استحقاقه للراتب التقاعدي الأفضل ، ناشئاً عن غير هذا القانون .

ب - الجمع بين أي راتب تقاعدي كامل من الدائرة ، وبين تعويض مكافأة الخدمة من الدائرة إلا فيما يرد به نص خاص في القانون .

ج - بيع الراتب أو استبداله أو التنازل عنه للغير ، ويقع بإلحاح كل تصرف من هذا النوع أو من نوع مماثل ، ويتمتع مختلف استثمارات العمال وخلفهم من الدائرة ، بنفس الحماية القانونية للأجور المنصوص عليها في المادة (٥١) من قانون العمل .

ضم الخدمة المضمونة إلى التقاعدية وبالعكس

المادة الحادية والسبعون :

أ - لا يجوز الجمع ، في وقت واحد ، بين ضمان التقاعد في الخدمة المضمونة ، وبين أي تقاعد آخر ينظمه القانون ، وعندما يكون المضمون مشمولاً بأحكام قانون تقاعدي خاص ، تطبق عليه أحكام هذا القانون الخاص دون سواء لأغراض التقاعد فقط .

ب - يجوز انتقال مدة ضمان التقاعد في الخدمة المضمونة ، واحتسابها خدمة تقاعدية ، لدى أي تنظيم تقاعدي إداري أو خاص ، ينظمه القانون ، كما يجوز العكس .

ج - تتولى الجهة التقاعدية - إدارية كانت أم خاصة - التي يجري الانتقال من عندها ، تسديد ما يتوجب على المنقول من اشتراكات أو استقطاعات تقاعدية ، عن كامل المدة المعينة ، الى الجهة التقاعدية التي تم الانتقال اليها ، حسب قانون هذه الجهة ، على ألا يزيد المبلغ عن رصيد الاشتراكات أو الاستقطاعات التقاعدية المحصلة لحساب المنقول لدى الجهة المزممة بالدفع ، أما إذا زاد ، فلا تلزم الجهة التقاعدية ، التي جرى الانتقال من عندها ، الا بدفع ما يعادل الرصيد ، ويلتزم المنقول بتسديد الباقي الى الجهة التقاعدية التي انتقل اليها .

د - يجوز لدائرة العمل والضمان الإجتماعي ، عندما لا يكفي رصيد اشتراكات ضمان التقاعد لتسديد الاستقطاعات التقاعدية للمضمون الذي انتقل ضمان تقاعده من عندها ، ان تسدد عنه النقص من حساب تعويضه عن مكافأة نهاية الخدمة إن وجد ، والا فتطبق أحكام الفقرة السابقة .

هـ - في حالات الانزواج السابقة لصور هذا القانون بين ضمان التقاعد وأي نظام تقاعدي خاص ينظمه قانون آخر ، تحسب للمضمون خدمته التقاعدية من مدة الانزواج ، على ضوء القانون التقاعدي الخاص الذي يخضع له فقط ، وتحفظ له الدائرة ، رصيد ما يدفعه شخصياً من اشتراكات عن ضمان التقاعد ، خلال فترة الانزواج .

المقصود بالخلف واستحقاقاتهم

المادة الثانية والسبعون :

يقصد بالخلف في هذا القانون مايلي :

أ - الزوج اذا لم يكن له مورد خاص غير أجره ، أو براتب وظيفته ، أو راتبه التقاعدي ^(٤٠) .

ب - الزوجة اذا لم تتزوج بعد وفاة زوجها المضمون ولم يكن لها مورد خاص غير أجرها ، أو راتب وظيفتها ، أو راتبها التقاعدي ، وتعتبر الزيجات في حالة التعدد بمثابة الشخص الواحد ، ويقسمن الاستحقاق بالتساوي فيما بينهما ^(٤١) .

ج - الأولاد الذكور / من لم يزد عمره عن السابعة عشرة ، الا اذا كان عاجزاً عن العمل ، أو يتابع دراسته الثانوية حتى سن العشرين ، أو يتابع دراسته الجامعية أو العليا بانتظام ونجاح حتى سن السابعة والعشرين والبنات باستثناء من تزوجت منهم أو من تجاوزت السابعة عشرة من العمر ، اذا كان لها مورد خاص أو عمل اعتيادي أو وظيفة .

د - الأب / اذا كان غير قادر على العمل أثناء وفاة العامل المضمون ، وكان يعتمد في إعالة عليه ، والأم / اذا لم يكن لها مورد خاص وكانت تعتمد في إعالتها على ابنها المضمون .

هـ - الإخوة / من كان منهم دون السادسة عشرة ، وكان يعتمد في إعالة على العامل المضمون ، والأخوات / من كانت منهم غير متزوجة ، اذا لم يكن لها مورد خاص ، ولا عمل مأجور دائم ولا وظيفة ، وكانت تعتمد في إعالتها على العامل المضمون .

المادة الثالثة والسبعون :

أ - عندما يكون المعجز أي عدم القدرة على العمل ، شرطاً من شروط استحقاق أحد أفراد الخلف ، على الدائرة أن تثبت من ذلك ، قبل منح الراتب بالخبرة الطبية ، وفقاً للأصول المحددة في هذا القانون .

ب - يقصد بالمورد الخاص ، المشار اليه في المادة (٧٢) من هذا القانون ، كل مورد دائم يزيد عن الحد الأدنى العام للراتب التقاعدي الكامل ، المنصوص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون ، فإذا كان المورد الخاص أقل من الحد المذكور ، يعطى صاحبه من استحقاقه ما يكمل له هذا الحد .

(٤٠ ، ٤١) عدلت الفقرتان (١ ، ٢) من المادة (٧٢) بهذه الصيغة بموجب القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٠ .

المادة الرابعة والسبعون :

يقسم الراتب التقاعدي ، على المستحقين من الخلف ، على النحو الآتي :

أ - إذا كان جميع المستحقين من الخلف ، من الأشخاص المدينين في الفقرات (١ - ب - ج) من المادة (٧٢) من هذا القانون ، يوزع بينهم الراتب بالتساوي ، ومن ينتهي استحقاقه منهم لأي سبب كان ، ترد حصته على الآخرين ، شريطة ألا تتجاوز حصة المستحق الواحد منهم (٦٠٪) من الراتب التقاعدي الأصلي .

ب - إذا كان جميع مستحقي الخلف من الأشخاص المدينين في الفقرتين (د- هـ) من المادة (٧٢) من هذا القانون ، يوزع الراتب بينهم بالتساوي ، ومن ينتهي استحقاقه منهم لأي سبب كان ، ترد حصته على الآخرين ، شريطة ألا تتجاوز حصة المستحق الواحد منهم (٤٠٪) من الراتب التقاعدي الأصلي .

ج - إذا وجد بين مستحقي الخلف ، أفراد من الفقرتين السابقتين من هذه المادة ، يوزع الراتب على أساس حصتين لكل من مستحقي الفقرة (أ) من هذه المادة ، وحصاة واحدة لكل من مستحقي الفقرة (ب) من هذه المادة ، ومن ينتهي استحقاقه من أفراد الفقرتين المذكورتين لأي سبب كان ، يرد نصيبه بكامله الى مستحقي الفقرة (أ) من هذه المادة ، على ألا يتجاوز استحقاق الواحد منهم (٨٠٪) من الراتب التقاعدي الأصلي . وإذا زاد المبلغ عن ذلك ، ترد الزيادة الى مستحقي الفقرة (ب) من هذه المادة على ألا يتجاوز استحقاق الواحد منهم (٤٠٪) من الراتب التقاعدي الأصلي .

د - يسرى مفعول الحد الأعلى المنصوص عليه في الفقرات السابقة ، في حالتي التوزيع المباشر ، أو التوزيع الثاني بعد الرد .

المادة الخامسة والسبعون :

ليجوز أن تقل حصة أي من مستحقي الخلف عن ٣.٠٠٠ ثلاثة دنانير ، على ألا يزيد مجموع الاستحقاقات الموزعة على الخلف من الراتب التقاعدي الأصلي ، أما إذا زادت ، فيكون الحد الأدنى لاستحقاق الخلف في جميع الحالات دينارين على الأقل ، دون النظر الى الزيادة ، ويرفع الحد الأدنى مجددا الى ثلاثة دنانير ، كلما نقص مجموع التوزيع عن مبلغ الراتب التقاعدي الأصلي ، وفي حدود هذا المبلغ ^(١٢) ، ويجوز للولاء الذكور والبنات الجمع بين استحقاقهم من والدهم ووالداتهم بدون حد أقصى .

المادة السادسة والسبعون :

أ - يجوز الجمع بين أكثر من استحقاق للخلف - شريطة ألا تزيد الاستحقاقات المجموعة ، عن الحد الأدنى العام ، للراتب التقاعدي الكامل ، المنصوص عليه في المادة (٦٩) من هذا القانون .

وفي حالة الزيادة ، يستقطع من مجموع الاستحقاقات ، ما يعادل مبلغ الزيادة المذكورة.

ب - استثناء من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ومن أحكام المادة التاسعة والستون من هذا القانون يجوز لكل من الزوج والزوجة الجمع بين الأجر ، أو الراتب الوظيفي ، أو الراتب التقاعدي ، وبين استحقاق كل منهما عن الأجر بدون حد أقصى ، ويجوز للولاء الذكور والبنات الجمع بين استحقاقهم من والدهم ووالداتهم بدون حق أقصى ^(١٣) .

المادة السابعة والسبعون :

تدفع جميع أنواع الرواتب التقاعدية المستحقة للمضمونين ، أو لخلفهم وفقاً لأحكام هذا القانون ، بشكل دوري منتظم حسب تعليمات تصدر عن المدير العام .

(١٢) يضاف ٢٠٪ الى الحصة أعلاه إذا زادت خدمات العامل المتقاعد الترفي عن ٢٥ سنة ، ونسبة ١٥ / إذا كانت خدماته ١٥ سنة فكلتر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩١ .

(١٣) عدلت المادة أعلاه حيث أصبح النص القديم الفقرة (أ) منها ، وأضيفت الفقرة (ب) إليها بموجب القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٠ .

مكافأة نهاية الخدمة المضمونة

المادة الثامنة والسبعون :

« إذا انتهت خدمة العامل المضمونة ، ولم يمنح راتباً تقاعدياً بسبب عدم توافر شروط الاستحقاق لديه ، أو بسبب استحقاقه راتباً تقاعدياً كاملاً من غير الدائرة يمنح تعويضاً تقديراً اجمالياً دفعة واحدة يمثل مكافأة نهاية الخدمة ويحسب على أساس متوسط أجره الشهري ، مضروباً بعدد أشهر خدمته ، ومقسوماً على اثني عشر، ويحسب كسر الشهر شهراً كاملاً ، وذلك في إحدى الحالات الآتية:

- أ - إذا بلغ الرجل الستين من العمر ، أو بلغت المرأة الخامسة والخمسين من العمر .
- ب - إذا استقالت العاملة المضمونة من عملها بسبب زواجها أو وضعها .
- ج - إذا خرج العامل نهائياً من نطاق قانون العمل وهذا القانون ، كأن يتحول إلى موظف في الدولة ، أو صاحب عمل ، أو مايمثل ذلك .
- د - إذا عزم على مغادرة البلاد نهائياً ووافق الوزير على سفره .
- هـ - تسرى أحكام هذه المادة من تاريخ نفاذ هذا القانون ، أما ما يستحق للعامل من مكافأة عن خدمته السابقة لنفاذ هذا القانون ، فتحسب له وفق الأحكام القانونية التي كانت نافذة أثناء فترة الاستحقاق^(٤٤) .

المادة التاسعة والسبعون :

- أ - على الدائرة أن تتخذ جميع الترتيبات الادارية والمالية اللازمة ، لصرف رواتب التقاعد المختلفة ، وتعويضات نهاية الخدمة لمستحقها ، من المضمونين خلال فترة لاتتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ استكمال صاحب الطلب للوثائق والمستندات القانونية المطلوبة منه .
- ب - يجوز للعديد العام أن يقرر إسلاف العامل شهرياً من حساب راتبه التقاعدي ، في الحالات التي يتأخر فيها صرف الراتب لأي سبب .

الفصل العاشر

فرع ضمان الخدمات

المادة الثمانون :

- يحل هذا الفرع من الدائرة ، محل مؤسسة الاستثمارات العمالية المنشأة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٧ ، وفقاً للأحكام المبينة في هذا القانون .
- وتتحدد المهام الرئيسية لهذا الفرع ، بنوعين من الخدمات :
- أ - الخدمات الاجتماعية العامة المباشرة .
 - ب - الخدمات الاجتماعية العامة غير المباشرة .

(٤٤) أضيفت للقرة (م) إلى نهاية المادة (الثامنة والسبعون) بموجب (المادة الأولى - ١٧) من قانون التعديل الأول لقانون .

أولاً - الخدمات الاجتماعية العامة المباشرة

المادة الحادية والثمانون :

تتولى الدائرة، في نطاق هذه الخدمات ، تخطيط وتنفيذ مشاريع الخدمات الاجتماعية العامة ، التي تعود بالنفع على الطبقة العاملة بأسرها في جمهورية العراق ، ويكون في طليعة هذه المشاريع ، تأسيس المراكز الاجتماعية ، وبناء المستشفيات ، و دور التوليد ، والحضانة ، ورياض الأطفال ودور العجزة ، والمدارس المهنية ، والمكتبات ، والأندية الثقافية والفنية والرياضية ، وأماكن لقضاء الأجازات والنقااة والاستجمام ، وما سوى ذلك ، وتزويد جميع هذه المنشآت بالمختصين والأجهزة الفنية والابوات والمعدات الطبية الحديثة اللازمة .

المادة الثانية والثمانون :

أ - تضع الدائرة ميزانية إنمائية خاصة ، مستقلة عن ميزانيتها العادية ، لمدة سنة أو عدة سنوات ، لتحقيق الأغراض المشار إليها في المادة (٨١) من هذا القانون .

ب - يجري التصديق على الميزانية الإنمائية الخاصة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، بالأسلوب والاجراءات التي تخضع لها الميزانية السنوية العادية للدائرة .

ج - لمجلس الادارة ، بعد مصادقة الوزير ، أن يباشر تنفيذ المشاريع ، أو بعضها ، المقررة في الميزانية الإنمائية بوساطة الأجهزة الفنية في الدائرة ، أو بالتعاون مع الأجهزة الفنية في الوزارات الأخرى ، باتفاقات تجرى مع هذه الوزارات ، أو عن طريق تعهدات تجرى بالمناقصات المحلية أو الدولية . وتعلن الإحالات الأخيرة في المناقصات المحلية على مصادقة الوزير ، كما تعلق الإحالات الأخيرة في المناقصات الدولية على مصادقة رئيس الجمهورية .

د - في المشاريع التي يتم إنجازها ، وتوضع قيد الخدمة المخصصة لها ، تتحدد طريقة إدارتها ، وأسلوب الاستفادة من خدماتها ، بتعليمات تصدر عن مجلس الادارة ويصادق عليها الوزير .

وتكون الأفضلية الأولى ، في الاستفادة من هذه المشاريع ، للعمال المضمومين ولتقاعدي الضمان على اختلاف أنواعهم ، ولأزواج هؤلاء جميعاً وأولادهم وأبنائهم وأمهاتهم ، والمستحقين من الخلف .

ثانياً - الخدمات الاجتماعية العامة غير المباشرة

المادة الثالثة والثمانون :

أ - تتولى الدائرة المساهمة في تمويل المشاريع التيسعية للمؤسسة العمالية للتشغيل والتدريب والتأهيل ، المنشأة بقانون العمل رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٠ فيما تعجز الميزانية الخاصة للمؤسسة المذكورة عن تمويله . وتتركز المساهمة بوجه خاص ، في مشاريع التوسع . المتعلقة بإنشاء معاهد ومراكز ومعامل للتدريب والتأهيل المهني وكل ما يقرّر عن ذلك .

ب - يجوز لمجلس الادارة ، أن يقترح على المؤسسة المالية مباشرة بعض المشاريع التي يراها ، وفي مثل هذه الحالة تتولى المؤسسة تمويل كامل المشاريع المقترحة من عندها .

ج - تجرى عملية التعاون والمساهمة والتمويل ، المشار إليها في الفقرتين (أ - ب) من هذه المادة ، باتفاق مشترك بين المؤسستين ، يصادق عليه الوزير .

المادة الرابعة والثمانون :

أ - تشجع الدائرة وتدعم مالياً ، جميع مشاريع الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن يستفيد منها أفراد الطبقة العاملة ، سواء كانت من صنع الادارات ، أو الاتحاد والنقابات ، أو الجمعيات والتعاونيات ، أو اصحاب العمل ، أو الأفراد .

وتكون الأفضلية الأولى في الدعم المالي ، للمشاريع الاجتماعية التي تقوم بها الوزارة ، ومشاريع الاتحاد والنقابات والتعاونيات العمالية .

ب - يتم الدعم المالي المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الادارة يصادق عليه الوزير .

ج - كل مشروع يقلل المساعدة المالية من الدائرة ، يخضع حكما ، في حدود ما تلقاه من مساعدة ، لمراقبة الدائرة وقسم التفتيش ، على الصرف والتفقيذ ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة على مشاريع الادارة .

وإذا تبين للدائرة أن مبلغ المساعدة الذي دفعته ، قد صرف في غير ما خصص له من أغراض ، أو تعرض للتبديد أو إساءة الاستعمال ، وجب على الدائرة في الحالتين المذكورتين ، أن تعود على الجهة المسئولة عن المشروع بطلب التعويض عن الضرر ، وإن تلاحق المسؤولين عن التبديد أو إساءة الاستعمال قضائيا إذا وجدت مايدعو الى ذلك .

المراكز النقابية للضمان الاجتماعي

المادة الخامسة والثمانون :

أ- تؤسس في مكتب الاتحاد ، وفي مكاتب الاتحادات الفرعية ، وفي مكاتب النقابات في المحافظات ، مراكز نقابية خاصة للضمان الاجتماعي ، تشكل حلقات ارتباط بين الدائرة ، وبين أفراد الطبقة العاملة ، وتتولى هذه المراكز :

١- العمل على ملاحقة تسجيل العمال في الدائرة ، والحصول على « هوية ضمان » لهم .

٢- متابعة قضايا العمال المضمومين ، وإعلام الدائرة بما يطرأ على أوضاع عملهم من تغيير ، وملاحقة الادارات أو أصحاب العمل لتسديد الاشتراكات المتوجبة عليهم في مواعيدها للدائرة ، ومساعدة العامل في الحصول على استمقاله ، في أية خدمة أو تعويض أو راتب .

٣- منح العمال المضمومين مساعدات مالية في حالات الأفراح ، كالأعياد والزواج ، والولادة ، أو في حالات المناسي كوفاة أو مرض أحد أفراد عيال العامل مرضا عضالا ، أو مأسوي ذلك . وفي حالة وفاة العامل المضموم تمنح المساعدات المالية من الرفاء الى عياله ، وللمجلس الادارة إصدار تعليمات بتحديد مبالغ المساعدات والضوابط التي يتم المنح بموجبها (١٥)

٤- تتولى الدائرة تمويل مراكز الضمان الاجتماعي النقابية في حدود مبلغ ترصده في ميزانيتها السنوية العادية (فرع ضمان الخدمات) لتغطية نفقاتها الادارية وتمكينها من تسديد الاعانات المالية التي تدفعها ، وفقا لأحكام الفقرة (٣/أ) من هذه المادة .

ب - تقوم الدائرة بتوزيع معوناتنا المالية المذكورة ، على مراكز الضمان الاجتماعي النقابية في مطلع كل سنة مالية ، وتلقيها دفعة واحدة أو على دفعات دورية ، حسب مايقدره الوزير .

الفصل الحادي عشر

في المنازعات ، والمكافآت ، والعقوبات

المادة السادسة والثمانون :

قضايا الضمان الاجتماعي ، وكل ماينشأ عن تطبيق هذا القانون أو تفسيره من منازعات مدنية أو جزائية ، يعود حق النظر فيها الى قضاء العمل .

(١٥) ملة الفقرة (٣) أعلاه بموجب القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٠ .

المادة السابعة والثمانون :

- أ- لا تسمع في الدائرة بالنيابة عن العامل المضمون ، أية مراجعة من غير العامل ذاته ، أو من الجهة النقابية المختصة المخولة منه بوثيقة مصدقة من الوزارة أو الاتحاد ، وتسرئ القاعدة ذاتها في النيابة عن العامل أمام قضاء العمل ، في كل ما يتعلق بمنازعات الضمان إلا فيما ورد فيه نص خاص في القانون .
- ب - ترفع الدعاوى في منازعات الضمان أمام محاكم العمل من قبل نوى الشان ، أو من قبل ممثل الادعاء العام في قضاء العمل ، أو من قبل المدير العام ومن يخوله .
- ج - كل تسوية تجري مع العامل المضمون ، على تعويض اصابة العمل ، في معزل عن الدائرة ، أو خارج محكمة العمل تعتبر باطلة ولا يعتد بنتائجها في مواجهة الدائرة .
- د- (٤٦) استثناء من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، يجوز للدائرة ولحاكم العمل ، قبول مراجعة زوج المضمون أو أحد أقربائه ، حتى الدرجة الثالثة ، بالنيابة عنه ، بموجب وكالة مصدقة من الوزارة ، أو الاتحاد ، عندما يكون مصابا بعرض سار أو عضال.

طرق الطعن بقرارات الدائرة

المادة الثامنة والثمانون :

- أ- كل قرار يصدر عن المدير العام أو من يخوله يخضع للطعن خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه لصاحب العلاقة أمام مجلس الإدارة ، ويكون قرار المجلس نهائيا .
- ب - تستثنى من حكم الفقرة (أ) من هذه المادة قرارات ضم الضمة الصادرة عن المدير العام أو من يخوله وتخضع للطعن أمام محاكم العمل المختصة وفق المادة التاسعة والثمانين من هذا القانون (٤٧)

المادة التاسعة والثمانون :

- تخضع قرارات مجلس الإدارة للطعن أمام محكمة العمل المختصة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها لصاحب العلاقة إلا فيما يرد به نص مخالف في هذا القانون .
- ولمحكمة العمل التي تضع بدلا على النزاع ، أن تقر وقف التنفيذ ، الى نتيجة البت في الدعوى ، لقاء كفالة أو بدون كفالة.

المادة التسعون :

- ١ - إذا طعن صاحب العمل بقرار المدير العام أمام مجلس الإدارة ، فإن طعنه لا يقبل إلا اذا دفع تأمينا قدره خمسة وعشرون دينارا ، ويرد اليه التأمين اذا تبين أنه محق في طعنه ، ويصبح إيرادا لخزينة الدائرة بخلاف ذلك .
- ب - اذا طعن صاحب العمل بقرار مجلس الإدارة ، لا يقبل طعنه أمام محكمة العمل المختصة ، إلا اذا دفع تأمينا تقدره المحكمة حسب ظروف الحال ، وعلى ألا يقل عن خمسين دينارا ، يرد له اذا تبين أنه محق في طعنه ، ويصبح إيرادا لخزينة الدائرة بخلاف ذلك .
- ج - ان الطاهن الذي يكون قد خسر طعنه أمام مجلس الإدارة ، وريجه أمام القضاء ، يسترد مبلغ التأمين المشار اليهما في الفقرتين (١ - ب) من هذه المادة .

(٤٦) أضيفت هذه الفقرة بموجب الملة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٥ .

(٤٧) الفيت للمادة (٨٨) وهل محلها النص أعلاه بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٤٤٢ في ١٥/٤/١٩٨٤ .

المادة الحادية والتسعون :

فيما خلا الأحكام الخاصة المقررة في هذا الفصل ، ينطبق على أحكام منازعات الضمان ، جميع الأحكام القانونية لقضايا العمل .

مكافآت وأوسمة التفوق

المادة الثانية والتسعون :

١- ترصد الدائرة في ميزانيتها العادية كل عام ، مبلغا خاصا لمكافآت وأوسمة التفوق في الخدمات الاجتماعية الممتازة .

وتمنح هذه المكافآت والأوسمة بعراشيم جمهورية تصدر بناء على اقتراح الوزير وقرار مجلس الإدارة ، وتنتشر في الجريدة الرسمية ، وتعلن في الدائرة والاتحاد وجميع الأجهزة النقابية والمؤسسات العمالية لمدة شهر كامل على الأقل . وتوزع على مستحقيها من :

١- موظفي الدائرة المجددين والمبدعين ، الذين حققوا في وظائفهم إنجازات فوق المستوى المألوف ، أو حققوا بيقظتهم وجهودهم الخاصة للدائرة ، مكتسبات هامة .

٢- موظفي الوزارة ، المجددين المبدعين ، الذين قدموا إنجازات متفوقة أصيلة في مجال اختصاصاتهم .

٣- النقائبين العاملين في مراكز الضمان الاجتماعي النقابية ، الذين يسجلون سبقا ملحوظا في خدمة زملائهم العمال ، في كل مايتعلق بشؤون الضمان والخدمات الاجتماعية الأخرى .

٤- كل من يرشحه مجلس الإدارة ، ويوافق عليه الوزير ، لقليل المكافأة أو الوسام ، من الموظفين العموميين أو الأفراد ، الذين أسهموا مساهمات إيجابية كبرى ، مالية أو فنية أو ثقافية ، في مشاريع الخدمات الاجتماعية العامة للطبقة العاملة .

٥- كل ماينبغي ، تنفيذاً لأحكام هذه المادة ، يكون معفيا من جميع الضرائب والرسوم المنصوص عليها في مختلف القوانين النافذة في العراق ، كما يكون مستثنى من أحكام قانون مخصصات موظفي الدولة .

المعقوبات

التزوير

المادة الثالثة والتسعون :

فضلا على المعقوبات التي تفرضها القوانين الأخرى ، يطرد من الأسرة النقابية ، ويحرم من جميع حقوقه المقررة في هذا القانون . العامل الذي يثبت بحكم قضائي مبرم ، أنه قدم للدائرة عن عمد ، شهادات أو بيانات أو معلومات مزورة ، أو تتضمن وقائع كاذبة لفرض حصوله على مطلب لا يستحقه ، أو على مطلب فوق ما يستحق ، أو بقصد تضليل الدائرة عن حقوق مستحقة لغيره بأى وجه من الوجوه .

وينشر الحكم الصادر بحق العامل وفقا لأحكام هذه المادة في الصحف المحلية ، وفي المجلات العمالية ، وفي الوزارة والدائرة ومكاتب الاتحاد والنقابات لمدة عشرة أيام على الأقل .

المادة الرابعة والتسعون :

إذا أقدم صاحب العمل ، على إعطاء أو استعمال شهادات أو بيانات أو معلومات مزورة أو تتضمن وقائع كاذبة ، وهو عالم بتزويرها أو كذبها ، يعاقب بالتقصي درجات المعقوبة المقررة في قانون المعقوبات لمثل هذه الجرائم ، فضلا على إلزامه بتعويض للدائرة يعادل خمسة أضعاف ما سببه لها من ضرر ، وقرامة تعادل خمسة أضعاف التعويض على ألا تقل في جميع الحالات عن مئة دينار .

الانتحال

المادة الخامسة والتسعون :

كل من انتحل صفة عامل مضمون ، بقصد الحصول ، من الدائرة ، على أى من حقوق العامل الذى انتحل صفته ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً .

عدم الاشتراك عن العمال

المادة السادسة والتسعون :

أ- يعاقب صاحب العمل ، الذى لا يشترك عن عماله المضمولين بأحكام هذا القانون ، أو الذى يشترك عن عدد أقل من عدد عماله المضمولين فعلاً ، بالحبس مدة شهر على الأقل ، وبغرامة تعادل خمسة أضعاف مبالغ الاشتراكات التى تستحق عليه عن المدة التى أغفل فيها الاشتراك ، على ألا تقل الغرامة عن عشرين ديناراً لقاء كل عامل لم يشترك عنه .

ب - وإذا تبين أن صاحب العمل ، كان متواطئاً فى ذلك مع عماله ، أو مع بعضهم عوقب العمال الذين يثبت عليهم التواطؤ ، بعقوبة الحرمان ، حقوق الضمان عن الفترة التى توافلوا بالسكوت عنها مع صاحب عملهم فضلاً على عقوبة التشهير المنصوص عليها فى المادة (٩٢) من هذا القانون .

عرقلة أعمال موظفى الدائرة

المادة السابعة والتسعون :

كل من يعرقل أعمال موظفى الضمان ، أو مفتشى العمل والضمان أثناء قيامهم بواجبات وظيفتهم وفقاً لأحكام هذا القانون ، يعاقب بالحبس لمدة شهر على الأقل ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى القوانين الأخرى .

الشهادات الطبية الكاذبة

المادة الثامنة والتسعون :

أ - كل طبيب يعطى العامل المضمون شهادة طبية كاذبة ، أو يصدر شهادة طبية لمصلحة أحد العمال المضمونين ، دون أن يفحصه عيناً يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادتين ١١٤ و ٢٩٧ من قانون العقوبات (٤٨) .

ب - لا ينفذ الحكم الصادر على الطبيب وفقاً لأحكام الفقرة السابقة ، ولا يتخذ بحقه أى إجراء إلا بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية (٤٩) .

ج- قبل اتخاذ أى إجراء بحق الطبيب فى الحالات المبينة فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، تبلغ الدائرة نقابة الأطباء بالحدث ، وتدعوا لإبداء وجهة نظرها فيه إذا شأت ، كما يكون من حق النقابة إيفاد مندوب عنها لحضور جميع مراحل التقاضى أمام محاكم العمل ، وتقديم مذكرات خطية فى الدعوى .

(٤٨ و ٤٩) التى نص الفترتين (أ) و(ب) من هذه المادة ، واستتمشى عنها بالتصمين المذكورين أعلاه ، بموجب المادة الأولى / ١٨) من قانون التعديل الأول للقانون ، وقد كان التمسان اللغيان كما يلى -

أ - كل طبيب يثبت بحكم قضائى قطعى ، أنه أعطى للعامل المضمون شهادة طبية كاذبة ، أو أصدر شهادة طبية لمصلحة أحد العمال المضمونين ، دون أن يفحصه أصلاً يعاقب بجمعه من الممارسة نهائياً ، والحبس مدة لا تقل عن سنة ، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار .

ب - ينشر الحكم القضائى اليردم الصادر بحق الطبيب فى الصحف الطبية ، وفى وزارة الصحة ونقابة الأطباء .

وفى حالة صدور الحكم ببراءة الطبيب من التهمة المسندة اليه ، تحكم له المحكمة بناء على طلبه ، أو بناء على طلب نقابة الأطباء ، بتعويض أدبي ومادى ملائم .

د - إذا صدر الفعل المشار اليه فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، من طبيب موظف فى الدائرة ، أو متعاقد معها ، أو معتمد رسميا من قبلها ، تضاعف له العقوبة ويفصل من خدمة الدائرة ، مع حرمانه كليا من أى حق أو تعويض .

المادة التاسعة والتسعون :

أ - لمحكمة العمل ، أن تحكم فى أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ، بالمبس مدة لاتتجاوز السنة ، وغرامة لاتتجاوز خمسمائة دينار ، فضلا على التعويض للدائرة بما يكون قد لحق بها من أضرار من جراء المخالفة .

ب - لمحكمة العمل سلطة مطلقة فى تقدير ظروف المخالفة ، وما تستدعيه من تشديد أو تخفيف أو اعفاء .

ج - لمحكمة العمل أن توحد المخالفات المنسوبة الى صاحب عمل واحد - مهما تعددت - فى دعوى واحدة . ويسرى مفعول هذه الفقرة على جميع قضايا العمل .

الفصل الثانى عشر

أولا - فى تسوية أوضاع الخدمة السابقة لنفاذ هذا القانون

ضم الخدمة غير المضمونة والمضمونة المصفاة

المادة المائة :

أ - تطبق فى تصفية حقوق الخدمة المضمونة ، وغير المضمونة ، المنتهية قبل صدور قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، أحكام قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل ، وأحكام قانون الضمان ١١٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، مع مراعاة الحقوق المكتسبة فى ظل القانونين المذكورين ، وفقا لأنظمة وعقود العمل الخاصة المعمول بها قبل صدور قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ .

ب - فيما خلا أحكام قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، التى أصبحت نافذة اعتبارا من أول كانون الثانى ١٩٧١ ، يستمر سريان جميع الأحكام القانونية والأنظمة والعقود المشار اليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، على العمال المضمولين بتلك الأحكام ، ريثما يتم تطبيق أحكام هذا القانون عليهم ، سواء تحدد تاريخ التطبيق بنص هذا القانون ، أو بالمراسيم الجمهورية الصادرة طبقا لأحكام المادة الثالثة منه .

ج - إذا انتهت خدمة العامل المضمون ، بعد صدور قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، تتولى الدائرة تصفية حقوق خدمته المضمونة وفقا لأحكام هذا القانون ، ويقع باطلا كل اتفاق مخالف ، وتلتزم جميع الادارات وأصحاب الأعمال بأن تؤدى للدائرة كامل ما يستحق للعامل المضمون من تعويض مكافأة خدمته التى انتهت بعد التاريخ المذكور ، وفقا للأحكام المبينة فى هذا القانون .

د - يجوز ضم ، مدة الخدمة غير المضمونة لأغراض ضمان التقاعد ، على أن يدفع المستفيد ، للدائرة ، اشتراكات ضمان التقاعد التى تستحق من مادة المضمومة ، أو أن تحسب على رصيده من مكافأة نهاية الخدمة أن وجد (٥٠) .

(٥٠) أضيفت هذه الفقرة الى نهاية المادة المائة ، بموجب المادة (الأولى - ١٩) من قانون التعديل الأول لقانون ، ولاخط قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٤ الذى عدل أحكام الفقرة المذكورة .

كما يجوز ضم مدة الخدمة المضمونة التي سبق أن صفت للمضمون ، شريطة أن يعيد المبلغ الذي قبضه ،
وفى الحالتين السابقتين ، يجوز ، بقرار من مجلس الإدارة ، ومصادقة الوزير ، إعفاء المضمون من دفع الاشتراكات
المستحقة ، أو إعادة المبلغ ، إذا لم يكن له رصيد شخصي لدى الدائرة ، وكان فقير الحال .

تعويض مكافأة نهاية الخدمة (الطويلة)

وتسوية اشتراكات الضمان السابقة

المادة الحادية بعد المئة

تطبق أحكام هذا القانون بتاريخ الأول من نيسان عام ١٩٧١ على جميع العمال المضمونين قبل التاريخ المذكور
وتحسب لجميع هؤلاء العمال خدماتهم المضمونة السابقة لتاريخ الأول من نيسان ١٩٧١ ، بمثابة خدمات مضمونة لأغراض
هذا القانون ، بعد تسوية اشتراكاتهم عن خدماتهم السابقة وفقاً لما هو آت :

أ- تستقطع الدائرة من تعويض مكافأة نهاية الخدمة المستحق للعمال والمدفوع للدائرة ، مبلغاً يعادل أجر أربعة عشر يوماً عن
كل سنة خدمة مضمونة سابقة لتاريخ أول نيسان ١٩٧١ ، ويضاف هذا المبلغ المستقطع إلى الاشتراكات المسددة عن فترة
الخدمة المضمونة المذكورة ، وفقاً لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، ويعتبر المجموع بمثابة تسديد كامل لجميع
الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون . عن كامل مدة الخدمة المضمونة السابقة لتاريخ الأول من نيسان ١٩٧١ .

ب - إذا كان تعويض مكافأة نهاية الخدمة ، المستحق للعمال ، والمدفوع للدائرة ، هو أقل مما توجبه أحكام الفقرة (أ) من هذه
المادة يكتفى بمقدار التعويض المستحق مهما بلغ ، ولا يرجع على العامل المضمون بالفرق .

ج - إذا كان تعويض مكافأة نهاية الخدمة ، المستحق للعمال والمدفوع للدائرة ، هو أكثر مما توجبه أحكام الفقرة (أ) من هذه
المادة ، تحفظ الزيادة بكاملها للعمال المضمونين في صندوق الدائرة ، وتعاد له دفعة واحدة ، عند انتهاء خدمته المضمونة ،
بالإضافة إلى استحقاقاته الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

التزامات أصحاب العمل بتعويض الخدمة

المادة الثانية بعد المئة :

إذا كانت خدمة العامل السابقة لتاريخ شموله بهذا القانون ، خدمة غير مضمونة ، ويستحق عليها تعويض مكافأة الخدمة ،
بموجب قوانين وأنظمة وعقود العمل التي كان معمولاً بها قبل صدور قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، يدفع التعويض
المذكور للدائرة من قبل أصحاب العمل المكلفين به ، عن فترة الخدمة السابقة لتاريخ دخول العمال المشار إليهم في نطاق هذا
القانون ، وتحفظ الدائرة بمبالغ التعويض المستحقين من العمال ، وتعيدها إليهم دفعة واحدة ، عند انتهاء خدمتهم ، بالإضافة
إلى ما يكون قد استحق لهم من حقوق أخرى وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة الثالثة بعد المائة :

أ- على جميع الإدارات وأصحاب العمل ، المشمولين بأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل ، أن يدفعوا للدائرة قبل الأول
من نيسان / ١٩٧١ ، المبالغ المستحقة عليهم لعمالهم عن تعويض مكافأة نهاية الخدمة لغاية الحادي والثلاثين من شهر
آذار / ١٩٧١ . محسوبة على أساس ما كان متوجباً وعمولاً به قبل صدور قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، سواء
بحكم القانون ، أو بموجب أنظمة وعقود العمل الخاصة ، أيهما كل .

ب - يجب أن يرفق الدفع ، ببيان تفصيلي ، يتضمن العنوان الكامل للإدارة أو صاحب العمل ، وعنوان المشروع ، وأسماء
العمال المستحقين ، ومبلغ التعويض المستحق لكل منهم ، والمبلغ الإجمالي المعروض للدفع .

ج - يعتبر تاريخ ٣١ / آذار / ١٩٧١ بمثابة تاريخ وهمي لنهاية الخدمة ، لأغراض حساب تعويض مكافأة نهاية خدمة العمال

المضمونين ، دون أن يكون لهذا الاعتبار أى أثر قانونى آخر .

الإجراءات التى تعتمدها الدائرة فى تحصيل تعويض الخدمة

المادة الرابعة بعد المئة :

أ - إذا تأخر أصحاب العمل عن دفع المبالغ وتقديم البيانات ، المتصوص عليها فى المادة (١٠٣) من هذا القانون ، تسرى عليهم اعتبارا من أول نيسان / ١٩٧١ ، فائدة بنسبة (٧٪) من المبالغ المستحقة عليهم ، وإذا تجاوز التأخير مدة ثلاثة أشهر ، تتولى الدائرة تقدير المبالغ المستحقة بوسائلها الخاصة وتباشر تحصيلها وفق الأصول والإجراءات القانونية المتبعة فى تحصيل حقوق وأموال الدائرة .

ب - على أنه يجوز لمجلس الإدارة ، بعد موافقة الوزير ، أن يعطى الجهة صاحبة العلاقة مهلة إضافية فيما إذا طلبت ذلك ، وتبين للمجلس أنها جادة فى استعادتها للدفع وتحضيرها البيانات ، وأن التأخير بسبب عوائق مبررة .

المادة الخامسة بعد المئة :

١ - عندما تستلم الدائرة المبالغ والبيانات المتصوص عليها فى المادة (١٠٣) من هذا القانون تعطى صاحبها ابصلا موقتا بها ، وتتولى بعد ذلك تدقيقها ، ولها أن تمارس فى هذا التدقيق جميع الوسائل الاجرائية والفنية ، وأن تكلف على القيد وأن تستمع الى أقوال صاحب العمل المكلف ، وأقوال العمال المستحقين وكل مآثره ضروريا لتثبت من صحة الحسابات .

ب - إذا أسفر تحقيق الدائرة عن إقرار مقدار المبالغ المدفوعة لها ، وصحة البيانات المقدمة إليها ، يقرر المدير العام اعطاء صاحب العلاقة ابصلا نهائيا ، يعتبر بمثابة وثيقة براءة ذمة فى هذا الصدد .

ج - إذا تبين للمدير العام أن المبالغ المدفوعة هى أكثر مما هو مستحق يدعى الجهة صاحبة العلاقة لتصحيح بياناتها ، ويعيد إليها الفرق ، ويعطيها ابصلا نهائيا بالرصيد الأخير ، يعتبر بمثابة وثيقة براءة ذمة فى هذا الصدد .

د - إذا تبين للمدير العام أن المبالغ المدفوعة هى أقل من المستحق ، وأن المعلومات الواردة الى البيانات تنطوى على خطأ أو نقص أو غش ، يعيد البيانات الى صاحبها ، ويخطر به بوجوب تصحيحها على ضوء ملاحظات التحقيق فى الدائرة ، ويوجب دفع المبالغ الناقصة عن الاستحقاق مع غرامة تعادل (٥٪) من المبالغ الناقصة ، عن كل شهر تأخير بعد الأول من نيسان عام ١٩٧١ .

فإذا امتثل صاحب العلاقة لقرار المدير العام ، ونفذ ما طلب منه خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ تبليغه ، تعتبر القضية منتهية ، ويعطى صاحب العلاقة ابصلا نهائيا المنوه عنه فى الفقرات السابقة من هذه المادة . أما إذا لم يمتثل ، تعمل الدائرة على تنفيذ قرار المدير العام بالطرق القانونية ، وتحيل صاحب العلاقة على محكمة العمل ، إذا (تراعى) لها أن بياناته تنطوى على غش أو معلومات كاذبة .

هـ - لصاحب العمل أن يطعن بقرار المدير العام وفقا لأحكام المادتين (٨٨ و ٩٠) من هذا القانون . ولا يكون الطعن موقفا للتنفيذ الا اذا قرر مجلس الإدارة ذلك ، كما أن لصاحب العمل أن يطعن بقرار مجلس الإدارة وفقا لأحكام المادتين (٨٩ و ٩٠) من هذا القانون ، ولا يكون الطعن موقفا للتنفيذ الا اذا قررت محكمة العمل ذلك .

و - اذا تبين أن صاحب العمل محق فى طعنه ، يعفى من الغرامة المشار إليها فى الفقرة (د) من هذه المادة ، ويجوز للمحكمة أن تحكم له بالتعويض عما أصابه من ضرر . اما اذا تبين أنه غير محق فيستمر سريان الغرامة المذكورة حتى تاريخ التحصيل ، فضلا عما يحكم به للدائرة من تكاليف وغرامات وتعويضات .

فروقات تعويض مكافأة الخدمة

المادة السادسة بعد المئة :

ان الفئات الصالية التى يطبق عليها هذا القانون بعد الأول من نيسان ١٩٧١ ، يسند ما يستحق لها من فروقات تعويض

مكافأة الخدمة ، من الفترة بين ١٩٧١/٤/٨ وتاريخ تطبيق أحكام هذا القانون عليها ، من قبل الجهات التي تستخدمها ، وفق نفس القواعد والمقادير التي سدد بموجبها التعويض المذكور ، عن الفترة السابقة لأجل نيسان ١٩٧١ .

ثانياً - في تسوية أوضاع العمال المضمونين المستين

منح الرواتب التقاعدية بصورة استثنائية

المادة السابعة بعد المائة :

استثناء من أحكام المادة (٦٥) من هذا القانون ، يحق لوزير العمل ، بناء على اقتراح الاتحاد، وموافقة مجلس الإدارة ، أن يقر منح راتب تقاعدي ، للعمال المضمونين المستين ، في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا كان العامل المضمون قد بلغ الخامسة والسعين من العمر ، عند نفاذ هذا القانون ، وكانت له خمس سنوات خدمة مضمونة على الأقل .

ب - إذا كان العامل المضمون قد بلغ الستين من العمر ، عند نفاذ هذا القانون ، وكانت له خمس سنوات خدمة مضمونة على الأقل .

ج - إذا بلغ العامل المضمون سن الستين ، خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وكانت له عشر سنوات خدمة مضمونة على الأقل .

د - يراعى في تطبيق أحكام هذه المادة على العاملة المضمونة ، تخفيض السن خمس سنوات بالنسبة إليها ، في كل حالة من الحالات السابقة .

هـ - يحسب الراتب التقاعدي في جميع الحالات المبينة في هذه المادة ، وفقاً لأحكام المادة (٦٨) من هذا القانون ، وينتقل إلى الخلف في حالة الوفاة (٥١) .

و - تعتبر نهائية جميع حقوق الضمان التي تم تعديدها وبفعها ، أو التي يوشى بدفعها لمستحقيها قبل صدور هذا القانون ، على أن يستفيد المستحقون جميعاً من الحد الأدنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في المادتين (٦٩ و ٧٥) من هذا القانون .

ثالثاً - في تصفية مؤسسة الاستثمارات المالية

ما تعتمد المؤسسة في جباية (٥٪) من أرباح الشركات والمشاريع

المادة الثامنة بعد المئة (٥٢) :

١- تعتمد الدائرة ، في جباية حصتها البالغة (٢٥٪) من أرباح الشركات والمشاريع المنصوص عليها بالفقرة (ب) من المادة

(٥١) أضيفت عبارة « وينتقل إلى الخلف في حالة الوفاة » الواردة في نهاية هذه الفقرة بموجب (المادة الأولى - ٢٠) من قانون التعديل الأول للقانون.

(٥٢) ألغيت الفقرة (أ) من المادة الثامنة بعد المئة من القانون وحلت محلها الفقرة المذكورة ، بموجب الفقرة (ثانياً) من التعديل السادس للقانون ، وقد كان نصها السابق كما يلي :

١- تتولى الدائرة تطبيق وجباية كامل إيرادات ضريبة الـ (٢٥٪) من أرباح الشركات ، المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى من القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالمادة (١١٦/ب) من هذا القانون .

والدائرة أن تعتمد ، في تطبيق وجباية الإيرادات المذكورة ، على الأجهزة المالية ذات العلاقة . على أن يتم ذلك باتفاق يجري بين وزارتي العمل والمالية.

الأولى من القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالمادة (١١٦/ب) من هذا القانون ، الأرباح المحققة أو المقررة من قبل مديرية ضريبة الدخل العامة أو بوائرها المكتسبة الدرجة النهائية ، وذلك بعد تنزيل السماحات القانونية .

كما تعتمد الدائرة ، كأساس أولى في احتساب حصتها ، التقديرات الاحتياطية لأرباح المشاريع التي أجزتها المديرية المذكورة أو بوائرها ، وذلك ويثما تكتسب هذه التقديرات الاحتياطية الدرجة النهائية ، وعندئذ تعيد الدائرة النظر في احتساب حصتها ، وتجرى التسويات النهائية بموجبها .

أما المشاريع والشركات غير الخاضعة للضريبة ، أو المعفاة منها مؤقتا ، والتي لاتجرى تقديراتها من قبل مديرية ضريبة الدخل العامة ، أو بوائرها ، فعليها تقديم ميزانياتها ، أو البيانات ، والمعلومات التي تفيد الدائرة لأغراض تحقيق حصتها .

٢- تسرى أحكام البند (١) ، من هذه الفقرة ، اعتبارا من السنة التقديرية المبتدئة من ١/٤/١٩٧٤ .

٣- إذا تخلفت الشركات والمشاريع المشار إليها بالبند (١) من هذه الفقرة عن تسديد حصة الدائرة من الأرباح مدة تزيد على (سبعة أشهر) من انتهاء كل سنة مالية ، فعليها أن تدفع للدائرة فائدة بنسبة (٧٪) سبعة من المائة ، وتسرى هذه الفائدة اعتبارا من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ ، وتستثنى من ذلك أرباح مشاريع القطاع الاشتراكي ومشاريع النفط المضمولة بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ للسنوات المالية ٧١ و ٧٢ ومابعدها ، على أن تراعى أحكام المادة (١١) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٦ فيما يخص مواعيد أسلوب تسديد الحصص المخصصة للجهات التي تعود لها بموجب القانون المذكور ، والا يعاد النظر بالمعاملات التي تمت تسويتها بعد صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ وقيل تنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٦ (هـ) .

ب - توزع الدائرة نسبة الـ (٢٥٪) من أرباح الشركات على النحو التالي :

١ - ٢٠٪ من الأرباح تخصص لموارد دائرة العمل والضمان الاجتماعي المبينة في الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من هذا القانون .

٢ - ٢٪ من الأرباح الى وزارة المالية

٣ - ٣٪ من الأرباح تخصص للاتحاد العام لنقابات العمال .

المادة التاسعة بعد المئة :

١ - تلى من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، مؤسسة الاستثمارات العمالية المنشأة بموجب القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٧ ، وتتحول جميع ملاكات وأموال ومشاريع والتزامات مؤسسة الاستثمارات المذكورة الى دائرة العمل والضمان الاجتماعي ، وتصبح جزءا من هذه الدائرة .

ب - تشكل بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، لجنة لإجراء تقويم مالي عام لمؤسسة الاستثمارات العمالية لللغة ، حسبما يكون عليه وضعها المالي الأخير ، بتاريخ المادى والثلاثين من شهر آذار عام ١٩٧١ .

وتضع اللجنة تقريراً ينتجته التقويم والحساب الختامى ، يخضمان للفتيش المالى وتديق بديان الرقابة المالية ، ويصحبان نهائين بعد اقرارهما من الوزير والتصديق عليهما من رئيس الجمهورية .

ج - تحل الدائرة قانونا ، اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، محل مؤسسة الاستثمارات العمالية ، في جميع الحقوق والالتزامات تجاه القضاء والادارات المختلفة وكل صاحب علاقة أو مصلحة .

(هـ) أضيفت الفقرة (٣) اعلاه بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩ المنظر في الوقائع العراقية عدد ٢٧٠٤ في ١٩٧٩/٤/٢ .

رابعاً - في تنظيم الإدارة الانتقالية

المادة العاشرة بعد المائة (٥٤)

المادة الحادية عشرة بعد المائة :

- أ - يستمر العمل باشتراكات الضمان ، وفق النسب والقواعد المحددة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، حتى تاريخ الأول من حزيران ١٩٧١ بالنسبة للعمال المضمونين قبل صدور هذا القانون ،
- ب- يستمر العمل بجميع الجداول القانونية والقرارات والتعليمات الصادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، والقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل ، ريثما يصدر ما يحل محلها أو يعدلها أو يلغىها وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة الثانية عشرة بعد المائة :

- أ - تشكل لجنة برئاسة الوزير ، وعضوية وزير المالية والصناعة ورئيس مجلس إدارة الدائرة ، للنظر في تصفية وتسوية الدين المستحق للدائرة على الخزينة العامة والإدارات المختلفة ، الناجمة عن تراكم الاشتراكات المتأخرة لدى بعض الإدارات ، أو المتبقية من مساهمة الدولة المنددة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل، من الفترة السابقة لتاريخ الأول من نيسان / ١٩٧١ .
- ب- استثناء من أحكام المادتين (١٠٤ و ١٠٥) من هذا القانون ، تتولى اللجنة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تحديد القواعد والإجراءات الواجب على الإدارات المختلفة اتباعها ، في التسديد للدائرة عن المبالغ المستحقة على الإدارات المذكورة ، من تعويض مكافأة نهاية الخدمة للمال ، من الفترة السابقة لتاريخ أول نيسان ١٩٧١ .
- ج - تعتبر قرارات اللجنة بعد تصديقها من رئيس الجمهورية قطعية لتقبل أي طريق من طرق المراجعة .

الفصل الثالث عشر

أحكام عامة ومتفرقة

تقديم الاستحقاقات

المادة الثالثة عشرة بعد المائة :

- أ - باستثناء الحقوق الناجمة عن ضمان تقاعد نهاية الخدمة ، تتقدم نهائياً ، ولا يسمع بشأنها أي طلب أو دعوى ، جميع الاعانات والتعويضات والمكافآت والرواتب ، وجميع الالتزامات المتوجبة على الدائرة للعمال المضمونين المستحقين ، أو خلفهم ، إذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات متوالية من تاريخ استحقاقها ، ويعتبر كل طلب يقدمه صاحب الاستحقاق أن من يمثله قانوناً ، للدائرة ، قاطعاً للتقدم .
- ب - تتقدم نهائياً ، ولا يسمع بشأنها أي طلب أو دعوى ، الحقوق المتوجبة على الدائرة لغير العمال المضمونين أو خلفهم ، إذا لم يطالب بها خلال سنة واحدة من تاريخ استحقاقها ، ويعتبر كل أخطار رسمي يقدمه أو يوجهه صاحب الاستحقاق أو من يمثله قانوناً ، للدائرة ، قاطعاً للتقدم .
- ج - تسرى على جميع حقوق الدائرة والدين المستحق لها ، أحكام التقادم العام .

(٥٤) تعبير المادة (١١٠) ملغاة بالاستناد إلى قانون الوزارة رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ .

المادة الرابعة عشرة بعد المئة :

- أ- لاتقدم على راتب تقاعد نهاية الخدمة ، المستحق للعامل المتقاعد أو خلفه ، مادام المستحق حيا .
ب - على أن الراتب التقاعدي يسرى من تاريخ استحقاقه ، اذا قدم الطلب بشأنه خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق .
وفيما عدا ذلك يستحق الراتب من تاريخ تقديم الطلب .

المادة الخامسة عشرة بعد المئة :

- لاتسمع أية دعوى بالاعتراض على مقدار أى راتب تقاعدي ، بعد سنة كاملة من سريان الراتب ، وقبول المستحق به دون تحفظ أو اعتراض ، على أن ذلك لا يشمل طلب إعادة النظر في الراتب تبعا لتعين نسبة العجز .

الفاء بعض الأحكام القانونية

المادة السادسة عشرة بعد المئة :

- أ- تلغى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٩ .
ب- تلغى الفقرة (ب) من المادة الأولى من القانون ١٠١ لسنة ١٩٦٤ ويستعاض عنها بالنص التالي :
« ب : - (٢٥) تدفع لدائرة العمل والضمان الاجتماعي وتوزع إيراداتها وفقا لأحكام المادة (١٠٨) من القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ » .

المادة السابعة عشرة بعد المئة :

- أ- يلغى القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته .
ب - يلغى القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

المادة الثامنة عشرة بعد المئة :

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويتولى وزراء الدولة تنفيذ أحكامه .
كتب ببغداد في الحادي عشر من شهر محرم سنة ١٣٩١ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر آذار سنة ١٩٧١ .

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسباب الموجبة

التزمت ثورة المايح عشر من تموز ، التي انطلقت من مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ، منذ يومها الأول ، بالعمل على الانتقال بالجميع نحو النظام الاشتراكي ، كهدف ثوري رئيس من أهدافها الثورية الرئيسة الكبرى ، الوحدة العربية والعربية والاشتراكية .

ذلك لأن النظام الاشتراكي ، في مطلق الثورة وعقيدتها ، هو النظام الأوح ، الذي يوفر بشكل علمي ، الشروط الموضوعية السليمة ، التي تمكن فعليا من القضاء على مختلف أشكال استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة ، ونهيم المناخ الطبيعي ، للحياة الديمقراطية الشعبية الصحيحة .

ولاشك في أن الضمان الاجتماعي للطبقة العاملة في المجتمع ، هو أول المظاهر الجدية للاشتراكية ، إذ تتجسد فيه بشكل موضوعي ، كغالة التولية والمجتمع كله لمحبة وسلامة ومستقبل عيش أوسع لقواعد الجماهيرية الكادحة ، التي تنبثق من سواعدهم وأفكارها ، كل خيرات المجتمع وثرواته ، وكل ماينطوي عليه من حضارة وإبداع وقيم .

على أن الضمان الاجتماعي في هذا العصر ، لم يعد مجرد مطلب اشتراكي أو انساني فحسب ، بل أصبح فضلا على ذلك ضرورة اقتصادية وإمائية أساسية ، تعمل جميع الدول المتطورة - على اختلاف اتجاهاتها الاجتماعية والسياسية - من أجل توفيره لمواطنيها العاملين كافة ، بعد أن ثبت علميا ، بأن الازدهار الاقتصادي ، والنماء الانتاجي ، يتصاعدان طردا مع ارتفاع مستوى صحة ووعي الطبقة العاملة ، ومع تعاملها اطمئنانا على مستقبلها ومصير عيالها من بعدها .

لذلك كان من الطبيعي أن يعنى موضوع الضمان الاجتماعي ، بأعلى مراتب العناية والاهتمام من ثورة تموز منذ يومها الأول.

لقد أقدمت الثورة بادر الأمر ، الى اصدار القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ ، متجاوزة في ذلك نظام الضمان الاجتماعي الذي شرع بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ ، والذي لم يطبق عمليا الا بتاريخ الأول من نيسان عام ١٩٦٦ ، لكن الثورة مالبثت بعد حين قريب ، أن أصدرت تعديلا هاما على قانونها ، بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٠ ، يهدف الأخذ بيد العمال الكادحين المستئين ، الذين صرفوا أزمى سنن شبابهم في خدمة وطنهم ، ولم تعد لديهم فرصة من العمر ، تسمح لهم باستكمال شروط الاستحقاق القانوني للضمان وأصبح من حقهم بعد طول المحقة والعناء ، أن يلقوا الأمن والاستقرار وكرامة العيش في شيوخوتهم ، وأن يطمئنون على سلامة عيالهم من بعدهم . وهذا ماحققته لهم الثورة ، حين أجازت في التعديل القانوني الملحم اليه ، كغالة هؤلاء العمال المستئين بالتقاعد ، لقاء شروط سهلة .

على أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ ، والقانون المعدل له رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٠ لم يكونا أكثر من خطوات على الحرب ، لا تعبر عن كامل طموح الثورة في هذا الميدان الحيوي الثوري الخطير ، لاسيما بعد أن صدر الدستور المؤقت ، وقانون العمل الجديد ، وأوجبا معا تعميم الضمان الاجتماعي على المواطنين العاملين كافة ، في جميع حالات المرض والاصابة والعجز والشيوخوخة ، بحيث أصبح التغيير الجذري في نظام الضمان الاجتماعي في عراق الثورة ليس هدفا مبدئيا . أو ضرورة اجتماعية واقتصادية وإمائية فحسب ، بل واجب يحتمه الدستور ويض على القانون أيضا .

وقد جاء هذا القانون ، لكي يحقق التغيير الجذري المنشود ، في مجمل نظام ومضمون الضمان الاجتماعي ، وفيما يلي بعض الملحاح الرئيسية لهذا التغيير :

أولا - التغيير في النظام :

١ - كان نظام الضمان الاجتماعي ، قبل صدور هذا القانون ، يقوم على أساس تقييم العمال المضمومين الى خمسة أصناف حسب أجورهم ، وكان يتقاضى اشتراكات مقطوعة موحدة عن عمال كل صنف من الأصناف ، كما يعطيهم رواتب تقاعدية مقطوعة موحدة ، الا أن نسبة الرواتب التي تدفع للعمال المضمومين ، كان يختلف مقدارها اختلافا كبيرا بين مرحلة الخمس عشرة سنة الأولى من الخدمة المضمومة ، وبين سنوات الخدمة التي تعقبها .

فالعامل المضمون لا يستحق تقاعد الشيخوخة في جميع الحالات ، الا اذا بلغ من الستين من العمر ، وكانت له خمس عشرة سنة مضمونة على الأقل . وهو اذا كان من عمال الصنف الأول مثلا ، يستحق عن هذه المدة من خدمته راتباً مقطوعاً قدره ستة دنانير ، أما اذا بلغت خدمته ثلاثين سنة ، فيصبح راتبه (٩,٥٧) دينار . أي بينما تكون خدمته قد تضاعفت ، لا يطرأ على راتبه إلا تحسين بنسبة (٦٠٪) تقريبا من راتبه ، هذا اذا كان العامل من الصنف الأول ، أما اذا كان من الصنف الخامس مثلا ، فانه في حالة تضاعف مدة خدمته تكون الزيادة في راتبه بنسبة (٤٠٪) فقط .

ولا يخفى أن مثل هذه الأسلوب الذي يفرق الطبقة العاملة الواحدة الى أصناف ومراتب ، والذي يحدد نسبة استحقاق الراتب على أساس شطرين من الخدمة ، تكون النسبة في أولهما عالية ، وفي ثانيهما منخفضة . لا ينطوي على أية عدالة ، فضلا عما يتولد عنه من عوامل التمايز والتفتت في قلب الطبقة العاملة ، ويؤدي الى نزوح العمال من ميدان العمل والإنتاج ، بعد أن يكملوا مدة الشطر الأول من الخدمة .

لذلك فقد عمل هذا القانون على إلغاء الأصناف كليا ، ونظر الى العمال كافة من منظور الطبقة الواحدة ، لا مراتب في داخلها ولاندرجات ، وقد حدد الاشتراك المستحق على العامل بنسبة (٨/٥) من أجره ، مهما كان نوع هذا الأجر ومستواه .

أما بالنسبة لاشتراكات الادارات وأصحاب العمل (٥٥) ، فقد عكس القاعدة وقسم الجهات التي تستفيد من جهد العامل الى فئات ثلاث ، فئة أصحاب العمل الصغار والمتوسطين ، حدد اشتراكهم بنسبة (١٢٪) من الأجر ، وفئة الادارات وحدد اشتراكها بنسبة (١٥٪) من الأجر ، وفئة أصحاب العمل الكبار وحدد اشتراكهم بنسبة (٢٢ ٪) من الأجر .

كما أن القانون ضرب بعهدا تخفيض نسبة الراتب مع ازدياد المدة ، وجعل الراتب التقاعدي متناسبا طرديا متوازيا مع مدة خدمة العامل ، وعلى هذا الأساس اذا طبقنا المثلين السابقين على ضوء أحكام هذا القانون نرى أن العامل الذي استحق راتباً تقاعدياً قدره (٦) دنانير بعد (١٥) سنة خدمة مضمونة ، سوف يستحق (١٢) دينارا عندما تبلغ خدمته المضمونة (٣٠) سنة ، كما أن العامل الذي استحق راتباً تقاعدياً قدره (٣٠) دينارا بعد (١٥) سنة خدمة مضمونة ، سوف يستحق (٦٠) دينارا عندما تبلغ خدمته (٣٠) سنة . وهكذا .. وفي جميع الحالات منع القانون تدني الحد الأدنى لأي راتب تقاعدي كامل عن ثمانية دنانير . كما منع ارتفاعه عن (خمسة وسبعين دينارا) (٥٦) ، فضلا على أنه جعل الحد الأدنى للراتب المستحق من الخلف ، لا يقل عن ثلاثة دنانير في معظم الأحوال ، ولا يقل عن دينارين في مطلق الأحوال .

ب- لقد كان النظام السابق يعتمد في جباية الاشتراكات على نظام في غاية التخلف ، تقوم الدائرة بموجب بيع طوابع الضمان للمكلفين ، ويقوم هؤلاء - على مسؤوليتهم وحدها - بإلصاق الطوابع على دفاتر الضمان الموجودة في حوزتهم ، وقد أدى تطبيق هذا النظام - مع عدم وجود سجلات مركزية للاشتراكات في البداية ، ونتيجة لعدم استكمال هذه السجلات حتى الآن ، الى تأخير دفع الاشتراكات وتراكمها بشكل خطير في بعض الحالات ، مما ألحق خسارة بالادارة ، وأضاع عليها الكثير من الإيرادات والفوائد ، هذا فضلا عما أفسحه من مجالات التلاعب ، وما أحدثه من صعوبات عند ضياع دفاتر الضمان ، التي كانت سابقا - ومازال قسم كبير منها حتى الآن - المستند الوحيد لبالغ الاشتراكات المدفوعة .

لقد تجاوز القانون هذا الأسلوب البالي ، وأقام نظام الجباية على أساس الدفع النقدي شهريا بشكل دورى للدائرة مباشرة ، بالاستناد الى قوائم الأجور الرسمية ، وفقا لما هو معمول به في أنظمة الضمان الاجتماعي المتطورة الأخرى ، وعلى نفس القواعد التي تستلزم فيها العائدات التقاعدية في الدولة .

ولكي تنتظم أساليب المحاسبة والاحصاء واليحت في الدائرة ، ويتمكن من أداء جميع خدماتها ووظائفها بالدفقة المطلوبة ويقاصى ما يمكن من سرعة ، فقد أوجب القانون في مادته (٩/ب) تطوير أنظمة الدائرة الادارية والمالية والفنية وفق أحدث الأساليب العلمية المعاصرة ، والاعاد بوجه خاص لإحلال الأجهزة الالكترونية محل العمل اليدوي المتخلف .

(٥٥) يلاحظ أنه استعيض من نسب الاشتراكات هذه بنسب أخرى ، لاحظ المادة (٢٧) فقرة (ب) من هذا القانون .

(٥٦) أصبح الحد الأدنى للراتب التقاعدي (٦٢,١٠٠) دينار ، والحد الأعلى (١٦٨) دينارا بموجب قرار مجلس الثورة المرقم ٤١٥ في

١٩٩١/١١/٢٤

ثانياً - التغيير في الشمول والموضوع :

1- كان العراق أسبق دول المنطقة في إدخال نظام الضمان الاجتماعي ، ومع ذلك فقد بقي هذا النظام في العراق ، يدور ضمن مجال مظق ، منذ إنشائه عام ١٩٥٦ وحتى اليوم ، رغم جميع التعديلات القانونية الكبرى التي طرأت عليه . ولكني توضيح هذه النقطة بالذات ، يجب ألا يغيب عن الذهن ، أن أوضاع الطبقة العاملة ، بقيت حتى دستور قانون العمل وهذا القانون ، متوزعة الى ثلاث فئات الفئة الأولى ، وهي التي ماكان يشملها قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ، ولا قانون الضمان رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ ، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من مجموع الطبقة العاملة في العراق ، هذه الفئة لم تكن لها أية حماية قانونية ولا يكتفها أي نوع من أنواع التعويض أو الضمان ، ومن أفرادها مثلا ، العمال الزراعيين ، والعمال اليدويين ، والعمال الذين يعملون في بيوتهم أو لحساب أقربائهم ، وعمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم ... الخ . أما الفئة الثانية فهي التي يشملها قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ ، ولا يشملها قانون الضمان رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ ، والتي يعمل أفرادها في المشاريع التي لايزيد عدد عمالها عن عشرين عاملا ، وهي تشكل في واقعها نسبة لا يستهان بها من عمال المهن والصناعات المختلفة ، هذه الفئة ما كان لأفرادها من الحماية والضمان ، أكثر من تعويض مالي تنقضاءه من صاحب عملها ، بعد انتهاء مدة خدمتها الطويلة ، بمعدل يتراوح بين أجر أسبوع عن كل سنة خدمة ، وبين أجر شهر عن كل سنة خدمة ، بموجب مدة الخدمة ونظام العمل في المشروع ، وبالنظر لأن معظم أصحاب العمل ، ماكانوا يودعون المبالغ التي تستحق لعمالهم عن التعويض المذكور في حساب احتياطي خاص ، سنة فسنة ، واما أن طبيعة المشاريع الاقتصادية الحرة لاسيما الصغيرة منها ، طبيعة غير مستقرة ، ومعرضة في كل حين لتعوجات السوق واحتكارات وأزماته ، لذلك كان تعويض العامل الوحيد ، عن شيخوخته وجهده عمره ، مرهونا بالحالة المالية التي يكون عليها صاحب عمله عندما تنتهي خدمة العامل ، تأتي بعد ذلك الفئة الثالثة :- وهي فئة العمال الذين وصلت اليهم حماية الضمان الاجتماعي ، والذين لايزيد عددهم حتى الآن ، عن مئة وستين ألف عامل ، بينما يتجاوز عدد الكادحين والكادحات في مصانع وأرياف وميادين العمل المختلفة في العراق على ثلاثة ملايين ، ومع ذلك فان أفراد هذه الفئة بالذات ، لم يلقوا من الضمان الاجتماعي ماوفر في معنى الضمان الاجتماعي ، انما توزعت أوجه حمايتهم واقتصرت على تعويض مكافأة نهاية خدمة ، يتقاضونها من إداراتهم أو أصحاب عملهم ، حسب نظام المشروع ومدة الخدمة .. وعلى إعانات مالية غير مجدية ، أو رواتب تقاعدية لا تنظم على أساس صحيح ، يتقاضونها من الدائرة .

لذلك كان الهدف الأول للقانون المرفق ، ان يحقق ضمانا اجتماعيا يشمل جميع أفراد الطبقة العاملة ، وأن تكون وظائف الضمان في مجملتها ، وظائف عامة ، وفي حمى الدولة والقانون ، لهذا أوجبت المادة الثالثة من القانون ، بأن تطبق أحكامه اعتبارا من أول نيسان عام ١٩٧١ على جميع العمال المشمولين بأحكام قانون الضمان السابق رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ دفعة واحدة ، وأن يصمم بعد ذلك تطبيقه على مراحل ، الى أن يشمل جميع أفراد الطبقة العاملة خلال مدة أقصاها خمس سنوات ، على أن يتم الانتقال من مرحلة الى مرحلة أعلى بمرسوم جمهوري .

والقانون بهذا المعنى . قد تجاوز اطلاقا جميع قوانين الضمان الاجتماعي في الأقطار العربية والمجاورة كافة ، بل لعله تجاوز القوانين المماثلة في جميع بلدان العالم الثالث ، لأنه قل أن يظل قانون من هذه القوانين ، من بعض الاستثناءات لقطاعات مختلفة من الطبقة العاملة .

على أن القانون لم يلق في توجيه نظريته الى الطبقة العاملة عند هذا الحد ، بل أوجب أن يوجد نظام تقاعد من يسمون بـ"مستخدمي الدولة في نظام الضمان الاجتماعي ، لكي تزال نهائيا جميع الفوارق المصطنعة بين أفراد الطبقة العاملة الواحدة ، ذلك لأنه لا فرق في النظر الاشتراكية الثورية ، بين مستخدم وعامل فالكلي مواطنون كالمواطنين عمال ، ولا تقاس منزلة المواطن في هذه النظرة بنوع عمله ، انما تقاس بمدى إخلاصه وتقانيته في العمل فقط .

لم يكن في موضوع نظام الضمان الاجتماعي السابق ، مايمكن أن تطلق عليه صفة الضمان الاجتماعي بالمعنى العلمي ، سوى ضمان أصابات العمل ، وضمان التقاعد ، اما ضمان المرض والولادة والخدمات فما كان أكثر من نظام لإعانات المادية المحدودة المؤقتة ، لا يستحقها صاحبها الا ضمن شروط قانونية إضافية ليست لها أية صلة بالمرض ذاته ، أو بحدوث العمل والوضع ، أو باستحقاق الخدمة .

ولكن مع ذلك فرغم أن موضوع أصابات العمل قد أخذ في القانون السابق شكل ضمان اجتماعي للأصابات ، الا أنه لم تكن لدى الدائرة أية امكانية خاصة لرعاية ومعالجة المصاب ، وكان مايجرى عمليا ، ان المصاب يتولى رعاية ومعالجة نفسه من

الاصابة ، ويقتصر دور الدائرة على دفع التكاليف ، كما أن ضمان التقاعد في حد ذاته ، ما كان مبنيا على أسس صحيحة كما تبين ذلك فيما سبق .

لكن القانون المرفق قد انتقل نهائيا بالدائرة من وضع كانت به أشبه بشركات التأمين الخاصة ، الى وضع دائرة عامة للضمان الاجتماعي ، بعد أن قلب موضوع الضمان الاجتماعي ذات في الجمهورية العراقية ، من نظام محدود الى نظام عام .

فعلى صعيد المرض العادي ، الذي يلم بالعامل أثناء خدمته المضمونة ، أصبح على الدائرة أن تتعهد المريض منذ اليوم التاسع لمرضه وحتى يشفى أو يسفر مرضه عن عجز أو يتوفى ، دون النظر مطلقا الى أسباب المرض ، وبمن النظر أيضا الى مبلغ الاشتراكات التي سددت عن العامل المضمون ، ولو كان المرض قد حل به في اليوم الثاني من انتصابه للخدمة المضمونة .

ويقصد بتعهد الدائرة للعامل المضمون المريض في القانون ، أن تتفعل له طوال فترة أجازته المرضية تعويضا يعادل (٧٥٪) من أجره على ألا يقل هذا التعويض عن الحد الأدنى المقرر في مهنته (مادة - ٤٥/أ) ، وأن توفر له أثناء مرضه جميع أسباب الرعاية الطبية والعلاج والتئمين وصفهما القانون باتهما المعالجة السريفة في العيادة أو المنزل عند الاقتضاء ، وتقديم العلاجات والعرض على الاخصائين ، والإقامة في المستشفى أو المصح ، والعمليات الجراحية والتصوير الشعاعي ، والتحاليل المختبرية ، وتوفير الخدمات التأهيلية في حالة حصول عجز ، وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية ، وكل ما تستدعيه حالة المريض (مادة - ٤٥/ب) .

وإذا لم يشف العامل ، خلال مدة ستة أشهر متوالية من الرعاية والعلاج ، أو إذا انتهى به المرض الى العجز أو الوفاة يمنع أو يمنع خلفه - حسب الحال - راتباً تقاعدياً وفق ما يبيته المادة المضمون من القانون .

أما المرأة المضمونة العامل ، فقد وضعها القانون في حصى الدائرة بالرعاية الطبية والعلاج ، منذ ظهور حملها ، كما أوجب لها تعويضا على مدة أجازة حملها ووضعها ، المقدرة بشهرين ونصف ، يعادل كامل أجرها الذي دفع عنه الاشتراك الأخير ، هذا فضلا على اعتبارها في حالة أجازة مرضية لمدة أقصاها تسعة أشهر عند الولادة الصعبة ، أو ولادة أكثر من طفل ، أو ظهور مضاعفات أو أمراض قبل الولادة أو بعدها ، وإذا تعرضت لخطر العجز أو الوفاة بعد الولادة ، تعامل معاملة العامل الذي يحل به العجز أو يتوفى بسبب المرض دون أي تفريق ، ولم يضع القانون لقاء استحقاق هذه الحماية أية شروط ما خلا انتساب العاملة الى الدائرة ، ويوجب عرض نفسها على المرجع الطبي المختص فيها عندما يظهر لديها العمل (مادة ٤٨/) .

وأما على صعيد اصابات العمل ، فعلاوة على كل أنواع الحماية التي قررها القانون للعامل المريض ، فقد جعل معالجة العامل المصاب واجبة حتى الشفاء التام أو ثبوت العجز أو الوفاة ، مهما طال الزمن ، والعامل المصاب طوال هذه الفترة ، تعويض يعادل كامل أجره الذي دفع عنه الاشتراك الأخير ، وفي حالة ثبوت عجزه الكامل ، أو وفاته ، يتقرر له ، أو لخلفه ، حسب الحال ، راتب تقاعدي على أساس ٨٠٪ من متوسط أجره خلال سنة خدمته المضمونة الأخيرة ، على ألا يقل الراتب عما قد يستحق من راتب تقاعدي عادي ، ولا من الحد الأدنى للأجر المقرر في مهنته ، وفي حالة اصابته بعجز نسبي يساوي (٣٥٪) فكل من العجز الكامل يتقاضى راتباً بنسبة عجزه ، أما إذا كان عجزه أقل من ٢٥٪ فيمنع تعويضا من دفعة واحدة (المواد ٥٤-٥٦) .

على أن القانون أجاز للدائرة أن تؤبد العامل المصاب على نفقتها الى الخارج ، عند الاقتضاء ، فيما إذا تعذر توفير الأسباب الطبية لمعالجته في العراق .

أما بالنسبة لضمان التقاعد ، فبالإضافة الى ما سبق بيانه في هذا الصدد ، فقد تخلى القانون عن مبدأ الراتب التقاعدي المقطوع وأحل محله مبدأ الراتب التقاعدي المبني على أساس نسبة محددة من أجر كل سنة خدمة مضمونة ، كما يجري العمل بذلك في معظم أنظمة الضمان الاجتماعي المتطورة ، وفي قوانين تقاعد الموظفين والجيش والشرطة والمستخدمين في العراق .

وقد حدد القانون الراتب التقاعدي ، بنسبة ٤٠٪ من متوسط الأجر الشهري مضروبة بعدد سنوات الخدمة ، بمعنى أن كل عامل تبلغ خدمته المضمونة أربعين سنة ، يتقاضى (راتباً تقاعدياً يعادل كامل أجره) ، دون النظر الى سنه ، وهذا الأساس الحسابي في تقدير الراتب ، يفوق في نسبة الأساس الحسابية المعمول بها في جميع نظم وقوانين التقاعد التي أشرنا اليها آنفا (مادة - ٦٨) .

كما أن القانون ، اعتبر الخدمة المضمونة بمثابة خدمة تقاعدية في الدولة ، كما اعتبر الخدمة التقاعدية بمثابة خدمة مضمونة ، وأجاز على هذا الأساس نقل هذه الخدمات عندما يتحول صاحبها من عامل إلى موظف ، أو من موظف إلى عامل (مادة ٧٦).

أما في حالة انتهاء خدمة العامل المضمونة ، قبل أن يستحق راتب التقاعد ، فقد أوجب له القانون تعويض مكافئة نهاية خدمة ، يعادل أجر شهر كامل عن كل سنة خدمة ، ويحسب له كسب السنة سنة كاملة (مادة - ٧٨).

على أن أبرز ما في نظام ضمان التقاعد الجديد ، أنه منح العامل الذي يتوفى فجأة أثناء سريان خدمته المضمونة ، راتبا تقاعديا كاملا ، دون أن يضع لاستحقاق هذا الراتب أى شرط ، ما خلا أن يكون العامل المتوفى منتسبا إلى الدائرة قبل وفاته ، ومدفوعا عنه الاشتراك وأو عن شهر واحد .

أما على صعيد الخدمات ، فقد أنشأ القانون هذا الفرع الهام في الدائرة وأحل محل مؤسسة الاستثمارات العالية ، لكن يوجد الخدمات العامة للطبقة العاملة ، ويخضعها لتخطيط مركزي شامل ، بما يؤمن تعميم هذه الخدمات بنسب متوازنة على جميع أفراد الطبقة العاملة في جميع أرجاء العراق .

وأبرز ما استحدثه القانون في هذا الفرع ، أنه أنشأ مراكز نقابية للضمان في الاتحاد والاتحادات الفرعية والنقابات في المحافظات ، لتكون حلقات ضبط وريث بين الدائرة والعمال ، تتولى السهر على متابعة شؤون الضمان بالنسبة للعمال في كل مايتعلق بانتسابهم للدائرة وملاحقة دفع الاشتراكات عنهم ، ومساعدتهم في الحصول على ما يستحق لهم من خدمات وتعويضات ومكافآت ورواتب من الدائرة ، كما أوكل القانون إلى هذه المراكز مباشرة ، مسؤولية دفع المساعدات المالية لأصحاب الأجرى القليلة من العمال ، في جميع الحالات التي يتعرضون فيها لأعباء مالية طارئة ، كحالات الزواج والولادة والأعياد والوفاء والمرضى ، وما سوى ذلك .

ولاشك أن هذه الصلاحيات التي منحت للنقابات ، سوف يكون لها أقوى الأثر ، في تمثيل الروابط بين مختلف الأجهزة النقابية والطبقة العاملة بوجه عام ، فيما إذا أحسنت ممارستها من خلال قواعد وضوابط منزهة عامة .

ثالثا - التفسير في الجوهر والمحتوى :

لم تعد دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي في العراق ، مجرد دائرة مستقلة إداريا وماليا ، بل أصبحت دائرة ذات نفوس عام (مادة - ٥) وهذا معناه ، أنها لمنفعة المجتمع كله ، وبذلك يكون القانون قد وضع في هذا لتطوير الدائرة ، حجر الأساس نحو نظام عام للضمان الاجتماعي في الدولة .

ومن هذا المنطلق ، لم يعد مقياس استحقاق الخدمة أو التعويض أو المكافأة أو الراتب في هذا القانون ، ما يكون قد ادخره العامل أثناء قدرته على العمل فحسب ، بل أصبح الأساس الجوهرى الأول ، هو وجود الحاجة الفعلية للصماية الاجتماعية ، فالقانون لم يعد يسال العامل المضمون عما دفعه حتى يداويه ويعوض عليه أجره ، ولم يعد يسال العاملة الحامل عن عدد اشتراكاتها المسددة حتى يتولاها بالعناية ، ولم يعد يسال الخلف عن مدى مساهمة معيّلهم في الدائرة حتى يمنهم الراتب ، بل أصبح قيام الدائرة بهذه الخدمات جميعها ، نابعا من اعتبار هذه الخدمات واجبا اجتماعيا قبل كل شيء... وهذا هو الفرق الأساسى الجوهرى ، بين نظام شركات التأمين ، وبين الضمان الاجتماعي .

تلك بعض أبرز مزايا القانون ، ولكن يبقى أبرز ما فيه اطلاقا ، أنه جعل الطبقة العاملة ، متمثلة بأجهزتها النقابية ، شريكة أساسية في إدارة الدائرة وتطويرها ، ففي مجلس إدارة الدائرة ، ركنان أساسيان من أعضاء الاتحاد يدخل أحدهما حكما في مكتب المجلس الدائم ، ليس هذا فحسب إنما الزام القانون مجلس الإدارة بأن يبلغ صورة من جميع قراراته للاتحاد كما منح هذا الأخير حق الاعتراض على قرارات المجلس أسوة بالحق الممنوح للوزير بالذات . وما هذه الصلاحيات المرحلية إلا خطوة على طريق إقامة إدارة عمالية خالصة للضمان الاجتماعي العام في جمهورية العراق (٥٧) .

(٥٧) يلاحظ قانون الوزارة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ الذي حدد صلاحيات مجلس الإدارة وتشكيله بموجب المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة .

وأنه مع صدور هذا القانون ، الذي جاء مكملا لقانون العمل رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، تكون الثورة قد أُلغيت بمطروقتها الفولاذية على علاقات العمل اللا إنسانية القائمة على الظلم والتمييز والاستغلال ، وبشرعت بتخطيطها عمليا ، لكي تقيم محلها في مجتمع الثورة الاشتراكي الحر ، علاقات انسانية فاضلة قائمة على الاخاء والتكافؤ والعمل والتضامن الاجتماعي ، هذا ما حدا بالثورة لإصدار القانون المرفق ، التزاما منها بمبادئها الثورية وأحكام الدستور والقانون ، واعترافا منها بما للطبقة العاملة المناضلة الباسلة من حقوق مقدسة في ذمة الثورة والمجتمع .

**قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٧٦
المعدل بالقرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٨
حول شمول العمال العراقيين الذين يعملون في الخارج
بفرع التقاعد المنصوص عليه في القانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل**

رقم (٢٩٦) (١)

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا لأحكام الفقرة (١) من المادة (٤٢) من الدستور المؤقت ،

وبناء على موافقة رئيس الجمهورية العراقية على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٧ إصدار القرار الآتي :

رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٧٦

شروط الشمول

المادة الأولى :

يشمل كل عراقي يعمل في خارج العراق بفرع التقاعد ، المنصوص عليه في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل ، وفقا للشروط التالية :

١- ألا يتقاضى أو يستحق راتبا تقاعديا بموجب أى قانون من قوانين التقاعد أو الضمان الاجتماعي العراقية .

٢- أن يكون حاصلا على جواز السفر النافذ المفعول ، أو أى مستند رسمى يقوم مقامه ، ومقيما في القطر بموجب وثيقة الإقامة الاصولية التي من عليها سنة واحدة مستمرة على الأقل .

٣- ألا تكون في القطر الذي يعمل فيه العراقي ، قوانين للتقاعد والضمان الاجتماعي ، يحمل بمقتضاها راتبا تقاعديا عند انتهاء خدمته بسبب العجز أو الشيخوخة أو الوفاة .

(١) نشر في الوقائع العراقية عدد (٢٥٢٠) والمؤرخة في ١٩٧٦/٣/٢٩.

المادة الثانية :

يعين وزير العمل والشؤون الاجتماعية في بيانات يصدرها من وقت لآخر ، ويتنشر في الجريدة الرسمية ، وفي وسائل الاعلام الأخرى ، القطر الذي يشمل فيه المراقبون بأحكام هذا القرار .

شروط منح الراتب التقاعدي أو المكافأة

المادة الثالثة :

١- تمنح الحقوق التقاعدية والمكافآت للمشمولين بحكم المادة الأولى من هذا القرار ، الى الأشخاص الآتي ذكرهم :

أ - البالغ سن الشيفوخة طبقاً لأحكام المادة (٦٥) من القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل .

ب - المصاب بعجز دائم لا تقل درجته عن (٧٥٪) بسبب المرض أو بسبب إصابة العمل .

ج - عيال المذكورين بالفقرتين (أ - ب) عند وفاة معيهم .

د - العيال الذين يتولى معيهم بعد نفاذ هذا القرار ، وكان مشمولاً به وقت وفاته .

٢- اذا لم يستحق المشمول بهذا القرار الراتب التقاعدي ، تمنح له مكافأة نهاية الخدمة ، طبقاً لأحكام المادة (٧٨) من القانون المذكور ، (بالنسبة للخدمة المؤداة في ظل القرار واعتباراً من تاريخ شموله به ، أما الخدمة المضمونة أو المضافة فيعاد له ما سدد عنها من اشتراكات بموجب المادة الرابعة من القرار) (١) ، وتنتقل هذه المكافأة لعياله في حالة وفاته .

٣- تطبيق لأغراض الفقرة (٢) من هذه المادة أحكام الفصل السابع والثامن والتاسع من القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل، والأحكام الأخرى الواردة فيه ذات العلاقة بتنفيذ هذا القرار ، عدا المادة (١٠٧) منه ، وذلك بشرط ألا يتعارض تطبيق هذه الأحكام مع هذا القرار .

٤- تعتبر الخدمة المؤداة بموجب أحكام هذا القرار خدمة مضمونة لأغراض ضمان التقاعد المنصوص عليه في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال النافذ .

ضم وإضافة الخدمات

المادة الرابعة :

لأغراض الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القرار ، يجوز ضم وإضافة الخدمات المنصوص عليها في الفقرتين (ب) من المادة (٧١) ، (د) من المادة (١٠٠) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال النافذ ، والمؤداة في القطر المعين ، بموجب المادة الثانية منه ، أو في العراق ، ويشترط تسديد الاشتراكات التي تخص المدة المطلوب ضمها أو اضافتها ، بنسبة (٧٪) سبعة من المائة من الراتب أو الأجر ، عند طلب ضم أو اضافة الخدمة المؤداة في القطر المعين بموجب المادة الثانية ، أما اذا كان المطلوب ضم أو اضافة الخدمة المؤداة في العراق ، فيجوز تسديد الاشتراكات وفق النسب المبينة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .

(١) أضيفت العبارة المحصورة بين قوسين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة للرقم ٣٥٦ في ١٩٧٨/٣/١٦ ، المنفوز في الجريدة الرسمية بعمدها الرقم ٣٦٤٧ في ١٩٧٨/٤/٢٣ وقد نصت المادة الثالثة من القرار المذكور على أن (تسري أحكام هذا القرار من تاريخ نفاذ القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ ، على ألا يكون للخلاء المأثري أثر رجعي) ولا يرجع على من استلذ من أحكام النصيص القانونية السابقة لهذا التعديل) .

تسديد الاشتراكات وعاشيتها

المادة الخامسة :

على العراقى المشمول بأحكام هذا القرار ، تسديد الاشتراك الشهرى بنسبة (٧٪) ^(١) (من فئة الأجر الشهري التي يختارها من بين الفئات الواردة في الجدول المرفق ، ولا يجوز له أن يطلب تعديل هذه الفئة الى الفئة التي تليها ، الا بعد انقضاء سنة على الأقل من الفئة السابقة) ، ولوزير ، بالقرار ، باقتراح من مجلس ادارة الدائرة ، اصدار التعليمات اللازمة لايضاح أسلوب التسديد .

المادة السادسة :

تعتبر الموارد الناتجة من الاشتراكات ، الواردة ذكرها في المادة الخامسة من هذا القرار ، من ضمن أموال وإيرادات الدائرة ، المذكورة في الفقرة (هـ) من المادة العشرين من قانون التقاعد والضمان الاجتماعى للعام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل ، وتضاف الى الاحتياطي المالى العام لفرع التقاعد بعد مسك حساب مستقل بها .

وسائل تنفيذ القرار

المادة السابعة :

للوزير ، باقتراح من مجلس الادارة ، تعيين أو انتداب موظفين أو تعيين عمال محليين للعمل في المصليات العراقية في الخارج ، لغرض تنفيذ أحكام هذا القرار .

المادة الثامنة :

- ١- يجرى التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة الخارجية في كل مايتعلق بتسهيل تنفيذ أحكام هذا القرار .
- ٢- لأغراض تنفيذ هذا القرار ، يمارس وزير العمل والشؤون الاجتماعية، ومجلس ادارة الدائرة ، ورئيسه ، والمدير العام ، جميع الصلاحيات المنصوص عليها في قانون التقاعد والضمان الاجتماعى للعام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل .
- ٣- لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ، بناء على اقتراح مجلس ادارة الدائرة ، إصدار التعليمات والبيانات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القرار .
- ٤- يقرر بتعليمات يقررها مجلس الادارة ، ويصدرها وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، المكان ، والأسلوب الذى يتم فيه صرف الرواتب التقاعدية والمكافآت للأشخاص المشمولين بهذا القرار .

المادة التاسعة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وينفذ بعد مرور ستة أشهر على نشره ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

(١) لاحظ الهامش (١) السابق الخامس بالفقرة (٢) من المادة الثالثة من القرار .

قرار مجلس قيادة الثورة
رقم (٩٧٦) في ١٢/٩/١٩٧٦
الخاص باستحقاق عيال العامل المضمون المتوفى أثناء الخدمة
في ظل قوانين الضمان الاجتماعي الملغاة
راتبا تقاعديا

رقم (٩٧٦) (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت ، قرر مجلس قيادة الثورة ، بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٦ مايلي :

- ١- يستحق عيال العامل المتوفى أثناء الخدمة في ظل قوانين الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، و ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، و ١١٢ لسنة ١٩٦٩ ، وتعديلاتها ، راتبا تقاعديا ، وفقا لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل ، مهما كانت خدمة العامل المتوفى المضمون ، على ألا تضاف اليها الخدمة غير المضمونة .
- ٢- تسترد المكافأة التي صرفت لعيل المتوفى ، عند استحقاقهم الراتب التقاعدي بموجب الفقرة (١) أعلاه ، ويتولى وزير العمل والشؤون الاجتماعية تعيين طريقة استرداد هذه المكافأة .
- ٣- يتم صرف الراتب التقاعدي للعيل ، اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب الى دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .
- ٤- تحدد مدة النظر في طلبات احتساب الرواتب التقاعدية للمشمولين بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لمدة سنة واحدة (١) .
- ٥- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذ أحكامه .

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

(١) نشر في الملتاع المرفقة المرقمة (٢٥٤٩) والمخرجة في ١٢/٩/١٩٧٦. القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لمدة سنة واحدة .

(٢) ممدد الى سنة أخرى اعتبارا من ١٢/٩/١٩٧٧ بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٣٢٧ في ٥/١٢/١٩٧٧ .

القوانين والقرارات ذات العلاقات بالقانون

قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥٣ في ١٥/٧/١٩٧٨ الخاص بإبلاغ خدمة منتسبي الدولة الى خمس عشرة سنة إذا كانت تقل عن ذلك عند العجز الكلي والوفاة خلال الخدمة وليس بسببها أو من جرائمها

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٥ مايلي:

- ١- بالإضافة الى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في القوانين النافذة ، تبلغ الخدمة التقاعدية التي تقل عن خمس عشرة سنة ، الى هذا الحد ، لغرض استحقاق الراتب التقاعدي لجميع العاملين في الدولة (عسكريين ورجال شرطة وموظفين وعمالا ومستخدمين) عند اصابة أى منهم بعجز كلي عن العمل خلال مدة خدمته (وليس بسببها أو أثناء أدائه لها) ولم يكن له يد في حدوثه ، وتأييد ذلك بتقرير طبي من لجنة طبية رسمية .
- ٢- بالإضافة الى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في القوانين النافذة ، تبلغ الحقوق التقاعدية التي تقل عن خمس عشرة سنة ، الى هذا الحد ، لغرض استحقاق المعال الراتب التقاعدي لجميع العاملين في الدولة الوارد ذكرهم في الفقرة (١) من هذا القرار ، عند وفاة أى منهم خلال مدة خدمته (وليس بسببها أو أثناء أدائه لها) .
- ٣- لا تستوفى الاستقطاعات التقاعدية المترتبة عن المدة المضافة لإبلاغ الخدمة الى خمس عشرة سنة بموجب هذا القرار .
- ٤- يوقف صرف الراتب التقاعدي ، عن المتقاعد بسبب العجز الكلي ، الذي استحقه بموجب هذا القرار ، اذا هيأت له الدولة عملا ملائما وامتنع عن المباشرة به .
- ٥- تسرى أحكام هذا القرار على القضايا السابقة لنفاذه ، ويصرف الراتب التقاعدي الذي يخصم بموجبه اعتبارا من تاريخ نفاذه .
- ٦- لا يعمل بأى نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القرار .
- ٧- ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

الوقائع عدد ١٧٨ في ١٦/٨/١٩٨٩

« بسم الله الرحمن الرحيم »

مرسوم جمهوري
رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٨

استنادا الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل وقراري مجلس قيادة الثورة المرقمين ٦١٩ و ٢١ في ٧٦/٦/١٠ ، و ٧٧/٤/٢٧ ، وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

رسمتا بما هو أت

تطبيق أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل ، على جميع أصحاب العمل الذين يشغلون خمسة عمال فاكتر بصورة إلزامية .

على وزير العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٩٨ هجرية المصادف لليوم الخامس من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٧٨ ميلادية

أحمد حسن البكر

رئيس الجمهورية

نشر المرسوم أعلاه بالوقائع العراقية عند ٣٦٨٣ في ٩٧٨/١/٢٠ ولاحظ قرار مجلس قيادة الثورة الرقم ١٦٣٢ في ٩٧٨/١٢/٢٠ المضمون بالوقائع العراقية عند ٣٦٩١ في ٩٧٩/١/٨ .

نظام
رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨
تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة السابعة والخمسين من الدستور المؤقت ، والفقرة (ب) من المادة الحادية عشرة بعد المائة من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل .

صدر النظام الآتي :

المادة الأولى :

أولاً -

على صاحب العمل خلال (عشرة أيام) من تاريخ شموله بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ ، الحصول من أقسام العمل والضمان المختصة ، على رقم الضمان الاجتماعي لكل عامل مضمون يعمل لديه ، ويسرى هذا الحكم على كل إدارة تستخدم عمالا يخضعون للقانون لأول مرة .

ثانياً -

على الإدارة وصاحب العمل ، أن يستحصل من أقسام العمل والضمان المختصة ، على رقم الضمان الاجتماعي لأي شخص مشمول بالضمان الاجتماعي ، وذلك خلال (عشرة أيام) من تاريخ استخدامه .

ثالثاً -

إذا استخدمت الإدارة أو صاحب العمل شخصاً سبق شموله بالضمان ، فيطلب منه تقديم هوية الضمان ، لغرض إشعار أقسام العمل والضمان المختصة بذلك ، بغية تسديد الاشتراكات عنه بموجبه .

رابعاً -

على الإدارات وأصحاب العمل ، تكوين أرقام الضمان الاجتماعي للعمال المستخدمين لديهم في سجل خاص ، أو في أي سجل من السجلات الخاصة بالعمال والمنظمة ، بموجب قانون العمل وتعليماته .

المادة الثانية :

يستمر العمل ببطاقة الحساب الشخصي ، وعلى أقسام العمل والضمان المختصة ، القيام بمسكها وتكوين المعلومات المطلوبة فيها ، باستثناء الاشتراكات ، لعين تولى الماسية الالكترونية تثبيت هذه المعلومات ، والمدير العام إصدار الأوامر اللازمة بشأن مسكها وكيفية تسجيل المعلومات فيها ، لعين إلغائها .

المادة الثالثة :

أولاً -

إذا انتهت خدمة العامل المضمون لأي سبب من الأسباب ، فعلى الجهة التي تستخدمه إشعار أقسام العمل والضمان المختصة بذلك ، بموجب الاستعارة المعدة لأغراض الإشعار بإنهاء الخدمة بثلاث نسخ .

ثانيا -

على الجهة المستخدمة ، أن تتيح اللجنة النقابية والعمال المضمون ، الاطلاع على الاستمارات والسجلات الخاصة بتسديد الاشتراكات التاكيد من تسديدها للدائرة .

ثالثا -

لايجوز لغير الأشخاص المخولين ، وفقا لأحكام القانون والأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه ، أن يبدل أو يغير الأرقام والمعلومات المدونة في الاستمارات المعدة لأغراض القانون .

رابعا -

لايجوز لأي شخص ، أن يشوه أو يتلف هوية الضمان الاجتماعي بآلية موروثة كانت ، ويعتبر من باب التشويه إزالة أية معلومات فيها أو درج معلومات جديدة أو حك أو شطب أية معلومات ، سبق تدوينها في الهوية المذكورة .

المادة الرابعة :

على الجهة المستخدمة أو العامل المضمون الذي يكون دفتر الاشتراكات (دفتر الضمان) أو (هوية الضمان) في حوزته، أن يبلغ الدائرة أو أقسامها فوراً عن فقدان أو تلف أي منهما ، مبيناً ظروف وأسباب ذلك ، فإذا كان الدفتر يحوى على طوابع أو يدعى بوجهها فيه ، يجب على الدائرة أو أقسامها التي قدم إليها البلاغ ، الإيعاز إلى الموظف المخول صلاحية التفويض بإجراء التحريات ، وتقديم التقرير اللازم الذي في ضوئه يتم اتخاذ الإجراءات التالية :

أولا -

بيان عدد الطوابع وقيمتها ، التي كانت موجودة في الدفتر ، بعد التاكيد من ذلك .

ثانيا -

مطالبة الجهة المستخدمة بدفع الاشتراكات ، باستثناء الطوابع التي يظهر للدائرة أنها كانت موجودة في الدفتر.

ثالثا -

للمدير العام الامتناع عن تسجيل كل الاشتراكات أو بعضها لحساب العامل المضمون في سجلات الدائرة ، إذا ثبت أن الفقدان أو الاتلاف قد وقع بسوء نية أو تعمد أو إهمال جسيم .

رابعا -

على كل من يعثر على دفتر الاشتراكات (دفتر الضمان) أو (هوية الضمان) ، أن يسلمه فوراً إلى الدائرة أو الأقسام التابعة لها ، أو إلى أقرب مركز شرطة ، وعلى المركز إرساله فوراً ، إلى الدائرة أو إحدى أقسامها .

المادة الخامسة :

أولا -

تسدد الجهة المستخدمة الاشتراكات ، وفق النسب المقررة في القانون ، بموجب الاستمارات المعدة لهذا الغرض ، نقداً أو بصكوك مصدقة معقودة ، إلى أقسام العمل والضمان المختصة .

ثانيا -

تسدد الاشتراكات ، بموجب الفقرة (أولاً) من هذه المادة ضمن المدة المحددة بتعليمات الدائرة ، على أن تتضمن استمارات تسديد الاشتراكات ، المعلومات والبيانات اللازمة .

المادة السادسة :

أولاً -

تكون الجهة المستخدمة للعامل المضمون ، لمدة تقل عن شهر واحد ، مسؤولة عن تسديد كامل حصتها وحصة العامل من الاشتراكات عن ذلك الشهر .

ثانياً -

إذا اشتغل العامل المضمون لدى جهة أقل من شهر وترك العمل واشتغل لدى جهة أخرى فى الشهر ذاته وترك العمل أيضاً ، فعلى الجهة الأخيرة وعلى العامل ، تسديد الاشتراكات كاملة عن ذلك الشهر .

المادة السابعة :

إذا اشتغل العامل المضمون لدى أكثر من جهة بتواريخ مختلفة أو فى التاريخ نفسه ، فيعين المدير العام الجهة المسؤولة عن تسديد الاشتراكات ، بعد تحديد الجهة التى جرى استخدامه لديها كأن يكون بصورة اعتيادية ، أو يكون نواحه لديها كاملاً أو دائماً ، أو أن يكون عمله متقطعاً مع مهنته الأصلية ، على أن تراعى مصلحة العامل فى ذلك .

المادة الثامنة :

يسقط حق صاحب العمل فى الرجوع على العامل المضمون بحصته من الاشتراك ، إذا لم يستطع الحصة خلال شهر من تاريخ استملاك الاشتراك ، ويعفى العامل المضمون من أية مسئولية ، فيما يخص بهذه الحصة .

المادة التاسعة :

على الإدارات وأصحاب العمل ، مسك السجلات التى يطلبها المدير العام ، فيما يتعلق بالأشخاص المضمونين وأجورهم ، وعليهم كذلك تقديم البيانات اللازمة عن أجورهم فى الإقرارات التى يطلبها ، وبموجب الاستثمارات التى تعدها الدائرة لهذا الغرض .

المادة العاشرة :

أولاً -

إذا تأخرت الجهة المستخدمة للعامل المضمون عن تسديد بدل الاشتراكات فى مواعيدها أو قصرت فى تقديم المعلومات المطلوبة لتحديد قيمة الاشتراكات المتأخرة تتولى الدائرة تسديد الاشتراكات على ضوء تحرياتها الخاصة ، وتستمر فى تحصيلها على هذا الأساس ، إلى أن تقدم الجهة المذكورة بياناتها ، وفقاً لأحكام القانون وإقرارها بمصادقة الدائرة ، كما يتعين على الجهة المذكورة تنظيم سجلات خاصة بذلك والاحتفاظ بالوثائق والمستندات والقيود اللازمة .

ثانياً -

إذا تأخرت الجهة المستخدمة للعامل المضمون عن أداء الاشتراكات فى مواعيدها ، فتكون هذه الجهة ملزمة بتسديد الاشتراكات ، بموجب الاستثمارات المعدة لهذا الغرض ، نقداً أو بصكوك مصدقة معقولة إلى أقسام العمل والضمان المختصة .

المادة العادية عشرة :

أولاً -

على الجهة المستخدمة للعامل المضمون استقطاع حصته من الاشتراكات ، وتبقيتها فى قوائم الأجور أو الرواتب .

ثانياً -

تعتبر من متمات الأجور أو الرواتب المخصصات الدائمة المستمرة التى لا تنقطع عن العامل المضمون عند تمتعه بأجازة

اعتيادية أو مرضية خلال قيام العطل الأسبوعية والعطل الرسمية والأعياد والإيفاد ، أو أية حالة أخرى مماثلة .

المادة الثانية عشرة :

يعاقب المخالف لأحكام هذا النظام ، العقوبات المنصوص عليها في القانون .

المادة الثالثة عشرة :

لجلس إدارة الدائرة ، إصدار التعليمات المقتضاة ، لتسهيل تنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة الرابعة عشرة :

يلغى نظام تسديد اشتراكات الضمان رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠ ، على أن يستمر العمل بكافة التعليمات والأوامر والمناشير الصادرة بموجبه ، والتي لا تتعارض وأحكام هذا النظام ، لحين إلغائها ، أو إصدار بدلها .

المادة الخامسة عشرة :

يعمل بهذا النظام ، من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أحمد حسن البكر

رئيس الجمهورية

قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٧٩

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ مايلي :

- ١- تعامل بث المتقاعد ، معاملة الابن في استحقاق والدها الاضافة القانونية أو المخصصات العائلية ، أينما ورد ذكرها في قوانين التقاعد النافذة .
- ٢- تعامل البنت والأخت وبنت الابن ، معاملة الابن والأخ وابن الابن في استحقاقهن ، الراتب التقاعدي ، أينما ورد ذكرهن في قوانين التقاعد النافذة .
- ٣- يستثنى من أحكام هذا القرار :
 - ١ - بنت الشهيد .

ب - من منحت الراتب التقاعدي العائلي قبل نفاذ هذا القرار ، وكانت قد أكملت الخامسة والثلاثين من العمر فأكثر ، أو كانت حاصلة على الشهادة المتوسطة فأكثر .

٤- يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢١١) في ١٩٧٩/٩/١٧ .

٥- لا يعمل بأي نص قانوني أو قرار ، يتعارض وأحكام هذا القرار .

٦- ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

مرسوم جمهورى
رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٠
قانون
تعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعى للعمال
رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١

المادة الأولى :

يلغى نص الفقرة (أ) من (المادة الثانية والسبعين) من القانون ، ويحل محله النص الآتى :

١ - الزوج اذا لم يكن له مورد خاص غير أجره أو راتب وتليفته أو راتبه التقاعدى .

المادة الثانية :

يلغى نص الفقرة (ب) من (المادة الثانية والسبعين) من القانون ، ويحل محله النص الآتى :

ب - الزوجة اذا لم تتزوج بعد وفاة زوجها المضمون ولم يكن لها مورد خاص غير أجرها أو راتب وتليفتها أو راتبها التقاعدى ، وتعتبر الزوجات فى حالة التعدد بمثابة الشخص الواحد ، ويقتسمن الاستحقاق بالتساوى فيما بينهما .

المادة الثالثة :

يعتبر نص (المادة السادسة والسبعين) من القانون ، (فقرة أ) منها ، وتضاف اليها فقرة جديدة برقم (ب) ، على النحو الآتى:

ب - استثناء من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، ومن أحكام (المادة التاسعة والستين) من هذا القانون ، يجوز لكل من الزوج والزوجة الجمع بين الأجر أو راتب الوظيفة أو الراتب التقاعدى ، وبين استحقاق كل منهما عن الآخر بدون حد أقصى، ويجوز للأولاد الذكور والبنات الجمع بين استحقاقهم عن والدهم أو ألتهم بدون حد أقصى .

المادة الرابعة :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ولا تسرى أحكامه على حالات الوفاة ، التى خصص فيها الراتب التقاعدى للعمال قبل نفاذه .

صدام حسين
رئيس الجمهورية

قرار مجلس قيادة الثورة
رقم (١٨٨) لسنة ١٩٨٠
قانون
تعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال
رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١

المادة الأولى :

يلغى البند (٣) من الفقرة (١) من (المادة الخامسة والثمانين) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ ، ويحل محله ما يأتي:

٣- منح العمال المضمومين مساعدات مالية في حالات الأفرارح ، كالأعياد والزواج والولادة ، أو في حالات المنسى ، كوفاة أو مرض أحد أفراد عيال العامل مرضا عضالا ، أو ما سوى ذلك ، وفي حالة وفاة العامل المضموم ، تمنح المساعدة المالية عن الوفاة الى عياله ، ولجلس الادارة إصدار تعليمات بتحديد مبالغ المساعدات والضوابط التي يتم المنح بموجبها .

المادة الثانية :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٤

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٥ ما يلي :

أولاً - تلغى المادة (الثامنة والثمانون) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣ لسنة ١٩٧١ المعدل ويحل محلها ما يأتي :

المادة الثامنة والثمانون - ١ - كل قرار يصدر عن المدير العام أو من يخوله ، يخضع للطعن خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه لصاحب العلاقة ، أمام مجلس الإدارة ، ويكون قرار المجلس نهائيا .

٢- تستثنى من حكم الفقرة (١) من هذه المادة قرارات ضم الخدمة الصانرة من المدير العام أو من يخوله ، وتخضع للطعن أمام محاكم العمل المختصة وفقا للمادة (التاسعة والثمانين) من هذا القانون .

ثالثها - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٧ ما يلي:

أولاً -

يعتبر جميع العمال في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي موظفين ويتساوون معهم في الحقوق والواجبات .

ثانياً -

تسرى على المشمولين بأحكام هذا القرار قوانين وأنظمة وقواعد الخدمة والتعليمات الصادرة بموجبها المطبقة على الموظفين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

ثالثاً -

١- يعتبر الأجر الشهري للمشمولين بأحكام هذا القرار راتباً شهرياً لهم ضمن سلم درجات الموظفين عند نفاذ هذا القرار .
٢- يتقاضى المشمولون بأحكام هذا القرار المخصصات التي تقتضيها طبيعة العمل الذي يمارسونه وفق القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة والتعليمات النافذة .

رابعاً -

تضاف عناوين المشمولين بأحكام هذا القرار الى الجداول الملحقة بقوانين وأنظمة وقواعد الخدمة والملك المطبقة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي يعملون فيها ، ويتم التعيين في هذه الوظائف بأمر من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخولونه .

خامساً -

١ - تسرى قوانين وأنظمة وتعليمات التقاعد المطبقة على الموظفين بناء على توصية لجنة مختصة دون التقيد بشرط الشهادة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي على المشمولين بأحكام هذا القرار من العاملين فيها ، في كل مايتعلق بشؤون تقاعدهم
٢- تتولى وزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية اتخاذ الاجراءات اللازمة لسحب المبالغ المترتبة عن اشتراكات الضمان الاجتماعي للمشمولين بأحكام هذا القرار لدى المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وقيدها ايراداً للخرينة تعويضاً عن التوقيضات التقاعدية عن خدماتهم العمالية السابقة على نفاذ هذا القرار .

سادساً -

يخضع المشمولون بأحكام هذا القرار الى قانون وقواعد انضباط موظفي دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

سابعاً -

يقتصر سريان أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ على عمال القطاع الخاص والمختلط والعاملين في القطاع التعاوني الى حين صدور مايحل محله .

ثامناً -

يقتصر سريان أحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ على عمال القطاع الخاص والمختلط والعاملين في القطاع التعاوني الى حين صدور مايحل محله .

تاسعا -

- ١- يقتصر اختصاص محاكم العمل على منازعات العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني .
- ٢- تستمر محاكم العمل بالنظر في القضايا والدعوى المعروضة عليها . عند نفاذ هذا القرار ، حتى آخر مراحلها بالنسبة للمشمولين بأحكام هذا القرار .

عاشرا -

يقتصر التنظيم النقابي للعمال على القطاع الخاص والمختلط والتعاوني .

حادي عشر -

تتولى وزارة العدل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية اقتراح مشروع قانون عمل ينظم علاقات العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني .

ثاني عشر -

ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره ، فيما عدا الأمور المالية فتطبق ابتداء من ١٩٨٧/٤/٨ .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة



موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب الخامس

التأمينات الاجتماعية
في
سلطنة عمان

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- مرسوم سلطاني رقم ١٩٧٧/٤٠ بإصدار قانون تعويض إصابات العمل	
..... والأمراض المهنية	٤٠١
- جدول رقم (١) تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي	٤١٢
- جدول رقم (٢) قائمة بالأمراض المهنية	٤١٤
- مرسوم سلطاني رقم ١٩٩١/٧٢ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية	٤١٦
- جدول رقم (١) جدول أمراض المهنة	٤٣٨
- جدول رقم (٢) :	
أولا - تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي	٤٤٣
ثانيا - في حالات فقد الابصار	٤٤٤
- جدول رقم (٣) نسب خفض معاش التقاعد	٤٤٦

مرسوم سلطاني رقم ١٩٧٧/٤٠ بإصدار قانون تعويض إصابات العمل والأمراض المهنية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٩٧٦/١٢ المعدل به ،

وبعد الاطلاع على قانون العمل رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ م ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ،

وبعد استطلاع رأي ديوان التشريع ،

رسمنا بما هو آت

مادة (١) :

يعمل في نظام تعويض إصابات العمل والأمراض المهنية بأحكام القانون المرافق .

مادة (٢) :

يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

حرفني :

الموافق:

سلطان عمان

الباب الأول تعريف ومجال التطبيق

مادة (١) :

عند تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

أ - **الحكومة** : حكومة سلطنة عمان .

ب - **الوزارة** : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ج - **الوزير** : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

د - **مدير العمل والموظفون الرسميون** : مدير العمل والموظفون الرسميون المعينون لهذا الغرض من قبل حكومة سلطنة عمان .

هـ - **صاحب العمل** : كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم عمالا أو أكثر لقاء أجر أيا كان نوعه .

و - **العامل** : كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر أيا كان نوعه ، لدى صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه سواء كان ذلك العمل ينوباً أو خلافة .

ز - **العمل العرضي** : العمل المؤقت الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط اقتصادي ، أو الذي لا تستغرق مدته أكثر من ثلاثة أشهر .

ح - **العامل الخارجي** : كل عامل تعطى له الأشياء أو المواد لتنظيفها أو غسلها أو تغييرها أو زخرفتها ، أو إكمالها أو إصلاحها أو تجهيزها للبيع في منزله أو في مكان آخر بدون رقابة من صاحب العمل الذي أعطى له تلك الأشياء أو المواد .

ط - **العامل تحت التمرين** : كل عامل لا يزال في طور الإعداد والتدريب .

ي - **الحرف البسيطة** : هي كل صناعة أو مهنة أو تجارة يشتغل فيها صاحبها بنفسه بدون أن يكون تحت إدارة صاحب عمل آخر وبدون أن يكون لديه أكثر من عشرة عمال ماعداً أفراد أسرته المقيمين معه .

ك - **السنة** : ٣٦٥ يوماً تبدأ من تاريخ التعاقد مالم ينص على خلاف ذلك .

ل - **الشهر** : ٣٠ يوماً مالم ينص على خلاف ذلك .

م - **خدم المنازل** : الأشخاص الذين يستخدمون داخل البيوت أو خارجها كالمساق والمربية والطباخ والبستاني والحارس الذين يمكنهم بطبيعة عملهم الاطلاع على أسرار مضمومهم .

ن - **التعويض** : هو المبلغ الواجب دفعه كتعويض بموجب أحكام هذا القانون .

س - **المعولون** : هم أفراد العائلة كزوجة أو زوجات العامل وأولاده ، ووالديه وأقربائه وأفراد أسرته كما هم معروفون في الفقرة الفرعية (ع) من هذه المادة والذين ذكرهم العامل عند بدء استخدامه مع صاحب العمل أو فيما بعد بانه كان يعولهم والذين كانوا عالة على كسبه كلياً أو جزئياً وقت وقوع العائنة المسيبة للوفاء .

ع - **أفراد العائلة** : بالنسبة للمسلم تعني أفراد العائلة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبالنسبة لغير المسلم يراعى قانون الأحوال الشخصية الذي يتبعه .

ف - **المؤمن** : يشمل أية جمعية تأمین أو شركة أو الموقع على صك الضمان الذي وافقت عليه الوزارة وذلك من أجل أفراد

هذا القانون .

س - اللجنة الطبية : هي أية لجنة تعينها الحكومة لبحث الأمور الطبية طبقا لهذا القانون .

ق - الطبيب المحترف : أى شخص مؤهل لممارسة مهنة الطب ومجاز له من قبل الحكومة فى مزاولة التتطبيق فى السلطة .

ر- العجز الجزئى المستديم : هو العجز الذى تسببه الاصابة أو مرض مهنى والذى ترى اللجنة الطبية أنه نتج عنه نقص مستديم فى مقدرة العامل على الكسب .

ش - العجز الكلى المستديم . هو العجز الذى تسببه الاصابة أو مرض مهنى والذى ترى اللجنة الطبية أنه نتج عنه فقدان تام مستديم للمقدرة على الكسب وحيث تكون النسبة أو مجموع نسب فقدان المقدرة عل الكسب كما هو مبين بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون مائة فى المائة أو أكثر .

ت - العجز المؤقت . هو العجز الكلى أو الجزئى الذى تسببه اصابة أو مرض مهنى ويضطر العامل للقيام عن عمله أو يقلل من قدرته على الكسب بصفة مؤقتة .

ث - المحاكم المختصة لأغراض هذا القانون : المحكمة الشرعية فى قضايا الإرث ومحكمة المرور فى قضايا السير ومحكمة العمل فى قضايا العمل عند إنشائها .

وللوزير أو من ينقده أن يقضى البت فى قضايا العمل حتى يتم إنشاء محكمة العمل .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين بما فيهم من يعملون تحت التمرين فيما هذا :

أ - أفراد الجيش والشرطة .

ب - عمال الحكومة والبلديات .

ج- الأشخاص الذين يكون استخدامهم ذا طبيعة مرضية .

د - العمال الخارجيين .

هـ - أعضاء أسرة صاحب العمل الساكنين معه والمولين وذلك فيما يتعلق بالأعمال التى يؤمنها لصاحبه .

و- خدم المنازل .

ز- عمال الزراعة .

ح- العمال العاملين فى الحرف البسيطة .

ط - المنتظمين بنظام خاص لا يقل فى مزاياه عما يقرره هذا القانون .

ى- أى فئة من العمال ترى الحكومة ، بعد مشاورات يجرىها الوزير أو ممثله مع ممثلى تلك الفئة مسن الأعمال وأصحاب الأعمال ، استثنائهم من أحكام هذا القانون .

مادة (٣) :

على أصحاب الأعمال أن يؤمنوا على أنفسهم والعاملين لديهم لدى مؤمنين معتمدين ضد أية مسؤولية قد يتحملونها نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون ، وعلى الوزير أن يحدد بقرار منه أصحاب الأعمال الذين يشملهم التأمين حسب عدد العمال الذين يستخدمونهم .

مادة (٤) :

إذا تعاقد أحد أصحاب الأعمال مع أحد المؤمنين المعتمدين بصدد مسؤوليته تجاه عماله المترتبة على هذا القانون فإن

مسئولية صاحب العمل تجاه عماله تنتقل الى المؤمن ويكون للعامل أو ورثته حق الرجوع الى المؤمن مباشرة فيما يستحقه العامل من تعويض .

مادة (٥) :

يجرى تقدير درجة العجز المتخلف عن الإصابة بعد ثبوته ، وكذا فحص المصابين بمعرفة لجنة طبية أو أكثر تشكل بوزارة الصحة لأغراض تنفيذ هذا القانون ويتكاف من ثلاثة أطباء محترفين على الأقل .

مادة (٦) :

يحتسب التعويض الذي يستحقه العامل طبقاً لأحكام هذا القانون على أساس ما يتقاضاه العامل من راتب أساسي وعلاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) وقت وقوع الحادثة التي نشأت عنها الإصابة .

فإذا استخدم العامل على أساس الراتب الشهري فإن أجره الشهري الذي يحسب على أساسه التعويض يكون مساوياً للراتب الأساسي لشهر واحد مضافاً إليه علاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) .

وبالنسبة للعمال الذين يتقاضون أجورهم بالأسبوع أو باليوم ، يكون حساب متوسط الأجر اليومي على أساس ما تقاضاه العامل من راتب أساسي وعلاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة مقسوماً على عدد هذه الأيام .

مادة (٧) :

ليس في هذا القانون ما يمنع صاحب العمل من الاتفاق مع العمال أو القيام بمشروع يحصل بموجبه العمال على معدلات أو مدفوعات تعويض تكون أكثر نفعاً أو على منافع أكثر فائدة مما هي مقررة في هذا القانون شريطة موافقة الوزارة على ذلك المشروع أو ذلك الاتفاق ، وفي هذه الحالة تعتبر تلك المعدلات أو المنافع المشوطة بموجب ذلك المشروع أو الاتفاق بديلاً عن تلك المقررة في هذا القانون .

مادة (٨) :

يجوز لصاحب العمل والعامل أن يتفقا كتابةً وبموافقة مدير العمل على ما يأتي :

أ - تحديد مبلغ التعويض الدوري الذي يدفعه صاحب العمل .

ب - إبدال مسؤولية صاحب العمل بدفع مبلغ إجمالي لتسوية كاملة .

ويشترط لصحة هذا الاتفاق :

أ - ألا يقل التعويض المتفق عليه عن مبلغ التعويض الواجب دفعه بموجب أحكام هذا القانون .

ب - أن يوقع كلا الطرفين على هذا الاتفاق .

ج - إذا لم يكن العامل قادراً على قراءة اللغة التي كتب بها هذا الاتفاق فيجب أن يعمل الاتفاق تصديقاً باضضاء شخص مسئول .

وأي اتفاق يتم في هذا الشأن يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة المختصة . إلا أنه يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من المحكمة المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق ... إلغائه وذلك إذا ثبت :

أ - أن مبلغ التعويض المتفق عليه يقل عن مبلغ التعويض المنصوص عليه في هذا القانون .

ب - أن الاتفاق قد تم وكان هناك جهل أو خطأ في معرفة الطبيعة الحقيقية للإصابة .

ج - أن الاتفاق قد تم عن طريق التدليس أو تحت تأثير لا مبرر فيه أو بواسطة أية وسيلة غير مشروعة .

والمحكمة في الأحوال المتقدمة أن تصدر الحكم الذي تراه عادلاً في مثل تلك الظروف .

مادة (٩) :

يقع باطلا كل شرط أو مصالحة أو إبراء عن الحقن الناشئة عن هذا القانون إذا كانت تخالف أحكامه ويكون الشرط أو المصالحة أو الإبراء صحيحا ، إذا كان أكثر فائدة للعامل .

الباب الثاني في تعريف الإصابة والتبليغ عنها

مادة (١٠) :

تعتبر إصابة عمل في تطبيق أحكام هذا القانون :

- ١ - الإصابة الناتجة عن حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه شريطة ألا تكون بسبب العمد أو الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .
- ب - الإصابة التي تقع بسبب أو أثناء قيام العامل لدرء خطر أو إسعاف أو حماية أشخاص معرضين لخطر في العمل أو ليحول أو ليقلل من ضرر جسيم لممتلكات صاحب العمل .
- ج - الإصابة التي تقع للعامل أثناء نهبه من مقر إقامته بسلطة عمان إلى عمله أو عودته منه بشرط أن يكون في الأوقات المحددة للنهب والانصراف وأن يكون النهاب والانصراف دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي والمباشر .

مادة (١١) :

على العامل المصاب أن يبلغ صاحب العمل أو منوبه بأي حادث يكون سببا في إصابته والظروف التي وقع فيها متى سمحت حالته بذلك على أن يكون في مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ وقوع الحادث .

ويعتبر صاحب العمل ياته قد أبلغ بالحادث وذلك في الأحوال الآتية:

- أ - إذا توفي العامل في أو حول بناية يستعملها صاحب العمل أو تابعة لهنته أو في أي مكان كان العامل وقت وقوع الحادث يعمل فيه تحت إشراف صاحب العمل أو أي شخص آخر مسئول تجاه صاحب العمل .
- ب - إذا عولج العامل أو قدمت إليه الإسعافات الأولية من أي نوع في مكان الحادث أو في محل يستعمله صاحب العمل أو تحت إشرافه
- ج - إذا كان صاحب العمل أو أي شخص مسئول تجاهه قد أحيط علما بالحادث من أي مصدر في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة (١٢) :

على صاحب العمل أو المضرف على العمل أن يبلغ كلا من دائرة العمل والشرطة عن كل إصابة عمل تقع بين عماله خلال أربع وعشرين ساعة من علمه بوقوعها وأن يسلم العامل المصاب أو مراقبه صورة من هذا الإخطار .

ويجب أن يتضمن الإخطار اسم العامل وبتواته وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الإصابة والجهة التي نقل إليها المصاب للعلاج وكذا أسماء ومناوين أي من أقاربه المعروفين ومعدل أجره في يوم وقوع الحادث ويكون الإخطار وفقا للنموذج الذي تعده الوزارة لهذا الغرض .

مادة (١٣) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً في كل بلاغ يقدم إليها ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود ، كما يوضح به ، بصفة خاصة ، ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويثبت فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو من يعمله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته بذلك وعلى هذه الجهة إبلاغ دائرة العمل فور الانتهاء من تحقيقها بصورة من التحقيق وإدائرة العمل أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت سبباً لذلك .

مادة (١٤) :

على صاحب العمل الذي حصل أو الذي يعتبر أنه قد حصل على التبليغ بالصادق أن يدفع للعامل في خلال شهر من حصوله على ذلك التبليغ مبلغ التعويض المستحق الدفع بموجب أحكام هذا القانون أو بموجب الاتفاق الذي يتم بينه وبين العامل طبقاً لأحكام المادة (٨) ، وإذا كان التعويض يتعلق بالعجز المؤقت فعليه أن يواصل صرف المدفوعات الدورية التي يستحقها العامل في يوم المعاش العادي ، أما إذا كانت المدفوعات تتعلق بالتعويض عن وفاة العامل فعلى صاحب العمل أن يدفع مبلغ التعويض في خلال المدة المذكورة إلى دائرة العمل لتوزيعه على المولعين .

فإذا لم يترك العامل أية ممن يعولهم التزم صاحب العمل في هذه الحالة بدفع مصاريف دفن العامل المتوفى وأية مصاريف أخرى وذلك طبقاً لما يقرره الوزير في هذا الشأن .

الباب الثالث في العلاج الطبي وقواعد التعويض

مادة (١٥) :

على صاحب العمل أن يقدم للإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة عن مباشرة عمله أى نزاع حول نوع وكثافة الإسعاف المقدم تقتضى بنظره اللجنة الطبية المشكلة طبقاً لأحكام المادة (٥) من هذا القانون .

مادة (١٦) :

إذا أمضى العامل صاحب العمل تبليفاً بالإصابة أو إذا اعتبر أن صاحب العمل قد أحيط علماً بذلك فإنه يجوز لصاحب العمل أن يطلب من العامل في خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ الكشف عليه من قبل طبيب محترف على نفقة صاحب العمل فإذا كان العامل غير قادر على زيارة الطبيب المحترف الذي عينه صاحب العمل فعليه تبليغ ذلك لصاحب العمل وعلى الطبيب المحترف في هذه الحالة تحديد وقت ومكان مناسبين لإجراء الكشف الطبي على العامل ، أو الانتقال إلى مقر إقامة العامل على نفقة صاحب العمل إذا كانت إصابة العامل تمنعه عن الحركة ، وعلى العامل أن يتبع تعليمات العلاج الذي يعبده له الطبيب المحترف وأن يقدم نفسه لكشف الطبي من وقت لآخر كلما طلب منه ذلك .

مادة (١٧) :

يلتزم صاحب العمل في حالة إصابة العامل بدفع جميع نفقات العلاج إلى أن يشفى أو يثبت عجزه .

مادة (١٨) :

يقصد بالعلاج ما يأتي :

1 - خدمات الأطباء الاختصاصيين .

ب - الإقامة في المستشفيات والرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

ج - إجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية .

د - صرف الأدوية اللازمة للعلاج .

هـ - مباشرة وتوفير الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية والعلاج الطبيعي طبقا لما تقرره اللجنة الطبية .

و- نفقات الانتقال التي يتطلبها انتقال المصاب وكذلك نفقات انتقال الطبيب الذي يعينه لمعالجة العامل المصاب .

مادة (١٩) :

مع مراعاة أحكام المادة (٣١) من هذا القانون إذا قصر العامل في تقديم نفسه للفحص الطبي فيجوز لصاحب العمل وقف صرف (أي مدفوعات تكون مستحقة للعامل طبقا لأحكام هذا القانون على أن يستأنف صرفها بمجرد أتمام الفحص الطبي ولايجوز للعامل المطالبة بما كان يستحقه عن المدة التي أوقف فيها الصرف .

ولا تعتبر الوفاة ناتجة عن إصابة عمل ولا يدفع عنها أي تعويض إذا ثبت أن الوفاة حدثت نتيجة لتقصير العامل في تقديم نفسه للفحص الطبي أو للعلاج أو لتجاهله لتعليمات الطبيب المعالج وأن هذا التقصير أو التجامل كان هو السبب المباشر للوفاة.

مادة (٢٠) :

يلتزم صاحب العمل فحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية يحددها الوزير ويبين في هذا القرار الشروط والأوضاع التي يجب أن يجرى عليها الفحص الطبي . وعلى الطبيب المختص أن يخطر الوزارة بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العاملين وحالات الوفاة الناشئة عنها .

الباب الرابع التعويض عن حوادث العمل

مادة (٢١) :

إذا نشأ عن الإصابة وفاة العامل أو أصبح بسببها عاجزا دائما أو مؤقتا كلياً أو جزئياً فإن على صاحب العمل أن يدفع تعويضاً إلى أو لخلفته معوايه أو إلى أو لخلفته العامل .

مادة (٢٢) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز كلي مستديم استحق العامل تعويضاً يطابق المبلغ المذكور في المادة (٣٢) من هذا القانون .

مادة (٢٣) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم استحق العامل تعويضاً يقدر بنسبة مئوية من التعويض الواجب دفعه في حالة العجز الكلي المستديم .

وتقدر نسبة العجز الجزئي المستفيد وفقا للقواعد الآتية :

- ١ - إذا كان العجز مبنيا بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون رويحت النسب المئوية من درجة العجز الجزئي المبينة به .
ب - إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن توضيح تلك النسبة في تقرير اللجنة الطبية المشار إليها في المادة (٥) من هذا القانون .

مادة (٢٤) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز مؤقت استحق العامل مدفوعات دورية تدفع له في يوم المعاش العادي وذلك إلى أن تستقر حالته إما بالشفاء أو بعجزه عجزا دائما كلياً أو جزئياً بشرط ألا تتجاوز المدة التي تصرف فيها تلك المدفوعات سنة واحدة وتكون مساوية للراتب الأساسي وملاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) عن السنة الشهور الأولى ومساوية لنصف الراتب الأساسي وملاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) عن المدة الباقية .

مادة (٢٥) :

إذا اعتبر العجز مؤقتاً وقررت اللجنة الطبية بعد ذلك بأنه عجز مستديم فعلى اللجنة الطبية أن تقدر درجة العجز المستديم المتخلف عن تلك الإصابة ويستحق العامل في هذه الحالة التعويض الذي يقرره القانون .

مادة (٢٦) :

إذا قررت اللجنة الطبية أن العامل المصاب بعجز مؤقت قادر جزئياً على القيام بعمل في نفس الوظيفة التي كان يعمل بها عند وقوع الحادث أو في وظيفة تختلف عنها فعلى صاحب العمل أن يعرض على العامل العمل الذي يناسب حالته ويستطيع القيام به جسمانياً وله في سبيل ذلك إعادة تقدير قدرة العامل على القيام بالعمل الذي كان يعادل الراتب الأساسي الذي كان يحصل عليه عند وقوع الحادث ، فإذا لم يكن العامل قادراً على القيام بعمل على مستوى عمله السابق فعند ذلك يحق لصاحب العمل منح العامل الراتب الذي يتفق مع العمل المسند إليه والذي روعي فيه قدرته الناقصة على أداء عمله الأصلي فإذا رفض العامل هذا العرض فيجوز لصاحب العمل أن ينهي خدمته وأن يصرف له المدفوعات الدورية أو التعويض الذي يستحقه طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٢٧) :

على العامل الذي يحصل على مدفوعات دورية بالتطبيق لأحكام المادة (٢٤) من هذا القانون ويعتزم مغادرة سلطنة عمان لأجل الإقامة في الخارج أن يخطر صاحب العمل بذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً قبل تاريخ المغادرة وعلى صاحب العمل في هذه الحالة أن يتفق مع العامل على إيفائه حقوقه إما بالاستمرار في دفع المدفوعات الدورية المذكورة أو دفع مبلغ إجمالي بشرط ألا يقل المبلغ المتفق عليه مضافاً إليه المدفوعات التي صرفت للعامل عن المبلغ الإجمالي الذي يجب دفعه بموجب أحكام المادتين (٢٢) و (٢٣) من هذا القانون .

فإذا غادر العامل السلطنة دون أخطار صاحب العمل بذلك فإنه لا يكون مستحقاً لأي مدفوعات أثناء مدة غيابه خارج السلطنة وإذا زادت مدة الغياب بدون سبب اضطراري عن ستة أشهر سقط حق في المطالبة بأي مدفوعات .

مادة (٢٨) :

إذا نشأ عن الإصابة فقدان كلي أو جزئي مستديم لجزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لتلك العضو ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعداها .

مادة (٢٩) :

إذا نشأ عن الإصابة تشويه بدني مستديم بحيث يقلل من قدرة العامل العادية على الكسب فيحق للعامل أن يطالب

بالتعويض عن ذلك التشويه على أساس النسبة التي تقررها اللجنة الطبية المختصة أو الاتفاق الذي يقيم بين العامل وصاحب العمل في هذا الشأن .

مادة (٣٠) :

إذا نشأ عن الإصابة وفاة العامل وزرع مبلغ التعويض على الممولين بوساطة المحكمة الشرعية إذا كان العامل المتوفى عمانيا مسلما أما إذا كان العامل عمانيا وغير مسلم فيكون توزيع التعويض طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذي يتبعه . وإذا كان العامل المتوفى غير عماني يسلم مبلغ التعويض إلى ممثل الدولة المعتمد في السلطنة التي يتبعها العامل المتوفى . أو لوزارة الخارجية في حالة عدم وجود ممثل معتمد .

مادة (٣١) :

لا يستحق العامل التعويض في الحالات الآتية :

- ١ - إذا كانت الوفاة أو العجز ناتجا عن إصابة النفس عمدا .
- ب - إذا حدثت الإصابة بسبب سلوك فاحش ومقصود من جانب العامل .

ويعتبر في حكم ذلك :

- (١) كل فعل ياتيه العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
- (٢) كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية الملقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل .
- ج - إذا كانت الوفاة أو العجز ناتجا عن إصابة شخصية وذكر العامل في أي وقت لصاحب العمل أنه غير مصاب أو لم يصب قبل ذلك بمثل تلك الإصابة أو مايشبهها وهو يعلم أن ذلك البيان غير صحيح .

مادة (٣٢) :

إذا نشأت عن الإصابة وفاة العامل أو إصابته بعجز كلي دائم فإن مقدار التعويض الواجب دفعه لمن يعولهم يجب أن يكون ٣٦ ضعفا لراتبه الشهري الأساسي مضافا اليه علاوة تكاليف المعيشة (إن وجدت) بحيث لا يقل عن ١٢٠٠ ريال ولا يزيد على ٢٤٠٠ ريال) .

الباب الخامس في التعويض عن أمراض المهنة

مادة (٣٣) :

يعتبر مريضا مهنيا كل مريض وارد بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون إذا أصيب به العامل أثناء عمله في الصناعات أو المهن التي تؤدي إلى هذه الإصابة .

مادة (٣٤) :

يلتزم صاحب العمل بدفع تعويضات للعمال الذين يصيبهم العجز بسبب أمراض المهنة أو لمن يعولهم في حالة وفاة هؤلاء العمال .

ويجب ألا تقل قيمة التعويض عما هو منصوص عليه في هذا القانون بشأن تعويض الأضرار الناتجة عن حوادث العمل

مادة (٣٥) :

عند وجود جهاز طبي لدى صاحب العمل فإن هذا الجهاز يلتزم في حالة اكتشاف أحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون بأن يخطر دائرة العمل وصاحب العمل فوراً بشهادة منه يبين فيها اسم المرض والمهنة أو الصناعة التي يعمل فيها العامل .

مادة (٣٦) :

يحق للعامل المصاب بمرض مهني أو لعلو له في حالة وفاته أن يطالبوا بالتعويض وذلك إذا شهد طبيب محترف :
أ - بأن العامل يشكو من مرض من الأمراض المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون وأنه أصيب بعجز نتيجة لهذا المرض أو أن وفاته نتجت عنه أو ،
ب - أن المرض نتج أو ينتج عن طبيعة العمل الذي يؤديه العامل أو العمل الذي عمل فيه خلال الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ وقوع الإصابة .

مادة (٣٧) :

في حالة الإصابة بالمرض المهني المسبب للعجز فإن تاريخ وقوع الإصابة يكون إما تاريخ ابتداء مدة الغياب عن العمل بسبب ذلك المرض المهني المصدق عليه من قبل طبيب محترف أو تاريخ الشهادة المشار إليها في المادة (٣٦) أيهما أسبق .

مادة (٣٨) :

إذا أصيب العامل بمرض مهني نتيجة لعمله لدى صاحب عمل آخر غير صاحب العمل الحالي فإن صاحب العمل السابق يكون مسئولاً عن دفع التعويض للعامل فإذا لم يصل العامل إلى اتفاق معه في هذا الشأن جاز له رفع الأمر إلى المحكمة المختصة .

مادة (٣٩) :

يظل صاحب العمل مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا الباب خلال سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلال هذه المدة سواء كان العامل يلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

الباب السادس أحكام عامة

مادة (٤٠) :

إذا تماقّد صاحب العمل مع صاحب عمل آخر على تنفيذ كل أو بعض أعماله فإن صاحب العمل الآخر يكون حينئذ مسئولاً عن دفع التعويض عن العجز أو الوفاة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك إلى أو لمنفعة أي عامل يستخدم في ذلك العمل أو إلى أو لمنفعة من يعولهم ذلك العامل حسبما يقضى به المال .

فإذا ثبت أن الإصابة التي أدت إلى العجز أو الوفاة نتجت من أو نسبت إلى إهمال أو خطأ صاحب العمل الأصلي أو

صاحب العمل الآخر التزم صاحب العمل الأصلي أو صاحب العمل الآخر بدفع التعويض للعامل طبقاً لأحكام هذا القانون .
وأي نزاع في هذا الشأن تختص بنظره المحكمة المختصة ويكون حكمها نهائياً وملزماً لجميع أطراف النزاع .

مادة (٤١) :

إذا قدم العامل المصاب طلباً بشأن صرف مبلغ التعويض المستحق له فيجب أن يقدم الطلب في مدة لاتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ وقوع الإصابة فإذا توفى العامل فيجب أن يقدم الطلب من المولدين في مدة لاتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ الوفاة والا سقط حق العامل أو المولدين في المطالبة بالتعويض .

مادة (٤٢) :

لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات العامل حل المنشأة أو تصفيتها أو اخلائها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك من التصرفات .

ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للعمال المصابين، على أنه في حالة أيولة المنشأة بالإرث فتكون مسئولية الخلف التضامنية في حدود ما آل اليه من تركة ويكون للمبالغ المستحقة للعامل أو للمعولين بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال صاحب العمل من عقار ومنقول وتستولى مباشرة قبل أي ديون أخرى .

مادة (٤٣) :

لايجوز المحرز على التعويض أو تحويله لأي شخص آخر كما لايجوز عمل مقاصة في أية قضية متعلقة بذلك التعويض .

مادة (٤٤) :

إذا حدث نزاع يصدد المسؤولية في دفع التعويض أو مبلغ التعويض أو أي نزاع آخر ولم يسو هذا النزاع عن طريق الاتفاق بين الأطراف المعنية جاز لأي من مدير العمل أو صاحب العمل أو العامل أو المولدين أو المؤمن أن يطلب من المحكمة المختصة تسوية هذا النزاع .

وكل طلب في هذا الشأن يجب تقديمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث النزاع مالم تر المحكمة المختصة أن هناك سبباً معقولاً يبرر عدم سبق تقديم الطلب خلال المدة المذكورة . وأي حكم تصدره المحكمة المختصة في شأن هذا النزاع يكون نهائياً وملزماً لجميع الأطراف .

مادة (٤٥) :

يكون لمن تنتدبه الوزارة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات والملفات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

الباب السابع العقوبات

مادة (٤٦) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها .

مادة (٤٧) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ ريال كل من يخالف أحكام المادة الثالثة من هذا القانون

مادة (٤٨) :

كل صاحب عمل أو وكيله أو نائبه يتمتع عن تقديم التسهيلات اللازمة أو عن تقديم بيانات أو معلومات صحيحة للموظفين الرسميين يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ ريال وتضاعف العقوبة عند التكرار .

مادة (٤٩) :

كل شخص يعرقل أو يعطل عمدا أحد الموظفين الرسميين في ممارسة سلطاتهم أو إنجاز أي واجب مفوض لهم أو مفوض عليهم يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ريال أو الحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وتضاعف العقوبة عند التكرار .

الجدول الملحق بالقانون

جدول رقم (١)

تقدير درجات المعز في حالات الفقد العضوي

النسبة المئوية

لدرجة المعز

٪٨٠

٪٧٥

٪٦٥

المعز المتخلف

١- بتر الذراع الأيمن الى الكتف

٢- بتر الذراع الأيمن الى مافوق الكوع

٣- بتر الذراع الأيمن تحت الكوع

تابع جدول رقم (١)
تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوى

النسبة المئوية	العجز المتخلف
لدرجة العجز	
٧٠٪	٤- بتر الذراع الأيسر الى الكتف
٦٥٪	٥- بتر الذراع الأيسر الى مافوق الكوع
٥٥٪	٦- بتر الذراع الأيسر تحت الكوع
٦٥٪	٧- بتر الساق فوق الركبة
٥٥٪	٨- بتر الساق تحت الركبة .
٥٥٪	٩- الصمم الكامل .
١٠٠٪	١٠- فقد العينين
٤٠٪	١١- فقد العين الواحدة
أيمن أيسر	١٢- بتر الإبهام
٣٠٪	بتر السلامية الطرفية للإبهام
١٨٪	١٣- بتر السبابة
١٢٪	بتر السلامية الطرفية للسبابة
٦٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة
١٠٪	١٤- بتر الوسطى .
٨٪	بتر السلامية الطرفية للوسطى .
٥٪	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية للوسطى .
٨٪	١٥- بتر إصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى .
٦٪	بتر السلامية الطرفية لهذا الإصبع .
٣٪	بتر السلاميتين الطرفيتين لهذه الأصابع .
٥٪	١٦- بتر اليد عند المعصم .
٦٠٪	١٧- بتر القدم مع عظام الكاحل
٤٥٪	١٨- بتر القدم دون عظام الكاحل
٣٥٪	١٩- بتر رؤوس مشطيات القدم كلها
٣٠٪	٢٠- بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم
١٠٪	٢١- بتر إبهام القدم وعظمة المشطية
١٠٪	٢٢- بتر إبهام القدم أو السبابة .
٥٪	٢٣- بتر السلامية الطرفية لإبهام القدم
٤٪	٢٤- بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم
٣٪	٢٥- بتر إصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام

ويراعى فى تقدير درجات العجز مايلي :

(١) أن تكون الجراحة قد ألغت التثاماً كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية كالتدبات أو التقييدات أو التكتسبات أو الالتصاقات الحسية أو غيرها وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .

(٢) إذا كان المصاب أصغر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

(٣) فى حالة فقد العين الوحيدة تعتبر الحالة عجزاً كاملاً .

(٤) إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم عجزاً كلياً مستخدماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود ، وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

الجدول رقم (٢)

قائمة بالأمراض المهنية

العمل الذى يتضمن التعرض للخطر

الأمراض المهنية

١- أمراض الرئة الناشئة عن الاستنشاق المتكرر للأتربة المعدنية المؤدية إلى تصلب أنسجة الرئة (السيليكوزيس والاسبيستوزيس) والفرن الرئوى السليكي بشرط أن يكون التسمم السليكي السيليكوزيس (كاملاً جوهرياً فى إحداث العجز أو الوفاة المترتبة على المرض .

٢- التسمم بالبريليوم أو مركباته
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

٣- التسمم بالفوسفور أو مركباته .
أى عملية تشمل إنتاج أو توليد أو استخدام الفوسفور أو مركباته ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغيبار أو أبخرة الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

٤- التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .
كل عمل يستدعى تحضير أو توليد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أى مادة يحتوى عليها .

٥- التسمم بالمنجنيز ومضاعفات .
كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذلك كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

تابع الجدول رقم (٢)

الأمراض المهنية	العمل الذي يتضمن التعرض للخطر
٦- التسسم بالزرنيخ أو مضاعفاته .	أي عملية تشمل إنتاج أو توليد أو استخدام الزرنيخ أو مركباته
٧- التسسم بالكبريت ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت ... إلخ .
٨- التسسم بعشقات الهالوجين السامة للأيدروكربونات من السلاسل الأليفاتية أو الدهنية .	جميع الأعمال التي تتضمن التعرض للخطر المبين .
٩- الأمراض التي يسببها البنزين أو مشتقاته النترو السامة والاميد والسامة للبنزين أو مشتقاته .	جميع الأعمال التي تتضمن التعرض للخطر المبين .
١٠- الأمراض التي تسببها الإشعاعات المؤينة.	كافة الأعمال التي تتضمن التعرض لتأثير الإشعاعات المؤينة .
١١- سرطان الجلد الظهاري الأولي الذي يسببه الزفت أو الغاز أو القطران أو البيتومين أو الزيت المعدني أو الانثراسين أو مركبات هذه المواد أو منتجاتها أو رواسيها .	كافة الأعمال التي تتضمن التعرض للخطر المبين .

مرسوم سلطاني رقم ١٩٩١/٧٢ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان
بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٥/٢٦ بإصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٣/٣٤ بإصدار قانون العمل وتعديلاته ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٧/٤٠ بإصدار قانون تعويض إصابات العمل والأمراض المهنية وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ١٩٨٦/٢٦ بإصدار قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين
وتعديلاته .
وإذنا على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) :

يعمل في شأن التأمينات الاجتماعية بأحكام القانون المرافق .

مادة (٢) :

يستمر العمل بأحكام المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٤٠ المشار اليه حتى تاريخ التطبيق الفعلي لفرع التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية ويلغى ذلك المرسوم بعد هذا التاريخ .

مادة (٣) :

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم .

مادة (٤) :

يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٥) :

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢ نوفمبر ١٩٩١ م.

صدر في : ١٩ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ .

الموافق : ٢ يوليو سنة ١٩٩١ م .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

قانون التأمينات الاجتماعية

الباب الأول نظام التأمينات الاجتماعية والتعاريف

مادة (١) :

تطبق أحكام هذا القانون على فرعي التأمين الآتين :

١- التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية .

مادة (٢) :

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني والتفسيرات الموضحة قرين كل منها ، مالم يقتض سياق النص معنى آخر :

١- الوزارة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل *

٢- الوزير - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل *

٣- الهيئة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٤- مجلس الإدارة - مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٥- الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٦- صاحب العمل - كل من يستخدم عاملا أو أكثر من المأضمين لأحكام هذا القانون سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا .

٧- المؤمن عليه - العامل الذي تسرى عليه أحكام هذا القانون حتى وإن كان في فترة الاختبار .

٨- الأجر - كل ما يعطى للمؤمن عليه نقدا أو عينا بصفة دورية أو منتظمة مقابل عمله أي كانت طريقة تمديده أو هو مجموع الراتب الأساسي دون أية إضافات بخلاف العلاوة النورية إن وجدت .

٩- إصابة العمل - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع للمؤمن عليه أثناء تادية العمل أو بسببه وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من اللجنة الطبية المختصة طبقا لهذا القانون .

* معدلة بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٢/٤ الصادر بتاريخ ١ من شعبان سنة ١٤١٢ هـ .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لباشرة عمله أو عودته منه ، أو أثناء طريقه من محل عمله الى المكان الذي يتناول فيه طعامه داخل مكان العمل ، ويشترط دائماً أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . وكذلك أثناء تنقلاته التي يقوم بها بناء على تعليمات صاحب العمل ، أو أثناء السفر بتكليف منه أو ممن يقوم مقامه .

١٠- العجز غير المهني - كل عجز يحدث قبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة ، أو قبل بلوغ المؤمن عليها الخامسة والخمسين ويستحيل معه ، بسبب بتر أحد الأعضاء أو الإصابة بعاهة ، أو بسبب الحالة الصحية المتأخرة جسدياً أو عقلياً أو نفسياً كسب ثلث الأجر السابق من المهنة الاعتيادية أو مهنة مماثلة ويتم ذلك حسب تقدير اللجنة الطبية المختصة .

١١- العجز الكلي المستديم : هو العجز الذي تسببه الإصابة أو المرض المهني والذي ترى اللجنة الطبية أنه قد نتج عنه فقدان تام ومستديم للمقدرة على الكسب شريطة أن تكون النسبة أو مجموعة نسب فقدان المقدرة على الكسب كما هو مبين بالجدول رقم (٧) الملحق بهذا القانون مائة في المائة أو أكثر .

١٢- العجز الجزئي المستديم - هو العجز الذي تسببه الإصابة أو مرض مهني والذي ترى اللجنة الطبية أنه قد نتج عنه نقص مستديم في مقدرة المؤمن عليه على الكسب .

١٣- العجز المؤقت - هو العجز الكلي أو الجزئي الذي تسببه إصابة أو مرض مهني ويضطر المؤمن عليه للغياب عن عمله أو يقلل من قدرته على الكسب بصفة مؤقتة .

١٤- اللجنة الطبية المختصة - هي اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لتقرير العجز ونوعه ودرجته

١٥- اللجنة الطبية الاستئنافية - هي اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لاستئناف قرارات اللجنة الطبية المختصة أمامها .

مادة (٣) :

(أ) تسري أحكام هذا القانون على العمال العمانيين الذين يعملون بالقطاع الخاص بموجب عقود عمل دائمة بشرط أن لا يقل سن العامل عن ١٥ عاماً ولا يزيد عن ٥٩ عاماً .

ويحدد الوزير تاريخ تطبيق أحكام هذا القانون عليهم وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون .

(ب) لا تسري أحكام هذا القانون على العمال الفارحين ، والعمال العاملين في الحرف البسيطة وخدم المنازل وفقاً للتعريف المنصوص عليه في قانون العمل ، ولا يسرى أيضاً على العمال الذين لا يدخل عملهم ضمن نطاق عمل أو تجارة من يستخدمهم ، ويكون تطبيق القانون على هذه الفئات كلها أو بعضها بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة (٤) :

يكون تطبيق أحكام هذا القانون على العمال غير العمانيين بقرار من الوزير بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وبعد موافقة مجلس الوزراء على أن تتضمن تلك الموافقة شروط وأوضاع تطبيق هذه الأحكام والمبادئ الأساسية لمقوق هؤلاء العمال.

الباب الثاني الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

الفصل الأول إنشاء الهيئة وإدارتها

مادة (٥) :

- أ - تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وتكون لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتتبع الوزير .
- ب - مقر الهيئة الرئيسى فى مسقط ويكون لها فروع فى المناطق والجهات التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة (٦) :

- أ - يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :
- وكيل الوزارة لشئون العمل نائباً للرئيس ويحل محله عند غيابه (ه) .
 - وكيل الشئون المالية بمزاولة المالية والاقتصاد .
 - وكيل وزارة التجارة والصناعة .
 - مدير عام المديرية العامة لشئون العمل .
 - اثنين عن أصحاب الأعمال يختارهما غرفة تجارة وصناعة عمان .
 - اثنين عن العمال من المؤمن عليهم يختارهما الوزير .
- ولمجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من الخبراء والمستشارين دون أن يكون لهم صوت معدود .
- ب - تحدد اللوائح الداخلية للهيئة نظام العمل بالمجلس وقواعد وأجراءات ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته ومكافآت حضور جلساته وجلسات اللجان المنقرعة منه .
- ج - تكون مدة العضوية فى مجلس الإدارة بالنسبة لممثلى أصحاب الأعمال والعمال ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة مالم يلقوا صفاتهم قبل ذلك .

* معدلة بالمرسوم السلطانى رقم ١٩٩٢/٤ السابق الإشارة إليه .

مادة (٧) :

يتولى المجلس إدارة شؤون الهيئة والإشراف على أعمالها وتتأط به لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بما في ذلك :

- ١- الإشراف على تنفيذ القانون واللوائح والقرارات النافذة ، واتخاذ مايراه ضروريا لبلوغ أهدافه وتحسين سير العمل .
- ٢- وضع الهيكل التنظيمي للهيئة وتعديله بما يتماشى مع مسؤولياتها وتوسع نشاطها وتحديد الاختصاصات التفصيلية لتقسيماتها الإدارية وتعديلها وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وتحديد الصلاحيات المالية والإدارية للرئيس التنفيذي للهيئة .
- ٣- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وشؤون الموظفين وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .
- ٤- دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدوري ، وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء .
- ٥- دراسة الخطط وأقرار مشروع الموازنة الجارية والاستشارية للهيئة .
- ٦- اقرار ميزانية الهيئة بعد التنسيق مع الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد .
- ٧- اعتماد الحسابات الختامية السنوية للهيئة ومركزها المالي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .
- ٨- وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الهيئة والتصديق على مجالات توظيفها بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .
- ٩- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية واقتراح مايلزم بشأنها .
- ١٠- تعيين الخبراء الكوادرين لفحص وإعداد المركز المالي للهيئة .
- ١١- استثمار أموال الهيئة .
- ١٢- تعيين مراقب أو أكثر للحسابات يكون تابعا لرئيس مجلس الإدارة مباشرة وتحديد أتعابه السنوية ، ويختص بتدقيق حسابات الهيئة .
- ١٣- قبول الهبات والوصايا والإعانات والتبرعات .
- ١٤- أية موضوعات أخرى يحيلها الوزير للمجلس .

مادة (٨) :

يتولى إدارة الهيئة ورئيس تنفيذي ، يصدر بتعيينه وتحديد مخصصاته مرسوم سلطاني .
ويكون الرئيس التنفيذي للهيئة مقرا وأمين سر لمجلس الإدارة ويختار الوزير في حالة غياب الرئيس التنفيذي من محل محله في ممارسة اختصاصاته وذلك بصفة مؤقتة .

مادة (٩) :

- يمثل الرئيس التنفيذي للهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء ويتولى على الأخص مايلي :
- ١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 - ٢- إدارة الهيئة والإشراف على موظفيها وتطوير نظام العمل بها ومتابعته .
 - ٣- دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاصه بها .
 - ٤- عرض مشروع ميزانية الهيئة على مجلس الإدارة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ بداية السنة المالية مع تقرير متابعة أعمال

الهيئة وتقييم أدائها .

- ٥- إعداد الحسابات الشهرية التي توضح موقف المصروفات والإيرادات والمركز المالي للهيئة وتقديمها لمجلس الإدارة .
- ٦- إعداد الحسابات الختامية المدققة للهيئة بعد انتهاء السنة المالية ، وعرضها على مجلس الإدارة وإرسالها إلى الجهات المختصة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليها .
- ٧- موافقة الوزارة وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن نشاط الهيئة بصفة عامة .
- والرئيس التنفيذي أن يفوض غيره من موظفي الهيئة في ممارسة بعض اختصاصاته .

الفصل الثاني النظام المالي للهيئة

مادة (١٠) :

ينشأ حساب مستقل لكل فرع من فروع التأمينات الاجتماعية .

مادة (١١) :

- يفحص المركز المالي للهيئة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بمعرفة خبير إكتواري أو أكثر .
- ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة التزمت الخزانة العامة بسداده . ويعتبر مانتدفعه الخزانة العامة قرضاً على الهيئة تلتزم بسداده من أي فائض يتوافر لديها في السنوات المقبلة ، ويجب في هذه الحالة أن يوضح الخبير أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .
- أما إذا تبين وجود أموال فائضة فترحل إلى حساب خاص يفتح وفقاً للنظم المالية المعمول بها في الدولة ، ولايجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد في الأغراض الآتية:
- ١ - تسوية كل أو بعض العجز الذي أدته الخزانة العامة .
 - ب - تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأفراض المختلفة .

مادة (١٢) :

تبدأ السنة المالية للهيئة اعتباراً من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من ذات العام عدا السنة المالية الأولى فتبدأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى نهاية ديسمبر من العام التالي .

الباب الثالث اشتراكات التأمين ومواعيد دفعها

مادة (١٣) :

تحسب اشتراكات التأمين المنصوص عليها في هذا القانون على أساس الأجر الأساسي الذي يتقاضاه المؤمن عليه .

كما يحسب الاشتراك بالنسبة الى العامل الذي يتقاضى أجره بالقطعة أو بالانتاج أو بالساعة على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه عن مدة عمله الفعلية فى الثلاثة الأشهر الأخيرة .
ويصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة ، قرارا بالمواعيد والشروط التى تتبع فى تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة (١٤) :

يجب ألا يقل الاشتراك الذى يؤدى للهيئة بالنسبة للعامل المؤمن عليه عن الاشتراك الذى يؤدى عن عامل يتقاضى الحد الأدنى المقرر للأجر .

مادة (١٥) :

تعتبر الاشتراكات المنصوص عليها فى القانون المستحقة عن كل شهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو التى يؤديها صاحب العمل واجبة الأداء للهيئة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر الذى يلى الشهر المستحقة عنه الاشتراكات .

مادة (١٦) :

يلتزم صاحب العمل بدفع كامل الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه الى الهيئة فى المواعيد المشار اليه فى المادة السابقة وهو وحده المسئول قبل الهيئة عن دفعها ، وله مقابل ذلك أن يقتطع من أجر المؤمن عليه مايقع على عاتقه من اشتراك فى كل مرة يدفع اليه أجره .

مادة (١٧) :

يلتزم كل صاحب عمل خاضع للقانون لم يشترك فى التأمين عن كل أو بعض عماله ، أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجر الحقيقية ، أو لم يؤده مكافأة نهاية الخدمة المخاضر بالبند(٤) من المادة (٢٠) بداء مبلغ اضافى للهيئة قدره ١٣,٥ ٪ من الاشتراكات التى لم يؤدها أو من المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة .

مادة (١٨) :

يجوز تبسيط المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك فى التأمين والمنصوص عليها فى الفقرة (٤) من المادة (٢٠) على خمسة أقساط سنوية على الأكثر ، ويدفع صاحب العمل كل قسط فى نهاية كل سنة مع فائدة على مايتبقى من المبلغ تحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة بشرط ألا تزيد نسبتها على ٣ ٪ .

مادة (١٩) :

على اصحاب الأعمال الذين لديهم أنظمة للتقاعد عند العمل بهذا القانون إخطار الهيئة عن هذه الأنظمة مع بيان كاف بشروط هذه الأنظمة والمزايا المقررة فيها للعمال ، فاذا تبين للهيئة أن النظام الذى يديره رب العمل يوفر مزايا أفضل من تلك التى توفرها الهيئة ، يصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة قرارا باستثناء رب العمل من تطبيق أحكام القانون ، ويشتمل القرار على الضوابط اللازمة للإشراف على ذلك النظام ومراجعة حساباته بصفة دورية للتأكد من صلاحته لتغطية الالتزامات المترتبة عليه .

أما الأنظمة التى توفر نفس المزايا التى توفرها الهيئة أو أقل منها فيصدر الوزير ، بناء على اقتراح مجلس الادارة ، قرارا بإدماجها فى الهيئة ويحدد القرار القواعد والإجراءات والمواعيد لهذا الإجماع .

الباب الرابع فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهني

الفصل الأول التمويل

مادة (٢٠) :

يمول فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة مما يلي :

- ١- الحصة التي يلتزم صاحب العمل بسدادها للهيئة بواقع ٨ ٪ من أجر المؤمن عليه شهريا .
 - ٢- الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٥ ٪ من أجره شهريا .
 - ٣- المبالغ التي تلتزم بها الخزنة العامة بواقع ٥ ٪ من الأجر الشهري للمؤمن عليهم وتؤدى إلى الهيئة فى أول الشهر التالى لتاريخ الاستحقاق .
 - ٤- المبالغ التي يؤديها صاحب العمل للهيئة نظير مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة وفقا لقانون العمل أو المنصوص عليها فى عقد العمل أو لوائح النظم الأساسية للشركات وذلك عن مدة الخدمة السابقة مباشرة على الاشتراك فى هذا القانون .
- وتلتزم الهيئة بإداء هذه المكافأة الى العامل عن المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ، عند نهاية علاقة العمل مع عائد استثمارها محسوبا وفقا للقواعد التي يحددها مجلس الادارة ، وذلك بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي تستحق للعامل وفقا لأحكام هذا القانون .
- ٥ - ريع استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .
 - ٦- الهبات والوصايا والتبرعات والإعانات التي يوافق عليها مجلس الادارة .
 - ٧- المبالغ الإضافية وفوائد التأخير المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون .
 - ٨- القروض التي ترصد فى ميزانية الدولة لتغطية العجز .
 - ٩- الموارد الأخرى التي تخصص لهذا التأمين .

الفصل الثانى استحقاق معاش الشيخوخة

مادة (٢١) :

يستحق المؤمن عليه من الهيئة معاش الشيخوخة وفقا لمد اشتراكه فى التأمين ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون . سواء كانت متصلة أو منفصلة فى الحالات الآتية :

١- انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن الستين من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين (١٨٠) شهرا على الأقل ، أو ببلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين من عمرها متى كانت مدة اشتراكها في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين (٢٤٠) شهرا على الأقل ، أو المؤمن عليها قبل بلوغها سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة اشتراكها (١٨٠) شهرا على الأقل .

ويخفض المعاش المستحق في هذه الحالة بنسبة تقدر بما لسن المؤمن عليه وفقا للجدول رقم (٣) المرافق ولا يسرى التخفيض بالنسب المشار إليها بالفقرة الثانية من هذا البند في حالات طلب المؤمن عليه أو المستحقين عنه صرف المعاش لثبوت العجز أو لوقوع الوفاة .

٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه بعد سن الستين من عمره والمؤمن عليها بعد سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة الاشتراك في التأمين (١٨٠) شهرا على الأقل منها ما لا يقل عن ٣٦ شهرا متصلة خلال السنوات الخمس الأخيرة السابقة على انتهاء الخدمة .

ويحسب ضمن مدة الاشتراك في التأمين بالبند الثلاثة السابقة المدد التي يتقاضى خلالها المؤمن عليه بدلات يومية في حالة عجزه المؤقت عن العمل بسبب إصابة العمل ، ولا يؤدي عن هذه المدة أي اشتراك في التأمين ولا يدخل في حساب المدد المنصوص عليها في هذه المادة مدد الغياب بدون أجر ومدد الوقف عن العمل بدون راتب .

الفصل الثالث

استحقاق معاشات العجز والوفاة

التأمين عن سبب غير مهني

مادة (٢٢) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه العجز أو الوفاة بسبب غير مهني قبل بلوغه سن الستين ، أو قبل بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، أو إذا انتهت الخدمة بسبب الوفاة في أي سن ، استحق المعاش للمؤمن عليه أو المؤمن عليها أو المستحقين منهما بأحد الشروط الآتية:

- أ - إذا بلغت مدة الاشتراك في التأمين ستة أشهر متصلة على الأقل قبل حدوث العجز أو وقوع الوفاة مباشرة .
- ب - إذا بلغت مدة الاشتراك في التأمين (١٢) شهرا متقطعة منها على الأقل ثلاثة أشهر اشتراك في التأمين متصلة قبل حدوث العجز أو الوفاة مباشرة.

فإذا لم يحدث العجز أو لم تقع الوفاة بعد استيفاء الحد الأدنى لمدد الاشتراك المشار إليها بالبند (أ) أو (ب) السابقين وأنتقل أيهما عن الاشتراك في التأمين لأي سبب من الأسباب كان لأيهما أو للمستحقين منهما حسب الحالة الحق في المعاش إذا حدث العجز خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك في التأمين وقبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو إذا وقعت الوفاة خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك في التأمين بغض النظر عن السن مالم تكن قد توافرت في شأن أيهما حالة استحقاق المعاش المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢١) السابقة وكان هذا المعاش أفضل .

ويصدر قرار من الوزير ، بعد التنسيق مع وزير الصحة ، بكيفية إثبات العجز أو الوفاة .

الفصل الرابع

استبدال المعاش

مادة (٢٣) :

يجوز للهيئة أن تستبدل بحق المستفيد من أصحاب المعاشات في معاشه مبلغا اجماليا يحدد كراسمال للقيمة المستبدلة من المعاش ، ويجب ألا يزيد المبلغ المستبدل على ريع المعاش ، ويحسب بواقع عشرة رواتب عن كل رواتل يتم استبداله ويتم الاستبدال في الحدود ووفقا للشروط والأوضاع وفي الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الفصل الخامس

استحقاق مكافأة نهاية الخدمة

مادة (٢٤) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ، ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق مكافأة نهاية الخدمة بشرط ألا تقل مدة اشتراكه في التأمين عن سنة كاملة .

مادة (٢٥) :

تحتسب مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في المادة السابقة على أساس آخر أجر أساسي تلقاه العامل عند انتهاء خدمته بواقع أجر شهر واحد عن كل سنة من الثلاث السنوات الأولى من سنوات اشتراكه في التأمين وواقع أجر شهرين عن السنوات التي على الثلاث السنوات الأولى .

مادة (٢٦) :

تدفع المكافأة المشار إليها عند وفاة المؤمن عليه للمستحقين للمعاش وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون .

الفصل السادس

حساب معاش الشيخوخة والعجز والوفاء

بسبب غير مهني

مادة (٢٧) :

يحسب معاش الشيخوخة بواقع جزء من ستين جزءا من المتوسط الشهري للأجر المستحق للمؤمن عليه والمسدّد على أساسه اشتراك التأمين خلال السنتين الأخيرتين من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك ، مضروباً في عدد سنوات الاشتراك الكاملة في التأمين .

مادة (٢٨) :

يحسب المعاش في حالة العجز أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من الأجر عند حدوث الوفاة أو العجز أو جزء من سنتين من الأجر الأخير المستحق المؤمن عليه مضروباً في عدد سنوات الاشتراك أيهما أكبر .

الفصل السابع

الأحكام العامة للتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة (٢٩) :

في حساب مدد الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر الى شهر كامل في كل مدة ، ثم يجبر كسر السنة في مجموع هذه المدد الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه المعاش .

مادة (٣٠) :

في حالة تعيين أحد الأشخاص المعاملين بقانون معاشات ومكافآت مابعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين بالقطاع الخاص ، وخضوعه لأحكام هذا القانون أو العكس يلتزم كل من صندوق المعاشات والمكافآت والهبة العامة للتأمينات الاجتماعية بتحويل حصة الاشتراك التي اقتطعت من مرتبه وحصة الحكومة التي أدبت لحسابه أو حصة حصة العامل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وحصة صاحب العمل وحصة الخزانة العامة التي أدبت لحساب المؤمن عليه الى الجهة التي يعامل بقانونها ، وتطبق في هذه الحالة أحكام قانون الجهة المحولة اليها المصيلة مع ضم المدتين السابقة واللاحقة اذا لم يكن قد صرف مستحقاته وفقاً للنظام الذي كان يخضع له ، ويبدأ باستقطاع نسبة الاشتراك من تاريخ تعيينه .

أما اذا كان قد تم صرف مستحقاته فانه يشترط لضم مدة خدمته السابقة أن يقدم طلباً بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تعيينه وأن يقدم برء مكافأة نهاية الخدمة التي صرفت له .

واذا كان الشخص قد بلغ معاشه عند التعيين الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون الذي كان معاملاً به فلا تحول المصيلة ويستحق عن المدة الجديدة مكافأة نهاية الخدمة متى استوفى الشروط اللازمة لذلك .

الباب الخامس

فرع التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية

الفصل الأول

التمويل والعناية الطبية

مادة (٣١) :

يمول فرع التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية مما يلي :

١- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم أصحاب الأعمال بإدائها الهيئة بواقع ١ ٪ من أجور عمالهم الشهرية ، يلتزم صاحب

العمل وحده بقاء هذا الاشتراك .

٢- ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها بالبند السابق وفي حالة وجود فائض يرحل إلى الحساب والمنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون .

مادة (٣٢) :

تلتزم الهيئة بتوفير العناية الطبية للمؤمن عليه في حالة إصابة العمل وتشمل العناية مايلي :

١- خدمات الأطباء العامين والاختصاصيين والمساعدين الطبيين والخدمات الملحقه .

٢- العلاج والإقامة بالمستشفيات .

٣- توفير وتقديم الأدوية والمواد الطبية اللازمة .

٤- إجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية .

٥- توفير الخدمات التأهيلية والأطراف الصناعية ونحوها وأية تجهيزات طبية وجراحية لاستعوارك الإصابة .

٦- نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه إلى المركز الطبي أو المستشفى لتلقى العلاج وكذلك نفقات مودته .
وتحدد بقرار من الوزير بناء على موافقة مجلس الإدارة القواعد الخاصة بتقدير نفقات الانتقال .

وعلى الهيئة إبرام اتفاقيات خاصة مع وزارة الصحة أو أية جهة أخرى لتقديم العلاج بالفئات التي تعددها أو نظير مبلغ مقطوع وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على ما يتم الاتفاق عليه بينه وبين وزير الصحة وموافقة مجلس الإدارة.

الفصل الثاني

البدلات اليومية في حالة الإصابة

مادة (٣٣) :

يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيًا كان وقت وقوعها وإذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله أوقف صرف مرتبه . ويتحمل الهيئة بدلا يوميا تقوم بصرفه للمصاب في مواعيد صرف الأجور طوال مدة عجزه عن أداء عمله حتى شفائه أو استقرار حالته بثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أي الحالات أسبق .

وتعتبر في حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها ، وكذلك كل حالة مرضية مهنية مما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق تظهر أعراضها خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

مادة (٣٤) :

يكون البدل المشار إليه ٧٥ ٪ من الأجر اليومي للمصاب طوال مدة عجزه عن العمل ويقدر هذا البدل على أساس الأجر الشهري المسدد منه الاشتراك مقسوما على ٣٠ .

مادة (٣٥) :

لايستحق البدل اليومي للإصابة والتعويض عن العجز الدائم في الحالات التالية:

أ - إذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه .

ب - إذا حدثت الإصابة بسبب انحراف مقصود في السلوك من جانب المصاب ويعتبر كذلك :

- ١- كل فعل يأتية المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
- ٢- كل مخالفة صريحة لتعليمات الرقابة المعلقة في مكان ظاهر في محل العمل .
- وذلك كله مالم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته من ٢٥ ٪ من العجز الكامل المستديم.
- ولايجوز التمسك بالحالات السابقة الا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجرى وفقا لحكم المادة (٤٨).

الفصل الثالث

التعويض والمعاش في حالة إصابة العمل

مادة (٣٦) :

في حالة العجز الدائم الجزئي الناجم عن الإصابة الذي لاتصل نسبته الى ٢٠ بالمئة من العجز الكلي المستديم يحق للمصاب تقاضي تعويض اصابة مقطوع يساوي ٣٦ مرة من المعاش الشهري المحدد للعجز الدائم الجزئي الذي كان يفترض أن يطالب به طبقا للمادة التالية تبعا للنسبة المئوية للعجز الحاصل .

ولايجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة العامل بسبب العجز الجزئي المذكور بالفقرة السابقة .

مادة (٣٧) :

- ١ - في حالة العجز الدائم الجزئي الناجم عن اصابة عمل والذي تعادل نسبته ٢٠ بالمئة أو تجاوزها واتصل للعجز الكلي الدائم يحق للمصاب تقاضي معاش العجز الكلي الدائم ، ويجمع المؤمن عليه بين معاشه وأجره من العمل دون حدود مادمات نسبة الإصابة لم تصل للعجز الكلي الدائم .
- ب - وإذا نشأ عن اصابة العمل عجز دائم كلي أو وفاة المصاب يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه معاشا شهريا يعادل ٧٥ بالمئة من الأجر الخاضع للاشتراك .

مادة (٣٨) :

تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقا للقواعد الآتية :

- ١- اذا كان العجز ميبنا بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون رويحت النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبيينة به .
- ٢- اذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب ، على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .
- ٣- اذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .
- ويجوز تعديل الجدول رقم (٢) المشار اليه بالبند رقم (١) من هذه المادة وكذلك الجدول رقم (١) المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة (٣٣) بقرار من مجلس الوزراء بقاء على عرض الوزير بعد التنسيق مع وزير الصحة .

مادة (٣٩) :

اذا كان قد سبق للمصاب أن لحقته اصابة عمل أو انتكست اصابته أو حدثت لها مضاعفة روى في تعويضه عن الإصابة الجديدة القواعد الآتية :

١- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الجديدة والإصابات السابقة أقل من ٣٠ ٪ عرض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر الفاضل للاشتراك وقت الإصابة الأخيرة .

٢- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الجديدة والإصابات السابقة تساوى ٣٠ / أو أكثر فيعامل المصاب على الوجه الآتى :

أ - إذا كان المصاب قد عوَّض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها والأجر الفاضل للاشتراك وقت الإصابة الأخيرة .

ب - إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها والأجر الفاضل للاشتراك وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة .

مادة (٤٠) :

تقدر نسبة العجز الدائم تبعاً لطبيعة العامة للمصاب وحالته العامة وعمره ومهنته وملكااته الجسدية والعقلية وإمكاناته وقدرته المهنية . ويكون ذلك بالاسترشاد بالجدول رقم (٢) المرافق . وتمنح التعويضات ومعاشات العجز الدائم بصورة مؤقتة ويجب على الهيئة إعادة عرض المصاب لفحوص طبية دورية خلال أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، مالم تقرّر اللجنة الطبية عدم احتمال حدوث أى تغيير خلال هذه المدة .

ويكون لثبات العجز الدائم ودرجته أى حدوث أى تغيير فيها أو شفاء المصاب أو عودته الى عمله بشهادة من اللجنة الطبية المختصة .

مادة (٤١) :

لكل من المصاب وبجهة العلاج والهيئة طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل سنة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث السنوات التالية ، وعلى اللجنة الطبية المختصة أن تعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة ، ولا يجوز إعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، ويتم إعادة الفحص بمعرفة اللجنة الطبية المختصة .

مادة (٤٢) :

فى حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى وفقاً للمادة السابقة تراعى القواعد الآتية :

١ - إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يعدل معاش العجز أو يوقف اعتباراً من أول الشهر التالى لثبوت درجة العجز الأخيرة ، أو تبعاً لما يتخضع من إعادة الفحص الطبى وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز من زيادة أو نقص حسب الحالة ، وإذا نقصت درجة العجز عن ٣٠ / أوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً لحكم المادة (٣٦)

ب - إذا كان المؤمن عليه سبق أن عوَّض عن درجة العجز التى قدرت أول مرة تعويضاً من دفعة واحدة يراعى مايلى :

١- إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد عن الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٣٠ ٪ استحق المصاب تعويضاً محسوباً على أساس النسبة الأخيرة والأجر المتخذ أساساً للاشتراك عند ثبوت العجز فى المرة الأولى مخصصاً منه التعويض السابق صرفه له ، ولا يترتب على نقصان العجز عن النسبة المقدرة من قبل ، الأساس بالتعويض السابق صرفه .

٢- إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تبلغ ٣٠ / أو أكثر استحق المصاب معاش العجز محسوباً وفقاً لحكم المادة (٣٧) فقرة (١) على أساس الأجر عند ثبوت العجز فى المرة الأولى .

ويسرف اليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصصاً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه اليه بقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة فى المرة الأولى وذلك فى حدود ربع المعاش شهرياً لحين استيفاء ماسبق صرفه من تعويض .

مادة (٤٣) :

للمؤمن عليه المصاب أن يتقدم الى الهيئة بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء العلاج أو من تاريخ العودة الى العمل .

كما يكون له الحق في أن يطلب من الهيئة إعادة النظر في قرار اللجنة الطبية بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة ، ويقدم الطلب مرفقاً به شهادة طبية مؤيدة لوجهة نظره .

مادة (٤٤) :

على الهيئة إحالة طلب إعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المشار اليه في المادة السابقة الى اللجنة الطبية الاستئنافية ، وعليها إخطار المصاب بقرارها بخطاب مسجل يعلم الوصول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ وصول القرار اليها ، ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً للطرفين ، وعلى الهيئة تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

مادة (٤٥) :

يجوز للهيئة أن توقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبي بمعرفة اللجنة الطبية المختصة وذلك اذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذى تطلبه الهيئة في الموعد الذى تخطره به ، أو اذا امتنع عن الخضوع للعلاج وللزيارات والفحوص الطبية ، أو عن المواظبة على التأهيل الذى تقررته اللجنة الطبية المختصة أو اذا لم يمتنع عن ممارسة أى نشاط غير مسموح به بمعرفة اللجنة المذكورة .

ويستمر وقف صرف المعاش الى حين زوال أسبابه أو الى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص ، فاذا أسفرت إعادة الفحص عن نقص درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة أساساً للتسوية اعتباراً من التاريخ الذى كان محدداً لإعادة الفحص الطبي .

ويجوز للهيئة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص اذا قدم أسباباً مقبولة .

وتتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ماتسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

مادة (٤٦) :

على العامل المصاب أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه بأي حادث يكون سبباً في إصابته والظروف التى وقع فيها متى سمحت حالته بذلك ، ويعتبر صاحب العمل بأنه قد أبلغ بالحادث وذلك فى الأحوال الآتية :

أ - اذا توفى العامل فى أو حول مبنى يستعمله صاحب العمل أو تابع لمهنته أو فى أى مكان كان العامل وقت وقوع الحادث يعمل فيه تحت إشراف صاحب العمل أو أى شخص آخر مسئول تجاه صاحب العمل .

ب - اذا عالج العامل أو قدمت اليه الاسعافات الأولية من أى نوع فى مكان الحادث أو فى محل يستعمله صاحب العمل أو تحت إشرافه .

ج - اذا كان صاحب العمل أو أى شخص مسئولاً تجاهه قد أحيط علماً بالحادث من أى مصدر .

مادة (٤٧) :

على صاحب العمل أو المشرف المسئول أن يبلغ كلا من دائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية والشرطة عن كل إصابة عمل تقع بين عماله خلال أربع وعشرين ساعة من علمه بوقوعها وأن يسلم للعامل المصاب أو لرافقه صورة من هذا الاخطار .

يجب أن يتضمن الاخطار اسم العامل وعنوانه وموجز عن الحادث وظروف ونوع الإصابة والجهة التى نقل اليها المصاب للعلاج وكذلك أسماء وعناوين أى من أقاربه المعروفين وأجره فى يوم وقوع الحادث ، ويكون الاخطار وفقاً للنموذج الذى تعدده الهيئة لهذا الغرض .

مادة (٤٨) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً فى كل بلاغ يقدم إليها ويبين فى التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود ، كما يوضح به بمسقة خاصة ما اذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش مقصود من جانب المصاب ويثبت فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو من يمثله أو أقوال المصاب عندما تسمح حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة إبلاغ دائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية بصورة من التحقيق والدائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية أن يطلب استكمال التحقيق إذا رأى سبباً لذلك .

مادة (٤٩) :

يتم صرف البدل اليومي المشار اليه بالمادة (٣٤) اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله بناء على شهادة طبية من الجهة المعالجة..
ويكون صرف البدل اليومي المشار اليه بالفقرة على فترات وفقاً لما يحدده القرار الصادر من الوزير بناء على موافقة مجلس الإدارة كما يحدد القرار بيانات الشهادة الطبية المشار اليها .

مادة (٥٠) :

يستحق المؤمن عليه البدل اليومي خلال فترة انقطاعه عن العمل بسبب تركيب أو صيانة أو استبدال الجهاز التنويعى أو الطرف الصناعي وذلك على أساس أجر اشتراكه من تاريخ الانقطاع .
فاذا كان المؤمن عليه صاحب معاش أوقف صرفه خلال فترة استحقاقه للبدل مالم يكن البدل أقل من المعاش فيستمر صرفه ، على أن تعتمد فترة الانقطاع المشار اليها بالفقرة السابقة من طبيب المستشفى العام .

الباب السادس معاشات المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة (٥١) :

إذا تولى صاحب المعاش ، يكون للمستحقين المبينين أدناه الحق فى أنصبة من ذلك المعاش وفقاً لما يلي :

أولاً : المجموعة (أ) وتشمل الأبناء والبنات .

يكون نصيبهم نصف المعاش المستحق ويقسم بالتساوى إذا كانوا أكثر من واحد .

ثانياً : المجموعة (ب) وتشمل الأمهات أو الأزامل (أو الزوج إذا كان صاحب المعاش أنثى) .

يكون نصيبهم ربع المعاش المستحق ويقسم بين الأزامل بالتساوى إذا كن أكثر من واحدة .

ثالثاً : المجموعة (ج) وتشمل الأب والأم والإخوة والأخوات .

يكون نصيبهم ربع المعاش المستحق ويقسم بالتساوى إذا كانوا أكثر من واحد .

مادة (٥٢) :

يشترط لاستحقاق المعاش للمبشرين في المادة السابقة ما يلي :

١ - الأولين : ألا يكون قد تجاوز سن الثانية والعشرين ، ويستثنى من ذلك :

١- من يثبت عجزه عن الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين إلا إذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ، ففي هذه الحالة لا يشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

٢- الطالب في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة التعليم الجامعي ويشترط ألا تتجاوز سنة السادسة والعشرين

ب - الهند : أن تكون غير متزوجة ويسقط حقها في المعاش إذا تزوجت ثم يعود لها الحق فيه إذا طلقت أو تزلمت .

ج - الأرامل : عدم الزواج ، ويسقط حقها في المعاش إذا تزوجت ثم يعود لها الحق فيه إذا طلقت أو تزلمت مرة أخرى .

د - الزوج : أن يكون الزوج مصابا بعجز يمنعه عن العمل أو الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين إلا إذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ، ففي هذه الحالة لا يشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

هـ - الأب والأم : أن يكون اعتمادهما في معيشتها على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويسقط حقهما في المعاش إذا زال هذا السبب .

و- الأخ : أن يكون معتمدا في معيشتها على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويشترط عدم تجاوزه سن الثانية والعشرين ويستثنى من ذلك :

١- من يثبت عجزه عن الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين إلا إذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ، ففي هذه الحالة لا يشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

٢- الطالب في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة التعليم الجامعي ويشترط ألا تتجاوز سنة السادسة والعشرين .

ز- الأخت : أن تكون غير متزوجة وتعتمد في معيشتها على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويسقط حقها في المعاش إذا تزوجت ثم يعود إليها الحق في المعاش إذا طلقت أو تزلمت .

مادة (٥٣) :

إذا لم توجد مجموعة مستحقة للمعاش أو أحد أفرادها طبقا للمادة (٥١) أو سقط حق أيهم فيه طبقا للمادة (٥٢) يكون توزيع المعاش أو بعضه وفقا لما يلي :

أ - نصيب أي مجموعة في حالة عدم وجودها بالكامل يؤول إلى أفراد المجموعتين الآخرين ويقسم بينهم بالتساوي .

ب - نصيب أي فرد من أفراد المجموعة الواحدة يؤول إلى باقي أفراد ذات المجموعة ويقسم بينهم بالتساوي إذا تعدوا .

ج - في حالة وجود مجموعة واحدة مستحقة طبقا لنص المادتين السابقتين يؤول المعاش كاملا إلى هذه المجموعة ويقسم بين أفرادها بالتساوي إذا تعدوا .

د - يؤول المعاش إلى الهيئة في حالة عدم وجود من يستحق المعاش طبقا لنص المادتين السابقتين من هذا القانون .

مادة (٥٤) :

لا يجوز صرف أكثر من معاش واحد من الهيئة طبقا لأحكام هذا القانون وإذا استحق أكثر من معاش صرف الأكبر قيمة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجمع الأولاد والبنات بين المعاشين المستحقين عن والديهم .

كما تجمع الأرملة بين معاشها من زوجها وبين معاشها بصفتها مستفيدة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها من زوجها وبين دخلها الناتج من عملها .

الباب السابع المنح الإضافية

مادة (٥٥) :

يصرف لأرملة المؤمن عليه أو لأرملة صاحب المعاش أو لأكبر أولاده أو المستحقين عنه عند وفاته منحة تعادل أجر ثلاثة أشهر على أساس الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان في الخدمة ، وتعادل معاش ثلاثة أشهر إذا كان صاحب معاش .

مادة (٥٦) :

تصرف الى الابنة التي تتقاضى معاشا وفقا لأحكام هذا القانون بمناسبة زواجها منحة زواج يساوي مبلغها ١٥ مرة قيمة المعاش الذي تستفيد منه ، ويتوقف صرف المعاش في آخر الشهر الذي جرى فيه الزواج ، وتصرف منحة الزواج مرة واحدة .

مادة (٥٧) :

يصرف لأرملة المؤمن عليه أو لأرملة صاحب المعاش أو لأكبر أولاده المستحقين عنه عند وفاته منحة تعادل أجر ثلاثة أشهر على أساس الأجر الخاضع للاشتراك إذا كان في الخدمة ، أو يصرف معاش ثلاثة أشهر كمحنة إذا كان صاحب معاش وذلك لمواجهة مصاريف الجنازة والعزاء .

مادة (٥٨) :

١ - في حالة فقد المؤمن عليه أو فقد صاحب المعاش ، يصرف للمستحقين عنه اعانة شهرية تعادل ما يستحقونه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول الشهر الذي فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكما .
وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تادية عمله فتقدر الإعانة بما يعادل المعاش المقرر في حالة الوفاة في فرع التأمين ضد إصابات العمل .

ويحدد الوزير - بناء على اقتراح مجلس الادارة - الاجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد .

ويعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكما يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير المعاش وفقا لأحكام هذا القانون ، ويستمر صرف الإعانة بعد ذلك باعتبارها معاشا .

ب - إذا لم تتراخ في المؤمن عليه في الحالة السابقة شروط استحقاق المعاش صرفت الى المستحقين عنه مكافأة نهاية الخدمة التي كان يستحقها ، فإذا لم يثبت فقده أو وفاته وعاد الى العمل ، التزم برد قيمة المكافأة التي صرفت الى المستحقين عنه وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

الباب الثامن أحكام عامة

مادة (٥٩) :

تحدد بقرار من الوزير ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، طريقة التسجيل في الهيئة لكل من أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم الفاضلين لأحكام هذا القانون والمستندات والبيانات اللازمة لإجراء التسجيل .

مادة (٦٠) :

تقوم الهيئة العامة بحصر المنشآت وأصحاب الأعمال خلال المدة التي يحددها القرار الصادر من الوزير بالتطبيق الفعلي للقانون في المرحلة الأولى والمراحل التالية من التطبيق ، وكذلك حصر عمالهم وتسجيلهم لديها ، ويجرى ترقيم أصحاب الأعمال والعمال وفقا لترقيم الذي يصدر به قرار من الرئيس التنفيذي وبالتنسيق مع الجهات المختصة .

وعلى أصحاب الأعمال الاحتفاظ بالأرقام الخاصة باشتراكهم في التأمين والأرقام الخاصة بالعمالين لديهم ، ويتمتع عليهم أن يذكرها تلك الأرقام في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون كلما اقتضى الأمر .

مادة (٦١) :

تصدر الهيئة بطاقة برقم التأمين الثابت لكل عامل لدى تسجيله لأول مرة ، ويحدد الوزير بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة بيانات تلك البطاقة والإجراءات الواجب اتباعها بصدها .

مادة (٦٢) :

يصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة قرارا يتضمن مايلي :

١- بيان السجلات والدفاتر التي يلتزم بحفظها صاحب العمل ، وكذلك الملفات التي ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التي تودع بها .

٢- البيانات والنماذج التي يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة عن العاملين وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج .

ويلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان أسماء العاملين لديه الذين تنتهي مدة خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد وذلك قبل انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

مادة (٦٣) :

يحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون .

مادة (٦٤) :

يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة نظام ومواعيد وكيفية صرف البدلات والتعويضات والمعاشات ومواعيد صرفها والجهات التي تصرف منها ومستندات الصرف ومواعيد صرفها .

مادة (٦٥) :

تسقط حقوق الهيئة في كل الأحوال قبل أصحاب العمل والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بمضى سبع سنوات من تاريخ الاستحقاق دون طلبها كتابة بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل ذلك .

ويسقط حق المؤمن عليه والمستحقين عنه في البدلات للإصابة وفي منح نفقات الجنائز بمرور سنة واحدة على تاريخ الإصابة أو الوفاة دون تقديم طلب بصرفها ويسقط الحق في بقية المنح الأخرى والتعويضات والمعاشات بمرور خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق دون تقديم طلب الصرف .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على المطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الهيئة ويقطع سريان المدة المشار إليها في الفقرة السابقة بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب الصرف في الموعد المحدد .

مادة (٦٦) :

تقطع مدة التقادم بالتبعية على صاحب العمل بإداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب مسجل يعلم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ .

ولا يسرى التقادم في مواجهة الهيئة بالنسبة لأصحاب العمل الذى لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم الا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه ، كما لايسرى بالنسبة لأداء الاشتراكات على أساس أجور غير حقيقية الا من تاريخ علم الهيئة بهذه الواقعة .

مادة (٦٧) :

تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم حتى ولو لم يقدم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة ، وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون مادامت علاقة العمل قد ثبتت لدى الهيئة بين صاحب العمل والعمال .

وإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو صرف التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من الأجر الحقيقي والهيئة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون وفوائد التأخير وكذلك المبالغ الإضافية المستحقة وفقاً لأحكامه .

مادة (٦٨) :

لايعن من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة حل المنشأة أو تصفيتها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو بالوصية أو بالبيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع صاحب العمل السابق أو أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة .

مادة (٦٩) :

لايجوز لكل من الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاش أو المستحقين عنه المنازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضى سنة من تاريخ الإخطار بتسوية المعاش نهائياً أو من تاريخ صرف التعويض فيما عدا حالات الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

مادة (٧٠) :

يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين ، وتستوفى مباشرة بعد

المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخرافة العامة .

ولا يجوز حجز أو النزل عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش والمستحقين عنه لدى الهيئة إلا بدین النفقة أو لدين الهيئة بما لا يجاوز الربع ، وعند التزام يبدأ بخمس دين النفقة أو لا يخصص الباقي للوفاء بدين الهيئة .

مادة (٧١) :

تعفى من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها متى وجدت :

أ - الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون .

ب - الهدايا والتعويضات والمعاشات والمنح والاعانات التي تستحق طبقا لأحكام هذا القانون .

كما تعفى أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٧٢) :

يكون لمن يندبهم الرئيس التنفيذي للهيئة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التعريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام القانون وعلى جميع الجهات الحكومية المختصة تسهيل مهمتهم وتكون لهؤلاء النوبيين سلطات ضبط المخالفات وتحرير المحاضر .

ويلتزم هؤلاء بالاحتفاظ بسر المهنة فيما يتعلق بالقائس التي اطلعوا عليها أثناء ممارستهم لأعمال وظيفتهم ولا يجوز لهم أن يفشوا هذه القائس أو أن ينقلوها لغير الجهات المختصة .

مادة (٧٣) :

يجب على أصحاب العمل أو ممثليهم أن يزودوا النوبيين المذكورين في المادة السابقة بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مهمتهم وخاصة المعلومات المتعلقة بما يلي :

أ - عدد العمال الذين يستخدمونهم وأسمائهم وقوائمهم التعاقبهم بالعمل وتاريخ ميلادهم وأجور كل منهم .

ب - عدد العمال الذين يتركون خدمتهم وأسمائهم وتاريخ انتهاء الخدمة وأجور كل منهم .

ج - قيمة الأجور المدفوعة شهريا وطييعتها وطريقة حسابها ولحدها .

د - طبيعة العمل الجاري ومكانه وفروع العمل إن وجدت .

الباب التاسع العقوبات

مادة (٧٤) :

يعاقب صاحب العمل أو مدير المنشأة المسئول الذي يخالف أحكام هذا القانون ، وأحكام القرارات الوزارية الصادرة بشأنه بغرامة لا تقل من (١٠٠) ريال ولا تزيد على (٥٠٠) ريال ، وتضاعف حدود الغرامة في حالة تكرار المخالفة ، وتتععد الغرامة

بعدد العمال الذين ارتكب بشأتهم صاحب العمل مخالفة أو أكثر .

مادة (٧٥) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالسجن مدة لاتجاوز شهرا واحدا وبغرامة لاتزيد على مائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عمدا عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له بقصد الاستفادة أو إفادة غيره من الحصول على التموينيات أو المعاشات أو المزايا الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون وتخضع حدود هذه الغرامة في حالة تكرار المخالفة ، كما يحكم على الشخص المخالف بالإضافة الى الغرامة المضار إليها برد المبالغ التي صرفت له بدون وجه حق .

مادة (٧٦) :

تتول الى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها بسبب مخالفة أحكام هذا القانون .

الباب العاشر حكم انتقالي

مادة (٧٧) :

يحدد مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير وبالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد ، المبالغ اللازمة لتمكين الهيئة من القيام بالنفقات اللازمة لإدارتها .

جدول رقم (١)
جدول أمراض المهنة

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الفردة) فى سبائك . العمل فى صناعة الألوان من سبائك الرصاص القديم والزنك القديم (الفردة) فى صناعة مركبات الرصاص ، صهر الرصاص ، تحضير واستعمال ميذاء الخزف المحتوية على رصاص التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص .. إلخ . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية .. إلخ .
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥	التسمم بالفوسفور ومضاعفاته .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

تابع جدول رقم (١)

٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأמידية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد ، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك: العمل في استخراج أو تصفير المنجنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها ... إلخ.
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الفلزية وغير الفلزية للكبريت .. إلخ .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .	كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكروونات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تمنوى عليه .
١٠	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح .	كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوي على النيكل أو مركباته ، ويشمل ذلك: التعرض لغبار كربونيل النيكل .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات.	كل عمل يستدعي التعرض لأول أكسيد الكربون ، ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراجات وقمائن الطوب والجير إلخ .
١٢	التسمم بهامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو رذاذ الهامض أو مركباته أو أتريتها أو المواد المحتوية عليها .
١٣	التسمم بالككلور والفلور والهيدروجين ومركباتها .	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو الهيدروجين أو مركباتها ، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .

تابع جدول رقم (١)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٤	التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البتروول أو غازاته أو مشتقاته ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكفور فورم ورابع كلورور الكربون .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلورفورم أو رابع كلورور الكربون ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المستوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلورور الأئين وثالث كلورور الأثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم والمواد ذات النشاط الإشعاعى أو أشعة إكس .	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم وأية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة إكس .
١٨	سـرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعين الزمنة	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للمقطران أو الزفت أو البيثومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات هذه المواد ، وكذا التعرض لأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .
١٩	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات .	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يلقى إلى تلف العين أو ضعف بالإنصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوى (نوموكونيوزس) التي تنشأ عن : ١- غـسبار السيليكا (سيلستوزس) ٢- غبار الأسبستوس (اسبيستوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التواجد لمادة السيليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السيليكا بنسبة تزيد على ٥ ٪ كالعامل فى المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو طحنها أو فى صناعة المسننات الحجرية أو تلميع المعادن بالزمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الاسبيستوس وغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .

تابع جدول رقم (١)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢١	٢- فبار القطن (بيسينوزس) الجمرة الخبيثة (انثراكس)	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رممها أو أجزاء منها ومنتجاتها الخام أو مخلفاتها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر ، وكذلك العمل في شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها .
٢٢	السقاوة	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها أو أجزاء منها .
٢٣	مرض الدرن	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض .
٢٤	التسمم بالبريليبريليوم	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٥	التسمم بالسيلينيوم	أى عمل يستدعي التعرض لفباره أو أبخرته أو للمواد المحتوية عليه .
٢٦	الأمراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى .	كل عمل يستدعي التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .
٢٧	الأمراض والأمراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات أو مشتقاتها .	كل عمل يستدعي التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .
٢٨	أمراض الحميات المعوية .	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج الحميات أو المختبرات البكتريولوجية أو في أى عمل يستدعي الاتصال بمرضى الحميات .
٢٩	الصمم المهني .	كل عمل يستدعي التعرض للضوضاء المرتفعة ويشمل ذلك علمسى سبيل المثال: العمل في أرضاد الطائرات أو في مصانعها وفي عمليات الطرق ، والتعدين وفي العمل بجوار الآلات التي تصدر عنها ضوضاء مرتفعة أو التعرض للعقاقير أو الكيماويات التي تؤثر في السمع .

تابع جدول رقم (١)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٣٠	التهابات الجلد الحادة والمزمنة والإكزيما ومسرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات العين .	أى عمل يستدعى التعرض لآية مادة مهيجة أو ملتهبة أو أكالة صلبة أو سائلة أو غازية ويشمل ذلك على سبيل المثال التعرض للزيوت المعدنية بما فيها البارافين ومنتجاتها والقطران أو الزفت البيومين والأحماض والقلويات ... إلخ.

جدول رقم (٢)

أولاً : بتقدير درجات العجز في حالات الفقد المعسرى :

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف	٢
٨٠ ٪	بتر الذراع الأيمن الى الكتف	١
٧٥ ٪	بتر الذراع الأيمن الى مافوق الكوع .	٢
٦٥ ٪	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع .	٣
٧٠ ٪	بتر الذراع الأيسر الى الكتف .	٤
٦٥ ٪	بتر الذراع الأيسر الى مافوق الكوع .	٥
٥٥ ٪	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع .	٦
٦٥ ٪	بتر الساق فوق الركبة .	٧
٥٥ ٪	بتر الساق تحت الركبة .	٨
٥٥ ٪	الصمم الكامل .	٩
٣٥ ٪	فقد العين الواحدة .	١٠
أيسر ٢٥ ٪	بتر الإبهام	١١
١٨ ٪	بتر السلامية الطرفية للإبهام	١٢
١٢ ٪	بتر السبابة	١٣
٦ ٪	بتر السلامية الطرفية للسبابة	١٤
١٠ ٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة .	١٥
١٠ ٪	بتر الوسطى	١٦
٥ ٪	بتر السلامية الطرفية للوسطى	١٧
٨ ٪	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية .	١٨
٦ ٪	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى .	١٩
٣ ٪	بتر السلامية الطرفية .	٢٠
٥ ٪	بتر السلاميتين الطرفيتين .	٢١
٦٠ ٪	بتر اليد اليمنى عند المعصم	٢٢
٥٠ ٪	بتر اليد اليسرى عند المعصم	٢٣
٤٥ ٪	بتر القدم مع عظام الكاحل .	٢٤
٣٥ ٪	بتر القدم دون عظام الكاحل .	٢٥
٣٠ ٪	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها .	٢٦
١٠ ٪	بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم .	٢٧
١٠ ٪	بتر إبهام القدم وعظمة مشطه .	٢٨
٥ ٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة .	٢٩
٤ ٪	بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم .	٣٠
٣ ٪	بتر السلامية الطرفية لإبهام القدم	٣١
٣ ٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام .	٣٢

يراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضوى ما يأتى :

١- أن تكون الجراحة قد التأت التأتا كاملا (دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية ، كالندبات ، أو التليفات ، أو التكتلات ، أو الالتصاقات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها) ، وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف عن هذه المضاعفات .

٢- فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة السببية للعجز ، والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .

٣- فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

٥- إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبنية أعلاه عجزاً (كلياً) مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود، وإذا كان العجز (جزئياً) قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

٦- فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى البند ٣ من المادة (٣٩) ، إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبنية بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بائى حال من الأحوال أن تتعداها .

ثانياً : فى حالات فقد الإبصار :

درجة الإبصار (١)	نسبة قوة الإبصار (٢)	نسبة فقد الإبصار (٣)	درجة العجز للعين المصابة (٤)
٦/٦	١٠٠,٠	—	—
٩/٦	٩١,٥	٨,٥	٢,٩٠
١٢/٦	٨٣,٦	١٦,٤	٥,٧٤
١٨/٦	٦٩,٩	٣٠,٠	١٠,٥٣
٢٤/٦	٥٨,٥	٤١,٥	١٤,٥٢
٣٦/٦	٤٠,٠	٦٠,٠	٢٤,٠٠
٦٠/٦	٢٠,٠	٨٠,٠	٢٨,٠٠
٦٠/٥	١٤,٠	٨٦,٠	٣٠,١٠
٦٠/٤	٨,٢	٩١,٠	٣٢,١٣
٦٠/٣	٢,١	٩٧,٩	٣٤,٣٦
٦٠/٢	٠,٦	٩٩,٤	٣٤,٧٩
٦٠/١ فأقل	—	١٠٠,٠	٣٥,٠٠

يراعى فى تقدير العجز المتخلف عن فقد الإبصار ما يأتى :

- ١- أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المتقابلة لدرجة الإبصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة إبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤).
- ٢- وفى حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة تعتبر أن العين كانت سليمة $\frac{6}{6}$.
- ٣- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا (لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠ ٪ (عمود ٣).
- ٤- فى حالة فقد إبصار العين الوحيدة تعتبر عجزا (كاملا).
- ٥- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة الإصابة بكلا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة إبصار كل منهما ، أى باعتبار أن الإبصار لكل عين ٥٠ ٪ (عمود ٣) .

ثالثا : فى حالة فقد السمع :

- أ - يعتبر السمع سليما إذا كان لايتجاوز (١٥) ديسبل لكل من الأذنين .
 - ب - تحتسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على (١٥) ديسبل .
 - ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠ / إذا كان متوسط الضعف فى القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف فى هذه الحالة ٥٥ ٪ من العجز الكلى .
- ويراعى فى تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع مايلى :
- ١- أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التى يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠ سيكل / ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائى لإمكان الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من الذبذبات التى لايسهل عملها بالشوكة الرنانة .
 - ٢- أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
 - ٣- فى حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليما ١٠٠ ٪ تبعا لمن العامل المصاب أى يضاف $\frac{1}{2}$ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .
 - ٤- مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى فى حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠ ٪ من السمع الكامل .
 - ٥- مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى فى حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعا للنظام الآتى :

(أ) النسبة المئوية لفقد السمع فى الأذن الأقوى $\times ٥ +$ نسبة فقد السمع فى الأذن الأضعف $\div ٦$

(ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠ ٪ من فقد السمع تعادل ٥٥ ٪ من العجز الكامل .

ويشترط فى جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقرارا تاما .

جدول رقم (٣)
بنسب خفض معاش التقاعد

نسبة الخفض عند المعاش	السن عند تقديم طلب صرف المعاش
<p>/ ٢٠</p> <p>/ ١٥</p> <p>/ ١٠</p>	<p>أقل من ٤٥ سنة</p> <p>من ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة</p> <p>من ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة</p>



موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب السادس

التأمينات الاجتماعية
في
الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
١- قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ م	
بشأن الضمان الاجتماعي	٤٥١
٢- قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٥ م	
بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي	٤٧٤
٣- قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ م	
بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي	٤٧٥
٤- قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١ م	
بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بالضمان الاجتماعي	٤٧٦
٥- قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ م	
بشأن تقرير حقوق ومزايا لمن يفقدون حياتهم	
من العسكريين والمدنيين أثناء تأدية الواجب	٤٧٨
٦- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٠٧٩) لسنة ١٩٩١ م	
بإصدار لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش	٤٧٩
٧- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٦٦٩) لسنة ١٩٨١ م	
بشأن لائحة معاشات الضمان الاجتماعي	٥٠٧

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ م بشأن الضمان الاجتماعي

مؤتمر الشعب العام ،،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العاشر لعام ١٣٨٨ من وفاة الرسول ، الموافق ١٩٧٩ من الميلاد والتي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العاشر الخامس في ١٢ - ١٧ صفر ١٣٨٩ من وفاة الرسول ، الموافق ١ - ٦ يناير ١٩٨٠ للميلاد في شأن أحكام قانون الضمان الاجتماعي .

- وبعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٣م والقوانين المعدلة له .
- وعلى قانون التأمين الاجتماعي رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٧ م والقوانين المعدلة له .
- وعلى قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة له .
- وعلى قانون تقاعد العسكريين رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤م والقوانين المعدلة له .
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ م .
- وعلى قانون الأمن الصناعي والسلامة العمالية رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٦ م .

صاغ القانون الآتي :

الباب الأول الضمان الاجتماعي وإدارته

مادة (١)

الضمان الاجتماعي :

الضمان الاجتماعي حق يكفله المجتمع على الوجه المبين بهذا القانون لجميع المواطنين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحماية للمقيمين فيها من غير المواطنين .

ويشمل الضمان الاجتماعي كل نظام يوضع أو إجراء يتخذ طبقاً لهذا القانون بقصد حماية الفرد ورعايته في حالات الشيخوخة والعجز والمرض وإصابة العمل ومرض المهنة ، وعند فقد المائل وانقطاع سبل العيش وعند الحمل والولادة ، وإعانتته على تحمل الأعباء العائلية وفي حالات الكوارث والطوارئ والوفاة .

كما يشمل الضمان الاجتماعي ، الرعاية الاجتماعية إن لا واعي له من الأطفال والبنين والبنات ، والمعوقين والعجزة والشيوخ ، ورعاية وتوجيه الأحداث في حالات الجنوح والانحراف . ويشمل الضمان الاجتماعي كذلك إجراءات وتدابير الأمن الصناعي والعناية بحالات إصابة العمل وأمراض المهنة وإعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة .

مادة (٢)

نظام الزكاة :

يشمل الضمان الاجتماعي نظام الزكاة الشرعية الإسلامية . ويتأق في شأنها أحكام قانون الزكاة رقم (٨٩) لسنة ١٩٧١م واللوائح والقرارات التفسيرية والتنفيذية الصادرة بمقتضاه .

كما يعتبر من أنظمة الضمان الاجتماعي أى نظام آخر يوضع على أساس من الشريعة الإسلامية واستلهاها لمبادئها القائمة على البر والعدل والإخاء والتراحم والتضامن متى كان يقصد به حماية الفرد ورعايته ودرء المخاطر عنه .

مادة (٣)

أنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي :

تعتبر من أنظمة الضمان الاجتماعي الأنظمة الحالية للتأمين الاجتماعي والتقاعد السارية وفقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٧م وقانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة لهما واللوائح والقرارات السارية بمقتضاها . وذلك إلى أن تحل محلها أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة للقررة بمقتضى أحكام هذا القانون .

كما يعتبر من أنظمة الضمان الاجتماعي نظام تقاعد العسكريين .

مادة (٤)

اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي :

تختص اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بالقيام على شئون الضمان الاجتماعي ، ويشمل ذلك التخطيط والأبحاث ووضع الأنظمة والضغط والقواعد والإشراف على تنفيذها ومتابعة ذلك التنفيذ بما يحقق التنسيق وتقييم الأداء ومراعاة أحكام القوانين واللوائح ورعاية مصالح المضمونين .

كما تكون اللجنة المذكورة الاختصاصات الأخرى التي تسند إليها بقرارات من اللجنة الشعبية العامة .

مادة (٥)

الجان الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلديات :

تختص كل لجنة من اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي في البلديات بتنفيذ أنظمة الضمان الاجتماعي في نطاق البلدية ذات الشأن وذلك بتسجيل المضمونين وتحصيل الاشتراكات عنهم وتقديم المنافع الضمانية النقدية والعينية إليهم ، وجمع البيانات والاحصاءات والإعداد لمشروعات الخطط والميزانيات في شئون الضمان الاجتماعي وذلك فيما عدا ما تختص به اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (١) .

(١) هفت المادة (٥) بموجب أحكام القانون رقم (١) بشأن تطوير بعض الأحكام الخاصة بالضمان الاجتماعي .

مادة (٦)

صندوق الضمان الاجتماعي :

يكون بأمانة الضمان الاجتماعي صندوق للضمان الاجتماعي له شخصية اعتبارية عامة وميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وحسابات مستقلة . وتتولى شؤون الصندوق لجنة يرأسها أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ويكون من بين أعضائها مدير الصندوق ومنوبون عن المضمونين وجهات العمل . ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد صلاحياتها وتنظيم أعمالها وفقا للوائح الصادرة بهذا الشأن .

وينوب أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي من الصندوق في التعاقد والتقاضى ويمثله لدى الغير .

ويكون تعيين مدير الصندوق وتحديد مرتبه بقرار من اللجنة الشعبية العامة يصدر بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (١) .

مادة (٧)

إيرادات الصندوق :

تتكون إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي من :

- (أ) الاشتراكات الضمانية التي يساهم فيها المضمونون وجهات العمل والمنشآت الانتاجية والخزانة العامة .
 - (ب) حصيله ما يفرض لصالح الضمان الاجتماعي من ضرائب ورسوم اضافية ويكون الاختصاص بفرضها للجنة الشعبية العامة .
 - (ج) ما يخصص بالميزانية العامة للدولة سنويا لتغطية مصروفات المنافع وبعد العجز بالصندوق .
 - (د) اعتمادات ميزانية التحول للمشروعات التي يختص بها الصندوق .
 - (هـ) العائد من استثمار أموال الصندوق .
 - (و) حصيله أموال الزكاة .
 - (ز) ما يرصد للصندوق من الهبات والوصايا وبيع الأوقاف .
 - (ح) ما يؤبل إليه من موارد التمويل الأخرى .
- وتكون ملكا للصندوق جميع الأموال والحقوق الموجودات والممتلكات الآيلة إليه من الهيئة العامة للضمان الاجتماعي . كما تتول إلى الصندوق جميع الأموال واحتياطيات الحالية لأنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي وتكون أموال تقاعد العسكريين حسابا مستقلا من حسابات الصندوق .

مادة (٨)

مصروفات الصندوق :

تخصص أموال صندوق الضمان الاجتماعي للصرف منها على المنافع التقديرية والمنافع المينية للضمان الاجتماعي وعلى ما يستلزمه استثمار أموال واحتياطيات الضمان الاجتماعي . ولا يجوز الصرف من هذه الأموال على المصروفات الادارية أو العمومية لأمانة الضمان الاجتماعي . وتحدد اللوائح أنواع

(١) هذه المادة (١) من هذا القانون بموجب أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١ م .

المصروفات العمومية والإدارية المتعلقة بالمنافع والاستثمارات والتي يتحملها الصندوق .
ويراعى بالنسبة لحصيلة أموال الزكاة أن تخصص هذه الأموال كحساب مستقل للصرف في المصارف الشرعية بون
غيرها ، وتراعى بشأنها الأحكام الشرعية المنصوص عليها في قانون الزكاة ولوائحه .

مادة (٩)

الاشتراك الضماني إجباري :

الاشتراك في الضمان الاجتماعي إلزامي فيما يتعلق بجميع أفراد فئات المضمونين المشتركين الذين تنطبق عليهم أحكام
هذا القانون .
ولا يجوز تحميل المضمونين المذكورين نصيبا في أعباء منافع الضمان الاجتماعي أو تكاليف خدماته إلا في حدود ما تنص
عليه أحكام هذا القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه .

الباب الثاني منافع الضمان الاجتماعي

مادة (١٠)

المنافع الضمانية :

يقدم الضمان الاجتماعي منافع نقدية ومنافع عينية . وذلك على النحو المبين في المواد التالية:

مادة (١١)

المنافع النقدية:

المنافع النقدية التي يقدمها الضمان الاجتماعي هي :

(أ) المعاشات وهي :

(١) معاش الشيخوخة .

(٢) معاش العجز لإصابة العمل .

(٣) معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل .

(٤) معاشات المستحقين عن المضمون .

(٥) المعاش الأساسي للقاضي العائل ولعيسى النفل (١) .

ب) علاوة العائلة لأصحاب المعاشات .

ج) المنافع قصيرة الأمد .

وهي المساعدات المالية اليومية للعاملين لحساب أنفسهم في حالات العجز المؤقت المرض أو إصابة العمل أو الولادة .

(١) نظم صرف المعاش الأساسي بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ « انظر لآخر الكتاب » .

(د) المنح المقطوعة .

وهي منح تقدر بمبالغ معينة تستحق كل منها دفعة واحدة عند توافر شروطها وهي :

(١) إعانة الحمل .

(٢) منحة الولادة .

(٣) إعانة الدفن .

(٤) منح الكوارث والطوارئ .

مادة (١٢)

المنافع العينية :

(أ) المنافع العينية التي يقدمها الضمان الاجتماعي هي :

(١) الرعاية الاجتماعية :

وذلك باعتبار أن المجتمع هو العائل لمن ليس له ملوى أو عائل . وهو الراعي لكل من تتعد به ظروفه الشخصية أو الاجتماعية عن رعاية نفسه .

(٢) الرعاية الصحية النوعية :

وتستهدف كفالة الأمن الصناعي والسلامة المالية ورعاية حالات إصابات العمل وأمراض المهنة ، وإعادة التأهيل ، ورعاية المجزة والمعوقين ، وتقديم الخدمات الصحية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية .

(ب) وتقدم هذه المنافع العينية على الوجه الذي يبينه هذا القانون واللوائح التي يصدر بمقتضاها .

الفصل الأول

المنافع النقدية

مادة (١٣)

سن انتهاء الخدمة أو العمل :

(أ) يستحق معاش الشيخوخة للمشارك عند انتهاء خدمته أو عمله بسبب بلوغه السن المحددة قانوناً لترك العمل أو الخدمة .

(ب) تكون هذه السن (٦٥) خمساً وستين سنة ميلادية كاملة فيما يتعلق بالمشاركين من الرجال . كما تكون (٦٠) ستين سنة ميلادية كاملة بالنسبة إلى الفئات الآتية :

(١) العاملات من النساء .

(٢) الرجال العاملين في الأعمال أو الصناعات المضرة بالصحة التي تعددها اللوائح .

(٣) الرجال العاملين في الأعمال العادية وذلك بشرط أن يكون انتهاء الخدمة أو العمل بناء على موافقتهم وموافقة الجهات التي يعملون بها .

(ج) على أنه يجوز لمن بلغ السن المحددة بالفقرة (ب) السابقة أن يستمر في الخدمة أو العمل بعد الخامسة والستين أو بعد الستين - بحسب الأحوال - بشرط موافقة جهة العمل أو الخدمة وذلك مع عدم الإخلال بالشروط الأخرى المقررة قانوناً للبقاء في الخدمة أو العمل .

د) وتعدل بما يتفق مع أحكام هذه المادة ، الأحكام المتعلقة بسن انتهاء الخدمة أو العمل المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ وبغيره من التشريعات المنظمة للخدمة أو العمل وفي أنظمة الشركاء والعمال ، على ألا يخل ذلك بالسن المحددة لانتهاء الخدمة في قوانين نظام القضاء والشرطة وحرس الجمارك ويسرى حكم التعديل المذكور اعتباراً من التاريخ المحدد بالفقرة .

ب) من المادة (٥٠) من هذا القانون ^(١) ،

مادة (١٤)

معاش الشيخوخة :

أ- يحسب معاش الشيخوخة للمشارك على أساس متوسط مرتبه الفعلي أو أجره الفعلي أو دخله المفترض في خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مدة خدمته أو عمله .

ويضرب هذا المتوسط في (٥٠٪) عن كل سنة خدمة أو عمل من العشرين سنة الأولى للمشارك و ٢٪ عن كل سنة خدمة أو عمل له تالية لذلك .

ب) على ألا يقل معاش الشيخوخة عن (ثمانين في المائة) من الحد الأدنى للأجور ولا يزيد على ثمانين في المائة من متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل الذي سوى على أساسه المعاش .

ج) ويقتطع الاشتراكات من مرتب المشارك أو أجره أو دخله لحساب المعاش وذلك ابتداء من التاريخ الذي تخوله فيه مدة خدمته أو عمله المحسوبة الحد الأقصى للمعاش . ولا تدخل المدة التالية لذلك التاريخ في حساب المعاش .

د) وتبين اللوائح الأحكام التنفيذية لتسوية معاشات الشيخوخة وضوابط استحقاقها وصرفها .

هـ) كما تعدد اللوائح الأثر الذي يلحق بمعاش الشيخوخة في حالة إيواء صاحبه بدار الشيخوخة أو العجزة أو المعوقين أو غيرها من دور الرعاية الاجتماعية .

مادة (١٥)

عودة أصحاب المكافآت إلى العمل :

إذا كان المشارك قد حصل على مكافأة بمقتضى نظام التقاعد أو إعانة إجمالية بمقتضى نظام التأمين الاجتماعي ، ثم عاد إلى العمل أو الخدمة تحت نظام معاش الشيخوخة المقرر بهذا القانون ، فتدخل مدة خدمته أو عمله السابقة في حساب معاش الشيخوخة وفقاً لأحكام هذا القانون ، بشرط أن يرد إلى صندوق الضمان الاجتماعي قيمة المكافأة أو الإعانة التي كان قد تقاضاها عن مدة الخدمة أو العمل المذكورة . ويكون الرد وفقاً لما تتيحه اللوائح .

فإذا لم يعد الأشخاص المذكورين إلى العمل أو الخدمة بعد سريان نظام معاشات الضمان الاجتماعي فتبقى لهم المكافأة أو الإعانة التي استحقوها ، ولا يعاملون بمقتضى نظام معاشات الشيخوخة المقررة بهذا القانون .

مادة (١٦)

عودة أصحاب المعاشات إلى العمل :

إذا زائل صاحب المعاش المستحق وفقاً لهذا القانون أو لقانون التقاعد أو التأمين الاجتماعي خدمة أو عملاً يخضعه لأحكام

(١) استبدلت المادة (١٣) بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي . « انظر آخر الكتاب » .

قانون الضمان الاجتماعي ، فيوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ عودته إلى الخدمة أو العمل ويستمر موقفاً طوال مدة خدمته أو عمله الخاضع للضمان الاجتماعي .

فاذا انتهت خدمة أو عمله فيعاد تقدير معاشه على أساس ضم جميع مدد عمله أو خدمته المحسوبة وفقاً للقانون . وذلك مع مراعاة حكم المادة (٣٩) من هذا القانون (١) ،

مادة (١٧)

معاش العجز بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة :

(أ) إذا انتهت خدمة المشترك أو عمله بسبب إصابة عمل أعجزته عجزاً كلياً عن الكسب ، فإنه يستحق معاشاً كاملاً . فإذا عجز عن الكسب بسبب إصابة العمل عجزاً جزئياً فإنه يستحق معاشاً جزئياً أو إعانة مقطوعة .

(ب) ويكون استحقاق المعاش الكامل أو الجزئي أو الإعانة بحسب درجة العجز وذلك على النحو الآتي :

درجة العجز	المنفعة التقديرية
• أقل من خمسة في المائة	لا تستحق أي منفعة نقدية
• من خمسة في المائة إلى أقل من ثلاثين في المائة	إعانة مقطوعة
• من ثلاثين في المائة إلى أقل من ستين في المائة	معاش جزئي
• من ستين في المائة إلى مائة في المائة	معاش كامل

(ج) وتحدد نسبة العجز بدرجة فقد القدرة على الكسب وبحسب نوع العمل والجزء المصاب من الجسد ومع مراعاة حكم الفقرة (٩) من المادة (٥٢) من هذا القانون .

(د) وبحسب المعاش الكامل على الأساس المنصوص عليه بالمادة (١٤) من هذا القانون ، على ألا يقل هذا المعاش عن قيمة المعاش الأساسي المقرر بمقتضى هذا القانون مضافاً إليه نصف آخر دخل أو مرتب أو أجر استحققت على أساسه الاشتراكات قبل فقد المشترك القدرة على الكسب . ولا يجاوز المعاش (١٠٠٪) من قيمة الدخل أو المرتب أو الأجر المذكور بأي حال .

(هـ) ويحسب المعاش الجزئي بنسبة درجة العجز إلى المعاش الكامل وتقدر الإعانة المقطوعة بنسبة درجة العجز إلى معاش سنة كاملة .

(و) وتأخذ أمراض المهنة حكم إصابات العمل . وتحدد اللوائح أمراض المهن وحالاتها وشروط اعتبارها .

مادة (١٨)

معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل :

(أ) إذا انتهت خدمة المشترك أو عمله بسبب عجز كلي مستديم - بنسبة ٦٠٪ أو أكثر - ناشئاً عن عدم اللياقة الصحية أو عن مرض أو حادث ، وكان ذلك لا يرجع إلى إصابة عمل ، فإنه يستحق معاشاً يحسب على أساس (خمسين في المائة) من المعاش الكامل (المحسوب وفقاً لحكم المادة (١٤) من هذا القانون) مضافاً إليه . (٥٠ ٪ نصف في المائة) عن كل سنة اشترك من العشرين سنة الأولى من مدة العمل أو الخدمة و (٢ ٪ اثنان في المائة) عن كل سنة خدمة أو عمل تزيد على ذلك .

(١) أضيفت المادة (١٦) مكرر وذلك بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥م بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي . انظر آخر الكتاب .

(ب) وفي شأن تقدير العجز وتحديد نسبته يتبع حكم الفقرة (ج) من المادة (١٧) من هذا القانون .
(ج) ولا يقل معاش العجز الكلي المستديم الذي يستحق بحكم هذه المادة عن قيمة المعاش الأساسي المقرر بمقتضى هذا القانون مضافا إليه نصف آخر دخل أو مرتب أو أجر استحق على أساسه الاشتراك قبل انتهاء الخدمة أو العمل بسبب العجز الكلي . ولا يجاوز المعاش (٨٠٪) ثمانين في المائة (من الدخل أو المرتب أو الأجر المذكور بأى حال .

مادة (١٩)

أحكام العجز ولجان تقديره :

تبين اللوائح أحكام العجز المشار إليه بالمادتين (١٧ و ١٨) وضوابط وإجراءات تقديره وتشكيل اللجان التي تتولى ذلك التقدير وبيان اختصاصاتها وتنظيم أعمالها . وتضع هذه اللوائح الأحكام التنفيذية للمعاشات وإعانات العجز المقررة بالمادتين المذكورتين وقواعد استحقاقها وتسويتها وصرفها . كما تبين أحكام إعادة الفحص الطبي للتحقق من استمرار العجز . والأثر الذي يلحق بالمعاش عند تحسن الحالة بسبب إعادة التأهيل أو بغير ذلك من الأسباب أو عند إبطاء صاحب المعاش بدار المعجزة أو المعوقين أو بغيرهما من نور الرعاية الاجتماعية .

مادة (٢٠)

الحاجة لخدمة شخص آخر :

إذا كان صاحب معاش العجز الكلي بسبب إصابة العمل ، أو صاحب معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل ، يحتاج بصفة مستمرة إلى خدمة شخص آخر له ، لفقد قدرته على خدمة نفسه نتيجة العجز ، جاز أن يزداد معاشه بمقدار لا يجاوز (٢٥٪) خمسة وعشرين في المائة منه . وذلك بحسب نوع الخدمة اللازمة ومدى الحاجة إليها ، وعلى الوجه الذي تبينه اللوائح .

مادة (٢١)

معاشات (الورثة) المستحقين من المضمونين :

(أ) إذا انتهت خدمة المشترك أو عمله بسبب الوفاة ، فيحسب المعاش الذي كان يستحقه بافتراض أنه عجز عجزا كليا .
ويصرف نصيب من هذا المعاش إلى المستحقين عنه من أفراد أسرته .
(ب) وإذا تولى صاحب المعاش المقرر وفقا لأحكام إحدى المواد ١٤ و ١٧ و ١٨ فيصرف لأفراد أسرته المستحقين عنه نصيب من ذلك المعاش .
(ج) وتحدد اللوائح فئات أفراد الأسرة المستحقين عن المشترك وعن صاحب المعاش ، وشروط استحقاقهم ، ومقدار ما يستحقون من أنصبة ، ونسبة هذه الأنصبة إلى معاش المتوفي ، وأحوال انتهاء الحق في المعاش أو وقفه أو نقصه تبعا لظروف شروط الاستحقاق أو تغير الحالة .

مادة (٢٢)^(١)

المعاش الأساسي :

(أ) المعاش الأساسي هو الحد الأدنى الذي يكفله نظام الضمان الاجتماعي لمن ليس له معاش آخر . ويستحق المعاش الأساسي للمضمونين الآتي بياهم :

(١) عدلت هذه المادة بالقانون () والقانون (١٦) انظر آخر الكتاب .

١) الذين بلغوا سن الشيخوخة المقرر في هذا القانون .

٢) المأجورين كلياً عن العمل .

٣) من انقطعت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم ديون وجود من يلتزم بنفقتهم .

٤) الأرملة

٥) الأيتام .

ب) ويكون بيان شروط استحقاق كل فئة وفقاً للوائح . على أن يشترط لاستحقاق هذا المعاش ألا يكون لأي من أفراد هذه الفئات مرتب أو أجر أو معاش أو إيراد يبلغ مقداره المعاش الأساسي . فإذا كان لهم من ذلك ما تقل عن قيمة المعاش الأساسي فيستحق لهم الفرق بين القيمتين . وإذا كان مستحق المعاش الأساسي حق في نفقة لم تؤد إليه فيحل صندوق الضمان الاجتماعي محل مستحق النفقة عند الاقتضاء إلى أن يتم التنفيذ بها .

ج) وتكون قيمة المعاش الأساسي (٤٠٠) د.ل أربعين ديناراً ليبيا شهرياً .

د) وتبين اللوائح القواعد والإجراءات التنفيذية اللازمة لضبط استحقاق المعاشات الأساسية وصرفها .

هـ) وإذا توافرت شروط استحقاق المعاش الأساسي في أي من المتضمنين بنظام التقاعد أو بنظام التأمين الاجتماعي أو المستحقين عنهم ، وكان له معاش تقاعدي أو تأميني تقل قيمته عن قيمة المعاش الأساسي فيستحق له الفرق بين القيمتين .

وإن كان يستحق مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنظام التقاعد أو إعانة إجمالية للشيخوخة أو اعتلال الصحة أو التزمل أو التيتم بمقتضى نظام التأمين الاجتماعي ، فيحل المعاش الأساسي المستحق محل المكافأة أو الإعانة المذكورة .

ز) ويهدف بالإيرادات المشار إليه بالفقرة (ب) من هذه المادة صافي الإيراد الفعلي الذي يتحقق نتيجة العمل أو الجهد أو الابتكار أو الإيجارات أو النفقة أو الإيراد المرتب أو من إدارة أي نوع من أنواع الأعمال بشروط أن يتخذ صفة الثبات والاستقرار لمدة لا تقل عن ستة أشهر^(١) .

مادة (٢٣)

منحة الوفاة :

أ) في حالة وفاة المشترك ، أو وفاة صاحب المعاش المقرر وفقاً لأحكام إحدى المواد (١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٢) ، يستمر أداء مرتبه أو أجره أو دخله أو معاشه إلى المستحقين عنه من أفراد أسرته الذين تصددهم للوائح ، في المواعيد المحددة للصرف بافتراض عدم وفاته ، وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له .

ب) ويكون أداء المرتب أو الأجر أو الدخل من الجهة التي كان يصرف منها للمشارك مرتبه أو أجره أو دخله حال حياته . ويكون أداء المعاش من خزانة صندوق الضمان الاجتماعي التي كان يصرف منها المعاش قبل وفاته .

ج) فإذا كان المشترك من العاملين لحساب أنفسهم ، فيمنح المستحقون عنه من أفراد أسرته منحة الوفاة من صندوق الضمان الاجتماعي وتحسب قيمتها على أساس الدخل المفترض لمدة ثلاثة أشهر بواقع (٨٠٪) ستين في المائة منه في حالة الوفاة العادية ، وبواقع (٧٠٪) سبعين في المائة منه في حالة الوفاة بسبب إصابة عمل .

د) وتعتبر هذه المبالغ منحة لا يجوز استردادها أو الهجز عليها .

(١) تعتبر هذه المدة لمدة بموجب القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن المعاش الأساسي « انتشر لآخر الكتاب » .

مادة (٢٤)

علاوة العائلة :

يستحق صاحب المعاش علاوة عائلة تصرف له شهريا بالفئات الآتية:

- أربعة دنائير شهرية عن زوجة واحدة .
- ديناران شهريا عن كل طفل .

وتستحق هذه العلاوة لأصحاب المعاشات الأساسية وغيرها من المعاشات التي تقرر بمقتضى هذا القانون ، ولأصحاب المعاشات المقررة وفقا لقانون التقاعد أو قانون التأمين الاجتماعى ، وذلك فيما عدا معاش العجز الجزئى لإصابة العمل . ويقصد بالعائلة فى هذا الخصوص الزوج والزوجة والأبناء الذكور إلى سن الثامنة عشرة والبنات غير المتزوجات . وتنظم اللوائح شروط وقواعد استحقاق وصرف هذه العلاوة .

مادة (٢٥)

المنافع قصيرة الأمد :

يستحق المشترك العامل لحساب نفسه منافع نقدية قصيرة الأمد تعويضا عن الدخل المفقود الذى يفقده بسبب العجز الوقتى الناشئ عن المرض أو إصابة العمل أو الولادة على أن يكون ذلك للمدد والفئات الآتية :

أ) فى حالة المرض العادى :

(٦٠٪) ستون فى المائة من الدخل المقرض لمدة أقصاها سنة .

ب) فى حالة إصابة العمل :

(٧٠٪) سبعون فى المائة من الدخل المقرض لمدة أقصاها سنة .

ج) فى حالة الولادة :

(٨٠٪) مائة فى المائة من الدخل المقرض لمدة ثلاثة أشهر شاملة لما قبل الوضع وبعده .

- وتبين اللوائح شروط وقواعد استحقاق المنافع النقدية المذكورة للعاملين لحساب أنفسهم .

- أما المضمونون من الشركاء والموظفين والعمال فتنطبق جهات الخدمة أو العمل تعويضهم عن المرتب أو الأجر أو الدخل المفقود - بصفة وقتية - بسبب المرض أو إصابة العمل أو الولادة . ويجب أن تتضمن ذلك القواعد المنظمة لشئون الشركاء والموظفين والعمال والمتعلقة بكل فئة من الفئات المذكورة على ألا يقل التعويض الذى يقرر لهم عن الحدود الواردة فى هذه المادة .

مادة (٢٦)

المسئولية فى حالة إصابة العمل :

أ- يكون للمشارك المسأب أو لورثته فى حالة وفاته المطالبة بتعويض عن إصابته من المسئول إذا كان غير جهة العمل أو الخدمة ، ومن جهة العمل أو الخدمة إذا حدثت الإصابة بسبب مخالفتها لقوانين أو أنظمة العمل أو الخدمة ، أو تقصيرها فى اتخاذ إجراءات الأمن الصناعى والسلامة العمالية .

ب- وتكون جهة العمل أو الخدمة مسئولة أمام صندوق الضمان الاجتماعى عن إصابات العمل التى تقع للعاملين بها نتيجة مخالفتها لقوانين أو لوائح وأنظمة العمل أو الخدمة أو تقصيرها فى اتخاذ احتياطات الأمن الصناعى والسلامة العمالية . والصندوق حينئذ أن يعود على جهة العمل أو الخدمة المذكورة بما تكبده نتيجة للإصابة .

مادة (٢٧)

المنح المقطوعة :

تصرف للمشارك المنح المقطوعة الآتي بيانها وتستحق كل منها دفعة واحدة متى توافرت شروطها :

(أ) إعانة الحمل وتستحق عن المدة التي تبدأ من الشهر الرابع للحمل حتى تمام الوضع - وقيمتها ثلاثة دنانير شهريا .

(ب) منحة الولادة وقيمتها - خمسة وعشرون دينارا ليبيا .

(ج) إعانة الدفن وقيمتها - خمسون دينارا ليبيا .

(د) منح الكوارث والطوارئ وتستحق في الحالات التي تبينها اللوائح واللفائف التي تحددها .

وتنظم اللوائح شروط وقواعد استحقاق المنح المقطوعة وصرفها .

مادة (٢٨)

زيادة المنافع النقدية :

يجوز للجنة الشعبية العامة أن تصدر قرارات بشأن زيادة المعاش الأساسي المقرر بالمادة (٢٢) من هذا القانون ، أو تعديل الحد الأدنى والحد الأعلى للمعاشات الأخرى المقررة بهذا القانون ، أو زيادة نسب ومدد المنافع قصيرة الأمد ، أو زيادة مقدار علاوة العائلة أو المنح المقطوعة المقررة بمقتضى أحكامه .

الفصل الثاني

المنافع العينية

مادة (٢٩)

أولا : الرعاية الاجتماعية :

يقدم الضمان الاجتماعي خدمات الرعاية الاجتماعية الآتية :

(أ) رعاية من لاراعى لهم من الأطفال في دور الحضانة الإيوائية ورياض الأطفال الإيوائية .

(ب) رعاية من لا راعى لهم من البنين والبنات في دور الرعاية الخاصة بهم .

(ج) رعاية الشيوخ من الجنسين في دور الشيخوخة أو رعايتهم رعاية شخصية في البيت في الأحوال التي تقتضى ذلك .

(د) رعاية العجزة والمعوقين في الدور الخاصة بذلك .

(هـ) رعاية الأحداث من الجنسين في دور تربية الأحداث وفي دور توجيه المرأة .

(و) تقديم المساهمات العينية في حالات الكوارث والطوارئ .

(ز) الخدمة الاجتماعية للمضمونين وتشمل الرعاية الاجتماعية للفرد والأسرة والترفيه الاجتماعي في الحدود التي تضعها اللوائح التي تصدر بهذا الشأن .

وتنظم اللوائح أوجه الرعاية الاجتماعية وشروط استحقاقها . كما تنظم دور الرعاية والخدمات التي تقدمها . على أن يراعى بهذا الشأن أن تتولى دور الرعاية الإيواء والرعاية الاجتماعية والصحية والتدريب والتأهيل على نحو متكامل .

مادة (٣٠)

ثانيا : الرعاية الصحية النوعية :

تشمل الرعاية الصحية النوعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي :

(أ) اتخاذ تدابير الأمن الصناعي ، بما في ذلك الكشف الفوري لضمان الوقاية من إصابات العمل وأمراض المهن ، وكفالة السلامة المعالية وتقديم خدمات الطب الصناعي اللازمة لإسعاف حالات الإصابات والأمراض المذكورة فور حدوثها ، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون الأمن الصناعي والسلامة المعالية رقم : ٩٣ لسنة ١٩٧٦ والقوانين التي تصدر بهذا الشأن .

(ب) إعادة تأهيل المرضى والمصابين لمنحهم فرصاً جديدة للعمل والإنتاج ، وذلك بإزالة آثار الإعاقة أو تخفيفها لديهم ، والعمل على تدريبهم على مهنتهم أو حرفهم أو على مهون أو حرف أخرى مناسبة .

(ج) الرعاية الطبية والتأهيلية الشاملة للمعوقين والعجزة .

(د) تقدير العجز الصعي من خلال اللجان المختصة بذلك سواء كان سبب العجز إصابة العمل أو مرض المهنة أو المرض العادي وسواء كان جزءاً كاملاً أو جزئياً ، مستديماً أو مؤقتاً . وذلك متى كان يترتب عليه استحقاق أية منافع ضمانية .

(هـ) الرعاية الصحية الشاملة لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية .

- وتقدم خدمات الرعاية الصحية النوعية السالف بيانها في المراكز الضمانية ، وفي المصانع وغيرها من مواقع العمل والإنتاج، وفي مراكز إعادة التأهيل ، ومصحات العجزة والمعوقين ، في دور الرعاية الاجتماعية .

- وتبين اللوائح إجراءات التسميق وتحقيق التكامل فيما يتعلق بالرعاية الصحية النوعية بين أمانة الضمان الاجتماعي وأمانة الصحة ، وفيما يتعلق بالزمن الصناعي والسلامة المعالية والتدريب والتأهيل المهني والعرفي بين أمانة الضمان الاجتماعي وأمانة الخدمة العامة .

الباب الثالث

المضمونون

مادة (٣١)

فئات المضمونين :

المضمونون المنتفعون بالنظام الضماني الاجتماعي هم :

أولاً : المشتركون :

وهم المضمونون الذين يستحقون المنافع الضمانية التقديرية والعينية مقابل الاشتراكات وهم :

(أ) الشركاء في المنشآت الإنتاجية التي يطبق بها نظام شركاء لا إجراء .

(ب) الموظفون المعمومون بالأمانات والهيئات والمؤسسات العامة وبالألجان الشعبية ومسائر الجهات العامة بما في ذلك رجال الشرطة وحرس الجمارك .

(ج) العاملون بمقتضى عقد عمل .

(د) العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة أو الحرف الحرة أو في الزراعة أو الصناعة أو غير ذلك من الأعمال .

(هـ) المستحقون من أفراد أسر الفئات الأربع السالف ذكرها في حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش .

ثانيا : المضمونون الذين يستحقون المعاشات الأساسية :

وهم الذين لا عائل لهم من الأرامل والأيتام والشيوخ والعاجزين ومن انتقلت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم دون وجود من يلتزم بنفقتهم

ثالثا : المضمونون الذين يتلقون خدمات الرعاية الاجتماعية :

رابعا : رجال القوات المسلحة على أن يكون لهم نظام ضمانى قائم بذاته يتضمنه قانون تقاعد العسكريين:

- وينتفع المقيمون فى الجماهيرية من غير الليبيين بأنظمة الضمان الاجتماعى وذلك فى الحدود التى تبينها اللوائح ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية .

- وتقع اللوائح القواعد التنفيذية المتعلقة بفئات المضمونين وشروط وأوضاع تطبيق أحكام هذا القانون على كل فئة منهم .

الباب الرابع تمويل الضمان الاجتماعى

مادة (٣٢)

موارد الضمان الاجتماعى :

يكون تمويل الضمان الاجتماعى من الاشتراكات والموارد الأخرى على النحو المبين فيما يلى :

أولا : الاشتراكات :

وتصدر بتعديدها لائحة تعد بناء على دراسات فنية ضمانية واكتوارية ، وتراعى فيها الأسس الآتى بيانها :

١) تلتزم الاشتراكات مقابل خدمات الضمان الاجتماعى على النحو الآتى :

أ) اشتراك واحد فى مقابل معاشات الشيخوخة والعجز بسبب إصابة العمل ، والعجز الكلى لفير إصابات عمل ، ومعاشات الورثة والمنح المقطوعة .

ب) اشتراك فى مقابل المساعدات التقنية المؤقتة للعاملين لحساب أنفسهم .

ج) اشتراك يغطى بصفة جزئية تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية .

د) اشتراك فى مقابل الخدمات الصحية النوعية والخدمات الطبية الأساسية للمشتركين وأفراد أسرهم .

٢) وتحدد الاشتراكات بالنسبة للشركاء والعاملين لحساب أنفسهم على أساس دخل مفترض يفترضه كل منهم من بين قائمة للدخل المفترضة تضعها لائحة الاشتراكات ومع مراعاة القواعد التى تتضمنها هذه اللائحة . وأما بالنسبة إلى الموظفين والعمال فتحدد الاشتراكات على أساس المرتب الفعلى أو الأجر الفعلى ، ويشمل المرتب أو الأجر المذكور ما يتقاضاه المشترك من مرتب أو أجر أساسى مضافا إليه ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا مالية أخرى ذات صفة مستقرة ثابتة ومنظمة .

(٢) ويوزع عبء الاشتراك على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة إلى الشركاء :

تؤدى المساهمة كامل الاشتراك الذى يستحق عن الشريك خصصا من نصيب الشركاء فى دخل المنشأة .

(ب) وفيما يتعلق بالموظفين والعمال :

يوزع عبء الاشتراك على ثلاثة أطراف بالنسب الآتية :

• الخزانة العامة وتحمل ٤٠٪ على الأقل من الاشتراك .

• جهة العمل وتحمل ٢٥٪ من الاشتراك .

• المشترك وتحمل ٢٥٪ من الاشتراك على الأكثر .

(ج) وبالنسبة للعاملين لحساب أنفسهم :

يوزع عبء الاشتراك على طرفين وذلك بأن يتحمل المشترك ٦٠٪ على الأكثر من الاشتراك وتحمل الخزانة العامة ٤٠٪ منه على الأقل .

(٤) ويراعى فى جميع الأحوال التلازم فى أساس الحساب بين المنافع الضمانية التى تقدم للمشارك وبين الاشتراكات التى تحصل فى مقابل هذه المنافع .

(٥) ويكون الاشتراك إلزاميا عن كل مشترك . وتحدد اللوائح المزمع بالأداء ويستمر الالتزام بإداء الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة ١٤ من هذا القانون .

(٦) وتحصل الاشتراكات بطريق الأداء مباشرة فى المواعيد التى تحددها اللوائح .

(٧) ويجوز بلاحقة - تعد فى ضوء تقارير المركز المالى لصندوق الضمان الاجتماعى ومدى المنافع التى يقدمها - تعديل مقادير الاشتراكات وطريقة تحديدها ، وتعديل طريقة توزيع أعباء الاشتراكات ، ونسب المساهمة فيها ، والجهات التى تتحمل عبء الاشتراك المتعلق بكل منفعة من المنافع الضمانية .

ثانيا : المجالات التى تخصصها الدولة فى الميزانية العامة لصالح الضمان الاجتماعى سنويا :

وذلك بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى . ويراعى بهذا الخصوص :

(أ) أن تتولى الدولة تغطية المصروفات الادارية والعمومية للضمان الاجتماعى مع مراعاة حكم المادة (٨) من هذا القانون ، كما تطفى أى عجز قد يطرأ على ميزانية صندوق الضمان الاجتماعى .

(ب) أن تخصص الدولة موارد ثابتة تكفل التمويل الذاتى الكامل للمعاش الأساسى وعلاوة العائلة التى تستحق لأصحاب الحق فى هذا المعاش .

(ج) وتصدر اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للخزانة ، القرارات اللازمة لتحديد مصادر تمويل المعاش الأساسى ، وجهات هذا التمويل ، وقواعده ، بما فى ذلك فرض ضرائب إضافية أو رسوم بنسب معينة بالإضافة إلى الضرائب أو الرسوم القائمة .

ثالثا : ريع استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعى واحتياجاته وممتلكاته :

ويوفى هذا الريع من جميع الضرائب والرسوم .

رابعا : الإيرادات الأخرى :

وهى الإيرادات التى تتولى إلى صندوق الضمان الاجتماعى من الوصايا أو الهبات أو التبرعات أو الأوقاف أو غيرها ، بشرط موافقة لجنة الصندوق على قبولها . فإذا كان مصدرها من خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

فيشترط لقبولها موافقة اللجنة الشعبية العامة .

مادة (٣٣)

نظمة الحسابات والاستثمارات :

تضع اللوائح القواعد والإجراءات المالية والحسابية لصندوق الضمان الاجتماعي بما يكتل المحافظة على موجوداته وأمواله المقارية والمنقولة ، واستقلال وضبط حسابات إيراداته ومصروفاته ، ويراعى مسك حساب مستقل لكل نوع من أنواع المنافع الضمانية .

كما تصدر لائحة بشأن استثمار أموال واحتياطيات الضمان الاجتماعي ، تتضمن بيان وسائل الاستثمار وأنظمتها ، على أن تراعى في ذلك اعتبارات السلامة ، والسيولة ، والعائد ، ومآثر الاعتبارات الأخرى التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مادة (٣٤)

المركز المالي وتقييم المنافع :

يفحص المركز المالي للصندوق بمعرفة خبير أو أكثر في رياضيات الضمان الاجتماعي (إكتواري) . ويجرى هذا الفحص دورية عن فترات لا تزيد كل منها على ثلاث سنوات .

وبعد النظر في تقييم المنافع التي تقدمها أمانة الضمان الاجتماعي ، والاشتراكات التي تحصلها ، في ضوء نتيجة الفحص المذكور . ويصدر بشأن إعادة التقييم قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

الباب الخامس أحكام عامة

مادة (٣٥)

حساب مدد العمل والخدمة :

أ) تضع اللوائح قواعد حساب مدد عمل وخدمة المشتركين لأغراض تسوية حقوقهم الضمانية ، وأحكام ضم مدد الخدمة والعمل السابقة ، واسترداد المكافآت التي استجقت عنها ، بما في ذلك المدد التي قضيت في ظل أنظمة التقاعد وتقاعد العسكريين والتأمين الاجتماعي ، والمدد المحسوبة بمقتضى الاتفاقيات النواية للضمان الاجتماعي .

ب) ويراعى بشأن رجال القوات المسلحة الذين ينقلون إلى وظائف الخدمة المدنية أو الأعمال الأخرى ، أن تضم مدد خدمتهم العسكرية محسوبة وفقاً لقانون الخدمة العسكرية وقانون تقاعد العسكريين إلى مدد خدمتهم الضمانية ، وتسوى حقوقهم عن كل مدد خدمتهم عن انتهائها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ج) فإذا نقل المشترك إلى الخدمة العسكرية فتتبع بشأن انتهاء خدمته وتسوية مستحقاته التقاعدية أحكام قانون تقاعد العسكريين .

مادة (٢٦)

التسوية عند انتهاء الخدمات والأعمال :

يستمر سريان أنظمة الضمان الاجتماعي على المشترك ولو انتقل من عمل أو خدمة إلى عمل آخر أو خدمة أخرى مما تنطبق عليه أحكام هذا القانون . ولا تجرى تسوية حقوقه الضمانية إلا بعد انتهاء خدماته وأعماله جميعا ، وذلك على النحو الذي يقرره هذا القانون .

مادة (٢٧)

التسوية خلال ثلاثة أشهر :

تتم تسوية المعاشات الضمانية التي تستحق بمقتضى أحكام المواد (١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٢) من هذا القانون على وجه السرعة ، وفي خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المشترك أو انتهاء خدمته أو عمله أو تحقق سبب استحقاقه للمعاش أيما كان .

مادة (٢٨)

انتهاء الخدمة أو العمل قبل بلوغ السن :

(أ) إذا انتهت خدمة المشترك أو عمله لأي سبب من الأسباب القانونية قبل بلوغ السن المحددة بالمادة (١٣) من هذا القانون ، ولم يستحق بسبب انتهاء خدمته أو عمله معاشا من المعاشات المقررة بالمواد (١٤ و ١٧ و ١٨) ، فيستمر صرف ما كان يتقاضاه قبل انتهاء خدمته أو عمله من مرتب أو أجر أو غيرها إلى أن يلحق بوظيفة أخرى أو عمل آخر ، وذلك في الحدود ووفقا للقواعد التي توضع بهذا الشأن بقرار تصدره اللجنة الشعبية العامة بناء على اقتراح أمانة الضمان الاجتماعي وأمانة الخزينة وأمانة الخدمة العامة .

(ب) فإذا كان المشترك من فئة المقيمين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بسبب العمل من غير المواطنين ، وانتهت خدمته أو عمله بها لغير الأسباب المشار إليها بالمواد (١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨) من هذا القانون ، فإنه يتقاضى عن مدة عمله أو خدمته إعانة أجمالية تضع اللوائح نظامها وطريقة حسابها . وذلك ما لم تسبق هذه المدة في حساب المدد التي تنظم ضمها وحسابها اتفاقيات الضمان الاجتماعي التي تبرم بين الجمهورية وال دولة التابعة لها المشترك المذكور .

مادة (٢٩)

عدم جواز الجمع بين المعاشات :

لا يجوز أن يجمع المشترك بين المعاش المقرر له وفقا لأحكام هذا القانون أو لتشريعات التقاعد أو التأمين الاجتماعي ، وبين مرتب أو أجر أو دخل يستحقه عن خدمته لدى جهة عامة أو جهة يملك الشعب أو الدولة كل أو بعض رأس مالها ، ويستثنى من ذلك المعاش الجزئي لأصابة العمل ، كما يستثنى أي مقابل يصرف للمشارك صاحب المعاش عن أعمال عارضة أو وقتية وذلك على النحو الذي تبينه اللوائح .

ولا يجوز الجمع بين أكثر من معاش يؤدي من صندوق الضمان الاجتماعي أو من أية خزانة عامة أخرى . فإذا استحق الشخص أكثر من معاش ، سواء كان ذلك بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو لأي قانون آخر ، فيؤدي إليه المعاش الأكثر فائدة له دون غيره . على أن تبين اللوائح الحالات التي تجيز طبيعتها الاستثناء من هذه القاعدة وحدود ذلك وغروايله .

مادة (٤٠)

التزام جهات العمل بالأخطار :

على كل من الوحدات الادارية واللجان الشعبية والمنشآت والجمعيات والشركات وسائر جهات العمل - التي تستخدم أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش وفقا لأحكام هذه القانون - أن تخطر اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية المختصة باسم من تستخدمه وتاريخ تحاققه بالخدمة أو العمل ومرتبه أو أجره أو دخله والجهة التي يصرف منها معاشه.

مادة (٤١)

ضمانات التحصيل :

- (أ) يكون للمبالغ المستحقة للصندوق بمقتضى أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه بما في ذلك الاشتراكات وغرامات التأخير - امتياز على جميع أموال الملتزم بأدائها ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .
- (ب) وتستوفى الاشتراكات والغرامات وسائر المبالغ المستحقة للصندوق بإجراءات السجل الادارى وفقا لقانون الحجز الادارى والقرارات التي تصدر تنفيذا له وذلك إما كان المدين بها .
- (ج) ويجوز تسطيط المبالغ المستحقة وفقا للشروط والأوضاع التي تبينها اللوائح .

(د) وتضمن المنشأة أو جهة العمل بصفة عامة في أية يد كانت كافة مستحقات الضمان الاجتماعي . ويكون الخلف معسولا بالتضامن مع أصحاب المنشأة السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للضمان الاجتماعي . على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو الإنماج أو النزول أو الوصية أو الإرث ، أو غير ذلك من التصرفات فتكون مسؤولية الخلف في حدود قيمة ما آل إليه .

مادة (٤٢)

ضمانات المنافع المستحقة :

- (أ) لا يجوز إسقاط أو وقف حقوق المضمون أو حقوق المستحقين عنه في المعاشات أو المنافع الضمانية الأخرى ، ولو كان ذلك بسبب اتخاذ إجراءات أو صدور أحكام جنائية أو تأديبية ضده . كما لا يجوز الحرمان من الحقوق المذكورة كليا أو جزئيا - لأي سبب كان - إلا في الحدود المقررة بهذا القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه .
- (ب) وتسرى على المعاشات وغيرها من المنافع التقديرية التي تستحق للمضمونين بمقتضى هذا القانون ، أحكام منع سماع الدعوى في حالات التقادم المقررة بالقانون المدني والقوانين المعدلة له ، على أنه يجوز بثلاثة وضع قواعد خاصة لمنع سماع الدعوى بشأن بعض أنواع المنافع التقديرية المذكورة حسبما تقتضيه طبيعتها .
- (ج) ولا يجوز الحجز على المعاشات وسائر المنافع التقديرية الأخرى ، أو الاقتراع منها ، أو النزول عنها إلا في حدود الربع شهريا . وإذا تعددت الديون كانت الأولوية . لدين النفقة ثم لدين أية جهة عامة وذلك قبل باقي الديون .
- (د) وتسرى أحكام هذه المادة بالنسبة إلى معاشات ومنافع الضمان الاجتماعي والتقاعد والتأمين الاجتماعي وقاعد العسكريين.

مادة (٤٣)

الإعفاء من الضرائب والرسوم :

- (أ) يعفى المضمونون والمشترون والمستحقون عنهم وسائر المتقنين بأنظمة الضمان الاجتماعي من ضريبة الدخل وضريبة الجهاد وضريبة النعفة وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك عما يستحقونه من المعاشات وسائر المنافع التقديرية والعينية

أيا كانت ، سواء كانت مستحقة لهم بمقتضى أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بمقتضاء أو بمقتضى تشريعات التقاعد العامة أو تقاعد العسكريين أو التأمين الإجتماعى أو اللوائح الصادرة بمقتضاها . كما يعفى من ضريبة الدفعة والرسوم القضائية وغيرها من الضرائب والرسوم التى قد تستحق بشأن أداء المبالغ المذكورة بهذه الفقرة أو المنازعة فى شأنها وأوراق التوكيل فى قبضها وإيصالات سدادها .

ب) ولا يخضع صندوق الضمان الاجتماعى لضرائب الدخل والتمغة والجمارك والجهاد وغيرها من الضرائب والرسوم ، عن دخله ونشاطه وأعماله وأملكه وعمليات الاستثمار التى يتولها . كما لا تخضع للضرائب والرسوم أيا كانت الأرباح والفوائد والعائدات الناتجة عن استثمار أموال واحتياطيات الصندوق . بما فى ذلك استثمار الأموال المدرجة بحسابات الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى والتقاعد وتقاعد العسكريين .

مادة (٤٤)

لجان المنازعات :

تنشأ لجان إدارية ذات اختصاص قضائى تفصل بقرارات نهائية واجبة النفاذ فى المنازعات التى تنشأ بين المضمونين وجهات العمل واللجان الشعبية للضمان الاجتماعى فى خصوص تطبيق هذا القانون .

وتكون بدائرة كل بلدية لجنة واحدة أو أكثر حسبما تقتضيه حاجة العمل . وتشكل كل لجنة برئاسة قاض تنديه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية التى يقع بدائرة اختصاصها مقر اللجنة وعضوية كل من :

أ) مندوب عن اللجنة الشعبية للعدل فى البلدية التى يقع بدائرة اختصاصها مقر اللجنة .

ب) مندوب عن اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى فى البلدية .

ج) مندوب عن إحدى جهات العمل فى دائرة البلدية .

د) أحد المضمونين العاملين فى نطاق البلدية .

وترشح الأعضاء المشار إليهم بالبندين (ج ، د) فى اللجان نقابات وروابط العاملين وجهات العمل .

وتصدر بتشكيل اللجان قرارات من اللجان الشعبية للضمان الاجتماعى فى البلديات . على أن يكون تشكيل كل لجنة من رئيس وأعضاء أصليين ورئيس وأعضاء احتياطيين . ويراعى فى اختيار الأعضاء استعدادهم لحضور جلسات اللجان والاشتراك فى أعمالها ، وأن يوقعوا قرارات بذلك عند إخطارهم بالتعيين فيها ، وتكون عضوية اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويختار أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى فى البلدية أمين سر اللجنة . ويمنع الأعضاء غير الموظفين بدل حضور يحدد مقداره وخصايط استحقاقه بقرار يصدره أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى .

كما يصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل - بناء على اقتراح أمانة الضمان الاجتماعى - قرارا بشأن نظام عمل اللجان وحالات سقوط العضوية فيها وإجراءات جلساتا وعرض المنازعات عليها ونظرا وإصدار قراراتها وتنفيذها .

وتصدر اللجان قراراتها على وجه السرعة . ولا يجوز عرض المنازعات التى تختص بها هذه اللجان على القضاء إلا بطريق الطعن فى قراراتها أمام محكمة القضاء الإدارى وفقا للقانون .

مادة (٤٥)

العقوبات :

أ) عدم مد الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين - يعاقب بالجنس مدة لا تتجاوز سنة ويفرأمة لا تقل عن خمسمائة عن خمسين دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء المعلومات أو البيانات الصحيحة وذلك بقصد الحصول لنفسه أو لغيره

على أية منفعة ضمانية نقدية أو مينية ، أو على زيادة في هذه المنفعة ، أو بقصد أن يتهرب هو أو غيره من أي التزام يفرضه هذا القانون أو اللوائح التي تصدر بمقتضاه . كما يلزم برد قيمة جميع المنافع التي يكون قد تلقاها بدون وجه حق ويتعويض صندوق الضمان الاجتماعي عن أية أضرار تكون قد ترتبت على فعله .

ب) ويعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً كل مسئول عن جهة عمل لم يقم بالاشتراك عن أي مضمون يعمل معه من الخاصمين لأحكام هذا القانون . كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحمل العاملین لیه أي نصيب في اشتراكات الضمان الاجتماعي لم ينص عليه هذا القانون أو لوائحه ، أو يزيد على ما نص عليه . وتتعدد الغرامة بتعدد العاملين الذين وقعت بشأنهم المخالفة

مادة (٤٦)

غرامة التأخير :

إذا تأخر الملتزم بإداء الاشتراكات - سواء كان جهة العمل أو المضمون - عن أداء التسيب المفروض عليه أدائه من الاشتراكات إلى الجهات وفي المواعيد المحددة وفقاً لهذا القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه ، فتستحق عليه غرامة تأخير مقدارها (٥ ٪) خمسة في المائة () من المبالغ التي تأخر أدائها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة . وتبين اللوائح قواعد حساب غرامة التأخير المذكورة .

مادة (٤٧)

التفتيش وصفة الضبط القضائي :

تكون بامانة الضمان الاجتماعي وباللجان الشعبية للضمان الاجتماعي في البلديات أجهزة للتفتيش ، يخول موظفيها صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه ، وخاصة لوائح تسجيل المضمونين وتحصيل الاشتراكات ومراقبة صرف المنافع وتقديمها ، والتحقق من سلامة صرفها وتقديمها . ولهم اتخاذ جميع الاجراءات التي تخولها لهم الصفة المذكورة بما في ذلك دخول أماكن العمل أو الخدمة ، والاطلاع على الوثائق والمستندات ، وإجراء التحريات والتفتيش والتحقيق وجمع الاستدلالات ، وتحرير محاضر المخالفات وإحالتها إلى النيابة العامة .

مادة (٤٨)

مراعاة أسرار الوظيفة :

لا يجوز إعطاء بيانات أو معلومات أو تسليم وثائق - أيا كانت - مما تجمع لدى أجهزة التفتيش نتيجة لتنفيذ أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بمقتضاه إلا بناء على أمر من جهة عامة مختصة يحكم القانون أو بموافقة مكتوبة من صاحب الشأن .

وعلى موظفي التفتيش وكل من لهم اختصاص بتنفيذ أنظمة الضمان الاجتماعي مراعاة أسرار الوظيفة وعدم إفشاء البيانات أو المعلومات السالف ذكرها ، وإلا طبقت بشأنهم أحكام المادة (٢٣٦) من قانون العقوبات .

ويجوز أن يقرر للمفتشين بدل طبيعة عمل أو مكافأة تحصيل على النحو الذي تنظمه اللوائح .

مادة (٤٩)

المعاشات الاستثنائية :

تنظم اللوائح شؤون المعاشات والمكافآت الاستثنائية والاضافية التي يجوز منحها للمواطنين الذين قدموا للوطن خدمات جليلة ، على أن تكون لتعويضهم من أمانة الخزنة ولا يتحمل بها صندوق الضمان الاجتماعي .

الباب السادس أحكام انتقالية وختامية

مادة (٥٠)

سريان الأنظمة الجديدة :

(أ) تظل سارية أحكام أنظمة التقاعد التي يشملها قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧ م والقوانين المعدلة له واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه ، وأنظمة التأمين الاجتماعي التي يشملها قانون التأمين الاجتماعي رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٧ م والقوانين المعدلة له واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه ، وذلك إلى ما قبل تاريخ سريان هذا القانون المحدد بالفقرة (ب) من هذه المادة على أن توقف تسوية المكافآت التقاعدية التي تستحق لموظفي الوحدات الإدارية الذين تنتهي خدماتهم بعد صدور هذا القانون وقبل التاريخ المشار إليه الفقرة التالية ، بسبب الاستقالة أو الانتقال إلى عمل آخر أو خدمة أخرى أي كانت . وتتبع أحكام هذا القانون بشأن تسوية حقوقهم الضمانية إذا ما انتهت خدماتهم أو أعمالهم بعد تاريخ السريان المذكور .

(ب) تسرى اعتباراً من (أول شهر يونيه ١٩٨١م) أنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة بالمعاشات والمنافع التقديرية الضمانية الأخرى ، وأنظمة الرعاية الصحية النوعية ، والرعاية الاجتماعية ، وأنظمة الاشتراكات الضمانية الجديدة ، وتطبق بشأنها أحكام هذا القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه . واعتباراً من ذلك التاريخ تحل هذه الأنظمة الضمانية الجديدة محل تشريعات التقاعد والتأمين الاجتماعي **الآتى بيانها :**

(١) قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة له واللوائح والقرارات التنفيذية الصادرة بمقتضاه .

(٢) القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١م ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالمعاشات التقاعدية لمن يعملون ببعض الشركات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

(٣) الأحكام التقاعدية الخاصة المنصوص عليها في المواد من (١٢٢) إلى (١٢٤) من قانون نظام القضاء رقم (٥١) لسنة ١٩٧٦م ، وفي المواد من (٧٢) إلى (٧٥) من قانون تنظيم وزارة الخارجية والسياسة والقنصلي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٧م ، وفي المادة (٥٤) من اللائحة الداخلية للجهز المركزى للرقابة الإدارية العامة .

(٤) قانون التأمين الاجتماعي رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٧م والقوانين المعدلة له واللوائح والقرارات التنفيذية الصادرة بناء عليه .

(ج) وتبين اللوائح التنفيذية لهذا القانون القواعد والشروط الخاصة بالانتقال من تطبيق أنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعى إلى تطبيق النظام الضمانى الموحد المقرر بهذا القانون . على أن يراعى فى هذه اللوائح المحافظة على الحقوق التى اكتسبها المشتركين بمقتضى الأنظمة السابقة المذكورة ، واعتبار مدد خدمتهم أو عملهم المحسوبة فى ظلها مددا محسوبة فى نظام الضمان الاجتماعى .

(د) ويستمر صرف المعاشات التقاعدية والتأمينية لكل من تقررت لهم هذه المعاشات بمقتضى قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م وقانون التأمين الاجتماعى قبل تاريخ سريان أنظمة المنافع التقديرية الضمانية الجديدة وتظل سارية بشأن هذه المعاشات الأحكام التقاعدية أو التأمينية المتعلقة بها مع عدم الإخلال بأى نص خاص فى هذا القانون يقضى بغير ذلك .

(هـ) وتظل سارية أحكام نظام المعاش الأساسى بقواعده وشروطه المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من هذا القانون وفى اللوائح والقرارات التنفيذية المتعلقة بالمعاشات الأساسية .

(و) كما يستمر سريان نظام عائلة العائلة ، ونظام إعانة العمل ، وأنظمة الرعاية الاجتماعية ، ولمقا اللوائح المتعلقة بها أو التى تصدر فيما بعد بشأنها .

مادة (٥١)

أبـلـوة الـحـقـوق والـالـتـزامـات :

تتول إلى صندوق الضمان الاجتماعي ، وتكون جزءا من أمواله وممتلكاته وحقوقه ، جميع الأصول الثابتة والمنقولة والأرصدة النقدية والاحتياطيات ، وجميع الحقوق التي كانت مملوكة أو مستحقة للمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي والإدارة العامة للتقاعد والجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية ثم أصبحت مملوكة أو مستحقة للهيئة العامة للضمان الاجتماعي . وتتولى أمانة الضمان الاجتماعي وصندوق الضمان الاجتماعي مسئولية المحافظة على هذه الأموال والحقوق والأرصدة والممتلكات ومبانياتها وتنميتها واستثمارها .

كما تتول إلى صندوق الضمان الاجتماعي الالتزامات التي كانت في ذمة الجهات المذكورة .

مادة (٥٢)

تعاريف :

تطبيق أحكام هذا القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه تدل اللفاظ الآتية على المعاني المبينة فيما يلي مالم تـم قـريـته على غير ذلك :

(١) المضمون :

كل من ينتفع بأحكام هذا القانون سواء كان من مستحقي المعاش الأساسي أو الرعاية الاجتماعية أو كان من المشتركين ..

(٢) المشترك :

هو المضمون الذي ينتفع بأحكام هذا القانون مقابل أداء اشتراكات ، والمشاركون هم الشركاء والموظفون والعمال والعاملون لحساب أنفسهم وأفراد أسر هذه الفئات الأريمة . كما يعتبر من المشتركين المنتفعون بأنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي ، وذلك إلى أن تحل أنظمة قانون الضمان الاجتماعي محل هذه الأنظمة .

(٣) الشريك :

هو المنتج الذي يساهم بعمله في وحدة أو منشأة إنتاجية يكون دخل الشركاء فيها نصيبا من الأرباح الصافية يتحدد بعد خصم نصيب المواد وأدوات الإنتاج .

(٤) العامل :

هو من يعمل لدى الغير بمقتضى عقد عمل مقابل أجر أو مرتب يؤدي نقدا أو عينا ، سواء كان ذلك في أعمال غير إنتاجية أو في أعمال إنتاجية لا يطبق بشأنها نظام الشركاء ، وسواء كان العامل مواطنا أو أجنبيا .

(٥) العاملون لحساب أنفسهم :

هم أصحاب المهن الحرة أو الحرف الحرة الذين لا يعملون لدى الغير ، وأصحاب الأعمال الزراعية أو الصناعية أو غيرها التي لا يطبق فيها نظام الشركاء .

(٦) المرتب أو الأجر :

هو المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي الذي تحصل على أساسه اشتراكات الموظف أو العمال . كما تسوى على أساسه المعاشات وغيرها من المنافع الضمانية . ويشمل ما يتقاضاه المضمون (المشترك) من مرتب أساسي أو أجر أساسي مضافا

إليه ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا مالية أخرى وذلك بشرط أن تكون هذه الإضافات ذات صفة مستقرة ثابتة ومنتظمة .
وتحدد اللوائح عناصر المرتب والأجر ، سواء كان يؤدي من جهة العمل أو غيرها ، وسواء كان يؤدي نقداً أو عيناً أو في شكل عمولات أو بأية صورة أخرى .

(٧) الدخل :

هو الدخل المفترض للشركاء ، وللعاملين لحساب أنفسهم . وتبين اللوائح أسس تقدير هذا الدخل المفترض فيما يتعلق بالفتتين المذكورتين من المشتركين .

(٨) إصابة العمل :

هي الإصابة التي تلحق بال شخص وتكون ناشئة عن عمله أو خدمته أو تحدث له أثناء العمل أو الخدمة ، بما في ذلك الإصابات التي تحصل له أثناء ذهابه إلى محل عمله أو خدمته أو عودته منه . وأى مرض من أمراض المهنة التي تبينها اللوائح.

(٩) العجز الكلي :

هو العجز الكلي المستديم الذي يدوم صاحبه عن أداء أى عمل بمقابل ، ويثبت وفقاً لأحكام اللوائح وبناء على تقرير من لجنة تقدير العجز المختصة . ويعتبر من حالات العجز الكلي المرض المستديم الذي يستمر لمدة سنة أو ما يجاوز ذلك متى توافرت بشأته الشروط السالف ذكرها .

(١٠) الاشتراك :

هو المبلغ الذي يفرض بمقتضى هذا القانون وإوائمه عن المشتركين الخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي . وتصدر بتحديد اللوائح .

مادة (٥٣)

اللوائح :

تصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بقرارات من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ما لم ينص على خلاف ذلك .

وفي حدود أحكام اللوائح المذكورة تصدر الأنظمة التفصيلية وتعليمات العمل بقرارات من أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

ويظل سارياً كما لا يخالف هذا القانون من اللوائح والأنظمة والقرارات المعمول بها حالياً في كل ما يتعلق بشئون الضمان الاجتماعي وتنظيم أمانة الضمان الاجتماعي وصندوق الضمان الاجتماعي وذلك ما لم تلغ هذه اللوائح والأنظمة والقرارات أو تعدل وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٥٤)

الإلغاء :

يلغى قانون الضمان الاجتماعي رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٣م والقوانين المعدلة له كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٥٥)

النشر والنفاذ :

على أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وسائر أمناء اللجان الشعبية العامة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ صدوره . مع مراعاة حكم المادة (٥٠) منه . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٢٨ جمادى الأولى ١٣٨٩ من وفاة الرسول

الموافق : ١٤ أبريل ١٩٨٠ ميلادى .
مؤتمر الشعب العام

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٥ م بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي

مؤتمر الشعب العام

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي لسنة ٩٢ / ٩٤ و/ الموافق ١٩٨٤م التي صاغها المؤتمر العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقادها العادي العاشر في الفترة من ٥ إلى ٩ جمادى الثاني ١٣٩٤ من وفاة الرسول الموافق ٢٦ فبراير إلى ٢ مارس ١٩٨٥ م وعلى قانون تقاعد العسكريين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والقوانين المعدلة له وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م بشأن الضمان الاجتماعي .

صيح القانون الآتي

المادة الأولى

تضاف إلى قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م مادة جديدة رقم (١٦ مكرر) يكون نصها على النحو الآتي :

مادة (١٦ مكررا)

يجوز لأصحاب المعاشات المستحقة وفقا لقانون التقاعد ، أو قانون التأمين الاجتماعي ، أو قانون الضمان الاجتماعي ، أو قانون تقاعد العسكريين أن يجمعوا بين معاشاتهم وبين أى دخل آخر من عمل انتاجى أو مهنى ، أو حرفى ، يزاولونه لحساب أنفسهم .

كما يجوز لأى من العاملين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية متى بلغت مدة عمله أو خدمته المسبوبة عشرين سنة أن يطلب إنهاء عمله أو خدمته وإن لم يكن قد بلغ سن الشيخوخة المبينة في المادة (١٣) من قانون الضمان الاجتماعي ويتقاضى في هذه الحالة معاشا شمانيا يسوى طبقا لأحكام المادة (١٤) من ذلك القانون .

ويجوز لمن ذكرنا في الفقرتين السابقتين أن يختاروا استمرار الاشتراك في الضمان الاجتماعي عن مدة عملهم الانتاجى أو المهنى أو الحرفى على أن تعاد تسمية المعاش لهم بعد بلوغهم سن الشيخوخة .

المادة الثانية

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في: ٦ رمضان ١٣٩٤ من وفاة الرسول

مؤتمر الشعب العام

الموافق : ٢٥ مايو ١٩٨٥ ميلادى

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦م بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نور انعقادها العاشر للعام ١٣٩٥ و١٣٩٦ م .
بعد الاطلاع على القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦م بشأن الخدمة المدنية ، وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م بشأن
الضمان الاجتماعي .

صاغ القانون الآتي :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (١٣) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م بشأن الضمان الاجتماعي المشار إليه النص التالي .
مادة (١٣) سن انتهاء الخدمة أو العمل .

- أ- يستحق معاش الشيخوخة للمشارك عند انتهاء خدمته أو عمله بسبب بلوغه السن المحددة قانوناً لترك العمل أو الخدمة .
- ب- وتكون هذه السن (٦٥) خمسة وستون سنة ميلادية كاملة فيما يتعلق بالمشاركين من الرجال من غير الفئة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة كما تكون (٦٠) ستين سنة ميلادية كاملة بالنسبة إلى الفئات الآتية :
 - ١- العاملات من النساء .
 - ٢- الرجال العاملين في الأعمال أو الصناعات أو الصناعات المضرة بالصحة التي تحددها اللوائح .
 - ٣- الرجال العاملين في الأعمال العادية ، وذلك بشرط أن يكون انتهاء الخدمة أو العمل بناء على موافقتهم وموافقة الجهات التي يعملون بها .
 - ج- وتكون سن انتهاء الخدمة لمن يخضعون لأحكام قانون الخدمة المدنية من الرجال (٦٢) اثنان وستون سنة ميلادية كاملة .
 - د- وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة لا يجوز تمديد مدة الخدمة أو إعادة التعيين بعد بلوغ سن انتهاء الخدمة المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون .
 - هـ- وتعديل بما يتفق وأحكام هذه المادة الأحكام المتعلقة بسن انتهاء الخدمة أو العمل المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦م وبغيره من التشريعات المنظمة للخدمة أو العمل ، وفي أنظمة الشركاء والعامل على ألا يخل ذلك بالسن المحددة لانتهاء الخدمة في قوانين نظام القضاء والشرطة وحرس الجمارك ، ويسرى حكم التعديل المذكورة اعتباراً من التاريخ المحدد بالفقرة (ب) من المادة (٥٠) من هذا القانون .

المادة الثانية

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية

صدر في ٦ شوال من وفاة الرسول

مؤتمر الشعب العام

الموافق ١٢ :يناير ١٩٨٦ م

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١ م بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بالضمان الاجتماعي

مؤتمر الشعب العام ...

- تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العاشر الثاني لسنة ١٣٩٩ و١٩٨٩م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والائتمادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العاشر السادس عشر في الفترة من ١٢ إلى ١٧ شعبان ١٣٩٩ من وفاة الرسول الموافق من ٢ إلى ٩ من شهر الربيع ١٩٩٠م ميلادية .

- وبعد الاطلاع على القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن الضمان الاجتماعي .

صيح القانون الآتي :

المادة الأولى

يعاد تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي وفقاً للأحكام التالية :

أ- يكون لصندوق الضمان الاجتماعي الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويخضع لإشراف اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

ويكون للصندوق الصلاحيات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها في حدود النظم والتشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي .

ب- تتولى إدارة الصندوق لجنة شعبية يتم اختيارها وفقاً لأحكام التشريعات النافذة .

ويتولى أمين اللجنة الشعبية للصندوق شؤون الصندوق في التعاقد والتقاوى وفي صلاته بالغير .

المادة الثانية

يتولى الصندوق إدارة شؤون الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بتسجيل المضمونين وتحصيل الاشتراكات ، وتقديم المنافع الضمانية التقديرية ، استثمار أمواله ومشاريعه المختلفة ذات المردود الاقتصادي ، والحفاظ على مخدرات المشتركين لمواجهة الالتزامات المستقبلية وإجراء الدراسات والبحوث وجمع البيانات والإحصائيات ومباشرة كافة الاختصاصات والصلاحيات التي لها صلة بأعماله وفقاً للتشريعات النافذة ، وله في ذلك العمل على إنشاء الأجهزة اللازمة لتحقيق أغراضه

المادة الثالثة

- مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية الضمانية يوزع عبء الاشتراك على الوجه التالي :
- أ- بالنسبة للشركاء تؤدى المساهمة كامل الاشتراك الذى يستحق على الشريك خصما من نصيب الشركاء فى دخل المنشأة .
- ب- بالنسبة للعاملين فى الجهاز الإدارى والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وما فى حكمها ، يوزع عبء الاشتراك على ثلاثة أطراف بالنسب الآتية :
- المشترك يتحمل (٢٥٪) من قيمة الاشتراك .
 - جهة العمل يتحمل (٧٠٪) من قيمة الاشتراك .
 - الخزانة العامة يتحمل (٥٪) من قيمة الاشتراك .
- ج- بالنسبة للعاملين لحساب أنفسهم :
- يوزع عبء الاشتراك على طرفين ، وذلك بأن يتحمل المشترك (٩٥٪) من قيمة الاشتراك ، وتحمل الخزانة العامة (٥٪) منه .
 - د- بالنسبة للعاملين فى جهات غير وطنية يوزع عبء الاشتراك على طرفين ، وذلك بأن يتحمل المشترك (٢٥٪) من قيمة الاشتراك ، وتحمل جهة العمل (٧٥٪) منه .

المادة الرابعة

- تتولى الخزانة العامة دون غيرها تغطية المصروفات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية ورعاية الحاقين ويلتزم المجتمع بتعديد المبالغ اللازمة فى الميزانية العامة سنوياً لهذا الغرض بما يكفل الرفع من مستوى الخدمات المذكورة وتطويرها .
- وتتولى اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى وأجهزتها المحلية المختصة تقديم الخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية ورعاية الحاقين وكل ما يتعلق بها من إجراءات .

المادة الخامسة

- يستمر العمل بالوائح والأنظمة وتعليمات العمل السارية وقت نفاذ هذا القانون وذلك بما لا يتعارض وماورد من أحكام إلى أن يصدر ما يلغىها أو يعدلها وفقا لأحكام القانون .

المادة السادسة

- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وفى وسائل الإعلام المختلفة ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى: ٦ شوال ١٤٠٠ من وفاة الرسول

مؤتمر الشعب العام

الموافق: ٢٠ الطير ١٩٩١ ميلادية .

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١م بشأن تقرير حقوق ومزايا لمن يفقدون حياتهم من العسكريين والمدنيين أثناء تأدية الواجب

مؤتمر الشعب العام،

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي لسنة ١٤٠٠ و١٤٠١ الموافق ١٩٩٠م التي صاغها الملتي العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقادها العادي السابع عشر في الفترة من ٢٩ ذى القعدة إلى ٥ ذى الحجة ١٤٠٠ و١٤٠١ الموافق ١١ إلى ١٧ من شهر الصيف ١٩٩١م.

صيغ القانون الآتي:

المادة الأولى

تعتبر خدمة من يفقد حياته من العسكريين والمدنيين الوطنيين أثناء تأديته لواجب مكلف به أو بسببه مستمرة إلى حين بلوغ السن المقررة قانوناً لترك الخدمة ، ويعامل معاملة أقرانه من الأحياء بالنسبة لاستحقاق المرتب والترقية وكافة العلاوات والمزايا المالية والعينية الأخرى .

المادة الثانية

تصرف المرتبات وكافة الحقوق المالية للأسرة التي كان يعولها شهيد الواجب حال حياته ، ويكون لأبنائه أسبقية القبول في المؤسسات التعليمية .

المادة الثالثة

تحمل الخزانة العامة كافة المبالغ المقررة على تنفيذ هذا القانون .

المادة الرابعة

تضع اللجنة الشعبية العامة الأسس والقواعد والأحكام اللازمة لتنفيذ هذا القانون على أن تتضمن تحديد معنى الواجب والجهة المختصة بإصدار أمر التكليف وغيرها من القواعد الأخرى .

المادة الخامسة

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام المختلفة .

صدر في ١٠ محرم الحرام ١٤٠١ و١٤٠٢

الموافق : ٢٢ ناصر ١٩٩١م

مؤتمر الشعب العام

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٩١م
بإصدار لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش**

اللجنة الشعبية العامة ..

بعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م وتعديلاته .
وعلى قانون التأمين الاجتماعي رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٧م والقوانين المعدلة له .
وعلى قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة له .
وعلى قانون العمل رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠م والقوانين المعدلة له .
وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦م .
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتعديلاته .
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن تقرير بعض الاحكام الخاصة بالضمان الاجتماعي .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر بتاريخ ١٧ محرم ١٣٨٩هـ / الموافق ١١/٢٤/١٩٨٠م بإصدار لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١١٠٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن تنظيم أمانة الضمان الاجتماعي .
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١١٠٩) لسنة ١٩٩٠م بشأن تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي .
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بمذكرته رقم أ ص ٧/١٠ لسنة ١٩٩١م المؤرخة في ١٥ ربيع الأول ١٤٠١ هـ الموافق ١٩/٩/١٩٩١م .

قررت

مادة (١)

يعمل باللائحة المرفقة ، في شأن أنظمة التسجيل والاشتراكات والتفتيش تنفيذاً لأحكام الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م وتعديلاته .

وتسرى أحكام هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩١م المشار إليه (١) .

مادة (٢)

تلغى لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة بتاريخ ١٧ / محرم / ١٣٨٩ من وفاة الرسول الموافق ١١/١/١٩٨٠م .

مادة (٣)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٠١ و.د

الموافق ٢٠ الكانون ١٩٩١م

لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش

مادة (١)

تعريف:

في تطبيق أحكام هذه اللائحة تدل الألفاظ والعبارات الآتية على المعاني المبينة فيما يلي ما لم تدل القرينة على غير ذلك . -

القانون:

هو قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م والقوانين المعدلة له .

قانون التقاعد :

هو قانون التقاعد الصادر سنة ١٩٦٧م والقوانين المعدلة له .

قانون التأمين الاجتماعي :

هو قانون التأمين الاجتماعي رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٧م والقوانين المعدلة له .

قانون تقاعد العسكريين :

هو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م بشأن تقاعد العسكريين والقوانين المعدلة له .

قانون الخدمة المدنية :

هو قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦م والقوانين المعدلة له .

(١) تاريخ العمل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م اعتباراً من نشره في الجريدة الرسمية . وقد تم نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (١١) بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٤٠٠ و.د الموافق ١١/١/١٩٩١م

قانون العمل :

هو القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٠م بشأن العمل والقوانين المعدلة له .

قانون مرتبات الوطنيين :

هو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١م بشأن نظام مرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتعميلاته

المضمون:

هو كل من ينتفع بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م سواء كان من المشتركين أو كان من غير المشتركين.

المشترك:

هو المضمون الذي ينتفع بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م مقابل أداء اشتراكات ، والمشتريكون في نظام الضمان الاجتماعي هم الشركاء ، والموظفون ، والعمال ، والماملون لحساب أنفسهم وذلك على الوجه الذي تبينه أحكام هذه اللائحة .

وينتفع بنظام الضمان الاجتماعي كذلك أفراد أسر هذه الفئات الاربعة .

جهات العمل أو الخدمة :

(أ) هي الجهات التي يعمل لديها أو يستخدم بها موظفون أو عمال ، ويشمل ذلك الوحدات الادارية العامة والجهات العامة على إختلاف أنواعها كما يشمل أصحاب الاعمال سواء كانوا أفرادا أو شركات أو أشخاصا اعتبارية أخرى وسواء كانوا مواطنين أو أجانب .

(ب) ويعتبر في حكم جهة العمل أو الخدمة ، من حيث الالتزام بأحكام قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة ، المنشآت والوحدات الانتاجية بالنسبة إلى التزاماتها الضمانية المتعلقة بالشركاء فيها ، وأصحاب الاعمال الزراعية والصناعية وغيرها من المهن والحرف الحرة وذلك فيما يتعلق بالتزاماتهم الضمانية نحو أنفسهم .

المرتب أو الأجر :

هو المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي الذي تحسب على أساسه اشتراكات الموظفين والعاملين يعقود المضمونين المشتركين ، كما يسوى على أساسه ما يستحقونه من معاشات ومنافع ضمانية أخرى ، ويشمل ما يتقاضاه الموظف أو العامل بعقد من مرتب أساسي أو أجر أساسي مضافا إليه ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا مالية أخرى بشرط أن تكون هذه الإضافات ذات صفة مستقرة ثابتة ومنظمة ، وذلك سواء كان المرتب أو الأجر يؤدي من جهة العمل أو غيرها وسواء كان يؤدي نقدا أو عينا .

الدخل :

هو الدخل المفترض للشركاء في المنشآت الانتاجية ، أو الدخل المفترض للعاملين لحساب أنفسهم من أفراد وتشاركيات ، وذلك على النحو الذي تحدده أحكام هذه اللائحة فيما يتعلق بالفتتين المذكورتين من المشتركين المضمونين .

الاشتراك :

هو المبلغ الذي تفرضه هذه اللائحة - بناء على أحكام قانون الضمان الاجتماعي - عن كل مشترك من المشتركين في مقابل المنافع الضمانية ويكون جزءا من إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي، ويجوز تعديله وفقا لأحكام القانون .

الباب الأول أحكام التسجيل وإجراءاته

مادة (٢)

التسجيل :

تسجل في السجلات التي تعد لذلك في فروع صندوق الضمان الاجتماعي أسماء وبيانات كل من جهات العمل أو الخدمة الكائنة بدائرة اختصاصها ، والمضمونين المشتركين التابعين لها ، وتتبع في كل ما يتعلق بالتسجيل الضماني الأحكام والإجراءات المنصوص عليها بالمواد التالية .

مادة (٣)

فئات المضمونين المشتركين :

المضمونون المشتركون الواجب تسجيلهم أربع فئات وهي :

(أ) الشركاء .

(ب) الموظفون العموميون .

(ج) العاملون لحساب أنفسهم .

(د) العاملون بمقتضى عقد عمل ، من غير من ذكرى في فئات المضمونين المشتركين الثلاثة السابقة .

مادة (٤)

الشركاء :

الشركاء هم المنتجون الذين يساهمون بعملهم في وحدة أو منشأة إنتاجية يطبق بها نظام (شركاء لا أجراء) حيث يكون نخل الشريك فيها نصيباً من الأرباح الصافية يتحدد بعد خصم نصيب المواد وأدوات الإنتاج .

مادة (٥)

الموظفون :

(أ) الموظفون هم موظفو الوحدات الإدارية العامة وهي أمانات اللجان الشعبية العامة النوعية والبلديات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة والإدارات العامة التابعة لها والأجهزة العامة القائمة بذاتها ، ورجال القضاء والنيابة العامة والسلوك السياسي والقضلي ورجال الشرطة وحرس الجمارك .

(ب) ويعتبر في حكم الموظف ، من حيث الانتفاع بقانون الضمان الاجتماعي والخضوع لأحكامه هذه اللائحة ، أمناء المؤتمرات الشعبية وأمنائها المساعدين وأمناء اللجان الشعبية وأعضائها بالوحدات الإدارية العامة ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) وتسرى على الموظفين غير الليبيين المقيمين في الجماهيرية العظمى أنظمة التسجيل والأشراكات وينتفعون بأحكام الضمان الاجتماعي بشرط إيداء الموافقة من جانبهم أو الاتفاق مع الدول التابعين لها.

(د) كما يسرى حكم الفقرة (ج) على أصحاب المعاشات الذين يعملون لحساب أنفسهم وذلك خلال سنة من بداية مزاولة النشاط أو من تاريخ نفاذ هذه اللائحة ، ولا يجوز لهم العدول عن ذلك بعد إعادة تسجيلهم بأنظمة الضمان الاجتماعي .

مادة (٦)

العاملون بمقود عمل :

ويقصد بهم - في تطبيق احكام هذه اللائحة - الذين يعملون لدى الغير بمقتضى عقد عمل مكتوب أو شفوي مقابل أجر أو مرتب ، يؤدي نقداً أو عيناً سواء كان ذلك في أعمال غير إنتاجية أو في أعمال إنتاجية لا يطبق بشأنها نظام الشركاء ، وسواء كان العامل مواطناً أو أجنبياً وأياً كانت جهة العمل سواء كانت جهة عامة أو خاصة ، وذلك مع مراعاة الاحكام الواردة بهذه اللائحة وأحكام الاتفاقيات الدولية .

مادة (٧)

تحديد فئات العاملين بمقتضى عقد عمل :

يكون من فئة (العاملين بمقود عمل) المشتركين الواجب تسجيلهم وفقاً لأحكام هذه اللائحة :

- (أ) العاملون بمقتضى عقود عمل ممن كان يسرى عليهم قانون التأمين الاجتماعي .
- (ب) العاملون بمقتضى عقود عمل الذين كان يستثنىهم قانون التأمين الاجتماعي من الخضوع لأحكامه ، وبصفة خاصة :
 - ١) عمال المنشآت التي يقل عدد عمالها عن خمسة .
 - ٢) عمال الزراعة وعمال الرعي وتربية الهياجن .
 - ٣) العمال الموسميون والعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وذلك أياً كانت مدة العمل .
 - ٤) المتدربون المدنيون والعسكريون الذين تصرف لهم منح أو مكافآت شهرية مقابل التدريب سواء أكان التدريب يتم في المراكز أو المعاهد أو الكليات المعدة لذلك أو في مواقع العمل أو الإنتاج .
- ويعامل المتدرب في حالة العجز أو الوفاة قبل التخرج معاملة قريبه العامل من حيث الترتيب الاساسي وملوئنا السكن والعائلة فقط .
- ٥) زوجة صاحب العمل أو زوج صاحبة العمل وأولاد أى منهما ووالداه متى كان بينهم وبين صاحب العمل عقد عمل مكتوب.
- ٦) العاملون بخدمة المنازل في الاحوال التي يجوز فيها ذلك .

(ج) المسجونون الذين يجري تشغيلهم أثناء مدة السجن ، مع مراعاة أحكام قانون وأنظمة السجن على أن تكون أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل هي جهة العمل بالنسبة لهم .

ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي :

- (أ) الرعايا الاجانب المقيمون في الجماهيرية العظمى بسبب علمهم في البعثات الدبلوماسية أو الدبلوماسية أو القنصلية أو في أعمال الخيرة العسكرية .
- (ب) أفراد أطقم السفن والطائرات الأجنبية خلال وجودها داخل الحدود الليبية لغير الملاحة الداخلية أو الطيران الداخلي .

مادة (٨)

العاملون لحساب أنفسهم :

(أ) العاملون لحساب أنفسهم هم أصحاب المهن الحرة أو الحرف الحرة الذين لا يعملون لدى الغير ولا تربطهم بالغير صلة استخدام ، وأصحاب الأعمال الزراعية أو الصناعية والعاملون لأنفسهم فى الرعى وتربية الحيوان أو غير ذلك من الأعمال التى لا يطبق فيها نظام الشركاء .

(ب) وإذا كان العامل لحساب نفسه من المقيمين فى الجماهيرية العظمى من غير الليبيين فيشترط لسريان أحكام هذه اللائحة عليه ولائنتفاعه بالنظام الضمان الاجتماعى إبداء الموافقة من جانبه أو الاتفاق مع الدولة التابع لها .

مادة (٩)

الملزم بالتسجيل :

يقع الالتزام بالتقدم للتسجيل على .

(أ) المنشأة أو الوحدة الإنتاجية بالنسبة للشركاء فيها .

(ب) جهة العمل والخدمة أيا كانت بالنسبة إلى الموظفين والعاملين بمقود عمل بها .

(ج) العامل لحساب نفسه بالنسبة إلى تسجيل نفسه .

مادة (١٠)

التسجيل الإجبارى :

(أ) التسجيل الضمانى إلزامى فيما يتعلق بجميع أفراد فئات المضمونين المشتركين الذين تنطبق عليهم أحكام قانون الضمان الاجتماعى وذلك فى حدود أحكام هذه اللائحة ويشترط توافر اللياقة الصحية للعمل أو النشاط الذى يزاوله .

(ب) ولا يترتب على تقصير الملزم بالتسجيل فى القيام بواجب التسجيل ضياع حق المضمون أو المستحقين عنه فى المنافع الضمانية

(ج) وفى حالة عدم التسجيل يقوم فرع الصندوق المختص بتسجيل المضمون باعتباره مشتركا حسب الفئة التى ينتمى إليها من بين فئات المضمونين وتقيد الاشتراكات المتعلقة به والمستحقة الدفع عنه ، ويرجع على كل طرف من المزمين بداء هذه الاشتراكات بحصته فيها مع مراعاة حكم الفقرة (ب) من المادة (٦٤) من هذه اللائحة .

مادة (١١)

عدم ازدياد التسجيل :

يجرى تسجيل المشترك مرة واحدة وفى مكان واحد ، ويراعى ألا يتعدد التسجيل بالنسبة إلى أى مشترك ، فإذا تعددت أماكن عمل أو خدمة المشترك أو نشاطه فيتم تسجيله لدى فرع الصندوق المختص الكائن بدائرته جهة خدمته أو عمله الأساسى أو مقر نشاطه الأساسى بوزن غيره .

مادة (١٢)

العمل الأساسي :

- (١) يسجل المضمون المشترك على أساس عمله الأصلي أو نشاطه الأساسي ، وبناء على ذلك :-
- (أ) فإن المضمون الذي يجمع بين العمل كموظف عام وبين أى عمل أو نشاط آخر ، تعتبر الوظيفة العامة هي نشاطه الأساسي ويسجل على أساس هذه الوظيفة.
- (ب) المضمون الذي يجمع بين العمل كشريك في الإنتاج وبين العمل في مهنة أو حرفة أو غير ذلك من الأعمال يسجل على أساس عمله كشريك منتج .
- (ج) العامل بعقد عمل يسجل على أساس عمله هذا ولو كان يجمع بينه وبين عمل أو نشاط آخر .
- (٢) على أن يراعى في جميع الأحوال ، بالنسبة إلى المشترك الذي يجمع بين عدة أعمال أو خدمات ، أن يدخل ما يحصل عليه مقابل كل أعمال وخدماته في حساب الاشتراكات التي تستحق عنه وفي تسوية المنافع الضمانية التي تستحق له مع مراعاة المادة (٢٩) من هذه اللائحة .

مادة (١٣)

العامل لحساب نفسه :

- (أ) العامل لحساب نفسه - إذا تعددت أوجه نشاطاته الزراعية أو الرعوية أو الصناعية أو المهنية أو الحرفية - فإنه يسجل مرة واحدة على أن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة إليه جميع الدخول المتحصلة له من مختلف الأعمال التي يباشرها لحساب نفسه مع مراعاة الفقرة (٢) من المادة (١٢) من هذه اللائحة .
- (ب) وفي أعمال الزراعة والرعي وتربية الحيوان وفي الصناعات المنزلية واليدوية ، حيث يشترك في إنتاج أفراد الأسرة ولا يكون الزوجة أو الأولاد دخل مستقل ، يقتصر التسجيل على رب الأسرة ويكون هو المشترك .
- (ج) أما إذا كان لأى فرد من أفراد الأسرة دخل مستقل من إنتاجه في أى نشاط من الأنشطة المذكورة ، فيسجل اسمه على استقلال بوصفه مضمونا مشتركا .

مادة (١٤)

مكان التسجيل :

- (أ) يتم تسجيل جهات العمل والخدمة والمشاركين من أى فئة كانوا في فرع الصنوق المختص الذي يقع بدائرة اختصاصه مقر عمل أو نشاط الجهة المزمرة بالتقديم للتسجيل والمشار إليها بالمادة (٩) من هذه اللائحة .
- (ب) وفي حالة تعدد فروع المنشأة أو جهة العمل أو الخدمة يتم تسجيل كل فرع من فروعها لدى فرع الصنوق المختص الذي يقع هذا الفرع في نطاق اختصاصه وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢٢) من هذه اللائحة .

مادة (١٥)

رقم التسجيل :

- (أ) يكون لكل مشترك رقم تسجيل كما يكون لكل جهة عمل أو خدمة رقم تسجيل .
- (ب) ويتحدد رقم التسجيل الضمائي على مستوى المنطقة الضمانية .
- (ج) وتزود كل منطقة ضمانية بوحدة من وحدات النظام الآلى : ويجرى التنسيق بين الوحدات على مستوى الجهاز الآلى

المركزي بصندوق الضمان الاجتماعي .

مادة (١٦)

مناطق التسجيل :

تتقسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى مناطق تسجيل ضمانية ، وذلك على النحو الآتي :

١) المنطقة الأولى :

ومقرها البيضاء وتشمل دائرة اختصاص بلدية الجبل الأخضر .

٢) المنطقة الثانية :

ومقرها بنغازي وتشمل دائرة اختصاص بلدية البيان الأول .

٣) المنطقة الثالثة :

ومقرها مصراتة وتشمل دائرة اختصاص بلدية خليج سرت .

٤) المنطقة الرابعة :

ومقرها طرابلس وتشمل دائرة اختصاص بلدية طرابلس .

٥) المنطقة الخامسة :

ومقرها الزاوية وتشمل دائرة اختصاص بلدية الزاوية .

٦) المنطقة السادسة :

ومقرها غريان وتشمل دائرة اختصاص بلدية الجبل الغربي .

٧) المنطقة السابعة :

ومقرها سبها وتشمل دائرة اختصاص بلدية الشراة .

ويجوز إضافة مناطق جديدة أو إلغاء بعض المناطق أو التعديل في دوائر اختصاص المناطق المذكورة بهذه المادة ، وذلك بقرار من اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي بناء على اقتراح من فرع الصندوق المختص .

مادة (١٧)

السجلات :

يعد في كل فرع من فروع صندوق الضمان الاجتماعي المختص سجلان ، أحدهما لتسجيل جهات العمل والخدمة سواء كانت منشآت انتاجية أو وحدات ادارية عامة أو اصحاب عمل . والثاني لتسجيل المضمومين .

مادة (١٨)

تسجيل جهات العمل أو الخدمة :

على كل ملزم بالتسجيل - سواء كان منشأة أو وحدة ادارية عامة أو جهة خدمة أو عمل أيًا كانت أو عاملا لحساب نفسه - أن يقدم الى فرع الصندوق المختص بطلب تسجيل اسمه في سجل جهات العمل أو الخدمة به .

ويكون تقديم الطلب على النموذج المعد اذاك ويبين فيه اسم الملزم بالتسجيل والبيانات المتعلقة به وينشأه بتاريخ بدء ذلك النشاط وعنوانه ومقره .

ويجب على المزم بالتسجيل تقديم هذا الطلب في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اكتساب جهة العمل أو الخدمة هذه الصفة أو تاريخ بدء نشاطها .

مادة (١٩)

تسجيل المضمومين المشتركين :

- (أ) على كل مزم بالتسجيل أن يتقدم إلى فرع الصندوق المختص بطلب تسجيل أسماء وبيانات العاملين معه من الشركاء والموظفين والعاملين بعقود في سجل المضمومين المشتركين وتسجيل اسمه هو كذلك متى كان من العاملين لحساب أنفسهم .
- (ب) ويقدم هذا الطلب في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ التحاق المضموم المشترك بالعمل أو الخدمة لدى المزم بالتسجيل أو من تاريخ بدء نشاط العامل لحساب نفسه .
- (ج) ويكون تقديم الطلب على النموذج المعد لذلك ويبين فيه اسم المضموم المشترك وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته والبيانات المتعلقة بشخصه وعمله أو خدمته وتاريخ بدء العمل أو الخدمة ومقرها .
- (د) وعلى كل مضمون أن يساعد جهة العمل أو الخدمة في شأن إعداد هذه البيانات وتحديث نموذج طلب التسجيل .

مادة (٢٠)

رقم تسجيل جهة العمل أو الخدمة :

يعطى فرع الصندوق المختص رقم تسجيل لكل جهة عمل أو خدمة تسجل لديه . وتبلغ كل جهة برقم تسجيلها الضماني في إشعار التسجيل الذي يسلم إليها على النموذج المعد لهذا الغرض . ويظل هذا الرقم ثابتا ويذكر في جميع المحررات المتبادلة بين جهات الضمان الاجتماعي وبين جهة العمل أو الخدمة .

مادة (٢١)

رقم تسجيل المشترك :

يعطى فرع الصندوق المختص كل مضمون مشترك يسجل لديه رقم تسجيل، ولا يجوز أن يكون للمشارك الواحد أكثر من رقم تسجيل واحد ، ويظل هذا الرقم ثابتا للمشارك بصفة دائمة طوال حياته وبعد مماته ، ويراعى ذكر رقم التسجيل في جميع المعاملات الضمانية المتعلقة بالمشارك نفسه ووريثته المستحقين عنه بعد وفاته .

مادة (٢٢)

المقر الرئيسي والفروع :

- (أ) في حالة تعدد أماكن نشاط أو عمل الجهة المزممة بالتسجيل يتم تسجيل مقرها الرئيسي لدى فرع الصندوق المختص الذي يقع بدائرة اختصاصه هذا المقر ، ويتم تسجيل كل فرع من فروعها وكل وحدة من وحداتها على حدة لدى فرع الصندوق المختص الذي يقع في نطاقه مقر الفرع أو الوحدة .
- (ب) إذا ثبت لفرع الصندوق المختص الذي يقع بدائرة اختصاصه مشروع من المشروعات التي تتخذها جهة من الجهات المزممة بالتسجيل أو نشاط فرع من فروع هذه الجهة أو وحدة من وحداتها - بأن هذا المشروع أو ذلك النشاط ليس مستقلا بذاته من النواحي الإدارية والمالية والمحاسبية ، فيكتفى بتسجيل المشروع أو النشاط المذكور لدى فرع الصندوق المختص الذي يقع بدائرته المقر الرئيسي للجهة المزممة بالتسجيل .

مادة (٢٣)

تعديل البيانات :

(أ) على كل ملزم بالتسجيل - أيا كان - أن يبلغ فرع الصندوق المختص بكل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات السابق تقديمها من جانبه في نموذج طلب التسجيل سواء تعلق هذا التغيير أو التعديل بشكل المنشأة أو جهة العمل أو الخدمة - أيا كانت - أو بعنوانها أو مقرها أو نوع نشاطها أو عملها أو بغير ذلك من البيانات الخاصة بها ، أو تعلق التغيير أو التعديل بموظفيها أو عمالها أو الشركاء فيها ومدة عملهم أو خدمتهم أو أجورهم أو مرتباتهم أو نقلهم أو انتهاء عملهم أو خدماتهم ، أو غير ذلك من البيانات المتعلقة بهم .

(ب) وعلى كل ملزم بالتسجيل الإبلاغ كذلك عن توقف عمله أو نشاطه أو انتهائه وسبب ذلك وظروفه .

مادة (٢٤)

الأعمال الإضافية :

(أ) إذا تذب المشترك أو أعير من جهة عمل أو خدمة إلى جهة عمل أو خدمة أخرى ، أو أسند إليه - على أى نحو - بالإضافة إلى عمله أو خدمته عمل أو خدمة في جهة أخرى . فتكون جهة العمل أو الخدمة الأخيرة ملزمة بإبلاغ فرع الصندوق المختص عن عمله الجديد معها أو خدمته الإضافية فيها .

(ب) ويظل للمشارك في هذه الحالة رقم تسجيله فلا يتعد هذا الرقم ولا يتغير مهما تعددت أوجه عمل المشترك ونشاطه . ويؤشر في سجل المضمونين بالبيانات المتعلقة بالعمل الجديد أو الخدمة الإضافية . على أن يدخل ما يحصل عليه المشترك مقابل عمله أو خدمته الجديدة الإضافية في حساب الاشتراكات التي تستحق منه ، وفي تسوية المنافع التي تستحق له

مادة (٢٥)

ميعاد الإبلاغ :

يتم الإبلاغ في جميع الأحوال المنصوص عليها بالمادتين السابقتين على النموذج المعد لذلك خلال ثلاثة أيام من حصول التفسير أو التعديل أو بدء العمل أو الخدمة الإضافية أو توقف العمل أو النشاط أو انتهائه .

مادة (٢٦)

المسؤولون بجهات العمل أو الخدمة :

(أ) على كل جهة عمل أو خدمة ملزمة بالتسجيل أن تخصص فيها مسئولا أو مسؤولين عن شئون تسجيل المشتركين ومن غير ذلك من المعاملات الضمانية ، وعليها أن تخطر فرع الصندوق المختص بأسماء هؤلاء المسؤولين وصفاتهم وعناوينهم ونماذج توقيعاتهم وبكل تغيير يطرأ على هذه الأسماء والصفات والعناوين ونماذج التوقيعات .

(ب) وتعتبر الرسائل الموجهة من الجهات المختصة في شئون الضمان الاجتماعي إلى هؤلاء المسؤولين موجهة إلى جهات العمل أو الخدمة المذكورة .

مادة (٢٧)

البطاقة الضمانية :

(أ) يعد فرع الصندوق المختص بطاقة ضمانية على النموذج الخاص بذلك بقصد التعريف بالمضمون المشترك لدى مختلف الجهات الضمانية .

- ب) وتتضمن هذه البطاقة بيانات بشأن اسم المشترك وفرع الصندوق المختص المسجل لديه ورقم تسجيله وتاريخ ومحل ميلاده ورقم بطاقته الشخصية أو جواز سفره إن كان من غير المواطنين وتلصق بها صورته الشمسية .
- ج) وتسلم البطاقة إلى المشترك عن طريق جهة العمل أو الخدمة التابع لها .
- د) وعلى المشترك المحافظة على هذه البطاقة وإبرازها لدى كل معاملة ضمانية وكلما طلب إليه ذلك .
- هـ) وعليه في حالة فقدانها أو تلفها إخطار الشرطة وفرع الصندوق المختص بذلك .

مادة (٢٨)

إشعار التسجيل :

على كل جهة عمل أو خدمة - أيا كانت - أن تحتفظ لديها بإشعار التسجيل الصادر إليها من فرع الصندوق المختص والذي يفيد تسجيلها في وتسجيل المضمومين العاملين بها من أية فئة كانوا لدى فرع الصندوق المختص . ويقع هذا الالتزام على العامل لحساب نفسه في شأن تسجيله هو ضمانيا .

الباب الثاني بشأن الاشتراكات

الفصل الأول في تحديد الاشتراكات

مادة (٢٩)

الاشتراكات المفروضة :

تفرض في مقابل المنافع التقديرية ، الاشتراكات الآتية :

أ) اشتراك المعاش :

وهو اشتراك واحد يفرض بالنسبة إلى جميع فئات المشتركين مقابل معاشات الشيخوخة والعجز بسبب إصابة العمل ، والعجز الكلي لغير إصابة العمل ، ومعاشات الوريثة ، والمنح المقطوعة ، وقد حددت قيمة هذا الاشتراك بعشرة ونصف في المائة.

ب) اشتراك المساعدات :

ويفرض بالنسبة إلى فئة المشتركين العاملين لحساب أنفسهم في مقابل المنافع التقديرية قصيرة الأمد التي تستحق لهم ، وقد حددت قيمة هذا الاشتراك بواحد ونصف في المائة .

جـ) اشتراك الرعاية الصحية :

ويغرض بالنسبة إلى جميع فئات المشتركين وينقسم إلى قسمين :

١) القسم الأول : مقابل خدمات الرعاية الصحية التوعية التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي للمشاركين ، وقد حدد بواحد في المائة .

٢) القسم الثاني : مقابل الخدمات الطبية الأساسية التي تقدمها أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة للمشاركين وأفراد أسرهم وقد حدد باثنين ونصف في المائة .

مادة (٣٠)

دخل الشريك في الإنتاج :

أ) تحدد الاشتراكات بالنسبة الى الشركاء في المنشآت الانتاجية التي يطبق بها نظام - شركاء لا أجراء - على أساس دخل مقترح يختاره الشريك من بين قائمة الدخل المقترضة الآتية :

- ١٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٢٠٠ دينار شهرياً .
- ٢٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٣٠٠ دينار شهرياً .
- ٣٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٤٠٠ دينار شهرياً .
- ٤٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٥٠٠ دينار شهرياً .
- ٥٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٦٠٠ دينار شهرياً .

ب) ويخضع اختيار الشريك للدخل المقترض لموافقة المنشأة الانتاجية واعتماد فرع الصندوق المختص .

جـ) ويراعى أن يتناسب الدخل المقترض الذي يتم اختياره مع النصيب من الأرباح الصافية للمنشأة الذي يتوقع حصوله عليه وعلى ألا يتعدى الحد الأعلى المقرر للدخل المقترض .

مادة (٣١)

دخل العامل لحساب نفسه :

أ) تحدد الاشتراكات ، فيما يتعلق بالعاملين لحساب أنفسهم ، على أساس دخل مقترح يختاره المشترك من بين قائمة الدخل المقترضة الآتية :

- ١٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٢٠٠ دينار شهرياً .
- ٢٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٣٠٠ دينار شهرياً .

٣٥٠ ديناراً شهرياً .

٤٠٠ ديناراً شهرياً .

٤٥٠ ديناراً شهرياً .

٥٠٠ ديناراً شهرياً .

٥٥٠ ديناراً شهرياً .

٦٠٠ ديناراً شهرياً .

(ب) ويخضع اختيار المشترك للدخل المقترض لاعتماد فرع الصندوق المختص ويراعى أن يتناسب ذلك الدخل المقترض مع دخله الصافى القبطى .

وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعى شرائح الدخل المقترضة لكافة المهن والحرف والأنشطة المختلفة بحد أدنى وحد أقصى لكل حرفة أو نشاط فى حدود أحكام هذه المادة ، وذلك بالتنسيق مع (مادة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهنى .

مادة (٣٢)

ضوابط اختيار الدخل المقترض :

(١) فى الحالات المنصوص عليها بالمادتين السابقتين يراعى عند مراقبة اختيار المشترك للدخل المقترض المناسب ، الاستعداد بالعوامل الآتية :

(أ) رأس مال المنشأة .

(ب) حجم أعمالها وأنشطتها وميزانيتها التقديرية .

(ج) حساب الأرباح والخسائر فى السنة أو السنوات الماضية .

(د) الضرائب المدفوعة عن دخلها فى السنوات المذكورة .

(٢) وإذا قامت لدى فرع الصندوق المختص دلائل قوية على عدم صحة الدخل المقترض الذى اختاره المشترك ، فيعدل الدخل بقرار مسبق من جانبه ويحدد الاشتراك على أساس ما ورد بهذا القرار ، ويظل هذا القرار سارياً ما لم يبلغ أو يعدل بقرار من لجنة المنازعات المختصة وفقاً للقانون .

مادة (٣٣)

الدخل مقترض لمدة سنة :

(أ) متى تم اختيار الدخل المقترض وفقاً لأحكام المواد السابقة فإنه يظل مستقراً لمدة سنة على الأقل ولا يجوز تغييره خلال هذه المدة .

وتتبع فى شأن طلب تغيير الدخل المقترض - بعد هذه المدة - ذات القواعد المقررة بالمواد السابقة .

(ب) ويسرى العمل بالدخل المقترض المعدل اعتباراً من أول السنة المالية التالية لقبول طلب التغيير .

مادة (٣٤)

مرتب الموظف :

- (أ) يقصد بالمرتب الذي يستحق منه الاشتراك - فيما يتعلق بالموظفين الوارد بيانهم بالمادة (٥) من هذه اللائحة - المرتب الفعلي وهو المرتب الأساسي للموظف المشترك أي أول مربوط درجته وما استحقته في هذه الدرجة من علاوات سنوية وتشجيعية وعلاوة ترقية مضافا إلى ذلك ما يستحق له من علاوة السكن ، وعلاوة العائلة وسائر العلاوات والبدلات والمزايا المالية الأخرى ذات الصفة المستقرة الثابتة المنتظمة التي يحددها قرار تصدره اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي .
- (ب) وتراعى بالنسبة لبذل العمل الإضافي الذي يتقاضاه الموظف متى توافرت له صفة الثبات والاستقرار لمدة ستة أشهر على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، أحكام التشريعات المنتظمة لبذل العمل الإضافي .
- (ج) وفي حالة تخصيص مسكن للموظف من جانب جهة العمل تقدر هذه الميزة العينية بقيمة علاوة السكن التي كانت تستحق له لو لم يخصص له ذلك المسكن .
- (د) ولا يشمل المرتب البالغ التي يتقاضاها الموظف عوضا عن نفقات فعلية كبذل السفر وعلاوة المبيت وما في حكمها .

مادة (٣٥)

أجر العامل بمقتضى عقد عمل :

- (أ) يقصد بالأجر الذي يستحق عنه الاشتراك - فيما يتعلق بالمعاملن يعقود عمل الوارد بيانهم في المادتين (٦) و (٧) من هذه اللائحة - الأجر الفعلي وهو كل ما يستحقه العامل المشترك لقاء عمله من مقابل تقديري أو ميني أيأ كانت الفترة التي يستحق عنها
- (ب) ويشمل ذلك الأجر الأساسي للعامل مضافا إليه ما يتقاضاه في مقابل الاسكان ومقابل الأعباء العائلية والعلاوات والبدلات والمزايا المالية الآتية ذات الصفة المستقرة والثابتة والمنتظمة ، وهي :
- (١) البدلات التقديرية عن الأعمال الخطرة أو شبه الخطرة أو الضارة بالصحة .
- (٢) المكافآت والمنح وغيرها من المبالغ التي تعطى مقابل نشاطه أو جزءا (إمانته أو كفايته متى كانت مقررة في عقد العمل أو في اللوائح والأنظمة أو جرى العمل بمضمونها ،
- (٣) نصيب العامل في الأرباح .
- (٤) العلاوات التي تصرف بسبب فناء المعيشة .
- (٥) المزايا العينية التي تقدم للعاملين .
- (٦) ما يحصل عليه العاملون بالفنادق والمطاعم والمقاهي وغيرها من المحال العامة من هبات من غير صاحب العمل إذا تضمن عقد العمل أو لوائح وأنظمة العمل قواعد لضبطها .
- (٧) بذل العمل الإضافي متى كانت له صفة الثبات والاستقرار لمدة ستة أشهر على الأقل خلال السنة المالية الواحدة مع مراعاة أحكام التشريعات المنتظمة لبذل العمل الإضافي .
- (ج) ولا يشمل الأجر ما يتقاضاه العامل من مبالغ عوضا عن نفقات فعلية كبذل السفر وعلاوة المبيت وما في حكمها .
- (د) يتم احتساب الاشتراك الضماني بالنسبة للعاملين الوطنيين في الشركات الأجنبية وجهات العمل غير الوطنية بما لا يتعارض وأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م المعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ م .

مادة (٣٦)

المزايا العينية :

تقدر المزايا العينية التي تقدم كاجور للعمال بقيمتها ، على أنه إذا كانت هذه المزايا طعاما أو مسكنا فيكون تقديرها على الوجه الآتي :

(أ) الطعام :

وجبة رئيسية واحدة في اليوم : نصف دينار يوميا .

وجبتان رئيسيتان أو أكثر في اليوم : دينار واحد يوميا .

(ب) المسكن :

ويقدر بقيمة علاوة السكن التي تستحق لعمال مماثل له في الأجر من العاملين الخاضعين لنظام علاوة السكن . وتحدد الأسس والقواعد والضوابط التي تنظم ميزة علاوة السكن للمضمومين المشتركين بقرار من اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي .

مادة (٣٧)

الأجر بالقطعة أو بالإنتاج :

إذا كان العامل يعقد يتقاضى أجره بالقطعة أو على أساس الإنتاج أو مقابل عمولة تتحدد بحسب حجم المبيعات أو هبة من العملاء أو بالساعة ، فيحسب أجره على أساس متوسط ما تقاضاه عن مدة عمله في الأشهر الثلاثة الأخيرة ، وبالنسبة إلى العاملين الجدد يؤخذ متوسط أجر عامل مماثل أساسا للحساب .

مادة (٣٨)

تقدير الأجر

إذا لم تقر جهة العمل بالأجر الفعلي للعامل يعقد أو لم يفتتح فرع الصندوق المختص بما حصل الإقرار به فيتولى هذا الفرع تقدير الأجر وحساب الاشتراك على أساسه

مادة (٣٩)

حالة الجمع بين عدة أعمال أو خدمات :

(أ) إذا كان المشترك يعمل لدى أكثر من جهة عمل أو خدمة وسجل طبقا للمادة (١٢) من هذه اللائحة ، فإن ما يتحصل عليه من دخل أو أجر أو مرتب من غير جهة عمله الأصلية يحسب ضمن الوفاء الضماني في حدود (٥٠٪) في المائة من أجره أو مرتبه الأساسي بدون علاقات .

(ب) فإذا كان المشترك عاملا لحساب نفسه وسجل طبقا للمادة (١٣) من هذه اللائحة بهذه الصفة ويقوم بعدة أنشطة أخرى فإن ما يحصل عليه من دخول ، تطبق بشأنها أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

وفي جميع الأحوال تراعى التشريعات الخاصة بمنزلة الحرف والمهن والأنشطة المختلفة إلى جانب العمل الأصلي .

مادة (٤٠)

البراءة الإجمالية للاشتراك :

يحسب كل اشتراك بنسبة مئوية من المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي أو الدخل المفترض على النحو السالف بيانه وذلك قبل استئصال أية استقطاعات تجرى عليه كالضرائب والرسوم وقبل خصم الدين والاقساط المستحقة على المشترك والاستقطاعات الأخرى بسبب الجزاءات أو الغرامات أو الخصم مقابل أيام الغياب أو ساعات التأخير أو لغیر ذلك من الأسباب التي دعت إلى خفض الأجر أو الضرائب أو الدخل وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤٣) من هذه اللائحة .

مادة (٤١)

الشهر هو الوحدة الزمنية للاشتراك :

(أ) تكون العبرة في تحديد الاشتراك في جميع الأحوال بما يستحق للمشارك في كل شهر من أجر فعلي أو مرتب فعلي ، أو بدخله المفترض عن شهر ، وذلك سواء كان يحصل عليه فعلا يوميا أو أسبوعيا أو شهريا أو سنويا أو كان يستحقه عن أية وحدة زمنية أخرى .

(ب) ويحدد بالشهر في هذا الخصوص الشهر بحسب التقويم الميلادي .

مادة (٤٢)

حالات بدء العمل أو الخدمة وانتهائها :

(أ) يستحق الاشتراك من الشهر الذي يبدأ فيه المشترك العمل أو الخدمة وكذلك عن الشهر الذي ينتهي فيه عمله أو خدمته وذلك على أساس نسبة عدد أيام العمل أو الخدمة الفعلية لذلك المشترك في الشهر المذكور إلى مدة شهر كامل .

(ب) وفي حالة انتقال المشترك من جهة عمل أو خدمة أخرى تحسب الاشتراكات المستحقة عن عمله أو خدمته على أساس المدة الفعلية التي قضاها في كل جهة منها .

مادة (٤٣)

فقد الأجر بسبب المرض أو الإصابة :

(أ) إذا فقد المشترك كامل أجره أو مرتبه أو دخله لمدة معينة بسبب المرض أو إصابة العمل أو الولادة فيعفى من أداء حصته من الاشتراك عن المدة المذكورة على أن تعتبر هذه المدة كما لو كانت مسددة عنها الاشتراكات بالكامل وذلك فيما عدا اشتراك المساعدين .

(ب) فإذا كان فقد الأجر أو المرتب أو الدخل جزئيا فيعفى من أداء الاشتراك عن القدر الذي فقده .

مادة (٤٤)

حالات الوقف والحرمان :

(أ) لا يحول دون استحقاق الاشتراك الضماني كاملا وقف المشترك عن العمل أو الخدمة بدون مرتب أو أجر أو دخل ، أو بمرتب أو أجر أو دخل مخفض أو حرمانه كلياً أو جزئياً من مرتبه أو أجره أو دخله بمقتضى أنظمة العمل أو الخدمة أو نقص مرتبه أو أجره أو دخله بسبب الخصم أو الجزاءات أو الاستقطاعات أيأ كانت .

(ب) ويبقى قائما في هذه الحالات التزام جهة العمل أو الخدمة بأداء حصة المشترك في الاشتراك نيابة عنه على أن تعتبر هذه الحصة المؤداة عنه في حكم القرض الذي يلتزم المشترك بالوفاء به لجهة العمل أو الخدمة وفقا للأنظمة المعمول بها فيها .

ج) ولا يخل ما تقدم بحكم المادة (٤٣) من هذه اللائحة .

مادة (٤٥)

الإعارة والندب والبعثة والتجنيد :

أ) يكون الاشتراك الضماني مستحقا في حالة أعارة المشترك أو ندبه للعمل بجهة أخرى داخل الجماهيرية العظمى على أساس ما يتقاضاه مرتب أو أجر ومزايا مالية مقررة وفقا لهذه اللائحة من جهة عمله المنتدب أو المعار إليها وذلك طيلة فترة الندب أو الإعارة .

ب) يكون الاشتراك الضماني مستحقا في حالة أعارة المشترك أو ندبه أو تكليفه بالعمل خارج الجماهيرية العظمى أو إيفاده في بعثة دراسية أو دورة تدريبية أو الاستدعاء للخدمة العسكرية أو الوطنية على أساس المرتب أو الأجر الذي كان يستحق له من جهة عمله الأصلية مضافا إليه الترتيبات والملاوات الدورية التي تستحق له .

ج) ويلتزم البعثة التي يصرف منها مرتبه أو أجره أو دخله في هذه الحالات بإداء حصتها من الاشتراك بوصفها جهة عمل أو خدمة وأداء حصة المشترك نيابة عنه وفقا لأحكام الفقرتين السابقتين .

مادة (٤٦)

الأجازات والإعارات بدون مرتب

أ) يظل الاشتراك الضماني مستحقا في الحالات التي لا يستحق فيها للمشارك أجر أو مرتب أو دخل بالجماهيرية العظمى بسبب إجازة دراسية أو أعارة أو إجازة خاصة ، ويحسب الاشتراك في هذه الحالات على أساس آخر مرتب أو آخر أجر أساسي يتقاضاه مضافا إليه علائق السكن والعائلة .

ب) وتستمر جهة العمل أو الخدمة في أداء حصتها من الاشتراك وحصة المشترك نيابة عنه ، على أن يسرى في هذه الحالة حكم الفقرة (ب) من المادة (٤٤) من هذه اللائحة .

مادة (٤٧)

توزيع حصة الاشتراك :

مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الضمانية يوزع حصة كل اشتراك من الاشتراكات الضمانية على الوجه الآتي :

أ) بالنسبة إلى الشركاء :

تؤدي المنشأة الإنتاجية كامل الاشتراك الذي يستحق عن الشريك وذلك خصما من نصيب الشركاء في دخل المنشأة .

ب) بالنسبة للعاملين في الجهاز الإداري والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وجهات العمل الوطنية الأخرى :

يوزع حصة الاشتراك على ثلاثة أطراف بالنسب الآتية :

١- الخزانة العامة وتتحمل ٥٪ من الاشتراك .

٢- جهة العمل أو الخدمة وتتحمل ٧٠٪ من الاشتراك .

٣- المشترك وتتحمل ٢٥٪ من الاشتراك .

ج) بالنسبة إلى العاملين لحساب أنفسهم :

يوزع حصة الاشتراك على طرفين بالنسب الآتية :

١- الخزانة العامة وتتحمل ٥٪ من الاشتراك .

٢- المشترك ويتحمل ٩٥٪ من الاشتراك .

(د) بالنسبة للعاملين في جهات العمل غير الوطنية :

يوزع عبء الاشتراك على طرفين بالنسب الآتية :

١- جهة العمل أو الخدمة ويتحمل ٧٥٪ من الاشتراك .

٢- المشترك ويتحمل ٢٥٪ من الاشتراك .

مادة (٤٨)

عبء المشترك محدد :

لا يجوز لجهة العمل أو الخدمة - أو لغيرها من الجهات أن تحمل المضمعون المشترك بأي نصيب من الاشتراك يزيد على ما حدد بقانون الضمان الاجتماعي ويحكم هذه اللائحة .

كما لا يجوز بصفة عامة تحميل المشتركين بنصيب في أعباء منافع الضمان الاجتماعي أو تكاليف خدماته يجاوز الحدود المقررة بالقانون المذكور أو اللوائح التي تصدر بمقتضاه .

مادة (٤٩)

تحديد الاشتراك في حالة عدم تقديم البيانات :

إذا تخلفت جهة العمل أو الخدمة أو تخلف المشترك عن تقديم البيانات اللازمة لتحديد قيمة الاشتراك الواجب أدائه ، فيترتب فرع الصندوق المختص تحديد الاشتراك على أساس آخر بيانات سبق تقديمها إليه أو في ضوء ما قد يتوافر لديه من معلومات أخرى .

ويكون قراره في هذا الشأن ملزما لجهة العمل أو الخدمة وللشخص مالم يبلغ هذا القرار أو يعدل بقرار يصدر من الفرع المذكور بعد الادلاء بالبيانات اللازمة ويقرار من لجنة المنازعات المختصة بمقتضى حكم المادة (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي .

الفصل الثاني

في أداء الاشتراكات

مادة (٥٠)

أداء الاشتراك إلزامي :

(أ) يكون أداء الاشتراكات إلزاميا وذلك فيما يتعلق بجميع أفراد فئات المضموعين المشتركين وفي حدود أحكام قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة .

(ب) يستمر الالتزام بأداء الاشتراك طوال مدة خدمة المشترك أو عمله وحتى تاريخ انتهاء الخدمة أو العمل ، وذلك مع مراعاة أنه يتعين وقف اقتطاع اشتراك المعاش من مرتب المشترك أو أجره أو دخله ابتداء من التاريخ الذي تخوله فيه مدة خدمته أو عمله المحسوبة الحد الأقصى للمعاش وذلك عملا بحكم المادة (١٤) فقرة (ج) من قانون الضمان الاجتماعي .

مادة (٥١)

الملزم بإداء الاشتراك :

١) تلتزم بإداء الاشتراكات الضمانية الجهات الآتية :

١- المنشآت الإنتاجية :

وتلتزم بإداء ١٠٠٪ من الاشتراكات التي تستحق عن الشركاء فيها وذلك خصما من نصيب الشركاء في دخل المنشآت .

٢- الخزانة العامة :

وتلتزم بإداء ٥٪ من الاشتراكات التي تستحق عن المشتركين من الموظفين والعاملين لدى الجهات الوطنية ولصواب أنفسهم.

٣) جهات الخدمة أو العمل الوطنية :

وتلتزم بإداء ٧٠٪ من الاشتراكات التي تستحق عن المشتركين من الموظفين والعاملين لديها ، كما تلتزم هذه الجهات بأن تؤدي نيابة عن هؤلاء الموظفين والعاملين الحصة التي يتحصلونها وقدرها ٢٥٪ من الاشتراكات المستحقة عنهم .

٤) جهات العمل أو الخدمة غير الوطنية :

وتلتزم بإداء ٧٠٪ من الاشتراكات التي تستحق عن المشتركين من العاملين لديها كما تلتزم هذه الجهات بأن تؤدي نيابة عن هؤلاء العاملين الحصة التي يتحصلونها وقدرها ٢٥٪ من الاشتراكات المستحقة عنهم .

٥) العاملون لحساب أنفسهم :

ويلتزمون بإداء ٩٥٪ من الاشتراكات التي تستحق عنهم .

ب) وتكون كل جهة من الجهات السالفة الذكر هي المخاطبة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة باعتبارها الملزم بإداء الاشتراكات قانونا ، ذلك في الحدود المقررة بهذه المادة .

مادة (٥٢)

عمل المشترك لدى أكثر من جهة :

إذا كان المشترك يعمل أو يخدم لدى أكثر من جهة عمل أو خدمة فيكون على كل جهة منها أن تؤدي ما تلتزم بإدائه من الاشتراكات عنه بمسبب الأجر أو المرتب الذي يتقاضاه منها مع مراعاة حكم المادة (٣٩) من هذه اللائحة .

مادة (٥٣)

حصة الخزانة العامة :

تؤدي حصة الخزانة العامة وقدرها ٥٪ من الاشتراكات المستحقة عن المشتركين من الموظفين والعاملين لدى جهات عمل وطنية والعاملين لحساب أنفسهم ، وذلك بطريق التحويل مباشرة من أمانة اللجنة الشعبية للخزانة إلى حساب صندوق الضمان الاجتماعي بالمصرف ، خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام الأولى من الشهر الميلادي التالي لتاريخ المطالبة .

مادة (٥٤)

القزام المنشآت الإنتاجية :

على كل منشأة من المنشآت الإنتاجية التي يطبق بها نظام - شركاء لا أجراء - وعلى كل فرع من فروعها وكل وحدة من وحداتها ، أن تؤدي شهريا كامل الاشتراكات المستحقة عن الشركاء فيها إلى فرع الصندوق المختص بالبلدية الذي يقع بدائرتها

مقر الوحدة أو الفرع وذلك لحساب صندوق الضمان الاجتماعي خلال المدة المشار إليها بالمادة السابقة .

مادة (٥٥)

التزام جهات الخدمة والعمل :

أ) على كل جهة من جهات الخدمة أو العمل سواء كانت عامة أو خاصة بما في ذلك الأمانات واللجان الشعبية والمصالح والإدارات العامة والأجهزة القائمة بذاتها والهيئات والمؤسسات العامة والبلديات والمنشآت والشركات الوطنية والأجنبية وأصحاب الأعمال أن تقتطع من مرتبات وأجور الموظفين والعاملين بها قبل الصرف ، الحصة التي يلتزم بها هؤلاء الموظفون والعاملون وقدرها (٢٥٪) من الاشتراكات المستحقة عنهم ، وعليها أن تؤدي شهريا هذه الحصة بالإضافة إلى الحصة التي يلتزم بها وقدرها (٧٠٪) أو (٧٥٪) من الاشتراك المستحق - حسب الأحوال - إلى فرع الصندوق المختص بالبلدية الذي يقع بدائره مقر جهة العمل أو الخدمة وذلك لحساب صندوق الضمان الاجتماعي

ب) فإذا كان لجهة العمل أو الخدمة أكثر من مقر أو كان لها مقر رئيسي ومقر فرعية فيتعين أداء الاشتراكات المتعلقة بالموظفين والعاملين في كل فرع إلى فرع الصندوق المختص بالبلدية الكائن بدائره كل مقر أو كل فرع على حدة ، وذلك لحساب الصندوق .

مادة (٥٦)

قبض الأجر من غير جهة العمل :

في الحالات التي تكون فيها أجور العاملين كلها مما تدفعه غير جهة العمل ، يلتزم هؤلاء العاملون بأداء حصتهم من الاشتراك وقدرها (٢٥٪) منه ، وتلتزم جهة العمل بأداء الحصة التي تحصل بها من الاشتراك وفقا لأحكام هذه اللائحة .

مادة (٥٧)

التزام العامل لحساب نفسه :

على كل مشترك من العاملين لحساب أنفسهم أن يؤدي شهريا حصته في الاشتراك المستحق عنه وقدرها (٩٥٪) منه ، إلى فرع الصندوق المختص بالبلدية الذي يقع بدائرة اختصاصه مقر عمله أو نشاطه وذلك لحساب صندوق الضمان الاجتماعي .

مادة (٥٨)

ميعاد الاستحقاق والأداء :

أ) يستحق الاشتراك المتعلق بكل شهر ميلادي في اليوم الأول من الشهر الميلادي التالي له مباشرة ويكون الاشتراك واجب الأداء شهريا فور استحقاقه .

ب) وعلى كل من يلتزم بأداء الاشتراك أو حصة منه أن يبادر إلى الأداء في اليوم الأول من الشهر المذكور أو على الأكثر في ميعاد لا يجاوز - بأي حال - اليوم العاشر ، وإلا استحققت عليه غرامة التأخير فضلا على الجزاءات القانونية الأخرى .

ج) ويجوز لفرع الصندوق المختص أن يقبل أداء المشترك العامل لحساب نفسه حصته من الاشتراك المستحق مقدما .

مادة (٥٩)

طريقة الأداء :

أ) يكون أداء الاشتراكات في جميع الأحوال بطريق الأداء مباشرة لحساب صندوق الضمان الاجتماعي بإحدى الوسائل الآتية:

(١) بالدفع إلى فرع الصندوق المختص نقداً أو بصك معتمد من أحد المصارف العاملة بالجمهورية العظمى وذلك لحساب الصندوق .

(٢) بالإيداع لحساب الصندوق بأحد المصارف .

(ب) وعلى الملزم بالأداء أن يقدم إلى الموظف المكلف بمراجعة التحصيل بفرع الصندوق المختص خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الدفع أو الإيداع إيصال التوريد أو قسيمة الدفع بصورة من الاستمارة المعدة لهذا الغرض ، ويقوم الموظف المذكور بفتح إيصال التوريد أو قسيمة الدفع بعد مراجعته أو التثبت من مطابقة المبلغ المدفوع لمستحقات صندوق الضمان الاجتماعي ، كما يختم صورة الاستمارة المذكورة ويعيدها لمصاحب الشأن .

(ج) ويتحدد تاريخ أداء الاشتراكات بتاريخ إيصال التوريد (أو قسيمة الدفع) أو تاريخ تسليم الصك أو تاريخ إيداع المبلغ لحساب صندوق الضمان الاجتماعي في المصرف .

مادة (٦٠)

سجل الاشتراكات :

يعد في فرع الصندوق المختص بكل بلدية سجل متابعة سداد الاشتراكات ، وتحدد اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي بقرار منها بيانات هذا السجل ونظام القيد فيه .

مادة (٦١)

الآخطار بالاشتراكات المدفوعة :

يقوم فرع الصندوق المختص في كل بلدية بإخطار المشتركين المسجلة أسمائهم لديه بعدد الاشتراكات الضمانية المدفوعة عنهم وذلك بناءً على طلب كل منهم .

مادة (٦٢)

استثمارات الصرف:

(أ) على جهات العمل والخدمة - أيا كانت - أن تضمن استثمارات صرف المرتبات والأجور وبخول البيانات الآتية:

(١) اسم المشترك بالكامل .

(٢) رقمه الضماني .

(٣) عدد أيام العمل خلال الشهر بالنسبة إلى المشترك .

(٤) المرتب أو الأجر أو الدخل المدفوع له عن الشهر .

(٥) قيمة الاشتراك الضماني المستحق عن كل مشترك وحصه كل من المشترك وجهة العمل أو الخدمة من هذا الاشتراك .

(ب) وعلى جهات العمل والخدمة أن تحتفظ بصورة من كل استمارة من استثمارات الصرف المذكورة لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

مادة (٦٣)

وجوب الأداء رغم الاعتراض :

على كل من يلتزم بأداء الاشتراك - كله أو بعضه - أن يوفي به على النحو المقرر بهذه اللائحة ولو كان لديه سبب للاعتراض أو التظلم ، ولا يمنعه الأداء من تقديم ما قد يكون لديه من اعتراضات أو تظلمات إلى الجهة المختصة .

مادة (٦٤)

أثر التخلف عن التسجيل أو الأداء:

(أ) لا يترتب على التخلف عن أداء الاشتراكات الضمانية من جانب المأزم بأدائها ، أو التأخير في ذلك ، ضياع حق المشترك أو المستحقين عنه في المنافع الضمانية .

وعلى فرع الصندوق المختص الرجوع على المأزمين بالأداء للحصول على مستحقات الصندوق في الاشتراكات المتأخرة وغرامات التأخير بالطرق المقررة في قانون الضمان الاجتماعي وفي هذه اللائحة .

(ب) وإذا انتهى نشاط العامل لحساب نفسه لأي سبب كان واستحق هو ، أو المستحقين عنه ، منفعة ضمانية قبل تسجيله في نظام الضمان الاجتماعي وتحديد دخله المفترض فيتم تسجيله بالحد الأدنى المقرر بشريحة الدخل المفترض للمهنة أو الحرفة التي كان يزاولها قبل انتهاء نشاطه .

الباب الثالث ضمانات التسجيل والتحصيل والتفتيش

الفصل الأول ضمانات التسجيل والتحصيل

مادة (٦٥)

العقوبات

(١) يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من المادة (٤٥) من قانون الضمان الاجتماعي كل من أعطى - فيما يتعلق بالتسجيل الضماني أو الاشتراكات - معلومات أو بيانات غير صحيحة ، أو امتنع عن إعطاء المعلومات أو البيانات الصحيحة وذلك بقصد أن يتهرب هو أو غيره من أي التزام يفرضه قانون الضمان الاجتماعي أو تفرضه أحكام هذه اللائحة أو غيرها ، أو بقصد أن يحصل لنفسه أو لغيره على أية منفعة ضمانية نقدية أو عينية أو على زيادة في هذه المنفعة، كما يلزم برد قيمة جميع المنافع التي يكون قد تلقاها بدون وجه حق ، وتعويض صندوق الضمان الاجتماعي عن أية أضرار تكون قد ترتبت على فعله .

(٢) ويعاقب بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٥) من قانون الضمان الاجتماعي كل مسئول عن جهة عمل أو خدمة لم يتخذ الإجراءات اللازمة لتسجيل أي مضمون (مشترك) من العاملين معه الخاضعين لأحكام القانون المذكور ، سواء كان من الشركاء أو الموظفين أو العاملين بعهود ، كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحمل العاملين لديه أي نصيب في اشتراكات الضمان الاجتماعي لم ينص عليه ذلك القانون أو هذه اللائحة ، أو غيرها ، من اللوائح أو يزيد على ما نص عليه فيها . وتتعدد الغرامة التي يحكم بها بتعدد العاملين الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

مادة (٦٦)

غرامة التأخير :

أ) إذا تأخر المزمع بإداء الاشتراكات سواء كان هو جهة العمل أو المضمون (المشترك) ، عن أداء الانصبة المفروض عليه أدائها من الاشتراكات إلى الجهات وفي المواعيد المحددة وفقا لقانون الضمان الاجتماعي ولأحكام هذه اللائحة وغيرها من اللوائح التي تصدر بمقتضاها ، فتستحق على المزمع بإداء غرامة التأخير المقررة بحكم المادة (٤٦) من القانون المذكور ومقدارها (٥/٠) خمسة في المائة من قيمة مبالغ الاشتراكات المستحقة التي تأخر أدائها ، وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة من مدة التأخير في السداد .

ب) ويتحمل المزمع بإداء هذه غرامة التأخير ولا يجوز أن تحمل جهة العمل أو الخدمة عبء هذه الغرامة للمشارك بل تكون هي المزمة وبهذا بإداء الغرامة بالاضافة الى سداد حصتها وبهصة المشترك من الاشتراك .

ج) ولا تستحق الغرامة اذا تم أداء الاشتراك في تاريخ استحقاقه ، كما يسمح بإداء الاشتراك دون غرامة وذلك خلال الأيام العشرة الأولى - على الأكثر - من الشهر الميلادي المذكور ، فإذا مضى اليوم العاشر من ذلك الشهر دون أداء الاشتراك فتستحق عن هذا الاشتراك غرامة التأخير ، على أن يكون استحقاق الغرامة وحسابها - في جميع الأحوال - اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الميلادي السالف ذكره أي اعتبارا من تاريخ استحقاق الاشتراك الذي تأخر أدائه .

د) ويكون استحقاق غرامة التأخير بقوة القانون وبدون حاجة إلى أية مطالبة قضائية أو إدارية أو إنذار أو تنبيه أو اتخاذ أية إجراءات أخرى .

هـ) وتحسب الغرامة بمقدار (٥/٠) من كل سنة أو جزء من السنة من كامل مدة التأخير .

و) وتحسب مدة التأخير بالنسبة إلى كل اشتراك على حدة من تاريخ استحقاق هذا الاشتراك حتى تاريخ سداد قيمته .

ز) وإذا كانت مدة التأخير جزءا من السنة فتحسب سنة وإذا كانت المدة سنة أو عدة سنوات وجزءا من السنة فيحسب كسور السنة سنة كاملة .

ح) ويكون تحصيل غرامات التأخير لحساب صندوق الضمان الاجتماعي .

مادة (٦٧)

الترخيص لجهات العمل :

على جميع الوحدات الادارية العامة والجهات العامة التي تختص بإصدار تراخيص لجهات العمل - أيأ كانت - أن تعلق إصدار هذه التراخيص أو تجديدها على تقديم شهادة من فرع صندوق الضمان الاجتماعي المختص بتقيد تسجيل جهة العمل والعاملين لديها في سجلات هذا الفرع وسداد الاشتراكات الضمانية المتعلقة بهم .

مادة (٦٨)

التزام جهات العمل والخدمة بالإخطار :

على كل جهة من جهات العمل أو الخدمة التي تستخدم أحد أصحاب المعاشات الضمانية أو أحد المستحقين في المعاش أن تخطر فرع الصندوق المختص باسم من تستخدمه وتاريخ التعاقد بالعمل أو الخدمة وبمرتبه أو أجره أو دخله وسائر البيانات اللازمة قانونا وذلك لضمان تسجيله بوصفه مشتركا وتحصيل الاشتراكات الضمانية التي تستحق عن عمله أو خدمته الجديدة، وفقا لحكم المادة (٤٠) من قانون الضمان الاجتماعي ، وفي حالة عدم الإخطار تطبق أحكام المادة (٤٥) من القانون على جهات العمل أو الخدمة .

مادة (٦٩)

التنازل عن المنشآت :

على الجهات المختصة بتحرير أو توثيق أو شهر أو تسجيل العقود والمحركات المتعلقة بالتنازل عن المنشآت أو جهات العمل بصفة عامة ، أن تعلق الإجراء على تقديم شهادة من جانب المتنازل تفيد تسجيل المنشأة أو جهة العمل والعاملين بها في سجلات الضمان الاجتماعي والوفاء بجميع الاشتراكات الضمانية المستحقة .

مادة (٧٠)

الامتنياز:

يكون للاشتراكات الضمانية وغرامات التأخير امتياز عام على جميع أموال المزم بإدائها ، ونأى مرتبة هذا الامتنياز بعد مرتبة المصروفات القضائية وتتبع بشأته أحكام المادة (١١٤٣) من القانون المدني الليبي .

مادة (٧١)

الحجز الإداري :

إذا تخلف المزم بإداء الاشتراكات - أيًا كان - عن تنفيذ التزامه أو عن أداء غرامات التأخير المستحقة عليه فتستوفى هذه الاشتراكات والغرامات بإجراءات الحجز الإداري وذلك عملاً بقانون الحجز الإداري رقم (١٥٢) لسنة ١٩٧٠م وتعديلاته والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

ويتولى إجراءات الحجز الإداري قسم التنفيذ والمتابعة الضمانية بإدارة الشؤون الضمانية بصندوق الضمان الاجتماعي وأقسام التنفيذ بفروع الصندوق في البلديات ، على أن يصدر قرار الحجز الإداري من أمين فرع الصندوق المختص أو من مدير إدارة الشؤون الضمانية بحسب الأحوال .

مادة (٧٢)

التقسيم :

يجوز تقسيم مبالغ الاشتراكات وغرامات التأخير المستحقة على أن تراعى في هذا الشأن القواعد الآتية :

(أ) عدم الإخلال بأحكام الغرامات وسائر العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون الضمان الاجتماعي متى توافرت شروط تطبيقها .

(ب) وجوب مراعاة الأحكام المتعلقة بغرامة التأخير بحيث لا يعفى السماح بتقسيم مبالغ الاشتراكات المتأخرة عن استحقاق غرامة التأخير عن أي مبلغ تأخر أدائه ، وتظل الغرامة مستحقة عن كل مبلغ من هذه المبالغ اعتباراً من تاريخ استحقاقه إلى تاريخ الوفاء به بالكامل ، على أن تخفص الأقساط المدفوعة من حساب غرامة التأخير أولاً بأول .

(ج) أن يكون التقسيم بناء على طلب يتقدم به المزم بالأداء ويبين فيه الظروف التي تقتضى التقسيم مع تقديم ما يثبت قيام هذه الظروف .

(د) ألا يكون من شأن السماح بالتقسيم تعريض حقوق صندوق الضمان الاجتماعي للضياع بسبب إعسار المزم بالأداء أو خضبة مغادرته البلاد أو لغير ذلك من الأسباب .

(هـ) ألا يجازى أمد التقسيم التاريخ الذي تنتهي عنده خدمة المشترك أو عمله بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي .

(و) ويختص أمين فرع الصندوق ، أو مدير إدارة الشؤون الضمانية بالصندوق بتقسيم المبالغ التي لا تتجاوز (٢٥٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار. كما يختص أمين اللجنة الشعبية للصندوق بتقسيم المبالغ التي لا تتجاوز (١٠٠,٠٠٠) مائة

ألف دينار .

(ج) وإذا جاوزت المبالغ المراد تعويضها ما ذكر أعلاه فيكون تعويضها بقرار من اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي .
ويصدر بتحديد الضمانات القانونية للمبالغ التي يتم تعويضها قرار من اللجنة الشعبية للصندوق بناء على عرض أمين اللجنة الشعبية للصندوق .

(ز) إذا أخل المزمع بالأداء بالاتفاق الخاص بالتعويض يحق لصندوق الضمان الاجتماعي إلغاء التعويض وتطبيق أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (٧٣)

مسئولية الخلف :

(أ) تظل المنشأة - أو جهة العمل بصفة عامة - في أية يد كانت مسئولة عن كافة مستحقات الضمان الاجتماعي من الاشتراكات وغرامات التأخير وغيرها .

(ب) وفي حالة انتقالها إلى الغير بالبيع أو التنازل أو الإدماج أو الوصية أو الإرث أو غير ذلك من أسباب الانتقال فإن المشتري أو المتنازل إليه أو الموصى له أو الوارث أو الخلف - أي كان - يكون مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب المنشأة أو جهة العمل السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للضمان الاجتماعي .

(ج) فإذا كان الذي انتقل إلى الغير هو حصّة من المنشأة (أو جهة العمل) أو عنصر من عناصرها ، فنكون مسئولي الخلف في حدود قيمة ما آل إليه .

الفصل الثاني

أحكام التفتيش والضبط

مادة (٧٤)

أجهزة التفتيش :

(أ) يكون بكل فرع من فروع الصندوق بالبديات جهاز يتولى التفتيش على أعمال تسجيل جهات العمل والخدمة وتسجيل المضمومين المشتركين وعلى أعمال تحصيل الاشتراكات وغرامات التأخير المتعلقة بهم ، ومراقبة صرف المنافع الضمانية وتقديمها والتحقق من أن ذلك يتم وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة وغيرها من اللوائح التي تصدر بمقتضاها .

(ب) كما يكون بإدارة الشؤون الضمانية بصندوق الضمان الاجتماعي جهاز مركزي يضم مراقبين للتفتيش يتولون الإشراف على تنفيذ أنظمة التسجيل والاشتراكات والتحقق من أن أقسام التسجيل والاشتراكات والتفتيش في فروع الصندوق في البديات والمشتريين جهات العمل والخدمة تحرص جميعها على سلامة تنفيذ أحكام القانون واللوائح المتعلقة بالتسجيل والاشتراكات وتقديم المنافع الضمانية وصرفها .

(ج) ويراعى في اختيار المفتشين ومراقبي التفتيش أن يكونوا من العناصر ذات الكفاءة والأمانة والخبرة في شؤون التسجيل والاشتراكات وفي أعمال الضمان الاجتماعي بصفة عامة .

مادة (٧٥)

اختصاصات المفتشين :

تشمل اختصاصات المفتشين ومراقبي التفتيش البحث والتحرى والتثبت مما يلي :

(أ) في شأن التسجيل :

مراقبة تنفيذ كل ملزم بالتسجيل لالتزامه القانوني بشأن تسجيل نفسه والعمالين معه وأنه قد تقدم بالبيانات الصحيحة الكاملة ، وضبط وقائع التهرب من التسجيل والامتناع عن إعطاء البيانات الصحيحة الكاملة والأدلاء بالبيانات غير الكافية أو غير الصحيحة .

(ب) في شأن الاشتراكات :

مراقبة تنفيذ كل ملزم بإداء الاشتراكات كلها أو حصة منها لالتزامه القانوني بهذا الشأن وضبط وقائع التخلف عن أداء الاشتراكات أو التهرب من ذلك أو التأخر في أدائها عن الميعاد المحدد أو تقديم بيانات غير صحيحة للتخلص من تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المتعلقة بإداء الاشتراكات والتحقق من تحصيل غرامات التأخير المستحقة وفقا لأحكام القانون وأحكام هذه اللائحة .

(ج) في شأن المنافع الضمانية :

مراقبة صرف المنافع الضمانية والتحقق من سلامة صرفها وتقديمها إلى من تتوافر فيه شروط استحقاقها قانونا ، وضبط ما يظهر في هذا الشأن من مخالفات للقانون ولوائحه .

مادة (٧٦)

صفة الضبط القضائي

(أ) تحدد أسماء مراقبي التفتيش والمفتشين بقرار تصدره اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي بناء على عرض أمين فرع الصندوق المختص في البلدية أو مدير إدارة الشؤون الضمانية بالصندوق .

(ب) ويكون للمفتشين ومراقبي التفتيش الذين تحدد أسمائهم وفقا لما تقدم صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي ولوائح التسجيل والاشتراكات والمنافع الصادرة بمقتضاه .

(ج) ولهم بهذه الصفة اتخاذ جميع الإجراءات المخولة لهم قانونا بما في ذلك دخول أماكن العمل أو الخدمة والإطلاع على الوثائق والسجلات والمستندات والأوراق عامة وإجراء التحريات والتفتيش وجمع الاستدلالات وتحرير محاضر ضبط الواقعة وإحالتها إلى النيابة العامة .

مادة (٧٧)

المحافظة على أسرار الوظيفة :

على المفتشين ومراقبي التفتيش وغيرهم من الموظفين بأجهزة التفتيش وكل من لهم اختصاص بتنفيذ أنظمة التسجيل والاشتراكات والتفتيش ، المحافظة على أسرار الوظيفة وعدم إفشائها ، ولا يجوز لهم إعطاء بيانات أو معلومات أو تسليم وثائق - أيًا كانت - مما تجمع لدى أجهزة التفتيش نتيجة لتنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي أو لوائحه ، إلا بناء على أمر من جهة عامة مختصة بحكم القانون أو بموافقة مكتوبة من صاحب الشأن .

وتطبق عليهم في حالة إفشاء أسرار الوظيفة أحكام المادة (٢٣٦) من قانون العقوبات الليبي فضلا على التعرض للجزاءات التأديبية .

مادة (٧٨)

أعمال المفتشين والمراقبين :

- (أ) للمفتشين ومراقبي التفتيش - في سبيل أداء واجباتهم - أن يستعينوا برجال الشرطة أو الأمن الشعبي المحلى كلما اقتضى الأمر ذلك ، وعلى جهات العمل أو الخدمة أن تقدم التسهيلات التي تيسر لهم إنجاز مهامهم .
- (ب) وعلى كل مفتش أو مراقب أن يحمل معه بطاقة تثبت صفته الوظيفية وأن يبرزها لكل من يطلب الاطلاع عليها من ذوى الشأن .
- (ج) وإذا رأى المفتش أو المراقب ضرورة الحصول على مستند أو ورقة - أيًا كانت - لدى جهة العمل أو الخدمة ، فعليه أن يحافظ عليها ويعطى هذه الجهة إيصالا يفيد تسلمه إياها .

مادة (٧٩)

الحجز الإداري

يقيم المفتشون بفروع الصندوق بأعمال وإجراءات الحجز الإداري لتحصيل الاشتراكات وغرامات التأخير ، ويتولى مراقبو التفتيش الإشراف والتوجيه ومتابعة أعمال وإجراءات الحجز .

مادة (٨٠)

بدل ومكافأة :

يمنع كل من المفتشين ومراقبي التفتيش ، بالإضافة إلى مرتباتهم مكافأة شهرية يصدر بتصديقها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

الباب الرابع أحكام عامة وانتقالية

مادة (٨١)

حساب مدد العمل والخدمة :

- (أ) تحسب بالتقويم الميلادي سنوات العمل والخدمة التي يسرى عليها قانون الضمان الاجتماعي .
- (ب) وعند حساب مجموع مدد العمل والخدمة - لكل مشترك - عند تسوية المعاش تعتبر كسور السنة سنة كاملة لصالح المشترك وذلك أيًا كان مقدار الكسر وأيًا كان نوع مدة الخدمة والعمل .
- (ج) ويراعى في جميع الأحوال ألا تحسب أية مدة أكثر من مرة واحدة ، وألا يجبر كسر المدة إلا مرة واحدة بالنسبة للمشارك.

مادة (٨٢)

شم المدد السابقة :

تحسب مدد العمل والخدمة السابقة على يوم ١٩٨١/٦/١ م وتضم إلى مدد عمل المشترك وخدمته التالية للتاريخ المذكور

وذلك مع مراعاة ما يلي :

- (أ) تحسب مدة الخدمة التقاعدية وفقاً للقواعد المقررة في قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م وبالقدر الذي تحدده هذه القواعد .
- (ب) تحسب مدد العمل السابقة التي كان يسرى عليها قانون التأمين الاجتماعي باعتبار كل خمسين أسبوعاً دفعت عنها الاشتراكات بمقابلة سنة .
- (ج) تضم مدد الخدمة العسكرية السابقة للمشارك على أن يكون حسابها وفقاً للقواعد المقررة بشأنها بقانون تقاعد العسكريين وبالقدر المحدد فيه .

مادة (٨٣)

حالة عودة المشارك للعمل أو الخدمة :

- (أ) إذا كان للمشارك مدة خدمة تقاعدية مدنية أو عسكرية أو مدة خدمة تأمينية سابقة ، يجوز له أن يتقدم بطلب لضمها كلها أو بعضها إلى مدة خدمته الضمانية اللاحقة بشرط أن يرد إلى صندوق الضمان الاجتماعي قيمة المكافأة أو الأمانة التي صرفت له عنها والاستقطاعات التقاعدية المقررة ، مالم يكن معقياً منها حسب الأحوال ، وتطبق بشأنها أحكام المادة السابقة .
- (ب) ويكون الرد إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية إلى فرع الصندوق المختص .
- (ج) فإذا انتهت خدمة المشارك أو عمله واستمتع معاشاً ضمانياً ولم يتم رد كامل الأقساط المستحقة عن ضم مدة خدمته السابقة فيحسب له ضمن مدة خدمته المسوية في المعاش جزء من مدة الخدمة السابقة المضمومة ، يعادل الأقساط التي قام بردها فقط .
- ويجوز له خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو عمله أن يرد باقي الأقساط وفي هذه الحالة تعاد تسوية المعاش الضماني بحسب كامل مدة الخدمة السابقة المضمومة .

مادة (٨٤)

المدد التي لم يكن يغطيها نظام سابق :

- (أ) أفراد فئات المضمومين المشتركين الذين لم تكن تنطبقهم أنظمة الضمان الاجتماعي أو أنظمة التقاعد - قبل سريان قانون الضمان الاجتماعي - يخضعون لأنظمة التسجيل الضمانية المقررة بهذه اللائحة ، ويبدأ تحصيل الاشتراكات الضمانية المتعلقة بهم اعتباراً من يوم ١/٦/١٩٨١ ، ولا تحسب لهم أي مدد عمل أو خدمة سابقة على ذلك التاريخ .
- ولا تحسب للعاملين لحساب أنفسهم المدد التي كانوا يعملون فيها لحساب أنفسهم قبل تاريخ ١/٦/١٩٨١ م .

مادة (٨٥)

أنظمة التسجيل والتفتيش وتعليمات العمل السارية :

- (أ) يستمر العمل بأنظمة التسجيل والتفتيش والتحصيل وتعليمات العمل والنماذج المستخدمة السارية ، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض وأحكام هذه اللائحة إلى أن تلغى أو تعدل .
- (ب) وعلى جهات العمل أو الخدمة تسوية أوضاعها طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

مادة (٨٦)

- تصدر اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي القرارات وتعليمات العمل واعتماد النماذج والسجلات والاستمارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة .

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٨١م
بشأن لائحة معاشات الضمان الاجتماعي

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ ميلادي ، وعلى قانون التأمين الاجتماعي رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٧م والقوانين المعدلة له ، وعلى قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧ ميلادي ، وعلى قانون العمل رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠م ، والقوانين المعدلة له ، وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ ميلادي ، وعلى قانون تقاعد العسكريين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والقوانين المعدلة له ، وعلى اللائحة الادارية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة في ٧ رمضان ١٣٨٩ من وفاة الرسول الموافق ١٦ يوليو ١٩٨٠م ، وعلى لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة في ١٧ محرم ١٣٩٠ من وفاة الرسول الموافق ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠م ، وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بمذكرته المؤرخة في ٣ جماد الثاني ١٣٩٠ من وفاة الرسول الموافق ٧ أبريل ١٩٨١ ميلادي.

قررت

مادة (١)

يعمل باللائحة المرافقة في شأن أنظمة المعاشات التي تستحق تنفيذاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م ، بتسري أحكام هذه اللائحة اعتباراً من أول شهر يونيو سنة ١٩٨١ ميلادية .

مادة (٢)

على اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وسائر اللجان الشعبية العامة - كل فيما يخصها - تنفيذ هذا القرار واللائحة المرافقة له . وتصدر قرارات من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بشأن الأنظمة التفصيلية وتعليمات العمل ووضع النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة .

مادة (٣)

ينشر هذا القرار واللائحة المرافقة له في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٢٠ رجب ١٣٩٠ من وفاة الرسول

الموافق ٢٣ مايو ١٩٨١ ميلادي .

لائحة معاشرات الضمان الاجتماعي

مادة (١)

تعاريف :

في تطبيق أحكام هذه اللائحة تدل الألفاظ والعبارات الآتية على المعاني المبينة فيما يلي ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون :

هو قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ ميلادي .

قانون التقاعد :

هو قانون التقاعد الصادر سنة ١٩٦٧ م والقوانين المعدلة له .

قانون التأمين الاجتماعي :

هو قانون التأمين الاجتماعي رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٧ م والقوانين المعدلة له .

قانون تقاعد العسكريين :

هو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م بشأن تقاعد العسكريين والقوانين المعدلة له .

قانون الخدمة المدنية :

هو قانون الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ ميلادي .

قانون العمل :

هو القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠ م والقوانين المعدلة له .

لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش :

هي اللائحة الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة في ١٧ محرم ١٣٩٠ من وفاة الرسول الموافق ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠ م تنفيذا لقانون الضمان الاجتماعي .

المضمون :

هو كل من ينتفع بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م سواء كان من المشتركين أو كان من غير المشتركين .

المشتراك :

هو المضمون الذي ينتفع بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م مقابل أداء الاشتراكات .

والمشترون الذين ينتفعون بأحكام هذه اللائحة هم جميع أفراد الفئات الأربعة الآتية :

(أ) الشركاء في الإنتاج .

(ب) الموظفون وهم موظفو الوحدات الادارية العامة ومن في حكمهم (بما في ذلك رجال القضاء والنيابة العامة والشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدى) .

(ج) العمال وهم الذين يعملون بموجب عقد عمل .

(د) العاملون لحساب انفسهم .

كما ينتفع بنظام المعاشات وغيرها أفراد أسر هذه الفئات الأربعة وذلك في الحدود التي تبينها أحكام هذه اللائحة .

ويرجع في شأن وتحديد كل فئة من فئات المضمومين المشتركين السالف ذكرهم إلى أحكام المواد من ٣ إلى ٨ من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .

جهات العمل أو الخدمة :

هي الجهات التي يعمل بها أو يستخدم فيها شركاء أو موظفون أو عمال . ويشمل ذلك الوحدات الادارية العامة والمنشآت والوحدات الانتاجية ونوى المهن الحرة والحرف الحرة وأصحاب الأعمال الزراعية والصناعية وغيرها سواء كانوا أفرادا أو شركات أو أشخاصا اعتبارية أخرى وسواء كانوا مواطنين أو أجانب . وذلك كله على النحو المحدد باللائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .

الدخل:

هو الدخل الشهري المفترض للشركاء في المنشآت أو الوحدات الانتاجية أو الدخل الشهري المفترض للعاملين لحساب انفسهم ، وهو البين تقسيلا لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش السالف ذكرها .

المرتب أو الأجر :

هو المرتب الفطري أو الأجر الفعلي الذي تحسب على أساسه اشتراكات الموظفين أو العمال المضمومين ، كما يسوى على أساسه ما يستحقونه من معاشات ومنافع ضمانية أخرى . ويشمل ما يتقاضاه الموظف أو العامل - شهريا - من مرتب أساسي أو أجر أساسي مضافا إليه ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا مالية أخرى ، بشرط أن تكون هذه الإضافات ذات صفة مستقرة ثابتة ومنظمة سواء كان المرتب أو الأجر يؤدي من جهة العمل أو الخدمة أو غيرها وسواء كان يؤدي نقدا أو عينا . وذلك على الوجه المبين باللائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش والقرارات الصادرة بمقتضاها .

اللجنة الشعبية المختصة :

هي اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي التي تتولى في كل بلدية من البلديات تنفيذ أنظمة الضمان الاجتماعي في نطاق اختصاص البلدية .

المنافع النقدية :

هي أنظمة المعاشات وعلاوة العائلة والمنافع قصيرة الامد والمنح المقطوعة التي تكفلها نصوص قانون الضمان الاجتماعي والوائج الصادرة بمقتضاء للمضمومين المشتركين في حالات الشيخوخة والعجز والمرض وإصابة العمل ومرض المهنة ومدد الحمل والولادة ، لإعانتهم على تحمل الأعباء المالية وفي حالات الكوارث والطوارئ والأوبئة .

وتشمل هذه المنافع ما يلي :

(أ) معاشات الشيخوخة والعجز ومعاشات المستحقين عند الوفاة .

(ب) علاوة العائلة لأصحاب المعاشات .

- (ج) المنح المقطوعة .
- (د) منحة الوفاة .
- (هـ) المنافع قصيرة الأمد .
- (و) منح الكوارث والطوارئ .

الباب الأول **انتهاء الخدمة ومعاشات الشيخوخة**

الفصل الأول **أحكام انتهاء العمل أو الخدمة**

مادة (٢)

المشتركون وسن الشيخوخة :

- (١) تنتهى مدة خدمة أو عمل كل من المضمونين المشتركين ببلوغه سن انتهاء العمل أو الخدمة حسبما هو منصوص عليه فى المادة (١٣) من قانون الضمان الاجتماعى .
- (٢) وتسرى أحكام المادة المذكورة على المشتركين من جميع الفئات الآتية :
 - (أ) الشركاء فى الإنتاج .
 - (ب) الموظفين العموميين بالوحدات الادارية العامة ومن فى حكمهم .
 - (ج) العمال الذين يعملون بمقتضى عقود عمل ويخضعون لأحكام قانون العمل ولوائحه وأنظمة العمل السارية بمقتضاه .
 - (د) العاملين لحساب أنفسهم فى الزراعة أو الصناعة أو الحرف أو المهن الحرة أو غيرها .
- (٣) على أن تراعى بشأن رجال القضاء والنيابة العامة والشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدى أحكام المواد من ٦ إلى ٩ من هذه اللائحة .

مادة (٣)

سن الخامسة والستين

تنتهى خدمة المشترك أو عمله ببلوغه سن الخامسة والستين سنة ميلادية كاملة . وذلك إذا كان المشترك من الرجال العاملين فى الأعمال أو الوظائف العادية ، وكان من الفئات المشار إليها بالبند من (١) إلى (د) من المادة السابقة .

مادة (٤)

سن الستين

تكون سن انتهاء الخدمة أو العمل ستين سنة ميلادية كاملة إذا كان المشترك من إحدى الفئات الآتية -

(أ) النساء العاملات إيا كان عملهن أو خدمتهن .

(ب) الرجال العاملين في الأعمال أو الصناعات المضرّة بالصحة ، وهي التي يترتب على العمل فيها - عادة - التعرض لأمراض مهنية أو مخاطر خاصة من شأنها أن تؤثر على صحة العاملين فيها أو سلامتهم على الرغم من اتخاذ الاحتياطات المقررة لتلك الأعمال أو الصناعات . ويتضمن بيان هذه الأعمال أو الصناعات جدولاً تضعه اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بعد أخذ رأي اللجنة الشعبية العامة للصحة .

(ج) الرجال العاملين في الأعمال أو الوظائف العادية ، وذلك بشرط أن يكون انتهاء الخدمة أو العمل عند بلوغ سن الستين أو بعدها ، وقبل إتمام الخامسة والستين ، وإن يكون ذلك بناء على موافقتهم وموافقة الجهات التي يعملون بها ، سواء كان إبداء الرغبة في انتهاء العمل أو الخدمة في هذه الحالات من جانب المشترك وموافقة جهة العمل أو الخدمة ، أو كان من جانب هذه الجهة - بداية - مع موافقة المشترك على ذلك .

ويجب في جميع الأحوال أن يكون إبداء الرغبة ، والموافقة كتابة .

مادة (٥)

جواز الاستمرار في العمل أو الخدمة

(١) يجوز لمن بلغ سن الخامسة والستين المحددة بالمادة (٣) من هذه اللائحة ، أو لمن بلغ سن الستين في الصالات المبينة بالمادة (٤) منها ، أن يستمر في الخدمة أو العمل بعد تمام سن الخامسة والستين أو سن الستين - بحسب الأحوال - وذلك بشرط موافقته هو وموافقة جهة العمل أو الخدمة ، ومع عدم الإخلال بالشروط الأخرى المتعلقة بالبقاء في الخدمة أو العمل والمقررة بالتشريعات المنظمة للعمل أو الخدمة والسارية في جهة عمله أو خدمته وقت بلوغ السن الصالفة ذكرها ، ومن ذلك شرط اللياقة الصحية للبقاء في العمل أو الخدمة .

(٢) ويشترط للبقاء في الخدمة أو العمل في هذه الأحوال أن يصدر قرار بموافقة جهة العمل أو الخدمة على ذلك بعد التحقق من موافقة المشترك وانتهاء الموانع القانونية للاستمرار في العمل أو الخدمة .

(٣) وتسري أحكام هذه المادة على حالات مدد الخدمة أو العمل ، التالية ليوم ١/٦/١٩٨١ م ، وذلك فيما يتعلق بجميع العاملين (موظفين كانوا أو شركاء أو عمالاً) بما في ذلك العاملون العائليون .

مادة (٦)

القضاء والشرطة والحرس

لا تسري أحكام انتهاء الخدمة المقررة بالمواد السابقة على رجال القضاء والنيابة العامة ورجال الشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدي .

وتسري على أفراد فئة من هذه الفئات الأحكام المتعلقة بسن انتهاء الخدمة المقررة بالتشريعات المنظمة لشئونهم والأحكام المبينة في المواد التالية .

مادة (٧)

انتهاء خدمة رجال القضاء

- ١) تنتهي خدمة رجال القضاء والنيابة العامة ببلوغهم سن الستين سنة ميلادية كاملة .
- ٢) وتنتهي خدمة رجل القضاء أو النيابة العامة بناء على طلب كتابي منه متى جاوزت سنه الخامسة والخمسين سنة ميلادية كاملة .
- ٣) ويسوى لرجل القضاء أو النيابة المعاش المستحق له ببلوغ السن المذكورة .
- ٤) وفي جميع الأحوال ، إذا كان بلوغ رجل القضاء أو النيابة العامة السن المحددة لانتهاء الخدمة قد وقع في الفترة من أول شهر سبتمبر إلى آخر شهر يونيو يبقى مستمرا في الخدمة حتى آخر يونيو ، فلا تحسب له - لأغراض المعاش - المدة بين السن المذكورة وبين التاريخ الأخير .

مادة (٨)

رجال الشرطة وحرس الجمارك

يكون انتهاء خدمة رجال الشرطة وحرس الجمارك على الوجه الآتي :

- ١) تنتهي ببلوغ سن الستين سنة ميلادية كاملة خدمة الضباط من رتب ، لواء ومعيد وعقيد ومقدم ورائد .
- ٢) وتنتهي ببلوغ سن الخامسة والخمسين سنة ميلادية كاملة خدمة الضباط من رتب نقيب ، وملازم أول ، وملازم .
- ٣) وتنتهي ببلوغ سن الخمسين سنة ميلادية كاملة خدمة ضباط الصف والأفراد .
- ٤) كل ذلك ما لم تمد مدة الخدمة وفقا لقانون الشرطة أو لقانون حرس الجمارك .

مادة (٩)

رجال الحرس البلدي

تنتهي خدمة رجال الحرس البلدي وفقا لما ينص عليه قانون الحرس البلدي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧ م ومعادلة وظائف الحرس البلدي برتب رجال الشرطة .

مادة (١٠)

العبرة بأخر خدمة أو عمل

- ١) تكون العبرة في تحديد السن التي تنتهي بها الخدمة أو العمل بأخر خدمة أو عمل تولاه المشترك قبل بلوغه السن .
- ٢) فإذا كان المشترك من الرجال العاملين في الأعمال أو الخدمات العادية التي تنتهي فيها الخدمة أو العمل ببلوغ سن ٦٥ سنة ثم نقل إلى خدمة أو عمل تنتهي فيه الخدمة أو العمل ببلوغ سن الستين ، فإن خدمته أو عمله تنتهي إذا ما بلغ سن الستين سنة ميلادية كاملة .
- ٣) وإذا كان المشترك من الرجال العاملين في الأعمال أو الخدمات التي تنتهي فيها الخدمة أو العمل ببلوغ سن الستين ثم نقل إلى خدمة أو عمل مما تنتهي فيه الخدمة أو العمل ببلوغ سن الخامسة والستين ، فتكون سن انتهاء خدمته أو عمله هي السن الأخيرة .
- ٤) وإذا كان قد سوى للمشارك معاش الشيخوخة عقب انتهاء خدمته أو عمله ببلوغه سن الستين ثم عين في وظيفة أو عمل من الأعمال العادية التي تنتهي فيها الخدمة أو العمل ببلوغ سن ٦٥ سنة ، فيوقف صرف معاشه إلى أن ينتهي عمله أو خدمته

الآخيرة ببلوغ السن المحددة لانتهاؤها .

مادة (١١)

إثبات السن

١) تثبت السن بموجب شهادة الميلاد المستخرجة من سجل الأحوال المدنية أو بشهادة لإثبات السن تحرر من واقع البيانات الواردة في ذلك السجل أو في كتيب العائلة ، وترعى بشأن إصدار الشهادة وحجيتها أحكام قانون الأحوال المدنية ، وقانون كتيب العائلة .

٢) وإذا لم يكن تاريخ الميلاد ثابتا باليوم والشهر في الشهادة فيعتبر المشترك مولودا في يوم أول يوايه من السنة الثابت ميلاده فيها . فإذا كانت السن معينة بالشهر والسنة دون بيان اليوم فيعتبر اليوم السادس عشر من الشهر المبين في الشهادة هو تاريخ الميلاد .

٣) وفي الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها تقديم الشهادة السالف ذكرها ، يجوز إثبات السن بتقديم وثيقة رسمية أخرى ، كجواز السفر أو البطاقة الشخصية . كما يجوز - إذا اقتضت الضرورة - تقدير السن بقرار تصدره اللجنة الطبية المختصة بتقدير العجز في اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة وذلك في الحالات الاستثنائية المذكورة .

الفصل الثاني

أحكام معاش الشيخوخة

مادة (١٢)

شروط استحقاق المعاش

يشترط لاستحقاق معاش الشيخوخة وفقا لقانون الضمان الاجتماعي :

١) أن يكون الشخص من فئات المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي وذلك بأن يكون من الشركاء في الإنتاج ، أو الموظفين ، أو العمال أو العاملين لحساب أنفسهم .

٢) أن تكون أعماله أو خدماته قد انتهت جميعا ، بحيث يثبت أن خدمته الأخيرة أو عمله الأخير قد انتهى وأن يقر بأنه غير مستمر في أي عمل أو خدمة مما تنطبق عليه أحكام قانون الضمان الاجتماعي .

٣) أن يكون قد بلغ السن المحددة قانونا لانتهاؤ الخدمة أو العمل وهي السن المبينة أحكامها في المادة (١٢) من قانون الضمان الاجتماعي ، وفي الفصل السابق من هذه اللائحة .

٤) أن يكون انتهاء الخدمات أو الأعمال بسبب بلوغ السن القانونية قد حدث اعتبارا من يوم أول يونيو سنة ١٩٨١م وهو التاريخ المحدد لبدء سريان نظام معاش الشيخوخة المقرر بقانون الضمان الاجتماعي رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ م .

مادة (١٣)

حالة استمرار العمل بعد السن

١) لا يستحق المشترك معاش الشيخوخة إذا بلغ سن الخامسة والستين أو سن الستين - بحسب الأحوال - دون أن تنتهي

خدمته أو عمله ، وإنما استمر يعمل أو يخدم بموافقة هو وموافقة جهة عمله أو خدمته أو في جهة عمل أو خدمة أخرى وفقاً لحكم الفقرة (ج) من المادة (١٣) من قانون الضمان الاجتماعي ، ومراعاة الشروط القانونية المتعلقة باستمرار الخدمة أو العمل بعد السن المذكورة .

(٢) ويبدأ استحقاق هذه المشترك معاش الشيخوخة عندما تنتهي خدماته أو أعماله جميعاً فيما بعد سن الخامسة والستين أو الستين - بحسب الأحوال - .

مادة (١٤)

إنهاء الخدمة قبل بلوغ السن

(١) إذا انتهت خدمة المشترك أو عمله - قبل بلوغه السن المحددة لانتهاء العمل أو الخدمة - وذلك لسبب غير العجز الكلي للمرض أو إصابته بالعمل ، فإنه لا يستحق معاش الشيخوخة إلا حين تبلغ سنه السن المحددة لانتهاء الخدمة أو العمل وفقاً لأحكام المادة (١٣) من قانون الضمان الاجتماعي والفصل السابق من هذه اللائحة .

(٢) ويستحق له ببلوغ هذه السن معاش الشيخوخة ولو كان قد بلغ السن المذكورة وهو خارج العمل أو الخدمة متى توافرت الشروط الأخرى اللازمة لاستحقاق المعاش المذكور .

مادة (١٥)

الخدمة المنتهية قبل تاريخ المريان

إذا كانت خدمة الشخص أو عمله قد انتهت قبل يوم ١/٦/١٩٨١ م بسبب بلوغه السن القانونية ولم يعد إلى العمل أو الخدمة بعد اليوم المذكور ، فإنه تنطبق على حالته أحكام قانون التقاعد إذا كان موثقاً من الخاضعين لذلك القانون ، وأحكام قانون التأمين الاجتماعي - إذا كان عاملاً من المؤمن عليهم - ولا يستحق معاش الشيخوخة المقرر بمقتضى حكم المادة (١٤) من قانون الضمان الاجتماعي .

مادة (١٦)

المساواة في استحقاق المعاش

(١) عند توافر الشروط المقررة بالمواد من (١٢) إلى (١٤) من هذه اللائحة يستحق للمشارك معاش الشيخوخة الضماني أياً كانت مدة خدمته أو عمله المحسوبة ، وأياً كانت جنسيته - مواطناً كان أو عربياً أو أجنبياً - وإياً كان جنسه - ذكراً كان أو أنثى .

(٢) على أن يراعى بشأن المشتركين غير المواطنين ، الذين ليست لهم مدد اشتراك محسوبة في ظل نظام التأمين الاجتماعي والذين لا تحكم أوضاعهم اتفاقيات ضمانية خاصة ، ألا يستحق لهم معاش الشيخوخة إلا إذا قضوا في الخدمة أو العمل بعد يوم ١/٦/١٩٨١ م مدة عشر سنوات (على الأقل) سددت عنهم خلالها اشتراكات الضمان الاجتماعي مع استيفاء شروط استحقاق المعاش المشار إليها بالفقرة السابقة . فإذا لم يتوافر لهم شرط المدة المذكورة فلا يستحقون معاش الشيخوخة عند انتهاء خدمتهم أو عملهم ببلوغ السن وإنما يستحقون في هذه الحالة الإعانة الإجمالية المقررة بالفصل الثالث من هذا الباب .

(٣) فإذا كانت للمشارك - غير المواطن - مدة محسوبة في نظام التأمين الاجتماعي فيشترط لاستحقاقه معاش الشيخوخة الضماني أن تكون له بعد يوم ١/٦/١٩٨١ م مدة اشتراك محسوبة في نظام الضمان الاجتماعي تكمل مدة التأمين السابقة بحيث لا يقل مجموعهما عن عشر سنوات .

مادة (١٧)

طلب تسوية المعاش

- (١) يقدم المشترك طلباً لتسوية معاش الشيخوخة إلى قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية الكائن بدائرتها مقر عمله الأخير أو خدمته الأخيرة .
- (٢) ويجوز أن يقدم الطلب من شخص ينوب عن المشترك في تقديمه .
- (٣) كما يجوز - إذا اقتضت ظروف المشترك - أن يقدم الطلب إلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي الكائن بدائرتها محل إقامته بعد انتهاء أعماله وخدماته .
- (٤) ويبين في الطلب رقم التسجيل الضماني للمشارك واللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي للسجل بها ضمانياً .

مادة (١٨)

مرفقات طلب التسوية

ترافق بطلب تسوية المعاش :

- (أ) شهادة الميلاد المستخرجة من سجل الأحوال المدنية أو شهادة إثبات السن من واقع بيانات كتيب العائلة .
 - (ب) شهادة النفع الأخير موضحاً بها تسلسل المرتب أو الأجر أو النفل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الخدمة أو العمل .
 - (ج) شهادة بعدد العمل أو الخدمة .
 - (د) شهادة بشأن الوضع العائلي للمشارك أو كتيب العائلة .
 - (هـ) قرار جهة العمل أو الخدمة بانتهاء خدمته أو عمله .
- فإذا كان المشترك عاملاً لحساب نفسه فيقدم إقراراً بانتهاء عمله بسبب بلوغه السن ، وذلك عوضاً عن القرار المشار إليه في البند (هـ) .

مادة (١٩)

الطلب مقابل إيصـال

يعطى الموظف المختص بقسم المنافع النقدية الطالب إيصـالاً يفيد تلقى الطلب والمستندات المرافقة له بعد أن يثبت تاريخ ميلاده من واقع كتيب العائلة إذا لم تكن شهادة الميلاد مقيمة .

مادة (٢٠)

البحث بقسم التسجيل والاشتراكات

- (١) يحيل قسم المنافع النقدية الطلب ومرفقاته إلى قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة ، وذلك للتحقق من البيانات المتعلقة بمدد خدمة المشترك أو عمله المحسوبة ، والاشتراكات المدفوعة عنها ، والمرتب أو الأجر أو الدخل (الذي تحسب على أساسه الاشتراكات) خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مدة خدمة المشترك أو عمله .
- (٢) ويستكمل قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش أية بيانات لم يقدم المشترك مستندات بشأنها أو قدم مستندات غير كافية .
- (٣) وبعد استيفاء البحث ، يحرر القسم مذكرة بشأنه ويرد الأوراق إلى قسم المنافع النقدية لإجراء التسوية .

مادة (٢١)

عناصر التسوية

يتحقق قسم المنافع النقدية من العناصر اللازمة للتسوية وهي :

(أ) مجموع مدد الخدمة أو العمل المحسوبة للمشارك .

(ب) متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة على انتهاء الخدمة أو العمل .

مادة (٢٢)

مدد الخدمة أو العمل

(١) تطبيق في شأن حساب مدد الخدمة أو العمل وضمن هذه المدد - أحكام المواد (٨١) وما بعدها من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش . ويقصد بالمدد (المحسوبة) مدة خدمة المشترك أو عمله التي يعتد بها في حساب الاشتراكات وفي تسوية المعاش ، تطبيقاً لأحكام اللائحة المذكورة .

(٢) ولا تدخل في حساب مدة الخدمة أو العمل لفرض تسوية المعاش أية مدة خدمة أو عمل تالية للتاريخ الذي تخول فيه المشترك مدة خدمته أو عمله المحسوبة المدد الأقصى للمعاش ، وهو (٨٠٪) من متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل .

مادة (٢٣)

حساب المتوسط

يحسب متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل للمشاركين من فئات الموظفين والعمال والشركاء والعاملين لأنفسهم وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) يجمع كل ما استحققه المشترك من مرتبات أو أجور شهرية فعلية (للموظفين أو العمال) أو دخول مفترضة (للشركاء والعاملين لأنفسهم) مما تحسب على أساسه الاشتراكات الضمانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مدة خدمته أو عمله المحسوبة في نظام الضمان الاجتماعي ، وهي مدة الستة وثلاثين شهراً السابقة مباشرة على انتهاء خدمته أو عمله ، ويقسم المجموع على ستة وثلاثين ويكون الناتج هو متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل الذي يتخذ أساساً لتسوية معاش الشيخوخة .

(ب) في تحديد مدة السنوات الثلاث المتعلقة بحساب المتوسط ، تكون العبرة بالسنوات الثلاث الأخيرة من مدة العمل أو الخدمة التالية ليوم أول يونيو سنة ١٩٨١م ولا يعتد في شأن حساب المتوسط بأي مدة سابقة على ذلك التاريخ .

(ج) إذا قلت مدة الخدمة أو العمل المحسوبة التالية لأول يونيو سنة ١٩٨١م عن ستة وثلاثين شهراً فيقسم مجموع المرتبات أو الأجور أو الدخول التي استحققت عن مدة الخدمة أو العمل المذكورة على عدد أشهر الخدمة أو العمل الفعلية المحسوبة التالية للتاريخ المذكور وذلك لاستخراج المتوسط .

(د) المدد المحسوبة التي يدخل مرتبتها أو أجورها أو نظفها في حساب المتوسط هي مدد الخدمة أو العمل - السالف بيانها - التي استحققت عنها الاشتراكات الضمانية والمدد التي أعطى من أداء الاشتراكات عنها وفقاً لأحكام المواد (٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش ، والمدد التي أوقف اقتطاع اشتراك المعاش عنها عملاً بالمادة (٥٠) من اللائحة المذكورة .

(هـ) وإذا كان المشترك قد حرم - كلياً أو جزئياً - من مرتبه أو أجره أو دخله عن كل أو بعض المدد السابقة على انتهاء خدمته أو عمله أو أعطى من أداء الاشتراك عنها بون أن يمنع ذلك من حساب هذه المدد له ضمن مدة خدمته أو عمله ، فيعتد في حساب المتوسط بالمرتب أو الأجر (الفعلي) أو الدخل (المفترض) الكامل الذي استحققت عنه الاشتراكات أو الذي حسب على أساسه الاشتراك المهاني .

و) ويقصد بالمرتب أو الأجر أو الدخل مدلوله الوارد بيانه في المادة (١) من هذه اللائحة نون أى معاش جزئى لإصابة العمل أو إعانة مقطوعة أو منفعة قصيرة الأمد يكون المشترك قد استحقها خلال مدة السنوات الثلاثة الأخيرة (من عمله أو خدمته) التى حسب على أساسها المتوسط .

مادة (٢٤)

التسوية

يضرب المتوسط الناتج عن تطبيق أحكام المادة السابقة فى (٥, ٢٪) فى عدد سنوات الخدمة أو العمل المحسوبة للمشارك بحكم المادة ٢٢ إذا كانت عشرين سنة أو أقل من ذلك . فإذا زادت سنوات الخدمة أو العمل المحسوبة للمشارك عن عشرين سنة فيضرب المتوسط (المذكور) فى (٥, ٢٪) فى العشرين سنة الأولى من مدة خدمة المشترك أو عمله ويضاف إلى الناتج من ذلك حاصل ضرب المتوسط ذاته فى (٢, ٠٪) فى عدد سنوات الخدمة أو العمل المحسوبة التى تزيد على العشرين .

مادة (٢٥)

الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة

١) لا يقل معاش الشيخوخة الذى يستحق للمشارك من ثمانين فى المائة من الحد الأدنى للأجور السارية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فى وقت استحقاق المعاش .

٢) فإذا كان ناتج التسوية بمقتضى حكم المادة (٢٤) - السابقة - يقل عن ذلك الحد الأدنى ، فإن المعاش يرفع بالقدر الذى يصل به إلى قيمة الحد الأدنى المذكور .

٣) ويراعى رفع المعاش إلى ما يوازى الحد الأدنى المذكور كلما تقررت زيادة الحد الأدنى للأجور فى الجماهيرية بحيث لا يقل معاش الشيخوخة الذى يستحقه المشارك فى أى وقت عن (٨٠٪) من الحد الأدنى للأجور .

٤) كل ذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة التالية المتعلق بالحد الأقصى للمعاش .

مادة (٢٦)

الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة

لا يجوز أن يزيد معاش الشيخوخة بأى حال على ثمانين فى المائة من متوسط المرتب الفعلى أو الأجر الفعلى أو الدخل المفترض الذى سوى على أساسه المعاش .

مادة (٢٧)

بداية الاستحقاق

يستحق معاش الشيخوخة اعتباراً من اليوم التالى لانتهاء خدمة المشترك أو عمله بسبب بلوغ السن المحددة قانوناً . وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادتين (١٣ و ١٤) من هذه اللائحة .

الفصل الثالث

الإعانة الإجتماعية للمضمونين من غير المواطنين

مادة (٢٨)

من يستحق الإعانة الإجتماعية

إذا كان المشترك من فئة المقيمين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بسبب العمل أو الخدمة من غير المواطنين سواء كان عربيا أو أجنبيا غير عريس ، وانتهت خدمته أو عمله بها لسبب آخر غير بلوغه السن القانونية لانتهاء الخدمة أو العمل المقررة بالمادة (١٣) من قانون الضمان الاجتماعي ، وغير العجز الكلي المشار إليه بالمادتين (١٧ و ١٨) من ذلك القانون ، ولم يستحق بسبب انتهاء خدمته أو عمله معاشا ، فإنه يستحق عن مدة عمله أو خدمته بالجمهورية إعادة إجتماعية تحدد وفقا لحكم المادة التالية . وذلك ما لم تدخل مدة خدمته أو عمله في حساب المدد التي تنظم ضمنها وحسابها اتفاقية من اتفاقيات الضمان الاجتماعي المبرمة - أو التي تبرم - بين الجمهورية وبين الدولة التابع لها المشترك المذكور .

مادة (٢٩)

قيمة الإعانة

١) تقدر قيمة الإعانة الاجتماعية - السالف ذكرها - بستين في المائة من مجموع اشتراكات المعاشات الضمانية التي دفعت عن المشترك طول مدة خدمته أو عمله المحسوبة . ويشمل ذلك أنصبة الاشتراكات التي تحملها هو والأنصبة التي تحملتها جهة العمل أو الخدمة والأنصبة التي تحملتها الخزنة العامة . ويزاد هذا المبلغ بمعدل (٢٪) من مجموع الاشتراكات المذكورة عن كل سنة عمل أو خدمة .

٢) ويشمل ما تقدم اشتراكات التأمين الاجتماعي (فرع المعاش) التي دفعت عن المشترك عن أية مدة عمل أو خدمة محسوبة سابقة على بدء سريان قانون الضمان الاجتماعي .

مادة (٣٠)

إثبات انتهاء العمل

- ١) يستحق المشترك الإعانة الإجتماعية المذكورة متى قدم الدليل على انتهاء خدمته أو عمله - نهائيا - في الجمهورية .
- ٢) وتقوم بتثبيته الفروج النهائي الممنوحة له دليلا على انتهاء خدمته أو عمله نهائيا .

مادة (٣١)

تسوية الإعانة

يتولى تسوية الإعانة الإجتماعية قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي التي انتهت في دائرتها عمل المشترك أو خدمته . وتؤدى من حساب المعاشات في صندوق الضمان الاجتماعي . وتستهلك الاشتراكات التي سويت بموجبها الإعانة المذكورة ولا تدخل في حساب أى منفعة نقدية وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢٣) من هذه اللائحة .

مادة (٣٢)

تصرف الإعانة الإجتماعية نقدا دفعة واحدة ، أو تردع في حساب المستحق لدى أحد المصارف العاملة بالجمهورية على أن تكون قابلة للتحويل الى الخارج بناء على طلبه .

مادة (٣٣)

العودة إلى العمل أو الخدمة

١) إذا عاد من صرفت له الإعانة الإجتماعية - وفقا لأحكام المواد السابقة - إلى العمل أو الخدمة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فلا يجوز أن تحسب له المدة التي دفعت له عنها هذه الإعانة إلا إذا وافق على رد قيمة الإعانة المذكورة السابق صرفها إليه .

٢) وعلى المشترك - غير المواطن - الذي يعود إلى العمل أو الخدمة بالجماهيرية أن يخطر جهة العمل أو الخدمة الجديدة بأية إعادة إجمالية سبق صرفها إليه بمقتضى أحكام هذا الفصل . وعلى جهة العمل أو الخدمة المذكورة أن تخطر اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة باسم المشترك المذكور ويقيم تسجيله الضماني وتاريخ عودته للعمل أو الخدمة والإعانة الإجتماعية التي سبق صرفها إليه .

الباب الثاني معاش ومنافع العجز بسبب إصابة العمل

الفصل الأول في شأن نطاق التطبيق

مادة (٣٤)

الأشخاص الذين تسرى عليهم أحكام إصابات العمل

تسرى أحكام هذا الباب على المشتركين دون غيرهم .

والمشتركون هم المضمونون أفراد الفئات الأربع المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي ولائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة بمقتضاه وهم :

أ) الشركاء .

ب) الموظفون .

ج) العمال .

د) العاملون لحساب أنفسهم .

مادة (٣٥)

تطبيقات السريان

١) تسرى أحكام هذا الباب على إصابات العمل وأمراض المهنة التي تقع للمشاركين اعتباراً من يوم أول يونيه سنة ١٩٨١ م .

٢) كما تسرى هذه الأحكام على حالات الوفاة وحالات العجز التي تحصل لهؤلاء المشتركين ابتداء من يوم ١/٦/١٩٨١ م ولو كان سببها إصابات (حوادث) عمل أو أمراض مهنة وقعت لهم قبل التاريخ المذكور .

٣) على أن يراعى أن تسرى على الحوادث التي وقعت قبل أول يونيو سنة ١٩٨١ م وشروط اعتبارها إصابات عمل القواعد التي كانت سارية وقت وقوعها .

مادة (٣٦)

إصابات العمل السابقة

حالات العجز والوفاة السابقة على يوم أول يونيو سنة ١٩٨١ م والناشئة عن إصابات عمل أو أمراض مهنة ، لا تنطبق عليها أحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م وأحكام هذا الباب . وإنما تسرى عليها أحكام قانون التقاعد إذا كان من توفي أو أصيب بالعجز من الموظفين الخاضعين للقانون الأخير - أو قانون التأمين الاجتماعي متى كان المتوفى أو المصاب بالعجز من العمال أو الشركاء المشمولين بنظام التأمين الاجتماعي .

الفصل الثاني

في شأن تحديد إصابات العمل وأمراض المهنة

مادة (٣٧)

تعريف إصابة العمل

١) إصابة العمل هي الإصابة التي تلحق بالشخص وتكون ناشئة من عمله أو خدمته أو تحدث له أثناء العمل أو الخدمة ، بما في ذلك الإصابات التي تحصل له أثناء ذهابه إلى محل عمله أو خدمته أو عودته منه وذلك على النحو المبين بالمادة ٣٨ وما بعدها من هذه اللائحة .

٢) ويتأخذ حكم إصابات العمل أمراض المهنة المحددة على الوجه المشار إليه بالمادة ٤٢ من هذه اللائحة .

مادة (٣٨)

شروط إصابة العمل

يشترط لاعتبار الإصابة إصابة عمل أن تنشأ عن حادث تتوافر فيه الشروط الآتية :

١) أن يكون ماسا بجسم الإنسان (المشترك) بأن يلحق ضررا بجسمه سواء كان الضرر داخليا أو خارجيا ، فلا يعتبر إصابة عمل الحادث الذي لا يلحق ضررا بجسم المشترك وإن أوقع ضررا بطرف صناعي له أو بمال من أمواله .

٢) أن يكون الحادث مفاجئا .

٣) أن يقع الحادث المشترك بسبب العمل أو الخدمة ، أو أن يقع له أثناء العمل أو الخدمة ، أو أن يقع له أثناء ذهابه إلى محل العمل أو الخدمة أو عودته منه ، وذلك بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي المعتاد .

٤) ألا يكون المشترك قد تعمد إصابة نفسه .

ه) ألا يكون الحادث قد وقع بسبب سوء سلوك جسيم أو مقصود (أو خطأ جسيم) من جانب المشترك .
ويجرى التثبت من توافق هذه الشروط من مختلف التحقيقات التي تجرى بعد وقوع الحادث .

مادة (٣٩)

الخطأ الجسيم

- ١) يعتبر في حكم سوء السلوك الجسيم أو المقصود من جانب المشترك :
- أ) الإصابات الناشئة عن السكر الإرادي . ويكون في حكم السكر تعاطي المخدرات .
- ب) الإصابة الناشئة عن مخالفة صريحة متعددة أو جسيمة لتعليمات السلامة العمالية والأمن الصناعي الملقة في أماكن ظاهرة بعمل أو الخدمة .
- ج) غير ذلك من حالات الإصابة بسبب الخطأ الجسيم من جانب المضمون .
- ٢) ويجب أن تثبت أى من الحالات المذكورة من التحقيقات التي تجرى بشأن الحادث .

مادة (٤٠)

الوفاة أو العجز الكلى بسبب الخطأ الجسيم

إذا كانت الإصابة قد حدثت بسبب سوء السلوك المتعمد أو الجسيم من جانب المشترك ، فلا تستحق عنها منافع إصابات العمل المالية إلا إذا نشأت عنها وفاة المشترك أو تخلف عنها عجز كلي مستديم لديه ، فيستحق في هاتين الحالتين معاش العجز الكلى أو معاش الوفاة بسبب إصابات العمل .

مادة (٤١)

الإجهاد غير العادي

تعتبر إصابة عمل الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق غير العادي بسبب العمل أو الخدمة - وذلك متى توافرت فيها الشروط التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بعد أخذ رأى اللجنة الشعبية العامة للصحة واللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة .

مادة (٤٢)

مرض المهنة

تشتري لاعتبار المرض مرض مهنة يأخذ حكم إصابة العمل ، الشروط الآتية :

- ١) أن يكون من الأمراض أو حالات التسمم الواردة بالجدول رقم ١ المرافق لهذه اللائحة ، أو من أمراض المهن الأخرى التي تضاف إلى هذا الجدول بقرار تصدره اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بعد أخذ رأى اللجنة الشعبية العامة للصحة .
- ٢) أن يثبت أن المشترك المصاب بالمرض أو التسمم من العاملين في أحد الأعمال أو إحدى الصناعات المبينة بالجدول المذكور والتي ينشأ عن العمل بها ذلك المرض أو التسمم .
- ٣) أن يكون عمل المشترك في تلك الصناعة أو ذلك العمل قد استمر لمدة الكافية لإحداث المرض أو التسمم .
- ٤) أن تظهر الأعراض الأولى للمرض أو التسمم أثناء عمل المشترك في الصناعة أو العمل المذكور أو أن تظهر هذه الأعراض في خلال فترة من انتهاء عمله فيها لا تتجاوز المدة المذكورة بالبنـد ٣ السابق . وتبدأ هذه الفترة من تاريخ انتهاء عمل

المشترك في الصناعة أو العمل سالف الذكر .

ه) إلا يكون قد ثبت أن المشترك مصاب بالمرض من قبل الالتحاق بالعمل المفنى بالضمان الاجتماعى .

مادة (٤٣)

إخطار الضمان الاجتماعى

١) إذا التحق المشترك بعمل أو صناعة من شأنها تعريضه للإصابة بمرض من أمراض المهنة (الواردة بالجدول رقم ١ المرافق) فعلى جهة العمل أو الخدمة إخطار اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة - كتابة - باستخدامه لديها وبالظروف التى يعمل أو يخدم فيها ، وبالاحتياطات التى تتخذها هذه الجهة الوقائية من أمراض المهنة . ويجب أن يتم ذلك الإخطار خلال سبعة أيام من تاريخ استخدامه .

٢) وفى حالة عدم الإخطار أو التأخر فيه يكون للجنة الشعبية المذكورة أن تعتبر جهة العمل أو الخدمة مسؤولة عن كل تأخير فى الكشف عن المرض وإن ترجع عليها بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن ذلك .

مادة (٤٤)

تدابير الوقاية

١) تبين لوائح الرعاية الطبية النومية ولوائح الأمن لصناعى والسلامة العمالية الإجراءات الواجب اتباعها والتدابير اللازمة اتخاذها للوقاية من اصابات العمل ومن أمراض المهنة . وتتضمن اللوائح المذكورة إجراءات الكشف الدورى على العاملين بالصناعات والأعمال التى من شأنها تعريض العاملين بها للأمراض المهنية .

٢) وعلى جهات العمل والخدمة والعاملين بها من أى فئة كانوا - أن يلتزموا بتعليمات الوقاية والكشف الدورى وأن ينفذوا تدابير السلامة والأمن المذكورة .

الفصل الثالث

فى شأن الإجراءات الواجب اتباعها فى حالة

وقوع إصابة عمل أو مرض مهنة

مادة (٤٥)

إبلاغ جهة العمل بالإصابة

على كل من المشترك والمشرى على العمل أو الخدمة ، أن يبلغ جهة العمل أو الخدمة فوراً بأى حادث يقع للمشارك ويكون سبباً فى إصابته إصابة عمل وبالظروف التى وقع ذلك الحادث فيها .

مادة (٤٦)

إبلاغ الضمان الاجتماعى بالإصابة

على جهة العمل أو الخدمة أن تبلغ اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة بكل إصابة عمل تقع للمشاركين العاملين بها وذلك فور وقوعها ، مع بيان تاريخ الإصابة ومكانها وطبيعتها والظروف التى وقعت فيها . ويكون الإبلاغ على النموذج المعد

لذلك . ويتضمن الإبلاغ اسم المشترك ورقم تسجيله الضماني واسم جهة العمل أو الخدمة وعنوانها ورقم تسجيلها الضماني .

مادة (٤٧)

كيفية الإبلاغ :

يكون إبلاغ جهة العمل أو الخدمة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة من أصل وثلاث صور ويودع الأصل بملف المشترك في اللجنة الشعبية المذكورة .

وتسلم الصورة الأولى للمصاب - أو لمن يرافقه عند نقله إلى الجهة المحددة لمعالجه - وذلك مع عدم الاخلال بوجوب إسماف المصاب وعلاجه فور إصابته في جميع الأحوال .

وترسل الصورة الثانية الى القسم المختص بالتحقيق الإداري في جهة العمل أو الخدمة أو الى مركز الشرطة وذلك بحسب الأحوال .

وتحتفظ جهة العمل أو الخدمة بالصورة الثالثة في ملف خاص للإصابات . وتقدم هذه الصورة - للاطلاع - إلى مفتشي الضمان الاجتماعي أو إلى غيرهم ممن يكون لهم حق الاطلاع أو التفتيش .

مادة (٤٨)

حوادث الطرق العامة

١) اذا نشأت الإصابة عن حادث من حوادث الطرق العامة فعلى المشترك (المصاب) أن يبلغ به مركز الشرطة عندما تسمع حالته بذلك .

٢) وتحرر الشرطة محضرا أو مذكرة بالحادث وعليها أن ترسل صورة من هذا المحضر أو هذه المذكرة الى جهة العمل أو الخدمة .

مادة (٤٩)

إبلاغ المشترك الضمان الاجتماعي

في حالة امتناع جهة العمل أو الخدمة عن إخطار اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة عن الإصابة أو تراخيها في ذلك ، يتولى المشترك (المصاب) أو من ينبيه إخطار اللجنة الشعبية المذكورة بالإصابة فور حدوثها ويوافيها باسمه وعنوانه ورقم تسجيله الضماني ويبيان عن ظروف الحادث وتاريخه ومكانه ونوع الإصابة ورقم وتاريخ محضر الشرطة أو مذكرتها بشأن الحادث .

وعلى اللجنة المذكورة اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذه الحالة .

مادة (٥٠)

العامل لحساب نفسه

١) اذا وقع الحادث للمشارك العامل لحساب نفسه وأدى إلى إصابته إصابة عمل فعليه أن يبلغ - هو أو من ينبيه - اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة بالحادث فور وقوعه .

٢) ويكون إخطارها لها وفقا لأحكام الإبلاغ من جانب جهات العمل أو الخدمة المقررة بالمادتين ٤٦ و ٤٧ من هذه اللائحة بحيث يكون الإخطار متضمنا اسم المشترك المصاب ورقم تسجيله الضماني وعنوانه مع بيان مكان الإصابة وتاريخ وقوعها وطبيعتها والظروف التي وقعت فيها .

مادة (٥١)

إسعاف المصاب ونقله

- ١) تقدم للمصابين الاسعافات اللازمة - فور حدوث الإصابة - وذلك في المصانع وفي غيرها من مواقع العمل والانتاج .
- ٢) وتتولى جهة العمل أو الخدمة - بعد الاسعاف - نقل المصاب بوسائلها وعلى نفقتها لعلاجها في المركز الضماني المختص أو في أى مركز من مراكز العلاج بالمهاجيرية .
- ٣) وعلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة نقل المصاب بوسائلها وعلى نفقتها للعلاج في المستشفى العام أو المركزى أو التخصصى وذلك كلما اقتضت ضرورات العلاج ذلك .
- ٤) ولا يتحمل المصاب أية مصروفات مقابل النقل أو الإسعاف أو العلاج .

مادة (٥٢)

إبلاغ الشرطة

- على جهة العمل أو الخدمة أن تبلغ الشرطة عن الحادث الذى أدى إلى إصابة العمل وذلك فى الحالتين الآتيتين:
- أ) كلما وجدت شبهة ارتكاب جريمة أو جنحة من أى نوع كانت صاحبت الحادث أو اقترنت به أو نشأت عنها الإصابة .
 - ب) فى حالات الإصابات الناشئة عن حوادث الطريق .

مادة (٥٣)

التحقيق الإدارى

- ١) على جهة العمل أو الخدمة أن تجرى فى جميع الأحوال - التحقيقات الادارية اللازمة للتثبت من ظروف الحادث وطبيعته وتاريخه ومكانه ومدى جدية الواقعة وأسبابها ونتائجها ونوع الإصابة المترتبة عليها ومداه . وتستدل عليها بأقوال الشهود وسائر الأدلة الأخرى . ويتحرى مدى اتباع قواعد وتعليمات الوقاية والأمن والسلامة العمالية وما إذا كانت تتوافر فى الواقعة الشرويط اللازمة لاعتبارها إصابة والمينة فى المادة (٣٨) وما بعدها من هذه اللائحة .
- ٢) ويستعين المكلف بالتحقيق الإدارى فى جهة العمل أو الخدمة بمحاضر جمع الاستدالات والمذكرات التى تكون قد حررتها الشرطة بشأن الحادث وبيانة تحقيقات أخرى .

مادة (٥٤)

صور محاضر التحقيق

- ١) تسلم الشرطة إلى جهة العمل أو الخدمة صوراً من محاضر جمع الاستدالات التى أجرتها فيما يتعلق بالحوادث المشار إليها بالمادة (٥٢) من هذه اللائحة مع بيان نتيجة الإجراءات التى اتفقت بشأنها .
- ٢) وعلى جهات العمل والخدمة أن ترسل إلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة صوراً من محاضر جمع الاستدالات المذكورة ، وصوراً من محاضر ومذكرات التحقيقات الادارية التى أجرتها هذه الجهة ونتيجتها وتودع هذه المحاضر والمذكرات فى ملف المشترك المصاحب باللجنة الشعبية المذكورة .
- ٣) ولا يجوز إقفال التحقيقات الادارية أو تقرير أى منفعة نقدية للمصاب فى الحالات المشار إليها بالمادة ٥٢ إلا بعد ورود محضر الشرطة أو مذكرتها بشأن الحادث ونتيجة الاجراءات المتخذة .

مادة (٥٥)

استكمال التحقيق

فى حالة عدم استيفاء التحقيقات من جانب جهة العمل أو الخدمة يجوز للجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة أن تستكمل التحقيق بمعرفة مفتشيها أو أن تطلب الى الجهة التى أجرتة استكمالها ، على أن تحدد لها النقطة أو النقاط التى يتعين استيفاء التحقيق بشأنها .

مادة (٥٦)

العلاج فى جميع الأحوال

- ١) تقدم للمصاب فى جميع الأحوال خدمات العلاج من اصابة العمل ولو كانت الاصابة لا تمنعه من مباشرة عمله .
- ٢) ويستمر العلاج ولو تبين فيما بعد أن الحادث لا تتوافر فيه شروط اصابة العمل .
- ٣) ولا يحول انتهاء عمل المصاب أو خدمته - لى سبب كان - دون استمرار علاجه من اصابته ومن آثار هذه الاصابة .

مادة (٥٧)

اتباع تعليمات العلاج

على المشترك للمصاب أن يتبع فى جميع الأحوال تعليمات العلاج ولا جاز أن يحرم من بعض المزايف المترتبة على الاصابة تبعا لتأثير أعمال العلاج على نسبة العجز .

مادة (٥٨)

الإخطار بانتهاء العلاج

على المركز الضمانى - أو مركز العلاج أو المستشفى - الذى تم فيه العلاج أن يخطر المشترك بجهة العمل أو الخدمة واللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة بانتهاء العلاج من الاصابة ، وبما تخلف عنها من آثار ، وبحالة المصاب بعد العلاج ، والتاريخ المحدد لموئته إلى العمل أو الخدمة . ويكون الإخطار على النموذج المعد لذلك ، وتحفظ صورته بملف المشترك لدى اللجنة الشعبية المذكورة .

مادة (٥٩)

عدم توافر شروط الإصابة

إذا ثبت من التحقيقات التى أجرتها اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة (مستعينة بمحاضر الشرطة وغيرها) أن الإصابة ليست اصابة عمل أو أن المصاب قد تعدد اصابة نفسه ، أو أن اصابته حدثت بسبب سوء سلوك جسيم أو مقصود من جانبه لم تترتب عليه الوفاة أو العجز الكلى المستديم ، فإن المشترك (المصاب) لا يستحق المزايف النقدية المقررة فى القانون وفى هذه الحالة إصابات العمل .

مادة (٦٠)

المساعدات للعاملين لأنفسهم

إذا كان المصاب من العاملين لحساب أنفسهم وثبت أن اصابته اصابة عمل ، وأنه فقد بسبب العجز الوقتى الناشئ عن هذه الاصابة كل أو بعض دخله ، فإن قسم المزايف النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة يئذى اليه المنفعة

التقنية المستحقة وفقا لأحكام المادة ٢٥ من قانون الضمان الاجتماعي في حدود ٧٠٪ من الدخل المفترض ولدة أقصاها سنة واحدة .

مادة (٦١)

أمراض المهن

تأخذ أمراض المهنة حكم إصابات العمل .

وتسرى في شأن المصابين بمرض من أمراض المهن جميع الأحكام المتعلقة برعاية المصابين بإصابات العمل ونقلهم وإسعافهم وعلاجهم وتقديم المنافع الضمانية لهم وذلك بالقدر الذي يتفق مع طبيعة مرض المهنة .

مادة (٦٢)

إسعاف المريض وتقديم الخدمات له

١) إذا ظهرت على المشترك أعراض مرض من الأمراض المهنية المحددة بالجدول رقم (١) المرافق أثناء مدة العمل أو الخدمة فعلى جهة العمل أو الخدمة التي يعمل فيها أو يخدم بها أن تبادر إلى إعطائه العلاج والإسعاف السريع المناسب في المصنع أو في موقع العمل أو الإنتاج وذلك فور ظهور أعراض المرض .

٢) وعلى الجهة المذكورة أن تنقله - بوسائلها وعلى نفقتها - إلى المركز الضماني المختص أو إلى أقرب مركز من مراكز العلاج الجماهيرية وذلك طول المدة اللازمة للعلاج .

٣) ويتلقى المشترك ذات الخدمات والمنافع ولو كانت أعراض المرض قد ظهرت عليه بعد انتهاء خدمته أو عمله في جهة معينة متى كان ظهورها خلال المدة المشار إليها في المادة ٤٢ من هذه اللائحة .

٤) يلتزم مراكز الضمان الاجتماعي ووسائل مراكز العلاج في الجماهيرية بفحص المشتركين الذين يحاولون إليها بسبب ظهور أعراض الإصابة بمرض من أمراض المهنة كما تلتزم بعلاجهم وتقديم جميع أوجه العناية الطبية اللازمة لهم .

مادة (٦٣)

الإصابة خارج الجماهيرية

١) إذا كان المشترك مقيما خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بحكم وظيفته أو كان موفدا في مهمة - من أي نوع كانت - وأصيب بإصابة عمل أو بمرض مهنة ، فتأخذ الإصابة أو المرض (متى توافرت شروطها وفقا لأحكام هذه اللائحة) حكم الإصابة (أو مرض المهنة) التي تحدث للمشارك في داخل الجماهيرية وذلك من حيث الأحقية في العلاج والمنافع التقديرية .

٢) وعلى المشترك (أو المستحقين عنه في حالة وفاته) التقديم بصورة من محضر تحقيق الحادث الذي أصيب فيه محورا بمعرفة جهة رسمية باللغة العربية أو مترجما إلى هذه اللغة ومصدقا عليه من المكتب الشعبي الليبي المختص في الدولة التي وقع بها الحادث أو مرض المهنة .

مادة (٦٤)

وفاة المشترك بسبب الإصابة

إذا ثبت من التحقيقات أن إصابة العمل (أو مرض المهنة) قد ترتبت عليها وفاة المشترك المصاب ، فتتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية معاش إصابة العمل الذي كان يستحق له في هذه الحالة بافتراض أنه عجز جزئيا كلياً مستديماً وفقا لحكم المادة ١٧ من قانون الضمان الاجتماعي ، وتصرف أنصبة من هذا المعاش إلى أفراد أسرته المستحقين عنه بمقتضى حكم

المادة (٢١) من القانون المذكور وأحكام الباب الرابع من هذه اللائحة .

الفصل الرابع

تقدير العجز في حالات إصابات العمل أو مرض المهنة

مادة (٦٥)

عجز المصاب عجزاً كلياً أو جزئياً

١) إذا تبين من التحقيقات أن إصابة العمل (أو مرض المهنة) قد ترتب عليها عجز المشترك (المصاب أو المريض) عجزاً كلياً أو عجزاً جزئياً فيضم الإخطار بانتهاء علاجه من الإصابة أو المرض إلى سائر أوراق ملفه وتقدم جميعاً إلى لجنة تقدير العجز المختصة التي يعرض عليها المشترك لتبين مدى ما تخلف من عجز بسبب الإصابة أو المرض وتقدير نسبة هذا العجز.

٢) وتتبع بهذا الشأن الأحكام والإجراءات المنصوص عليها بالمواد التالية.

مادة (٦٦)

تقدير العجز

- ١) يقرر العجز الناشئ عن إصابة العمل أو مرض المهنة بدرجة فقد المشترك (المصاب أو المريض) القدرة على العمل ، ويحسب نوع العمل أو الخدمة والجزء المصاب من الجسد .
- ٢) وتتولى اللجان الطبية المختصة تقدير ذلك العجز وتحديد نسبته .
- ٣) ويحدد تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها وإجراءاتها وطريقة التظلم من قراراتها في لائحة تقدير العجز التي تصدر تنفيذاً لقانون الضمان الاجتماعي .

مادة (٦٧)

عناصر قرار اللجنة

يجب أن يتضمن قرار اللجنة الطبية :

- أ) وصف الحالة وتشخيصها وعناصر تقدير العجز ونسبته .
- ب) بيان مدى إمكان استعادة المشترك من إعادة التأهيل .
- ج) بيان ما إذا كانت حالة العجز قد استقرت والجراحة قد التأمت .
- د) ما إذا كان من اللازم إعادة عرض المشترك على اللجنة بعد مدة معينة لإمكان تقدير العجز أو لتقرير استمراره .

مادة (٦٨)

تاريخ العجز

- ١) على اللجنة الطبية أن تحدد في قرارها التاريخ الذي تقدر حصول العجز فيه وذلك سواء كان عجزاً كلياً أو جزئياً .
- ٢) فإذا تمدن عليها أن تحدد تاريخاً معيناً لحصول العجز فيكون تاريخ العجز هو اليوم الذي عرض فيه المصاب أو المريض على اللجنة .

مادة (٦٩)

قرار اللجنة من عدة نسخ

بحرر قرار اللجنة الطبية بشأن تقدير العجز على النموذج المعد لذلك من أربع نسخ تسلم أحدها إلى المشترك (المصاب) وترسل الثانية إلى جهة العمل أو الخدمة والثالثة إلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة وتحفظ النسخة الرابعة لدى اللجنة الطبية .

مادة (٧٠)

إعادة الفحص

- ١) تبين لأئمة تقدير العجز حالات وإجراءات ومواعيد إعادة فحص صاحب المعاش للتحقق من مدى استمرار العجز الناشئ عن إصابة العمل أو مرض المهنة ومن استقرار نسبة ذلك العجز .
- ٢) ويراعى في جميع الأحوال الاعتماد بما يلي فيما يتعلق بإعادة الفحص المذكور وأثره على المعاش المستحق أو غيره من المنافع النقدية المستحقة :
 - أ) تحسن الحالة بسبب العلاج أو إعادة التأهيل .
 - ب) الانتكاسات أو المضاعفات أو الإصابات الجديدة .
 - ٣) وتتبع في شأن إعادة الفحص أحكام الفصل السادس من هذا الباب .

الفصل الخامس

المعاشات والمنافع النقدية الأخرى التى تستحق بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة

مادة (٧١)

استحقاق المنافع النقدية

- ١) يستحق معاش العجز الكلى بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة متى بلغت نسبة العجز ستين فى المائة أو أكثر وأنهى العمل أو الخدمة بسببها أو نشأت عن الإصابات أو المرض المذكور الوفاة .
- ٢) فإذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابات أو مرض المهنة ثلاثين فى المائة أو أكثر دون أن تبلغ ستين فى المائة فيستحق المشترك معاشاً جزئياً .
- ٣) وإذا بلغت درجة العجز ٥٠٪ أو أكثر ولم تبلغ ثلاثين فى المائة فيستحق المشترك إعانة مقطوعة .
- ٤) ولا يستحق المشترك أى منفعة إذا قلت درجة العجز عن ٥٠ ٪ .

مادة (٧٢)

طلب التسوية

- أ) يقدم المشترك إلى قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة طلباً لتسوية المعاش أو المنفعة النقدية الأخرى المستحقة له بسبب العجز الناشئ عن إصابة العمل (أو مرض المهنة) ، ويرفق بطلبه الأوراق الآتية:

- (١) صورة من قرار اللجنة الطبية المختصة بتقدير العجز على أن يكون هذا القرار نهائيا .
- (٢) صورة من الإخطار بانتهاء العلاج .
- (٣) صورة من محضر التحقيق الإداري أو محضر جمع الاستدلالات الذي أجرته الشرطة بشأن الحادث .
- (٤) شهادة الدفع خلال السنوات الثلاث الأخيرة .
- (٥) شهادة بعدة الخدمة أو العمل .
- (٦) شهادة بشأن الوضع العائلي أو كتيب العائلة .
- (٧) قرار انتهاء العمل أو الخدمة وذلك في حالات العجز الكلي . فإذا كان المشترك عاملا لحساب نفسه فيقدم عوضا عن ذلك إقرارا بانتهاء عمله .
- (ب) ويعطى المشترك إيصالا يفيد تسلم الطلب والأوراق المرافقة له .

مادة (٧٣)

الإحالة إلى قسم التسجيل والاشتراكات

- (١) يحيل قسم المنافع النقدية الطلب ومرفقاته إلى قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة . وعلى هذا القسم الأخير أن يكتب مذكرة من واقع ملف المشترك تتضمن بيان مدة العمل أو الخدمة المحسوبة له ومرتبته أو أجره أو دخله المحسوب وفقا لأحكام لائحة الاشتراكات ، في خلال مدة السنوات الثلاث الأخيرة السابقة على انتهاء خدمته أو عمله بسبب العجز - إن كان كليا - ومحاضر التحقيق الإداري وغيره من التحقيقات التي أجريت بشأن الحادث سواء تمت من جانب مفتشي الضمان الاجتماعي أو من جانب جهة العمل أو الخدمة عقب وقوع الحادث أو حصول المرض .
- (٢) ويستكمل قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش التحقق من أية بيانات لم يقدم المشترك مستندات بشأنها أو قدم مستندات غير كافية .
- (٣) وترسل المذكرة منتهية برأى القسم المذكور إلى قسم المنافع النقدية لتسوية المنفعة النقدية التي تستحق للمشارك وفقا للقانون ولأحكام هذه اللائحة .

مادة (٧٤)

تسوية معاش العجز الكلي

- بعد التحقق من أن العجز الذي لحق بالمشارك هو عجز كلي ، وأنه قد نشأ عن إصابة عمل أو مرض مهنة ، وأنه انتهت بسببه خدمته أو عمله تجرى تسوية معاش العجز الكلي له على النحو الآتي :
- (أ) تحسب مدة العمل أو الخدمة للمشارك بالتطبيق لأحكام القانون وأحكام المواد ٨١ وما بعدها من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .
- (ب) يحسب متوسط مرتبه الفعلي إذا كان موظفا أو أجره الفعلي إذا كان عاملا أو دخله المفترض إذا كان شريكا - وذلك في ثلاث السنوات الأخيرة السابقة على انتهاء الخدمة أو العمل بسبب العجز الكلي .
- (ج) يسوى له المعاش الكامل بافتراض أن خدمته أو عمله قد انتهت بسبب بلوغه سن الشيخوخة المحددة لانتهاء الخدمة أو العمل وذلك وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام المواد من ٢٦ إلى ٢٦ من هذه اللائحة ، وذلك بضرب متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل السنالف ذكره في ٥٠٪ في عدد سنوات الخدمة أو العمل من العشرين سنة الأولى من مدة خدمته أو عمله . ثم بضرب المتوسط المذكور في ٢٪ في عدد سنوات الخدمة أو العمل التالية العشرين سنة ويجمع حاصل ضرب العمليتين ليكون الناتج هو المعاش الكامل المحسوب وفقا لحكم المادة ١٤ من القانون .

(د) يحسب الحد الأدنى لمعاش العجز الكلي ويراعى ألا يقل المعاش عنه . ويحسب الحد الأقصى للمعاش ويراعى ألا يزيد المعاش عليه وذلك على ما تبينه المواد التالية .

مادة (٧٥)

الحد الأدنى للمعاش

(أ) يحسب الحد الأدنى للمعاش الذي يستحق بسبب العجز الكلي الناشئ عن إصابة عمل أو مرض مهنة . ويقدر هذا الحد الأدنى بجمع العنصرين الآتيين :

(١) قيمة المعاش الأساسي المقررة بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي لمن يستحقون معاشاً أساسياً (وهي حالياً أربعون ديناراً شهرياً) . وإذا زادت هذه القيمة إلى أكثر من أربعين ديناراً فيكون الاعتماد - في حساب الحد الأدنى - بقيمة المعاش الأساسي السارية المفعول وقت التسوية (أي كانت) .

(ب) نصف آخر مرتب فعلي أو أجر فعلي أو دخل مفترض مما استحققت على أساسه اشتراكات الضمان الاجتماعي عن المشترك قبل انتهاء خدمته أو عمله لفقدته القدرة على الكسب بسبب الإصابات أو للمرض .

(٢) فإذا تبين أن المعاش الناتج عن التسوية يقل عن ذلك فترفع قيمته إلى هذا الحد الأدنى .

مادة (٧٦)

الحد الأقصى للمعاش

(١) يراعى ألا يزيد المعاش الذي يستحق بسبب العجز الكلي الناشئ عن إصابة عمل أو مرض مهنة بأي حال من الأحوال على ١٠٠٪ من قيمة آخر مرتب فعلي أو أجر فعلي أو دخل مفترض استحققت على أساسه اشتراكات الضمان الاجتماعي عن المشترك قبل انتهاء خدمته أو عمله لفقدته القدرة على الكسب بسبب الإصابات أو مرض المهنة .

(٢) فإذا تبين أن المعاش الناتج من التسوية يزيد على ذلك فتخفض قيمته إلى هذا الحد الأقصى .

مادة (٧٧)

بداية استحقاق معاش العجز الكلي

يستحق معاش العجز الكلي ابتداءً من اليوم التالي لتاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله متى ثبت أن انتهاء الخدمة أو العمل ناشئ عن إصابة عمل (أو مرض مهنة) مما أحجزه عجزاً كلياً عن الكسب .

مادة (٧٨)

معاش العجز الجزئي

(١) إذا بلغت درجة العجز الناشئ عن إصابات العمل أو مرض المهنة ثلاثين في المائة أو زادت على ذلك دون أن تبلغ ستين في المائة فيستحق للمشترك معاش جزئي يقدر بنسبة درجة العجز إلى المعاش الكامل .

(٢) وتسوية معاش العجز الجزئي المذكور تتبع الخطوات اللازمة لتسوية المعاش الكامل بافتراض أن المشترك يستحق معاش العجز الكلي بسبب إصابته بالعمل (وذلك بالتطبيق لأحكام المواد من ٧٤ إلى ٧٦ من هذه اللائحة) ، ثم يضرب المعاش الكامل الافتراضي المذكور في نسبة العجز الجزئي لتكون النتيجة هي المعاش الجزئي المستحق .

مادة (٧٩)

بداية استحقاق معاش العجز الجزئي

١) يكون استحقاق معاش العجز الجزئي المذكور ابتداء من التاريخ المحدد وفقا لحكم المادة ٦٨ لبداية عجز المشترك عجزا جزئيا عن الكسب بسبب اصابة العمل أو مرض المهنة .

٢) ويراعى في شأن تحديد بداية استحقاق المعاش المذكور انتهاء الأمد الذى استحق المشترك خلاله المنافع قصيرة الأمد وفقا للمادة ٢٥ من قانون الضمان الاجتماعى بحيث لا يجمع المشترك عن فترة واحدة بين المنفعة قصيرة الأمد وبين معاش العجز الجزئي عن اصابة العمل أو مرض المهنة .

مادة (٨٠)

جواز الجمع

يجوز للمشتترك أن يجمع بين معاش العجز الجزئي لإصابة العمل أو مرض المهنة وبين أى مرتب أو أجر أو دخل يكون مستحقا له عن عمله أو خدمته لدى أية جهة كانت .

مادة (٨١)

نهاية استحقاق المعاش الجزئي

ينتهى استحقاق المشترك المعاش الجزئي لإصابة العمل بأى سبب من الأسباب الآتية :

- ١) زوال العجز الجزئي تماما أو ثبت أن نسبته قد انخفضت عند إعادة الفحص بحيث أصبحت نسبة العجز أقل من ٣٠٪ .
- ب) استحقاق المشترك معاش الشيفوخة عند انتهاء خدمته أو عمله بسبب بلوغ السن المحددة لذلك قانونا .
- ج) استحقاق المشترك معاش العجز الكلى عند انتهاء خدمته أو عمله بسبب عجز كلى ناشئ عن اصابة عمل أو مرض مهنة أو ناشئ عن حادث أو مرض غير ذلك .
- د) وفاة المشترك .

وفى جميع الحالات ب ، ج ، د ، لا يدخل معاش اصابة العمل الجزئي فى تسوية معاش الشيفوخة أو معاش العجز الكلى للمشتترك . كما لا يدخل فى تسوية معاشات أفراد الأسرة المستحقين عنه فى حالة وفاته .

مادة (٨٢)

تسوية الإعانة المقطوعة

١) اذا بلغت درجة العجز الناشئ عن اصابة العمل أو مرض المهنة ٥/ أو أكثر دون أن تصل إلى ٢٠٪ فإن المشترك يستحق اعانة مقطوعة تقدر بنسبة درجة العجز إلى قيمة معاش سنة كاملة .

٢) ولتحديد مقدار هذه الاعانة المقطوعة يسوى للمشتترك معاش كامل بالفترض أنه عجز عجزا كليا بسبب اصابة عمل (وذلك بالتطبيق لأحكام المواد من ٧٤ إلى ٧٦ من هذه اللائحة) وتمتخرج قيمة المعاش الافتراضى الكامل عن سنة كاملة ثم تضرب هذه القيمة فى نسبة العجز الجزئي ويكون الناتج هو الإعانة المقطوعة التى يستحقها المشترك .

٣) وتصرف هذه الإعانة له دفعة واحدة من اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة بإحدى طرق الصرف المبينة بالمادة ١٥٨ من هذه اللائحة .

الفصل السادس

إعادة الفحص وأثرها على المعاشات

وغيرها من المنافع المستحقة

مادة (٨٣)

التزام المشترك بالتقدم لإعادة الفحص

١) على كل مشترك استحق معاش عجز كلي أو جزئي بسبب إصابة عمل أو مرض مهنة ، أن يتقدم بعد تسوية المعاش له إلى اللجنة الطبية المختصة لإعادة الفحص بصفة دورية وفي المواعيد التي تعينها لائحة تقدير العجز أو التي يحددها له قرار اللجنة الطبية المختصة ، وذلك للتحقق من استمرار العجز وما إذا كان قد طرأ تحسن على حالته أو انتكاسات أو مضاعفات .

٢) وعلى قسم المنافع التقديرية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة أن يخطر صاحب المعاش بالميعاد المحدد لإعادة فحصه قبل ذلك الميعاد بشهر على الأقل .

مادة (٨٤)

تعديل نسبة العجز لصاحب المعاش

إذا أسفرت إعادة الفحص الطبي عن تعديل نسبة العجز السابق تقديره لصاحب المعاش ويصدر قرار اللجنة الطبية النهائي في هذا الشأن أو أصبح ذلك القرار - بعد التطلم أو الطعن نهائياً - فتنطبق القواعد الآتية :

أ) إذا كان المصاب صاحب معاش عجز جزئي ثم عدلت نسبة عجزه بحيث أصبح عجزاً كلياً انتهت معه خدمته أو عمله فإنه يستحق معاش العجز الكلي وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمته أو عمله بسبب ذلك العجز الكلي .

ب) فإذا قدر العجز الجزئي نتيجة لإعادة الفحص بنسبة أقل أو أكثر لا تقل عن ٣٠٪ ثلاثين في المائة ولا تبلغ ٦٠٪ ستين في المائة ، فيعدل معاش العجز الجزئي وفقاً للنسبة الجديدة وذلك ابتداء من أول الشهر الميلادي التالي لتاريخ القرار النهائي بتعديل نسبة العجز .

ج) وإذا كان المصاب صاحب معاش عجز كلي ثم عدلت نسبة عجزه بسبب تحسن الحالة بحيث أصبح عجزاً جزئياً تبلغ نسبته (٣٠٪) ثلاثين في المائة أو أكثر ولا تصل إلى (٦٠٪) ستين في المائة فتعدل التسوية ويستحق معاش العجز الجزئي وذلك ابتداء من أول الشهر الميلادي التالي للقرار النهائي الخاص بثبوت العجز الجزئي المذكور .

د) وفي جميع الحالات المنصوص عليها بهذه المادة لا يلحق بالمعاش أي تعديل بالزيادة أو النقص فيما يتعلق بالمدة السابقة على التاريخ المحدد لتعديل التسوية .

مادة (٨٥)

تعديل نسبة العجز إلى أقل من (٣٠٪ ثلاثين في المائة)

إذا كان المصاب قد استحق بسبب الإصابة أو مرض المهنة معاشاً ثم أسفرت إعادة الفحص عن تعديل نسبة العجز بحيث قدر العجز بصفة نهائية - بدرجة تقل عن (٣٠٪ ثلاثين في المائة) ولا تقل عن (٥٪ خمسة في المائة) فإن المصاب يستحق اعانة مقطوعة تقدر وفقاً لأحكام المادة (١٧) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة ، وتسوى له هذه الاعانة على أساس نسبة العجز الأخيرة ، وتخضع منها أقساط المعاش الشهرية التي سبق أن صرفت له ، على أنه إذا كانت هذه الأقساط

يزيد مجموعها على قيمة الإعانة المستحقة فلا يسترد منه الفرق .

مادة (٨٦)

تخلف المصاب عن إعادة الفحص

١) إذا لم يتقدم صاحب معاش العجز اللجنة الطبية المختصة في الميعاد المحدد بمقتضى حكم المادة ٨٢ من هذه اللائحة فتنبه عليه اللجنة وتحدد له ميعاد آخر مع إنذاره بأنه إذا لم يحضر لإعادة الفحص سيحرم من صرف معاشه .

٢) وإذا لم يحضر صاحب معاش العجز رغم ذلك ولم يقدم عذرا تقبله اللجنة الطبية المختصة فيحرم (بصفة مؤقتة) من صرف معاشه وذلك اعتبارا من أول الشهر الميلادي التالي لآخر ميعاد حددته له اللجنة ولم يحضر . ويخطر قسم المنافع النقديّة صاحب المعاش فورا بوقف الصرف وسببه .

٣) ويستمر الحرمان من الصرف إلى أن يتقدم صاحب المعاش لإعادة الفحص .

٤) وإذا تقدم صاحب المعاش بعد ذلك إلى اللجنة الطبية فإن اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة تتجاوز عن تخلفه عن إعادة الفحص في الميعاد السابق تحديده متى قدم أسبابا مقبولة لتأخره عن التقدم للفحص .

٥) وإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها أو زيادتها عليها فإن النسبة الجديدة تعتبر هي الأساس للتسوية اعتبارا من التاريخ الذي كان محددًا لإعادة الفحص الطبي . أما إذا تبين من إعادة الفحص أن درجة العجز مستقرة فيستمر صرف المعاش له . وتصرف له في المالتين المعاشات التي كان قد حرم مؤقتا من صرفها .

مادة (٨٧)

إعادة الفحص بناء على طلب المصاب

يجوز للمصاب - في حالة حصول انتكاسات أو مضاعفات أو إصابات عمل جديدة أثرت في حالته السابقة - أن يطلب تحديد ميعاد لإعادة الفحص وبين أسباب ذلك . وفي هذه الحالة يعرض على الطبيب الإخصائي عضو اللجنة الطبية المختصة بتقدير العجز ، فإذا اقتنع هذا الطبيب بجدية الأسباب المذكورة فيحدد له ميعادا لإعادة الفحص بمعرفة هذه اللجنة ويخطر به. فإذا ثبت اللجنة أن تقيرا قد طرأ على حالته فتعيد تقدير درجة العجز ويعدل قسم المنافع النقديّة في هذه الحالة التسوية على الأسس المذكورة بالمواد السابقة تبعاً لما يكون قد طرأ على درجة العجز من زيادة وذلك وفقاً لأحكام القانون وأحكام المادة التالية .

مادة (٨٨)

تعديل التسوية

في الحالات المذكورة بالمادة ٨٧ السابقة تتبع القواعد الآتية :

١) إذا كان المصاب صاحب معاش عجز جزئي ثم عدلت نسبة عجزه بحيث أصبح عجزاً كلياً انتهت معه خدمته أو عمله أو عجزاً جزئياً بدرجة أكبر مما كان - فتعدل التسوية وفقاً لحكم المادة ٨٤ من هذه اللائحة .

٢) فإذا لم يكن المصاب قد استحق أي منفعة نقدية بسبب قلة درجة العجز عن (٥٪) خمسة في المائة) ثم عدلت نسبة العجز عند إعادة الفحص بحيث أصبحت (٥٪) خمسة في المائة) أو أكثر بما لا يصل إلى (٣٠٪ ثلاثين في المائة) فيستحق المصاب إعانة مقطوعة حسب درجة العجز الجديدة .

٣) وإذا كان قد استحق إعادة مقطوعة ثم زادت نسبة العجز دون أن تبلغ (٣٠٪ ثلاثين في المائة) فترزاه له الإعانة المقطوعة بما يتفق مع النسبة الجديدة .

٤) وإذا كان المصاب قد استحق إعانة مقطوعة ثم أسفرت إعادة الفحص في الحالات المذكورة بالمادة ٨٧ عن تعديل نسبة العجز بحيث أصبحت مستقرة بدرجة (٢٠٪/ ثلاثين في المائة) أو أكثر وأصبح قرار اللجنة الطبية في هذا الشأن نهائياً ، فإنه يسوى له معاش العجز الجزئي أو معاش العجز الكلي بحسب الأحوال - ويكون استحقاقه لذلك المعاش اعتباراً من التاريخ المشار إليه بالمادة ٨٤ ، وفي هذه الحالة يقدر له من المدة السابقة على قرار إعادة الفحص المذكور معاش افتراضى بحسب له بافتراض أنه كان يستحق منذ البداية معاشاً جزئياً على أساس درجة العجز المقدرة له في المرة الأولى ، وإذا كانت الاعانة المقطوعة التي صرفت له تزيد على مجموعة المعاشات الجزئية الافتراضية التي كان يمكن أن يستحقها خلال المدة السابقة على تعديل النسوية (نتيجة إعادة الفحص) فيسترد منه الفرق بطريق الخصم من المعاش الذي يستحق له ، وذلك في حدود الربح ومع مراعاة سائر أحكام المادة ٤٤ / ج من قانون الضمان الاجتماعى .

الفصل السابع أحكام عامة

مادة (٨٩)

الحاجة إلى خدمة شخص آخر

١) إذا كان صاحب معاش العجز الكلي بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة يحتاج بصفة مستمرة إلى خدمة شخص آخر له لفقد قدرته على خدمة نفسه نتيجة للعجز فإن معاشه يزداد بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪ / وذلك بحسب نوع الخدمة اللازمة ومدى الحاجة إليها .

٢) وتقدر اللجنة الطبية المختصة الخدمة المذكورة ونوعها ومدى الحاجة إليها ونسبة الزيادة التي تقتضيها في المعاش بما يتناسب مع هذه الخدمة .

٣) ويصدر بشأن الزيادة في الحالات المذكورة قرار مسبب من اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلدية المختصة .

٤) ويشترط لاستحقاق الزيادة ألا يكون صاحب المعاش من المعاقين الذين استحقوا منفعة الخدمة المنزلية المعانة بمقتضى قانون المعاقين رقم ٣ لسنة ١٩٨١ م .

مادة (٩٠)

المسئولية في حالات إصابة العمل

١) بالإضافة إلى المنافع التنفيذية المقررة بقانون الضمان الاجتماعى وبهذه اللائحة ويكون للمشتراك المصاب بإصابة عمل أو مرض مهنة (أو لورثته في حالة وفاته) المطالبة بتعويض عن إصابته أو مرضه ، من المسئول عن هذه الإصابة أو المرض إذا كان غير جهة العمل أو الخدمة ، ومن جهة العمل أو الخدمة إذا ثبت أن الإصابة (أو مرض المهنة) قد حدثت بسبب مخالفة هذه الجهة لقوانين أو أنظمة العمل أو الخدمة أو بسبب تقصيرها في اتخاذ إجراءات الأمن الصناعى والسلامة العمالية .

ولا يخل ما تقدم بمسئولية جهة العمل أو الخدمة أمام صنوق الضمان الاجتماعى عن إصابات العمل وأمراض المهنة التى تقع للعاملين بها نتيجة مخالفتها لقوانين أو لوائح أو أنظمة العمل أو الخدمة أو تقصيرها في اتخاذ احتياطات الأمن الصناعى والسلامة العمالية وذلك وفقاً للمادة ٢٦ من قانون الضمان الاجتماعى .

الباب الثالث

معاش العجز الكلى لغير إصابة العمل

مادة (٩١)

العجز الكلى

- تسرى أحكام هذا الباب بشأن العجز الكلى المستديم الذى يصيب المشترك (سواء كان من الشركاء أو الموظفين أو العمال أو العاملين لحساب أنفسهم) ويعوقه عن أن يؤدي بمقابل أى عمل أو خدمة ، وذلك دون أن يكون العجز ناشئاً عن إصابة عمل أو مرض مهنة .

- وتشترط لاعتبار العجز كذلك الشروط الآتية :

(أ) أن يكون العجز دائماً من حالة من الحالات الآتى بيانها :

(١) الإصابات أو الحوادث العادية التى لا ترجع إلى إصابة عمل أو مرض مهنة .

(٢) اعتلال الصحة العامة وسائر الأمراض المزمنة التى لا يكون سببها إصابات عمل ولا تعتبر أمراضاً مهنية .

(٣) الأمراض المستديمة وهى الأمراض المزمنة أو المستعصية ، التى تحتاج عادة ويحكم طبيعتها ونوعها إلى علاج لمدة طويلة تبلغ سنة أو أكثر من سنة .

وتحدد هذه الأمراض وشروط اعتبارها كذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى بعد أخذ رأى اللجنة الشعبية العامة للصحة .

(ب) أن يثبت العجز الكلى المذكور بقرار من اللجنة الطبية المختصة وفقاً لأحكام هذه اللائحة ولائحة تقدير العجز .

(ج) أن تكون نسبة العجز حسب تقدير اللجنة المذكورة ٦٠٪ أو أكثر .

مادة (٩٢)

السريان من حيث الزمان

(١) تسرى أحكام هذا الباب على حالات العجز الكلى التى تنطبق عليها أحكام المادة السابقة وذلك إذا حصل العجز المذكور يوم أول يونيه سنة ١٩٨١ م أو بعده ولو كان سببه حوادث أو أمراضاً وقعت قبل ذلك التاريخ .

(٢) وأما حالات العجز الكلى السابقة على يوم أول يونيه سنة ١٩٨١ م (والناشئة من غير إصابة عمل أو مرض مهنة) فلا تطبق عليها أحكام قانون الضمان الاجتماعى وأحكام هذا الباب وإنما تسرى عليها أحكام قانون التقاعد إذا كان المصاب بالعجز الكلى من الموظفين الذين كان ينطبق عليهم قبل ١/٦/١٩٨١ م قانون التقاعد المذكور ، فإذا كان المصاب من الشركاء أو العمال الذين كان يسرى عليهم قبل التاريخ المذكور قانون التأمين الاجتماعى ، فتسرى على حالة العجز الكلى السابقة أحكام قانون التأمين الاجتماعى .

مادة (٩٣)

ضوابط العجز

(١) يقدر العجز غير الناشئ عن إصابة العمل أو مرض المهنة بدرجة فقد المشترك القدرة على الكسب من العمل أو الخدمة ،

ويحسب نوع العمل أو الخدمة ، والجزء المصاب من الجسد .

(٢) وتتولى اللجان الطبية المختصة التحقق من ذلك العجز وتقدير نسبته .

(٣) ويبين تشكيل هذه اللجان وأختصاصاتها وإجراءات عملها وأحكام التظلم من قراراتها أو الطعن فيها ، فى لائحة تقدير العجز .

مادة (٩٤)

تقدير العجز

تسرى بشأن تقدير العجز الكلى لغير إصابة العمل أحكام المواد من (٦٥ إلى ٧٠) من هذه اللائحة وذلك بالقدر الذى يتفق مع طبيعة العجز الكلى لغير إصابة العمل ولا يتعارض مع أحكام هذا الباب .

مادة (٩٥)

شروط استحقاق المعاش

(١) إذا كانت نسبة العجز الناشئ من غير إصابة عمل أو مرض مهنة - أقل من ٦٠٪ - فلا تستحق للمشارك المصاب بذلك العجز أية منفعة نقدية .

(٢) أما إذا قدر العجز المذكور بنسبة (٦٠٪) أو أكثر وثبت أن عمل المشارك المصاب أو خدمته انتهت بسبب ذلك العجز الكلى ، فيستحق له معاش العجز الكلى بمقتضى حكم المادة (١٨) من قانون الضمان الاجتماعى ويسوى ذلك المعاش وفقاً لأحكام المواد التالية .

(٣) على أن تسرى بشأن المشتركين غير المواطنين أحكام الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة (١٦) من هذه اللائحة ، فلا يستحق لهم معاش العجز الكلى لغير إصابة العمل إلا بعد استيفاء شرط المدة المقررة بالفقرتين المذكورتين . وفى حالة عدم توافر هذا الشرط يقتصر استحقاق المشترك على إعانة إجمالية تنطبق بشأنها أحكام المواد من ٢٨ إلى ٣٣ من هذه اللائحة .

مادة (٩٦)

طلب التسوية ومرفقاته

(أ) يقدم المشترك المصاب بالعجز الكلى طلب التسوية الى قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية الضمان الاجتماعى المختصة ويرفق به :

(١) شهادة بمعد الخدمة أو العمل .

(٢) قرار انتهاء الخدمة أو العمل بسبب العجز الكلى . (غذا كان المشترك من العاملين لمساب أنفسهم فيقدم إقراراً بانتهاء عمله) .

(٣) شهادة الدفع الأخير بشأن مرتبه أو أجره أو دخله خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مدة عمله أو خدمته .

(٤) صورة من قرار اللجنة الطبية المختصة بتقدير العجز على أن يكون هذا القرار نهائياً .

(٥) شهادة بشأن الوضع العائلى للمشارك أو كتيب العائلة .

(ب) ويعطى المشترك إيصالا يفيد تلقى الطلب والمستندات المرافقة له .

مادة (٩٧)

التحقيق من بيانات وعناصر التسوية

- ١) يحيل قسم المنافع النقدية المطلب ومرفقاته إلى قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش واللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة للتحقق من بياناته على النحو المشار إليه بالمادة (٢٠) من هذه اللائحة . وعلى هذا القسم الأخير أن يكتب مذكرة من واقع ملف المشترك تتضمن بيان مدة العمل أو الخدمة المحسوبة له ، ومرتببه أو أجره أو دخله المحسوب وفقا لأحكام لائحة الاشتراكات خلال مدة السنوات الثلاث الأخيرة السابقة على انتهاء خدمته أو عمله بسبب العجز الكلي .
- ٢) ويستكمل قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش أية بيانات لم يقدم المشترك مستندات بشأنها أو قدم مستندات غير كافية .
- ٣) وتحال هذه المذكرة إلى قسم المنافع النقدية ، كما يحال إلى القسم المذكور قرار لجنة تقدير العجز .

مادة (٩٨)

تسوية معاش العجز الكلي

- بعد التحقق من أن العجز الذي لحق بالمشارك هو عجز كلي لم ينشأ عن إصابة عمل أو مرض مهنة وأن خدمة المشترك أو عمله قد انتهت بسبب ذلك العجز الكلي يجرى قسم المنافع النقدية تسوية المعاش للمشارك على النحو الآتي:
- أ) تحسب مدة العمل أو الخدمة المشترك بالتطبيق لأحكام القانون وأحكام المواد (٨١) وما بعدها من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .
 - ب) يحسب متوسط مرتبه الفعلي إذا كان موظفا ، أو أجره الفعلي إذا كان عاملا أو دخله المفترض إذا كان شريكا أو عاملا لحساب نفسه ، وذلك في ثلاث السنوات الأخيرة السابقة على انتهاء خدمة المشترك أو عمله بسبب العجز الكلي .
 - ج) يسوى له المعاش الكامل المفترض أن عمله أو خدمته قد انتهت بسبب بلوغه سن الشيخوخة المحددة لانتهاء الخدمة أو العمل ، ويجرى هذه التسوية وفقا لأحكام المادة (١٤) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام المواد من ٢١ إلى ٢٦ من هذه اللائحة .
- ويكون الناتج هو (المعاش الكامل) المحسوب وفقا لأحكام المادة (١٤) السالف ذكرها .
- د) يضرب (المعاش الكامل) المذكور في (٥٠٪) .

هـ) يحسب مقدار (٥٠٪) من متوسط مرتب المشترك أو أجره أو دخله المشار إليه في البند (ب) من هذه المادة ، ويضرب الناتج في عدد سنوات الخدمة أو العمل المحسوبة للمشارك إذا كان عشرين سنة أو أقل . فإذا زادت مدة العمل أو الخدمة المحسوبة للمشارك على عشرين سنة فيحسب (٥٠٪) من متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل المذكور مضروباً في عشرين سنة ثم يحسب ٢٪ من متوسط المرتب أو الأجر أو الدخل السالف ذكره ويضرب الناتج في عدد سنوات الخدمة أو العمل المحسوبة التي تجاوزت العشرين سنة الأولى من مدة الخدمة أو العمل المحسوبة .

و) يجمع الناتج من العمليات المذكورة في البنود السابقة بالنسبة إلى حالة المشترك الذي انتهت خدمته أو عمله بسبب العجز الكلي ، ويكون حاصل الجمع هو معاش العجز الكلي الذي يستحق له .

ز) ويراعى ألا يقل هذا المعاش عن الحد الأدنى ولا يزيد على الحد الأقصى المشار إليهما بالمادة (١٨) من قانون الضمان الاجتماعي وذلك على الوجه المبين بالمادتتين التاليتين .

مادة (٩٩)

الحد الأدنى المعاش

يحسب الحد الأدنى لمعاش المشترك الحساب بالعجز الكلي وذلك على النحو المقرر بالمادة (٧٥) من هذه اللائحة ، فإذا تبين

أن المعاش الناتج وفقاً للبند (و) من المادة السابقة - وهو ناتج التسوية - يقل عن هذا الحد الأدنى فترفع قيمة المعاش المستحق إلى الحد الأدنى المذكور .

مادة (١٠٠)

الحد الأقصى للمعاش

١) يراعى ألا يزيد المعاش الذي يستحق بسبب العجز الكلي الناتج عن غير إصابة عمل أو مرض مهنة - بأى حال من الأحوال - على (٨٠٪) من آخر مرتب فعلي أو أجر فعلي أو نخل مفترض مما استحققت على أساسه اشتراكات الضمان الاجتماعي عن المشترك قبل انتهاء خدمته أو عمله بسبب العجز المذكور .

٢) فإذا تبين أن المعاش الناتج عن التسوية يزيد على ذلك الحد الأقصى فتخفض قيمته إلى الحد الأقصى المذكور .

مادة (١٠١)

بداية استحقاق المعاش

يستحق معاش العجز الكلي ابتداء من اليوم التالي لتاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله متى ثبت أن انتهاء الخدمة أو العمل ناشئ عن عجز كلي لا يرجع سببه إلى إصابة عمل أو مرض مهنة .

مادة (١٠٢)

إعادة الفحص

على صاحب معاش العجز الكلي الذي انتهت خدمته أو عمله لسبب لا يرجع إلى إصابة عمل أو مرض مهنة ، أن يتقدم إلى اللجنة الطبية المختصة لإعادة الفحص وذلك للتحقق من استمرار العجز . وتسرى في هذا الشأن أحكام المادتين (٨٣ و ٨٦) من هذه اللائحة وذلك بالقدر الذي يتفق مع أحكام المادة (١٨) من قانون الضمان الاجتماعي ولا يتعارض مع أحكام هذا الباب، فإذا ثبت بصفة نهائية من إعادة الفحص أنه لم يعد عاجزاً عاجزاً كلياً عن الكسب فيقطع عنه معاش العجز الكلي .

مادة (١٠٣)

الحاجة إلى خدمة شخص آخر

إذا كان صاحب معاش العجز الكلي لغير إصابة عمل يحتاج بصفة مستمرة إلى خدمة شخص آخر له لفقد قدرته على خدمة نفسه نتيجة للعجز ، فيزداد معاشه بنسبة لا تتجاوز (٢٥٪) ، وتسرى في هذا الشأن أحكام المادة (٨٩) من هذه اللائحة.

الباب الرابع المعاشات والمنح للمستحقين عن المتوفى

الفصل الأول منحة الوفاة

مادة (١٠٤)

حالات استحقاقها

تستحق منحة الوفاة في الحالاتين الآتيتين :

- الأولى : وفاة المشترك سواء كان شريكا منتجا ، أو موظفا ، أو عاملا ، أو عاملا لحساب نفسه .
- الثانية : وفاة صاحب المعاش ، وذلك سواء كان صاحب معاش شيخوخة أو معاش عجز كلي أو جزئي لاصابة عمل أو معاش عجز كلي لغير اصابة العمل أو أحد معاشات المستحقين أو معاشا أساسيا .

مادة (١٠٥)

مناط استحقاقها

تستحق منحة الوفاة بالتطبيق لمكـم المادة (٢٣) من قانون الضمان الاجتماعي اذا حصلت الوفاة يوم ١٩٨١/٦/١ م أو بعد ذلك اليوم .

أما اذا كانت الوفاة قد حدثت قبل التاريخ المذكور وكان المتوفى من الموظفين المتقاعدين بقانون التقاعد أو من أصحاب المعاشات التقاعدية التي قررت وفقا لذلك القانون ، فيطبق حكم المادتين ٤٧ و ٤٨ من قانون التقاعد بشأن منحة الوفاة التي تستحق لأفراد أسرته المستحقين منه .

مادة (١٠٦)

من تستحق لهم

تستحق منحة الوفاة لأفراد أسرة المتوفى - سواء كان مشتركا أو صاحب معاش - وهم المستحقون عنه الذين تصدقهم أحكام الفصل الثاني من هذا الباب .

مادة (١٠٧)

مقدارها ومصدرها في حالة وفاة المشترك

١) في حالة وفاة المشترك يستمر أداء مرتبه أو أجره أو دخله الى المستحقين عنه المذكورين في المواعيد المحددة للصرف بافتراض عدم وفاته ، وذلك عن الشهر الميلادي الذي حدثت خلاله الوفاة والشهرين التاليين له .

٢) ويكون أداء هذه المبالغ من جهة العمل أو الخدمة التي كان يصرف منها للمشارك مرتبه أو أجره أو دخله حال حياته وذلك إذا كان المشترك قبل وفاته موظفا أو عاملا أو شريكا في الإنتاج .

مادة (١٠٨)

تحديد المرتب والأجر

يقصد بالمرتب أو الأجر - فيما يتعلق بتحديد قيمة المنحة في حالة وفاة الموظف أو العامل - المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي الذي كانت تحسب على أساسه الاشتراكات الضمانية عن المشترك الموظف أو العامل والذي يسوى على أساسه المعاش الضماني له .

وهو يشمل ما كان يتقاضاه المشترك من مرتب أساسي أو أجر أساسي مضافا إليه ما كان يستحقه من علاوة الإسكان وعلاوة العائلة والعلاوات الأخرى ذات الصلة المستقرة الثابتة المنتظمة وذلك على النحو الذي حددته لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش والقرارات الصادرة بمقتضاها .

مادة (١٠٩)

تحديد الدخل

يقصد بالدخل - فيما يتعلق بتحديد قيمة المنحة - الدخل المفترض الذي حسبته على أساسه الاشتراكات الضمانية والذي يسوى على أساسه المعاش وذلك إذا كان المتوفى من الشركاء في الإنتاج .

مادة (١١٠)

العاملون لأنفسهم

إذا كان المشترك من العاملين لحساب أنفسهم فتصرف منحة الوفاة إلى المستحقين عنه من صندوق الضمان الاجتماعي لمدة ثلاثة أشهر من الشهر الميلادي الذي حدثت فيه الوفاة والشهران التاليان له . وتحسب قيمتها في كل شهر على أساس دخله الشهري المفترض الذي كانت تؤدي على أساسه الاشتراكات الضمانية عن ذلك المشترك قبل وفاته . وتقدر المنحة في هذه الحالة بواقع ٦٠٪ من قيمة ذلك الدخل المفترض (لمدة ثلاثة أشهر) في حالة الوفاة العادية ، وبواقع ٧٠٪ من قيمة الدخل المفترض المذكور (والعدة ذاتها) في حالة الوفاة بسبب إصابة عمل أو مرض مهنة .

مادة (١١١)

المنحة حال وفاة صاحب المعاش

١) في حالة وفاة صاحب المعاش الضماني - أيا كان - يستمر أداء معاشه إلى المستحقين عنه من أفراد أسرته السالف ذكرهم في المواعيد المحددة للصرف بافتراض عدم وفاته ، وذلك عن الشهر الميلادي الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، ويكون أداء هذا المعاش من خزانة صندوق الضمان الاجتماعي التي كان يصرف منها المعاش إليه قبل وفاته .

٢) ويسرى هذا الحكم بشأن معاشات الشيفوخة ومعاشات العجز الكلي والعجز الجزئي بسبب إصابة العمل ومعاشات العجز الكلي لغير إصابات عمل . كما يسرى بشأن معاشات المستحقين عن المتوفى والمعاشات الأساسية .

مادة (١١٢)

الإثبات

١) تثبت وفاة المشترك أو صاحب المعاش بشهادة مستخرجة من سجل الأحوال المدنية .

٢) وتثبت صفة كل من المستحقين وشروط الاستحقاق وذلك بإقرار المستحق نفسه أو بإقرار من يتولى شؤنه إن كان قاصراً - على أن يؤيد ذلك الإقرار بشهادة من اللجنة الشعبية للمحلة الكائن بدائرتها المحل الذي كان يقيم به المشترك أو صاحب المعاش قبل وفاته .

مادة (١١٣)

المنحة منقعة إضافية

تستحق منحة الوفاة بالإضافة الى المعاشات التي تستحق لأفراد الأسرة المستحقين عن المتوفى بمقتضى حكم المادة ٢١ من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام الفصل التالي من هذا الباب .

مادة (١١٤)

طلب الصرف

- ١) يقدم طلب صرف المنحة على النموذج المعد لذلك .
- ٢) ويتقدم بالطلب أفراد أسرة المشترك المستحقون عنه إلى جهة العمل أو الخدمة التي كان يصرف له منها حال حياته مرتبه أو أجره أو دخله .
- ٣) فإذا كان المشترك عاملاً لحساب نفسه فيقدم الطلب إلى قسم المزايا النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي الكائن بدائرتها محل إقامة المتوفى .
- ٤) وإذا كان المتوفى صاحب معاش فيقدم الطلب إلى قسم المزايا النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المذكورة .

مادة (١١٥)

التوكيل

- ١) يجوز لأفراد الأسرة المستحقين توكيل أحدهم في طلب المنحة نيابة عنهم وصرفها وتوزيعها عليهم حسب النصيب الذي يستحقه كل منهم . ويتنع في هذا الشأن أحكام التوكيل في صرف المزايا النقدية المبينة بالباب الخامس من هذه اللائحة .
- ٢) ويصرف نصيب القصر من المستحقين عن المتوفى إلى من يتولى شؤنهم حسبما تثبته الشهادة الإدارية التي تصدر بهذا الشأن من اللجنة الشعبية للمحلة الكائن بدائرتها محل إقامة المشترك أو صاحب المعاش قبل وفاته .

مادة (١١٦)

عدم جواز الاسترداد والحجز

لا يجوز استرداد منحة الوفاة المستحقة أو الحجز عليها .

مادة (١١٧)

الإعفاء من الضرائب

تعفى المنحة من جميع الضرائب والرسوم وذلك تطبيقاً لحكم المادة (٤٣) فقرة ١ من قانون الضمان الاجتماعي .

الفصل الثاني

معاشات أفراد الأسرة المستحقين عن المضمون

مادة (١١٨)

الحالات التي تستحق فيها

تستحق المعاشات لأفراد أسرة المضمون في حالتين :

الأولى:

حالة انتهاء خدمة المشترك أو عمله بسبب الوفاة سواء كان هذا المشترك قبل وفاته شريكا في الإنتاج أو موظفا أو عاملا أو عاملا لحساب نفسه .

الثانية :

حالة وفاة شخص كان يستحق قبل وفاته معاشا من معاشات الشيخوخة أو معاشات العجز الكلي لإصابة العمل أو مرض المهنة أو معاشات العجز الكلي الذي لا يرجع إلى إصابة عمل أو مرض مهنة - فإذا كان المتوفى يستحق معاش عجز جزئي لإصابة عمل فلا يدخل هذا المعاش في حساب معاشات المستحقين عنه .

مادة (١١٩)

مناط استحقاقها (سريان الأحكام الجديدة من حيث الزمان) :

١) تستحق هذه المعاشات لأفراد الأسرة المذكورين بمقتضى حكم المادة (٢١) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذا الفصل وذلك إذا حدثت وفاة المشترك أو صاحب المعاش يوم ١٩٨١/٦/١ م أو بعده .

٢) أما إذا كانت الوفاة قبل ذلك التاريخ فتطبق في شأن استحقاق المعاشات للمستحقين عن المتوفى (من الأرامل والإيتام وغيرهم) أحكام قانون التقاعد إذا كان المتوفى من الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام ذلك القانون ، أو أحكام قانون التأمين الاجتماعي متى كان المتوفى من العمال المؤمن عليهم الذين تسرى عليهم أحكام القانون الأخير .

مادة (١٢٠)

في حالة وفاة المشترك

١) إذا انتهت بسبب الوفاة خدمة المشترك أو عمله (سواء كان شريكا في الإنتاج أو عاملا أو موظفا أو عاملا لحساب نفسه) ، فيحسب المعاش الذي كان يستحقه يفترض أنه عجز عجزا كليا .

٢) وتتبع في شأن حساب هذا المعاش أحكام المادة (١٧) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام الباب الثاني من هذه اللائحة وذلك متى كان سبب الوفاة إصابة عمل أو مرض مهنة . فإذا كانت الوفاة لا ترجع إلى إصابة عمل أو مرض مهنة فتطبق بشأن حساب المعاش أحكام المادة (١٨) من القانون وأحكام الباب الثالث من هذه اللائحة .

٣) ثم تسوى أنصبة من المعاش المذكور بالفقرتين السابقتين لأفراد أسرة المشترك المستحقين عنه بعد وفاته وذلك وفقا لأحكام المواد التالية .

مادة (١٢١)

فى حالة وفاة صاحب المعاش

إذا توفى شخص كان يستحق - قبل وفاته - معاشاً من المعاشات الضمانية سواء كان معاش شيخوخة أو معاش عجز كلى لإصابة عمل أو معاش عجز كلى لفقر إصابته بالعمل ، فتسوى أنصبة من هذا المعاش لأفراد أسرته المستحقين عنه بعد وفاته وذلك وفقاً لأحكام المواد التالية .

من هم المستحقون :

أفراد الأسرة المستحقون من المتوفى هم :

١) الأرملة أو الأرامل .

٢) الأبناء الذكور .

٣) البنات .

٤) الوالدان .

٥) الزوج .

٦) الإخوة والأخوات .

وذلك مع مراعاة شروط الاستحقاق الواردة فى المواد التالية والأنصبة والأحكام المبينة بالجدول رقم (ب) المرافق لهذه اللائحة ، والقواعد العامة الملحقه بهذا الجدول .

مادة (١٢٢)

الأرامل

١) تستحق أرملة المتوفى نصيباً من المعاش بالقدر المبين بالجدول المذكور .

٢) وإذا تعددت أرامل المتوفى يقسم عليهن نصيب الأرملة بالتساوى .

٣) وينتهى استحقاق الأرملة متى تزوجت . وفى حالة تعدد الأرامل يرد نصيب من تزوجت منهم على غيرها من الأرامل

مادة (١٢٤)

الأبناء الذكور

يستحق كل من الأبناء الذكور للمتوفى نصيباً من المعاش بالقدر المبين بالجدول المرافق - وذلك متى كانوا فى حالة من الحالات الآتية :

أ) قبل بلوغهم سن الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة .

ب) إذا كانوا طلاباً بإحدى الجامعات أو الكليات أو المعاهد العالية فيظلون مستحقين حتى بلوغهم سن الثامنة والعشرين سنة ميلادية كاملة مالم تنته دراستهم قبل ذلك .

ج) إذا كانوا طلاباً بإحدى المعاهد الدينية الثانوية أو معاهد المعلمين أو المعاهد والمدارس الفنية المتوسطة أو ما يعادلها وذلك حتى بلوغهم سن الرابعة والعشرين سنة ميلادية كاملة مالم تنته دراستهم قبل ذلك .

د) إذا كانوا طلاباً فى إحدى المدارس الثانوية العامة أو ما يعادلها وذلك حتى إتمام سن الثانية والعشرين . فإذا أتم الطالب دراسته قبل أن يتجاوز هذه السن والتحق بإحدى الجامعات أو الكليات أو المعاهد العليا فيستمر صرف معاشه

حتى يتم سن الثامنة والعشرين مالم تنته دراسته بالكلية أو المعهد العالي قبل ذلك .
- وفي جميع الحالات المنصوص عليها بالبند ب ، ج ، د السابقة إذا ما بلغ الطالب السن المحددة فيها خلال السنة الدراسية فيستمر صرف المعاش له إلى نهاية السنة الدراسية المذكورة .
(هـ) الأولاد الذكور متى كانوا مصابين بعجز صحي كلى يمنعهم من الكسب ، وتثبت حالة العجز الصحي المذكور بقرار من اللجنة الطبية المختصة ووفقا لإجراءات تقدير العجز المتبعة لديها . وينتهي الحق في المعاش متى زالت حالة العجز وأصبح الابن قادرا على العمل والكسب .

مادة (١٢٥)

البنات

يستحق بنات المشترك المتوفى أو صاحب المعاش المتوفى نصيبهن في المعاش في الحالات الآتية :
(أ) البنات غير المتزوجات حتى يتزوجن .
(ب) البنات المطلقات والبنات الأزاميل كلما طلقن أو ترمطن وذلك حتى يتزوجن من جديد .

مادة (١٢٦)

الوالدان :

يستحق الوالدان أي من الوالدين للمعاش ألا يكون له إيراد يساوي حقه في المعاش أو يزيد عليه . كما يشترط لاستحقاق الأم بالإضافة إلى ذلك ألا تكون متزوجة بغير والد المتوفى .

مادة (١٢٧)

الإخوة والأخوات

لاستحقاق أي من أخوة المتوفى أو أخواته نصيبا من المعاش ، تشترط الشروط الآتية :
أولا : أن لا يكون للمتوفى أولاد .
فإن كن المشترك أو صاحب المعاش قد توفى عن والد أو أولاد - ذكورا كانوا أو أنثاء - فلا يستحق لإخوته أو أخواته شيء من المعاش .
ثانيا : ألا يكون للأخ (أو الأخت) إيراد يساوي نصيبه في المعاش أو يزيد عليه . ويشمل (الإيراد) في هذا الخصوص النفقة التي يؤديها عائل قادر ملزم بها .
ثالثا : أن تتوافر في الأخ الشروط المقررة بالمادة ١٢٤ من هذه اللائحة لاستحقاق الابن ، وأن تتوافر في الأخت الشروط المقررة في المادة ١٢٥ لاستحقاق البنت .

مادة (١٢٨)

انتهاء حق الأخ أو الأخت

(١) إذا استحق الأخ نصيبا من المعاش ، فإن حقه فيه ينتهي ببلوغه سن الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة . كما ينتهي ذلك الحق بانتهاء دراسته إذا كان طالبا أو ببلوغه الحد الأقصى للسن على النحو المقرر بشأن الأبناء الذكور بحكم المادة ١٢٤ من هذه اللائحة ، أو بانتهاء حالة العجز الصحي الكلى إذا كان ذلك العجز هو سبب الاستحقاق .
(٢) ولذا استحققت الأخت نصيبا من المعاش فإن حقاها فيه ينتهي بزواجها .

(٣) كما ينتهي حق أى من الإخوة (أو الأخوات) متى صبح له ايراد ويطبق بهذا الشأن حكم المادة (١٣٠) من هذه اللائحة .

مادة (١٢٩)

الزوج

- (١) يستحق نصيب من المعاش لزوج المشتركة المتوفاة أو زوج صاحبة المتوفاة وذلك اذا كان مصابا بعجز صحي كلى يمنعه من الكسب .
- (٢) وتثبت حالة العجز بقرار من لجنة تقدير العجز باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة ووفقا للإجراءات والضوابط المتبعة لديها .
- (٣) وينتهي حق الزوج فى المعاش متى زالت حالة العجز وأصبح قادرا على الكسب .

مادة (١٣٠)

انصبة الوالدين والإخوة والأخوات

- (١) يقطع المعاش عن المستحق من الوالدين أو الإخوة والأخوات اذا أصبح له ايراد (أيا كان) يساوى نصيبه من المعاش أو يزيد عليه ، فاذا نقص ذلك الايراد عما يستحقه من معاش أدى إليه الفرق .
- (٢) وإذا كان أى من الوالدين أو الإخوة والأخوات قد حرم من المعاش بسبب وجود ايراد له عند وفاة المشترك أو صاحبة المعاش ، ثم أصبح بعد ذلك من غير ذوى الايراد فيعطى نصيبا من المعاش بافتراض أنه كان مستحقا له عند الوفاة . على أن يبدأ استحقاقه لذلك النصيب من أول الشهر الميلادى التالى لتاريخ ثبوت أنه ليس له ايراد يساوى نصيبه فى المعاش أو يزيد عليه .
- (٣) ويقصد بالايارد - فى هذا الشأن - الايراد الذى له صفة الدوام ، دون ما يحصل عليه الشخص مقابل أعمال عارضة أو وقتية ويشمل الايراد النفقة التى يذهبها عائل قادر ملزم بها .
- (٤) ويقطع المعاش عن الأم اذا تزوجت بغير والد المتوفى .

مادة (١٣١)

عدم جواز الجمع بين المعاش والموتب

يرامى فى جميع الأحوال أنه لا يجوز للمستحق أيا كان أن يجمع بين نصيبه فى المعاش وبين مرتب أو أجر أو دخل يستحقه من خدمته أو عمله لدى جهة عامة أو جهة يملكها - كليا أو جزئيا - الشعب أو الدولة . ويعمل فى هذا الشأن بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون الضمان الاجتماعى ويحكمها المادة ١٤٥ من هذه اللائحة .

مادة (١٣٢)

عدم الجمع بين المعاشات

- (١) لا يجوز لأى من أفراد الأسرة المستحقين من المتوفى أن يجمع بين أكثر من معاش ، سواء كانت هذه المعاشات من معاشات المستحقين وفقا لأحكام هذا الفصل أو غيرها من المعاشات المقررة وفقا لأحكام هذه اللائحة .
- (٢) فاذا استحق الشخص أكثر من معاش من معاشات المستحقين ، أو استحق معاشا من هذه المعاشات ومعاشا من نوع آخر كمعاش الشيخوخة أو معاش المعز الكلى ، فيؤدى إليه المعاش الأكثر فائدة له دون غيره . ويسرى فى هذا الخصوص حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون الضمان الاجتماعى .

مادة (١٣٣)

جواز الجمع بين المعاشات بالنسبة إلى الأولاد والأرامل

تستثنى من أحكام المادة السابقة الحالتان الآتيتان :

(أ) يجوز لأى من الأولاد - ذكورا أو إناثا - أن يجمع بين معاشين مستحقين له عن والديه توفي كل منهما بعد أن كان مشتركا أو صاحب معاش ، ويكون الجمع بين المعاشين فى هذه الحالة بدون حد أقصى .

(ب) يجوز للأرملة الجمع بين المعاش المستحق لها عن زوجها المتوفى ، وبين أى معاش آخر يستحق لها بصفتها مشتركة وفقا لقانون الضمان الاجتماعى بسبب الشيخوخة أو العجز الكلى . ويشترط فى هذه الحالة ألا يجاوز ما تستحقه الأرملة نتيجة للجمع بين المعاشين أعلى القيمتين الآتيتين :

(١) الحد الأقصى للمعاش الضمانى الذى سوى لها سواء كان سببه الشيخوخة أو العجز الكلى .

(٢) الحد الأقصى للمعاش الذى سق للمشارك المتوفى أو لصاحب المعاش المتوفى .

مادة (١٣٤)

تاريخ بدء الاستحقاق

يستحق المعاش أفراد الأسرة المستحقين عن المشترك المتوفى أو عن صاحب المعاش المتوفى وذلك اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الميلادى التالى لتاريخ وفاة المشترك أو وفاة صاحب المعاش .

مادة (١٣٥)

الحمل المستكن

عند وجود حمل مستكن فى حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش ، تخطر اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بذلك .. وتقدم لها شهادة ميلاده بمجرد انفضاله حيا ، وفى هذه الحالة يمد توزيع المعاش بافتراض أنه كان موجودا فى تاريخ الوفاة. ويسرى حكم إعادة التوزيع اعتبارا من أول الشهر الميلادى التالى لاتفصال الحمل حيا .

مادة (١٣٦)

طلب المعاش

يقدم طلب المعاش من المستحق - أو من ينوب عنه - إلى قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلدية المختصة على النموذج المعد لذلك ، وترفق به المستندات اللازمة لإثبات صفة المستحق وإثبات توافر شروط الاستحقاق .

مادة (١٣٧)

الإثبات

(١) يكون إثبات وفاة المشترك أو صاحب المعاش وكذلك وقائع الزواج والطلاق والتمرل بشهادات مستخرجة من سجل الأحوال المدنية .

(٢) ويكون إثبات صفة المستحق وقربائه للمتوفى بإقرار يقدمه المشترك أو صاحب المعاش قبل وفاته . وفى حالة عدم وجود هذا الإقرار تثبت صفة المستحق وقربائه للمتوفى بالاطلاع على كتيب العائلة أو بشهادة من اللجنة الشعبية للمحلة التى كان يقيم بدائلتها المتوفى .

٣) ويثبت عدم وجود إيراد أو نفقة بإقرار من المستحق (أو من يتولى شئونه إن كان قاصراً أو محجوراً) ، على أن يؤيد ذلك الإقرار بشهادة من اللجنة الشعبية للمحلة الكائن بدائرتها المحل الذي يقيم به نو الشأن .

٤) أما العجز الصحي فيثبت بقرار من اللجنة الطبية المختصة بتقدير العجز باللجنة الشعبية للضممان الاجتماعي بالبلدية ذات الشأن .

٥) ويكون إثبات الالتحاق بالدراسة والاستمرار فيها بشهادة من الكلية أو المعهد أو المدرسة للتحقق بها المستحق .

مادة (١٢٨)

التحقق من شروط الاستحقاق

١) لجنة الشعبية للضممان الاجتماعي بالبلدية المختصة الرجوع إلى أية جهة من الجهات ذات الشأن للتثبت من تحقق شروط استحقاق المعاشات ومن استمرار توافر هذه الشروط .

٢) وتتخذ الإجراءات اللازمة في حالة ثبوت حصول تغيير من شأنه التأثير في أصل الاستحقاق أو في مقدار النصيب المستحق.

مادة (١٣٩)

وكيل المستحقين

١) إذا كان المستحقون للمعاش أكثر من شخص واحد ، جاز لهم أن ينيبوا عنهم وكيلاً لتسلم حصصهم في المعاش وتوزيعها عليهم

٢) وإذا كان من بينهم قاصر أو محجور عليه يجب تعيين من ينوب عنه قانوناً لتسلم حصته في المعاش ، وذلك مع مراعاة حكم المادة التالية .

مادة (١٤٠)

والدة القصر

يجوز أن تصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى والديهم بكون حاجة إلى قرار وصاية ، فإذا لم توجد الوالدة فتصرف معاشاتهم إلى متولى شئونهم (الوصى) الذي تثبت صفته بقرار من المحكمة المختصة أو بشهادة من اللجنة الشعبية للمحلة التي يقيم بدائرتها القصر المذكورين .

مادة (١٤١)

عودة الاستحقاق للبت أم الأم أو الأخت

البت أم الوالدة أو الأخت التي لم تستحق المعاش لأنها كانت متزوجة في وقت وفاة المشترك أو صاحب المعاش أو التي حرمت من المعاش بسبب زواجها بعد ذلك ، يعود إليها الاستحقاق في المعاش إذا طلقت أو تزلمت ، وتجري تسوية نصيبها في المعاش بافتراض أنها كانت مستحقة في المعاش عند الوفاة ، على أن يبدأ استحقاقها له من أول الشهر الميلادي التالي لتاريخ طلاقها أو تزلمتها .

مادة (١٤٢)

العجز الصحي الطارئ

إذا كان الابن أو الزوج أو الأخ قد حرم من المعاش بسبب قدرته على الكسب عند وفاة المشترك أو صاحب المعاش ثم طرأت عليه بعد ذلك حالة عجز صحي كلي من الكسب ، فيعطى نصيبها من المعاش بافتراض أنه كان مستحقاً للمعاش عند الوفاة ، على أن يبدأ استحقاقه لذلك النصيب من أول الشهر الميلادي التالي لتاريخ ثبوت العجز المذكور .

مادة (١٤٣)

عودة الاستحقاق للأرملة

١) إذا حرمت الأرملة من نصيبها في المعاش بسبب زواجها ثم طلقت بعد ذلك أو ترملت فيعود إليها ما كانت تستحقه من معاش بصفتها أرملة لزوجها الأول ، وذلك ما لم تكن مستحقة لمعاش من زوجها الأخير ، فتستحق في هذه الحالة أكثر المعاشين فائدة لها .

٢) ويراهى في حالة عودة الاستحقاق في المعاش إلى إحدى أرامل المتوفى أن يخفض معاش الأرامل الأخريات للمتوفى ذاته - إن وجدت - بقدر جزء المعاش الذي استحقته الأرملة نتيجة طلاقها أو ترملها .

مادة (١٤٤)

الإخطار بالتغيير

١) على كل مستحق في معاش ، وكل نائب عن مستحق ، سواء كان وكيلًا أو وصيًا أو قیما ، أن يخطر اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي المختصة بكل تغيير يطرأ على حالة المستحق يكون من شأنه التأثير في حقوقه في المعاش وذلك خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ حصول ذلك التغيير .

٢) ويتخذ قسم المبالغ التقديرية المختص ما يستلزمه ذلك من إجراء .

مادة (١٤٥)

الرد وإعادة التوزيع

عند رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين أو إعادة توزيع المعاش ، وذلك لأحد الأسباب المبينة بهذا الفصل ، أو وفقًا للقواعد العامة الملزمة بجدول توزيع الأنصبة للمستحقين المرافق ، يعاد ربط المعاش اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الميلادي التالي لتاريخ الواقعة التي ترتب عليها الرد أو إعادة التوزيع .

مادة (١٤٦)

انتهاء الحق في المعاش

ينتهى حق المستحقين في المعاش في الحالات الآتية :

١) وفاة المستحق .

٢) زواج الأرملة أو البنت أو الأخت أو زواج الأم بغير والد المتوفى .

٣) بلوغ الابن أو الأخ سن العادية والعشرين وذلك إلا إذا كان طالباً فينتهي حقه في المعاش بانتهاء دراسته أو ببلوغه السن المحددة بالمادة (١٢٤) أي التاريخين أقرب .

- ٤) ثبتت المقدرة على العمل والكسب بالنسبة الى الأبناء أو الأزواج وذلك اذا كان استحقاقهم بسبب العجز الصمى الكلى.
- ٥) تخلف شرط من شروط الاستحقاق بالنسبة لأى من الوالدين أو الاخوة والأخوات .

مادة (١٤٧)

تاريخ قطع المعاش

فى الأحوال المذكورة بالمادة السابقة يقطع المعاش اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الميلادى التالى لتاريخ تحقق سبب انتهاء الحق فيه .

مادة (١٤٨)

المفقود

- ١) اذا كان المشترك أو صاحب المعاش مفقودا ، بأن طالعت غيبته من محل اقامته وانقطعت اخباره عن أهله ولم يعرف مكانه - حتى هو أو ميت - فيجوز (بقرار من اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلدية المختصة) أن تصرف لأفراد أسرته المستحقين عنه إعانة على حساب المعاش ، ولو لم تثبت وفاته حقيقة أو حكما ، وذلك متى توافرت الشروط الآتية :
- (أ) اثبات أنه مفقود وذلك بشهادة من اللجنة الشعبية للمحلة التى كان يقم بدائلتها قبل فقده .
- (ب) إقامة الدعوى من أى من أفراد أسرته أمام المحكمة المختصة لإثبات وفاته حكما .
- (ج) تقديم الدليل على عدم استمرار صرف مرتبه أو أجره أو دخله أو معاشه إليه شخصيا أو إلى وكيل أو نائب عنه .
- (د) ألا يكون لأفراد أسرته إيراد يساوى المعاش أو يزيد عليه .
- ٢) وتقدر الاعانة المذكورة بسبعين فى المائة من المعاش الكلى الذى كان يستحق بافتراض ثبوت وفاة المشترك أو صاحب المعاش ثم توزع انصبة من هذه الإعانة على أفراد أسرته المستحقين عنه وفقا لأحكام هذا الباب (الرابع) من اللائحة وأحكام الجبول رقم (ب) المرافق لها . ويستمر صرف الاعانة شهريا ، وذلك للمدة التى يحددها القرار الصادر بمنحها على ألا تتجاوز هذه المدة سنة .
- ٣) فإذا ثبتت وفاة المفقود حقيقة ، أو صدر حكم قضائى نهائى بإثبات وفاته حكما ، فتصرف منحة الوفاة ، ويسوى المعاش للمستحقين من المشترك اعتبارا من أول الشهر الميلادى التالى لتاريخ ثبوت الوفاة ، وذلك مع مراعاة عدم جواز الجمع بين الإعانة والمعاش ، عن أى فترة ، وتسترد أية إعانة تكون قد صرفت عن مدة يستحق عنها المعاش .
- ٤) فإذا ظهر المفقود ، أو ثبتت حياته ، أو رفضت دعوى إثبات وفاته ، فيوقف صرف الإعانة ، وتسترد الإعانات التى سبق أن صرفت إلى أفراد أسرته بغير وجه حق .
- ٥) وترفع العقوبات الجنائية المقررة بالمادة ٥٤ من قانون الضمان الاجتماعى على كل من أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء المعلومات أو البيانات الصحيحة ، وذلك بقصد الصمول لنفسه أو لغيره على إعانة بدون وجه حق ، وذلك مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

الباب الخامس أحكام عامة

مادة (١٤٩)

التسوية خلال ثلاثة أشهر

١) يجب أن تتم تسوية أى معاش من المعاشات الضمانية التى تستحق بمقتضى أحكام المواد ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢١ من قانون الضمان الاجتماعى وأحكام الأبواب الأول والثانى والثالث والرابع من هذه اللائحة على وجه السرعة وفى خلال مدة ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ السبب الموجب لاستحقاق المعاش .

٢) وتبدأ مدة ثلاثة الأشهر المذكورة فيما يتعلق بمعاش الشيوخه من تاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله بسبب بلوغه السن القانونية بحكم المادة ١٣ من القانون . كما تبدأ هذه المدة بالنسبة إلى معاشات العجز الكلى ، سواء كان يرجع إلى إصابة العمل أو غيرها من تاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله نتيجة للعجز الكلى المذكور ، أيا كان سببه . وفى حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش ، يبدأ ميعاد التسوية للمستحقين عنه من تاريخ وفاته . وأما معاش العجز الجزئى لإصابة العمل فيجب تسويته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقدير نسبة العجز بصفة نهائية من اللجنة المختصة .

٣) وعلى جميع الأقسام المختصة بالمنافع النقدية ، وبالتسجيل والاشتراكات والتفتيش فى اللجان الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلديات ، أن تراعى وجوب استكمال عناصر التسوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لها على وجه السرعة ، وعلى هذه الأقسام أن تتعاون فى ذلك بحيث تتم تسوية المعاشات المستحقة فى خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة الأشهر المحددة على النحو السالف بيانه .

٤) وعلى جميع أقسام الرعاية الطبية النوعية باللجان الشعبية المذكورة ولجان تقدير العجز المختصة بها أن تراعى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقدير العجز وتحديد نسبته على وجه السرعة حتى تتم تسوية المعاش الذى يستحق خلال الميعاد السالف ذكره .

مادة (١٥٠)

التسوية المؤقتة للمعاشات

١) إذا قام نزاع حول بعض العناصر اللازمة لتسوية المعاش وتقدر استيفاء البيانات بشأنه من أقسام التسجيل والاشتراكات والتفتيش ومن الرجوع إلى سجلات وملفات المشتركين ، يكون على قسم المنافع النقدية المختص أن يخطر المشترك بخطاب مسجل بوجه النزاع وأسبابه وبالمطالب منه للفصل فيه ويحدد له ميعادا مناسباً لتقديم ذلك .

٢) وعلى قسم المنافع النقدية أن يجرى فى هذه الحالة تسوية مؤقتة بسرعة وأن يصرف للمشارك خلال شهر على الأكثر من تاريخ تسلمه طلب التسوية ، جزء المعاش الذى لا يكون محلاً لاية منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية النهائية فى الميعاد المشار إليه بالمادة السابقة ، ويحدد توقي إلى الفريق مرة واحدة فى الشهر التالى لحصول التسوية النهائية .

٣) وإذا تبين بعد التسوية النهائية أن المعاش المستحق يقل عن المبلغ الذى صرف فيسترد الفرق على أقساط شهرية على ألا يجاوز ما يخصم من المعاش حدود الربع الجائز اقتطاعه شهريا .

مادة (١٥١)

التسوية المؤقتة لمعاش العجز

إذا تعذر الوصول على تسوية معاش العجز بالسرعة المطلوبة وذلك بسبب التظلم من تقدير نسبة العجز أو الطعن في هذا التقدير فتجرى بناء على طلب المشترك ، تسوية مؤقتة على أساس نسبة العجز التي ليست محلًا لأي منازعة متى كانت هذه النسبة تخوله الحق في معاش وتتبع بشأن هذه التسوية المؤقتة أحكام المادة السابقة .

مادة (١٥٢)

علاوة العائلة

تحتسب علاوة العائلة المستحقة لأصحاب معاشات الشيخوخة والعجز الكلي لإصابة العمل أو لغيرها ومعاشات أفراد الأسرة المستحقين ، وتصرف هذه العلاوة لأصحابها بالإضافة إلى المعاش ، وتتبع بشأنها أحكام المادة ٢٤ من قانون الضمان الاجتماعي ولائحة علاوة العائلة السارية بمقتضاءه .

مادة (١٥٣)

عدم الجمع بين أكثر من معاش

١) لا يجوز لشخص أن يجمع بين أكثر من معاش واحد وذلك سواء كانت هذه المعاشات تستحق له من صندوق الضمان الاجتماعي وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وأحكام هذه اللائحة أو وفقا لتشريعات التقاعد أو التأمين الاجتماعي ، أو كانت تؤدي إليه من أية خزائنة عامة أخرى .

٢) فإذا استحق الشخص أكثر من معاش من المعاشات المذكورة أيا كان سبب استحقاقه له ، فيؤدى إليه فقط المعاش الأكثر فائدة له دون غيره .

٣) على ألا يخل ذلك بالأحكام المقررة بشأن المعاشات الاستثنائية والأحكام الخاصة بمعاشات المستحقين عن المتوفى ، وبأحكام لائحة المعاش الأساسي وأية لوائح أخرى وفى حدود أحكام هذه اللوائح .

٤) كما يجوز الجمع بين المعاشات وبين المكافآت المقررة للقاء المجاهدين بمقتضى قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر فى ١٧ جمادى الأولى ١٣٨٨ و . (ر ١٤ أبريل ١٩٧٩) بشأن تقرير بعض المزايا للقاء المجاهدين .

مادة (١٥٤)

عدم الجمع بين المعاش وبين المرتب أو الأجر أو الدخل

١) لا يجوز لأى شخص أن يجمع بين المعاش المقرر له وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي أو بمقتضى تشريعات التقاعد أو التأمين الاجتماعي ، وبين أى مرتب أو أجر أو دخل يستحقه عن خدمته أو عمله لدى أية وحدة إدارية عامة أو جهة من الجهات العامة أو من الجهات التى يملكها كلها أو بعضها الشعب أو الدولة .

٢) ويستثنى من ذلك :

أ) المعاش الجزئى المستحق بسبب إصابة عمل أو مرض مهنة وفقا لحكم المادة (١٧) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام الباب الثانى من هذه اللائحة

ب) أى مقابل يصرف لصاحب المعاش عما يؤديه من أعمال عارضة أو أعمال وقتية ، ويرجع فى بيان ما يعتبر من هذه الأعمال إلى قرارات تصدر من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى .

٣) لا تخل أحكام هذه المادة بوجوب وقف استحقاق معاش الشيخوخة أو العجز الكلى ووقف صرفه عند عودة صاحب المعاش

إلى عمل أو خدمة (أيا كانت) تخضعه الأحكام التسجيل والإشتراكات الضمانية الإجبارية ، وذلك عملا بحكم المادة ١٦ من قانون الضمان الاجتماعي والمادة ١٦٥ من هذه اللائحة . ويكون المعاش غير مستحق طول مدة الوقف المذكور .

مادة (١٥٥)

عدم الجمع بين المعاش والمنفعة النقدية قصيرة الأمد

يراعى ألا يجمع المشترك العامل لحساب نفسه ، عن فترة واحدة ، بين المنفعة النقدية قصيرة الأمد التي تستحق له بمقتضى حكم المادة ٢٥ من قانون الضمان الاجتماعي ، وبين أى معاش من معاشات الشيفوخة أو العجز الكلى أو الجزئى المقررة بالمواد ١٤ و ١٧ و ١٨ من القانون المذكور .

مادة (١٥٦)

الإعفاء من الضرائب والرسوم

١) تفى من جميع الضرائب والرسوم المعاشات وغيرها من المنافع النقدية الضمانية أيا كانت وذلك عملا بأحكام المادة ٤٣ من قانون الضمان الاجتماعى . ويشمل هذا الإعفاء ضريبة الدخل وضريبة الجهاد ورسوم وضرائب الدمغة وغيرها من الضرائب والرسوم .

٢) كما يعفى المضمون والمستحقون عنهم بعد وفاتهم من رسوم وضرائب الدمغة والرسوم القضائية وغيرها من الضرائب والرسوم التي قد تستحق بشأن طلب أداء المعاشات أو المنافع النقدية الضمانية أو التظلم أو الطعن أو المنازعة فى شائها أو إقامة الدعوى بهذا الخصوص ، وأوراق التوكيل فى قبضها وإيصالات سدادها .

مادة (١٥٧)

ميعاد الاستحقاق والصرف

١) تستحق المعاشات شهريا ، ويصرف فى نهاية كل شهر ميلادى قسط المعاش المستحق لصاحبه عن ذلك الشهر مضافا إليه علاوة العائلة المستحقة .

مادة (١٥٨)

طرق الصرف

يكون صرف المعاشات وغيرها من المنافع النقدية بأحدى الطرق الآتية :

١) عن طريق الأيداع مباشرة فى حساب المضمون لدى أحد المصارف العاملة بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وذلك بناء على طلبه .

٢) بموجب صك مصرفى مسحوب على أحد المصارف العاملة فى الجمهورية .

٣) نقدا من خزينة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلدية المختصة فى الحدود المقررة للصرف نقدا .

مادة (١٥٩)

التوكيل فى الصرف

يجوز أن تصرف المعاشات أو المنافع النقدية الأخرى إلى وكيل عن صاحبها وذلك إذا قام بتوكيله رسميا ، أو أجرى التوكيل على النموذج الذى تعدده اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى ، على أن يحرره صاحب المعاش أو المنفعة النقدية

أمام الموظف المختص بالجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية ، والذي يقوم بالتصديق على التوكيل أو بحره صاحب المعاش أو المنفعة ويشهد عليه شاهدان ويصدق على توقيعهما من اللجنة الشعبية للصله على ألا يجوز توكيل موظفي الضمان الاجتماعي في صرف المعاشات وغيرها من المنافع إلا إذا كان الوكلاون من أقاربهم لفاية الدرجة الثالثة .

مادة (١٦٠)

معاش القاصر أو المحجور عليه

إذا كان صاحب المعاش أو غيره من المنافع التقنيه قاصرا أو محجورا عليه فيصرف المعاش أو المنفعة التقنيه الأخرى إلى وصيه أو القيم عليه ، وذلك إلا إذا أذنت المحكمة المختصة للقاصر أو المحجور عليه بإدارة أمواله أو بصرف معاشه أو مستحقاته الأخرى ومع عدم الإخلال بجواز الصرف إلى وألة القصر عملا بحكم المادة (١٤٠) من هذه اللائحة .

مادة (١٦١)

التحويل

يجوز تحويل المعاشات والمنافع التقنيه الأخرى إلى أصحابها من المضمونين المقيمين في خارج الجماهيرية ، وتراعى بهذا الشأن أحكام الاتفاقيات التي تكون الجماهيرية طرفا فيها - إن وجدت كما يراعى مبدأ المعاملة بالمثل .

مادة (١٦٢)

الإسقاط والوقف

١) لا يجوز لأي سبب كان إسقاط حق المشترك أو صاحب المعاش في المعاشات أو غيرها من المنافع التقنيه المستحقة له أو وقف صرفها إليه ولو كان ذلك بسبب اتخاذ إجراءات جنائية أو تأديبية أو صدور أحكام جنائية أو تأديبية شدة ، ويسرى هذا الحكم سواء كان المعاش أو المنفعة الأخرى قد سويت للمضمون أو لم تكن قد تمت تسويتها له بعد .

٢) فلذا قيدت حرية المشترك أو صاحب المعاش أو المنفعة التقنيه الأخرى تنفيذا لحكم جنائي فيصرف المعاش أو المنفعة التقنيه المستحقة له إلى من يوكله في قبضها أو يودع (بناء على طلب) في حساب باحد المصارف العاملة بالجماهيرية . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات وأحكام قانون السجون والألوائح الصادرة بمقتضاه .

مادة (١٦٣)

الحرمان

لا يجوز حرمان المضمون من الحق في المعاش أو غيره من المنافع التقنيه المستحقة له بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي وهذه اللائحة ، عن أية فترة سواء كان الحرمان كلياً أو جزئياً ، إلا تطبيقاً لحكم من الأحكام الآتية :

أ) الحرمان من المعاش بناء على قاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمربى أو الأجر أو السهل ، وقاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش ومعاش آخر يصرّف من صندوق الضمان الاجتماعي أو من أية خزانة عامة أخرى ، وذلك بالتطبيق لأحكام المادة (٢٩) من قانون الضمان الاجتماعي وفي الحدود المقررة بالمادتين (١٣١ ، ١٣٢) من هذه اللائحة .

ب) الحرمان من جزء من المعاش أو المنفعة التقنيه الأخرى بسبب الصوز على المعاش أو الاقطاع منه أو النزول عنه ، وذلك في حدود الربع شهرياً ، ووفقاً لأحكام المادة (٤٢ / جـ) من القانون المذكور .

ج) أية أحكام أخرى واردة في القانون أو في هذه اللائحة تقر وقف استحقاق المعاش أو الحرمان من كل أو بعض المعاش أو غيره من المنافع التقنيه لسبب قانوني ، سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو كان بصفة دائمة لتخلف سبب الاستحقاق .

مادة (١٦٤)

التقادم

- (١) لا يسقط بمجرد مضي مدة أصل استحقاق المعاش أو المنفعة التقديرية ولا الحق في كل أو بعض المعاشات أو المنافع التقديرية.
- (٢) على أنه يمنع سماع الدعوى التى موضوعها النزاع على أصل استحقاق المعاش أو غيره من المنافع التقديرية بمضى خمس عشرة سنة . ويمنع سماع دعوى المطالبة بقسط أو أكثر من أقساط المعاشات أو المنافع الشهرية بمضى خمس سنوات باعتبارها من الدين الوورية المتجددة .
- (٣) وتطبق فى هذا الشأن أحكام عدم سماع الدعوى عند التقادم المقررة بالقانون المدنى الليبى والمعدلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ م .

مادة (١٦٥)

وقف استحقاق معاش الشيخوخة أو العجز الكلى

- (١) لا يجوز لمن استحق معاشا من معاشات الشيخوخة أو معاشات العجز الكلى لإصابة العمل أو معاشات العجز الكلى لغير إصابة العمل وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعى ، أن يكون فى الوقت ذاته مشتركا فى الضمان الاجتماعى باعتباره شريكا فى الإنتاج أو موظفا أو عاملا يعقد أو عاملا لحساب نفسه ، ولا يستحق الشخص أيا من المعاشات المذكورة إلا إذا انتهت خدمته أو عمله بسبب بلوغ السن القانونية أو بسبب العجز الكلى وانتهت - تبعا لذلك - صفته كمشارك فى الضمان الاجتماعى .
- (٢) فإذا كانت قد انتهت أعمال المشترك وخدماته واستحق معاش الشيخوخة أو معاش العجز الكلى (لإصابة العمل أو لغير إصابة العمل) بمقتضى فائين الضمان الاجتماعى ، ثم عاد بعد ذلك إلى أى عمل أو خدمة يتقاضى منها مرتبا أو أجرا أو دخلا (عدا ما يدفع مقابل الأعمال العارضة أو الوقتية) ، يترتب على ذلك موته للضخوع لأحكام لائحة التسجيل والاشتراكات الضمانية باعتباره مشتركا من فئات المشتركين الأريمة (الشركاء والموظفين والعمال والعاملين لأنفسهم) ، فيوقف استحقاقه للمعاش الضمانى ويوقف تبعا لذلك صرفه إليه ، وذلك اعتبارا من أول الشهر الميلادى التالى لتاريخ موته إلى العمل أو الخدمة ، ويستمر ذلك الإيقاف طول مدة خدمته أو عمله الخاضع لأنظمة التسجيل والاشتراكات الضمانية ويظل المعاش الضمانى غير مستحق له إلى حين انتهاء عمله الجديد أو خدمته الجديدة .
- (٣) وتطبق أحكام هذه المادة أيا كان العمل أو الخدمة التى عاد إليها الشخص وسواء كان هو عمله السابق أو خدمته السابقة أو كان عملا آخر أو خدمة أخرى ، وأيا كانت جهة العمل أو الخدمة الجديدة ، وسواء كانت من الوحدات الادارية العامة أو من الشركات أو المنشآت التى يملكها المجتمع كلها أو بعضها أو كانت غير ذلك من جهات العمل أو الخدمة متى كان يترتب على الالتحاق بها العودة للضخوع لأحكام التسجيل والاشتراك الضمانى .
- (٤) وتسرى أحكام هذه المادة كذلك بشأن من استحققت لهم معاشات الشيخوخة أو العجز الكلى بمقتضى أحكام قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م أو قانون التأمين الاجتماعى قبل سريان قانون الضمان الاجتماعى ، فلا يجوز لأى منهم أن يجمع بين صفته كصاحب معاش وبين صفته كمشارك من فئات المشتركين فى نظام الضمان الاجتماعى ، فإذا عاد صاحب المعاش التقاعدى أو التأمينى إلى خدمة أو عمل يخضعه للتسجيل والاشتراك الضمانى ، فيوقف استحقاقه للمعاش وصرفه له ويظل هذا المعاش غير مستحق له طول مدة خدمته أو عمله الخاضع لأنظمة الضمان الجديدة .

مادة (١٦٦)

الإخطار بالعودة للعمل أو الخدمة

- (١) على جميع الوحدات الادارية العامة واللجان الشعبية والمنشآت والشركات والجمعيات وسائر جهات العمل أو الخدمة التى تقوم بتعيين أحد أصحاب المعاشات أو بتشغيله أو استخدامه ، أن تخطر اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى بالبلدية

المختصة باسم صاحب المعاش المذكور ورقم تسجيله الضماني وتاريخ التحاقه بالعمل أو الخدمة لديها ومرتبته أو أجره أو دخله والجهة التي يصرف منها معاشه .

(٢) وعلى كل صاحب معاش يعود إلى العمل أو الخدمة أن يخطر بوعده اللجنة الشعبية المذكورة وأن يضمن إخطاره بجميع البيانات السالف ذكرها وذلك أيًا كانت جهة العمل أو الخدمة الجديدة .

مادة (١٦٧)

التسوية عند انتهاء العمل والخدمة

(١) صاحب المعاش السابق الذي عاد إلى العمل أو الخدمة ثم انتهى عمله أو خدمته ، تمام تسوية المعاش له على أساس ضم جميع مدد عمله أو خدمته السابقة المحسوبة بالتطبيق لأحكام المادتين (١٤ و ١٦) من قانون الضمان الاجتماعي ، وأحكام حساب المدد وضمتها وفقا لأحكام هذه اللائحة وأحكام لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش ، ومع مراعاة أحكام عدم جواز الجمع المقررة بالمادة (٣٩) من القانون المذكور وأحكام المادة (١٦٥) من هذه اللائحة .

(٢) وتتبع في شأن تسوية المعاش له عند انتهاء عمله أو خدمته أحكام المادة (١٤) أو المادة ١٧ أو المادة ١٨ من قانون الضمان الاجتماعي وذلك بحسب ما إذا كانت الخدمة الأخيرة أو العمل الأخير قد انتهى بسبب الشيخوخة أو العجز الكلي لإصابة العمل أو العجز الكلي لفير إصابة العمل .

مادة (١٦٨)

إيواء صاحب المعاش

(١) في حالة إيواء صاحب معاش الشيخوخة أو العجز الكلي بدار للشيخوخة أو العجزة أو المعوقين أو غيرها من دور الرعاية الاجتماعية تخفض قيمة المعاش بنسبة يحددها قرار من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ، وتختلف هذه النسبة بحسب ما إذا كان لصاحب المعاش من يلتزم بالاتفاق عليهم أو لم تكن تلزمه النفقة على أحد .

(٢) ويعود إليه حقه في المعاش كاملا اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء إيوائه بدار الرعاية الاجتماعية المذكورة .

مادة (١٦٩)

الحجز على المعاش أو غيره من المنافع النقدية

(١) إذا حجز لدى اللجنة الشعبية المختصة على جزء المعاش أو المنفعة النقدية الأخرى الجائز حجزه قانونا ، فعلى قسم المنافع النقدية بهذه اللجنة أن يخطر المحجوز عليه بذلك خلال أسبوع من تاريخ حصول الحجز ، فإذا استوفى الحجز إجراءات صمته فيؤدي إلى صاحب المعاش أو المنفعة الجزء الباقي منها بعد الحجز في التبعاد المحدد لأداء المعاشات أو المنافع .

(٢) وعلى اللجنة المذكورة أن تعطى الدائن الحاجز شهادة مبيّنة بها مقدار المبالغ التي يستحقها المحجوز عليه .

(٣) وإذا حصل أكثر من حجز لديها على ذات المعاش أو المنفعة فتراعى اللجنة المحجوز لديها الأولوية بين الدين المحجوز من أجلها وذلك وفقا لحكم المادة (٤٢) فقرة (ج) من قانون الضمان الاجتماعي وتثبت في الشهادة التي تعطىها كل حجز وتاريخ توقيعه ونوع الدين المحجوز من أجله .

(٤) وتؤدي اللجنة المبلغ المحجوز لديها إلى من يثبت لها أحقيته فيه نهائيا أو ترده خزانة الجهة المختصة بموجب محضر ايداع بعد خصم مصاريف الإيداع منه .

(٥) وتستمر إجراءات الحجز قائمة إلى أن يحكم بطلانه أو بعدم الاعتداد به أو ببراءة ذمة المحجوز عليه من الدين المحجوز من أجله . وعندئذ تعود إلى صرف ما كان يستحقه كاملا قبل توقيع الحجز .

(٦) ولا يقل ما تقدم بأحكام قانون الرافعات وقانون الحجز الإداري .

مادة (١٧٠)

التحقق من استمرار توافر شروط الاستحقاق

- (١) على كل من قسم التفتيش وقسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية المختصة اتخاذ الاجراءات وعمل التحريات اللازمة للتحقق من وجود صاحب المعاش على قيد الحياة ومن استمرار توافر شروط الاستحقاق فيه .
- (٢) فإذا ثبت أن تغييراً طرأ من شأنه التأثير في حق صاحب المعاش ، فعلى قسم المنافع النقدية اتخاذ الإجراء الذي يستلزمه ذلك التغيير ، وأخصار صاحب الشأن به .

مادة (١٧١)

وفاة صاحب المعاش

- (١) يتقاضى الحق في معاشات الشيخوخة والعجز الكلي بوفاء صاحب المعاش .
- (٢) وتصرف في هذه الحالة منحة الوفاة للمستحقين من أفراد أسرة صاحب المعاش المتوفى وفقاً لأحكامها المقررة بالمادة (٢٣) من قانون الضمان الاجتماعي وبهذه اللائحة .
- (٣) وتتخذ الاجراءات لتسوية المعاشات لأفراد أسرة صاحب المعاش المستحقين عنه بعد وفاته ، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٢١) من قانون الضمان الاجتماعي وأحكام الباب الرابع من هذه اللائحة .
- (٤) وأما معاشات أفراد الأسرة المستحقين ، ومعاشات العجز الجزئي لإصابة العمل ، فتراعى بشأن انتهاء الحق فيها الأحكام المتعلقة بذلك والمنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة (١٧٢)

واجب الإبلاغ عن الوفاة

- (١) على اللجان الشعبية للمحلات إبلاغ قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة فوراً عن وفاة أصحاب المعاشات أو المنافع النقدية الأخرى المقيمين بدائرة اختصاصها ، أيا كانت المعاشات والمنافع المذكورة .
- (٢) وعلى رؤساء صاحب المعاش أو المنفعة الإبلاغ - كذلك - عن وفاته .
- (٣) وفي حالة عدم الإبلاغ عن الوفاة ينظر قسم التفتيش باللجنة الشعبية المختصة بمجرد ورود التحريات إليه ، في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد من امتنع عن الإبلاغ بقصد التهرب من أحكام القانون ، أو حصل لنفسه أو لغيره على منفعة نقدية على غير مقتضى من أحكام القانون أو أحكام هذه اللائحة .
- (٤) وفي حالة صرف أية معاشات أو منافع نقدية أخرى بدون وجه حق ، تتخذ فوراً الاجراءات اللازمة لاسترداد قيمتها أيا كان من دعت إليه ، وذلك مع عدم الإخلال بالتزام المسئول بتعويض صندوق الضمان الاجتماعي عن أية أضرار تكون قد ترتبت على فعله .

مادة (١٧٣)

التخلف عن التسجيل أو عن أداء الاشتراكات

- (١) لا يترتب على تقصير المزم بالتسجيل الضماني الإلزامي في القيام بواجبه بشأن تسجيل المشتركين ، ضياع حق أى من المشتركين (المشتركين) أو المستحقين عنهم (في حالة وفاتهم) في المنافع الضمانية النقدية . ويطبق في حالة التقصير في التسجيل حكم المادة (١٠) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .
- (٢) كما لا يترتب على التخلف عن أداء الاشتراكات الضمانية من جانب المزم بأدائها أو التأخر في ذلك ، ضياع حق المضمعون

(المشترك) أو حقوق المستحقين عنه (فى حالة وفاته) فى المنافع الضمانية التقديرية ، ويطبق فى هذا الشأن حكم المادة (٦٤) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش .

(٣) وتسوى المنافع الضمانية فى الحالات المذكورة بالفترتين السابقتين على أساس ما يثبت لدى الأقسام ذات الشأن باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى المختصة .

مادة (١٧٤)

معاشات غير المواطنين

(١) تستحق المشتركين من غير المواطنين فى حالات إصابة العمل أو مرض المهنة المعاشات وسائر المنافع المقررة لإصابة العمل بمقتضى أحكام الباب الثانى من هذه اللائحة ، كما تستحق لأفراد أسرهم المستحقين عنهم فى حالة الوفاة بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة منحة الوفاة ومعاشات المستحقين المقررة بأحكام الباب الرابع من هذه اللائحة وذلك عند توافر الشروط المقررة بالبابين الثانى والرابع المذكورين .

(٢) ولا يشترط لاستحقاق المعاشات والمنافع المذكورة للمشارك غير المواطن ، ولأفراد أسرته (عند وفاته) ، شرط استيفاء المدة المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ١٦ من هذه اللائحة .

مادة (١٧٥)

صرف المستحقات السابقة للوفاة

فى حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش ، تصرف بالكامل إلى ورثته الشرعيين المبالغ التى استحققت له قبل وفاته ولم تصرف إليه خلال حياته ، وذلك متى كانت هذه المبالغ مستحقة له لدى صندوق الضمان الاجتماعى الاجتماعى بمقتضى أحكام قانون الضمان الاجتماعى أو اللوائح الصادرة وفقاً له ، أو بمقتضى أحكام قانون التقاعد أو قانون التأمين الاجتماعى .

الباب السادس أحكام انتقالية

مادة (١٧٦)

استمرار صرف المعاشات السابقة

(١) يستمر صرف المعاشات التقاعدية ومعاشات التأمين الاجتماعى التى استحققت لأصحابها قبل يوم ١/٦/١٩٨١ بمقتضى أحكام قانون التقاعد واللوائح الصادرة تنفيذاً له أو بمقتضى أحكام قانون التأمين الاجتماعى واللوائح الصادرة تنفيذاً له ، وذلك متى كانت الواقعة المنشئة للاستحقاق قد وقعت قبل التاريخ المذكور وأيا كان الوقت الذى تمت فيه التسوية النهائية للمعاش .

(٢) وتظل سارية بشأن المعاشات المستحقة المذكورة الأحكام المقررة فيما يتعلق بكل منها فى تشريعات التقاعد أو تشريعات التأمين الاجتماعى ، حسب الأحوال ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٧٨ من هذه اللائحة .

(٣) وإذا توفى صاحب المعاش التقاعدى يوم ١/٦/١٩٨١ م أو بعده فتصرف إلى المستحقين عنه من أفراد أسرته منحة الوفاة المقررة أحكامها بالبادتين ٤٧ و ٤٨ من قانون التقاعد وفقاً للقواعد والأجراءات المتعلقة بهذه المنحة المبينة بذلك القانون ولوائحه .

مادة (١٧٧)

إيلولة أنصبة من المعاشات السابقة إلى المستحقين عند الوفاة

١) تتبع أحكام قانون التقاعد لسنة ١٩٦٧م والوائح الصادرة بمقتضاه في شأن إيلولة أنصبة من المعاشات التقاعدية المستحقة قبل يوم ١/٦/١٩٨١م إلى أفراد أسرة صاحب المعاش التقاعدي عند وفاته . وذلك سواء حدثت هذه الوفاة قبل التاريخ المذكور أو بعده .

٢) يتبع أحكام قانون التأمين الاجتماعي والوائح الصادرة بمقتضاه في شأن إيلولة أنصبة من معاشات التأمين الاجتماعي المستحقة قبل يوم ١/٦/١٩٨١م إلى الأرمال والأيتام والأولاد من أفراد أسرة صاحب المعاش التأميني في حالة وفاته . وذلك سواء حدثت هذه الوفاة قبل التاريخ المذكور أو بعده .

٣) وتظل سارية في هذا الخصوص أحكام قانون التقاعد ولوائحه الحالية المتعلقة بمعاشات المستحقين من أفراد أسرة المنتفع المتوفى ، وأحكام قانون التأمين الاجتماعي ولوائحه الحالية المتعلقة بمعاشات الأرمال والأيتام والأولاد من أفراد أسرة المؤمن عليه المتوفى . بما في ذلك قواعد تحديد الأنصبة من المعاش التقاعدية أو التأمينية ، وشروط الاستحقاق وأحكام الرد ، وإعادة التوزيع ، وأحوال انتهاء الحق في المعاش ، وبغير ذلك من الأحكام التقاعدية أو التأمينية الحالية التي تحكم معاشات أفراد الأسرة المستحقين عن المتوفى وذلك حتى ينتهي الحق في هذه المعاشات التقاعدية أو التأمينية .

٤) ولا تسري بشأن هذه المعاشات أحكام الباب الرابع أو غيره من أحكام هذه اللائحة وذلك فيما عدا ما تنص عليه المادة ١٧٨ التالية .

مادة (١٧٨)

أحكام قانون الضمان التي تسري على المعاشات السابقة

١) تسري بشأن المعاشات المستحقة وفقا لقانون التقاعد أو قانون التأمين الاجتماعي أحكام قانون الضمان الاجتماعي الآتي بيانها :

أ) إعادة تقييم المعاشات والمناافع التقديرية التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون الضمان الاجتماعي على أن يراعى مبدأ المساواة في نسبة الزيادة التي تقر في حالة إعادة التقييم .

ب) عدم جواز الجمع بين المرتب أو الأجر أو الدخل وبين المعاش فيما عدا المعاش الجزئي لصاحب العمل ومقابل الأعمال العارضة والوقفية وذلك عملا بالمادة ٣٩ فقرة أولى من قانون الضمان الاجتماعي .

ج) عدم جواز الجمع بين المعاشات وذلك وفقا لحكم المادة ٣٩ فقرة ثانية من القانون المذكور .

د) وقف استحقاق المعاش بوقف صرفه في حالة عودة صاحب المعاش إلى العمل أو الخدمة وذلك عملا بالمادة ١٦ من القانون المذكور والمادة ١٦٥ من هذه اللائحة .

هـ) عدم جواز إسقاط المعاشات أو وقفها وذلك بمقتضى حكم المادة ٤٢ / ١ من القانون .

و) منع سماع الدعوى عند التقادم بحكم المادة ٤٢ / ب من القانون .

ز) عدم جواز الحجز على المعاش أو الاقتطاع منه أو النزول عنه إلا في حدود معينة وذلك بحكم المادة ٤٢ / ج من القانون.

ح) إعفاء المعاشات من الضرائب والرسوم وفقا لحكم المادة ٤٢ / ١ من القانون .

ط) استحقاق علاوة العائلة لأصحاب المعاشات بحكم المادة ٢٤ من القانون .

٢) ويتبع بشأن كل حكم من أحكام قانون الضمان الاجتماعي المشار إليها في البند السالف ذكرها ، أحكام المواد المتعلقة به من هذه اللائحة والمتضمن عليها في الباب الخامس منها (الأحكام العامة) ، بحيث تسري أحكام قانون الضمان

المذكورة وما يتصل بها من أحكام هذه اللائحة على معاشات التقاعد ومعاشات التأمين الاجتماعي المستحقة من قبل سريان أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة . كما تسرى على معاشات المستحقين في حالة وفاة أصحاب المعاشات التقاعدية والتأمينية المذكورة .

مادة (١٧٩)

عودة أصحاب المعاشات السابقة إلى العمل أو الخدمة

إذا عاد صاحب المعاش التقاعدي أو صاحب المعاش التأميني إلى مزاولة خدمة أو عمل يخضعه لأحكام قانون الضمان الاجتماعي بعد يوم ١/٧/١٩٨١ م ، فيوقف استحقاقه للمعاش ويوقف تبعاً لذلك صرفه إليه ، ويستمر ذلك الإيقاف طوال مدة خدمته أو عمله الخاضع للضمان الاجتماعي وذلك تطبيقاً لحكم المادة (١٦) من قانون الضمان الاجتماعي وحكم المادة ١٦٥ من هذه اللائحة . فإذا انتهت خدمته أو عمله فتعاد تسوية معاشه على أساس ضم جميع مدد عمله أو خدمته المحسوبة وفقاً للقانون ، ويتبع بشأن إعادة التسوية في هذه الحالة أحكام تسوية المعاشات الضمانية المنصوص عليها في الباب الأول أو الثاني أو الثالث من هذه اللائحة ، وذلك بحسب سبب انتهاء العمل الأخير أو الخدمة الأخيرة وما إذا كان السبب هو الشيخوخة أو العجز الكلي لإصابة العمل أو العجز الكلي لغير إصابة العمل .

مادة (١٨٠)

المكافآت والإعانات المستحقة سابقاً

١) إذا كان الموظف بأي وحدة إدارية عامة أو الشريك في الإنتاج أو العامل قد انتهت خدمته أو عمله قبل يوم ١/٧/١٩٨١ م واستحق بسبب ذلك مكافأة تقاعدية وفقاً لأحكام قانون التقاعد أو إعانة إجمالية للشيخوخة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي، ثم عاد إلى الخدمة أو العمل في ظل سريان أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة ، فتتخل مدة خدمته أو عمله السابقة مدة خدمته أو عمله المحسوبة وفقاً لقانون الضمان الاجتماعي ولائحة التسجيل والاشتراكات الصادرة بمقتضاه . وذلك بشرط أن يرد إلى صندوق الضمان الاجتماعي قيمة المكافأة التقاعدية أو الإعانة الإجمالية التأمينية التي كان قد تقاضاها عن مدة عمله أو خدمته السابقة .

٢) فإذا لم يعد الأشخاص المذكورون إلى العمل أو الخدمة بعد سريان أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة فيبقى لهم الحق في المكافأة التقاعدية التي استحقوها بمقتضى أحكام قانون قانون التقاعد ، أو الإعانات الإجمالية للشيخوخة التي استحقوها وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ، وإذا لم تكن قد سويت لهم المكافأة التقاعدية أو الإعانات الإجمالية التأمينية المذكورة فتجرى تسويتها وصرفها لهم وفقاً لأحكام قانون التقاعد أو قانون التأمين الاجتماعي ، بشرط التحقق من مدد عودتهم إلى العمل أو الخدمة بعد يوم ١/٧/١٩٨١ م ولا يعاملون بمقتضى أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة .

جدول رقم (١)
الأمراض المهنية

رقم م .	نوع المرض	الصناعات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخرقة) فى سبائك . العمل فى صناعة الألوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (الخرقة) . العمل فى صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال ميثاء الفلز المحتوية على الرصاص . التلميع ببساطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص . وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لفبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركبات أو المواد المحتوية عليه ، وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لفبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات ومعدات التذهيب واستخراج الذهب ، وصناعة المفرقعات الزئبقية .
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لفبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لفبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

٥	التسمم بالفوسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغاز أو أبخرة الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأليفاتية أو الأروماتية أو مشتقاته ومضاعفاته ذلك التسمم .	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنغنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنغنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنغنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمل فى استخراج أو تحضير المنغنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم ، أو حامض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوي عليها .
١٠	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تتسوى على النيكل أو مركباته ويشمل ذلك : التعرض لغاز كربونيل النيكل .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات .	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث فى الجراجات وقمائن الطوب والجير .
١٢	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عنه من مضاعفات .	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته ، وكذلك كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته وأتريته أو المواد المحتوية عليها .

١٣	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباته .	كل عمل يستدعى تحضيراً أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .
١٤	التسمم بالبتريول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البتريول أو غازاته أو مشتقاته ، كذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكور وفورم ورايع كلور الكربون.	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلوروفورم أو رابع كلور الكربون وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلوريد الاثين وثالث كلوريد الاثين والمشتقات الهالوجينية الأخرى .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد أو التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأمراض الباثولوجية التي تنتشأ عن الراديويم أو المواد ذات النشاط الاشعاعى أو أشعة أكس	أى عمل يستدعى التعرض للراديويم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة أكس .
١٨	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعين المزمنة .	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارافين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات لهذه المواد وكذا التعرض لأي مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية وأى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الاشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن الحمضية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى إلى تلف العين أو ضعف الإبصار .
١٩	أمراض الفجار الرئوية (خوموكويدوزس) التي تنتشأ عن : ١) غبار الاسبيستوزس (اسبيستوزس) ٢) غبار السليكا (سليكوزس) ٣) غبار القطن (بيسيونوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد مادة السليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥% كالعامل في المناجم والمهاجر أو تحت الأحجار أو طعنها أو فى صناعة المسنات المخرجة أو تلصيح المعادن بالرمل أو أية أعمال أخرى تستدعى التعرض لغبار الاسبيستوزس وغبار القطن لدرجة تنتشأ عنها هذه الأمراض .
٢٠	الجعرة الخبيثة (انتراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض ، أو تناول لحمها أو أجزاء منها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر ويدخل فى ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء .

٢١	السقاوة	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض ، وتداول رعمها أو أجزاء منها .
٢٢	مرض الدرن	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض
٢٣	أمراض الحميات المعدية	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذه الحميات.
٢٤	التسمم بالبريليوم	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وأى عمل يستدعي التعرض لغباره أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٥	التسمم بالسليينيوم	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وأى عمل يستدعي التعرض لغباره أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٦	مرض القيسون وسائر الأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى	العمل على أعماق تحت سطح الماء أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو ضغط جوى منخفض وذلك لمدة طويلة أو أى عمل يستدعي التعرض لتقليل مفاجئ في الضغط الجوى .
٢٧	التسمم بالنيتروفينول ونظائرها وأملأها .	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لذلك .
٢٨	الأمراض الناشئة عن الكويالت (حجر الزنبرج)	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لذلك .
٢٩	الليتوسبرية اليوقانية النزفية (الميكروب الذى يؤثر على الكبد)	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لذلك .
٣٠	التيتانوس (الكزاز) الناشئ عن المهنة	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لذلك .
٣١	الأمراض المهنية التي تصيب المفاصل العظمية والناشئة عن اهتزازات الآلات اليدوية التي تدار بالهواء المضغوط أو بالكهرباء وكذلك الآلات المماثلة .	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لذلك .
٣٢	الصمم المهني والإصابات المهنية الناشئة عن الضوضاء .	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العاملون لتأثير الضوضاء أو العقاقير والكيماويات التي تؤثر على السمع .

جدول رقم (ب)

بشأن أنصبة أفراد الأسرة المستحقين في حالة وفاة المقترب أو صاحب الماش

توزيع أنصبة من الماش على فئات المستحقين في كل حالة								المستحقين	رقم الحالة
ملاحظات	الأخوة والأخوات	أخ أو أخت أكثر من أخ أو أخت	الأولاد	أحد الأولاد	أكثر من ولد	ولد واحد	الأرامل		
							أرامل	أرملة أو فلتح مستحق	
-	-	-	-	-	70%	75%	-	-	(1) حالات وجود أولاد بدون أرامل
-	-	-	-	-	70%	75%	-	-	ولد أو أولاد
-	-	-	-	-	70%	75%	-	-	ولد واحد ووالد
-	-	-	-	-	70%	75%	-	-	ولد ووالدان
-	-	-	70%	70%	70%	-	-	-	أكثر من ولد ووالد أو والدان
-	-	-	-	-	70%	75%	-	-	حالات وجود أرملة أو أرامل أو فلتح مستحق
-	-	-	-	-	-	-	70%	70%	أرملة أو أرامل أو فلتح مستحق
-	-	-	-	-	-	75%	-	-	أرملة أو أرامل أو فلتح مستحق وولد واحد
-	-	-	-	-	70%	-	75%	75%	أرملة أو أرامل أو فلتح مستحق وأولاد

تابع الجدول رقم (ب)
بشكل أنصبة أفراد الأسرة المستحقين في حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش

توزيع أنصبة من المعاش على فئات المستحقين في كل حالة								ملاحظات
المستحقون		الأرامل		الأزواج		الوالدين		
رقم الحالة	حالات يوجد أرملة أو أرامل أو بنت مستحق	أرملة أو بنت مستحق	أرامل	زوجة واحد	أكثر من زوجة	أحد الوالدين	أخ أو أخت	
(ب) تابع (١٦)	أرملة أو أرامل أو بنت مستحق ووالد وأخوة أو أخوات	٨٠	٨٠	-	-	١٥	-	
(١٦)	أرملة أو أرامل أو بنت مستحق ووالدان وأخوة أو أخوات	٥٠	٥٠	-	-	٢٥	-	
(ج) حالات يوجد والدين أو إخوة أو أخوات أو هم معا								
(١١)	والد أو والدان	-	-	-	-	٦٠	-	
(١٢)	أخ أو أخت أو أكثر	-	-	-	-	-	٦٤٠	
(١٣)	والد أو والدان وأخ أو أخت	-	-	-	-	٦٠	٦٤٠	
(٤)	والد وأخوة أو أخوات	-	-	-	-	-	-	
(٥)	والدان وأخوة أو أخوات	-	-	-	-	٤٠	٦٠	
						٥٠	٥٠	

قواعد عامة بشأن الجدول (ب) الخاص بتوزيع أنصبة من المعاش على المستحقين في حالة الوفاة

القواعد العامة الآتي بيانها فيما يلي مكملة ومفسرة لأحكام الباب الرابع من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي (الخاص بمعاشات المستحقين عن المتوفى) وهى قواعد ملحقه بالجدول رقم (ب) المرافق لهذه اللائحة والمتعلق بتوزيع أنصبة من المعاش على أفراد أسرة المشترك المتوفى أو صاحب المعاش المتوفى ، ويجب عند تطبيق هذا الجدول أن تراعى (فى جميع الأحوال) أحكام لائحة المعاشات الضمانية وأن تتبع القواعد العامة الآتية :

- (١) كلمة (الوالد) تعنى الأبن أو البنت . وكلمة (الأولاد) تعنى أولاد المتوفى سواء منهم الذكور والإناث .
- (٢) يقصد (بالوالد) الأب أو الأم . ويقصد (بالوالدين) الأب والأم .
- (٣) يقصد (بالإخوة والأخوات) أخوة المتوفى وأخوات عامة سواء كانوا أشقاء أو شقيقات أو لم يكونوا كذلك .
- (٤) الأقارب المذكورين فى الجدول (وهم الأولاد والأرامل والوالدان والإخوة والأخوات) لا يستحق أى منهم الأنصبة المبنية بذلك الجدول إلا إذا توافرت فيه شروط الاستحقاق الوارد ببيانها فى الباب الرابع من لائحة معاشات الضمان الاجتماعى ومع مراعاة أحكام الجدول وهذه القواعد العامة ومع ملاحظة أن الأولاد يصيبون الأخوة حجب حرمان .
- (٥) عند تعدد الأرامل يقسم النصيب من المعاش المحدد لهن بالجدول بينهن بالتساوى .
- (٦) عند تعدد الأولاد - ذكورا كانوا أو إناثا يقسم النصيب من المعاش المحدد لهم بالجدول بينهم بالتساوى .
- (٧) عند وجود والدين تتوافر فيهما شروط الاستحقاق يقسم النصيب المحدد لهما بالجدول بالتساوى بينهما .
- (٨) عند تعدد الإخوة أو الأخوات مع توافر شروط الاستحقاق لهم يقسم النصيب من المعاش المحدد لهم بالجدول بينهم بالتساوى سواء كانوا ذكورا أو إناثا .
- (٩) إذا توفى المشترك أو صاحب المعاش عن أكثر من أرملة وتزوجت أحدها من أو توفيت فإن معاشها يرد إلى باقى الأرامل .
- (١٠) إذا توفى المشترك أو صاحب المعاش عن أكثر من أرملة وتزوجن أو توفين - جميعا - فيقطع المعاش عنهن ويؤول نصيبهن فى ذلك المعاش إلى أولاد المشترك المتوفى أو صاحب المعاش المتوفى بالتساوى بينهم وذلك متى كان هؤلاء الأولاد ممن تتوافر فيهم شروط استحقاق المعاش فى تاريخ زواج الأرامل أو وفاتهن .
- (١١) إذا توفى المشترك أو صاحب المعاش عن أرملة واحدة واستحققت نصيبها فى المعاش ثم تزوجت بعد ذلك أو توفيت ، فإن معاشها يقطع عنها ويرد إلى أولاد المتوفى المستحقين فى المعاش فى تاريخ زواجها أو وفاتها ، ويسرى الحكم ذاته فى حالة وفاة الزوج المستحق فى المعاش .
- (١٢) فى حالة وقف أو قطع معاش أحد الأولاد بسبب وفاته أو بسبب تخلف شرط من شروط استحقاقه للمعاش ، يرد نصيبه إلى باقى الأولاد بالتساوى بينهم .
- (١٣) فى حالة انتهاء حق الأولاد جميعا فى المعاش بسبب وفاتهم أو تخلف شروط استحقاقهم للمعاش ، يرد نصيبهم فى المعاش إلى الأرامل أو الأرامل بالتساوى بينهم .
- (١٤) فى حالة وقف أو قطع معاش أحد الوالدين بسبب وفاته أو تخلف شرط استحقاقه للمعاش يرد معاشه إلى الوالد الآخر سواء كان أباً أو أمّاً للمتوفى .

١٥) في حالة وقف أو قطع معاش الوالدين كليهما لوفاتهما أو تخلف شروط استحقاقها للمعاش يرد معاشهما إلى الوالد أو الأولاد المستحقين عن المتوفى (بالتساوي) ، وفي حالة عدم وجود هؤلاء الأولاد يرد معاش الوالدين إلى الأرملة أو الأرملة المستحقين عن المتوفى (بالتساوي بينهم) ، وفي حالة عدم وجودهم يرد ذلك المعاش إلى الأخ أو الأخت أو الإخوة أو الأخوات الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق (وذلك بالتساوي بينهم) .

١٦) عند قطع أو وقف معاش أحد الإخوة أو الأخوات يرد نصيبه في المعاش إلى باقي الإخوة أو الأخوات بالتساوي بينهم متى توافرت شروط الاستحقاق فيهم .

١٧) في حالة قطع أو وقف نصيب الإخوة أو الأخوات جميعا في المعاش يرد نصيبهم إلى الأرملة أو الأرملة .

١٨) يشترط لرد المعاش وفقا لأحكام اللائحة والقواعد العامة السالف ذكرها أن يكون سبب الاستحقاق قائما فيمن يرد إليهم المعاش وأن تكون شروط الاستحقاق متوافرة لهم في وقت الرد .

١٩) عند زوال السبب الذي من أجله أوقف التصيب في المعاش أو قطع يعاد التوزيع بأن يسترد هذا التصيب ممن رد عليه ويعاد لمستحقيه الأصلي .

٢٠) في حالة قطع معاش أحد المستحقين بسبب استحقاقه معاشا أكبر وفقا لقانون الضمان الاجتماعي أو لائحة المعاشات الضمانية يعاد توزيع المعاش المستحق عن المتوفى باعتبار أن هذا المستحق غير موجود .

٢١) إذا توفي المشترك أو صاحب المعاش عن زوجة (أرملة) حامل أو زوجات (أرملة) حوامل ، فيعاد توزيع المعاش من جديد بعد وضع هذه الزوجة (الأرملة) أو أي من الزوجات (الأرملة) مولودا حيا . وتكون إعادة التوزيع بافتراض حصول الولادة قبل وفاة المشترك أو صاحب المعاش .

٢٢) في جميع حالات قطع المعاش أو وقفه أو إعادته أو إعادته لا يسرى التعديل في التوزيع ولا يترتب الاستحقاق الجديد ، إلا اعتبارا من أول الشهر الميلادي التالي لتاريخ حصول السبب الموجب للقطع أو الوقف أو الرد أو إعادة التوزيع .

٢٣) حصص المعاش غير الموزعة - بسبب عدم استحقاقها - تثول في جميع الأحوال إلى صندوق الضمان الاجتماعي .



موسوعة تشريعات
التأمينات الاجتماعية
في الدول العربية

الكتاب السابع

التأمينات الاجتماعية
في
جمهورية مصر العربية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى	٥٧٥
قائمة الجداول المرفقة بالقانون :	
- جدول رقم (١) : جدول الأمراض المهنية	٦٥٤
- جدول رقم (٢) :	
أولا - تقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى ..	٦٥٨
ثانيا - حالات فقد الإبصار	٦٦٠
- جدول رقم (٣) : جدول توزيع المعاش على المستحقين	٦٦٢
- جدول رقم (٤) : تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن	
مدة الاشتراك	٦٦٤
- جدول رقم (٥) : بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافى	٦٦٥
- جدول رقم (٦) : تحديد الأقساط الشهرية التى تقطع من الأجر فى	
حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه	
بالتقسيم	٦٦٦
- جدول رقم (٧) : رأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنية واحد	٦٦٨
- جدول رقم (٨) : نسب خفض المعاشات	٦٦٩

قائمة بالقوانين المعدلة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

- ٦٧٠ قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
- ٦٧٤ قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨
- ٦٧٥ قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨
- ٦٧٧ قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠
- ٦٨١ قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١
- ٦٨٢ قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١
- ٦٨٨ قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤
- ٦٩٤ قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥
- ٦٩٥ قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧
- ٦٩٦ المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بزيادة المعاشات
- ٦٩٧ قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧
- المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بزيادة المعاشات وتعديل بعض
- ٧٠٢ أحكام نظام التأمين الاجتماعي
- المادة رقم ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ،
- ٧١١ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧
- قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨
- ٧١٣ بتقرير علوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام
- ٧١٤ قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات
- قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علوة خاصة للعاملين بالدولة
- ٧١٦ والقطاع العام

الموضوع رقم الصفحة

- ٧١٧ - قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ بزيادة المعاشات
- - قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
- ٧١٩ والقطاع العام
- - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام
- ٧٢٠ قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- - قانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧
- ٧٢٢ لسنة ١٩٨٧
- - قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين
- ٧٢٣ المصريين في الخارج
- ٧٢٤ - قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج

الجدول المرفقة بالقانون .

- - جدول رقم (١) : بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات
- ٧٣٥ - جدول رقم (٢) : نسب خفض المعاشات
- ٧٣٥ - جدول رقم (٣) : بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي
- ٧٣٦ - جدول رقم (٤) : بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة المطلوب ضمها لكل جنه من دخل الاشتراك
- الشهرى
- ٧٣٧

- جدول رقم (٥) : بتحديد احتياطي المعاش الخاص بالمؤمن عليهم السابق اشتراكهم في أحد أنظمة التأمين
الاجتماعى المدنية أو العسكرية ٧٣٨
- جدول رقم (٦) : القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط مبلغ ١٠٠ جنيه عن مدة الخدمة المطلوب ضمها ٧٣٩
- قرار وزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج ٧٤٠

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١) بإصدار قانون التأمين الاجتماعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعي بأحكام القانون المرافق .

المادة الثانية :

يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية :

- ١- الأمر الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ بشأن المعاشات المدنية .
- ٢- الأمر الصادر في ١١ من يناير سنة ١٨٧١ بشأن المعاشات المدنية .
- ٣- الأمر الصادر في ٢١ من يونيو سنة ١٨٨٧ بشأن المعاشات المدنية .
- ٤- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات المدنية .
- ٥- القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية .

(١) نشر في الجريدة الرسمية - العدد رقم ٣٥ (تابع) في ١٩٧٥/٨/٢٨ . ويعدل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .
عدل بالقوانين الآتية :

- ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، عمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص .
- ٣٢ لسنة ١٩٧٨ ، عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٥/١ .
- ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، عمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ .
- ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، عمل به اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ فيما لم يرد بشأنه نص خاص .
- ٤٨ لسنة ١٩٨١ ، يرجع لنص المادتين ٧٤ ، ١٦٥ لتحديد تاريخ العمل به .
- ٦١ لسنة ١٩٨١ ، عمل به اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ .
- ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٣ مكرر (ز) ، عمل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .
- ١١٠ لسنة ١٩٨٥ ، عمل به اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ ، نشر بالجريدة الرسمية رقم ٣٧ الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤ .
- ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، عمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، تنشر في الجريدة الرسمية العدد رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٧ .
- ٤٤ لسنة ١٩٩٠ ، عمل به اعتباراً من ١٩٩٠/٧/١ ، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ .
- بيان التعديل الوارد بالهامش خاص بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وبيان التعديل الخاص بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ موضح بالملحقة الإيضاحية لهذا القانون (مرفقة بالكتاب) .
- ردت تعديلات القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

- ٦- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء والفرسين والطاء الموظفين بالأجر .
- ٧- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها
- ٨- القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش
- ٩- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .
- ١٠- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين .
- ١١- القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .
- ١٢- القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .
- ١٣- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات الإدارة المحلية وهيئات العامة والمؤسسات العامة .
- ١٤- لائحة صندوق المعاشات للمستخدمين الداخلي في هيئة العمال ببلدية الاسكندرية الصادرة سنة ١٩٣٠ .
- ١٥- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش .
- ١٦- قرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٢٨/١٩٦٨ بشأن معاشات أمراء دارفور (١) .
- ١٧- لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية (١) .
- ١٨- قرار وزير بور سعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن شهداء مدينة بورسعيد (١) .

المادة الثالثة :

تتولى الجهات التي كانت تقوم بتطبيق التشريعات المشار اليها في المادة الثانية صرف الحقوق التي كانت مقررة بتلك التشريعات والحقوق التي يقرها القانون المرافق لأصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملة بتلك التشريعات قبل العمل بأحكامه .

وتلتزم تلك الجهات بإداء الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة على حساب الخزانة العامة (٢) .

المادة الرابعة :

يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة المعاملين (٣) بأكفارات خاصة .

كما يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ أحكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية القائمة في تاريخ العمل

(١) بنود مضافة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ محلة بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

بيان التعديل .

- امتداد أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لقفلات المشار اليها بعد أن تم في سنة ١٩٨١ رفع معاشاتها الى الحد الأدنى الرقعي المعاش .

(٢) لفرة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، يعمل بها اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ .

(٣) يواهي حكم المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بالنسبة للأجور التفرعية وتعديلاتها بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

بهذا القانون ، فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك لمن صدور القرارات المنصوص عليها فيه .

المادة الخامسة :

على وزير التأمينات إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة السادسة :

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه .

المادة السابعة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .
يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

قانون التأمين الاجتماعي

الباب الأول

نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعريف

مادة (١) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية ^(١) :

١- تأمين الشيفوخة والمعجز والوفاء ^(٢) ،

٢- تأمين إصابات العمل .

٣- تأمين المرض .

٤- تأمين البطالة .

٥- تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ .

(٢) عدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مصميات التأمينات فحذف كلمة (معد) وذلك بالمادة السابعة منه .

مادة (٢) :

تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(أ) العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

(ب) العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

١- أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر .

٢- أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات قراراً (٥) بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لامتناع علاقة العمل منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات النولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين للقانون العمل ألا تقل مدة العقد من سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل

(ج) المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار (٥٥) من وزير التأمينات .

مادة (٣) :

استقننه من أحكام المادة (٢) تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الذين سبق التأمين عليهم وفقاً لقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

كما تسرى أحكام تأمين إصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم من ١٨ سنة والمدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بالخدمة العامة وفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التطبيقية (١) .

مادة (٤) :

يكون التأمين وفقاً لأحكام هذا القانون في الهيئة المختصة إلزامياً ولا يجوز تحميل المؤمن عليها أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص .

مادة (٥) :

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) **الهيئة المختصة** : الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال .

(ب) **مجلس الإدارة** : مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال.

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٥/١٩٨٠.

(٥) قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٦٢٢ الصادر بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٧٥.

تنفيذاً لأحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٠.

(٥٥) قرار وزير التأمينات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ١٦٥ الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٧.

(ج) بالمؤمن عليه : العامل الذي تسرى عليه أحكام هذا القانون وصاحب المعاش المنتفع بتأمين المرض .

(د) بصاحب العمل : كل من يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(هـ) بإصابة العمل : الإصابة بتحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجتهاد أو الزهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

(و) بالمصاب : من أصيب بإصابة عمل .

(ز) بالمرضى : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل .

(ح) بالعجز المستديم : كل عجز يؤدي بصفة مستديمة الى فقدان المؤمن عليه لقدرته على العمل كلياً أو جزئياً في مهنته الأصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام ، وحالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قرار(هـ) من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة (١) .

(ط) الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن به من مقابل نقدي من جهة عمله (٢) الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل :

١- الأجر الأساسي ويقصد به :

(أ) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (١) من المادة ٢ .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب ، جـ) من المادة ٢ مع مراعاة ألا يقل هذا الأجر من الحد الأدنى للأجر المنصوص عليه في الجداول المشار إليها في البند ٢ ، ولا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا .

وإذا كان الأجر كله محسوبا بالانتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرا أساسيا وذلك في حدود الحد الأقصى المشار إليه.

٢- الأجر المتغير (٣) ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الحوافز .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الرقائع المصرية رقم ٨٧ الصادرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦ ، حل محله قرار وزير التأمينات رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بعدد الرقائع المصرية رقم ٢ الصادر بتاريخ ١٧/١/١٩٧٨ ، حل محله قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٠ المعدل بقرار وزير التأمينات رقم ٢١ لسنة ١٩٨٧ .

(هـهـ) قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الرقائع المصرية رقم ٨٧ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦ ، حل محله القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٠ ، نشر بعدد الرقائع المصرية رقم ٣٧٨ الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٠ .

(١) بند معدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعدل به اختياراً من ١٩٧٥/٩/٦ .

(٢) بند معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل .

- لعدداد التغطية التأمينية لجميع عناصر الأجر .

(٣) منشور وزارى عام رقم ٧ الصادر في ١٩٨٤/٤/٣٠ .

(ب) العمولات .

(ج) الوهبة .

(د) البدلات ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك ^(١) .

(هـ) الأجور الإضافية .

(و) التعويض عن جهود غير عادية .

(ز) إعانة غلاء المعيشة .

(ح) العلاوات الاجتماعية .

(ط) العلاوة الاجتماعية الإضافية .

(ي) المنح الجماعية .

(ك) المكافأة الجماعية .

(ل) نصيب المؤمن عليه في الأرباح .

(م) ما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي .

ويتبين في حكم العمل الأصلي وجهة العمل الأصلية العمل المنتدب اليه المؤمن عليه طول الوقت أو المعار اليه داخل البلاد ^(٢) ويصدر وزير التأمينات قراراً بقواعد حساب عناصر هذا الأجر ^(٣).

(ن) بالمعارج من الكسب : كل شخص مصاب بعجز يعول كلبية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠ ٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالليلد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين ^(٤).

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ / ١٩٨٤ نشر في الجريدة الرسمية بالمعد رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٤ المعدل بالقرار رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) فقرة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٣) قرار وزير التأمينات رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٣٢٨ بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٤ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .

٤ - القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٧ ، والقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ ، والقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩ ، والقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ .

(٣) بند مضاف بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل به اعتباراً من ٩/٨/١٩٧٥ .

الباب الثاني^(١) إنشاء الصناديق وتمويلها وإدارتها

مادة (٦) :

- ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها في المادة ١ على الوجه الآتي^(٢) :
- ١- صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة .
 - ٢- صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني والخاص .

مادة (٧) :

- تتكون أموال كل من الصندوقين المشار إليهما بالمادة ٦ من الموارد الآتية :
- ١- الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال من العاملين لديهم سواء الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه وفقا لأحكام هذا القانون^(٣) .
 - ٢- المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة^(٤) .
 - ٣- المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة ، أو صاحب العمل ، أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في التأمين .
 - ٤- الرسوم التي يؤديها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم وفقا لأحكام هذا القانون .
 - ٥- حصيلة استثمار أموال الصندوق .
 - ٦- المبالغ الإضافية^(٥) المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون .
 - ٧- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .
 - ٨- الإعامات والتبرعات والهيئات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

(١) المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ أنشأت حسابا خاصا لوارد تمويل الحقوق من الأجور المتغيرة والمكافأة .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويصل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٣) بند محلل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويصل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٤) بند محلل بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التفصيل :

- إلغاء عبارة « ربح الاستثمار » كتعبير للمبالغ الإضافية التي يلتزم صاحب العمل بدائها نتيجة تأخره في سداء المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وذلك تنفيذاً لتوصيات لجنة تدقيق أحكام الشريعة الإسلامية .

مادة (٨) :

يفحص المركز المالى لكل من الصندوقين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذا القانون ، وذلك بمعرفة خبير اكتوبر أو أكثر .

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته ، التزمت الخزنة العامة بأدائه ، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرجل هذا المال الى حساب خاص ، ولايجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الادارة وفى الأغراض الآتية:

- ١- تسوية كل أو بعض العجز الذى سدته الخزنة العامة طبقا للفقرة السابقة .
- ٢- تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للأغراض المختلفة .
- ٣- زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التامينات .

مادة (٩) :

تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ادارة الصندوق المشار اليه بالبنـد ١ من المادة ٦ .
كما تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ادارة الصندوق المشار اليه بالبنـد ٢ من المادة ٦ .
وتعتبر كل من الهيئتين المذكورتين هيئة قومية لها الشخصية الاعتبارية ^(١) ولها موازنة خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة وتسرى عليها القواعد والأحكام الخاصة بالهيئات القومية وتتبع وزير التامينات .

مادة (١٠) :

يكون لكل من الهيئتين المشار اليهما بالمادة ٩ مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه وطريقة اختيار أعضائه وتحديد مكاناتهم قرار (هـ) من رئيس الجمهورية .

ويمثل العمال في مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأربعة أعضاء يتم ترشيحهم من الاتحاد العام للعمال، كما يمثل أصحاب الأعمال بالمجلس المذكور رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس اتحاد الصناعات المصرية .

مادة (١١) :

مجلس ادارة الهيئة المختصة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، وله على الأخص مايتى :
١- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وشئون العاملين وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ^(٢) .

(١) فقرة معولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل - اعتبار كل من هيئتي التأمين الاجتماعى هيئة قومية تسرى في شأنها أحكام الهيئات القومية .

(هـ) قرار رئيس مجلس الوزراء ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٨١

لسنة ١٩٨٥ بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الصادران بتاريخ ١٩٨٥/٨/٦ ، نشرنا بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٥ .

(٢) بقـد معـدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ، يعـمل بالتعـديل اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ .

- ٢- دراسة الخطط وإقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة .
- ٣- دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء .
- ٤- إقرار ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية السنوية ، ومركزها المالي .
- ٥- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي .
- ٦- تعيين الخبراء الاكثوريين لفحص وإعداد المركز المالي .
- ٧- إقرار المسائل المالية والادارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاص المجلس بها .
- ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها ببعض اختصاصاته والمجلس أن يفوض رئيس مجلس الادارة أو أحد مديري الهيئة في بعض اختصاصاته ، والمجلس أن يعهد الى أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة (١٢) :

يجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية ، لمعاونته في أداء مهامه .

مادة (١٣) :

ترفع قرارات مجلس الادارة الى الوزير لاعتمادها ، وذلك فيما يتعلق بالبند ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١١ .

مادة (١٤) :

يمثل رئيس مجلس ادارة الهيئة أمام القضاء وفي صلاحتها بالخير ، ويتولى الاختصاصات الآتية :

- ١- تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
 - ٢- ادارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعتها .
 - ٣- دراسة وإقرار المسائل المالية والادارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاصه بها .
 - ٤- عرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية على مجلس الادارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها ،
 - ٥- إبلاغ الجهات المختصة بمشروع الحساب الختامي للهيئة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الادارة عليه .
 - ٦- موافقة الوزارة وأجهزة النولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن الهيئة .
- ويجوز لرئيس مجلس الادارة أن يفوض في بعض اختصاصاته مديري الهيئة .

مادة (١٥) :

ينتدب وزير التأمينات من يخل محل رئيس مجلس الادارة في حال غيابه أو خلو منصبه .
والوزير أن يفوض في بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون مجلس الادارة أو رئيسه .

مادة (١٦) :

يتولى الإشراف على أعمال الحسابات بالهيئة المختصة مسئولون ماليون من بين العاملين بها تخطر بهم وزارة المالية ،
ويكون لهم - دون غيرهم - حق التوقيع على الشيكات وأذن الصرف .
وتطبق على موازنة الهيئة المختصة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

الباب الثالث تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (٢٠٢١)

الفصل الأول التمويل

مادة (١٧) :

يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء مما يأتى :

- ١- الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥ ٪ من أجور المؤمن عليهم لنيه شهريا .
- ٢- الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠ ٪ من أجره شهريا .
- ٣- المبالغ التى تلغزم بها الخزنة العامة بواقع ١ ٪ من الأجور الشهرية للمؤمن عليهم وتؤدى الى الهيئة المختصة فى أول الشهر التالى لتاريخ الاستحقاق (١) .
- ٤- القيمة الرأسمالية للطوق التى يؤيدها الصندوق بالنيابة عن الصندوق الآخر أو الخزنة العامة .
- ٥- المبالغ المستحقة لحساب مدة الاشتراك فى قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات .
- ٦- المبالغ المستحقة لحساب المدد السابقة على الاشتراك فى أنظمة التأمينات الاجتماعية أو التأمين والمعاشات وتشمل :
(أ) المبالغ التى تلغزم بها الخزنة العامة عن المدد السابقة على تاريخ بدء العمل بانتظمة التأمين والمعاشات .
(ب) مكافآت نهاية الخدمة القانونية بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يخضعون لقوانين العمل ويؤيدها صاحب العمل للهيئة المختصة عند انتهاء خدمة المؤمن عليه وفقا لما يأتى :
- ١- المكافآت المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على الاشتراك فى نظام التأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للفقرة الثانية من

(١) هذا الباب معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بإمكامة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ فيما عدا الفرق المالية الناتجة عن إعادة التسوية وفقا لإحكام هذا القانون فتصرف اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ وذلك طبقا لإحكام المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) تلاحظ التعديلات التى أدخلت بالقوانين أرقام ٣٢ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ ، ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٥ ، ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٣) يرجع للعادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ لتحديد قواعد التسوية المعقولة المستحقة من الأجور المتغيرة

(٤) بند معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

- المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الصادر بقانون العمل والمادة ٧٣ من قانون العمل المشار اليه (١) .
- ٢- الفرق بين المكافأة المستحقة محسوبة على الوجه المبين بالبيد السابق وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في الهيئة المختصة إن وجد ، وذلك عن مدة الاشتراك حتى ١٩٦١/١٢/٣١ .
- وتحسب المكافأة المشار اليها على أساس الأجر الأخير للمؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة .
- وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين حوّل أجورهم من اليومية الى الشهرية اعتبارا من ١٩٥٩/٤/٧ يراعى عند حساب المكافأة عن مدة العمل باليومية أن يقسم الأجر الشهري في تاريخ انتهاء الخدمة على عدد الأيام التي تم على أساسها تحويل الأجر اليومي الى أجر شهري .
- ٧- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مدد العمل السابقة أو حسابها .
- ٨- ريع استثمار أموال هذا القانونين .
- ٩- اشتراك يقتطع بواقع ٥ ٪ من أجر المؤمن عليه الأساسى (٢) .

-
- (١) حلت المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل محل المواد المشار اليها بهذا النص مادة (٣) المشار اليها :
- تصيب مكافأة نهاية الخدمة القانونية التي يلتزم صاحب العمل بدائها الى الهيئة التأمينية المختصة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا للقرارد الآتية :
- ١- يتخذ أجر العامل الأخير محسوبا وفقا لأحكام القانونين المرافق أساسا لحساب هذه المكافأة .
- ٢- تقدر المكافأة عن المدة قبل ١٩٥٩/٤/٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على الوجه الآتي :
- (أ) بالنسبة العمال بالمأجور الشهرية أجر نصف شهر من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تتجاوز المكافأة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة ونصف .
- (ب) بالنسبة للعمال بالمأجور غير الشهرية أجر عشرة أيام من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوما من كل من السنوات التالية بحيث لا تتجاوز المكافأة حتى التاريخ المشار اليه أجر سنة .
- ٣- تقدر المكافأة عن المدة من ١٩٥٩/٤/٧ بواقع أجر نصف شهر من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات التالية بعين حق القسوى .
- ٤- إذا نزل العامل من الشهرية الى غير الشهرية فتسوى مكافأة نهاية الخدمة باعتبار أن المدة كلها قد قضيت في الشهرية .
- ٥- إذا كان العامل قد نقل من سلك غير الشهرية الى الشهرية قبل ١٩٥٩/٤/٧ فتقدر المكافأة على أساس أن مدة الخدمة كلها قد قضيت بالشهرية ، وإذا كان هذا التحويل اعتبارا من التاريخ المشار اليه فتقدر المكافأة عن كل فترة على حدة حسب طبيعتها وعلى أساس الأجر الأخير .
- (٢) بند مضاف بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتم تعديله بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ بحيث يتحمل المؤمن عليه ٣ ٪ ويحمل صاحب العمل ٢ ٪ ويعمل بالتعديل اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

الفصل الثاني

في المعاشات والتعويضات

مادة (١٨) :

يستحق المعاش في الحالات الآتية :

- ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعمول به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين (ب) و (ج) من المادة ٢ وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .
 - ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند ١ من المادة ٢ ، وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل .
 - ٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين
- وثبتت عدم وجود عمل آخر بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار (هـ) من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابي أو العاملين بحسب الأحوال ويمثل عن الهيئة المختصة ، ويحدد القرار قواعد وأجراءات عمل اللجنة (١) .
- ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التي يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
- ٤- وفاة المؤمن عليه أو أثبتت عجزه عجزا كاملا خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته ويشرط عدم تجاوزه السن المنصوص عليها في البند ١ وهم صرفه القيمة التقديرية لتعويض الدفعة الواحدة ، وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين .
 - ٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود ١ و ٢ و ٣ متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .
 - ٦- وفاة المؤمن عليه أو أثبتت عجزه الكامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة التقديرية لتعويض الدفعة الواحدة ، ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك في التأمين (٢) .
- ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين المبينتين في البندين ٢ و ٤ السابقتين أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ولا يسرى هذا الشرط في شأن الحالات الآتية:

(١) فقرة معلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، يعمل بالتعديل اعتبارا من ١/٥/١٩٨٠ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٤٥ الصادر في ١٩٨٠/٧/٢٢ المعدل بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٢٤ الصادر في ١٩٨٤/٥/٣٧ والقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٢٣ الصادر في ١٩٨٩/٥/٢٩ .

(هـهـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٢١٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٢ .

(٢) بند مستحدث بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ويعمل بالتعديل اعتبارا من ١/٥/١٩٨٠ .

(أ) المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة ٢ وكذلك المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (ب) من ذات المادة الذين يخضعون للوائح تولف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقات بناء على عرض الهيئة المختصة .

(ب) انتقال المؤمن عليه من العاملين المنصوص عليهم في البند السابق من هذه الفقرة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت في شأنه حالات الاستحقاق المنصوص عليها في البندين ٣ و ٤ .

(ج) ثبت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة إصابة عمل (١) .

ويجوز تخفيض السن المنصوص عليها في البند ٦ بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي تحدد بقراراً (*) من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يرضه وزير التأمينات ، ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتي :

(أ) تحديد السن المذكورة بالنسبة لكل من تلك الأعمال .

(ب) رفع النسب التي يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذي يعرض المؤمن عليه عن تخفيض السن .

(ج) زيادة نسبة الاشتراكات لمواجهة الأعباء الناتجة عن المزايا التي تقرر للعاملين المشار إليهم وتحديد من يتحمل هذه الزيادة .

مادة (١٨) حكراً :

يستحق المعاش عن الأجر المتغير أيأ كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الأجر وذلك متى توافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسي .

ويشترط لصرف المعاش عن الأجر المتغير عند استحقاقه لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (هـ) من المادة ١٨ ألا تقل سن المؤمن عليه عن خمسين سنة (٢) .

مادة (١٩) : (٣)

يسوى معاش الأجر الأساسي في غير حالات المعجز والوفاة على أساس المتوسط الشهري لأجر المؤمن عليه التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين إن قلت عن ذلك .

وفي حالات طلب صرف المعاش عن الأجر المشار إليه للمعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجر التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

(١) فقرة معدلة باللغتين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل : استبعاد المصادر بنظم تولفها لوائح بناء على قانون من الفئات المستثناء من الضريبة .

- منح سلطة استثناء الفئات المبرم بجهاتها اتفاقات جماعية لوزير التأمينات بناء على عرض الجهة المختصة .

ويلاحظ أن هذه الفقرة قد أعيد تعديلها باللغتين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

(هـ) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ نشر بجريدة الرسمية رقم ٤٥ الصادر في ١/٥/١٩٨١ .

(٢) مادة مستحدثة باللغتين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وبمقتضى الفقرة الثانية منها باللغتين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ .

(٣) مادة معدلة باللغتين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ وذلك فيما حدا البند ٤ فيعمل به من ١/٤/١٩٨٤ .

ويسوى معاش الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الأجر .

ويراعى فى حساب المتوسط الشهري ما يأتى :

١- يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهرا كاملا .
٢- إذا تخطت فترة متوسط حساب المعاش عن الأجر الأساسى مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل الأجر .

٣- يزداد المتوسط الذى يحسب على أساسه معاش الأجر المتغير بواقع ٢ ٪ عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير .

٤- بالنسبة الى المؤمن عليهم ممن تنتهى مدة اشتراكهم فى التأمين وكانوا فى هذا التاريخ من العاملين المنصوص عليهم فى البندين (ب) و (ج) من المادة ٢ يراعى عدم تجاوز متوسط الأجر الأساسى الذى يربط على أساسه المعاش ١٤٠ ٪ من متوسط الأجر فى الخمس سنوات السابقة على مدة المتوسط وإذا قلت المدة السابقة عن خمس سنوات يراعى عدم تجاوز المتوسط الذى يربط على أساسه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا إليه ٨ ٪ عن كل سنة ، ويستثنى من حكم هذا البند ما يأتى :

(أ) المؤمن عليهم بجهات خاضعة للوائح تؤلف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقا لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقات بناء على مرض الهيئة المختصة .

(ب) حالات طلب الصرف للمعز أو الوفاة .

مادة (٢٠) : (١)

يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الأجر المنصوص عليه فى المادة السابقة من كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى التأمين .

ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠ ٪ من الأجر المشار إليه فى الفقرة السابقة ويستثنى من هذا الحد الحالات الآتية (هـ) :

١- المعاشات التى تقل قيمتها عن خمسين جنيها شهريا فيكون حدا الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر التسوية أو خمسين جنيها أيهما أقل .

٢- المعاشات التى تنص القوانين أو القرارات الصادرة تنفيذا لها بسمويتها على غير الأجر المنصوص عليه فى هذا القانون فيكون حدا الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير وتتحمل الخزنة العامة الفرق بين هذا الحد والحدود القصوى السابقة (٢) .

٣- المعاشات التى تربط وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ فيكون حدا الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير .

ويراعى فى حساب الأجر المنصوص عليه فى البندين ٢ و ٣ حكم البندين ٣ و ٤ من الفقرة الرابعة من المادة ١٩ .

(١) انظر المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤

(٢) بند معدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وبمعدل بالتعديل اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ .

(هـ) جميع الاستثناءات على الحد الأقصى لتسرى فى شأن المعاش المستحق عن الأجر المتغير .

وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش على مائتي جنيه شهريا (١) .

مادة (٢١) :

مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين هي :

١- المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون أو من تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو بقوانين التأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال ، والحد الذي قررت تلك القوانين ضمنها لمدة الاشتراك .

٢- المدة التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين بناء على طلبه .

٣- مدة البعثة العلمية الرسمية التي تلى التعليم الجامعي أو العالي الجائز حسابها ضمن مدة الخدمة أو التي رويحت في تقدير الأجر (٢) .

ويشترط لحساب المدد المشار إليها ألا يكون المؤمن عليه قد صرف عنها حقوقه التقاعدية أو التأمينية .

ويجبر كسر الشهر شهرا في مجموع حساب المدد المشار إليها ، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة في هذا المجموع إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشا .

مادة (٢٢) :

تضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق وفقا للبندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ مقدارها ثلاث سنوات بشرط ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة المذكورة ، وإذا كان المعاش يقل بعد اضافة هذه المدة من ٥٠ ٪ من الأجر الذي سوي على أساسه رفع إلى هذا القدر .

ويزاد المعاش في هذه الحالات بما يساوي نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ .

وتبصر أحكام هذه المادة في حالة طلب صرف المعاش المستحق وفقا للحالتين رقمي ٢ و ٥ من المادة ١٨ لثبت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة بشرط ألا يكون المؤمن عليه قد بلغ السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة المذكورة في تاريخ ثبوت العجز أو وقوع الوفاة ، وإلا يكون قد صرف معاشه قبل ثبت العجز أو وقوع الوفاة .

مادة (٢٣) :

يخفض المعاش المستحق عن الأجر الأساسي لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف وفقا للجدول رقم ٨ المرفق .

ويخفض المعاش المستحق عن الأجر المتغير بنسبة ٥ ٪ من كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة في هذه المدة إلى سنة كاملة .

ولا يخفض المعاش في حالة طلب صرفه للوفاة أو ثبت العجز الكامل إذا لم يكن المؤمن عليه قد صرفه قبل ذلك .

(١) فقرة معلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ويعدل بها اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ .

(٢) بند أغيب بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ولاحد أن حكمه يمتد لحد البعثات الرسمية التي تتوافر فيها الشروط المشار إليها في البند التي وقعت في ظل الأنظمة السابقة ويتجاوز من تحصيل مالم يقد من اشتراكات عنها (مادة ١٦٧) .

(٣) مادة معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

مادة (٢٤) :

إذا قل المعاش المستحق في الحالات المنصوص عليها بالبندين ١ و ٢ من المادة ١٨ من ٥٠ / من الأجر الذي سوى على أساسه المعاش رفع إلى هذا القدر وذلك متى بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .
ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه للمستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ عشرون جنيتها شهريا (١) . *

مادة (٢٥) :

يستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق ، ويستحق المعاش لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف وفي حالة عدم تقديم طلب الصرف حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو شتت العجز الكامل أو وقوع الوفاة فيستحق هذا المعاش اعتبارا من أول الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها (٢) .

مادة (٢٦) :

إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيها أكبر ، استحق المؤمن عليه تمويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥ / من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة (٣) .

ويقصد بالأجر السنوي المتوسط الشهري للأجر الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين مضروبا في اثني عشر، ويراعى في حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة ١٩ .

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدد الآتية :

١- المدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ .

٢- المدد التي حسبت وفقا للمادة ٣٤ .

٣- المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك مالم تلخص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد .

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ، ووفقا لنص البند (٢) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لا يسرى حكم هذا المدد في شأن معاش التقاعد ووفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أصبح حكمها لا يسرى في شأن المعاملين بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ واحتفظ بالنص لسريانه على المعاملين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .

(٥) في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ كان الحد الأدنى للمعاش ٦ جنيتها شهريا رفع إلى ٩ جنيتها شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وإلى ١٢ جنيتها شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٧٨ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ وأضيفت عليه إماتة الفداد الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ فأصبح المجموع ٤ جنيتها شهريا واعتبارا من ١/١/١٩٨١ تم رفع الحد الأدنى إلى ٢٠ جنيتها شهريا واعتبارا من ١/١/١٩٨٢ أضيفت إماتة بمقدار ٤ جنيتها واعتبارا من ١/١/١٩٨٣ أضيفت زيادة بمقدار ٥ جنيتها فأصبح المجموع ٢٩ جنيتها ووفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يضاف معاش الأجر التخيرية للمجموع المشار إليه ووفقا للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ رفع الحد الأدنى لمعاش الأجر الأساسي إلى ٣٥ جنيتها شهريا شاملا كافة الزيادات والإماتات وذلك بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بالتعديل اعتبارا من ١/١/١٩٨٧ .

(٣) لا يسرى حكم هذا النص في شأن الحقوق المستحقة من الأجر التخيرية (ياد ٦ مادة ثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤) .

ويصرف هذا المبلغ في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرفه وفقا للقوانين المنصوص عليها بالبند ١٠ من المادة ٢٧.

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض أو يجزء منه معاشا يحسب بواقع ١ إلى ٧٥ من كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠ (١) .

مادة (٢٧) :

مع عدم الإخلال بحكم البندين ٤ و ٦ (٢) من المادة ١٨ إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة ويحسب بنسبة ١٥ ٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين .

ويقصد بالأجر السنوي متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك مضروبا في اثني عشر ، ويراعى في حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة ١٩ (٥).

ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية :

- ١- بلوغ المؤمن عليه سن السنتين .
- ٢- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائيا أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية بولته .
- ٣- هجرة المؤمن عليه .
- ٤- الحكم نهائيا على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغه سن السنتين أيهما أقل .
- ٥- إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستقيم يمنعه من مواصلة العمل .
- ٦- انتهاء خدمة المؤمن عليه من المنصوص عليهم في البند ١ من المادة ٢ لإلغاء الوظيفة أو لفصل بقرار من رئيس الجمهورية (٣) .
- ٧- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .

(١) حذلت الفقرة الأخيرة وكانت تنص على أنه : ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كاملا بمعاش ، وذلك بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) تعديل مضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ اقتضاء استحداث البند ٦ المشار إليه في المادة ١٨ ، ويصل به اعتبارا من ٤/٥/١٩٨٠ .

(٣) بدأ بمعدل باللانين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل :

- إضافة حالات انتهاء الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة لمالات استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة .

(٥) يراعى التعديل الذي أدخل على المادة ١٩ بشأن تحديد أجر تسوية تعويض الدفعة الواحدة للمستحق من مدة اشتراكه في الأجر المتفق .

٨- التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام هذا القانون بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات (٥).

٩- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .

١٠- وفاة المؤمن عليه ، وفي هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحقي المعاش عنه حكماً موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدبت إليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود ٩ و ١٠ يصرف مبلغ التعويض مضاعفاً إليه مبلغ مقداره ٦ ٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف (٦) .

١١- إذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت تبلى سن الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف ، ولا يستحق صرف التعويض في هذه الحالات إلا مرة واحدة طوال مدة اشتراك المؤمن عليها في التأمين (٧) .

مادة (٢٨) :

يجوز للمؤمن عليه في الحالات المنصوص عليها بالبندين ٢ و ٣ من المادة ١٧ أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على المعاش وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعليه الحق في المعاش .

كما لا يجوز لمصاحب المعاش في الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن تخصص منه قيمة ماصرفة من معاش ولا يجوز له ذلك إلا مرة واحدة .

مادة (٢٩) :

إذا عاد المهاجر للقامة بالبلاد نهائياً والتحق بعمل يفرضه لأحكام هذا القانون خلال سنتين من تاريخ الهجرة التزم برد ماصرفة إليه من تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادتين ٢٧ و ٢٨ إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة أو بالتقسيط وفقاً لأحكام المادة ١٤٤ وتحسب المدة التي صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون ميعاد رد المبالغ المذكورة ثلاث سنوات من هذا التاريخ .

(٥) قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ نشر بمعد القوانين المصرية رقم ٢٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٧ والقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، والقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ ، والقرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ ، والقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ .

وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تنبغ في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الإجتماعي الخاصة البديلة ونظام التأمين الاجتماعي العام .

(٦) فقرة معلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل .

- زيادة نسبة المبلغ الإضافي من ٥ ٪ سنوياً إلى ٨ ٪ سنوياً .

- إلغاء حق استبدال بمبلغ التعويض معاشاً مضموناً وفقاً للجدول رقم ٩ المرفق للقانون وقد أُلغى أيضاً هذا الجدول .

(٧) بند مضاف بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ ويصل به اعتباراً من ١/٥/١٩٧٧ .

مادة (٣٠) : (١)

يستحق المؤمن عليه مكافأة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش أو تعويض البطالة الواحدة (٢) ،
وتحسب المكافأة بواقع أجر شهر من كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في نظام المكافأة ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الأساسي المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٩.
يكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور محسوباً وفقاً للفقرة السابقة وذلك في الحالات الآتية :
١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت العجز الكامل أو الوفاة متى توافرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٨.

٢- انتهاء انتفاع المؤمن عليه بنظام المكافأة ببلوغه السن المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ متى كان خاضعاً لهذا النظام في ١/٤/١٩٨٤ وكانت مدة اشتراكه في نظام الانقراض عشر سنوات على الأقل ، وإذا كانت هذه السن تقل عن الستين تحمل الضمانة العامة بالفارق بين هذا الحد والمكافأة المستحقة عن المدة الفعلية ويسرى هذا الحكم في شأن المادة الأولى (هـ) من هذا القانون .

ولا ينتفع المؤمن عليه بالحد الأدنى للمكافأة إلا مرة واحدة طوال مدد اشتراكه في التأمين .

ويراعى بالنسبة إلى الحد المحسوب في نظام المكافأة وفقاً للمادة ٣٤ ما يأتي :

١- تحسب مكافأة عن هذه المدة وتضاف إلى الحد الأدنى المشار إليه .

٢- تقدر المكافأة المستحقة عن هذه المدة طبقاً للجدول رقم ٤ المرفق وعلى أساس سن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف لغير بلوغ السن المشار إليها في البند ٢ من الفقرة الثانية أو الوفاة .

وفي حالة استحقاق المكافأة لوفاة المؤمن عليه تصرف وفقاً للقواعد المنصوص عليها في البند ١٠ من المادة ٢٧ .

مادة (٣١) :

يسوى معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه وذلك وفقاً للآتي (٣) :

أولاً - يستحق الوزير معاشاً مقداره ١٥٠ جنيهاً شهرياً ونائب الوزير معاشاً مقداره ١٢٠ جنيهاً شهرياً في الحالات الآتية :

١- إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معاً .

(١) مادة موزعها مستحدث بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، وحلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل من ١/٤/١٩٨٤ .

ملحوظة : ألغيت المادة ٣٠ مكرراً المنسلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وحلت محلها المادة الثانية مطروحة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) قرار وزير التأمينات رقم (٢٨) الصادر بتاريخ ١/٤/١٩٨٤ نشر بعدد الولائع رقم ١٢٤ الصادر بتاريخ ٣٧/٥/١٩٨٤ .

(٣) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل .

حذف عبارة « بما لا يزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك » ، وذلك تمثيلاً مع إطلاق الحد الأقصى لأجر الاشتراك في النظام .

- تراعى أحكام البند رقم ٤ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- يراعى نص البند رقم (٧) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ معدلاً بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل من ١/٤/١٩٨٤ .

(هـ) المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

٢- إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء مدة خدمته كوزير أو نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

٣- إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ويستحق من لا تتوافر فيه الحد السابق وكان قد قضى في أحد المنصبين أو فيهما معا مدة ثلاث سنوات متصلة ثلثي المعاش المذكور .

ويرأس في حساب الحد المنصوص عليها في هذا البند جبر كسر الشهر شهرا .

ثانياً - يسوى له معاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تزيد على الحد المنصوص عليها في أولا ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور ، على ألا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) (١) .

ثالثاً - إذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاه في هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار اليه بالبند أولا استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الاشتراك في التأمين وعلى أساس آخر أجر تقاضاه فإذا قل المعاش عن ٢٥ جنيها شهريا خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

وتتحمل الخزنة العامة بالفرق بين المعاش المحسوب وفقا للمادة والمعاش المحسوب وفقا للنصوص الأخرى .

واستثناء من المادتين ٢٢ و ٢٧ تصرف المعاشات المستحقة وفقا لهذا النص دون تخفيض ، ويستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة فور انتهاء الخدمة في حالة اختياره .

الفصل الثالث

قواعد حساب بعض مدد الاشتراك في التأمين

مادة (٢٢) :

استثناء من المادتين ٢٠ و ٢٧ تحسب مدد الاشتراك الآتية بواقع (١ إلى ٧٥) في حالة استحقاق المعاش بواقع ٩ ٪ في حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك إذا لم يكن المؤمن عليه قد أدى عنها اشتراكا :

١- الحد السابقة على تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية التي قضت تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

٢- الحد التي قضيت بإحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة أو على درجات شخصية أو باليومية أو بمكافأة أو بمرتب ثابت أو خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المدرجة في الموازنة العامة للدولة أو في الموازنات التي كانت ملحقة بها أو في الجامعات أو الأزهر أو المعاهد الدينية أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الآتي بيانهم :

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وأعيد تعديلها بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ويعمل بالتعديل اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ .

(أ) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف قبل الانتفاع بقانون التأمين والمعاشات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الخيانات المستقلة أو بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين أو بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين بحسب الأحوال ، وإذا كان المؤمن عليه قد صرف منها مكافأة فيمتنع عليه ردّها لدفعة واحدة نقداً مضافاً إليها مبلغ إضافي^(١) بواقع ٤,٥ ٪ سنوياً من تاريخ الصرف حتى تاريخ الأداء ، ويلتزم الغزاة العامة بقيمة الحقوق الناتجة عن حساب هذه المدد .

(ب) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف في ظل العمل بالقوانين المشار إليها بالبند (أ) وودت لهم اشتراكات التأمين والمعاشات عن هذه المدد .

ويشترط لحساب هذه المدد أن يكون المؤمن عليه قد أعيد للخدمة بالجهاز الإداري للدولة أو للهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام أو المؤسسات الصحفية وأن يقدم المؤمن عليه طلباً لحسابها .

٣- مدد الإعارة الخارجية والأجازات الاستثنائية والأجازات الدراسية بدون أجر التي قضيت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالنسبة لمن كانوا معاملين بقوانين التأمين والمعاشات المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

٤- المدد التي قضاه المؤمن عليه الأجنبي بأحدى الوظائف التي كانت تخضع لقوانين التأمين والمعاشات المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار ولم يكن معاملاً خلالها بهذه القوانين .

مادة (٣٣) : (٢)

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي من مدد الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٣٢ بواقع النسب المنصوص عليها في المادتين ٢٠ و ٢٧ مقابل أداء مبلغ يقدر وفقاً للجدول رقم ٤ المرافق .

مادة (٣٤) :

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي عدد من السنوات الكاملة التي قضاه في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل أداء مبلغ يحسب وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق .

ويشترط في المدد المطلوب حسابها ضمن مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ألا يزيد مجموع مدد الاشتراك عن هذا الأجر على مدة الاشتراك عن الأجر الأساسي .

كما يجوز له أن يطلب حساب أي عدد من السنوات ضمن مدة اشتراكه في نظام المكافأة مقابل أداء مبلغ يحسب وفقاً للجدول رقم ٤ المرافق وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين (٢) .

(١) استبدل بعبارة ريع الاستثمار عبارة مبلغ إضافي - مادة سائسة من القانون - رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بالتعديل ١/٧/١٩٨٧ .

وتراعى التعديلات التي أدخلت على الجدول رقم (٤) في شأن تحديد الأجر الذي يحسب على أساسه المبلغ المطلوب .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ويعدل بها من ١/٤/١٩٨٤ (تراجع المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ١٩٨٧/١٠٧) .

الفصل الرابع

قواعد معاملة

المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة (١)

مادة (٣٥) : (٢)

تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة الى المتقاعدين الى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المتقاعدين أو مبعدين الخدمة ذوي الرواتب العالية .

وتسرى حقوق المؤمن عليه من المشار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء خدمته وفقا لأحكام هذا القانون مع مراعاة الآتي :

١- إذا لم يكن قد اكتسب حقا في المعاش عن مدة خدمته العسكرية فتسوى حقوقه باعتبار مدته خدمته متصلة وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

٢- إذا كان قد اكتسب حقا في المعاش عن مدة خدمته العسكرية يسوى معاشه الأساسي ومعاشه الإضافي عن مدة خدمته العسكرية على أساس آخر أجر مستقطع منه احتياطي المعاش لأي من المعاشين بواقع (١ إلى ١٦) من هذا الأجر عن كل سنة من سنواتها ثم يضاف الى كل من هذين المعاشين ما يستحقه من معاش منظر عن مدة اشتراكه المدنية أيأ كان مقدارها محسوبا وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو يسوى معاشه باعتبار مدة خدمته العسكرية متصلة بأمدة المدنية وفقا للأحكام المنصوص عليها بهذا القانون ومراعاة اتصال كل من مدة الأجر الأساسي ومدة الأجر التنقيز بالدة المناظرة لها من المدة العسكرية ويربط له المعاش الأفضل .

وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتي :

(أ) تحسب مدة الخدمة العسكرية وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذي انتهت هذه الخدمة في ظله .

(ب) يكون الجمع بين المعاش المستحق عن المدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز ٨٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي والتنقيز المنصوص عليه في هذا القانون .

(ج) تتمتع الغزاة العامة بالحقوق الناتجة عن حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة الاشتراك في هذا القانون .

٣- إذا كان قد قرر له معاش عن مدة خدمته العسكرية تسوى حقوقه وفقا لأحكام المادة ٣٦ .

مادة (٣٦) : (٣)

إذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم في المادة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لأحكام هذا القانون يطبق عليه ما يأتي :

١- إذا كان قد استحق مكافأة ومدفوعات عن مدة خدمته العسكرية ولم يكن قد صرفها فتصحب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين دون أداء أية مبالغ عنها .

(١) فصل مستحدث بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٨ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل من ١٩٨٧/٧/٦ .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل من ١٩٨٧/٧/٦ .

وإذا كان قد صرفها ويرغب في حساب المدة المشار إليها ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين فيتمتع عليه رد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة دفعة واحدة نقداً خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتقاعه بأحكام هذا القانون وبعد انتهاء هذه الفقرة يكون له طلب حسابها مقابل أدائه المبالغ المستحقة عنها محسوبة وفقاً للجدول رقم ٤ المرفق .

وعند انتهاء خدمة المدنية تسوى حقوقه عن المدة العسكرية التي حسبت ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين والمدة المدنية باعتبارهما وحدة واحدة وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- (١) إذا كان صاحب معاش عن مدة خدمته العسكرية وكان هذا المعاش يقل عن الحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقاً لأحكام هذا القانون ولم تتوافر في مدة الاشتراك المدنية الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش استحقق عنهما تعويضاً من دفعة واحدة يصرف فور انتهاء الخدمة .

وإذا توافرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك المدنية لغير العجز أو الوفاة يحسب بالمعاش عنها وفقاً للأحكام الخاصة بسبب استحقاقه ويربط له معاش بمجموع المعاشين .

وإذا توافرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك المدنية للعجز أو الوفاة يسوى المعاش وفقاً للقواعد تسوية معاش العجز أو الوفاة في هذا القانون عن مجموع مدتي اشتراكه المدنية والعسكرية باعتبارهما وحدة واحدة وعلى أساس متوسط أجرى تسوية المعاش لمجموع مدتي الاشتراك أو يسوى المعاش عن المدة الأخيرة وفقاً لقواعد تسوية معاش الشيفوخة في هذا القانون ويضاف إلى المعاش العسكري ، ويربط له المعاش الأفضل .

وفي جميع حالات حساب المعاش المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتي :

- (أ) تحسب مدة الخدمة العسكرية وفقاً لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذي انتهت الخدمة في ظله .
- (ب) عند حساب المعاش عن مدد الخدمة المدنية تستبعد منها المدة التي روجعت في تقدير المعاش العسكري ويراعى سداد ما أدى من اشتراكات عن المدة المستبعدة إلى الخزنة العامة .
- (ج) في حالة تسوية المعاش عن مدة الخدمة المدنية وإضافته إلى المعاش العسكري يراعى إضافة المعاش المستحق عن كل من مدة الاشتراك في الأجر الأساسي ومدة الاشتراك في الأجر المتغير إلى المعاش العسكري المناظر له .
- (د) في حالة تسوية المعاش عن مدتي الخدمة المدنية والعسكرية باعتبارهما وحدة واحدة فيراعى إضافة كل من مدة الاشتراك في الأجر الأساسي ومدة الاشتراك في الأجر المتغير إلى المدة العسكرية المناظرة لها .
- (هـ) يكون الجمع بين المعاش المستحق عن المدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز ٨٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي والمتغير وفقاً لأحكام هذا القانون .
- (و) إذا استحق المؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً للمادة ٢٦ يخضع منه ماسبق صرفه من مكافأة عن المدة الزائدة على المدة التي استحق عنها المعاش وفقاً لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .
- (ز) تسرى في شأن المعاش المربوط وفقاً لما سبق ، أحكام هذا القانون .
- (ح) تتحمل الخزنة العامة بالحقائق الناتجة عن حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة الاشتراك في هذا القانون .

واستثناء من حكم هذا البند يجوز للمؤمن عليه الذي تسرى في شأنه أحكام هذه المادة ولم يبد الرغبة في ضم المدة العسكرية للمدة المدنية طلب الاحتفاظ بعدم الضم خلال فترة تنتهي في ١٩٨٩/٦/٣٠ ، وفي هذه الحالة لا يستحق عن المدة المدنية التي لم تدخل في حساب معاشه العسكرية غير تعويض من دفعة واحدة مهما كان قدرها وبهما كان سبب الاستحقاق ويصرف هذا التعويض فور انتهاء الخدمة ولا تسرى في شأن معاشه العسكري أحكام الزيادات المقررة اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ كما لا يجوز منحه زيادة استثنائية في المعاش .

(١) البند ٢ والبندين ٣ من المادة ٣٦ حلت محلها الفقرات من الثانية حتى السابعة من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ وذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ يرجع لنص المادة ٩٩ المشار إليها ص ٢٤٦ ص ٢٤٦ .

٢- اذا كان صاحب معاش عن مدة خدمته العسكرية وكان هذا المعاش يبلغ الحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقا لأحكام هذا القانون فإنه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، ويصرف هذا التعويض فور انتهاء الخدمة .

مادة (٣٧) : (١)

إذا انتهت الخدمة العسكرية للمؤمن عليه المجدد أو المستبقى أو المستدعي بالخدمة العسكرية أو المكلف لوفاة بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كان للمستحقين عنه الحق الأفضل من كل من الحقوق التأمينية المقررة بهذا القانون أو بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

مادة (٣٨) : (٢)

تسرى في شأن المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها في المادة السابقة الذي استحق معاش العجز وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أحكام انكاس الإصابات أو مضاعفاتها المنصوص عليها بالباب الرابع من هذا القانون

وعند انتهاء مدة الخدمة المدنية للمؤمن عليه المشار اليه في الفقرة السابقة يسوى معاشه عن كامل مدة اشتراكه وفقا لأحكام هذا القانون طبقا لسبب استحقاق الصرف أو يسوى معاشه عن مدة اشتراكه المدنية التالية للمدة التي استحق عنها المعاش العسكري وفقا لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة بلوغ سن التقاعد أيأ كان سبب الاستحقاق ويضاف للمعاش العسكري ويربط له المعاش الأفضل .

وفي جميع الأحوال يراعى في حالة تسوية المعاش عن المدة المدنية التالية للمدة المستحق عنها المعاش العسكري إضافة معاش مدة الاشتراك عن الأجر الأساسي لمعاش المدة العسكرية الأساسي ويجمع بينهما بما لايجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ ويضاف معاش مدة الاشتراك عن الأجر المتغير لمعاش المدة العسكرية الإضافي ويجمع بينهما بما لايجاوز ٨٠ ٪ من متوسط أجرى تسوية المعاش العسكري والمعاش المدني .

الفصل الخامس الأحكام العامة

مادة (٣٩) : (٢) (١)

يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه في حالة انتقاله من أحد القطاعات التابعة لأحد صندوقي التأمينات الى قطاع يتبع الصندوق الآخر ولو كان صاحب حق في معاش عن المدة الأولى ، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كما لو كانت مدة اشتراكه جميعها في صندوق واحد .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بالتعديل من ١٩٨١/٤/١ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بالتعديل من ١٩٨١/٤/١ .

(٣) تراعى أحكام المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٤) مادة مستمدة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

ويلتزم الصندوق الذي يتبعه في تاريخ انتهاء خدمته ومستحقاته^(١) عن جميع مدة اشتراكه في التأمين وتحمل كل صندوق ينصيبه في المعاش أو التعويض أو المكافأة بنسبة المدة التي قضاهها المؤمن عليه فيه إلى مدة الاشتراك الكلية ، ويؤدى الصندوق الأول إلى الصندوق الآخر القيمة الرأسمالية لنصيبه في المعاش مقدرة وفقاً لجداول يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات .

وتدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدة التي أدى^(٢) المؤمن عليها اشتراكاً وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ووفقاً لقانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وبكيفية حسابها في المعاش بقرار من رئيس الجمهورية (هـ) بناء على عرض وزير التأمينات^(٣) (٢) .

مادة (٤٠) : (٢)

إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضعه لأحكام هذا التأمين أو لإحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقاً لقانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المخصوص عليها بالبدء ١ من المادة ١٨ أيهما أسبق .

وإذا كان الأجر الذي سوى عليه المعاش أو مجموع ما كان يتقاضاه من أجر في نهاية مدة خدمته السابقة أيهما أكبر يجاوز الأجر المستحق له عن العمل المعاد إليه يؤدى إليه من المعاش الفرق بينهما على أن يخفض الجزء الذي يصرف من المعاش بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في أجره .

وبعد توافر إحدى حالات الاستحقاق من المدة الأخيرة يسوى المعاش وفقاً للآتي :

١- إذا كان سبب الاستحقاق من هذه المدة لغير العجز أو الوفاة يحسب عنها المعاش أيًا كان مقدارها ويضاف إلى المعاش أسبق .

٢- إذا كان سبب الاستحقاق من هذه المدة العجز أو الوفاة فيسوى المعاش بإحدى الطريقتين الآتيتين أيهما أفضل :

(أ) يسوى المعاش عن مدتي الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة وعلى أساس متوسط أجرى تسوية المعاش عن كل مدة أو أجر تسوية المعاش من المدة الأخيرة أيهما أفضل له .

(ب) يحسب المعاش الخاص بدة الخدمة الأخيرة وفقاً لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف إلى المعاش الأول .

وفي جميع حالات التسوية عن مدتي الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة تراعى أحكام المدد الأقصى للمعاش عن كل من الأجر

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الجهة المترتبة بإداء المستحقات التأمينية في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي ينصيب كل جهة في التعويض أو المعاش وتحديد القيمة الرأسمالية للمعاش .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧ نقر بعد الفتاوى المصرية رقم ١٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٥ .

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

= بيان التعديل .

- إضافة المكالمة المحرقة للمرفعة بالفقرة الثانية .

(٢) فقرة مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(هـ) قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل من ١٩٨٧/٧/١ .

الاساسي والمتغير وفي حالات التسوية عن المدة الأخيرة وإضافته الى معاش الأولى يراعى عدم تجاوز مجموع المعاشين عن الأجر الأساسى الحد الأقصى المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ وألا يجاوز مجموع المعاشين عن الأجر المتغير ٨٠ ٪ من متوسط أجرى تسوية المعاش .

وأذا كان المعاش المستحق عن مدة الخدمة الأولى مربوطا وفقا لأحد القوانين المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون الإصدار يسوى المعاش وفقا لما سبق أو يسوى له معاش عن مدة الخدمة الجديدة وفقا لقواعد تسوية المعاش لبلوغ سن التقاعد ويضاف الى المعاش الأول ويربط للمؤمن عليه معاش بمجموعهما بمرأعة عدم تجاوز مجموع معاش الأجر الأساسى والأجر المتغير ٨٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى والمتغير وفقا لهذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذا التاميم فى شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنة الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار اليهم فى البند (١) من المادة ٢ وكذلك الحالات المنصوص عليها فى المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش فى هذه الحالة من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة فيما عدا حالات المادة ١٦٣ فيصرف فيها المعاش اعتبارا من أول الشهر الذى استكمل فيه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

مادة (٤١) : (١)

يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لخصاب المدة السابقة أو الاشتراك عن مدة وفقا لإحدى الطرق الآتية :

- ١- دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الخصاب أو الاشتراك بما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة .
 - ٢- وفقا للفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ .
 - ٣- وفقا للفقرة الخامسة من المادة ١٤٤ متى كانت سن المؤمن عليه تجاوزت خمسين سنة فى ١/٤/١٩٨٤ وكانت المدة المطلوب خصابها بالإضافة الى مدة اشتراكه فى التأمين تغطى الحق فى المعاش .
- وفى حالة أداء المبالغ المطلوبة وفقا للبندين ٢ و ٣ لا يعتبر المؤمن عليه مشتركا الا إذا تم سداد أول قسط للهيئة المختصة قبل تاريخ انتهاء الخدمة .
- واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه بعد انتهاء خدمته ولو كان قد تجاوز سن الستين إيداء الرغبة فى حساب مدد سابقة على مدة اشتراكه الأخيرة و مراعاة أحكام المادة ٢٤ وذلك فى حدود المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش وتؤدى المبالغ المستحقة عنها دفعة واحدة ويستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لأداء هذه المبالغ .
- وفى حالة وفاة المؤمن عليه بعد إيداء الرغبة فى الاشتراك عن مدة أو حساب مدة وقبل أداء المبالغ المطلوبة منه دفعة واحدة أو قبل استحقاق القسط الأول منها جاز للمستحقين عنه أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة تقدا خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة.

ولا يترتب على الاشتراك عن أية مدة أو حساب أية مدة استحقاق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا عنها الا بعد انتهاء المدة التى قدم خلالها طلب الاشتراك أو الحساب .

ولا يجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدد أو الاشتراك عنها .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش العدول عن طلب حساب المدد أو الاشتراك عنها إذا صدرت قوانين أو أحكام قضائية نهائية تضيف مددا لمدد اشتراك المؤمن عليه ويجب أن يقدم طلب العدول خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بتلك القوانين أو صدور تلك الأحكام ، وفى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش خلال الفترة المشار إليها قبل طلب العدول يكون هذا الحق للمستحقين عنه .

وفى حالة العدول ترد المبالغ السابق أدائها لصاحب الشأن وتتحمل الجهات المختصة بأداء تكلفة ائدة المضافة بما أدته الهيئة المختصة من التزامات مقابل حساب المدة أو الاشتراك عنها .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بالتعديل من ١٩٨٧/٧/١ .

مادة (٤٢) :

فى حالات الفصل بالطريق التأديبى ، اذا ألقى أو سحب قرار فصل المؤمن عليه من العاملين بالجهات المشار إليها بالبنء (١) من المادة ٢ فيتبع ما يأتى :

١- بالنسبة لمن صرف إليه تعويض النعفة الواحدة تصيب له الءة التى صرف عنها التعويض وءة الفصل ضمن ءة الاشتراك فى التأمين ويلتزم المؤمن عليه برء التعويض .

٢- بالنسبة لصاحب المعاش يكون له الخيار بين رء المعاشات التى صرفت إليه لصاحب ءة الفصل ضمن ءة الاشتراك فى التأمين أو ءم رء المعاشات مقابل ءم حساب ءة الفصل .

٣- يلتزم صاحب العمل بالاشتراكات المستحقة عن ءة الفصل فى حالة حسابها ضمن ءة الاشتراك فى التأمين .
وتسرى الأحكام المتقدمة فى شأن المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالفقرة (ب) من المادة ٢ اذا ثبت أن الفصل كان تسفيا وأعيد المؤمن عليه للعمل بحكم قضائى (٢) .

مادة (٤٣) :

اذا فصل المؤمن عليه بغير الطريق التأديبى وكان من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالبنء (١) من المادة ٢ ثم أعيد إلى العمل بحكم قضائى أو بحكم القانون أو بسبب سحب قرار فصله يتبع فى شأنه ما يأتى :

١- يءل فى حساب ءة الاشتراك فى التأمين ءة الفصل التى لم يخضع خلالها لنظام التأمين الاجتماعى ، وتتصل الخزانة العامة بالاشتراكات المستحقة عنها .

٢- بالنسبة لمن صرف إليه تعويض النعفة الواحدة يخير بين رء التعويض وحساب الءة السابقة أو ءم رءه وءم حساب الءة المشار إليها (٢) .

٣- بالنسبة لصاحب المعاش تؤلى الخزانة العامة للصندوق قيمة المعاشات التى تم صرفها (٢) .

مادة (٤٤) :

لا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المعاش أو تعويض النعفة الواحدة كليا أو جزئيا لأى سبب من الأسباب .

مادة (٤٥) :

فى حالة ءم تنفيذ صاحب العمل لقرار الءة المشار إليها بالبند ٣ من المادة ١٨ يكون ملزما بأءاء الأجر المستحق حتى تاريخ التصاق المؤمن عليه بعمل آخر ، ويتعين لإفءاة المؤمن عليه من هءة الأحكام تنفيذ الشروط المنصوص عليها بالبندين ٥ و ٦ من المادة ٩٢ (٢) ، ويسقط حق المؤمن عليه فى الأجر اذا رفض الالتحاق بالعمل المناسب .

ويكون قرار الهيئة المختصة باستحقاق المؤمن عليه الأجر فى هءة الحالة بمثابة سند تنفيذى .

(١) بنء معءل بالتائين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) حكم الإءالة إلى البنئين ٥ و ٦ من المادة ٩٢ مستحدث بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الباب الرابع فى تأمين إصابات العمل

الفصل الأول فى التمويل

مادة (٤٦) :

يمول تأمين إصابات العمل مما يأتى (١) :

١- الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسب الآتية:

(أ) ١ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

(ب) ٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للجهات المشار إليها بالبند السابق وبغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام .

وتلتزم الجهات المشار إليها فى البندين السابقين بإداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها بهذا الباب .

(ج) ٣ ٪ من الأجر بالنسبة لباقى المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة ٢ والفقرة الأولى من المادة ٣ .

وتخفف نسب الاشتراكات المقررة بالبندين (أ) ، (ب) بواقع النصف كما تخفف النسبة المقررة بالبند (ج) بواقع الثلث وذلك بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يتولون علاج المصاب لديهم ورعايته طبيا وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ ، وتخفف قيمة هذا التخفيض من المبالغ التى تلتزم بإدائها الهيئة المختصة وفقا للبند ١ من المادة ٨٣ .

كما تخفف نسبة الاشتراك المقررة بالبند (ج) بواقع الثلث متى رخص وزير التأمينات لصاحب العمل بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال (هـ).

٢- ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها .

ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة ٣ اذا كانوا لايتقاضون أجرا .

(١) مادة معطلة باللائحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بالتعديل اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١٩ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد اللوائح المصرية رقم ٢١٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٩/١٩ .

الفصل الثانى

فى العلاج والرعاية الطبية

مادة (٤٧) :

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى :

- ١- الخدمات الطبية التى يؤمها الممارس العام .
- ٢- الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصيين بما فى ذلك أخصائى الأسنان .
- ٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤- العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص .
- ٥- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب مايلزم .
- ٦- الفحص بالأشعة والبحوث المعملية « المخبرية » اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية بما فى حكمها .
- ٧- صرف الأدوية اللازمة فى جميع الحالات المشار إليها فيما تقدم .
- ٨- توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها قرار (هـ) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

مادة (٤٨) :

تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب ورعايته طبيا وفقا لأحكام الباب السادس .
ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك .
ويجوز لصاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبيا متى صرحت له الهيئة العامة للتأمين الصحى بذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار (هـهـ) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

(هـ) قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ١١ الصادر بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٦ .

(هـهـ) قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٢٠٢ الصادر بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٧ حل محله قرار وزير الصحة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ .

الفصل الثالث في الحقوق المالية

مادة (٤٩) :

إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التعويض للمصاب في مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر ، وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم .

ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة .

وتعتبر في حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .

ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيما كان وقت وقوعها ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوماً على ثلاثين .

مادة (٥٠) :

يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها ويأداء مصاريف الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية .

ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه به القواعد التي يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة (٥١) :

إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠ ٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة ١٩ بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ (١) .

ويؤاد هذا المعاش بنسبة ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً إذا كان العجز أو الوفاة سبباً في إنهاء خدمة المؤمن عليه ، وتعتبر كل زيادة جزءاً من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية (٢)

مادة (٥٢) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٢٧٤ الصادر بتاريخ ١٩/١/١٩٧٦ .

(١) يرجع في تحديد هذا الحد للمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ويعمل بها اعتباراً من ١/٧/١٩٨١

وإذا أدى هذا العجز الى انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقا للقواعد المنصوص عليها بالبند ٣ من المادة ١٨ يزداد معاشه وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة (١).

مادة (٥٣) :

مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ١٨ اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٢٥ ٪ استحق المصاب تعويضا يقدر بنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١ وذلك عن أربع سنوات ، ويؤدى هذا التعويض نقدة واحدة (٢).

مادة (٥٤) :

يكون معاش العجز الكامل أو الوفاة لمن لايتقاضى اجرا من الفئات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣ عشرة جنيهاً شهرياً (٣) .
ويسرى في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الثانية من المادة ٥١ .

مادة (٥٥) :

تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقا للقواعد الآتية:

- ١- اذا كان العجز ميئنا بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون روعيتم النسب المثوية من درجة العجز الكلى المبينة به .
 - ٢- اذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .
 - ٣- اذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون .
- ويؤثر التأمينات زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو اضافة حالات جديدة بناء على اقتراح مجلس الادارة ويحدد القرار تاريخ العمل به .

مادة (٥٦) :

اذا كان المصاب سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيتم في تعويضه القواعد الآتية (٤) :

- ١- اذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابة السابقة أقل من ٢٥ ٪ عوض المصاب عن أصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر المشار اليه بالمادة ١٩ وقت ثبوت العجز الأخير .
- ٢- اذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة تساوى ٢٥ ٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي:
(أ) اذا كان المصاب قد عوض عن أصابته السابقة تعويضا من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن أصابته جميعها والأجر المشار اليه بالمادة ١٩ وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة .

(١) لفظة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ .

(٢) لفظة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ويعدل بها اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ .

(ب) إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن أصابعه جميعها والأجر المشار إليه بالمادة ١٩ وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة .

مادة (٥٧) :

لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة في الحالات الآتية:

(أ) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك :

١- كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

٢- كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المطلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل .

وذلك كله مالم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستقيم تزيد نسبته على ٢٥ ٪ من العجز الكامل .

ولايجوز التمسك بإحدى المادتين ١ و ٢ إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجري في هذا الشأن وفقاً لحكم المادتين ٦٣ و ٦٤ من هذا القانون .

مادة (٥٨) :

يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة المختصة طلب إعادة الفحص الطبي مرة واحدة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ولايجوز إعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز .

مادة (٥٩) :

يراعى في حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبي وفقاً لحكم المادة ٥٨ القواعد الآتية:

(أ) إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يعدل معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي لثبوت درجة العجز الأخيرة أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً وإذا نقصت درجة العجز عن ٢٥ ٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً لأحكام المادة ٥٣ .

(ب) إذا كان المؤمن عليه قد سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أولاً تعويضاً من دفعة واحدة يراعى مايلي :

١- إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد على الدرجة المقررة من قبل وتقل عن ٢٥ ٪ ، استحق المصاب تعويضاً محسوباً على أساس النسبة الأخيرة والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصصاً منه التعويض السابق صرفه له ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقررة من قبل أية آثار .

٢- إذا كانت درجة العجز المقررة عند الفحص تبلغ ٢٥ ٪ أو أكثر استحق المصاب معاش العجز محسوباً وفقاً لأحكام المادة ٥٢ على أساس الأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى ويصرف إليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصصاً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش المفترض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقررة في المرة الأولى وذلك في الحدود المشار إليها بالمادة ١٤٤^(١)

مادة (٦٠) :

يوقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبي وذلك إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة المختصة في الموعد الذي تظمره به .

(١) بند معدل للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .

ويستمر وقف صرف المعاش الى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص ، فإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة أساسا للتسوية اعتبارا من التاريخ الذي كان محددًا لإعادة الفحص الطبي .

ويجوز للهيئة المختصة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص إذا قدم أسبابا مقبولة .
ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

الفصل الرابع التحكيم الطبي

مادة (٦١) :

للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل أو بعدم أصابته بمرض مهني ، وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته .
ويقدم الطلب الى الهيئة المختصة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء مائة قرش كرسوم تحكيم (١) .

مادة (٦٢) :

على الهيئة المختصة إحالة الطلب الى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار (*) من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة .
وعلى الهيئة المختصة إخطار المصاب بقرار التحكيم الطبي بكتاب موصى عليه يعلم وصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الإخطار اليها ويكون القرار ملزما لطرفي النزاع ، وعليها تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

الفصل الخامس أحكام عامة

مادة (٦٣) :

يلتزم صاحب العمل أو المشرف على العمل بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تقييبه عن العمل ويكون الإبلاغ مشتملا على اسم المصاب وعنوانه ويجوز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل اليها المصاب لعلاجها .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويوصل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ .

(*) قرار وزير التأمينات رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ الذي يحل محله القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ .
نشر بمعدد الوقائع المصرية رقم ٢٣٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٧ .

ويكتفى بمحضر تحقيق إداري يجري بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (أ) من المادة ٢ .

مادة (٦٤) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ ، ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود أن وجدوا كما يوضح بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقاً لأحكام المادة ٥٧ وتبين فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو منوبيه وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة موافاة الهيئة المختصة بصورة من التحقيق ولهذه الهيئة طلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك .

مادة (٦٥) :

على صاحب العمل أن يقدم الاسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة عمله .
وعلى صاحب العمل الذي يستخدم أحد المؤمن عليهم بالبنتين ب ، جـ من المادة ٢ أو المشرف على العمل إخطار الهيئة المختصة على الأنموذج الذي تعدده لهذا الغرض عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وأن يسلم المصاب عند نقله لكان العلاج أو لرافقه صورة من هذا الإخطار ^(١) .

مادة (٦٦) :

تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول .

مادة (٦٧) :

تلتزم الجهة المختصة بالمحقق التي يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلالها ، سواء أكان بلا عمل أو كان يعمل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

مادة (٦٨) :

لا يجوز للعصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر .

كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه .

مادة (٦٩) :

لا ينتزع المؤمن عليه بأحكام العلاقة والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو انتدابه خارج البلاد .

مادة (٧٠) :

لوزير التأمينات ، بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، تعديل الجدول رقم ٦ المرفق بإضافة حالات جديدة إليه ، وسوسرى هذا التعديل على الوقائع السابقة لصدوره مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على التعديل .

(١) فترة مضافة بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ٢٥ وبمعدل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .

مادة (٧١) : (١)

يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة في تأمين اصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقيق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقا لما يأتي :

- ١- يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وبين أجره بدون حدود .
- ٢- يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وتعويض البطالة عند توافر شروط استحقاقه بدون حدود .
- ٣- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الاصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أى المعاشين محسوباً وفقاً لأحكام هذا القانون بحسب الأحوال وبما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٠ بالنسبة الى مجموع المعاشين عن الأجر الأساسي ، وبالنسبة الى معاش الأجر المتغير يتمين ألا يجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى النسبي لمعاش أقصى أجر اشتراك متغير وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الخامسة من المادة ٤٠ (٢)
- ٤- يجمع صاحب المعاش وفقاً لقوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بين معاشه الأساسي والاضافي وفقاً لهذه القوانين وبين معاش الاصابة عن الأجر الأساسي والأجر المتغير المشار اليه في البند السابق بما لا يجاوز الحد الأقصى للجمع بين معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقاً لأحكام هذا القانون (٢) .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ويعمل بها اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

بيان التعديل :

- إضاح قواعد الجمع بين معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ومعاش تأمين اصابات العمل بالنسبة لكل من الأجر الأساسي والأجر المتغيرة.

ملحوظة :

التيب الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ حيث تضمنت حكمها الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

(٢) بند معدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

ملحوظة :

اللفرة الأخيرة من النص حذف بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ حيث ورد حكمها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ذاته .

الباب الخامس تأمين المرض

الفصل الأول التأمين ومجال التطبيق

مادة (٧٢) :

يمول تأمين المرض مما يأتي ^(١) :

الاشتراكات الشهرية وتشمل:

(أ) حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتي :

١- ٣٪ من أجور المؤمن عليهم بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات والوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، يلتزم هذه الجهات بإداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها في هذا الباب .

٢- ٤٪ من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين ب ، ج من المادة ٢ توزع على الوجه الآتي :

٣- ٣٪ للعلاج والرعاية الطبية .

١- ٪ / لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال ، ويجوز لوزير التأمينات (هـ) أن يعفى صاحب العمل من أداء هذا الاشتراك مقابل التزامه بإداء الحقوق المذكورة .

(ب) حصة المؤمن عليهم وتقدر على النحو الآتي :

١- ١٪ من الأجور بالنسبة للعاملين .

٢- ١٪ من المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين يطلبون الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا الباب .

ويجوز لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبياً وفقاً لأحكام هذا الباب بتصريح من الهيئة العامة لتأمين الصحي وفقاً للشروط والأوضاع التي يضمنها القرار المنصوص عليه بالمادة ٤٨ وذلك مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية إلى ١٪ من أجور المؤمن عليهم ، وفي هذه الحالة تكون الاشتراكات المنصوص عليها في ١ من البند ٢ من المادة ٨٣ بهذا القرار .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ ، نشر بمعدد الوقائع المصرية برقم ٢٢٦ بتاريخ ١/١٠/١٩٨٠ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٣

مادة (٧٣) :

تسرى أحكام هذا الباب تدريجيا على العاملين لدى أصحاب الأعمال الذين يصدر بتحديدهم قرارا (٥) من وزير الصحة وذلك دون الإخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بالتأمين الصحي وفقا لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

مادة (٧٤) :

تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في هذا الباب على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع بها في تاريخ تقديم طلب صرف المعاش (١) (٥٥) .

ولأصحاب المعاشات ممن انتهت أو تنتهي خدمتهم حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ حق ابداء الرغبة في الانتفاع بأحكام تأمين المرض خلال سنة تبدأ من التاريخ المشار اليه ، ويسرى هذا الحكم على من تتوافر في شائهم إحدى حالات استحقاق المعاش من المؤمن عليهم خلال سنة أشهر من التاريخ المشار اليه (٢) .

ولايجوز في جميع الأحوال لصاحب المعاش الذي طلب الانتفاع بالأحكام المشار اليها أن يعدل عن طلبه (٣٣) .

مادة (٧٥) :

يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التأمينات - وبعد الاتفاق مع وزير الصحة - أن يصدر قرارا (٥) بשרيان أحكام هذا التأمين على زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش (٢) ومن يعولهم من أولاد، ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بهذا التأمين وتحديد نسبة الاشتراك .

مادة (٧٦) :

يشترط لانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركا فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين ، ويدخل في حساب هذه المدة مدة انتفاعه بمزايا المعالة التي يقدمها صاحب العمل على نفقته .

(٥) يرجع الى القرارات الصادرة من وزير الصحة في هذا الشأن

(١) فقرة معدلة باللانوين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- إلغاء مهلة الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ انتهاء الخدمة لتقديم طلب الانتفاع بتأمين المرض بالصيغة لصاحب المعاش . وذلك بهدف التيسير على أصحاب الشأن ، وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٥ بإجراءات طلب انتفاع صاحب المعاش بأحكام العلاج والرعاية الطبية عند تقديم طلب صرف المعاش، صدر بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٢ .

(٥٥) قرار وزير التأمينات رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٥ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٢٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٩ .

(٥٥٥) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٩ بشأن انتفاع الأزلة بحق العلاج والرعاية الطبية .

- صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن القواعد المنقذة لذلك .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٢ بشأن انتفاع أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من مواطني محافظة الاسكندرية بحق العلاج والرعاية الطبية .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ ووفقا للمادة السادسة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تقرر فتح الباب لأصحاب المعاشات للمرة الرابعة لفترة تنتهي في ١٩٨٧/١٢/٢١ لإبداء الرغبة في الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية التي يقرها هذا القانون .

(٣) إضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويوصل بها اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٤ .

ولايسرى الشرط المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات الادارية للنولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام كما لايسرى في شأن اصحاب الماشات (١) .

مادة (٧٧) :

يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال الحد الآتية :

- ١- مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لاتخضع لهذا التأمين .
- ٢- مدة التجنيد الإلزامي والاستبقاء أو الاستدعاء للقوات المسلحة .
- ٣- مدد الإجازات الخاصة والإعارات والأجازات الدراسية والبحاث العلمية ، التي يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد .

الفصل الثاني الحقوق المالية للمريض

مادة (٧٨) :

إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥ ٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزداد بعدها الى مايعادل ٨٥ ٪ من الأجر المذكور ، ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر (٥) .

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لاتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالهذام أو بمرض عقلي أو بإحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا .

وتحدد الأمراض المزمنة المشار اليها في الفقرة السابقة بقرار (٥٥) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة ويجوز للجهة المختصة بتعويض الأجر أن تقر ويقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج .
وعلى وحدات الجهاز الاداري للنولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تنفيذ هذا النص دون حاجة الى صدور قرار وزير الصحة المشار اليه في المادة ٧٣ (٦) .

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٥) يرجع لنص المادة الثانية عشرة منه ٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لتحديد تعويض الأجر من أجر الاشتراك المتغير .

(٥٥) قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ، والقرار رقم ٦٩٥ الصادر في ١٧/١١/١٩٨٤ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٥ الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٨٥ .

(٦) فقرة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بها اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ .

مادة (٧٩) :

تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضا عن الأجر يعادل ٧٥ ٪ من الأجر المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة (٧٨) تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر وذلك عن مدة أجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة اشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر .

مادة (٨٠) :

تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها ووسائل الانتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية .

وتتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه القواعد التي يصدر بها قرار (٩) من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الفصل الثالث أحكام عامة

مادة (٨١) :

لاتخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون المصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين .

مادة (٨٢) :

يصدر وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات القرارات (١٠) المنفذة لأحكام هذا الباب ، الا فيما ورد فيه نص خاص .

(٩) قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩ .

(١٠) قرار وزير الصحة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩ .

الباب السادس فى إنشاء صندوق لعلاج الأمراض وإصابات العمل وتحويله واختصاصاته

مادة (٨٣) :

- ينشأ صندوق لعلاج الأمراض وإصابات العمل وتتكون أمواله من الموارد الآتية^(١) :
- ١- الاشتراكات التى تؤدبها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين إصابات العمل بالنسب الآتية :
(أ) (١ إلى ٢) ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة
(ب) ١ ٪ من أجور باقى المؤمن عليهم الخاضعين للتأمين المذكور .
 - ٢- الاشتراكات التى تؤدبها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين المرض بواقع النسب الآتية :
(أ) ٤ ٪ من أجور المؤمن عليهم .
(ب) ١ ٪ من معاشات أصحاب المعاشات .
 - ٣- رسم يؤدبه المريض لاجتياز مائتى مليم تحدد قيمته وحالات استحقاقه وقواعد الاعفاء منه بقرار (*) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .
 - ٤- حصيلة استثمار أموال الصندوق .
 - ٥- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .
 - ٦- الامانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها .
- وفى حالة وجود فائض فى أموال هذا الصندوق يرحل الى حساب خاص . ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى وفى الأغراض الآتية :
- ١- تحسين مستوى العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم .
 - ٢- التوسع فى تطبيق نظام تأمين المرض المنصوص عليه بهذا القانون .
 - ٣- تمويل البرامج الانشائية والاستثمارية وبرامج التدريب والبحوث المتعلقة بنشاط الهيئة^(٢) .

مادة (٨٤) :

تتولى إدارة الصندوق هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحى ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويتبع وزير

(١) هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٥) قرار وزير الصحة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بمعد الوقائع المصرية رقم ١٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ .

(٢) لفقرة مشافلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

الصحة وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويصدر بتشكيل مجلس إدارتها وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

وتسرى أحكام المواد ١٢٧، ١٣٧ ، ١٥٠ في شأن الهيئة المشار إليها ^(١) .

مادة (٨٥) :

تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا الى أن يشفى أو يثبت عجزه والهيئة المختصة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حيثما يجرى علاجه .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما هو منصوص عليه بالمادة ٤٧ وكذلك الرعاية الطبية والعلاج المؤمن عليهن أثناء الحمل والولادة .

مادة (٨٦) :

مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة العامة للتأمين الصحي ، ولايجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات التوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة الا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض ، ويحدد في هذه الاتفاقات الحد الأدنى الذي يصدر به قرار (هـ) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

مادة (٨٧) :

تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بلأعد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١) الرافق وذلك مقابل تحصيلها رسما مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة ويحتمل به صاحب العمل ^(١) .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة قرارا (هـ) بشروط وأوضاع إجراء الفحص الدوري .

وعلى الهيئة العامة للتأمين الصحي أن تخطر وزارة القوى العاملة بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العاملين وحالات الوفاة الناشئة عنها .

مادة (٨٨) :

تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته للمريض أن يطلب إعادة النظر في تقرير انتهاء علاج أو تخلف العجز وفقا لأحكام التحكيم الطبي المنصوص عليها في الباب الرابع .

كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار اليه في الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة المختصة مع بيان أيام التخلف عن العلاج - أن وجدت - وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار (هـهه) من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

(هـ) قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١١٥ الصادر في ١٩٧٦/٥/١٨ .

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويصل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ .

(هـه) قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٢٣٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٧ المعدل بقرار وزير التأمينات رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ .

(هـهه) قرار وزير الصحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٢٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤ .

ويكون قرار جهة العلاج بمدّة الإجازة المرضية ملازماً لمصاحب العمل .

مادة (٨٩) :

تثبت حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي يعين بياناتها قرار (هـ) من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

ويكون للهيئة العامة للتأمين الصحي أن تفرض المجالس الطبية في اثبات حالات العجز المشار إليها ^(١) .

الباب السابع في تأمين البطالة

الفصل الأول في التمويل ومجال التطبيق

مادة (٩٠) :

يمول تأمين البطالة مما يأتي :

- ١- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم .
- ٢- ريع استثمار هذه الاشتراكات .

مادة (٩١) :

تسرى أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

- ١- العاملين بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة .
 - ٢- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدورة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم .
 - ٣- العاملين الذين يبلغون من السنين .
- ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة إليهم .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦، نشر بالوقائع المصرية رقم ٢٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٧ .

(١) فقرة مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويصل بها من ١٩٨٠/٥/١٩٨٠ .

٤- العاملين الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراجيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ ^(١) .

الفصل الثاني في التعويضات

مادة (٩٢) :

يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يلي :

- ١- أن يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة .
- ٢- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جنابة أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٩٥ ^(٢) .
- ٣- أن يكون المؤمن عليه مضمكرا في هذا التأمين لمدة ستة أشهر على الأقل منها الثلاثة الأشهر السابقة علسى كل تعطل متصلة .
- ٤- أن يكون المؤمن عليه قادرا على العمل وراغبا فيه .
- ٥- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص .
- ٦- أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدت بقرار من وزير القوى العاملة .

مادة (٩٣) :

يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال . ويستمر صرف التعويض الى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ١٦ أسبوعا أيهما أسبق ، وتمتد هذه المدة الى ٢٨ أسبوعا إذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تجاوز ٢٤ شهرا . كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقرها مكتب القوى العاملة .

مادة (٩٤) :

يقدر تعويض البطالة بنسبة ٦٠ ٪ من الأجر الأخير للمؤمن عليه .

مادة (٩٥) :

استثناء من حكم المادة ٩٤ يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠ ٪ من الأجر الأخير الذي سددت على أساسه الاشتراكات إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب الآتية :

(١) بند معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- استبعاد العاملين الذين يستخدمون في أعمال مرضية أو مؤقتة ومنهم العمال الموسميون من مجال تطبيق تأمين البطالة .

(٢) بند معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

- ١- انتحال شخصية غير صحيحة أو تقديم شهادات أو أوراق مزورة .
- ٢- إذا كان المؤمن عليه معينا تحت الاختبار .
- ٣- ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل ، أبلغ منه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه .
- ٤- عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر .
- ٥- غيابه بدون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال .
- ٦- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية .
- ٧- افشائه الأسرار الخاصة بالعمل .
- ٨- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثرا بما تعاطاه من مادة مخدرة .
- ٩- اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول ، وكذلك اعتدائه اعتداء جسيما على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه .

مادة (٩٦) :

يسقط الحق في صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :

- ١- إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له ويعتبر العمل مناسباً إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
 - (أ) أن يكون أجره يعادل على الأقل ٧٥ ٪ من الأجر الذي يؤدي على أساسه تعويض البطالة .
 - (ب) أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية واليدنية .
 - (ج) أن يكون العمل المارشح له في دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله .
- ٢- إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص .
- ٣- إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يساوي قيمة التعويض أو يزيد عليه .
- ٤- إذا استحق المؤمن عليه معاشاً يساوي قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه وذلك مع عدم الإخلال بحكم البند ٢ من المادة ٧٦ (١) .
- ٥- إذا هاجر المؤمن عليه أو غادر البلاد نهائياً .
- ٦- إذا بلغ المؤمن عليه سن الستين .

مادة (٩٧) :

يوقف صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :

- ١- إذا لم يتقدم المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه في متعللاً في المواعيد المحددة مالم يكن ذلك لأسباب مقبولة .
 - ٢- إذا رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص .
- ويعود الحق في صرف التعويض في الحالتين السابقتين بزوال سبب الإيقاف وذلك للعدة الباقية من مدة الاستحقاق .

(١) بند معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١٧ .

٢- إذا جند المؤمن عليه ويعود اليه الحق في صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد، ولاتحسب هذه المدة ضمن مدة استحقاق التعويض .

٤- إذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يقل عن قيمة تعويض البطالة .

هـ- إذا استحق المؤمن عليه المتعطل معاشاً يقل عن قيمة تعويض البطالة .

ويسصرف في الحالتين المخصوص عليهما في البندين ٤ و ٥ ما يعادل الفرق بين قيمة تعويض البطالة المستحق والأجر أو المعاش وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق .

مادة (٩٨) :

إذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة يصرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠ ٪ من الأجر الأخير لمدة أسبوعين يبدأ خلالها مكتب علاقات العمل المختص رأيه في النزاع وفقاً للإجراءات التي يبينها قرار (هـ) من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة .

ويسرف التعويض في ضوء النتيجة التي ينتهي إليها المكتب المذكور من ظاهر الأوراق ، متى توافرت باقي الشروط المنصوص عليها في هذا الباب .

الباب الثامن في تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة (٩٩) :

تتكون موارد هذا التأمين مما يأتي :

١- المبالغ التي تخصصها الخزنة العامة سنوياً لدور الرعاية الاجتماعية .

٢- ما يخص لهذا التأمين سنوياً في ميزانية كل من الهيئتين المختصتين .

٣- التبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الهيئة المختصة .

٤- مبالغ إيرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التي تقام لصالح هذه الدور .

٥- الاشتراكات التي يؤديها المتقاعون بأحكام هذا الباب وفقاً لحكم البند ٤ من المادة ١٠٢ .

٦- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط دور الرعاية الاجتماعية .

مادة (١٠٠) :

تلتزم كل من الهيئتين المختصتين بأن تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالبدء في إنشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المتقاعين بأحكام هذا القانون أما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٧ .

الاجتماعية لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات المشار اليهم في ظروف ميسرة وخاصة في حالة عدم وجود عائلات لهم (هـ) .

وتشمل الرعاية الاجتماعية ما يأتي :

- ١- الإقامة الكاملة بما فيها من مسكن ومأكل ومشرب .
 - ٢- توفير المكتبات الثقافية والنوادي المجردة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمتقاعدين .
 - ٣- توفير الخبراء والمشرفين اللازمين لإدارة هذه الدور ممن تتوفر فيهم صفات خاصة تتلاءم وظروف المتقاعدين .
 - ٤- توفير الوسائل الترفيهية كالحللات ومشاهدة عروض المسارح والإقامة في المصايف والمشاتي وزيارة الحدائق العامة .
- ويجوز الاستعانة بخبرات وقدرات المتقاعدين بالرعاية الاجتماعية في أعمال مناسبة لعالة كل منهم في مقابل مكافآت رمزية تؤدى اليهم بشرط أن ترتبط الأعمال التي تسند اليهم بأعمالهم الأصلية التي كانوا يؤدونها قبل انتهاء خدمتهم .

مادة (١٠١) :

يرامى في انشاء دور الرعاية الاجتماعية تقسيمها الى درجات تتمشى وأنواع المتقاعدين وحالاتهم الصحية والمستوى المعيشي والأسرى والثقافي الذي كانوا يعيشون فيه قبل انتهاء الخدمة .

مادة (١٠٢) :

- يحدد وزير التأمينات بقرار (هـ) منه الشروط والأوضاع اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب وخاصة ما يأتي :
- ١- كيفية قبول المتقاعدين في دور الرعاية الاجتماعية .
 - ٢- تشكيل مجالس ادارة دور الرعاية الاجتماعية وتحديد اختصاصاتها بشرط مراعاة تمثيل المتقاعدين في مجالس الادارة بنسبة الثلث على الأقل .
 - ٣- وضع اللائحة الداخلية لدور الرعاية الاجتماعية دون التقيد بالقواعد والنظم المالية والوظيفية المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها .
 - ٤- تحديد قيمة الاشتراك الذي يؤديه كل منافع .
 - ٥- تحديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية .
 - ٦- تبادل الزيارات والإقامة في دور الرعاية بين المصريين والأجانب في البلاد الأخرى .

مادة (١٠٣) :

- يجوز لرئيس الجمهورية بقرار (هـه) منه بناء على عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام هذا القانون تيسيرات خاصة ينص عليها في هذا القرار وعلى الأخص ما يأتي :
- ١- تخفيض نسبي في تعريفه المواسلات بالسكناء الحديدية وكذا وسائل المواسلات العامة الملوكة للدولة داخل المدن .
 - ٢- تخفيض في أسعار الدخول للنوادي والمتاحف والمعارض وبحر السيما والمسارح الملوكة للدولة .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ صادر بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٧ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

(هه) قرار وزير التأمينات رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ صادر بتاريخ ٩/٥/١٩٨٤ ، ونشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٤

(ههه) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١ صادر بتاريخ ٢٧/١/١٩٨١ بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات .

- ٣- تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإداري للدولة .
- ٤- تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للتوالة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها .
- ويكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥ ٪ من القيمة الرسمية .

مادة (١٠٣) مكرراً^(١)

يستحق صاحب معاش العجز الكامل للمستخدم إعانة تقدر بـ ٢٠ ٪ شهرياً من قيمة ما يستحقه من معاش إذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

يقف صرف هذه الإعانة في حالة الالتحاق بعمل أو زوال الحالة وفقاً لما تقررره الهيئة المشار إليها أو وفاته (٥) .

الباب التاسع في المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة (١٠٤) :

إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقاً للأصلبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالمستحقين الأملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية (٥٥) .

مادة (١٠٥) :

يشترط لاستحقاق الأملة أو المطلقة أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي نهائي بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ولوزير التأمينات بقرار يصدره تحديد مستندات أخرى لإثبات الزواج في بعض الحالات التي يتمتع فيها الإثبات بالوسائل سالفة الذكر (٦) .

(١) مادة مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعدل بها اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ .

(٥) قرار وزير التأمينات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠ ، نشر بعد القرائن المصرية رقم ٢١١ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٤ بشأن قواعد وإجراءات صرف إعانة العجز .

(٥٥) ألغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ الحد الأدنى لمعاش كل مستحق مكتفياً برفع الحد الأدنى لمعاش المورث إلى عشرين جنيهاً شهرياً ، وقد رفع هذا الحد إلى خمسة وثلاثين جنيهاً شهرياً بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٦) فقرة مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل .

- تقويض وزير التأمينات في تحديد مستندات أخرى لإثبات الزواج في الحالات التي يتمتع فيها الإثبات بالوسائل المحددة بالمادة حيث ثبت استحالة توافر هذه الوسائل في بعض الحالات .

- إلغاء الاستثناء من الشرط لمالات التي رفعت فيها الوفاة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون حيث انتهت المهلة في ١٩٨٨/٨/٣١ .

كما يشترط بالنسبة للأرملة أن يكون عقد الزواج أو التصديق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

- ١- حالة الأرملة التي كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغ سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن .
- ٢- حالة الزواج التي يكون فيها سن الزوجة أربعين سنة على الأقل وقت الزواج ، بشرط ألا يكون للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقا مستحقة طلقها رغم إرادتها بعد بلوغه سن الستين وكانت لاتزال على قيد الحياة .
- ٣- حالات الزواج التي تمت قبل العمل بهذا القانون .

ويشترط بالنسبة للمطلقة ما يأتي^(١) :

- ١- أن يكون قد طلقها رغم إرادتها .
- ٢- أن يكون زواجها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة .
- ٣- ألا تكون بعد طلقها من المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تزوجت من غيره .
- ٤- ألا يكون لديها دخل من أى نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه فإذا كان الدخل يقل عما تستحقه من معاش يربط لها معاش بمقدار الفرق . على أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن ثلاثين جنيها فيربط لها من المعاش بالقدر الذي لا يجاوز معه قيمة الدخل والمعاش معا هذا الحد ، وفي جميع الأحوال يرد الباقي على الأرملة في حالة وجودها وإذا لم توجد فيرد على الأولاد .

مادة (١٠٦) :

يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :

- ١- أن يكون عقد الزواج موثقاً .
- ٢- أن يكون عاجزا عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحي .
- ٣- أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين .

مادة (١٠٧) :

يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن العمانية والعشرين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية^(٢) :

- ١- العاجز عن الكسب .
- ٢- الطالب لأحد مراحل التعليم التي لاتجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغا للدراسة .
- ٣- من حصل على مؤهل نهائي لايجاوز المرحلة للثالث اليها بالترتيب السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاو مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .

(١) فقرة مستحقة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/٥/١٩٧٧ طبقا لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور . ويراعى حكم المادة الرابعة عشرة منه .

(٢) مادة معنلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

مادة (١٠٨) :

يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة ^(١) .

مادة (١٠٩) :

يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات - بالإضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات - أن يثبت إعالة المورث إياهم بشهادة إدارية .

مادة (١١٠) :

إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش ^(٢) من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدهما أو منهما معا ومن الخزنة العامة فلا يستحق منها إلا معاشا واحدا وتكون أولوية الاستحقاق وفقا للترتيب الآتي :

١- المعاش المستحق عن نفسه .

٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .

٣- المعاش المستحق عن الوالدين ،

٤- المعاش المستحق عن الأولاد .

٥- المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات .

وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق في الاستحقاق.

وإذا نقص المعاش المستحق وفقا لما تقدم عن المعاش الآخر أدى اليه الفرق من هذا المعاش .

مادة (١١١) :

يؤلف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية:

١- الاتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف اليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه العامل مخصصا منه حصته في اشتراكات التأمين الاجتماعى والضرائب من تاريخ التحاقه بالعمل ثم فى يناير من كل سنة ^(٣) .

٢- مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة ، ويعود الحق فى صرف المعاش فى حالة ترك مزاوله هذه المهنة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل .

- الملوم عن فكرة استحقاق المعاش الأكبر ، وترتيب أولوية الاستحقاق وفقا لما هو موضح بالمادة المحافظة على باقى حقوق المستحقين كل ذلك مع عدم الإخلال بالحق فى الزيادة فى المعاش الآخر .

(٣) بند معدل بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- تبسيط إجراءات متابعة الزيادة فى الدخل .

مادة (١١٢) :

استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليه بالمادتين ١١٠ و ١١١ يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية:

- ١- يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود مائة جنيه شهريا ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد على الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١/٩/١٩٧٥ ، وكان للمستحق هذا الحق .
- ٢- يجمع المستحق بين المعاشات في حدود مائة جنيه شهريا ، ويكمل المعاش الى هذا المقدار بالترتيب المنصوص عليه في المادة ١١٠ من هذا القانون ^(١) .
- ٣- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود .
- ٤- تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها متفوعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .
- ٥- مع مراعاة المادة ٧١ يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

مادة (١١٣) :

يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية ^(٢) :

- ١- وفاة المستحق .
- ٢- زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت ، وتمتع البنت أو الأخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها من مدة سنة بعد أنقضي مقداره خمسون جنيها ولا تصرف هذه المنحة الا مرة واحدة ^(٣) .
- ٣- بلوغ الابن أو الأخ سن العادية والعشرين ، وتستثنى من ذلك الحالات الآتية:
(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .
(ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .
(ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة ، أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل أي التاريخين أقرب .
- ٤- توافر شروط استحقاق معاش آخر مع مراعاة أحكام المادتين ١١٠ و ١١٢ ^(٤) .

(١) بند معدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ .

- بيان التعميل :

- زيادة حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل من خمسين جنيها شهريا الى مائة جنيه شهريا .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٣) بند معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعميل :

- رفع الحد الأدنى لمنحة زواج البنت والأخت الى خمسين جنيها بدلا من خمسة وعشرين .

(٤) بند معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وذلك في ضوء التعديلات التي تمت في المادتين المشار إليهما في النص .

مادة (١١٤) :

إذا طلقت أو تزلمت البنت أو الأخت ، أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منع كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث نون مساس بحقوق باقي المستحقين .

كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو تزلمت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

وإذا كان المعاش الذي سيصدر الحق فيه قد سبق رده كله أو بعضه على باقي المستحقين فيخفف معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .

ويمنع الابن أو الأخ الذي لم يكن يتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاة المورث والتحق بأحدى مراحل التعليم التي لاتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ سن السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور ، ويعاد توزيع معاش باقي المستحقين على هذا الأساس ويعد قطع معاشه يرد على من استتول هذا المعاش من نصيبهم .

ويمنع كل من الأبناء والبنات والوالدين والأخوات والإخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا للقوانين التأمين والمعاشات أو قوانين التأمينات الاجتماعية ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث نون مساس بحقوق باقي المستحقين وذلك متى توافرت في شأته شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذا القانون^(١) .

مادة (١١٥) :

في حالة وقف أو قطع معاش المستحق يؤدي المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

وإذا كان المستحق قد توفي قبل صرف معاش شهر الوفاة يقطع معاشه اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وفي حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتبارا من هذا التاريخ .

واستثناء من الفقرة الأولى من هذه المادة ، يستمر صرف المعاش في حالات عجز المستحق عن الشهر الذي تمعد لتوقيع الكشف الطبي عليه والشهر التالي له .

مادة (١١٦) :

إذا كان المعاش المستحق للوادة أو الأخ لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة إيقاف صرف أجره أثناء فترة التجنيد الإلزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين .

مادة (١١٦) (مكررا)

تسرى أحكام هذا الباب على المستحقين عن المعاملين بقوانين معاشات خاصة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص^(٢) .

(١) تصرف الحقوق المستحقة وفقا لهذه الفترة اعتبارا من ١٩٧٧/٥/٨ وذلك تطبيقا للمادة التاسعة عشرة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) مادة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .

الباب العاشر فى الحقوق الإضافية

الفصل الأول فى التعويض الإضافى

مادة (١١٧) : (١)

يستحق مبلغ التعويض الإضافى فى الحالات الآتية :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل ، أو الجزئى متى أدى ذلك لاستحقاقه معاشا .

(ب) انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة .

(ج) وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقين للمعاش .

(د) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة حصل بعد انتهاء الخدمة .

ويؤدى مبلغ التعويض الإضافى فى حالات استحقاقه للوفاة الى من حدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته وفى حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الإضافى أن يكون المؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لاتقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

ولا يسرى هذا الشرط فى الحالات الآتية :

(أ) المؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البند (أ) من المادة ٢ وكذلك المؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البند (ب) من ذات المادة الذين يخضعون للوائح تولف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وملاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقا لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح والاتفاقات بناء على عرض الهيئة المختصة .

(ب) انتقال المؤمن عليه من العاملين المنصوص عليهم فى البند السابق من هذه الفقرة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت فى شأنه حالة الاستحقاق المنصوص عليها فى البند ٢ من المادة ١٨ .

(ج) ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة إصابة حصل (٢) .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ويعمل بالتعديل اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ فيما عدا البند (د) يعمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٧ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

— بيان التعديل :

— لينتقل حكم النص مع مائتم فى المادتين ١٨ ، ١٩ .

كما يشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الإضافي المؤمن عليه الذي كان من العسكريين ضم مدة خدمته العسكرية للمدة المدنية .

مادة (١١٨) :

يكون مبلغ التعويض الإضافي معادلا لنسبة من الأجر السنوي تبعاً لسن المؤمن عليه في تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق وفقاً للجدول رقم (٥) المرفق (١) .

ويقصد بالأجر السنوي متوسط الأجر الشهري الذي حسب على أساسه المعاش الذي يتحمل به الصندوق مضمورياً في اثني عشر .

وبالنسبة لحالات العجز الجزئي يؤدي نصف المبلغ المشار إليه بالفقرة الأولى .

وفي جميع الأحوال يزداد مبلغ التعويض الإضافي بنسبة ٥٠ ٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن إصابات عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه لانتهاية مدة خدمة المؤمن عليه بالوفاة ولم يوجد مستحقون للمعاش (٢) .

مادة (١١٩) : (٣)

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه للعجز واستحق تعويضاً إضافياً ثم عاد للخدمة وانتهت خدمته للمرة الثانية بسبب العجز ، خصم من التعويض الذي يستحق له من العجز الأخير ما سبق أن حصل عليه من تعويض إضافي من العجز الأول .

الفصل الثاني في المنحة

مادة (١٢٠) :

عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة إلى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة . وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال .

ويخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (١) من المادة ٢ على البند الذي كان يتحمل بالأجر.

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعدل بالتعديل اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ فيما عدا الفقرة (٤) منها فيعمل بها اعتباراً من ١٩٧٧/٥/١ طبقاً لحكم المادة التاسعة عشر من القانون المذكور .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعدل بالتعديل اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ .

مادة (١٢١) : (١)

تستحق المبالغ المنصوص عليها في المادة السابقة أن يحده المؤمن عليه أو صاحب المعاش فإذا لم يحدد أحدا تستحق للأرمل وفي حالة عدم وجوده تستحق للأبناء والبنات الذين تتوافر في شأنتهم شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها في المادتين ١٠٧ و ١٠٨ (٢).

ويراعى في حالة ما إذا كان للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش أرمل وأولاد تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة من غير هذا الأرمل تقسيم المبالغ السالف ذكرها بحسب عدد الأزواج .

وإذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لإخوته وأخواته الذين تتوافر في أي منهم الشروط المشار إليها في المادة ١٠٩ (٣).

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والإخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية .

الفصل الثالث

في نفقات الجنانزة

مادة (١٢٢) : (٢)

عند وفاة صاحب المعاش تلتزم الجهة التي كانت تصرف المعاش بإداء نفقات جنازة يواقع معاش شهرين بعد أدنى مقداره مائة جنيه تصرف للأرمل فإذا لم يوجد صرفت لأرشد الأولاد أو إلى أي شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنانزة .

ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب (٤) .

الفصل الرابع

في استبدال المعاش

مادة (١٢٣) : (٥)

يجوز للهيئة المختصة أن تستبدل تقديرا بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة للمعاملين

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويومل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(٢) فترة معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ ويومل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٨٧ .

(٣) كانت نفقات الجنانزة شهرا بعد أدنى مشرين جنيها ورفع الحد الأدنى إلى ثلاثين جنيها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٧ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
ورفعت إلى شهرين بعد أدنى خمسين جنيها اعتبارا من ٤/٥/١٩٨٠ بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ورفع الحد الأدنى إلى مائة جنيه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٤) فترة مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٥) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويومل بالتعديل اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

بأحكام هذا القانون أو أية قوانين أخرى للمعاشات الحكومية ويحدد رأس مال المعاش المستبدل طبقاً للجدول رقم ٧ المرفق
وسن المستبدل في تاريخ توقيع الكشف الطبي وحالته الصحية .

وتستبدل المعاشات في حدود ثلث قيمتها (١) .

ويشترط ألا يقل مايتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى الرقسي للمعاش (٢) .

ولايجوز إجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر استبدال ولو كان سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون
ويجوز لأبواب ميرة إنقاص هذه الحدة إلى سنة واحدة بقرار من وزير التأمينات .

ويعتبر الاستبدال قائماً من تاريخ قبول تقدير رأس المال المستبدل ويقتطع القسط مقدماً من الأجر أو المعاش .

ويغرض رسم مقداره جنيهاً عن كل استبدال يتم ، ويؤدى هذا الرسم إلى الهيئة المختصة خصصاً من رأس مال
الاستبدال، ويقدى في حساب خاص ويرحل وصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى (٣) .

وتسقط أقساط الاستبدال ب وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، كما يجوز للمستبدل في أى وقت أن يطلب وقف العمل
بالاستبدال مقابل أداء مبالغ للصندوق يحددها القرار المنصوص عليه في الفقرة التالية .

ويصدر وزير التأمينات قراراً (٤) يقوعد وشروط الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ،
والأجبه التي يصرف فيها الرسم المنصوص عليه بالفقرة السادسة .

الفصل الخامس

في حقوق المفقدين

مادة (١٢٤) :

في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه المنصوص عليهم في المادة ١٠٤ اعانة شهرية تعادل
مايستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو
حكما .

وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء عمله فتقدر الاعانة بما يعادل المعاش المقرر في تأمين اصابات العمل والمعاش المقرر
في تأمين اصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك في الحدود المنصوص عليها بالمادة ٧١ .

ويحدد وزير التأمينات بقرار منه (٥٥) الاجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد .

ويعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكماً يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في
تقدير جميع الحقوق المعاشية وتؤدى وفقاً للآتي :

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨١/٧/٦ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٦ .

(٣) قرار وزير التأمينات رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن قواعد وشروط بحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال وقد حل
محله القرار رقم ١٨٩ الصادر في ١٩٧٧/٧/٦ وقد حل محله القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ .

(٥٥) تضمن القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ الأحكام الخاصة بإثبات حالة الفقد .

- (أ) يستمر صرف الإعانة التي ريعت وفقا للفقرة الأولى باعتبارها معاشا .
- (ب) يصرف مبلغ التمويض الإضافي للورثة الشرعيين الموجودين في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمة إذا كان المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين قبل فقده فيصرف إليهم .
- (ج) تصرف المنحة للمستحقين المنصوص عليهم بالمادة ١٢١ الموجودين على قيد الحياة في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمة .
- وتسرى أحكام هذه المادة على المفقودين قبل العمل بلحكام هذا القانون .

الباب الحادي عشر في الأحكام العامة

الفصل الأول في قواعد حساب الاشتراكات

مادة (١٢٥) :

- تسحب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر .
- وزيراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة .
- ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجرا أو تمويضا عنه .
- ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي يكون لوزير التأمينات بقرار (هـ) يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وبطريقة حساب هذا الأجر وبطريقة حساب الاشتراكات

(أ) مادة معدلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ويعدل بالتعديل اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٤ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المناولات المعدل بالقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٦ والقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ حل محله القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٢١٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠ حل محله القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٩ .

— قرار وزير التأمينات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن التأمين على العاملين بالنقل البرى لدى أصحاب الأصال بالقطاع الخاص .

— قرار وزير التأمينات رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨١ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على العاملين بصناعة الطوب ، وقد انتهى العمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١/١ .

— قرار وزير التأمينات رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين على عمال المخازن البلدية المعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٢٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٧ .

وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة^(١) .

مادة (١٢٦) :

تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقاً للقواعد والأحكام المبينة قرين كل منها^(٢) :

١- مدد الاعمار الخارجية بدون أجر ومدد الأجازات الخاصة للعمل بالخارج : يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وتؤدي بأحدى العملات الأجنبية .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قراراً (هـ) بتحديد نوع العملات الأجنبية ، وسعر التحويل ، وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات ، والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في السداد وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ .

٢- مدد الأجازات الخاصة بدون أجر يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وذلك إذا رغب في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين وتحدد مواعيد إيداء الرغبة وأداء الاشتراكات بقرار من وزير التأمينات (و) (هـه)

٣- مدد الأجازات الدراسية بدون أجر في الداخل : يلتزم صاحب العمل بحصته في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته ويؤتيها على النحو المشار إليه بالبند ٢ .

٤- مدد البعثات العلمية بدون أجر : تلتزم الجهة الموفدة للبعثة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية .

هـ- مدد الاعارة الداخلية : تلتزم الجهة المعار إليها بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ويلتزم المؤمن عليه بحصته ، وتؤدي للجهة المعار منها في المواعيد المحددة لسدادها للهيئة المختصة في المواعيد الدورية .

ويسرى حكم هذا البند في شأن حالات النذب طوال الوقت وذلك بالنسبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه المتغير^(٤) .

مادة (١٢٧) :

تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال مدد الاستعفاء والاستبقاء بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ، كما تلتزم هذه الجهة خصم حصة المؤمن عليه من أجره ، وتؤدي الحصتان للهيئة المختصة في المواعيد الدورية .

مادة (١٢٨) :

يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٥١ .

(١) ملقة معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بحيث أصبح لسلطة وزير التأمينات تحديد طريقة حساب أجر الاشتراك ، ومعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لتفويض وزير التأمينات بتحديد تاريخ انتفاع الفئات المشار إليها بنظام المكافأة .

(٢) مائة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٩٠ حل محله القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ حل محله قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٩٨٥/٤/١٠ ، نقر بعدد اللوائح المصرية رقم ١١٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٩ حل محله القرار رقم ١٠٤ لسنة ٨٥ صادر في ١٩٨٥/١٢/١ .

نشر بعدد اللوائح المصرية رقم ٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥ للمحل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٥ لسنة ١٩٩٠ .

(٣) بند محمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٦ .

(هـه) قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ للمحل بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٨ ، المحل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٠ .

(٤) بند محمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

وتحسب الاشتراكات على أساس البيانات الواردة في هذه النماذج فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلاً .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود السجلات والمستندات المشار إليها بالمادة ١٥١ يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقاً لما يفسر عنه تحريات الهيئة في تحديد حجم الالتزام وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار (٥) من وزير التأمينات بناءً على اقتراح مجلس الإدارة .

وعلى الهيئة المختصة إخطار صاحب العمل ببيعة الاشتراكات المحسوبة وفقاً للفقرة السابقة وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول (١) .

ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار مع أداء مبلغ مقداره خمسة جنيهات رسم اعتراض يرحل إلى الحساب المنصوص عليه في المادة ١٦٠ (٢) .

وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة ١٥٧ .

وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعذل المستحقين وفقاً لهذا القرار .

وتكون المستحقين واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن دون حدوثه أو صدور قرار اللجنة أو برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل أو عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار بالرفض (٣) .

ولصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصنوده ، ويصبح الحساب نهائياً في حالة قوات ميعاد الطعن دون حدوثه .

مادة (١٢٩) : (٤)

يلتزم صاحب العمل بإداء المبالغ الآتي بيانها في المواعيد المحددة قرون كل منها :

١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسي ، وفي أول الشهر التالي لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجور المتغيرة .

(٥) قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بعدد الوثائق المصرية رقم ٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥ .

(١) فترة مددة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٥ .

(٢) فترة مددة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ .

(٣) فترة مددة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .

(٤) مادة مددة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل .

- إيفاض ميعاد السداد بالنسبة لكل من المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بمداها للهيئة المختصة .

- استبدال عبارة « ريع الاستثمار » بعبارة « مبلغ إضافي » لتتفق الصياغة مع ما انتهت إليه لجنة تكتن أحكام الشريعة الإسلامية .

- رفع نسبة المبلغ الإضافي المستحق في حالات التأخير في السداد من ٦ ٪ سنوياً إلى ١ ٪ شهرياً .

- ٢- الانقضاء المستحقة على المؤمن عليهم وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق .
- ٣- مكافأة نهاية الخدمة أو فريقتها المنصوص عليها بالبند ٦ من المادة ١٧ وذلك في أول الشهر التالي لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .
- ٤- الانقضاء المستحقة من المبالغ المتأخرة عليه وذلك في تاريخ استحقاقها .
- ويلتزم صاحب العمل في حالة التأخير في أداء المبالغ المشار إليها بداء مبلغ اضافي بنسبة ١ / شهريا عن الدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .
- وعفى صاحب العمل من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء .
- وفي جميع الحالات تكون مصاريف ارسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة الى الهيئة المختصة على صاحب العمل يجوز للهيئة المختصة أن تقوم بالحصول مقابل رسم مقداره واحد في الألف من قيمة المبالغ المحصلة بعد أدنى قدره عشرين قرشا ويحد أقصى خمسة جنيهات ويحول هذا الرسم الى الحساب المنصوص عليه في المادة ١٦٠ (١) .
- ويصدر وزير التأمينات قرارا بالمواعيد والشروط والأوضاع الأخرى (٢) التي تتبع في تحصيل الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة المختصة طبقا لأحكام هذا القانون .
- واستثناء من أحكام الفقرات السابقة يجوز أن يتضمن القرار المشار اليه في حالات معينة بناء على اقتراح مجلس الادارة
- مايلي :**
- ١- تحديد طريقة حساب وتحصيل الاشتراكات ويجوز أن يكون التحصيل عن طريق طوابع رسمية للتأمين الاجتماعي ، ويتضمن القرار الشروط والأحكام الخاصة باستعمالها وحفظها وإبطالها .
- ٢- تحديد المبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير أو التخلف وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة في هذه المادة والمادة ١٣٠ وتحديد الجهة التي تلتزم بدائها (٣) .

مادة (١٣٠) :

- مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ يلتزم صاحب العمل بداء المبالغ الإضافية الآتية (٤) .
- ١- ٥٠ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها نتيجة عدم اشتراكه عن كل أو بعض عماله أو أدائه الاشتراكات على أساس أجور غير حقيقية .
- ٢- ٥٠ ٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤدها عن كل سنة مالية على حدة .
- ويجوز الإعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في هذه المادة إذا كانت هناك أعذار مقبولة طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات ، ويتم الإعفاء بقرار من الوزير أو من يفوضه (٥) .

- (١) فترة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/١٩٨٧ .
- (٢) اللقرتان الخامسة والسادسة من التعديلات المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ مع ملاحظة أن عبارة " ... وتحديد الجهة التي تلتزم بدائها " مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .
- (٣) قرار وزير التأمينات رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ ، نشر بمعد اللوائح المصرية رقم ١٥٨ الصادر بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٥ المعدل بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ .
- (٤) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- نقل سلطة الإعفاء من المبالغ الإضافية للمنصوص عليها في المادة لوزير التأمينات بدلا من رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة .
- حذف الفقرة الأخيرة من النص والتي كانت تعفي صاحب العمل من المبالغ الإضافية إذا تم السداد خلال السنة المالية .
- (٥) قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ ، حل محله القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٠ .
- فترة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اعتبارا من ١/١٩٨٧ .

الفصل الثاني

احكام خاصة باشتراكات المؤمن عليهم بالقطاع الخاص

مادة (١٣١) :

استثناء من احكام المادة ١٢٥ تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الخاص وتلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس اجورهم في شهر يناير من كل سنة .

مادة (١٣٢) :

تحسب الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليهم المشار اليهم بالمادة السابقة الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير على اساس اجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الاساس المبين في المادة السابقة.

وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة تحسب اشتراكاتهم على اساس اجر الشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الاساس المبين في المادة السابقة .

وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة تحسب اشتراكاتهم على اساس اجر الشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الاساس المبين في المادة السابقة .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولتستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه .

مادة (١٣٣) :

استثناء من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٥ ومع عدم الاخلال بالمادة ١٣٦ يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة اذا كان عقد العمل موقوفاً او كانت اجور المؤمن عليهم لاتكفي لذلك ، وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم القرض ، ويكون الوفاء بها طبقاً للاحكام التي يصدر بها قرار (هـ) من وزير التامينات .

وعفي العامل وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي .

الفصل الثالث

في الإعفاء من الضرائب والرسوم

مادة (١٣٤) :

تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لاحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم اياً كان نوعها (١) .

كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالفات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

(هـ) قرار وزير التامينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ . نشر بعدد الجرائد الرسمية رقم ٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥ .

(١) يمتد هذا الإعفاء للاشتراك المنصوص عليه في البند (٩) من المادة (١٧) .

مادة (١٣٥) :

تتعلق أموال الهيئة المختصة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية .

كما تتعلق العمليات التي تباشرها الهيئة المختصة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .

وتسرى على معاملات الهيئة المختصة في الأوراق المالية مع المتعاملين معها في هذه الأوراق جميع الأحكام الخاصة بفرض رسوم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم .

مادة (١٣٦) :

تتعلق المعاشات وما يضاف إليها من أمانات وزيادات والتمويضات والمكافآت والتمويض الإضافي والمنح ورؤوس أموال الاستبدال التي تستحق طبقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها ^(١) .

كما يسرى هذا الاعطاء على متجمد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة عند صرفه للورثة الشرعيين ^(٢) .

ولا تسرى على الأجر المستحق من أيام العمل خلال شهر الوفاة أحكام خيرية التركات ورسم الأيلولة ^(٣) .

مادة (١٣٧) :

تتعلق من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالتنفيذ المؤقت وبلا كفالة .

الفصل الرابع

مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة

مادة (١٣٨) :

تقدر الحقوق المقررة وفقاً لهذا القانون على أساس البيانات والمستندات الواردة في الملف المنصوص عليه بالبند ١ من المادة ١٥١ من المرجع إلى ملف الضمة .

(١) فترة معجلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل بها اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل بها اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

(٣) يشمل الاعطاء من الضرائب والرسوم المكافأة باعتبارها نظاماً حل محل نظام الاستعجال (مادة رابعة عشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة) .

مادة (١٣٩) :

يحدد بقرار (هـ) من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الادارة المختص الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

مادة (١٤٠) :

يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقي المبالغ المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً اذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار اليه يقتصر الصرف على المعاش وحده ، ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب في الميعاد المشار اليه اذا قامت أسباب تبرر ذلك ، وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن ^(١) .

مادة (١٤١) :

على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل مايكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة .

ويحدد وزير التأمينات بقرار (هـ) منه بناء على اقتراح مجلس الادارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه والمستفيدين وصاحب العمل في كل حالة .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً اليها ١ ٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة المختصة على المسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار اليها التي التزمت بها ، مالم يثبت لمجلس الادارة أن التأخير راجع لخطأ مرفقي .

ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار اليها في حالات المنازعات الا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، كما لا تستحق هذه المبالغ في الحالات التي نص فيها هذا القانون على اعادة تسوية مستحقات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملةين بالقوانين التي حل محلها وفقاً لأحكامه .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧، المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، ندر بعد الفواتح المصرية رقم ٣٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٧ ، والقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ ، والقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ ، والقرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ ، والقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل بها اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، والقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ والقرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ ، والقرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار الوزاري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ .

مادة (١٤٢) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاضرار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار إليها بالفقرة السابقة في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين المشار إليهم بالبنء ١ من المادة ٢ يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة تلك الحقوق .

الفصل الخامس ضمانات التحصيل

مادة (١٤٣) :

يكون للمبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول ومقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، والهيئة المختصة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري ، ويجوز لها تسطيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات .

مادة (١٤٤) : (١)

لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة .
واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها لاسداد الحقوق الآتية :
١- النفقات .

٢- ما تمجد للهيئة المختصة من مبالغ على صاحب الشأن .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات يكون الحجز للوفاء بالمبالغ الموضحة بالبندين السابقين بما لا يجاوز الربع ، وعند التزام يبدأ بخضم دين النفقة في حدود الجزء الجائز للمجز عليه مخصصاً منه الثمن للوفاء بدين الهيئة المختصة .

٣- أقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي .

٤- الأقساط المستحقة للهيئة المختصة .

والهيئة المختصة حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستفيدين في حدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويومل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٣٦٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥ .

ويجوز للهيئة المختصة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفقا للجدول رقم ٦ المرافق ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز .

كما يجوز للهيئة المختصة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن ^(١) عليهم أو أصحاب المعاشات بطريق الاستبدال وفقا للجدول رقم ٧ المرافق مع الاعفاء من الكشف الطبي بون التقيد بأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ١٢٢ وتحصل أقساط الاستبدال ابتداء من أجر أو معاش الشهر التالي لقبول الرغبة في إجراء الاستبدال .

ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها اجرا أو تعويضا عن الأجر بما في ذلك أقساط الاستبدال وسناتف السداد فور استحقاق الأجر وتزاد مدة التقسيط بقرر الحدة التي أوقف فيها سداد الأقساط .

وفي حالة صرف تعويض الدفعة الواحدة مع عدم استحقاق معاش تخضع القيمة الحالية للأقساط المستحقة على المؤمن عليه من التعويض والمكافأة ^(٢) .

ويجوز للهيئة المختصة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المستفيدين على خمس سنوات .

كما يكون للهيئة المختصة الحجز على أجر المؤمن عليه لسداد متجمد الاشتراكات ومتجمد المبالغ المستحقة لها وذلك مع مراعاة الحدود والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

مادة (١٤٥) :

على صاحب العمل في القطاع الخاص أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار (هـ) من وزير التأمينات .

وعلى الهيئة المختصة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج رسمي .

كما يتمتع عليها كذلك إعطاء المؤمن عليه البطاقة الدالة على اشتراكه في الهيئة .

وتلجى الجهات الحكومية والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية في القطاع العام أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم على تقديمهم للشهادات أو البطاقات الدالة على اشتراكهم بالهيئة ويصدر وزير التأمينات بالانتقال مع الوزراء المختصين القواعد والجراءات المتعلقة بتطبيق هذا الحكم .

مادة (١٤٦) :

تضمن المنشأة في أي يد كانت كافة مستحقات الهيئة المختصة ، ويكون الخلف مسؤولا بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة المختصة .

على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو الإجماع أو الوصية أو الإرث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما آل اليه .

(١) حكم هذه الفقرة أصبح لا يصرى الا في شأن المؤمن عليهم الذين تجاوز سنهم الخمسين في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وبالنسبة للمبالغ الحالية لزيادة مدة المعاش أو قيمته (مادة سابعة) .

(٢) فترة مددة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٤/٦ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بالوقائع المصرية رقم ٣٢٢ للصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨ .

الفصل السادس

في التزامات الخزانة العامة

مادة (١٤٧) :

إذا قلت حصة استثمار أموال كل من الصندوقين في أي سنة عن ٥,٥ ٪ / التزمت الخزانة العامة بإداء الفروق في عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية التالية لاعتداد المسابقات الختامية للهيئة المختصة .

مادة (١٤٨) :

الحقوق التي تقدر طبقاً لأحكام هذا القانون في وحدها التي يلتزم بها الصندوقان ، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً للقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة وتؤدي وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد الاتفاق مع وزير المالية .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي استحققت للهيئة المختصة بالزيادة من الحقوق المقررة بالقوانين المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار ولم تسدد إليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (١٤٩) :

تلتزم الخزانة العامة بالقيمة الرأسمالية لحقوق المؤمن عليهم (الذين كانوا معاملة بقوانين التأمين والمعاشات المشار إليها في المادة الثانية من قانون الإصدار - عدا المعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ومعاليها المدنيين والمؤمن عليهم الأجانب الذين كانوا يعملون بأحدى جهات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات - العامة أو المؤسسات العامة وذلك بالنسبة إلى مدة خدمتهم السابقة على تاريخ (١) العمل بهذا القانون .

وتؤدي المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٩ (٢٠٢) .

الفصل السابع

أحكام متووعة

مادة (١٥٠) :

تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك منهم في الهيئة المختصة ، وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .

(٣) الإحالة كانت للمادة ١٤٨ وحلت إلى المادة ٢٩٠ بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ .

وإذا لم تثبت الهيئة المختصة من صحة البيانات الخاصة ببدء الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس المد الأدنى المقرر قانونا للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر .

ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون والمبلغ الإضافي ^(١) وكذلك المبالغ المنصوص عليها بالمادة ١٢٠ المستحقة عنها .

مادة (٥١) :

يصدر وزير التأمينات بناء على اقتراح الهيئة المختصة قرارا (هـ) يتضمن الآتى :

١- بيان السجلات والدفاتر التى يلتزم بحفظها صاحب العمل وكذلك الملفات التى ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التى تودع بها .

٢- البيانات والنماذج التى يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة المختصة عن العاملين وأجورهم واشتركااتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج .

ويلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان أسماء العاملين لديه الذين تنتهى خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

ويلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص عن كل شهر يتأخر فيه ^(٢) عن إخطار الهيئة المختصة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بأداء مبلغ إضافى بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاشتراك المستحق عن الأجر الأساسى عن الشهر الأخير من مدة اشتراك المؤمن عليه وذلك فى الحالات وبالشروط والقواعد التى يصدر بها قرار (هـ) من وزير التأمينات .

مادة (٥٢) :

يكون لمن تدببه الهيئة من العاملين بها الحق فى دخول محال العمل فى مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والأطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون ، ويحدد وزير العدل بالاتفاق مع وزير التأمينات العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية فى تطبيق أحكام هذا القانون ^(٣) .
وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة المختصة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

(١) استبدال بعبارة ربع استثمار عبارة المبلغ الإضافى .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- رفع قيمة المبلغ الإضافى المستحق مقابل التخفيض فى إخطار الهيئة من ٥٠ قرشا إلى ٢٠ ٪ من قيمة الاشتراك المستحق عن الأجر الأساسى عن الشهر الأخير وذلك لصاحب العمل على إخطار الهيئة بانتهاء خدمة العامل حتى يتسنى تسوية مستحقاته وصرفها له .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٧٧٧ الصادر سنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٦ .

(٣) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل :

- منح العاملين بالهيئة سلطة الضبطية القضائية .

- مد حكم النص ليشمل الهيئة العامة للتأمين العسمى حتى تكون لها سلطة التفتيش على الجهات التى مخدت حق علاج مصالحها لتوافر نظام أفضل لديها

ويجب على من يعهد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ويكون مستند الأعمال متضامنا مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة ، وفقا لأحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالإخطار ^(١) .

مادة (١٥٣) :

يلتزم الذين يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج ومكاتب السجل المدني كل فيما يخصه إخطار الهيئة المختصة بحالات الزواج التي تتم بين مستحققات المعاشات وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين فوراً وأن يشمل الإخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهة الصرف التي كان يصرف منها معاشه ، ورقم ربط المعاش .

مادة (١٥٤) :

على وحدات الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات والهيئات والجمعيات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش ممن يحصلون على المعاشات وفقا لأحكام هذا القانون أن يخطروا الهيئة المختصة باسم من يستخدمونه منهم بتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه ورقم ربط المعاش ، وذلك خلال شهر من تاريخ استقدامه ^(١) .

وعلى صاحب المعاش والمستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة المختصة بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

مادة (١٥٥) :

مع عدم الإخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم أيضا بالتنبية على صاحب العمل بإداء المبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ ، ولايسرى بالتقادم في مواجهة الهيئة المختصة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتعاقد له .

مادة (١٥٦) :

تسقط حقوق الهيئة المختصة على أي الأحوال قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق .

مادة (١٥٧) :

تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وأجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار (هـ) من الوزير المختص .

وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية .

(١) فقرة معدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ والمعدل بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ ، نشر بعد الوقائع المصرية رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ .

ومع عدم الإخلال بالمادة ١٢٨ لايجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

مادة (١٥٨) :

على صاحب العمل بناء على طلب الهيئة المختصة ، أن يخصم من أجر المؤمن عليه - في الحدود الجائز الحجز عليها أو التزويل عنها - المبالغ التي صرفت له دون وجه حق وأن يوردها الهيئة المختصة شهريا في مواعيد سداد الاشتراكات .

مادة (١٥٩) :

تعرض مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين الاجتماعي التي تعدها الحكومة على وزارة التأمينات ، كما تختص وزارة التأمينات بوضع غيرها بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي^(١) .

مادة (١٦٠) (٢) :

يحدد وزير التأمينات (٥٥) بعد أخذ رأي مجلس الإدارة نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها .

وتلتزم البنوك التجارية وبذلك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد بصرف المعاشات التي تحيلها اليها الهيئة المختصة . ويجوز لوزير التأمينات أن يعهد لصاحب العمل بالتسوية المبدئية بصرف المعاشات وبغيرها من الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون والقوانين المكمله .

ومع مراعاة حكم الفقرة السادسة من المادة ١٢٣ يفرض ، بقرار من وزير التأمينات ، رسم يتحملة صاحب المعاش أو المستحق بحد أقصى مقداره ٥٠ قرشا ، مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والقوانين المكمله لها ، وفي حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لايزيد الرسم الذى يتحملونه عن الحد الأقصى المشار اليه ، ويحدد القرار الصادر في هذا الشأن حالات الاعفاء من أداء هذا الرسم (٣) .

ويرحل الرسم المشار اليه الى حساب خاص بالجهات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاصدار أو المادة ٦ بحسب الأحوال ويخصص لحساب العاملين القاطنين بتنفيذ قوانين التأمين الاجتماعي ، ويصدر الوزير التابعة له الجهة المرحل بها الرسم قرارا بتحديد أوجه وقواعد الصرف منه ويجوز أن يتضمن هذا القرار مد الخدمات التي يقررها الى أصحاب المعاشات من العاملين المشار اليهم (٤) .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يؤدى ٧٥ ٪ من الرسم المشار اليه بما لايجاوز ٢٠ قرشا عن كل حالة الى البنوك وبذلك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد اذا تم الصرف عن طريقها ، ويصرف نصف هذه النسبة الى العاملين القاطنين بصرف المعاشات بتلك الجهات (٥) .

(١) فقرة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) مادة معلقة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ويعمل بالتعديل اختيارا من ١٩٨٠/٥/٤ .

(٣) قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ ، نشر بمعد اللوائح المصرية رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ ، والمعدل بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ والقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ حل محله القرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٨٧ والقرار رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .

(٤) فقرة معلقة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بها اختيارا من ١٩٨٧/٧/١ .

مادة (١٦٠) (مكررا) :

يجب كسر القرش الى قرش في جميع الحقوق التي قررها هذا القانون وفي كل ما يضاف اليها من زيادات واعانات وكل ما يستقطع منها وفي اجمالي كل من المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بدائها .
وعند صرف أى من الحقوق المقررة بهذا القانون لا يصرف الى صاحب المعاش أو المستحق كسر الخمسة قروش وتحويل حصيله هذه الكسور الى الحساب المخصوص عليه في المادة ١٦٠ (١) .

الباب الثاني عشر أحكام انتقالية ووقائية

مادة (١٦١) :

تنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المرفق الدولة ومستفديها وعمالها المدنيين وحقوق والتزامات الخزانة العامة بالنسبة للمؤمن عليهم المعاملين بقوانين المعاشات المدنية ولوائح المعاشات الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .
وتنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
كما تنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين الصحي المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحي للمعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة (١٦٢) :

المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قوانين العمل لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل .

ولتضمن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو انقار أفضل بأداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للمعاملين الذين كانوا موجودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في هذا التأمين وتصرف هذه الزيادة للمؤمن عليه وفي حالة

(١) مادة مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ . ويصل حكمها محل الفقرة الثانية من المادة ٢٥ التي تم إلغاؤها وذلك بالإضافة الى استحداث امتداد حكمها لجميع المعق التي يكلها القانون .

- الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل بها اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١٩ .

وقامت تصريف باكملها وفقا للبند ١٠ من المادة ٢٧ (١) .

ويجوز لأصحاب الأعمال طبقا للقواعد والأوضاع التي يحددها وزير القوى العاملة بقرار منه ، استخدام أرصدة المبالغ التي يحتفظون بها لمواجهة التزاماتهم المنصوص عليها بالفقرة الثانية لمنح القروض المؤمن عليهم أصحاب الحق في الزيادة المشار إليها لإنشاء مساكن لهم في حدود مستحقاتهم في هذه الأرصدة عن طريق جمعيات تعاونية للإسكان على أن تخصص قيمة القروض من مبالغ الزيادة التي تستحق للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم عند انتهاء خدمة المؤمن عليه ولايجوز للمؤمن عليهم التصرف في هذه المساكن بالبيع أو الرهن أو غير ذلك من التصرفات الا بعد استحقاقهم هذه الزيادة أو بعد سداد هذه القروض .

واستثناء مما تقدم تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الزيادة المنصوص عليها بالفقرة الثانية بالنسبة لمن انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار مضافا إليها مبلغ اضافي مقداره ٤,٥ ٪ سنوياً من تاريخ أيداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق صرف المعاش أو التعويض ، ويجوز لهؤلاء المؤمن عليهم طلب استخدام هذه المبالغ أو جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة منهم لحساب المدد السابقة أو الاشتراك عن مدد وفقا للمادتين ٣٣ و ٣٤ .

مادة (١٦٣) : (١)

يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستتبداً منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لاتصفيه الحق في معاش ، وتكون تسوية المعاش في حالة توافر شروط استحقاقه على أساس مدة الاشتراك في التأمين (٢) .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة المختصة الاشتراكات المقررة في صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقاً لحكم المادة ١٧ وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها الى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين عن تلك السنوات ويكون تطبيق حكم هذه الفقرة في شأن العمال المؤقتين والموسمين حتى انتهاء العقد أو انتهاء الموسم بحسب الأحوال .

مادة (١٦٤) :

استثناء من المادتين الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل بالبنود أرقام (١و٢) من المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لومئذى النولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم وبالمادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (٣) .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بها اختياراً من ١٩٧٧/٩/١ وقد حذف القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ منها شرط الوجود بالخدمة في ١٩٧٥/٩/١ كما أعطى المؤمن عليه الحق في الالتحاق بعمل جديد ويعدل بهذا التعديل اختياراً من ١٩٨٠/٥/٨ .

(٢) الجزء الأخير من الفقرة معدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، ويعدل به اختياراً من ١٩٨٧/٧/١ .

(٣) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل بالتعديل اختياراً من ١٩٧٥/٩/١ .

مادة (١٦٥) : (١)

لانسرى الأحكام المنظمة لإعانة غلاء المعيشة الصادرة بقرارى مجلس الوزراء فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ١٩٥٢/٦/٣٠ على العاملين بأحكام هذا القانون ، وذلك دون المساس بقيمة الإعانة التى استحققت قبل العمل بهذا القانون (١) .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى تسرى أحكام إعانة غلاء المعيشة التى كانت مقررة قبل العمل بهذا القانون (١) فى شأن المهن عليهم الذين كانوا معاملة بأحكام قوانين التأمين والمعاشات المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون الإصدار ، وذلك إذا انتهت خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو الوفاة أو ثبوت المعجز .

ولا يجوز أن يقل مجموع المعاش المستحق مضافا إليه إعانة الغلاء عن المعاش الأدنى مضافا إليه الإعانة .

وتعتبر هذه الإعانة فى حكم المعاش وتسرى فى شأنها جميع الأحكام والقواعد المنظمة له .

وتلتزم الخزنة العامة بإداء قيمة هذه الإعانة للصندوق المختص فى المواعيد وبالطريقة التى صدر بتحديداتها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة (١٦٦) : (٢)

يمنع من انتهت خدمته من مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المدرجة أجورهم فى الموازنة العامة للدولة أو فى الموازنات التى كانت ملحقة بها أو فى الجامع الأزهر أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبل ١٩٦٠/٥/١ معاشا مقداره ٥٠ ٪ من آخر أجر استحققه بعد أنفى مقداره تسعة جنيهات شهريا (٣) وذلك متى كان انتهاء الخدمة لأحد الأسباب الآتية :

١- بلوغ سن التقاعد متى كانت مدة خدمته ١٨٠ شهرا على الأقل .

٢- المعجز أو الوفاة أيا كانت مدة الخدمة .

٣- لغير الأسباب السابقة متى كانت مدة خدمته ٢٤٠ شهرا على الأقل .

وفى حالة وفاة المستخدم أو العامل قبل تاريخ العمل بأحكام هذه المادة يؤدى هذا المعاش إلى من تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش طبقا لأحكام هذا القانون فى التاريخ المذكور وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١٤ (٤) .

(١) حكم هذا النص فى بدء العمل بقانون التأمين الاجتماعى كان مؤلثا لمدة خمس سنوات ، وفى سنة ١٩٨١ تم تعديل النص بما كان من مقتضاه استمرار حكمه .

وتوحيد المزايا التأمينية بالنسبة لجميع القطاعات تم بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ استبدال بهذا النص المادة العايدة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ متضمنة الزيادات التى تضاف إلى معاش الأجر الأساسى ، وقد حل هذا النص محل القوانين التى تقر هذه الزيادات .

(٢) أضيفت إدارة النقل العام لمدينة الإسكندرية للجهات المنصوص عليها بهذه المادة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ويبدأ ميعاد تقديم الطلب من ١٩٨٠/٥/١٨ .

(٣) رفع الحد الأدنى إلى ١٢ جنيه شهريا ، اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ ولغيا التعديلات المشار إليها بالادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ، ثم رفع إلى ٢٠ جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ثم أضيفت الزيادات ٤ جنيهات اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ ، ٥ جنيهات اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ وقد رفع الحد الأدنى للمعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ إلى ٢٥ جنيه شهريا .

(٤) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

بيان التعديل :

أضيفت عبارة « وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (١١٤) » وذلك ليتمد حكم النص المشار إليه للمتقدين وفقا للمادة المشار إليها فى النص .

ومع مراعاة الأحكام السابقة تسرى في شأن هذا المعاش الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .
 ويشترط للانتفاع بالأحكام المقدمة لتقديم طلب الى الجهة الأخيرة التي كان يعمل بها المستخدم أو العامل خلال ثلاث سنوات من تاريخ ^(١) العمل بهذا القانون ، وتلتزم هذه الجهة بصرف المعاش على حساب الخزانة العامة ، وفي حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .
 ويمنع من سبق منحه معاشاً استثنائياً من المتفعّلين بأحكام هذه المادة ، المعاش المقرر وفقاً لهذه الأحكام أو المعاش الاستثنائي أيهما أكبر .
 ويعفى هؤلاء المتفعّلون من رد ماسبق صرفه لهم من مكافآت ، كما يتجاوز اعتباراً من تاريخ العمل بهذه المادة ^(٢) عن استرداد ما تبقى من مبالغ المكافآت لمن منح معاشاً استثنائياً منهم .
 وتسرى الأحكام المنصوص عليها بهذه المادة في شأن من انتهت خدمته للعجز أو الوفاة من المعاملين بالمرسوم بقانون ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ولم يستحق معاشاً وفقاً لأحكامه ^(٣) .

مادة (١٦٧) :

يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية وقوانين التأمين والمعاشات التي حل محلها هذا القانون والمجينة فيما يلي :
 ١- المبالغ التي صرفت بالمخالفة لمطز الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك في الحدود التي أجاز فيها هذا القانون الجمع بين معاشين أو بين المعاش والدخل .
 ٢- المبالغ التي صرفت كمعاش بالمخالفة للبند ٢ من المادة ١١٢ وذلك في حدود المنحة المنصوص عليها بالبند المذكور .
 ٣- المبالغ التي صرفت كمصاريف جائزة بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات الموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .
 كما يتجاوز عن تحصيل ما تبقى من الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليهم عن مدد البعثة الرسمية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ^(٤) .

مادة (١٦٨) :

يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين منهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع ^(٥) بما يأتي :

أولاً - إعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضي وذلك بمراعاة الأحكام الآتية :

١- الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من انتهت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ إلى ١٩٧٥/٩/١ .

(٢٠١) ١٩٧٧/٥/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويومل بها اعتباراً من ١٩٧٥/٩/٨ .

(٤) ، (٥) الهامش السابق نفسه .

فيما عدا البند (ثانياً) فيعمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٥/١ ، وتصرف الفروق الناتجة عن إعادة تسوية المعاشات وفقاً للبند (١) من هذه المادة اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ ، وتصرف الفروق الناتجة عن إعادة التسوية طبقاً للبندين (٦ ، ٧) اعتباراً من ١٩٧٧/٥/١ وذلك تطبيقاً للمادة التاسعة عشرة المشار إليها .

٢- الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢٠ .

٣- الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ والفقرة الأولى من المادة ٢٤ .

٤- الاستثناء الوارد على البند ٣ من الفقرة الرابعة من المادة ١٩ .

٥- المادة ٣٠ .

٦- المادة ٤٤ ، على أنه بالنسبة للمستحقين فيشترط لصرف الجزء السابق الحرمان منه تقديم ما يثبت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

٧- الفقرة الأولى من المادة ٥١ متى توافر في الحالة تعريف إصابة العمل المنصوص عليها في هذا القانون .

٨- الفقرة الثانية من المادة ٥١ .

٩- المادة ٧١ .

١٠- الجدول رقم ٣ المرافق ، على أنه لا يجوز تعديل نسب المعاش إذا كان سيترتب على هذا التعديل الانتقاص من نصيب أحد المستحقين ، وفي حالة قطع أو وقف أحد الأنصبة أو جزء منه فيؤدى الجزء المخطوع أو الموقوف إن كان التعديل سيؤدى الى زيادة نصيبه .

١١- الجدول رقم ٨ المرافق ، وتحدد النسبة المنصوص عليها بالجدول المذكور في هذه الحالة على أساس السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش وفقاً للقانون الذي كان معاملاً به المؤمن عليه في تاريخ انتهاء خدمته .

١٢ - (١) إعادة توزيع المعاش بالكامل في حدود الأنصبة المنصوص عليها بهذا القانون ، وبالأحكام الواردة به بالنسبة للجزء الذى لم يتم توزيعه للمستحقين الذين كانت القوانين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها تقضى بتعديدهم من جزء من المعاش وليس من المعاش بالكامل .

ثانيها - طلب صرف تعويض النفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة ٢٦ ويصرف هذا التعويض على عدد السنوات الكاملة للخدمة التي استحق منها ، ويؤدى النفعة الأولى في شهر سبتمبر التالى لتاريخ العمل بهذا (٢) البند ثم في سبتمبر من كل سنة بعد ذلك وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل العمل بهذا القانون (٣) يؤدى مبلغ التعويض الى مستحقى المعاش في التاريخ المذكور ، أما في حالة وفاة صاحب المعاش بعد تاريخ العمل بهذا القانون (٤) فيؤدى التعويض أو ما تبقى منه لمستحقى المعاش في تاريخ وفاة صاحب المعاش ويوزع مبلغ التعويض كاملاً أو ما تبقى منه بحسب الأحوال بين المستحقين بنسب أنصبتهم في المعاش وإذا انفرد أحدهم أدى اليه كله أو الباقي منه بحسب الأحوال ويستمر صرف الدفعات الى المستحق في حالة إيقاف معاشه أما إذا قطع معاشه خلال فترة صرف الدفعات فيرد نصيبه أو ما تبقى منه على من يرد عليه معاشه ولا يصرف التعويض أو ما تبقى منه في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش .

ويجب تقديم طلب الانتفاع بالأحكام السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون (٥) ، وإذا طلب إعادة تسوية المعاش بعد هذا الجهاد تصرف الفرق المستحقة اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم الطلب .

والهيئة المختصة أن تعيد تسوية المعاش وصرف تعويض النفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة الى تقديم طلب .

ويراعى في إعادة التسوية ما يأتى :

(١) الأجر الذى سبق تسوية المعاش على أساسه .

(١) بند مضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويوصل به اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ .

(٢) ١٩٧٧/٥/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) امتد العمل بهذا الجهاد حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(ب) عدم تعديل إمانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .

(ج) يخصم من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من معاشات بصفه استثنائية .

مادة (١٦٩) :

يعتبر صحيحا ماتم تحويله من مبالغ الاحتياطي الى كل من المستوفيين .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثالثة من البند ١ من المادة ٣٦ تصب للمؤمن عليه المدة التي حسب على أساسها المبلغ المحول أو المدة التي حسبت بالمبلغ المذكور أيهما أكبر .

ويتجاوز عن تحصيل باقى أقساط المبالغ التي التزم بإدائها المؤمن عليه أو صاحب المعاش مقابل استكمال باقى المدة المحول عنها الاحتياطي (٧) .

مادة (١٧٠) (٧) :

يجوز لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون طلب الانتفاع بالأحكام الآتية:

أولا - بالنسبة لأصحاب المعاشات :

١- أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ ، وتستحق الزيادة في المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المطلوب .

ويسرى حكم تاريخ بدء استحقاق المعاش أو الزيادة فيه نتيجة ضم المدة في شأن الحالات التي أجازت فيها القوانين السابقة ضم مدة لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش لاستحقاق معاش أو زيادة فيه ، مع التجاوز عن استرداد ما صرف على خلاف ذلك .

٢- زيادة المعاش المستحق له متى أدى مبالغ تعدد وفقا للجدول رقم (٩) (٧) المرفق .

وتستحق هذه الزيادة اعتبارا من تاريخ وفاة صاحب المعاش أو بلوغه سن الستين أيهما أقرب ، واعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المطلوب في حالة أدائه بعد بلوغه السن المذكورة .

٣- البند ٢ من المادة ٣٢ .

ثانيا - بالنسبة لأصحاب المكافآت وتعويض الدفعة الواحدة :

يكون لصاحب المكافأة حق ضم مدة وفقا لأحكام المادة ٣٤ لمدة خدمته التي صرف عنها المكافأة إذا كان مجموع المدين يعطيه الحق في معاش وفقا للقانون الذى انتهت خدمته في ظله ، ويلتزم في هذه الحالة بداء المبالغ المخصص عليها بالمادة المذكورة ورد المكافأة ، ويستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لأداء المبالغ المطلوبة منه وفي حالة الأداء بالتقسيط تعتبر المبالغ أديت اعتبارا من تاريخ سداد أول قسط .

كما يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون بإحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها أو الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وكان معاملا بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية ويعمره مكافآت لانتهاء خدمته نتيجة نقله أو تعيينه بإحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التي صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشغراكه في التأمين مقابل رد ماسرفه ويسرى هذا الحكم في شأن من كان معاملا بقانون

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويصل بها اعتبارا من ١/٥/١٩٧٧ طبقا لحكم المادة التاسعة عشرة من القانون المذكور .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتبارا من ١/٥/١٩٧٥ وترامى التعديلات التي وردت بالمادة السابعة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(٣) تم إلغاء الجدول رقم ٩ اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

التأمينات الاجتماعية وبصرف له تعويض البعثة الواحدة لخرجه من نطاق تطبيق القانون بسبب اتحافه بإحدى الجهات التي كانت تخضع لأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وفي جميع الأحوال يقدم طلب الانتقال بالأحكام المتقدمة خلال فترة لاتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون^(١) ، وتؤدي المبالغ المطلوبة وفقا للآتي :

(أ) بالنسبة للحاتين ١ و ٢ من البند أولا دفعة واحدة نقدا خلال فترة إبداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات وتحصل الأقساط ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة .

(ب) بالنسبة للحالة ٣ من البند أولا وحالات البند ثانيا دفعة واحدة نقدا خلال فترة إبداء الرغبة ، أو بالتقسيط لمدة سنة .

مادة (٧١) :

مع مراعاة أحكام المادة ١٦٨ تعاد تسوية معاشات من انتهت خدمته قبل ١٩٧١/٩/٩ على أساس الأجر الأخير مضافا اليه علاوة أو أول مربوط الدرجة أو الفئة التالية أيهما أكبر وذلك متى توافرت في شأنه الشروط الآتية^(٢) :

١- إذا كان قد قضى خمس عشرة سنة في درجة أو فئة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين أو فئتين متتاليتين أو سبع وعشرين سنة في ثلاث درجات أو فئات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات أو فئات متتالية أو اثنتين وثلاثين سنة في خمس درجات أو فئات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة ، وتراعى في حساب هذه المدد المدة التي أخيفت بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم .

٢- أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثالثة ، وبالنسبة للعاملين بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاينة أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثامنة ، وبالنسبة لمن انتهت خدمتهم في ظل الأنظمة السابقة على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام يفترض أن تكون الخدمة قد انتهت قبل أن يحصل على الدرجة أو الفئة الثانية أو الدرجة أو الفئة السابعة بحسب الأحوال .

وإذا كان صاحب المعاش قد حصل على الدرجات المشار إليها في البند ٢ وتوافر فيه الشروط المنصوص عليه بالبند (١) أعيد تسوية معاشه على أساس المرتب الأخير مضافا اليه علاوة .

وهند حساب الأجر الأخير يراعى ماتم إضافته من ملاقات بمقتضى قوانين أو قرارات .

ومع مراعاة أحكام الفقرتين السابقتين تزداد المعاشات المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش بمقدار ٣٠ ٪ من المعاش المستحق في تاريخ العمل بهذا القانون^(٣) ولايسرى هذا الحكم في شأن معاشات الوفاة والعجز المذرة بنسبة من الأجر .

ولا يترتب على الزيادة المستحقة وفقا للأحكام المتقدمة أى تعديل في إعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .

وتلتزم الخزنة العامة بالفروق الناتجة من تطبيق الأحكام السابقة .

(١) ١٩٧٥/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وامته هذا الميعاد حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) مادة معلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويصل بها اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ تصرف الفروق الناتجة من الزيادات التي استحقها النص اعتبارا من ١٩٧٧/٥/٩ تطبيقا للمادة التاسعة عشرة من القانون المذكور .

(٣) ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة (١٧٢) :

مع مراعاة أحكام المادة ١٧١ تزايد المعاشات المستحقة لمن انتهت خدمتهم قبل ١/٧/١٩٦٥ المعاملين بأحكام القوانين أرقام: ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات الاستثنائية وكذلك المستحقين منهم بنسبة ١٠ ٪ من المعاش دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل فى اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم .

مادة (١٧٣) :

تسرى أحكام المواد الآتية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على الفئات الموضحة قرين كل منها وذلك عن الفترة من ١/٧/١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

١- المادة ٢ من القانون المذكور تسرى فى شأن أصحاب المعاشات المعاملين للخدمة بإحدى الوظائف التى تسرى فى شأنها أحكامه من المعاملين بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والمعاملين بقوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

٢- المادة ١٠ من القانون المذكور تسرى فى شأن المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي وأعيدوا إليها قبل العمل بهذا القانون .

مادة (١٧٤) :

يستبدل بعبارة « قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » الواردة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعمود شخصية فى الخارج فى نظام التأمينات الاجتماعية عبارة « قانون التأمين الاجتماعى » .

مادة (١٧٥) :

يستبدل بعبارة « قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ » بعبارة « قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » الواوردين بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادخار للعاملين عبارة « قانون التأمين الاجتماعى » .

ويستبدل بملاحضات الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بالفقرة السابقة الملاحظات التالية وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ :

- ١- يقدّر العامل الذى يحسب على أساسه المبلغ المدخر وفقاً للمدة المنصوص عليها بالبنـد ب من المادة ٥ .
- ٢- تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/٧/١٩٦٥ حتى ٣١/٧/١٩٦٧ بواقع نصف المعامل .
- ٣- تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/٨/١٩٦٧ حتى ٣١/١٠/١٩٧٣ بواقع ثلاثة أرباع المعامل .
- ٤- تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١/١١/١٩٧٣ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ بواقع كامل المعامل فيما عدا من لم تسر فى شأنهم أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتعميل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فتحسب بالنسبة لهم بواقع ثلاثة أرباع المعامل .

وتراعى الأحكام التالية فى تطبيق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه :

(١) ١١٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

١- يعتبر صحيحاً ماتم تحصيله من اشتراك الانصار وماتم صرفه من مبالغ مخفرة لن انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١٩٧٥/١/٢١ حتى ١٩٧٥/٥/٢١ .

٢- تغنى المبالغ التى حصلت خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٥ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٥ بالزيادة عن قيمة اشتراك الانصار المنصوص عليه بالقانون المذكور من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها .

مادة (١٧٦) :

مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١١/٢/١٩٦٣ (هـ) يكون لأصحاب الماشات الذين فصلوا بغير الطريق التاديبى قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طلب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ^(١) بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب وجميع المستندات المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة المختصة خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر في كل وزارة للنظر في الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالي :

١- مستشار من محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة ورئيسا

٢- رئيس محكمة أو مستشار مساعد بمجلس الدولة .

٣- أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوزارة أو
بإحدى الجهات التابعة لها يتنوبه الوزير المختص

أعضاء

وتفصل اللجنة في الطلبات بعد الاطلاع على ملف الخدمة وما قدم اليها من أوراق ومستندات متعلقة بقرار إنهاء الخدمة والأسباب التي بنى عليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ احوالة الطلبات اليها .

وتعتبر أسباب الفصل غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بصاحب المعاش عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التاديبى .

وللجنة سماع أقوال الطالب أو الجهة التي كان يعمل بها عند انتهاء خدمته أو غيرها من الجهات ، وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية وتنفذ ، وتبلغ قرارات اللجنة الى الوزير المختص لتبليغها خلال اسبوع على الأكثر الى الجهة المختصة بتسوية المعاش والى الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى في قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إخطار لوى الشان بها .

وتلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش بإعادة تسويته وفقا للقواعد الآتية:

١- من بلغ سن التقاعد قبل تاريخ العمل بهذا القانون ^(٢) أو توفى قبل بلوغه هذه السن فتعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي كان سيمصل اليها لو لم يفصل بغير الطريق التاديبى .

(هـ) تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التاديبى من قبيل أعمال السيادة التى لا يخضع مجلس الدولة بجهة قضاء إدارى في نظر الطلبات المقدمة بإحالتها .

(١) امض هذا الميعاد حتى ١٩٨٢/١٢/٢١ بالقانون رقم لسنة ١٩٨٠ .

(٢) امض هذا الميعاد حتى ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٢- من لم يبلغ السن المشار إليها بالبند السابق حتى تاريخ العمل بهذا القانون ^(١) تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي كان سيحصل إليها نتيجة حساب مدة الفصل حتى تاريخ العمل بهذا القانون ^(٢) مضافا إليها العلاوات النورية والمدة حتى تاريخ بلوغه من التقاعد .

٣- بالنسبة لمن تقضى قوانين تولفهم بالإحالة إلى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمته وفق قانونه فيما لو لم يفصل بغير الطريق التانيبي ، ومن توفي منهم قبل وصوله إلى هذه الرتبة ويقبل تاريخ العمل بهذا القانون ^(٣) تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كان يحصل إليها في تاريخ الوفاة .

وينتفع بالأحكام المتقدمة كل من سبق فصله بغير الطريق التانيبي وكانت مدة خدمته لاتعطي الحق في معاش اذا ماترتب على حساب مدة الفصل استحقاقه معاشا وكذلك الذين فصلوا بغير الطريق التانيبي في الفترة من ١١/٣/١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ولم تصدر بشأنهم قوانين تجيز إعادة النظر في قرارات فصلهم .

وعفى من رد المكافأة أو تعويض الدفعة الواحدة من يكون قد تقاضاها من تسرى في شأنهم الأحكام السابقة .
وتحصل الخزانة العامة للمبالغ المستحقة نتيجة تسوية أو إعادة تسوية المعاشات طبقا للأحكام السابقة ، وتخصم الاشتراكات التي تكون قد أدبت لأحد الصنوفتين خلال مدة الفصل من المبالغ المطلوبة من الخزانة العامة ^(٤) .

مادة (١٧٧) :

تسرى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك من تاريخ العمل به .

الباب الثالث عشر في العقوبات

مادة (١٧٨) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالمعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

مادة (١٧٨) مكررا (٥) :

يعاقب بالعسب مدة لاتتجاوز شهرا وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من منع العاملين بالهيئة المختصة ممن لهم صفة الضميمة القضائية من دخول محل العمل أو لم يكتفهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والأوراق التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون أو أعطى بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له .

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ وتصرف اعتبارا من ١/٥/١٩٧٧ الفروق الناتجة عن المزايا التي استحدثها النص وذلك تطبيقا للمادة التاسعة عشرة من القانون المذكور ، وكذلك معاشات من أصابهم التعديل للفئات المنتفعة بهذا النص ومن ظانهم بالتقدم بالمعاشات خلال المزايا المحددة من اللوائح التي كان ينص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) مادة مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

مادة (١٧٩) :

يعاقب بالعيب مدة لاتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لاتزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة المختصة بغير حق ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تمتد عن طريق إعطاء بيانات خاطئة عدم الوفاء بمستحقات الهيئة المختصة كاملة .

مادة (١٨٠) :

- يعاقب صاحب العمل بغرامة لاتقل عن مائة قرش ولاتجاوز ألفى قرش في أى من الحالات الآتية :
- (أ) عدم نقل المصاب الى مكان العلاج بالمخالفة لحكم المادة ٥٠ .
 - (ب) عدم إبلاغ الشرطة بأى حادث يعجز أحد عماله عن العمل وذلك بالمخالفة لحكم المادة ٦٣ .
 - (ج) عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة المختصة بالمخالفة لأحكام المادتين ١٢٨ و ١٥١ .
 - (د) مخالفة أحكام المادة ١٥١ أو القرارات المنفذة لها .
 - (هـ) عدم قيامه - بناء على طلب الهيئة المختصة - بخمس المبالغ التى صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق ، أو عدم قيامه بتوريد هذه المبالغ للهيئة المختصة فى مواعيد سداد الاشتراكات وذلك بالمخالفة لحكم المادة ١٥٨ .

مادة (١٨١) :

يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل فى القطاع الخاص لم يقم بالاشتراك فى الهيئة المختصة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل صاحب عمل يعمل المؤمن عليهم أى نصيب فى نفقات التأمين لم ينس عليها فى هذا القانون وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع المؤمن عليهم قيمة متحصلة من نفقات التأمين .

وفى جميع الأحوال تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شائهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه فى المرة الواحدة .

مادة (١٨٢) :

يعاقب بغرامة لاتقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفى قرش كل صاحب عمل يخالف أحكام المادة ١٦٢ .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شائهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه فى المرة الواحدة ، فإذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لاتجاوز عشرة أمثالها .

وتقتضى المحكمة من تلقاء نفسها بما يكون مستحقا للمؤمن عليه أو المستحقين عنه .

مادة (١٨٣) :

يعاقب بالعيب مدة لاتزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتجاوز خمسين جنيهها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أفتشى من موظفى الهيئة المختصة سرا من أسرار الصناعة أو المهنة أو العمل أو غير ذلك من أساليب العمل التى يكون قد أطلع عليها بحكم المادة ١٥٣ .

مادة (١٨٤) :

تثول الى الهيئة المختصة جميع المبالغ المحكوم بها على مخالفى أحكام هذا القانون ويكون الصرف منها فى الأوجه التى يحدتها قرار (هـ) من وزير التأمينات .

(هـ) قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٢ ، نشر بمعد اللوائح المصرية رقم ١٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٨/٩ .

جدول رقم (١)
جدول الامراض المهنية

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) فى سبكاته . العمل فى صناعة الألوات من سبكاته الرصاص أو الرصاص القديم (الخردة) . العمل فى صناعة مركبات الرصاص صهر الرصاص . تحضير واستعمال مينا الخزف المحتوية على الرصاص . التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ..إلخ . وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لغيبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذلك أى عمل يستدعى التعرض لغيبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام فى صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب ، وصناعة المفرعات الزئبقية ... إلخ .
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغيبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغيبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

٥	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أوتداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغاز أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميضية أو الأثرية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غازها .
٧	التسمم بالمنفذين ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنفذين أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غاز المنفذين أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمل في استخراج أو تحضير المنفذين أو مركباته وصنعتها وتعبئتها .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غاز الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم ، أو حامض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليه .
١٠	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته ، ويشمل ذلك : التعرض لغاز كربونيل النيكل .
١١	التسمم بملوث أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات .	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون ، ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراجات وقامات الطوب والجير .. إلخ
١٢	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عنه من مضاعفات .	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته ، وكذلك كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته وأثرقتها أو المواد المحتوية عليها .

١٣	التسمم بالكحول والفلور والهيدروجين ومركباته .	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكحول أو الفلور أو الهيدروجين ومركباتها وكذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو بخاراتها .
١٤	التسمم بالبيترول أو غازاته أو مشتقاته ومشتقاته .	كل عمل يستدعي تداول أو استعمال البيترول أو غازاته أو مشتقاته ، كذا أى عمل يستدعي التعرض لتلك المواد ، صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكحول وفورم و رابع كلور الكربون.	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول الكحول وفورم أو رابع كلور الكربون وكذا أى عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلوريد الأنتين وثالث كلوريد الأنتين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد أو التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنتج عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة إكس .	أى عمل يستدعي التعرض للراديوم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة إكس .
١٨	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعين المزمنة .	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزيت أو البترومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارالين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات لهذه المواد وكذا التعرض لأى مادة سميكة أخرى حلبة أو سائلة أو غازية .
١٩	تأثير العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات	أى عمل يستدعي التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف العين أو ضعف الإبصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوية (نويموكونيوزيس) التي تنشأ من : (٢) غبار السليكا (سليكوزيس) (١) غبار الاسبستوس (اسبستوزيس) (٣) غبار القطن (بيسينوزيس) وغبار الكتان بيسينوزيس (٤)	أى عمل يستدعي التعرض لغبار حيث التواجد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥٪ كما حصل في المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو طحتها أو في صناعات السنات الحجرية أو تلصع المعادن بالزئبق أو لأية أعمال أخرى تستدعي التعرض لغبار الاسبستوس وغبار القطن وغبار

(هـ) قرار وزير التامينات رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨١ ويعمل به اعتباراً من ١٩٨١/١٢/٣١ - نشر بالقانون المصرية بالعدد رقم ٣٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ .

٢١	الجمرة الخبيثة (أنتراكس)	٤) غبار بوردرة التلك (تليكوزس) (**)	الكثبان وبوردرة التلك لدرجة تنشأ عنها هذه الأمراض . كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض ، أو تداول رممها أو أجزاء منها بما في ذلك الجلود ، الحوافر والقرون والظفر ويدخل في ذلك أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء أو منتجاتها الخام ومخلفاتها .
٢٢	السقولة		كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض ، وتداول رممها أو أجزاء منها .
٢٣	مرض الدرن		العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذا المرض .
٢٤	أمراض العميات المعنية		العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذه العميات والمخالطة بحكم العمل في مجالات الأمراض المعدية ، والعمل في المعامل أو مراكز الأبحاث المختصة بهذه التوعية من الأمراض (***)
٢٥	التسمم بالبريلييوم		أى عمل يستدعي استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٦	التسمم بالسيليبيوم		وأى عمل يستدعي التعرض لجباره أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٧	الأمراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي		كل عمل يستدعي التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمد طويلة.

= - بيان التعديل :

إضافة غبار الكثبان لأمراض الغبار الرئوي وأسبابها .

(**) قرار وزير التجهيزات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٣ ويعدل به اعتباراً من ١٥/٩/١٩٨٣ - تاريخ صدوره .

- بيان التعديل :

= إضافة مرض غبار بوردرة التلك لأمراض الغبار الرئوية وأسبابها .

- إضافة المخالطة بحكم العمل في مجالات الأمراض المعدية والعمل في المعامل أو مراكز الأبحاث المختصة بنوعية الأمراض المعدية .

- ملحوظة : تسرى هذه التعديلات على الحالات السابقة على صدور القرارين المشار إليهما مع صرف الحقوق المالية اعتباراً من تاريخ صدور كل منهما .

(***) قرار وزير التجهيزات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٣ ، ويعدل به اعتباراً من ١٥/٩/١٩٨٣ . تاريخ صدوره .

٢٨	الأمراض والأمراض الياثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها .	كل عمل يستدعى التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .
٢٩	الصمم المهني	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العمال لتأثير الموضاء أو العقاقير والكيماويات التي تؤثر على السمع .

جنول رقم (٢) (١)

أولا : بتقدير درجات العجز في حالات فقد العضوى :

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١	بتر الذراع الأيمن الى الكتف	٪ ٨٠
٢	بتر الذراع الأيمن الى مافوق الكوع .	٪ ٧٥
٣	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع .	٪ ٦٥
٤	بتر الذراع الأيسر الى الكتف .	٪ ٧٠
٥	بتر الذراع الأيسر الى مافوق الكوع .	٪ ٦٥
٦	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع .	٪ ٥٥
٧	بتر الساق فوق الركبة .	٪ ٦٥
٨	بتر الساق تحت الركبة .	٪ ٥٥
٩	الصمم الكامل .	٪ ٥٥
١٠	فقد العين الواحدة .	٪ ٣٥
١١	بتر الإبهام	أيسر ٪ ٢٥ أيمن ٪ ٣٠
١٢	بتر السلامية الطرفية للإبهام	٪ ١٥
	بتر السبابة	٪ ١٠
	بتر السلامية الطرفية للسبابة	٪ ٥
	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة .	٪ ٨ ٪ ١٠

(١) أضيفت حالات جديدة بالقرار الوزاري رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٨ ، انظر الكتاب الثاني الصادر في أبريل ١٩٧٩ .

جدول رقم (٢) ^(١)

أولاً : بتقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي :

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١٣	بتر الوسطى	٪ ٨
	بتر السلامية الطرفية للوسطى	٪ ٤
	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية .	٪ ٦
١٤	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى .	٪ ٥
	بتر السلامية الطرفية .	٪ ٣ (١)
	بتر السلاميتين الطرفيتين .	٪ ٤
١٥	بتر اليد اليمنى عند المعصم	٪ ١٠
١٦	بتر اليد اليسرى عند المعصم	٪ ٥٠
١٧	بتر القدم مع عظام الكاحل .	٪ ٥٥
١٨	بتر القدم دون عظام الكاحل .	٪ ٣٥
١٩	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها .	٪ ٣٠
٢٠	بتر الأصبع والمشطية الخامسة للقدم .	٪ ١٠
٢١	بتر إبهام القدم ومثلثة مشطه .	٪ ١٠
٢٢	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة .	٪ ٥
٢٣	بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم .	٪ ٤
٢٤	بتر السلامية الطرفية لإبهام القدم	٪ ٣
٢٥	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام .	٪ ٣

(١) صلت بقرار وزير التأمينات رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٩ صادر في ١٨/٩/١٩٨٩ وكانت النسبة قبل التعديل ٣٠ ٪ .

يراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضوى ما يأتى :

١- أن تكون الجراحة قد التأت تماما كاملا (دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية ، كالتندبات ، أو التليفات ، أو التكتسات ، أو الالتصاقات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزداد درجات العجز) تبعا لما يتخلف عن هذه المضاعفات .

٢- فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة السببية للعجز ، والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .

٣- فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

٥- إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزا (كليا) مستديما عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود، وإذا كان العجز (جزئيا) قدرت نسبته تبعا لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

٦- فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى البند ٣ من المادة (٣٩) ، إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجنول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز باى حال من الأحوال أن تتعداها .

ثانيا : فى حالات فقد الإبصار :

درجة الإبصار (١)	نسبة قوة الإبصار (٢)	نسبة فقد الإبصار (٣)	درجة العجز للعين المصابة (٤)
٦/١	١٠٠,٠	—	—
٩/١	٩١,٥	٨,٥	٢,٩٠
١٢/١	٨٣,٦	١٦,٤	٥,٧٤
١٨/١	٦٩,٩	٣٠,٠	١٠,٥٣
٢٤/١	٥٨,٥	٤١,٥	١٤,٥٢
٣٦/١	٤٠,٠	٦٠,٠	٢٤,٠٠
٦٠/١	٢٠,٠	٨٠,٠	٢٨,٠٠
٦٠/٥	١٤,٠	٨٦,٠	٣٠,١٠
٦٠/٤	٨,٢	٩١,٠	٣٧,١٣
٦٠/٣	٢,١	٩٧,٩	٣٤,٣٦
٦٠/٢	٠,٦	٩٩,٤	٣٤,٧٩
٦٠/١ فقد	—	١٠٠,٠	٣٥,٠٠

ويراعى فى تقدير العجز المتخلف عن فقد الإبصار ما يأتى :

- ١- أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الإبصار للعين قبل الإصابة وبهذه إذا كان هناك سجل يوضح درجة إبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤).
- ٢- وفى حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة تعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦.
- ٣- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً (لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠ ٪) (عمود ٣).
- ٤- فى حالة فقد إبصار العين الوحيدة تعتبر عجزاً (كاملاً).
- ٥- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة الإصابة بكلا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة إبصار كل منهما أى ، باعتبار أن الإبصار لكل عين ٥٠ ٪ (عمود ٣) .

ثالثاً : فى حالة فقد السمع :

- ١ - يعتبر السمع سليماً إذا كان لايتجاوز (١٥) ديسبل لكل من الأذنين .
- ب - تمسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على (١٥) ديسبل .
- ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠ ٪ إذا كان متوسط الضعف فى القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف فى هذه الحالة ٥٥ ٪ من العجز الكلى .
- ويراعى فى تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يلى :
- ١- أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التى يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠٠ سيكل / ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائى لإمكان الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من التذبذبات التى لايسهل عملها بالشبكة الرنانة .
- ٢- أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبهذه إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
- ٣- فى حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليماً ١٠٠ ٪ تبعاً لسن العامل المصاب أى يضاف (١ إلى ٢) ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .
- ٤- مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى فى حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠ ٪ من السمع الكامل .
- ٥- مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى فى حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعاً للنظام الآتى :

(١) النسبة المئوية لفقد السمع بالأذنين معا =

$$\left(\frac{\text{نسبة فقد السمع فى الأذن الأقوى} \times ٥ + \text{نسبة فقد السمع فى الأذن الأضعف}}{٦} \right)$$

- (ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠ ٪ من فقد السمع تعادل ٥٥ ٪ من العجز الكامل .
- ويشترط فى جميع ماتقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقراراً تاماً .

جدول رقم ٣ (٣.٢.١)

جدول توزيع المعاش على المستحقين

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الانصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان والإخوة والأخوات
١	أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد أو أكثر .	١ إلى ٢ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	١ إلى ٢ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	-
٢	أرملة أو أرامل أو زوج ووالد أو والدان .	٢ إلى ٣	-	١ إلى ٣ لأيهما أو كليهما بالتساوي .
٣	أرملة أو أرامل أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر	٣ إلى ٤	-	١ إلى ٤ لأيهما أو كليهما بالتساوي
٤	أرملة أو أرامل أو زوج فقط .	٣ إلى ٤ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	-	-
٥	أرملة أو أرامل أو زوج وولد أو أكثر . والد أو والدان .	١ إلى ٣	١ إلى ٢	١ إلى ٦ لأيهما أو كليهما بالتساوي .
٦	ولد واحد	-	٢ إلى ٣ المعاش كامل المعاش	-
٧	أكثر من ولد	-	-	-
٨	ولد واحد ووالد أو والدان	-	-	١ إلى ٣ لأيهما أو كليهما بالتساوي
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدين	-	٥ إلى ٦	١ إلى ٦ لأيهما أو كليهما بالتساوي
١٠	والد واحد أو والدان	-	-	١ إلى ٢ لأيهما أو كليهما بالتساوي
١١	أخ أو أخت أو أكثر.	-	-	١ إلى ٢ لأيهما أو كليهما بالتساوي ويوزع بينهم بالتساوي
١٢	والد واحد أو والدان وأخ أو أخت أو أكثر ^(١)	-	-	١ إلى ٢ لأيهما أو كليهما بالتساوي ١ إلى ٤ لأيهما أو كليهما بالتساوي

(١) عدلت ملاحظات هذا الجدول بالقرنين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعدل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ .

(٢) كما عدلت ملاحظات بالقرنين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ . =

ملاحظات الجدول رقم ٣^(١)

١- تعتبر المطلقة والزوج المستحق في حكم الأرملة .

٢- في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه ينزل إلى باقي المستحقين من فئة هذا المستحق ، وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقي المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد رد الباقي على الفئة التالية وذلك كله بمراعاة الترتيب الموضح في الجدول التالي :

فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه	فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش
الأرملة	١- الأولاد . ٢- الوالدان . ٣- الإخوة والأخوات .
الأولاد	١- الأرملة . ٢- الوالدان
الوالدان	١- الأرملة . ٢- الأولاد . ٣- الإخوة والأخوات .

ويراعى قبل تنفيذ قاعدة أولوية المعاش أو رده خصم ما يكون قد استحق من معاش دون المساس بمعاشات باقي المستحقين.

٣- في حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين في تاريخ زوال السبب .

٤- يتحدد نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد بالجدول^(٢) .

٥- لا يرد المعاش الذي منح بالزيادة عن معاش المورث في حالة إيقافه أو قطعه .

= - بيان التعديل :

- استكمال قاعدة أولوية ورد المعاش بالنسبة للوالدين والإخوة والأخوات مع تعديل كامل في قواعد الرد .

(٣) كما عدلت ملاحظاته بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٤) بند مضاف بالقانون ١٩٨٠/٩٢ ويعدل به اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ ويصرى حكمه في شأن الحالات السابقة مع الصرف من التاريخ المذكور.

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

- بيان التعديل . أولوية المعاش بعد قطعه للوالدين والإخوة والأخوات .

(٢) بند معدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

٦- في حالة قطع معاش الوالدين في الحالة رقم ٢ يتول الباقي من تسيبهما بعد الرد على فئة الأرمال الى الإخوة والأخوات الذين تتوافر في شائهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ وذلك في حدود الربع .
وفي حالة قطع معاش فئة الأرمال في الحالة المشار إليها بالفقرة السابقة يتول ربع معاش المورث الى الإخوة والأخوات الذين تتوافر في شائهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ (١) .

جدول رقم (٤) (٢)

تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري .	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري .
حتى سن ٤٠	١,٨٠٠	حتى سن ٥٠	٢,٢٠٠
٤١	١,٨٢٠	٥١	٢,٢٦٠
٤٢	١,٨٦٠	٥٢	٢,٣٢٠
٤٣	١,٩٠٠	٥٣	٢,٤٠٠
٤٤	١,٩٢٠	٥٤	٢,٥٠٠
٤٥	١,٩٦٠	٥٥	٢,٦٠٠
٤٦	٢,٠٠٠	٥٦	٢,٧٠٠
٤٧	٢,٠٥٠	٥٧	٢,٨٠٠
٤٨	٢,١٠٠	٥٨	٢,٩٠٠
٤٩	٢,١٥٠	٥٩ فأكثر	٣,٠٠٠

ملاحظات (٣) :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة بواقع ٣٠٪ من المعامل الوارد في هذا الجدول وعلى أساس الأجر والسن في تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٣- تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الأجر الاساسي على أساس السن والأجر في تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٤- تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في الأجر المتغير على أساس السن في تاريخ تقديم الطلب والمتوسط الشهري للأجور التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال المدة حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب

(١) ملاحظة مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالفقرة الأولى منها اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

(٢) جدول معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٣) هذه ملاحظات الجدول بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

الخصاب .

٥ - تقدر المبالغ المطلوبة وفقا للمادة ٣٣ بواقع ٤٠ ٪ من المعامل الوارد بهذا الجدول وعلى أساس السن والأجر في تاريخ تقديم طلب الاشتراك .

جدول رقم (٥) بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي
حتى سن ٢٥	٪٣٦٧	٤٤	٪١٤٠
٢٦	٪٣٦٠	٤٥	٪١٣٣
٢٧	٪٢٥٣	٤٦	٪١٢٧
٢٨	٪٢٤٧	٤٧	٪١٢٠
٢٩	٪٢٤٠	٤٨	٪١١٣
٣٠	٪٢٣٣	٤٩	٪١٠٧
٣١	٪٢٢٧	٥٠	٪١٠٠
٣٢	٪٢٢٠	٥١	٪٩٣
٣٣	٪٢١٣	٥٢	٪٨٧
٣٤	٪٢٠٧	٥٣	٪٨٠
٣٥	٪٢٠٠	٥٤	٪٧٣
٣٦	٪١٩٣	٥٥	٪٦٧
٣٧	٪١٨٧	٥٦	٪٦٠
٣٨	٪١٨٠	٥٧	٪٥٣
٣٩	٪١٧٣	٥٨	٪٤٧
٤٠	٪١٦٧	٥٩	٪٤٠
٤١	٪١٦٠	٦٠	٪٣٣
٤٢	٪١٥٣	حتى سن ٦٢	٪٢٥
٤٣	٪١٤٧	أكثر من سن ٦٢ (١)	٪٢٠

ملاحظة :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(١) بمسألة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٧ .

جدول رقم (٦) (١)

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق .
٢٠	٢٧٤,١٠٠
٢١	٢٦٩,٥٠٠
٢٢	٢٦٤,٩٠٠
٢٣	٢٦٠,٣٠٠
٢٤	٢٥٥,٧٠٠
٢٥	٢٥١,١٠٠
٢٦	٢٤٦,٦٠٠
٢٧	٢٤٢,٠٠٠
٢٨	٢٣٧,٤٠٠
٢٩	٢٣٢,٩٠٠
٣٠	٢٢٨,٣٠٠
٣١	٢٢٣,٧٠٠
٣٢	٢١٩,٢٠٠
٣٣	٢١٤,٧٠٠
٣٤	٢١٠,٢٠٠
٣٥	٢٠٥,٨٠٠
٣٦	٢٠١,٤٠٠
٣٧	١٩٧,٠٠٠
٣٨	١٩٢,٦٠٠
٣٩	١٨٨,٣٠٠
٤٠	١٨٤,١٠٠
٤١	١٧٩,٩٠٠
٤٢	١٧٥,٧٠٠
٤٣	١٧١,٦٠٠
٤٤	١٦٧,٥٠٠
٤٥	١٦٣,٤٠٠
٤٦	١٥٩,٣٠٠
٤٧	١٥٥,٣٠٠

(١) جدول معدل بالفائدين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ ، نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٤ .

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروضة أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق .
٤٨	١٥١,٣٠٠
٤٩	١٤٧,٤٠٠
٥٠	١٤٣,٥٠٠
٥١	١٣٩,٥٠٠
٥٢	١٣٥,٤٠٠
٥٣	١٣١,٣٠٠
٥٤	١٢٧,١٠٠
٥٥	١٢٢,٨٠٠
٥٦	١١٨,٤٠٠
٥٧	١١٣,٩٠٠
٥٨	١٠٩,٣٠٠
٥٩	١٠٤,٦٠٠
٦٠	١٠٠,٠٠٠

ملاحظات:

- (أ) في حالة حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- (ب) لحساب القسط الشهري تقسم مجموع الأقساط المفروضة أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .
- (ج) تجبر قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش .

جدول رقم (٧)
رأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنيه واحد

السنة من الاستبدال	لدة ٥ سنوات	لدة ١٠ سنوات	لدة ١٥ سنة
حتى سن ٤٠	٥٣,٣٠٠	٩٤,٨٠٠	١٢٦,٦٠٠
٤١	٥٣,٢٥٠	٩٤,٦٠٠	١٢٦,١٠٠
٤٢	٥٣,٢٠٠	٩٤,٤٠٠	١٢٥,٦٠٠
٤٣	٥٣,١٥٠	٩٤,٢٠٠	١٢٥,١٠٠
٤٤	٥٣,١٠٠	٩٤,٠٠٠	١٢٤,٦٠٠
٤٥	٥٣,٠٥٠	٩٣,٧٠٠	١٢٤,١٠٠
٤٦	٥٢,٩٥٠	٩٣,٤٠٠	١٢٣,٥٠٠
٤٧	٥٢,٨٥٠	٩٣,١٠٠	١٢٣,٧٠٠
٤٨	٥٢,٧٥٠	٩٢,٨٠٠	١٢١,٩٠٠
٤٩	٥٢,٦٥٠	٩٢,٤٠٠	١٢١,٠٠٠
٥٠	٥٢,٥٥٠	٩١,٩٠٠	١٢٠,٠٠٠
٥١	٥٢,٤٥٠	٩١,٤٠٠	١١٨,٩٠٠
٥٢	٥٢,٣٠٠	٩٠,٨٠٠	١١٧,٧٠٠
٥٣	٥٢,١٥٠	٩٠,٢٠٠	١١٦,٤٠٠
٥٤	٥٢,٠٠٠	٨٩,٥٠٠	١١٤,٩٠٠
٥٥	٥١,٨٠٠	٨٨,٨٠٠	١١٣,٣٠٠
٥٦	٥١,٦٠٠	٨٨,٠٠٠	١١١,٦٠٠
٥٧	٥١,٣٥٠	٨٧,١٠٠	١٠٩,٨٠٠
٥٨	٥١,١٠٠	٨٦,١٠٠	١٠٧,٩٠٠
٥٩	٥٠,٨٠٠	٨٥,١٠٠	١٠٥,٨٠٠
٦٠	٥٠,٥٠٠	٨٤,٠٠٠	١٠٣,٦٠٠
٦١	٥٠,١٥٠	٨٢,٨٠٠	١٠٠,٠٠٠
٦٢	٤٩,٨٠٠	٨١,٤٠٠	٩٨,٠٠٠
٦٣	٤٩,٣٥٠	٧٩,٩٠٠	٩٦,٠٠٠
٦٤	٤٨,٩٠٠	٧٨,٣٠٠	٩٤,٠٠٠
٦٥	٤٨,٤٠٠	٧٦,٧٠٠	٩٢,٠٠٠

ملاحظات :

١- في حالة حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

٢- يراعى في حساب السن الاضافة التي تقرها الهيئة الطبية المختصة وفقا للمالة الصحية لمطالب الاستبدال . وتظل نتيجة الكشوف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .

٣- لا يجوز الاستبدال لمن تقرّر الهيئة الطبية المختصة أن صحته من نوع ردى .

٤- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن الخامسة والستين وذلك بمراعاة ما جاء بالبند ٧ .

جدول رقم (٨) ^(١)

نسب خفض المعاشات

النسبة خفض في المعاش	السن في تاريخ استحقاق الصرف
١٥ ٪	أقل من ٤٥ سنة
١٠ ٪	٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٥ ٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

يجوز إلغاء أو تخفيض النسب المشار إليها في هذا الجدول بالنسبة للمواطنين بالأممال الصعبة أو الخطرة وذلك طبقا للقواعد التي يتضمنها القرار المشار إليه في الفقرة الثانية من البند ١ من المادة ١٨ ^(٢) .

(١) هذا الجدول معدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) نقرة مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧ .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

(٧) المادة الأولى

المادة الثالثة :

المادة الثامنة :

المادة الرابعة :

: الألف

(٢) سبق التنويه بالواد من الأولى حتى الثانية عشرة من هذا القانون قد تناولت نموص الواد المعدل من قانون التلبيد الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧، بأن الواد من الثالثة عشرة حتى التاسعة عشرة قد تضمنت الأحكام الانتقالية للفترة من ١/٩/١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ وحتى ٣٠/٩/١٩٧٧ .

المادة الخامسة :

يستبدل بالفصل الثاني من الباب الحادي عشر من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

المادة السادسة :

يستبدل بالمواد ١٣٦ و ١٤٠ و ١٤٩ و ١٥٤ فقرة ١ و ١٦٠ و ١٦٢ فقرة ٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصوص الآتية :

المادة السابعة :

يستبدل بالعبارات الآتية أينما وردت في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ العبارات المقابلة لها فيما يلي :

- « التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة » : « تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة » .
 - « التأمين ضد المرض » : « تأمين المرض » .
 - « التأمين ضد إصابات العمل » : « تأمين إصابات العمل » .
 - « التأمين ضد البطالة » : « تأمين البطالة » .
 - « فوائد ، وفوائد تأخير » : « ريع استثمار » .
- المادة ٢٣ : المادة ٢٧ في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٤ .

المادة الثامنة :

تضاف إلى نصوص المواد التالية من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ البنود والفقرات الآتية :

- مادة ٥ بند (ب) بالعجز عن الكسب
- مادة ٦٥ - بند ٧ -
- مادة ٨٤ - فقرة ٢ -
- مادة ٩١ - بند ٤ -
- مادة ١٢٥ - فقرة ٥ -
- مادة ١٥٢ - فقرة ٣ -

المادة التاسعة :

- يستبدل بالجدول رقم ٣ الملحق بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بالجدول المرافق .
- كما يستبدل بعبارة « حتى سن ٦٥ » بالجدول رقم ٥ عبارة « أكثر من سن ٦٢ سنة » .
- وبعبارة « السن عند تقديم طلب الصرف » بالجدول رقم ٨ عبارة « السن في تاريخ استحقاق الصرف » .

المادة العاشرة :

يضاف الى الجدول رقم ٨ الملحق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ملاحظة نصها الاتي :

المادة الحادية عشرة :

يضاف الى الجداول المرفقة بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه الجدول المرافق رقم ٩ .

المادة الثانية عشر :

تُلغى الفقرة الأخيرة من المادة ٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، كما يلغى البندان ٣ و ٤ من الجدول رقم ٤ المرافق له .

المادة الثالثة عشرة :

يعاد حساب المبالغ التي ادبت للاشتراك عن مدة أو حساب مدة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادتين ٣٢ و ٣٤ كما يعاد حساب المعوق التي ترتبت على حساب تلك المدد .

ويخير المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين أداء الفرق أو العنول عن طلب الاشتراك أو الحساب وعليه أن يبدئ رغبته خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وفي حالة وفاته خلال الفترة المذكورة ينتقل هذا الحق الى المستحقين عنه .

ويكون لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ وحتى أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون حق طلب الانتفاع بحكم المادتين ٣٢ و ٣٤ وتؤدي المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المنصوص عليها بالفقرة السابقة وتستحق الزيادة في المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبالغ المطلوبة .

المادة الرابعة عشرة :

تمنح الأمثلة السابق حرمانها من المعاش بسبب تعام الزواج بعد الإحالة للمعاش أو بلوغ سن الستين أو بسبب وجود دخل لديها ، ما كان يستحق لها من معاش وذلك في حدود الجزء الذي لم يوزع من معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما قطع من معاش باقي المستحقين بما لا يجاوز النصيب المحدد لها بالجدول رقم ٢ كما تمنح مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذي توفي قبل العمل بهذا القانون ما كان يستحق لها بالفراض استحقاقها وقت وفاة مطلقها دون مساس بحقوق باقي المستحقين .

المادة الخامسة عشرة :

صاحب المعاش الذي انتهت خدمته خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ وحتى أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون يكون له حق إبداء الرغبة في الانتفاع بالحكم تأمين المرض خلال ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .

المادة السادسة عشرة :

إذا كان صاحب المعاش قد توفي قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه حق الانتفاع بحكم البند ٢ من المادة ٣٢ .

ويقدم طلب الانتفاع بهذا الحكم خلال فترة لاتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وتؤدي المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المذكورة .

المادة السابعة عشرة :

مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة عشرة يعتبر صحيحا ماتم قبل العمل بهذا القانون من صرف ، وتوزيع ورد لمعاش

المستحقين ، بالمخالفة للنصوص المعدلة وذلك فيما عدا الحالات التي عدلت فيها أنصبة المستحقين في المعاش بالزيادة فتؤدى اليهم الأنصبة الجديدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز مجموع مايلقى الى المستحقين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال.

ولا يستحق للهيئة المختصة ربح استثمار أو أية مبالغ اضافية عن الاشتراكات أو المبالغ التي تستحق نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون الا اعتباراً من تاريخ العمل به .

المادة الثامنة عشرة :

يعتبر صحيحاً أداء المؤسسات العامة التي كان العاملون فيها يخضعون لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الاشتراكات خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ لصندوق التأمينات الذي تديره الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وتلتزم هذه الهيئة بإداء حقوق المؤمن عليهم من العاملين بلك المؤسسات العامة الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة المشار إليها .

المادة التاسعة عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك مع مراعاة ما يلي :

١- يعمل بالبندين ١ من المادة ١٨ والفقرة ٣ من المادة ١٠٥ والبندين جـ من المادة ١١٧ ، والفقرة ٤ من المادة ١١٨ والفقرة ٢ من المادة ١٦٠ والمادة ١٦٦ والبندين ثانياً من المادة ١٦٨ والمادة ١٦٩ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلة بهذا القانون كما يعمل بالمواد الثلاثة عشرة حتى الثامنة عشرة منه اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

٢- تصرف الفروق المالية المترتبة على مواد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بأحكام هذا القانون اعتباراً من التواريخ المحددة فيما يلي :

(أ) الفروق الناتجة عن رفع الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه وصاحب المعاش والأرملة اعتباراً من ١/٩/١٩٧٧ .

(ب) الفروق الناتجة عن إعادة تسوية المعاشات وفقاً للبندين ١ من المادة ١٦٨ اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ .

(جـ) الفروق الناتجة عن إعادة التسوية وفقاً لباقي المواد المعدلة تصرف اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

٣- لا يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات بالعملة الأجنبية طبقاً للبندين ١ من المادة ١٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بهذا القانون الا عن المدد التي يقضيها بالفارج اعتباراً من أول الشهر التالي لصنوبر القرار المنصوص عليه في البندين المذكورين .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ هجرية (١٩٧٧/٤/٣٠) .

أنور السادات

**قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨^(١)
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يضاف بند برقم ١١ للمادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، نصه الآتي :

بند ١١ :

إذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت تبلغ سن الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف ، ولا يستحق صرف التعويض في هذه الحالات إلا مرة واحدة طوال مدة اشتراك المؤمن عليها في التأمين .

المادة الثانية :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به من أول مايو سنة ١٩٧٧ .
يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

أنور السادات

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ .

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ (١) بزيادة المعاشات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصبغناه :

المادة الأولى :

تزداد بنسبة ١٥ ٪ المعاشات المستحقة والتي تستحق حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ وفقا لأحكام التشريعات التالية :

.....

المادة الثانية :

ترتبط الزيادة المستحقة لمصاحب المعاش أو المزامن عليه بحسب الأحوال بعد أقصى .

المادة الثالثة :

تزداد معاشات الشيفوخة والعجز الكامل المستحقة وفقا لأحكام القانون

المادة الرابعة :

تسرى في شأن الزيادة المشار إليها القواعد التالية:

.....

المادة الخامسة :

تعتبر الزيادة المشار إليها جزءاً من المعاش في تحديد الحقوق الآتية:

.....

المادة السادسة :

يرفع إلى الحد الأدنى المعاش المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى القدر الآتي :

- اثني عشر جنيها بالنسبة لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ستة جنيهات شهرية بالنسبة للأرملة أو المطلقة وفي حالة التعدد يقسم بينهما بالتساوي على ألا يقل نصيب الواحدة منهن عن جنيهين شهرياً .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢ .

– جنيهين شهريا لكل من باقى المستحقين .

وإذا ترتب على رفع معاش أى من المستحقين الى الحد الأدنى المشار إليه إن زاد مجموع معاشهم على خمسة عشر جنيها شهريا خصمت الزيادة عن هذا القدر ممن رفع معاشه الى الحد الأدنى وذلك بنسبة القدر الذى رفع به معاشه الى مجموع ما رفعت به معاشات مجموع المستحقين .

وتدخل الزيادة المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٢ والاعانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ واعانة غلاء المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩٥٠/٢/١٩ . ١٩٥٣/٦/٣٠ فى قيمة الحد الأدنى للمعاش .

المادة السابعة :

ترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الحد الأدنى المشار اليه بالمادة السابقة .

كما يعاد توزيع معاشات المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد رفع معاشه الى الحد الأدنى إذا كان ذلك يحقق لهم معاشا أفضل .

وهند رفع واعادة توزيع المعاشات وفقا لحكم الفقرتين السابقتين يراعى عدم الإخلال بالحق فى الزيادة المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٢ إذا كان ذلك يحقق لصاحب الشأن قدرا أكبر .

ويتجاوز عن تحصيل باقى أقساط المبالغ التى التزم بأدائها صاحب المعاش لزيادة معاشه وذلك إذا كان المعاش مضافا اليه هذه الزيادة لايجاوز الحد الأدنى للمعاش .

المادة الثامنة :

على الجهات المختصة صرف الزيادة .

المادة التاسعة :

وتلغى أحكام الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ والفقرة الأخيرة من المادة ٧١ والمادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المادة العاشرة :

تتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادات وفروق الحد الأدنى المنصوص عليه فى هذا القانون .

المادة الحادية عشرة :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

حسنى مبارك

**قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يستبدل بنصوص المواد ٣ فقرة ثانية و ٥ بند ح و ط و ١١ بند ١ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٧ فقرة أولى و ٣١ بند ثانيا و ٣٥ بند ٢ و ٣٥ فقرة ثالثة و ١٤٠ و ١٤٧ و ١١٧ و ١١٨ فقرة أولى و ١١٩ و ١٢٢ فقرة أولى و ١٢٥ و ١٢٨ فقرة رابعة وتاسعة و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٦٠ و ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

المادة الثانية :

تضاف فقرات جديدة الى نصوص المواد ٣٤ ، ٨٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ كما يضاف بند جديد الى المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بالصيغة التالية :

المادة الثالثة :

تضاف الى قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه مادتان جديدتان برقمي ٢٠ مكررا و ١٠٣ مكررا نصهما الآتي :

المادة الرابعة :

تضاف ادارة النقل العام لمدينة الإسكندرية للجهات المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

ويبدأ ميعاد تقديم الطلب المنصوص عليه بالمادة المشار اليها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ويتم الصرف اعتبارا من هذا التاريخ .

ويرفع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بالمادة المشار اليها الى القدر المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به .

(١) نشر بالجريدة الرسمية - العدد رقم ١٨ مكررا - الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٣ .

المادة الخامسة :

تضاف حالات الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه الحالة الآتية رقم ١٢ :

تستبدل الملاحظة الآتية بالملاحظة رقم ١١ من الجدول المذكور .

وتسرى الأحكام المستحدثة بهذه المادة في شأن الحالات التي وقعت قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية على أن يكون الصرف اعتباراً من ذلك التاريخ .

المادة السادسة :

يسرى حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في شأن من انتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ممن سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التي تقتضى القوانين بمعاملة شاغليها من حيث المعاش بمعاملة الوزراء أو نوابهم .

وتصرف الفرق المالية المستحقة لهم أو للمستحقين منهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويشترط تطبيق الأحكام السابقة في شأن من كانوا من العسكريين رد ماتم صرفه لهم من مكافأة عن مدة الخدمة المدنية دفعة واحدة نقداً أو بطريق تحصيل المكافأة من الزيادة في المعاش الناتجة عن إعادة التسوية .

المادة السابعة :

يعمل بمواعيد ابداء الرغبة المنصوص عليها في المواد ٣٦ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه التي انتهت قبل تاريخ العمل بهذا القانون حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ .

ويسرى حكم المادة ١٧٠ المشار اليها في شأن أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون . كما يكون لأصحاب المعاشات الذين تنتهي خدمتهم حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ طلب الانتفاع بحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٤ في موعد لا يتجاوز ١٩٨٢/١٢/٣١ .

ويتعين لاعتبار المعلن عليه مشتركا عن المدة التي أبدى الرغبة في الاشتراك عنها أو حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين وفقاً للفقرات السابقة أداء المبالغ المطلوبة دفعة واحدة أو ابداء الرغبة في التيسيط خلال فترة أقصاها ستة أشهر تبدأ من تاريخ إخطاره بقيمة المبلغ المطلوب ، وتستحق الزيادة في المعاش الناتجة عن ضم المدة أو الاشتراك عنها اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبالغ أو ابداء الرغبة في التيسيط بمسب الأحوال .

المادة الثامنة :

تزداد بنسبة ١٠ ٪ بعد أقصى مقداره ستة جنيهات شهرياً وبعد أدنى مقداره جنيهان شهرياً المعاشات المستحقة للعاملين المدنيين بالجهان الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ وتراعى في هذه الزيادة الأحكام الآتية:

- تعتبر جزءاً من المعاش في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن اعانة الغلاء الإضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .

- تسرى في شأنها أحكام زيادة المعاشات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ .

وتلتزم الخزنة العامة بمبلغ الزيادة المشار اليها .

المادة التاسعة :

مع عدم المساس بالعقود التي ربطت قبل تاريخ العمل بهذا القانون يمنع من لم يربط له معاش من انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٢/١/٨ ببلوغ سن الستين أو بالوفاة أو العجز قبل ١٩٦٤/٤/٨ من العاملين في منظمات القطاع الخاص التي آلت للدولة معاشا يقدر بواقع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه شاملا الإعانة الإضافية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويشترط لاستحقاق هذا المعاش ما يأتي :

- ١- بلوغ سن التقاعد متى كانت مدة الخدمة ١٨٠ شهرا على الأقل .
 - ٢- العجز أو الوفاة أثناء الخدمة متى كانت للمؤمن عليه مدة خدمة لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .
- وفي حالة وفاة العامل قبل تاريخ نشر هذا القانون يؤدي المعاش المشار إليه الى من توافرت فيه شروط الاستحقاق وقت العمل به .

وتسري في شأن هذا المعاش الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

ويمكن من سبق منه معاشا استثنائيا من المنتفعين بأحكام هذه المادة المعاش المقرر وفقا لهذه الأحكام أو المعاش الاستثنائي أيهما أكبر .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بمسئدات وأجراءات صرف المعاش المشار إليها .

وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف المعاشات المستحقة وفقا لأحكام هذه المادة وتحمل بها الخزنة العامة .

المادة العاشرة :

يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار للعاملين الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفري والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البعثة .

المادة الحادية عشرة :

أولاً- تكون الاحالات المنصوص عليها في المواد الآتية من قانون التأمين الاجتماعي وفقا لما هو موضح قرين كل منها :

مادة ١٤٠- « مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ تصحح الى « مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ » .

مادة ١٦٩- « مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الأخيرة من البند ب من المادة ٣٦ » تصحح الى « ومع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثالثة من البند ١ من المادة ٣٦ » .

ثانياً- تكون العبارة الآتية المنصوص عليها في الخانة الأولى من الجدول رقم ٩ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وفقا للعبارة **الموضحة** قرونها :

« السن في تاريخ العودة الى الخدمة » تصحح الى « السن في تاريخ انتهاء الخدمة » .

ثالثاً- يكون الرقم الآتي من البند ١ من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وفقا لما هو موضح قرونها :

١- « الفقرة ٤ من المادة ١١٨ » تصحح الى « الفقرة ٥ من المادة ١١٨ » .

المادة الثانية عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره وذلك مع مراعاة مايلي :

- ١- يعمل بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ .
- ٢- يعمل بالأحكام الآتية المستبدلة من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٥ :
- (أ) تعديلات المادة ٥ .
- (ب) تعريف المطلوب في شأته شرط المدة للاقتناع يحكم البندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ والمادة ١١٧ ومن يسرى في شأنهم البند ٣ من المادة ١٩ .
- (ج) المادة ٣١ بند ثانياً .
- (د) تعديل المادة ١٩ والمادة ٣٠ مكرر المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبيق نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءاً من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي . ولايسرى الاستثناء المنصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠
- (هـ) الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المادة ٤٠ .
- (و) المادة ١٤٤ .
- (ز) المادة الحادية عشرة من هذا القانون .
- ٣- تصرف الفرق المالية الناتجة عن اضافة المادة ٣١ الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .
- ٤- يتجاوز عن تحصيل ربع الاستثمار والمبالغ الإضافية عن الاشتراكات المستحقة اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ عن حوافز الانتاج التي تأخرت الجهات في سدادها لعدم موافقة الهيئة المختصة على اعتبار حوافز الانتاج جزءاً من أجر اشتراك العاملين فيها وذلك حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (٣ مايو سنة ١٩٨٠) .

أنور السادات

**قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ (١)
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي :

« ولأصحاب المعاشات ممن انتهت أو تنهى خدمتهم حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ ، حق ابداء الرغبة في الانتفاع بأحكام تأمين المرض خلال سنة تبدأ من التاريخ المشار إليه ، ويسرى هذا الحكم على من تتوافر في شأنتهم إحدى حالات استحقاق المعاش من المؤمن عليهم خلال ستة أشهر من التاريخ المشار إليه » .

المادة الثانية :

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي (٢) :

« واستثناء من حكم الفقرة الأولى تسرى أحكام اعانة غلاء المعيشة التي كانت مقررة قبل العمل بهذا القانون في شأن المؤمن عليهم الذين كانوا معاملةين بأحكام قانون التأمين والمعاشات المخصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإصدار ، وذلك إذا انتهت خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الفاء الوظيفة أو الوفاة أو ثبوت العجز . ولا يجوز أن يقل مجموع المعاش المستحق مضافا إليه اعانة الغلاء عن المعاش الأدنى مضافا إليه الاعانة .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكام المادة الأولى منه من اليوم التالي لتاريخ نشره وبأحكام المادة الثانية اعتبارا من ١٩٨٠/٩/١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤٠١ (١٧ يولية سنة ١٩٨١) .

أثير السادات

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ .

(٢) يراعى ماورد بشأن هذا النص

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١^(١) بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقا لأحكام التشريعات التالية :

- ١- القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحامين المخطط .
 - ٢- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال العربية .
 - ٣- القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف من الخزنة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الأموال المصادرة أو أسرهم .
 - ٤- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبي .
 - ٥- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن تقرير المعاشات والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشعدين أو المقوقدين بسبب العمليات الحربية أو المجهود الحربي .
 - ٦- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن متطوعي الدفاع المدني .
 - ٧- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي .
 - ٨- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .
 - ٩- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج .
 - ١٠- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
 - ١١- قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/١/٢٨ بشأن معاشات أمراء دارفور .
 - ١٢- لائحة المرتبات للعاملين المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية .
 - ١٣- قرار وزير يونس سعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن شهداء منية يونس سعيد المدنيين .
- كما يسرى حكم هذه المادة في شأن المعاشات التي استحققت وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية أو من بنك ناصر الاجتماعي حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٠ .

المادة الثانية :

يراعى فى تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية :

١- تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحق من معاشات وأعانات وزيادات بما فيها الزيادة الاستثنائية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ .

ولا تدخل فى المجموع المشار اليه اعانة العجز الكامل المقررة بالمادة ١٠٣ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٢- تربط الزيادة المستحقة لصاحب المعاش بحد أقصى مقداره عشرة جنيهاً شهرياً ويحد أدنى مقداره ثلاثة جنيهاً شهرياً أو ما يكمل مجموع المستحق له من معاش وأعانات وزيادات الى عشرين جنيهاً شهرياً أيهما أكبر .

٣- مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة تربط الزيادة لمجموع المستحقين فى ١٩٨١/٦/٣٠ بمراعاة أحكام البند السابق وتوزع بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى التاريخ المشار اليه .

وفى جميع الأحوال يكون الحد الأدنى للزيادة وفقاً لما يأتى :

(أ) جنيه ٥٠٠ مليم شهرياً بالنسبة للأزلة ومن فى حكمها ، وفى حالة التعدد يقسم بينهم بالتساوى على ألا يقل نصيب الوحدة منهم عن ٧٥٠ مليماً شهرياً .

(ب) ٧٥٠ مليماً بالنسبة لكل من باقى المستحقين شهرياً .

٤- فى حساب مجموع المعاش والزيادة وأية أعانات أو زيادات أخرى وما يستقطع منه يجبر كسر القرش قرشاً .

٥- تستحق الزيادة للمستحقين وفقاً للقواعد السابقة بالإضافة الى حدود الجمع بين المعاش والدخل أو بين المعاشات بما لا يجاوز الحد الأقصى للزيادة .

٦- لا تسرى الزيادة فى شأن معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة العمل غير الغنى للخدمة .

٧- تعتبر الزيادة المشار اليها وجميع الزيادات والأعانات التى أضيفت الى المعاشات قبل تاريخ العمل بهذا القانون - فيما عدا اعانة العجز المشار اليها فى البند رقم ١ جزءاً من المعاش وتسرى بشأنها جميع أحكامه وذلك مع مراعاة ما يأتى بالنسبة لحالات استحقاق المعاش للوفاة قبل ١٩٨١/٧/١ :

(أ) يحتفظ المستحق بالزيادات والأعانات التى تتجاوز بها حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك بالنسبة للحالات التى تتجاوز هذه الحدود فى التاريخ المشار اليه .

(ب) فى حالة تحقق احدى الوقائع الموجبة لرد معاش المستحق على باقى المستحقين يراعى عدم تجاوز نصيب من يرد عليه المعاش الحد الأقصى لنصيب العدد بجدول أنصبة المستحقين منسبوا الى معاش صاحب المعاش أو معاش مجموع المستحقين فى ١٩٨١/٦/٣٠ ، بافتراض توزيع المعاش بالكامل مضافاً اليه الإضافات والزيادات المستحقة على المعاش وفقاً للقوانين أرقام ٧ لسنة ١٩٧٧ و ٤٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٢ لسنة ١٩٨٠ وقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٢/٦/٣٠ ، وكذلك الزيادة المستحقة وفقاً لأحكام القانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بتحسين معاشات أصحاب المعاشات والمستحقين والزيادة المقررة بمقتضى هذا القانون المستحقة لصاحب المعاش .

(ج) فى حالة تحقق احدى الوقائع المرجية لاستحقاق المعاش مع عدم المساس بحقوق باقى المستحقين يحسب معاش هذا المستحق على أساس اجمالى معاش صاحب المعاش أو اجمالى معاش مجموع المستحقين المشار اليه فى الفقرة (ب) .

المادة الثالثة :

تزداد المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقاً لقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة

١٩٨٠ بمبلغ جنيهاً شهرياً .

وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل ١٩٨١/٧/١ توزع الزيادة المشار إليها بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها ، وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه .

المادة الرابعة (١) :

مع عدم الإخلال بأحكام إعانة غلاء المعيشة المقررة وفقاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ .

تزداد المعاشات التي تستحق للمؤمن عليه أو المستحق عنه اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ ، وفقاً لأحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها بالزيادات الآتية :

١٠٪ بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠٪ بعد أقصى مقداره ٦ جنيهات شهرياً ويحد أدنى ثلاثة جنيهات شهرياً .

وتسرى في شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية :

١- تحسب الزيادة على أساس معاش المؤمن عليه .

٢- تعتبر الزيادة جزءاً من الحد الأدنى الرقمي للمعاش ، ويسرى هذا الحكم في شأن إعانة غلاء المعيشة المستحقة وفقاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ .

٣- تعتبر الزيادة جزءاً من الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستثنى من هذا الحكم المعاشات التي تسرى وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون المذكور .

ويسرى هذا الحكم في شأن المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام القانونين رقمي ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما .

٤- في حساب مجموع المعاش والزيادة وأية زيادات أو إعانات أخرى وما يستقطع منه يجبر كسر القرش قرشاً .

٥- تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن حالات العجز الجزئي الناتج عن (٢) إصابات العمل غير المنهية للخدمة وذلك حتى تاريخ استحقاق صرف المستحقات وفقاً لتأمين الشيخوخة والمجزأة ، كما لا يسرى على حالات استحقاق المعاش وفقاً لنص المادة ٥٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المادة الخامسة :

يستبدل بنصوص المواد ٢٠ فقرة الأخيرة ، ٣١ بند ثانٍ ، ٥١ فقرة ثانية ، ٥٤ فقرة أولى ، ٧١ فقرة أخيرة ، ١٢٣ فقرة ثانية وثالثة ، ١٢٥ فقرة رابعة ، وخامسة ، ١٤٩ فقرة أخيرة من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص التالية :

.....

(١) اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ أصبح حكم هذا النص يقتصر تطبيقه على المعاملين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٨٧ ، أما المعاملين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقد تنبأت الزيادة التي تضاهي لمعاملتهم المادة العالمة عشرة من القانونين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ انظر ص ١٨٢ المادة الخامسة عشرة من القانون المشار إليه .

المادة السادسة :

المادة السابعة :

تُلغى فئات دخول الاشتراك أرقام ١ ، ٢ ، ٣ من الجدول رقم ١ المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، وتضاف إلى الجدول فئتان جديدتان بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهرياً ، ٣٠٠ جنيه شهرياً . ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً بأحد الدخول الملغاة إلى الدخل الأعلى الذي يليه .

المادة الثامنة :

يكون الحد الأقصى للمعاش المستحق وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٨٠ ٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخل الاشتراك بحسب الأحوال بما لا يجاوز مائتي جنيه شهرياً .

على أنه بالنسبة للمعاشات التي يترتب على تطبيق الحد الأقصى النسبي أن تقل قيمتها عن خمسين جنيه شهرياً فيكون هذا الحد الأقصى ١٠٠ ٪ من المتوسط المشار إليه في الفقرة السابقة أو خمسين جنيه شهرياً أيهما أقل .

المادة التاسعة :

تُلغى فئات دخول الاشتراك أرقام ١ ، ٢ ، ٣ من الجدول رقم ١ المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وتضاف إليه فئة جديدة بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهرياً . ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً بأحد الدخول الملغاة إلى الدخل الأعلى الذي يليه .

المادة العاشرة :

يستبدل بنص المادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ النص الآتي :

مادة ١٤- يكون الحد الأقصى للمعاش ٨٠ ٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخل الاشتراك بحسب الأحوال بما لا يجاوز مائتي جنيه شهرياً .

على أنه بالنسبة للمعاشات التي يترتب على تطبيق الحد الأقصى النسبي نقص قيمتها عن خمسين جنيه شهرياً فيكون هذا الحد الأقصى ١٠٠ ٪ من المتوسط المشار إليه في الفقرة السابقة أو خمسين جنيه شهرياً أيهما أقل .

المادة العاشرة عشرة :

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل النص الآتي :

المادة الخامسة عشرة فقرة أولى : يمنح معاش مقداره عشرة جنيهات شهرياً يطلق عليه معاش السادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١/٧/١٩٨٠ ولم يستحق معاشاً بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو التأمين والمعاشات السارية ، وتسرى في شأن المعاش المشار إليه أحكام القانون المرافق وذلك فيما عدا حالات استحقاقه للوفاة فيؤدي لمن تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في التاريخ المشار إليه .

المادة الثانية عشرة :

لايمس الحكم المضاف لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل بشأن تحديد المستحقين للمعاش في حالات الوفاة بما سبق ربطه من معاش المستحقين قبل تاريخ العمل بهذا القانون، ويكون استحقاق من يمتد إليه أحكام الاستحقاق نتيجة هذا الحكم في حدود ما لم يتم توزيعه من المعاش .

المادة الثالثة عشرة :

يستبدل بنص البند ٩ من المادة ٦ والمادتين ١١ و ١٦ من قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ النصين الآتيين :

مادة ٦- يند ٩ : جزء المعاش الذي تلتزم الخزانة العامة بأدائه .

مادة ١٦- يربط المعاش المستحق وفقا لأحكام هذا القانون بواقع اثني عشر جنيها شهريا وتحتمل الخزانة العامة بنسبة ٥٠ ٪ من هذا المعاش

مادة ١٦- في حالة قطع معاش الأرملة يرد على الأولاد المستحقين للمعاش في تاريخ وفاتها أو زواجها

وفي حالة قطع معاش أحد الأولاد يرد على الأرملة أو الأرامل بحسب الأحوال .

وفي جميع الأحوال يراعى عدم تجاوز نصيب المستحق بعد الرد الحد الأقصى لنصيبه .

ويكون الرد من أول الشهر التالي لتاريخ قطع المعاش .

المادة الرابعة عشرة :

يعفى المستحقون لمعاش السابات الذين كانوا يصرفون معاشا وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمن الاجتماعي من أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

كما يحتفظ من يتقاضى منهم معاشا شهريا يزيد على المعاش المشار إليه بقيمة الزيادة بصفة شخصية .

المادة الخامسة عشرة :

لاتمس الأحكام المنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من هذا القانون بأعانة التهجير المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

المادة السادسة عشرة :

ينتهي العمل بأحكام كل من القوانين الآتية :

١- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .

٢- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات .

٣- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .

المادة السابعة عشرة :

تتحمل الخزانة العامة بالزيادات والاعانات وفروق الحد الأدنى المعاش المشار إليه .

ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية قرارا بتحديد قواعد وجداول حساب القيمة الرأسمالية للزيادات والاعانات والفروق التي تتحمل بها الخزانة العامة وقواعد أدائها الجهة الملتزمة بالمعاش .

المادة الثامنة عشرة :

يُعتبر صحيحاً ما تم من رد لاعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ المستحقة للأرملة على الأولاد كما يعتبر صحيحاً ما تم صرفه من الزيادات والاعانات التي أضيفت الى المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة التاسعة عشرة :

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،. ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨١.
- يبرم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠١ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٨١ .

أنور السادات

**قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤^(١)
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المعاشات**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

ينشأ في كل من الصنوفتين النصوص عليهما في المادة ٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص تتكون أمواله من الموارد الآتية :

١- الاشتراكات المستحقة من الأجور المتغيرة المنصوص عليها في البند ٤ من المادة ٥ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٢- المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء عن الأجور المتغيرة .

٣- الاشتراك المنصوص عليه في البند ٩ من المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٤- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل إضافة مدة الاشتراك في الأجور المتغيرة أو لمدة الاشتراك في نظام المكافأة .

٥- احتياطي حوافز الانتاج والعمولة والوهبة والبدلات ، ويحدد هذا الاحتياطي بنسبة ٤٠ / من احتياجات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة لدى بنك الاستثمار القومي في تاريخ العمل بهذا القانون وينسبة ٣٠ / من احتياجات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المودعة لدى البنك المذكور في التاريخ ذاته^(٢) .

٦- رصيد مبالغ الإنفاق لدى وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي ورصيد استثمار هذه المبالغ .

٧- المبالغ الإضافية المستحقة على صاحب العمل عن أموال هذا الحساب وفقا لأحكام المواد ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٨- ريع استثمار أموال الحساب .

ويخصص المركز المالي لهذا الحساب في تاريخ فحص المركز المالي للصندوقين المشار إليهما ، وتسرى في هذا الشأن أحكام المادة ٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

المادة الثانية :

تحدد نسبة ريع الاستثمار التي يلتزم بنك الاستثمار القومي بإدائها عن أموال الحساب المنصوص عليه في المادة السابقة بالاتفاق بين البنك ووزير التأمينات وبما لا يقل عن النسبة التي روجعت لكتواريا في تحديد أموال هذا الحساب .

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٣ مكروا الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨ .

(٢) يتد مدخل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

المادة الثالثة :

يقتدر احتياطي المعاش من الأجور المحسوبة بالانتاج أو بالعمولة أو الوهبة وعن البدلات وذلك بالنسبة الى المؤمن عليهم الذين يتقاضون أجراً محسوباً بالمدة وأجراً آخر محسوباً بأحد هذه العناصر أو أكثر في تاريخ العمل بهذا القانون أو كانت لهم مدة اشتراك عن هذه الأجور انتهت قبل هذا التاريخ وتحسب بهذا الاحتياطي مدة ضمن اشتراك المؤمن عليه في الأجر المتغير . (١)

ويصدر وزير التأمينات قراراً بتحديد قواعد حساب الاحتياطي المشار اليه والمدة التي تحسب للمؤمن عليه مقابل مبلغ الاحتياطي المحول مع مراعاة أن تكون المدة المحول عنها الاحتياطي من الأجور المحسوبة بالانتاج أو بالعمولة أو الوهبة اعتباراً من بدء مدة الاشتراك الفعلية عن الأجر المحسوب بالمدة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام الذين كانت لهم مدة اشتراك عن هذه الأجور لا تقل عن خمس عشرة سنة في ١٩٨٠/١٢/٣١ .

المادة الرابعة :

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لاتسرى أحكام نظام الادخار للعاملين الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ على المؤمن عليهم وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتحسب مستحقاتهم في نظام الادخار بافتراض انتهاء خدمتهم في التاريخ المشار اليه . (٢)

وتحسب لكل مؤمن عليه بمبلغه المخسر مدة ضمن مدة اشتراكه في نظام المكافأة .

ويصدر وزير التأمينات قراراً بتحديد قواعد حساب المدة التي تحسب مقابل المبلغ المخسر .

المادة الخامسة :

يستبدل بنصوص المواد ٥ بند ط و ٩ فقرة ثالثة و ١٨ فقرة ثانية و ١٩ بنود ٣ و ٤ و ٢٧ بند ٢٧ فقرة رابعة و ٣٠ و ٣٤ و ٣٩ فقرة ثانية و ٤١ فقرة ثالثة و ٧١ و ٧٤ فقرة أولى و ٩١ بند ٤ و ١٠٥ فقرة أولى و ١١٠ و ١١١ بند ١ و ١١٢ بندي ١ و ٢ و ١١٣ بندي ٢ و ٤ و ١١٧ فقرة ثالثة و ١٢٢ فقرة أولى و ١٢٥ فقرة أخيرة و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٥١ فقرة أخيرة و ١٥٢ فقرة أولى و ١٦٦ فقرة ٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

المادة السادسة :

يستبدل بمادة « ربح الاستثمار والمبالغ الإضافية » وبعبارة « ربح الاستثمار » المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه حيثما وردت عبارة « المبالغ الإضافية » .

ويستبدل بالجدولين رقمي ٤ و ٦ وملاحظات الجدول رقم ٣ المرفقة بالقانون المشار اليه الجولان والملاحظات المرفقة بهذا القانون .

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

(٥) قرار وزير التأمينات رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥ نشر بمعد المصوب رقم ١٢٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ و القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) فقرة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

المادة السابعة :

في تطبيق الأحكام الخاصة بإداء المبالغ المستحقة على المؤمن عليه أو صاحب المعاش الهيئة المختصة وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يكون تقسيط هذه المبالغ وفقاً للجدول رقم ٦ المرفق .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز للمؤمن عليه تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وفقاً للجدول رقم ٧ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه متى كانت سنه تجاوز خمسين سنة في تاريخ العمل بهذا القانون وبمراعاة الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، ولا يسرى هذا الاستثناء في شأن المبالغ المستحقة عن المدة المطلوب حسابها في نظام المكافأة .

المادة الثامنة :

يضاف الى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه المواد الآتية :

- مادة ١٧ بند ٩ - اشترك
- مادة ١٨ مكرراً - يستحق
- مادة ٣٩ فقرة ثالثة - وتدخل
- مادة ٦٠ مكرراً - يجبر
- مادة ١٧٨ مكرراً - يعاقب

المادة التاسعة :

تضاف الى التشريعات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه التشريعات الآتية:

١٦- قرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٢٨/١٩٢٨ بشأن معاشات أمراء دكرقور .

١٧- لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية .

١٨- قرار وزير بورسعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مدينة بورسعيد .^(١)

المادة العاشرة :

تلغى النصوص الآتية من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه :

- ١- الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ .
 - ٢- الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ .
 - ٣- عبارة بما لايزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك من الفقرة الأولى من المادة ٣١ .
 - ٤- المادة ٣٠ مكرراً .
 - ٥- الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ .
 - ٦- الفقرة الرابعة من المادة ١٢٥ .
- ويلغى الجدول رقم ٩ المرفق لقانون التأمين الاجتماعي .

(١) مادة محلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويعدل بها اختياراً من ١/٤/١٩٨٤ .

كما يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار الیدلات عنصرا من عناصر أجر الاشتراك فی قانون التأمين الاجتماعي.

المادة الحادية عشرة :

تسرى الأحكام المستحدثة فی ملاحظات الجدول رقم ٣ المرفقة على الحالات التي وقعت قبل تاریخ العمل بهذا القانون على أن يكون الصریف اعتبارا من هذا التاريخ وذلك بمراعاة ألا يقل نصیب أي من المستحقين نتيجة تطبيق هذه الأحكام عما كان يتقاضاه من قبل وألا يزيد مجموع الأنصبة فی المعاش على الواحد الصحيح .

المادة الثانية عشرة :

تصحب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الآتي :

١- يكون الحد الأقصى للمعاش المستحق من الأجر المتغير ٨٠ ٪ ولا تسرى فی شأن هذا المعاش أحكام الحد الأقصى المنصوص عليه فی الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢- لا تسرى فی شأن المعاش المستحق عن الأجر المتغير أحكام الحد الأدنى المنصوص عليه فی الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٣- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاشات المستحقة عن الأجر المتغير بدون حدود وذلك مع مراعاة حكم المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٤- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير بدون حدود وذلك باستثناء الحالات التي تكون تسوية المعاش فيها وفقا لنص المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه أفضل للمؤمن عليه فيكون الجمع بين معاش الأجر الأساسي ومعاش الأجر المتغير بما لا يتجاوز مجموع هذين الأجرين .

٥- مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٠٢ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه لا تسرى فی شأن المعاش المستحق من الأجر المتغير أحكام الزيادات والاعانات التي تضاف إلى المعاش .

٦- لا تسرى فی شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير أحكام المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٧- لا تسرى الأحكام المنصوص عليها فی قوانين خاصة فی شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء فی هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه كما لا تسرى الأحكام المشار اليها فی شأن قواعد حساب المكافأة .

(أ) يحسب المعاش عن كل من الأجرين الأساسي والمتغير معا وفقا للمادة المشار اليها أو وفقا للقواعد العامة أيهما أفضل

(ب) يستحق المعاش عن الأجر المتغير بالقدر المنصوص عليه فی البند أولا من المادة المشار اليها طالما توافرت شروط تطبيق هذا البند فی شأن معاش الأجر الأساسي وذلك أيا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن الأجر المتغير .

(ج) لا تدخل المدة التي تصحب وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤ قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ضمن المدة المستحق عنها المعاش المنصوص عليه فی البند أولا من المادة المشار اليها .

٨- لا تسرى فی شأن المعاش المستحق عن الأجر المتغير أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٩- لا يسرى الحد الأدنى المنصوص عليه فی المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على تعويض الأجر المستحق عن الأجر المتغير .

١٠- تعتبر المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسي والأجر المتغير وحدة واحدة فی تحديد الحقوق المنصوص عليها فی المواد

١١٢ بندي ١ و ٢ و ١١٣ بند ٢ و ١٢٢ فقرة أولى .

١١- تتحدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك من هذا الأجر وتاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق^(١) .

المادة الثالثة عشرة :

يلغى كل حكم منصوص عليه في أي قانون آخر بشأن أجر الاشتراك يخالف التعريف المنصوص عليه في المادة ٥ بند ط من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المادة الرابعة عشرة :

يجوز للجهات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تزيد من اشتراكها في نظام المكافأة المنصوص عليه في القانون المشار إليه .

ويجوز لأية جهة أخرى أو رابطة أو نقابة أو جمعية أن تشترك في النظام المشار إليه .

ويجوز أن يكون الاشتراك كلياً ، أو جزئياً مقابل أداء نصف الاشتراكات والحصول على نصف المكافأة .

ويصدر وزير التأمينات القواعد المنظمة للاشتراك المشار إليه والقواعد التي تتبع في حالات الانتقال من جهة أخرى وحالات الاستفادة من الحد الأدنى للمكافأة .

المادة الخامسة عشرة :

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي المشار إليه النص الآتي :

المادة الرابعة فقرة أخيرة - ولايسرى

ويتجاوز عما تم صرفه قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لنص المادة الرابعة المشار إليها كما يتجاوز عما تم صرفه بالمخالفة لنص المادة ١٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي .

المادة السادسة عشرة :

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات المستحقة قبل التاريخ المذكور وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك المعاشات الاستثنائية المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تكون نسبة الزيادة ٢٠ ٪ لمن انتهت خدمتهم حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ من العاملين المدنيين بالجهات الإدارية للنوة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ويستحق صرف نصف نسبتي الزيادة المشار إليهما اعتباراً من ١٩٨٤/٧/١ ، ويستحق صرف النصف الثاني اعتباراً من ١٩٨٥/٧/١ .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتمسرى في شلتها جميع أحكامه وذلك بمراعاة مايلي :

١- تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين من معاشات وإعانات وزيادات في تاريخ

(١) بند مضاف بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويصل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

استحقاق الصرف .

ولا يدخل في المجموع المشار اليه اعانة العجز الكامل وإعانة التهجير .

٢- تستحق الزيادة بالاضافة الى الملود الدنيا للمعاش .

٣- تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود القصوى للمعاش .

ولاستحق الزيادة في الحالات الآتية:

(أ) معاش العجز الجزئي غير المنهي للخدمة وذلك حتى تاريخ استحقاق صرف المستحقات وفقا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

(ب) المعاشات المستحقة اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ وفقا للجدول رقم ٩ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(ج) المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لغير حالات بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الفاء الوظيفية أو العجز أو الوفاة .

وتعتبر في حكم حالات بلوغ سن الشيخوخة المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام المادة ٩٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض بعض الوزراء في قبول بعض طلبات الاحالة الى المعاش .

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة المشار اليها .

المادة السابعة عشرة :

يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره .

المادة الثامنة عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ .

ويبصر هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

حسني مبارك

ملاحظات الجدول ٣ :

.....

.....

جدول رقم ٤ :

بتحديد المبالغ المستحقة لحساب المدد السابقة ضمن مدة الاشتراك .

.....

.....

جدول رقم ٦ :

بتحديد الأساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط .

.....

.....

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥^(١) بشأن الاشتراك في نظام المكافأة

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

تكون نسبة الاشتراك التي يلتزم بإدائها كل من المؤمن عليه وفقا لنص البند ٩ من المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمتنوع وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، بواقع ٣ ٪ .

المادة الثانية :

يتحمل صاحب العمل المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٢ ٪ من الأجر الأساسي للمؤمن عليه وتضاف هذه النسبة إلى نسبة الاشتراك المشار إليها في المادة السابقة .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول أبريل سنة ١٩٨٤ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ هـ (يولية سنة ١٩٨٥ م) .

حسنى مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤ .

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

تزداد بنسبة ٢٠ ٪ اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية وذلك فيما عدا معاش العجز الجزئي غير المنهي للخدمة .

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١- تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق من المؤمن عليه أو لصاحب المعاش عن الأجر الأساسي والزيادات والاعانات في ١٩٨٧/٦/٣٠ فيما عدا اعانة العجز الكامل واعانة التجهيز .
 - ٢- تكون الزيادة المستحقة على مجموع المعاش المشار إليه بالبند السابق بعد أن يقداره ٦ جنيهات شهريا .
 - ٣- تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش .
 - ٤- تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش .
 - ٥- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بالفتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ١٩٨٧/٦/٣٠ .
- وتتحمل الجهة الملتزمة بالمعاش الأصلي بقيمة هذه الزيادة .

المادة الثانية :

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ^(١) ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .
- يصدق هذا القانون بفاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ هـ (٦ يولية سنة ١٩٨٧) .

محمد حسني مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ مكررا (ج) في ٦ يولية سنة ١٩٨٧ .

المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بزيادة المعاشات

تمشيا مع سياسة الدولة في رفع المعاناة من كاهل المواطنين بالعمل على زيادة دخولهم لمواجهة متطلبات الحياة ، وتحقيقا لمزيد من الرعاية لأصحاب المعاشات والمستحقين منهم في إطار زيادة أجور العاملين في الدولة بواقع ٢٠٪. فقد أعد مشروع القانون المرافق مقرا بالمادة الأولى منه زيادة المعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠ ٪ مع مراعاة **الأى:**

١- يمتد حكم الزيادة ليشمل جميع المعاشات التي استحققت لفئة العاملين ب وحدات الجهاز الإدارى بالدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك المعاشات التي استحققت نتيجة إصابة عمل لفئة العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والمتزوجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفى والمكلفين بالخدمة العامة ولايخرج من مجال تطبيقها غير معاش العجز الجزئى غير المنهى للخدمة حيث ينتفع بالعلوة الخاصة التي تقررت في ذات الوقت لفئة العاملين .

٢- تعتبر الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شلتها جميع أحكامه ومقتضى هذا الحكم زيادة قيمة جميع الحقوق المرتبطة بقيمة المعاش كمكحة الوفاة ونفقات الجثازة ومنحة زواج البنت .

٣- تصيب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش أو عن المؤمن عليه عن الأجر الأساسى والإعانات والزيادات التي تضاف اليه فيما عدا إمانتى العجز الكامل والتهجير ، ويؤدى هذا الحكم الى تضاعف قيمة الزيادة بالنسبة للمعاشات الصغيرة ولأن انتهت خدمتهم قبل العمل بقوانين الاصلاح والرسوب الوظيفى ، بمعنى آخر التقارب بين معاشات هذه الفئة وبغيرها من الفئات وذلك في إطار سياسة الحكومة التي تهدف الى تخفيف أعباء المعيشة بالنسبة للفئات الكادحة.

٤- تربط الزيادة بحد أقصى ٤٠ جنيهها ويحد أدنى ٦ جنيهات شهريا ، وقد روى في كلا الحدين تحقيق التناسق مع العلوة الخاصة التي تقررت اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ لفئة العاملين^(١)

٥- تستحق الزيادة بالاضافة للحدود الدنيا لمعاش الأجر الأساسى .

٦- تستحق الزيادة بالاضافة للحدود القصوى لمعاش الأجر الأساسى .

٧- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة انصبه توزيع المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ١٩٨٧/٦/٣٠ بما يحقق الارتباط بتصبيب المستحق فى المعاش فى هذا التاريخ وتقدير الزيادة على أساسه وليس على أساس معاشه فى تاريخ الوفاة وبالتالي استحقاق الزيادة أيضا على الأجزاء التي ربت اليه نتيجة قطع أو إيقاف معاشات .

أما المادة الثانية فقد قضت بأن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .

وأتشرف بعرض المشروع بعد مراجعته بمعرفة قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة فى ١٩٨٧/٧/١ ، رجاء التكريم - فى حالة الموافقة - بتوقيعه تمهيدا لإحالةه الى مجلس الشعب .

وزير التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

دكتورة / أمال عثمان

(١) ألقى هذا القيد أثناء المناقشة بمجلس الشعب ، وبالتالي كانت الزيادة بين حد أقصى .

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠ ٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع إلى هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية:

(أ) أن يكون المؤمن عليه مشتركا عن الأجر المتغير في ١/٨/١٩٨٤ ومستمرا في الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

(ب) أن يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدراها ٢٤٠ شهرا على الأقل .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يحسب معاش عن المدة المحسوبة في مدة الاشتراك عن الأجر المتغير وفقا للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ويضاف إلى المعاش المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا على المؤمن عليه الموجود بالخدمة في أول يوليو سنة ١٩٨٧ والذي لم تتوافر في شأنه حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٧ شروط استحقاق المعاش وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة في القانون المشار إليه (هـ).

المادة الثانية :

يكون الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير ٢٠ ٪ من مجموع المعاش والزيادات المستحقة عن الأجر الأساسي بالنسبة إلى المؤمن عليه الموجود بالخدمة في ١/٧/١٩٨٧ وتوافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو لالغاء الوظيفة أو المعز أو للوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه خلال فترة تنتهي حتى ٣٠/٦/١٩٩٠ .

وفي تطبيق هذه المادة تعتبر في حكم حالات بلوغ سن الشيخوخة المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام المادة ٩٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتحصل الزائدة العامة بالزيادة في المعاش الناتجة عن ذلك .

المادة الثالثة :

يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق عن الأجر الأساسي في حالة بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو المعز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

(هـ) فترة مضاعفة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ ويعدل اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ .

خمسة وثلاثين جنيها شهريا شاملا كافة الزيادات والإعانات .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المعاش المستحق لصاحب المعجز الجزئي الناتج عن إصابة عمل وذلك متى توافرت إحدى الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة دون توافر شروط استحقاق المعاش وفقا لأحكام تأمين الشيفوخة والمعجز والفاة .

وتتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد وبين المعاش المستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة الرابعة :

مع عدم الإخلال بنسبة ريع الاستثمار التي يلتزم بنك الاستثمار القومي بأدائها عن أموال الحساب المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه تتحدد نسبة ريع الاستثمار التي يلتزم البنك بأدائها عن باقي احتياطات كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المودعة لديه بواقع ٧ ٪ سنويا .

المادة الخامسة :

يستبدل بنصوص السواد ١٨ فقرة ثانية و١٨ مكررا فقرة ثانية و١٩ و ٢٠ بند ٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤١ و ٧١ بندي ٣ و ٤ و ١١٧ فقرة ثالثة و ١٢١ فقرة أولى وثالثة و ١٢٣ فقرة سادسة و ١٢٦ بندي ٢ و ٥ و ١٢٨ فقرة خامسة و ١٢٩ فقرة رابعة و ١٣٠ فقرة أخيرة و ١٣٦ فقرة أولى وثانية و ١٤٠ و ١٤٤ فقرة سابعة و ١٦٠ فقرة رابعة وخامسة وسادسة و ١٦٠ مكررا و ١٦٣ فقرة أولى من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصوص الآتية :

المادة السادسة :

تضاف الى البند ط من المادة ٥ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه فقرة قبل الأخيرة والى المادة ٧٨ فقرة أخيرة كما تضاف مادة جديدة برقم ١١٦ مكررا ، والى المادة ١٥٩ من ذات القانون فقرة أخيرة نصومنها الآتية :

مادة ٥ : بند ط : فقرة قبل الأخيرة .

ويعتبر في حكم العمل الأصلي

مادة ٧٨ : فقرة أخيرة .

وعلى وحدات الجهاز الإداري للدولة

مادة ١١٦ مكررا

مادة ١٥٩ : فقرة أخيرة .

كما تخفى وزارة التأمينات دون غيرها

المادة السابعة :

أولا : يحذف من نص الملاحظة ٤ من الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه عبارتا « وفقا للحالة في تاريخ الرد » و « وفقا للحالات السابقة ».

ثانيا : تضاف الى ملاحظات الجدول المشار اليه ملاحظة جديدة برقم ٦ نصها الآتى :

ملاحظة ٦- فى حالة قطع معاش الوالدين

المادة الثامنة :

أولا : يستبدل بنص كل من الملاحظات أرقام ٢ و ٣ و ٤ من الجدول رقم ٤ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه

النصوص الآتية :

ثانيا : يضاف الى ملاحظات الجول المشار اليه ملاحظة برقم ه نصها الآتي :

ملاحظة ه - تقدر المبالغ المطلوبة وفقا للمادة ٣٢

المادة التاسعة :

يستبدل بنصوص المادة الأولى بند ه والمادة الثالثة فقرة أولى والمادة الرابعة فقرة أولى والمادة التاسعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النصوص الآتية :

المادة العاشرة :

يضاف الى نص البند ٧ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فقرة ثانية ويضاف الى ذات المادة بند جديد برقم ١١ نصومها الآتية :

بند ٧ فقرة ثانية

بند ١١-

المادة الحادية عشرة :

يستبدل بنص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ولمحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة الاصحاب المعاشات والمستحقين و ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار اليها بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النص الآتي :

تزداد المعاشات التي تستحق اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ في إحدى الحالات الآتية :

١- بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢- الحالة المنصوص عليها في البند ه من المادة ١٨ المشار اليها متى كانت سن المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف هـ سنة فاكثر .

٣- استحقاق معاش العجز الجزئي الناتج عن إصابة عمل غير منتهى للخدمة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها في البندين السابقين .

وتحدد الزيادات وفقا للآتي :

١٠ ٪ بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠ ٪ بعد أقصى ٦ جنيهات ويحد أدنى ٣ جنيهات شهريا .

٩ جنيهات .

وتتسرى في شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية :

١- تحسب على أساس معاش المؤمن عليه من الأجر الأساسي .

٢- تستحق بالإضافة للحدود القصوى للمعاشات بما لإيجازمجموع معاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجرين الأساسي والمتخير ولايسرى هذا الاستثناء في شأن المعاشات المستحقة وفقا للمادة ٢١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٣- عدم تكرار استحقاق أى من هذه الزيادات .

٤- تعتبر هذه الزيادات جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وتحمل الخزانة العامة بقيمتها .

المادة الثانية عشرة :

الاشتراكات المستحقة وفقاً للتعديلات التي أدخلت على قانون التأمين الاجتماعي بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليها التي لم تؤد الى الهيئة المختصة حتى تاريخ العمل بهذا القانون يتم تحصيلها بالتقسيم على فترة لاتجاوز خمس سنوات من التاريخ المشار اليه .

وتعفى مبالغ تلك الاشتراكات من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة الثالثة عشرة :

يعتبر صحيحاً ما تم خلال الفترة من ١/٤/١٩٨٤ حتى ٣١/١٢/١٩٨٤ من حساب المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وفقاً لأحكام المادة ٢٤ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

المادة الرابعة عشرة :

يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون في شأن من انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ .

وتسرى في شأن من انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون :

١- البند ٢ من المادة ٣٦ وذلك بالنسبة الى الحالات التي توافرت في شأنها احدى حالات استحقاق صرف تمويض الدفعة الواحدة قبل العمل بهذا القانون ولم يتم فيها الصرف حتى التاريخ المذكور .

٢- الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ .

وتصرف الحقوق الناتجة من تطبيق الفقرتين السابقتين اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة الخامسة عشرة :

تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

المادة السادسة عشرة :

يكون لأصحاب الماشات من العاملين بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ممن انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب الانتفاع بحق العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في القانون المشار اليه خلال فترة تنتهي في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

المادة السابعة عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ ويعمل بتعديله للنصوص المبينة فيما يأتي اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

١- المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٩ بند ٤ و ٢٠ بند ٢ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٨ و ٧١ بندى ٣ و ٤ و ١١٧ فقرة ثالثة و ١٢٦ بند ٥ و ١٣٦ فقرة أولى وثانية و ١٤٤ فقرة سابعة من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢- الملاحظة ٤ من الجدول رقم ٢ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه والفقرة الأولى من الملاحظة رقم ٦ من الجدول المشار اليه وملاحظات الجدول رقم ٤ المرافق للقانون المشار اليه .

٢- المواد الأولى بند ه والثالثة فقرة أولى والرابعة فقرة أولى والثانية عشرة بند ٧ فقرة ثانية وبند ١١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

حسنى مبارك

المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بزيادة المعاشات وبتعديل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعي

- مع بداية عام ١٩٨٢ بدأت وزارة التأمينات في دراسة لنظام التأمين الاجتماعي أسفرت عن وضع خطة مرحلية تستهدف - امتداد الحماية التأمينية لتشمل كامل أجر المؤمن عليه بعناصره المختلفة بما يحقق معاشا مناسباً لهذا الأجر عند تحقق خطر الشيخوخة أو العجز أو الوفاة .
- إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على مبلغ نقدي مناسب بجانب المعاش يساعد على مواجهة التزاماته بعد انتهاء خدمته مع تدبير الموارد اللازمة لذلك .
- تلافى أسباب العجز في أموال النظام .
- وقد تحققت المرحلة الأولى من هذه الدراسة بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات متضمنا الآتي :
- التوسع في مفهوم أجر الاشتراك ليشمل أجر المؤمن عليه الأساسي والمتغير .
- استبدال نظام المكافأة بنظام الأقساف .
- تحديد معدل ربح الاستثمار الذي يلتزم به الاستثمار القومي بأدائه بالنسبة لأموال حساب مزايا الأجر المتغير والمكافأة المولدة لديه بما لا يقل عن النسبة التي روجت اكتواريا في تقدير المزايا (٨٪) .
- تقرير زيادة للمعاشات بنسبة ١٠ ٪ مع زيادة معاشات من انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٤/١٢/٢١ من العاملين السابقين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام بنسبة ٢٠ ٪ وذلك تعويضاً لهم عن الزيادة في أجور العاملين الذين ما زالوا في الخدمة نتيجة تطبيق قوانين الإصلاح والرسوب الوطني .
- وقد تمثقت في المرحلة المشار إليها ميزتان لأصحاب معاشات العجز والمستحقين في معاش الوفاة وهما :
- الانتفاع بالحد الأدنى للمكافأة ومقداره عشرة شهور .
- استحقاق معاش عن الأجر المتغيرة بحد أدنى ٦٥ ٪ من أجر التسوية نتيجة عدم اشتراط مدة مؤهلة لاستحقاق المعاش بقدر هذا الحد .
- أما بالنسبة لأصحاب معاش الشيخوخة فقد اقتصرمت المزايا التي استحدثت في هذه المرحلة على الحد الأدنى للمكافأة نون الاستفادة من الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير وذلك لارتباط الزيادة في هذا المعاش بعدة اشتراك المؤمن عليه في الأجر المتغير ، وقد ترتب على ذلك عدم حصول المؤمن عليه في هذه الحالة على معاش يتناسب مع أجره المتغير في السنوات الأولى من تطبيق النظام .
- وعالجا لذلك ، وتمشيا مع زيادة الأجر والمعاشات المستحقة في ١٩٨٧/٧/٣٠ بواقع ٢٠ ٪ وتحقيقاً لبعض مطالب المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في حدود ما تسمح به موارد النظام أعد مشروع القانون المرافق مشتملا على :
- أولاً - معالجة معاش الشيخوخة عن الأجر المتغير بما يحقق التناسق بين هذا المعاش وبين معاش العجز والوفاة عن هذا الأجر ومعالجة معاشات من ستنتهى خدمتهم اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٨ بما يحقق التناسق بينها وبين مانقر للمعاشات السابقة وقد تناولت هذا المجال المواد من الأولى وحتى الثالثة مقررة حايلي :

- تناولت المادة الأولى معالجة المعاش المستحق عن الأجر المتغير اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ليلو عن التقاعد بالنسبة للعاملين بوحدة الجهاد الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وبلو عن الستين بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فقصت بأن يكون الحد الأدنى لهذا المعاش ٥٠ / من أجر التسمية ، ولما كان المعاش يسوى بمعدل جزء من ٤٥ جزءاً من الأجر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فإن مقتضى هذه الميزة افتراض أن لكل مؤمن عليه مدة أدت عنها الاشتراكات عن هذا الأجر مقدارها ٥٠ ٢٢ سنة على الأقل وإذا ما أخذ في الاعتبار أن نظام الأجر المتغيرة قد عمل به اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ فإن الميزة المقترحة تعنى إضافة مدة تجاوز ١٩ سنة لمدة الاشتراك في هذا الأجر .

ومعنا من استغلال النظام والتلاعب للحصول على هذه الميزة يشترط المشروع للحصول عليها :

أ- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير في ١٩٨٤/٤/١ ومستمر في الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

ب - أن تكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ولتشجيع المؤمن عليه على الاشتراك عن مدة هذا الأجر لزيادة معاشه عنها نصت الفقرة الأخيرة من المادة على أن المدة التي يؤدي المؤمن عليه تكلفتها بالكامل يحسب عنها معاش ويضاف إلى المعاش السابق .

وعالجت المادة الثانية وضع من سنتهني خدمتهم في السنوات الأولى التالية للتاريخ الذي توقف عنه استحقاق الزيادة التي تقررت للمعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ ذلك أنه وإن كان رفع معاش الأجر المتغيرة إلى ٥٠ ٪ منها سيضطر ويؤدي على الزيادة المشار إليها إلا أنه لما كانت الحقوق التأمينية تحسب على متوسط السنوات السابقة فإن الزيادة التي تقررت في الأجر اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ لن يظهر أثرها في أجر حساب المعاش في السنوات الأولى لصرفها وبالتالي لن يكون لها الأثر المناسب في المعاش وحتى لا يكون من أنهت خدمتهم قبل العمل بالمشروع في وضع أفضل فقد نصت المادة الثانية من المشروع على أن من سنتهني خدمتهم خلال فترة تنتهي في ١٩٩٠/٧/٣٠ ليلو سنه الشيفوخة أو المعز أو للوفاة يستفيد بالفضل الميزتين السابقتين بمعنى ربط معاش عن الأجر المتغير بنسبة ٥٠ ٪ وإذا كان هذا القدر يقل عن ٢٠ ٪ من معاش الأجر الأساسي وزيادته منع هذه النسبة .

وتشعياً مع سياسة الحكومة في تيسير الخروج من الخدمة لمن يبلغ سن الخامسة والخمسين نص المشروع على مد الميزة المقرة للفترة الانتقالية إليه .

ولتحقيق المساواة في مجال الحد الأدنى للمعاش بين من أنهت خدمته قبل ١٩٨٧/٧/١ ومن سنتهني خدمته بعد هذا التاريخ حرص المشروع في المادة الثالثة منه على رفع الحد الأدنى الرقسي لمعاش الأجر الأساسي إلى ٢٥ جنبها شهرياً شاملاً كافة الزيادات والإعانات التي تصافى إليه وأصبح الحد الأدنى للمعاش لأول مرة متساوياً مع الحد الأدنى للأجر الأساسي باعتباره حداً أدنى للمعيشة وذلك دون الإخلال بالحق في الجمع بين هذا الحد ومعاش الأجر المتغير مما يحقق المساواة مع ماتم بالنسبة لفئة العاملين حيث منعت العلاقة الخاصة بالاضافة للحد الأدنى للأجر .

ولتحقيق التوازن بين مزايا نظام التأمين الاجتماعي بعد إضافة المزايا المقترحة إليها وبين موارد هذا النظام نصت المادة الرابعة على أن تكون نسبة ريع الاستثمار التي يلتزم بنك الاستثمار القومي بإدائتها عن احتياليات كل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات المودعة لديه ٧ ٪ سنوياً وذلك مع عدم الإخلال بالنسبة التي يلتزم بإدائها عن حساب أموال الحقوق عن الأجر المتغير والمكافأة .

ثانياً - وتحقيق التناسق بين أحكام نظام التأمين الاجتماعي الحالية والمزايا المقترحة تم إعادة دراسته وأنظمت عليه التعديلات اللازمة فتناولت المواد من الخامسة حتى التاسعة تعديل بعض نصوص قانون التأمين الاجتماعي فقصت المادة الخامسة من المشروع بتعديل المواد الآتية :

• مادة ١٨ فقرة ثانية : لايتطلب نظام التأمين الاجتماعي مدة مؤهلة لاستحقاق معاش العجز والوفاة بالنسبة للعاملين بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ، ومعنا للتلاعب والتهرب في القطاع الخاص والمتحقق من جدية علاقة العمل في هذا القطاع يتطلب لاستحقاق المعاش في هذه الحالات توافر مدة اشتراك مقدارها ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ويستثنى من هذا الشرط حالتي العجز والوفاة نتيجة إصابة عمل ومن تعدد أجورهم وترقياتهم وإعلاواتهم

بمقتضى اتفاق جماعى وافق عليه وزير التأمينات وقد اُضيف المشروع لحالات الاستثناء من الشروط :

* فئة المعاملين بلوائح توظيف صادرة بناء على قانون متى وافق عليها وزير التأمينات وذلك للمساواة بين هؤلاء العاملين ومن تحكم أجورهم اتفاقات جماعية .

* الحالات التي انتقل فيها المؤمن عليه من الجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام إلى القطاع الخاص وتوافرت في شأنها إحدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها في البندين ٣ و ٤ من هذه المادة قبل استكمال المدة المؤهلة وذلك احتفاظا بما كان له من حق أثناء خدمته الأولى .

* مادة ١٨ مكررا فقرة ثانية : تشترط هذه الفقرة لصرف معاش الأجر المتغير بلوغ سن الستين أو العجز أو الوفاة .

وتحقيقا للمطالب المعالية وفي إطار ما انتهت إليه دراسة الخبير الاكتوارى تم تعديل الفقرة المشار إليها بما يسمح بصرف معاش الأجر المتغير فور انتهاء الخدمة طالما بلغت سن المؤمن عليه خمسين عاما .

* مادة ١٩ : تعدد هذه المادة أجر تسوية المعاش وبالتالي أجر تسوية باقى الحقوق التأمينية وتناولها التعديل من حيث أجر تسوية معاش الأجر المتغير الذى حددته بأنه متوسط السنتين الأخيرتين بما لا يجاوز ١٥ / من متوسط السنة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام أما القطاع الخاص فإن نسبة الزيادة له لا تتجاوز ٤٠ ٪ من متوسط الخمس سنوات السابقة على مدة المتوسط .

وقد أسفر التطبيق العملى لهذا النص عن عدم تحقيق العدالة بين أفراد المؤمن عليهم وعدم ملاسة حكمه لطبيعة هذا الأجر غير الثابتة إذ أنها كما قد تتزايد عند نهاية الخدمة فإنها قد تنخفض أيضا الأمر الذى لإحقق التناسب بين ما أدى من اشتراكات وقيمة الميزة الفقرة .

وفي إطار ما انتهت إليه دراسة الخبير الاكتوارى نص المشروع على أن يحدد أجر تسوية المعاش وبالتالي باقى الحقوق التأمينية عن هذا الأجر بمتوسط الأجر الذى أدبت عنها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك عن هذا الأجر والتي تبدأ اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ وذلك مع زيادة هذا المتوسط بنسبة ٢ ٪ من كل سنة من سنوات مدة الاشتراك مع مراعاة عدم تجاوز أجر التسوية الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

ومن مزايا هذا التعديل :

- تشجيع المؤمن عليه على الاشتراك من أجره المتغير بالكامل .
- معالجة الحالات التى ينخفض فيها الأجر في نهاية الخدمة .
- تحقيق التوازن بين ما أدى من اشتراكات وقيمة المعاش .

كما تناول التعديل أجر تسوية معاش الأجر الأساسى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فأضاف لحالات الاستثناء من قيد عدم تجاوز متوسط السنتين الأخيرتين ٤٠ ٪ من متوسط الخمس سنوات السابقة لحالات المعاملين بلوائح توظيف صادرة بناء على قانون يوافق عليها وزير التأمينات وذلك تمشيا مع ماتم في المادة ١٨ .

* مادة ٢٠ بند ٢ : تناول هذه المادة تحديد معدل حساب المعاش والحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسى والبند الثانى منها يتعرض لهذا الحد بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة فترضع بأنه ١٠٠ ٪ من هذا الأجر مضافا إليه البدلات .

ولما كانت البدلات قد اعتبرت جزءا من عناصر الأجر المتغير فقد اقتضى الأمر حذف الفقرة التى تشير إليها من هذا البند .

* مادة ٢٣ : يتناول هذا النص تقرير قاعدة تخفيض المعاش المبكر بنسبة معينة ، وبمناسبة ماتم من تقرير الحق في صرف معاش الأجر المتغيرة طالما بلغت سن المؤمن عليه الخمسين فقد أضيفت إليها فقرة تحدد نسبة التخفيض لهذا المعاش بأنها ٥ ٪ من كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف - أول الشهر الذى قدم فيه طلب الصرف - حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة إلى سنة كاملة وقد التزم المشروع في تحديد نسبة التخفيض بتقارير الخبراء الاكتواريين تلافيا لأى عجز فى أموال الصندوق .

* مادة ٢٥ . يحدد هذا النص التاريخ الذى ينشأ اعتبارا منه استحقاق المعاش بأنه أول الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق .

ولما كان المعاش المبكر لا ينشأ فيه الحق إلا بتقديم طلب الصرف وحيث أثارت الصبغة الحالية جدلا عن تاريخ استحقاق صرف هذا المعاش في حالة اختلاف هذا التاريخ عن تاريخ انتهاء الخدمة لذا فقد رُئي حسم الأمر بالتعديل فنص على استحقاق هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف .

• مادة ٢٠ : ينظم هذا النص الأحكام الخاصة بنظام المكافأة ويبدأ على ما أسفر عنه التطبيق العملي تمت بشتائ التعديلات الآتية:

- يقرر النص حداً أدنى للمكافأة مقداره أجر عشرة أشهر في حالات الشبيخة والعجز الكامل والوفاء ولما كانت القواعد العامة في التأمين تقضى بعدم تكرار استحقاق الحد الأدنى فقد قُضَ المشروع هذا المبدأ .

- يشترط النص الحالي لاستحقاق الحد الأدنى في حالات الشبيخة بلوغ سن إيقاف الانتفاع بأحكام تأمين الشبيخة والعجز والوفاء - ٦٠ أو ٦٥ سنة - بما أدى إلى عدم المادة الفئات التي تنهى خدمتها إجبارياً قبل هذه السن كالشرطة والمخابرات العامة ، وقد عالج المشروع هذا الوضع بما يسمح لهذه الفئات بالحصول على الحد الأدنى في هذه الحالة .

زيادة المدة المستحق عنها المكافأة يمين النظام المؤمن عليه زيادة المدة المستحق عنها المكافأة مقابل أداء الأعيان المطلوبة عنها ولم ينظم قيمة المكافأة عند هذه المدة في حالة الصرف قبل بلوغ سن الستين وقد أوضح التعديل هذه القيمة بطريق يحقق العدالة بالنسبة للمؤمن عليه حيث قضى برد ما أداه من مبالغ وبيع استثمارها وفي الوقت ذاته يحقق التوازن بين سوارده صندوق التأمين الاجتماعي والمزايا التي يلتزم بها .

• مادة ٢٣ - في إطار سياسة النظام منح المؤمن عليه كل الوسائل التي تؤدي إلى استحقاقه معاشاً أو زيادة قيمة هذا المعاش يتضمن هذا النص تقرير حق المؤمن عليه في تعديل معدل حساب المدد التي يقضى النظام بحسبها بواقع ١ إلى ٧٥ إلى ١ إلى ٤٥ مقابل أدائه مبالغ معينة وقد تم في سنة ١٩٨٤ تعديل قواعد حساب المبالغ المستحق في حالة طلب إضافة مدد وفقاً لتقارير الخبراء الاكتواريين في هذا المجال ، ويتناول المشروع تعديل هذه القواعد أيضاً بالنسبة للمدد المطلوبة تعديل معدل الحساب فيها بما يتماشى مع التقارير المشار إليها .

• مادة ٣٥ : يتناول هذا النص تنظيم أحكام حساب المعاش بالنسبة لفئة العسكريين المتقولين إلى وظائف مدنية وقد تناول التعديل توضيح أن مدة الراتب الأساسي العسكرية تحسب مع مدة الأجر الأساسي المدنية ومدة الأجر الإضافي العسكرية تحسب مع مدة الأجر المتغير المدنية وأجاز النص الجمع بين معاش الراتب الأساسي العسكري ومعاش الأجر الأساسي المدني والجمع بين المعاش الإضافي العسكري ومعاش الأجر المتغير بما لا يجاوز ٨٠ ٪ من مجموع الأجرين الأساسي والمتغير .

• مادة ٣٦ : ينظم هذا النص معاملة العسكريين الذين يعنون للعمل بالخدمة المدنية ويقرر النص الحالي لهم حق اختيار ضم المدة العسكرية للمدة المدنية من عدمه وفي حالة اختيار عدم الضم لا يستحق عن المدة المدنية غير تعويض من دفعة واحدة لا يصرف الا عند بلوغ سن الستين .

وقد أثار هذا الحكم الكثير من الاعتراضات بالإضافة إلى أن أحكام النص أصبحت لا تتناسب مع القواعد العامة التي تم تقريرها في حالات الانتقال بين القوانين العسكرية وقانون التأمين الاجتماعي لأصعاب الأعمال ، والعاملين في الخارج ، وفي ضوء ذلك تمت التعديلات الآتية:

- تنظيم الحقوق عن الخدمة المدنية بالارتباط بشروطها المقررة في قانون التأمين الاجتماعي فإذا توافرت في شائنها شروط استحقاق المعاش استحق عنها معاشاً وفي حالة عدم توافرها استحق تعويضاً من دفعة واحدة .

- صرف التعويض فور انتهاء الخدمة .

- في حالة توافر شروط استحقاق المعاش يتم الجمع بين معاش الراتب العسكري الأساسي ومعاش الأجر الأساسي المدني بون تقليد بالحد الأقصى الرقمي (٢٠٠ جنيه) ويتم الجمع بين المعاش الإضافي العسكري ومعاش الأجر المتغير مع مراعاة عدم تجاوز المجموع الحد الأقصى لمجموع المعاش عن الأجر الأساسي والأجر المتغير (٥٠٠ جنيه شهرياً) . ويستثنى من هذا الحكم المالتين الآتيتين:

- من يبلغ معاشه العسكري الحد الأقصى المشار إليه أي يتجاوز فلا يستحق عن المدة المدنية غير تعويض من دفعة واحدة

ويصرف فور انتهاء الخدمة .

من سبق أن اختار عدم ضم المدة العسكرية للخدمة المدنية فله أن يختار الاحتفاظ بهذه الرغبة خلال سنتين من تاريخ العمل بالمشروع وفي هذه الحالة لا يستحق عن المدة المدنية غير تعويض من دفعة واحدة ولا يستفيد بأية زيادات على معاشه العسكري كما لا يجوز منحه معاشاً استثنائياً .

• مادة ٣٧ . يتناول هذا النص تحديد الحقوق التأمينية التي تستحق في حالة الوفاة بسبب الخدمة العسكرية أو بسبب العمليات الحربية وما في حكمها بالنسبة إلى المؤمن عليه المجدد أو المستقبط أو المستقبط أو المكلف بالخدمة العسكرية ويقرر التعديل للمستحقين عنه الحق الأفضل من كل من الحقوق التأمينية المقررة بقانون التأمين الاجتماعي أو بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

• مادة ٣٨ : يتناول هذا النص تنظيم المعاش المؤمن عليه من المشار اليهم في المادة السابقة صاحب معاش العجز بسبب الخدمة العسكرية أو بسبب العمليات الحربية وما في حكمها .

وقد تم إعادة صياغة النص بما يوضح انصراف حكمه لفئة المشار اليها فقط وعدم سريان أحكامه على فئة العسكريين المتقاعين أو المتقاعين بعمل مدني حيث توات تنظيم حقوق الفئة الأخيرة للمادتين ٣٥ ، ٣٦ كما سبق ايضاحه .

• مادة ٤٠ . ينظم هذا النص قواعد تسوية معاش صاحب المعاش المدني العائد إلى الخدمة مرة أخرى لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي ومن أهم ما ورد به بالتعديل :

- افادت من قواعد التسوية المقررة لحالات العجز والوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة ، وكان النص قبل التعديل يحرمه منها .

- تقرير الحق للعاملين بكادرات خاصة في الجمع بين معاش الأجر الأساسي عن المدة الأولى والمدة الثانية دون التقيد بالحد الأقصى الرقبي لمعاش هذا الأجر مع التقيد في مجموع المعاش الإجمالي بالحد الأقصى لمجموع معاش الأجرين الأساسي والمتغير .

• مادة ٤١- تنظم هذه المادة كيفية أداء المبالغ المطلوبة من المؤمن عليه لحساب مدة سابقة أو الاشتراك عنها وقد أعيدت صياغة هذه المادة بمراعاة الأحكام الآتية :

- تقرير قواعد التقسيط بما يتفق وما سبق النص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ من أن التقسيط بطريق الاستبدال يقتصر على من تجاوز سن الخمسين في تاريخ العمل بهذا القانون .

- تقرير الحق للمؤمن عليه الذي انتهت خدمته وتجاوز سن الستين في ضم مدة سابقة إلى مدة اشتراكه في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش مع ايضاح وجوب أداء التكلفة دفعة واحدة .

- حذف الأحكام الخاصة بضم مدد الخدمة العسكرية إلى المدة المدنية بعد أن أصبح هذا الضم لا يتوقف على رغبة المؤمن عليه في ضوء التعديلات التي استحدثها المشروع .

• مادة ٧١ بند ٣ و ٤ . تنظم هذه المادة قواعد الجمع بين الحقوق المقررة في تأمين اصابات العمل وتلك المنصوص عليها في تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة وقد تناول المشروع تعديل البند ٣ فلو فرض الارتباط في الأجر الذي يتمتعن ألا يتجاوز مجموع معاش الاصابة ومعاش تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة بأجر التسوية وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ، أما البند ٤ فإنه تماشياً مع ماورد بتعديل نص المادتين ٣٥ ، ٣٦ قرر التعديل الجمع بين المعاش العسكري وبين معاش الاصابة مع التقيد بالحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير فقط .

• مادة ١١٧ فقرة ثالثة : تتناول هذه المادة بيان شروط استحقاق التعويض الإضافي والتي من بينها اشتراط مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر مقطعة بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وقد عدل المشروع هذه المادة بما يتفق وتعديل المادة (١٨) بعدم التقيد بهذا الشرط بالنسبة للعاملين الخاضعين للوائح توظيف صادرة بناء على قانون متى وافق عليها وزير التأمينات وكذا الحالات التي ينتقل فيها المؤمن عليه من الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام إلى القطاع الخاص وانتهت فيها الخدمة بالعجز أو الوفاة (الحالة رقم ٣ من المادة ١٨) قبل استكمال المدة الموعودة .

• مادة ١٢١ فقرة أولى وثالثة : تحدد هذه المادة فئات المستحقين في منحة الوفاة وقد أضاف المشروع الى هذه الفئات الطلبة من الأبناء والأخوة الذين يبلغون سن ال ٢١ تتوافر الحكمة من استحقاقهم في هذه المنحة .

• مادة ١٢٣ فقرة سابعة : تنظم المادة ١٢٣ القواعد الخاصة باستبدال المعاش وقد حددت هذه الفقرة رسم استبدال قدره جني ١ واحد مقترح رفعه الى جنييهين ليقابل الخدمة المقدمة لطالب الاستبدال عند الكشف الطبي عليه لتقرير حالته الصحية.

• مادة ١٢٦ فقرة ٢ و ٥ : يتناول هذا النص الأحكام الخاصة بالإجازات والإعارات وقد روعي في التعديل بالنسبة لهاتين الفقرتين أن يتضمن النص :

- تحديد مواعيد ابداء الرغبة في حساب مدد الإجازات الخاصة بكون أجر ضمن مدة الاشتراك في التأمين وكذا مواعيد أداء الاشتراكات في حالة طلب حسابها بغرض من وزير التأمينات وذلك لتحقيق المرونة المطلوبة لوضع القواعد اللازمة في هذا الشأن .

- إلزام صاحب العمل المنتدب لديه المؤمن عليه كل الوقت بحصة صاحب العمل في الاشتراكات بالنسبة للأجور المتغيرة التي يمولها العامل ويتحقق بهذا المبدأ اشتراكات الانتخاب بالأسوة مع حالته الاعارة .

• مادة ١٢٨ فقرة خامسة : تنظم هذه المادة القواعد الواجبة الاتباع في حالة اعتراض صاحب العمل على مطالبة الهيئة المختصة بالمبالغ المستحقة عليه وقد نص المشروع على أداء صاحب العمل لرسم قدره خمسة جنيئات عن الاعتراض لضمان جديته .

• مادة ١٢٩ فقرة رابعة : تحدد هذه المادة المبالغ المطلوبة من صاحب العمل ومواعيد أدائها والآثار المترتبة على عدم مراعاتها .

وتعني الفقرة المشار إليها بعد تعديلها بفرض رسم مقداره واحد في الألف من قيمة المبالغ التي تقوم الهيئة المختصة بتحصيلها ميدانياً بعد أقصى مقداره ٥ جنيئات بعد أثنى عشرين قرشاً .

• مادة ١٣٠ فقرة أخيرة : تحدد هذه المادة قواعد استحقاق المبالغ الإضافية التي يلتزم صاحب العمل بإدائها في حالة التخلف عن أداء الاشتراكات والتأخير في سدادها ، وكذا الحالات التي يجوز الإعفاء فيها من هذه المبالغ .

وقد نص المشروع على أن لوزير التأمينات أو من يفوضه الحق في الإعفاء من هذه المبالغ - بدلا من رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة - توحيداً للتطبيق بين هيئتي التأمين الاجتماعي .

• مادة ١٣٦ فقرة أولى وثانية : تقرر هذه المادة مبدأ اعفاء المعاشات والتعويضات التي يقرها نظام التأمين الاجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسوم وقد عني المشروع بالنص على شمول هذا الاعفاء للمكافأة والزيادات وكذا المتجمد الذي يصرف للورثة الشرعيين مع حذف العبارة التي كانت تشير الى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الادخار بعد الفائه وأحلال نظام المكافأة محله .

• مادة ١٤٠ : تحدد هذه المادة مدة للمطالبة بالحقوق التي يقرها النظام ينقضى بفواتها الحق في المطالبة بها وتشيا مع ما يقرره النص من عدم مناس فوات المدة التي يتمتع بتقديم الطلب خلالها بالحق ذاته أضيف للنص فقرة تنقضي بصرف المعاش في حالة تقديم الطلب بعد فوات المدة المحددة اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب وذلك مع منح وزير التأمينات الحق في التجاوز عن الإخلال بالميعاد المحدد بالنص وبصرف المتيقن اعتباراً من تاريخ الاستحقاق .

• مادة ١٤٤ : تقرر هذه المادة قاعدة عامة مقتضاها عدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة وتستثنى من هذه القاعدة حقوق الهيئة المشار إليها باعتبار هذه الحقوق موارد الميزة التي يحصل عليها صاحب الشأن ، وقد أضاف التعديل للحقوق الجائر الحجز عليها سداداً لدين الهيئة المختصة حق المكافأة .

• مادة ١٦٠ فقرة رابعة وخامسة وسادسة : تنظم هذه الفقرات الرسم الذي يتحمله صاحب المعاش أو المستحق مقابل صرف أي من المبالغ المستحقة وقد تضمن التعديل تحديد الحد الأقصى له بواقع ٥٠ قرشاً وقواعد توزيعه بما يحقق عدم تكرار استحقاقه .

• مادة ١٦٣ فقرة أولى : تقرر هذه المادة للمؤمن عليه الحق في الاستمرار بالخضعة بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وقد عني التعديل ببيان أن المعاش المستحق في هذه الحالة يصعب وفقا لقواعد حساب معاش الشيخوخة أيا كان سبب الاستحقاق وذلك وفقا لما أشار به الخبير الاكتواري .

وتناولت المادة السادسة - إضافة بعض الأحكام لمواد القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك على التفصيل الآتي :

• مادة (هـ) بند (ط) : يتناول هذا البند تحديد مفهوم أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي وقد ارتبط المشروع في تحديد هذا المفهوم بأجر العمل الأصلي بجهة العمل الأصلية ، وقد أتت هذه القاعدة الى الارتباط في تحديد أجر الاشتراك المتغير في حالات الانتداب كل الوقت والإعارة بالأجر السابق على النوب أو الإعارة مما ألحق ضررا ببعض المؤمنين عليهم ولمعالجة الموضوع نص المشروع على اعتبار الأجر المتغير الذي يحصل عليه المنتدب كل الوقت أو الممار أعارة داخل البلد في حكم أجر عمله الأصلي بجهة عمله الأصلية .

• مادة ٧٨ . يقرر هذا النص للمؤمن عليه الحق في تعويض أجر عن المدد التي يتخلف فيها عن العمل لمرضه وقد اشترط لاستحقاق هذا الحق أن يكون المؤمن عليه منتقلا بتأمين المرض ، ولما كان الانتقاع بهذا التأمين يرتبط بصور قرار من وزير الصحة فقد أدى هذا الشرط الى عدم إفادة المؤمنين عليهم العاملين بجهات لم يصدر بشأنها قرار وزير الصحة بهذا الحق وبالتالي تخفيض أجر اشتراكهم في النظام وبخاصة الأجر المتغير الذي يرتبط استحقاقه بممارسة العمل .

وعلاجا للثر أضاف المشروع نص هذه المادة حكما من مقتضاء عدم الارتباط للانتقاع بالحق المقرر بها بصور قرار وزير الصحة .

• مادة ١٥٩ : في إطار الالتزام بالأسس العامة لنظام التأمين الاجتماعي يقرر هذا النص عرض جميع قوانين التأمين الاجتماعي التي تلزم الخزنة العامة بأعبائها على وزارة التأمينات .

وقد أضاف المشروع لهذا النص فقرة تنص على اختصاص وزارة التأمينات بوضع نون غيرها بطلب إبداء الرأي من مجلس الدولة ضمانا لعدم التضارب في تفسير النصوص وتوحيد التطبيق وذلك أسوة بما هو مقرر في نظام العاملين بالدولة .

وتضمنت المادة السابعة - تعديل بعض أحكام ملاحظات جدول تحديد أنصبة المستحقين في المعاش وذلك على التفصيل الآتي :

• تتضمن ملاحظات الجدول المشار اليه قاعدة من مقتضاها رد معاش المستحق في حالة إيقافه أو قطعه على باقي المستحقين بشرط ألا يزيد نصيبه على أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد وقد أتت هذه العبارة الى عدم إفادة بعض الحالات من قاعدة الرد ، مثال : أرملة وأبنة تعمل أوقف معاشها فيرد على الأرملة وفقا للقاعدة يتعين ألا يزيد نصيب الأرملة بعد الرد على ٣ إلى ٤ المعاش - الحد الأقصى لنصيبها بالجدول - إلا أن الارتباط بالحالة في تاريخ الرد يؤدي الى عدم رد معاش الابنة لها لأن معاش الابنة في حالة الإيقاف يكون الحق فيه مازال موجودا وبالتالي يكون نصيب الأرملة النصف لوجود الابنة ، ولإزالة هذا التضارب نص التعديل على حذف عبارة « وفقا للحالة في تاريخ الرد » .

• رعاية من النظام للاخوة والأخوات الذين حرموا من المعاش في تاريخ وفاة المورث أرملة أو والدين أضيف لملاحظات الجدول ملاحظة برقم ٦ تنصني بأنه :

« إذا كان المعاش مورثا بالكامل للأرملة والأبوين وكان للمتلف أخوة وأخوات فانه عند قطع معاش أية فئة منهما يشول نصيبها الى الأخوة والأخوات بما لا يجاوز ١ إلى ٤ المعاش » .

وتناولت المادة الثامنة : ملاحظات الجدول رقم (٤) الذي ينظم قواعد تحديد المبلغ المطلوب في حالة طلب المؤمن عليه زيادة مدة اشتراكه في التأمين أو رفع معدل حساب معاشه عن مدة وقد عدلت هذه الملاحظات بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتم الاعتماد في تحديد قيمة المبلغ المشار اليه بأجر المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب وذلك وفقا لتقارير الخبراء الاكتواريين .

وبحيث أثبت التطبيق العملي لهذه القاعدة أنها لا تتفق مع طبيعة أجر الاشتراك المتغير لذلك تناول التعديل هذا الحكم فنص على : « تحديد أجر الاشتراك الذي تحسب على أساسه المبالغ المطلوبة في حالة الرغبة في حساب مدة سابقة ضمن مدة الاشتراك في الأجر المتغير بالمتوسط الشهري للأجور التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك الفعلية في الأجر المتغير حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب » .

وتتألف المواد التسعة والعاشرة: تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ فدخلت المادة التاسعة المواد الآتية:

المادة الأولى يند ٥٠ لما كانت أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ تقضى بأن يتشأ حساب خاص في كل من صندوق التأمين الاجتماعي **تدخل في موارده:**

- احتياطي حوافز الانتاج والعمولة والوهبة والبدايات عن المدد السابقة على ١٩٨٤/٤/١ .

- وصيد مبالغ الاخبار لدى وزارة المالية وبك الاستثمار القومي وبيع استثمار هذه المبالغ .

وتتحدد نسبة ريع الاستثمار التي يلتزم بك الاستثمار القومي بالادائها عن أموال الحساب المشار اليه بنسبة يتم الاتفاق عليها بين البنك ووزير التأمينات بما لا يقل عن النسبة التي روعيت ائقاريا في تحديد المزايا .

ولما كان احتياطي حوافز الانتاج والعمولة والوهبة والبدايات الذي يحول الى الحساب الخاص يحسب عن كل حالة مؤمن عليه على حدة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ وسيؤدى هذا الحكم الى التأخير في تحديد قيمة هذا الاحتياطي .

لذا تم الرجوع الى الخبراء الاكثوريين للنظر في تحديد اجمالي احتياطي حوافز الانتاج والعمولة والوهبة والبدايات المودع لدى بك الاستثمار القومي لكل من هيئتي التأمين الاجتماعي وقد أشاروا بأنه يساوى نسبة ٤٠ ٪ من احتياطيات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ونسبة ٣٠ ٪ من احتياطيات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وقد نص التعديل على ذلك .

مادة ثالثة فقرة أولى ومادة رابعة فقرة أولى: تم تعديل هاتين الفقرتين بما يتفق والتعديل المستحدث بالمادة الأولى يند ٥ السابق الإشارة اليها تحقيقا للتناسق بين أحكام القانون .

وتتألف المادة العاشرة والثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وذلك باضافة فقرة للبند ٧ من المادة المشار اليها لتحقيق التناسق بين أحكام هذا البند وماتقرر من حد أدنى لمعاش الشيخوخة عن الأجر المتغير كذلك يضيف التعديل للمادة بندا جديدا لجنوبها برقم ١١ وذلك على التفصيل الآتى:

• يضاف لنص البند ٧ فقرة تقضى بأن تراعى الأحكام التالية في تطبيق المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي :

(أ) حساب المعاش عن كل من الأجرين الأساسى والمتغير معا وفقا للمادة ٣١ المشار اليها أو وفقا للقواعد العامة أى التسويتين أفضل .

(ب) استحقاق المعاش المحدد بالنص عن الأجر المتغير طالما توافرت شروط استحقاق هذا المعاش عن الأجر الأساسى بصرف النظر عن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير .

(ج) عدم افعال الحدة المشتره على مدة الاشتراك عن الأجر المتغير وفقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ضمن المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش المخصص عليه بالبند أولا من المادة ٣١ المشار اليه .

• أما البند ١١ المقترح اضافته الى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ فقد حدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الأجر وتاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق وذلك لعلاج الحالات التي يتوقف فيها صرف الأجر المتغير قبل انتهاء خدمة المؤمن عليه .

وقد تناولت المادة الحادية عشرة بيان الحالات التي يزداد فيها معاش الأجر الأساسى اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ وهى :

- بلوغ سن الشيخوخة والفصل بقرار من رئيس الجمهورية والغاء الوظيفة والعجز والوفاة .

- حالات استحقاق المعاش المبكر متى كان سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فلكثر فى تاريخ طلب الصرف .

- معاش العجز الجزئى الناتج عن اصابة عمل غير منهى للخدمة وذلك متى توافرت احدى حالات استحقاق المعاش السابق الإشارة اليها .

وقد حدد النص المقترح هذه الزيادات **بالاتى:**

١٠ ٪ بدون حد أقصى .

١٠ ٪ بعد أقصى ٦ جنيهات ويحد أننى ٣ جنيهات شهريا .

٩ جنيهات .

ومن مقتضى هذا التعديل :

- جمع أحكام الزيادات فى نص واحد .

- إلغاء الأحكام المنظمة لاعانة غلاء المعيشة الصادرة بقرارى مجلس الوزراء فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ بعد أن استتفدت هذه الاعانة الغرض من تقريرها .

- استحقاق هذه الزيادات بالاضافة الى الحد الأقصى للمعاش ، ولذا يصبح هذا الحد بالنسبة للأجر الأساسى ٢٣٥ جنيها (٢٠٠ + ٣٥) ٪ (بدون حدود) + ٦ + ٩) بدلا من ٢٠٩ جنيهات .

- زيادة المعاش المبكر الذى بلغ صاحبه سن الخمسين بواقع ٥ جنيهات تنسيقا مع قاعدة صرف معاش الأجر المتغير بدءا من هذه السن .

وقد تناولت المادة الثانية عشرة علاج وضع الاشتراكات المستحقة وفقا لتعديل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والى لم يتم تحصيلها فقرر المشروع جواز تبسيطها على فترة لا تتجاوز خمس سنوات مع اعفاء مبالغ هذه الاشتراكات من المبالغ الإضافية التى يقررها قانون التأمين الاجتماعى جزاء على التأخير .

كما قننت المادة الثالثة عشرة حالات حساب المبالغ المطلوبة لصاحب مدة الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وفقا للقواعد التى كانت مطبقة قبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

وقررت المادة الرابعة عشرة انتفاع الحالات التى انتهت فيها الخدمة قبل العمل بالمشروع بالأحكام التالية مع صرف الفروق المالية اعتبارا من تاريخ العمل به :

* انتفاع صاحب معاش العجز الجزئى غير المنهى للخدمة بالحد الأدنى للمعاش - ٣٥ جنيها - فى حالة بلوغه سن الستين قبل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ دون استحقاق معاش تأمين الشيوخة والعجز والوفاة .

* الانتفاع بأحكام ضم المدد المستحقة بالنسبة للعسكريين للحالات التى انتهت فيها الخدمة قبل العمل بهذا المشروع طالما لم يتم صرف تعويض الدفعة الواحدة .

* تقرير الحق لصاحب المعاش العائد الى الخدمة فى الانتفاع بتسوية المعاش وفقا لقواعد التسوية فى حالتى العجز والوفاة طالما لم يكن قد صرف معاش الأخرية .

وقد نصت المادة الخامسة عشرة على حذف الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نظرا لشمول المادة الثالثة من المشروع هذا الحكم .

وقد قررت المادة السادسة عشرة ، فتح الباب للمرة الرابعة لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالتعديلات للانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى تأمين المرض اذا قدموا طلبا بذلك خلال فترة تنتهى فى ١٩٨٧/٢/٣١ .

أما المادة السابعة عشرة ، فقد قضت بأن يعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .

وأتشرف بعرض المشروع بعد مراجعته بمعرفة قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة فى ١٩٨٧/٧/١ ، رجاء التكرم - فى حالة الموافقة - بتوقيعه تمهيدا لإحالة الى مجلس الشعب .

وزير التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

دكتورة / أمال عثمان

**مادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين
والمعاشات للقوات المسلحة
معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ (٢٠١)**

« اذا عين صاحب معاش على درجة مالية في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية ، أو الهيئات والمؤسسات العامة ، أو هيئات القطاع العام وشركائه ، بحيث أصبح خاضعا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام ذلك القانون ، فإذا كان ما يتقاضاه صاحب المعاش المعين في إحدى الجهات المشار إليها من مرتب أساسي أو مكافأة أو بدلات مدنية ثابتة أقل من المعاش المستحق له من القوات المسلحة مضافا إليه ٢٠ ٪ منه يصرف له من المعاش ما يعادل الفرق بينهما على أن يستتزل من جزء المعاش المنصرف له أية زيادة تطرأ مستقبلا على هذا المعاش حتى انتهاء خدمته المدنية وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة (١٠١).

ويكون لصاحب المعاش العسكري خلال فترة تنتهي في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو خلال سنتين من تاريخ انتفاعه بقانون التأمين الاجتماعي - أيهما بعد الآخر - حق الاختيار بين ضم مدة خدمته العسكرية إلى المدة المدنية أو عدم الضم ، وفي حالة وفاته قبل إبداء الرغبة يكون هذا الحق للمستحقين عنه .

وفي حالة اختيار ضم مدة الخدمة العسكرية إلى مدة الخدمة المدنية يسوى المعاش عن المدة المدنية التي لم تدخل في تقدير المعاش العسكري أيما كان مقدارها محسوبا وفقا لقانون التأمين الاجتماعي ويضاف للمعاش العسكري ، كما يجوز تسوية المعاش عن مدة الخدمة العسكرية والمدنية كمدة متصلة وفقا للأحكام الواردة في قانون التأمين الاجتماعي إذا كان ذلك يحقق معاشا أفضل .

في جميع الأحوال يراعى ما يأتي :

- ١- عدم تجاوز المعاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسي ومعاش الأجر المتغير وفقا لقانون التأمين الاجتماعي والقرارات المنفذة له ، وفي حالة تسوية المعاش عن مدتي الخدمة المدنية والعسكرية كمدة متصلة يراعى أيضا ألا يجاوز معاش الأجر الأساسي الحد الأقصى لمعاش هذا الأجر المحددة بقانون التأمين الاجتماعي .
- ٢- تدخل الضمائم والمدد الإضافية ضمن مدة الخدمة العسكرية في حالة تسوية المعاش عن المدة كمدة متصلة ، كما تدخل ضمن المدة المستحق عنها تعويض النفعة الواحدة المفصوص عليها في المادة (٣٦) من قانون التأمين الاجتماعي في حالة استحقاقه .
- ٣- إذا استحق تعويض من دفعة واحدة وفقا للمادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي يخضع منه ما سبق صرفه من مكافأة طبقا لأحكام المادة (١٧) من هذا القانون .
- ٤- تصرف معاشات الأجر الأساسي دون تخفيض .

وفي حالة اختيار عدم ضم المدة العسكرية إلى المدة المدنية يسرى في شأن المعاش العسكري كافة الزيادات التي تقر في شأن المعاشات العسكرية ويطلق في شأنه حكم المادة ٤٦ من هذا القانون ولا يستحق عن مدة الخدمة المدنية التي لم تدخل في تقدير معاشه العسكري مهما كان سبب الاستحقاق غير تعويض النفعة الواحدة عن مدة الاشتراك عن الأجر الأساسي

(١) يسرى حكمه اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .

(٢) يتحدد التزام صندوق التأمين الاجتماعي بالنسبة للمعاملين بهذا النص وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي والزيادة من هذه الأحكام المقررة بالمادة ٩٩ المذكورة تتحمل بها الخزنة العامة وذلك تطبيقا لمادة ١٤٨ من قانون التأمين الاجتماعي .

محسوبا طبقا لحكم المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي ويصرف هذ التعويض فور انتهاء هذه الخدمة ، أما مدة الاشتراك عن الأجر المتغير فيستحق عنها معاشا فقط أيا كان مقدارها محسوبا على أساس هذه المدة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي مهما كان سبب الاستحقاق ويمراعاة التقيد بالحد الأقصى لمعاش هذا الأجر والتقيد فى مجموع ما يستحق من معاش عن المدة العسكرية والمدة المدنية بالحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسى والأجر المتغير وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى والقرارات المنفذة له .

وفى جميع الأحوال يسدد ما أدى من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التى رويعت فى المعاش العسكرى الى الخزائنة العامة .

وتسرى الأحكام الواردة فى هذه المادة فى شأن المنقولين الى وظائف مدنية اذا كان قد قرر لهم معاش عن المدة العسكرية.

ويلغى كل حكم يخالف ماورد بهذه المادة من أحكام .

ويجوز الجمع بين الراتب أو المكافأة وبين المعاش طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

المادة الأولى :

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥ ٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل .

المادة الثانية :

يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة ، بالجهاز الإداري للدولة أو ب وحدات الإدارة المحلية أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ونحو المناصب العامة والربط الثابت .

المادة الثالثة :

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقررت اعتباراً من أول يولية ١٩٨٨ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه وذلك بمراعاة ما يأتي :

١- إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما .

٢- إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدى اليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

المادة الرابعة :

لاتخضع العلاوة المنصوص عليها في هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم .

المادة الخامسة :

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٨٨ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٨ هـ (٢٣ يونيو سنة ١٩٨٨) .

(حسنى مبارك)
أمين عام مجلس الوزراء
(المستشار / أحمد رضوان)

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

المادة الأولى :

تزداد نسبة ١٥ / اعتبارا من ١٩٨٨/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام القوانين التالية:

- ١- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي .
- ٢- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .
- ٣- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي العاملين المصريين بالخارج .
- ٤- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
- ٥- القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧ .
- ٦- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ .

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة مايلي:

١- تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والاعانات في ١٩٨٨/٦/٣٠ .

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى مايلي:

- (أ) يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسي .
 - (ب) لا تتدخل إعانة العجز الكامل ضمن الإعانات التي تحسب عليها الزيادة .
 - ٢- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحد الدنيا للمعاش .
 - ٣- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحد القصوى للمعاش .
 - ٤- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه باقتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ١٩٨٨/٦/٣٠ .
- واستثناء من الأحكام السابقة لاستحقاق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئي الذي لا يؤدي الى انتهاء الخدمة .

المادة الثانية :

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١٩٨٨/٧/١ للمؤمن عليهم الذين تسرى بشأنهم العلاقة الخاصة المقررة اعتبارا من التاريخ المشار اليه زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاقة وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

- ١- أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو المعجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.
- ٢- أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مستحقاً لأحكام العلاوة المشار إليها .
- ٣- ألا يكون المؤمن عليه قد سبق منحه أى من الزيادات المقررة بهذا القانون أو أية زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر .
- وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين تتوافر في شأنهم الشروط المشار إليها خلال الفترة من ١/٧/١٩٩٣ حتى ٣٠/٦/١٩٩٨ تكون الزيادة بواقع ٧٠ ٪ من العلاوة المشار إليها .
- وتزاد بنسبة ١٥ ٪ المعاشات المستحقة اعتباراً من ١/٧/١٩٨٨ وفقاً للقانونين رقمي ٩٩ لسنة ١٩٨٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ .

المادة الثالثة :

تتحمل الخزنة العامة بالزيادة التي تقررت في المعاشات طبقاً لأحكام هذا القانون .

المادة الرابعة :

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٨ .
- يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٨ هـ (٢٣ يونيو سنة ١٩٨٨) .

حصتي مبارك

أمين عام مجلس الوزراء

(المستشار / أحمد رضوان)

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بقرار علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥ / من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٩/٦/٣٠ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل .

المادة الثانية :

يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة وبعحدات الإدارة المحلية أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بيهيات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ونحو المناصب العامة والربط الثابت .

المادة الثالثة :

لايجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقررت اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٩ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه وذلك بمراعاة مايلي :

١- إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما .

٢- إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدى اليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

المادة الرابعة :

لاتخضع العلاوة المنصوص عليها في هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم .

المادة الخامسة :

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٩ هـ (٢٩ يونيو سنة ١٩٨٩)

(حسنى مبارك)

أمين عام مجلس الوزراء

(المستشار / أحمد رضوان)

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ بزيادة المعاشات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

تزداد بنسبة ١٥ / اعتبارا من ١٩٨٩/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام القوانين التالية :

- ١- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
 - ٢- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى .
 - ٣- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .
 - ٤- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج .
 - ٥- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك بمرأعاة مايلأتى :
- ١- تصيب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والاعانات فى ١٩٨٩/٦/٣٠ .
- وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى مايلأتى :
- أ - يقصد بالمعاش الذى تصيب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى .
 - ب - لا تدخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التى تصيب عليها الزيادة .
 - ٢- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .
 - ٣- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش .
- ٤- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المخصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بالفتراس وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ١٩٨٩/٦/٣٠ .
- واستثناء من الأحكام السابقة لاستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد الى إنهاء الخدمة .

المادة الثانية :

يضاف لمعاش الأجر المتخير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١٩٨٩/٧/١ للمؤمن عليهم الذين تسرى بشأنهم العلاقة الخاصة المقررة اعتبارا من التاريخ المشار اليه زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاقة لحالات الاستحقاق حتى ١٩٨٩/٦/٣٠ ويواقع ٧٠ ٪ لحالات الاستحقاق خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ وحتى ١٩٩٨/٦/٣٠ وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

- ١- أن يكون استحقاق المعاش بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .
- ٢- أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مستحقاً للعلاوة المشار إليها .

المادة الثالثة :

- يراعى في شأن الزيادة المنصوص عليها في المادة الثانية مايلي :
- ١- تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة الى أجر اشتراك المؤمن عليه الاساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .
- ٢- تستحق الزيادة دون قيد بالحدود القصوى للمعاش .
- ٣- بالنسبة للمؤمن عليه المائد لجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه وتوافرت له شروط استحقاق هذه الزيادة وكان قد سبق منحه اى من الزيادات المقررة بهذا القانون أو اى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر استحق أفضل الزيادتين .
- وتسرى القواعد المنصوص عليها في هذه المادة في شأن الزيادة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات .

المادة الرابعة :

تتحمل الخزانة العامة بالزيادة المقررة بهذا القانون .

المادة الخامسة :

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات النص الاتي :

ويلتزم صندوق التأمين الاجتماعي المختص بقيمة الزيادة من جزء المعاش الذي يلتزم به يلتزم الخزانة العامة بباقي قيمة الزيادة .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/٧/١ ، وذلك بمراعاة مايلي :

- ١- أن يعمل بالمادة الثالثة في مجال تطبيق القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٨/٧/١ .
- ٢- أن يعمل بالمادة الخامسة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ .
- يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونية سنة ١٩٨٩) .

(حسنى مبارك)

أمين عام مجلس الوزراء

(المستشار / أحمد رضوان)

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠
بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

المادة الأولى :

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥ ٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولتعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل .

المادة الثانية :

يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعنونون بمكافآت شاملة ، بالجهاز الإداري للدولة أو بجهات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ونحو المناصب العامة والربط الثابت .

المادة الثالثة :

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وبين الزيادة التي تقررت اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١- إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما .
- ٢- إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

المادة الرابعة :

لتخضع العلاوة المنصوص عليها في هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم .

المادة الخامسة :

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٠ .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

(هسنى مبارك)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ (طبع) في ١٩٩٠/٦/٣١

**قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠
بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

تزاد بنسبة ١٥ / اعتبارا من ١/٧/١٩٩٠ للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام القوانين التالية :

- ١- القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منع معاشات ومكافآت استثنائية .
 - ٢- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى .
 - ٣- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .
 - ٤- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج .
 - ٥- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك بمرأعة مايلتى :
- ١- تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق من المؤمن عليه أى صاحب المعاش والزيادات والاعانات فى ١٩٩٠/٦/٣٠ .
 - وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى مايلتى :
 - أ - يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة ، معاش الأجر الأساسى .
 - ب - لا تدخل أعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التى تحسب عليها الزيادة .
 - ٢- يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسى وزياداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون .
 - ٣- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .
 - ٤- تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش .
 - ٥- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأوصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، بافتراض وفاة المؤمن عليه أى صاحب المعاش فى ١٩٩٠/٦/٣٠ .
 - واستثناء من الأحكام السابقة لاستحقاق الزيادة لصاحب المعاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة .
 - وتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة .

المادة الثانية :

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق

اعتباراً من ١٩٩٠/٧/٨ المؤمّن عليه الذي تشرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١٩٩٠/٧/٨ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١- أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ من الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي .

٢- أن يكون المؤمّن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مستحقاً للعلاوة المشار إليها . ويراعى في شأن هذه الزيادة مايلي :

١- تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة الى أجر اشتراك المؤمّن عليه الأساسي المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢- تستحق الزيادة دون تقيد بالحدود القصوى للمعاش .

٣- بالنسبة للمؤمّن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي ، المشار اليه ، وتوافرت له شروط استحقاق أي من هذه الزيادة ، وكان قد سبق منحه أي من الزيادات المقررة بهذا القانون أو أي زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر استحق أفضل الزيادتين ، وتتمثل الفائدة العامة بقيمة هذه الزيادة .

المادة الثالثة :

يمتد المبدأ المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الى ١٩٩٣/٦/٣٠ .

المادة الرابعة :

يستبدل بنص البندين (١و٢) من المادة (١١٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصان الآتيان :

مادة ١١٢ :

١- يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود مائة جنيه شهرياً ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد على الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١٩٧٥/٩/١ . وكان للمستحق هذا الحق .

٢- يجمع المستحق بين المعاشات في حدود مائة جنيه شهرياً ، ويكمل المعاش الى هذا المقدار بالترتيب المنصوص عليه في المادة ١١٠ من هذا القانون .

المادة الخامسة :

يسرى حد الجمع بين المعاشات المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه بعد تعديله بهذا القانون على حالات استحقاق المعاش التي حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً للحدود السابقة للجمع بين المعاشات وذلك في حدود جزء المعاش الذي لم يرد على باقي المستحقين .

ويتعين للانتفاع بحكم الفقرة السابقة ، تقديم طلب بذلك .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٠/٧/٨ .

يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

(حسنى مبارك)

أمين عام مجلس الوزراء

(المستشار / أحمد رضوان)

**قانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ (١)
بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يضاف الى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فقرة أخيرة نصها الآتي :
« ولا تسرى »

المادة الثانية :

يتشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧ .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

حسني مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (١) مكرر الصادر بتاريخ يناير ١٩٩١ .

**قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨
بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
للعاملين المصريين في الخارج^(١)**

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى :

يكون للعاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالتأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم حق طلب الانتفاع بأحكام القانون المرافق طالما توافرت في شأنتهم الشروط التي يحددها .

المادة الثانية :

يصدر وزير التأمينات اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية فيما لا يتعارض مع نصيب هذا القانون لحيث صدور اللائحة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة الثالثة :

يحل هذا القانون محل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية ، ويخضع المشتركون طبقا له للأحكام الواردة في القانون المرافق اعتبارا من تاريخ العمل به

المادة الرابعة :

يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قرارا بنقل حقوق والتزامات الهيئة المقررة بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج من نظام التأمينات الاجتماعية الى الحساب المنصوص عليه في المادة (٦) في القانون المرافق ويحدد هذا القرار قواعد تحديد الأموال التي تنتقل الى الحساب المشار اليه.

المادة الخامسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

أنور السادات

(١) نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦ (تابع هذه) الصادر في ٣٠ يولية سنة ١٩٧٨ .

قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج

الباب الاول فى التعاريف ونظام التأمين وشروط الانتفاع

مادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ب) بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون .

(ج) بالسن : سن الستين .

(د) بدخل الاشتراك : الدخل الشهرى الافتراضى الذى يختاره المؤمن عليه ويحسب على أساسه الاشتراك الذى يؤديه للهيئة شهريا .

(هـ) بمتوسط دخول الاشتراك : حاصل ضرب كل مدة اشتراك فى دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع النتائج على مدد الاشتراك ، وذلك فى حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك واحد .

(و) بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية أو بصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أى مهنة أو عمل أو نشاط يتكسب منه .

مادة (٢) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعى المقرر بمقتضى هذا القانون تأمين الشيخوخة ، والعجز والوفاة .

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الاجتماعى الأخرى المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات وفى حدود المواد المنصوص عليها فى القانون المشار اليه .

مادة (٣) :

يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة وألا تتجاوز سن الستين .

مادة (٤) :

إذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين ١٨٠ شهرا كان له حق طلب الاستمرار فى الاشتراك وفقا لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو انتهاء عمله بالخارج أيهما أقرب .

مادة (٥) :

يقف انتفاع المؤمن عليه بحكام هذا النظام اذا توقف عن أداء الاشتراكات لمدة ستة أشهر متصلة .
وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة تستطع الاشتراكات المستحقة عن مدة التوقف من المزايا التي تستحق للمؤمن عليه أو المستحقين أو المستفيدين عنه .

الباب الثاني في إنشاء الحساب الخاص بالتأمين وتحويله وفحصه وكيفية استثماره

مادة (٦) :

- يخصص في صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي حساب خاص للتأمين المخصص عليه في هذا القانون تتكون أمواله من الموارد الآتية :
 - ١- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه لحساب هذا التأمين بواقع ٢٢,٥ ٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الدخول الواردة في الجدول رقم (١) المرافق ..
 - ٢- الرصيد المقابل لالتزامات القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بمقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية .
 - ٣- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدة السابقة .
 - ٤- احتياطيات المعاشات التي تحول لحساب الخاضعين لأحكام هذا القانون عن مدد اشتراكهم في نظام التأمين الاجتماعي الأخرى .
 - ٥ - ريع استثمار أموال هذه التأمين .
 - ٦ - أية مبالغ تساهم بها الدولة .
 - ٧- الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقر مجلس إدارة الهيئة قبولها .

مادة (٧) :

- يفحص المركز المالي لحساب هذا التأمين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لمعرفة خبير أكتواري أو أكثر .
- ويجب أن يتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز في أموال الحساب ولم تكف الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزنة العامة بإدائه ، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .
- أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وفي الأغراض الآتية :
- (١) تسوية كل أو بعض العجز الذي سجلته الخزنة العامة طبقاً للفقرة السابقة .
 - (٢) تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة .

(٣) زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

مادة (٨) :

استثناء من أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة لاحتصل أموال الحساب الخاص بهذا التأمين في موارد صندوق استثمار الودائع والتأمينات ، ويتولى مجلس إدارة الهيئة استثمار أموال هذا الحساب .

الباب الثالث في الاشتراكات ودخل الاشتراك

مادة (٩) :

يؤدى المؤمن عليه الاشتراكات على أساس نخل الاشتراك الذى يختاره من بين الدخول الواردة فى الجدول رقم (١) المرافق.

وتحدد اللائحة التنفيذية نوع العملة التى تؤدى بها الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة وفقا لأحكام هذا القانون ، وسعر التحويل فى حالة الأداء بالعملة الأجنبية ، ومواعيد وكيفية أداء الاشتراكات .

مادة (١٠) :

يجوز للمؤمن عليه طلب تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الأعلى التالى بشرط أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الأقل مدة لا تقل عن سنة ولا تكون سنة قد تجاوزت ٥٥ سنة فى أول يناير التالى لتاريخ تقديم طلب التعديل .

كما يجوز له تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الأقل مباشرة .

ويسرى تعديل دخل الاشتراك اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ تقديم طلب التعديل .

و يجوز للمؤمن عليه فى أى وقت طلب تعديل دخل بدء اشتراكه فى النظام الى أى دخل أعلى ، ويلتزم فى هذه الحالة بأداء فريقت الاشتراكات وربع استثمار نسبته ٦ ٪ وذلك اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ الأداء .

مادة (١١) :

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٥) يلتزم المؤمن عليه فى حالة استئناف سداد الاشتراكات بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة التوقف ، ويلتزم فى هذه الحالة بأداء ربع استثمار نسبته ٦ ٪ عن الفترة من تاريخ التوقف حتى تاريخ بدء السداد .

ويسرى حكم استحقاق ربع الاستثمار المنصوص عليه فى الفقرة السابقة فى شأن أية مبالغ تكون مستحقة للحساب الخاص بهذا التأمين ولم تؤد فى موعيدها المحددة .

الباب الرابع فى تقدير المعاشات والتعويضات وشروط استحقاقها

الفصل الاول فى معاش الشيخوخة وتعويض الدفعة الواحدة

مادة (١٢) :

يستحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة عند بلوغه سن الستين وذلك متى بلغت مدة اشتراكه فى التأمين ١٨٠ شهرا حتى ولو استمر فى عمله بعد بلوغ هذه السن .
ويجوز له طلب صرف المعاش اذا انتهى عمله قبل السن المذكورة وكانت مدة اشتراكه لاتقل عن ٢٤٠ شهرا ، وفى هذه الحالة يخفض المعاش وفقا للنسب المنصوص عليها فى الجدول رقم (٢) المرافق .

مادة (١٣) :

يسوى معاش الشيخوخة بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءا من دخل الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين .
وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل اشتراك يحسب المعاش على أساس متوسط دخول الاشتراك التى أدت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

مادة (١٤) :

يكون الحد الأقصى للمعاش ٨٠ ٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال ، وذلك بما لا يتجاوز ١٦٦ جنيها و ٦٧٠ مليما شهريا .
على أنه بالنسبة للمعاشات التى لايجاوز قدرها ثلاثين جنيها شهريا فيكون الحد الأقصى ١٠٠ ٪ من الدخل المشار اليه بالفقرة السابقة أو ثلاثين جنيها شهريا أيهما اقل .

مادة (١٥) :

فى حالة استحقاق المؤمن عليه معاشا لبلوغه السن يكون الحد الأدنى للمعاش ٥٠ ٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال وذلك متى بلغت مدة اشتراكه فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

مادة (١٦) :

إذا زادت مدة الاشتراك فى التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى المشار اليه بالمادة (١٤) أيهما أكبر استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضا من دفعة واحدة بواقع ١٠٨ ٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك التى حسب على أساسها المعاش بحسب الأحوال ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين التى تزيد على المدة اللازمة للحصول على الحد الأقصى للمعاش ، وتدخل كسور السنة فى المدة المستحق عنها هذا التعويض

ويحسب بنسبتها الى السنة .

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدة المضافة وفقا لحكم المادة (٢٠) والمدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك طبقا لحكم المادة (٢٠) .

واذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرف التعويض المشار اليه في الفقرة السابقة فيصرف هذا التعويض الى مستحقي المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدى اليه مبلغ التعويض بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرف التعويض للورثة الشرعيين .

مادة (١٧) :

مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٩) إذا انتهى عمل المؤمن عليه أو أوقف انتفاعه بالتأمين قبل بلوغ السن وكانت مدة اشتراكه في التأمين أقل من ٢٤٠ شهرا استحق تعويضاً من دفعة واحدة يحسب بواقع ١٤٤ / من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك التي يحسب على أساسها المعاش وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك وتدخل كسور السنة في المدة المستحق عنها هذا التعويض ويحسب بنسبتها الى السنة .

ويصرف التعويض في حالة تحقق إحدى الحالات الآتية :

٦

١- بلوغ المؤمن عليه السن .

٢- مجزئ المؤمن عليه عجزا كاملا أو وفاته بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عمله ، أو بعد انتهاء فترة التوقف المنصوص عليها في المادة (٥) .

ويستحق ، بالإضافة لمبلغ التعويض ، ريع استثمار مقداره ٦ ٪ عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ استحقاق مبلغ التعويض حتى تاريخ استحقاق صرفه .

وفي حالة الوفاة تصرف المبالغ المستحقة وفقا للقواعد المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة (١٨) :

يجوز للمؤمن عليه في حالة هجرته أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على معاش متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطي الحق في صرف معاش .

كما يجوز لصاحب المعاش في هذه الحالة التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخضع منه ماصرفه من معاشات ولايجوز له ذلك الا مرة واحدة .

الفصل الثاني

في معاش العجز والوفاة

مادة (١٩) :

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه ، بمعاش الأحوال ، معاشا في حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته ، وذلك إذا حدث العجز أو وقعت الوفاة خلال فترة استمرار عمله أو خلال سنة على الأكثر من تاريخ انتهاء عمله أو من تاريخ التوقف عن أداء الاشتراكات أيهما أسبق وذلك كله بشرط أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة .

مادة (٢٠) :

يقدر معاش الوفاة أو العجز الكامل بواقع ٦٥ ٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها مدة خمس سنوات أى المعاشين أكبر ، ولا

يجوز أن تزيد المدة المضافة على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن .

مادة (٢١) :

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الأحوال معاشاً بنسبة ٨٠ ٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخل الاشتراك بحسب الأحوال إذا كان العجز الكامل أو الوفاة نتيجة إصابة عمل ، وتحدد (٥) اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الواجب توافرها لاعتبار الإصابة إصابة عمل .

ويؤاد هذا المعاش بنسبة ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً .

الفصل الثالث فى الحقوق الإضافية

مادة (٢٢) :

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الأحوال تعويضاً اضافياً فى العالتين الآتيتين :

(١) انتهاء عمل المؤمن عليه للثبوت العجز الكامل أو لحدوث الوفاة .

(٢) وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين للمعاش فى تاريخ وفاته .

ويؤدى التعويض الإضافى فى حالات الوفاة الى من يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وفى حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الإضافى أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة .

مادة (٢٣) :

يحسب مبلغ التعويض الإضافى على أساس نسبة من دخل الاشتراك أو متوسط دخل الاشتراك التى يحسب على أساسها معاش الشيخوخة مضروباً فى ١٢ وتحدد هذه النسبة تبعاً لسن المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتى تاريخ استحقاق الصرّف وطبقاً للجدول رقم (٣) المرفق .

وتؤاد النسبة المبينة بالفقرة السابقة بواقع ٥٠ ٪ من قدرها إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة إصابة عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الإضافى فى حالة استحقاقه وفقاً للبند (١) من المادة (٢٢) إذا لم يوجد مستحقون للمعاش فى تاريخ وفاة المؤمن عليه .

مادة (٢٤) :

عند وفاة صاحب المعاش تستحق منحة تعادل معاش شهر الوفاة والشهرين التالين له .

وتؤدى المنحة لمن يحدده صاحب المعاش ، فإذا لم يحدد أحداً استحققت للأرلة وفى حالة عدم وجودها تستحق للأولاد القصر والعاجزين عن الكسب والبناات غير المتزوجات .

(٥) مادة ٢٧ من القرار الرزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعى العاملين المصريين فى الخارج .

ويراعى فى حالة ما اذا كان لصاحب المعاش أولاد من غير الأرملة وتتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة فتقسم المنحة بين مستحقيها على أساس عدد الزوجات .

وإذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفى حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من أخوته القصر والعاجزين عن الكسب والأخوات غير المتزوجات ، وتثبت الإحالة بإقرار من المستحقين أو متولى شئونهم مؤيدة بشهادة إدارية .

وفى حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والإخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذى تثبت صفته بشهادة إدارية .

مادة (٢٥) :

عند وفاة صاحب المعاش تصرف للأرملة نفقات جنازة بواقع معاش شهر بعد أدنى قدره خمسون جنيهاً ، وإذا لم توجد أرملة تصرف لأرشد الأولاد أو إلى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

وفى تطبيق حكم هذه المادة والمادة السابقة يعامل زوج صاحبة المعاش معاملة الأرملة .

الباب الخامس فى حساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة فى التأمين

مادة (٢٦) :

إذا كان المؤمن عليه مدة اشتراك سابقة فى أحد أنظمة التأمين الاجتماعى المدنية أو العسكرية جاز له أن يطلب حساب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين وفقاً لأحكام هذا القانون ، وله فى هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطى معاشه إلى الحساب المشار إليه فى المادة (٦) مقابل تنازله عن حقه فى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

ولا يستفيد من حكم الفقرة السابقة المؤمن عليه الذى صرف له تعويض الدفعة الواحدة فعلاً وفقاً للأنظمة المشار إليها .

ويحسب بالمبلغ المحول مدة تقدر وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون وعلى أساس المعامل المناظر للسن وبسجل الاشتراك عند تقديم طلب حساب المدة .

وإذا زاد المبلغ المحول عن المبلغ المطلوب لحساب المدة السابقة بالكامل تحسب للمحول لحسابه مدة اعتبارية تقابل المبلغ الزائد .

وإذا لم يكف المبلغ المحول لحساب المدة السابقة بالكامل كان للمحول لحسابه الحق فى تكملة الفرق .

مادة (٢٧) :

يحدد مبلغ احتياطى المعاش المنصوص عليه فى المادة السابقة وفقاً لما يأتى :

(أ) الأجر فى تاريخ انتهاء الخدمة أو الأجر الذى حسب على أساسه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة أيهما أكبر

(ب) المدة التى تراعى فى تقدير تعويض الدفعة الواحدة أو المعاش بحسب الأحوال .

(ج) المعامل المناظر للسن فى تاريخ طلب التحويل والمبين بالجدول رقم (٥) المرافق .

ويؤخذ من مبلغ الاحتياطى المحول المعاشات السابق صرفها للمحول لحسابه .

مادة (٢٨) :

يجوز للمؤمن عليه اذا التحق بعمل يخضعه لأحد قوانين التأمين الاجتماعي المدنية أو العسكرية طلب تحويل احتياطي المعاش عن مدة اشتراكه في هذا التأمين ، ويحدد مبلغ الاحتياطي المحول وفقا للجدول رقم (٤) المرافق وبمراعاة ما يأتي :

(أ) السن في تاريخ انتهاء مدة الاشتراك في التأمين .

(ب) مدة الاشتراك وفقا لأحكام هذا القانون .

(ج) دخل الاشتراك أو متوسط الدخل التي أليت على أساسها الاشتراكات .

وتحسب بالمبلغ المحول مدة تضاف لمدة اشتراكه في النظام الذي أصبح خاضعا له ، وتقدر هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) وعلى أساس المعامل المناظر لسنة وأجره في تاريخ طلب التحويل .

مادة (٢٩) :

لايجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن الرغبة في تحويل احتياطي المعاش بعد إخطار المؤمن عليه بمبلغ الاحتياطي ومدة الاشتراك التي تحسب مقابل هذا المبلغ وموافقة على التحويل بعد هذا الإخطار.

مادة (٣٠) :

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات الكاملة غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاه في أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين .

وإذا كانت المدة المطلوبة ضمها تقع بين متى اشتراك فيجوز ضمها ولو كانت أقل من سنة .

وتحدد المبالغ المطلوبة لحساب هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) المرافق وعلى أساس سن المؤمن عليه وبخل اشتراكه في تاريخ تقديم الطلب .

مادة (٣١) :

يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة لحساب المدد المنصوص عليها بالمواد (٥ ، ٢٦ ، ٣٠) وفقا لأحدى الطريقتين الآتيتين:

(١) دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب .

(٢) بالتسسيط وفقا لأحكام الجدول رقم (٦) المرافق .

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا عن المدة السابقة الا اذا تم سداد المبالغ المطلوبة في حالة الأداء دفعة واحدة أو أداء أول قسط للهيئة قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يقرها هذا القانون .

على أنه في حالة وفاة المؤمن عليه قبل أداء الرغبة في حساب مدة أو قبل أداء المبالغ دفعة واحدة أو قبل أداء القسط الأول جاز للمستحقين عنه أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة .

ولايجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة بعد أداء المبالغ المطلوبة في حالة الأداء دفعة واحدة أو أداء أول قسط .

ويكون للمؤمن عليه اذا أنهى عمله بالخارج وعاد الى أرض الوطن حق طلب إيقاف الانقضاء مع حساب مدة تساوى مقدار ما أداء من مبالغ . كما يجوز له أيضا طلب تخفيض القسط وتخفيض المدة السابق ضمها أو الاشتراك عنها ، وتقدر المدة المحسوبة بالمبالغ السابق أداؤها أو المدة المخفضة على أساس المعامل المناظر لسنة المؤمن عليه في تاريخ تقديم طلب إيقاف القسط أو تخفيضه وذلك طبقا للجدول رقم (٤) المرافق .

الباب السادس فى الأحكام العامة

مادة (٣٢) :

إذا تولى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشاتهم وفقاً لأحكام الباب التاسع من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والجدول رقم (٣) وملاحظاته المرافق له .

ويقصد بالمستحقين الأرملة أو الأرامل والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه بالفقرة السابقة .

مادة (٣٣) :

يكون الحد الأقصى للجمع بين المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون والمعاشات المستحقة وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعى الأخرى ١٦٦ جنيهاً و ٦٧٠ مليماً لاغير وذلك بالنسبة لصاحب المعاش وكل من المستحقين .

مادة (٣٤) :

تطلى الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم إيا كان نوعها ، كما تطلى الاستمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المصبرات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم النسخة .

مادة (٣٥) :

تطلى جميع الحقوق التى تؤول وفقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها ، كما يسرى هذا الاعفاء على متجدد هذه الحقوق .

مادة (٣٦) :

تطلى من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستعجال ، والمحكمة فى جميع الأحوال الحكم بالنفاد المجل بلا كفالة .

مادة (٣٧) :

فى حالة عودة صاحب المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون لمجال تطبيق هذا التأمين يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ اشتراكه .

مادة (٣٨) :

مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٢) يجب تقديم طلب صرف الحقوق المقررة بهذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة بأى من الحقوق المشار إليها شاملة للمطالبة بباقى الحقوق ، كما ينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم فى الموعد المحدد .

ويجوز لمدير عام الهيئة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الاختلال بالميعاد المشار اليه في الفقرة الأولى إذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب تبرره .

وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن .

مادة (٣٩) :

المعاش المستحق وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٢) لا يجوز التوكيل في صرفه .

واستثناء من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة يقف صرف المعاش المشار اليه في الفقرة السابقة في حالة مغادرة صاحبه الوطن مدة تزيد على ثلاثة أشهر وذلك متى كانت سنة في تاريخ المغادرة تقل عن السنتين .

ومالا يصرف من هذا المعاش في ميعاد سنة من تاريخ الاخطار بربط المعاش أو من تاريخ آخر صرف ينقضى الحق في المطالبة به والمبالغ التي لم يتم صرفها تنقل الى الحساب المنصوص عليه في المادة (٦).

ويستثنى من الأحكام السابقة حالات إصابة صاحب المعاش بمرض يفقده القدرة على صرف معاشه بنفسه وحالات مغادرة الوطن للعلاج بالخارج وذلك متى أقرت الهيئة العامة للتأمين الصحي بوجود حالة المرض أو الحاجة للسفر الى الخارج بحسب الأحوال.

مادة (٤٠) :

تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التنفيذ بأحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

مادة (٤١) :

لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات الأخطاء المادية التي تقع في الحساب بالزيادة أو بالتقصان عند تسوية أو توزيع المستحقات .

مادة (٤٢) :

لا يترتب على الانتفاع بأحكام هذا القانون الإخلال بالحقوق المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم النقابات والجمعيات والروابط وما في حكمها ، ويجوز الجمع بين المزايا التي تقررها والمزايا المقررة بهذا القانون .

مادة (٤٣) :

يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستولى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري .

ويكون لها تفسيط المبالغ التي يتأخر المؤمن عليه في سدادها وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٤٤) :

على الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق هذا القانون .

مادة (٤٥) :

على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بشأن أي نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون تقديم طلب الى الهيئة يعرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في الفقرة السابقة .

مادة (٤٦) :

تثبت حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بموجب شهادة صادرة بالبلد الذي كان يعمل به معتمدة من سفارة أو قنصلية جمهورية مصر في حالة استمرار اقامة المؤمن عليه خارج البلاد.
وتختص الهيئة العامة للتأمين الصحي بأشبات الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة في حالة عودة المؤمن عليه للوطن.

مادة (٤٧) :

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية أداء الحقوق المقررة بهذا القانون بالعملة الأجنبية ، ويتضمن القرار المشار اليه نوع العملة وجنول شرائع دخول الاشتراك بالعملة المذكورة وكذا طريقة أداء الاشتراكات وتقدير المزايا .

مادة (٤٨) :

يجوز للهيئة أن تعهد الى وكلاء لها بمهمة الاعلام عن هذا التأمين والقيام باجراءات الاشتراك في النظام ، وتتكفل الهيئة بالنفقات التي يتحملونها وفقا للاتفاقات التي تبرم معهم بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات ٥ ٪ من الاشتراكات الدورية التي يدفعها المؤمن عليهم الذين ينضمون الى التأمين عن طريقهم خلال السنتين الأولىين من تاريخ بدء الاشتراك .

مادة (٤٩) :

تسرى على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون أحكام تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بلقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

الباب السابع في العقوبات

مادة (٥٠) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى ، بسوء قصد ، بيانات غير صحيحة أو امتنع ، بسوء قصد ، عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق .

جدول رقم (١)
بتحديد الدخل الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات

الفئات	دخل الاشتراك الشهري	الفئات	دخل الاشتراك الشهري
١	جنيه ١٥	٩	جنيه ٧٠
٢	٢٠	١٠	٨٠
٣	٢٥	١١	٩٠
٤	٣٠	١٢	١٠٠
٥	٣٥	١٣	١٢٥
٦	٤٠	١٤	١٥٠
٧	٥٠	١٥	٢٠٠
٨	٦٠	—	٢٥٠

جدول رقم (٢)
نسب خفض المعاشات

نسبة الخفض في المعاش	السن في تاريخ استحقاق المصروف
أقل من ٤٥ سنة .	/ ١٥
٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة	% ١٠
٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة	% ٥

جدول رقم (٣)
بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن	نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن
/١٢٣	٤٥	/٢٦٧	حتى سن ٢٥
/١٢٧	٤٦	/٢٦٠	٢٦
/١٢٠	٤٧	/٢٥٣	٢٧
/١١٣	٤٨	/٢٤٧	٢٨
/١٠٧	٤٩	/٢٤٠	٢٩
/١٠٠	٥٠	/٢٣٣	٣٠
/٩٣	٥١	/٢٢٧	٣١
/٨٧	٥٢	/٢٢٠	٣٢
/٨٠	٥٣	/٢١٣	٣٣
/٧٣	٥٤	/٢٠٧	٣٤
/٦٧	٥٥	/٢٠٠	٣٥
/٦٠	٥٦	/١٩٣	٣٦
/٥٣	٥٧	/١٨٧	٣٧
/٤٧	٥٨	/١٨٠	٣٨
/٤٠	٥٩	/١٧٣	٣٩
/٣٣	٦٠	/١٦٧	٤٠
/٢٥	٦١	/١٦٠	٤١
/٢٥	٦٢	/١٥٣	٤٢
/٢٠	٦٣	/١٤٧	٤٣
/٢٠	٦٤	/١٤٠	٤٤
/٢٠	٦٥ فأكثر		

ملاحظة: في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٤)

بتحديد المبالغ المستحقة من مدة الخدمة السابقة
المطلوب ضمها لكل جنيه من دخل الاشتراك الشهري

السن	مليم	جنيه	السن	مليم	جنيه
٣٥ فأقل	٤٥٠	١	٤٨	٤١٠	٢
٣٦	٥١٠	١	٤٩	٥١٠	٢
٣٧	٥٧٠	١	٥٠	٦٢٠	٢
٣٨	٦٤٠	١	٥١	٧١٠	٢
٣٩	٧٠٠	١	٥٢	٨١٠	٢
٤٠	٧٧٠	١	٥٣	٩٢٠	٢
٤١	٨٤٠	١	٥٤	١٠٤٠	٣
٤٢	٩٢٠	١	٥٥	١١٧٠	٣
٤٣	٩٩٠	١	٥٦	١٣٠٠	٣
٤٤	١٠٧٠	٢	٥٧	١٤٦٠	٣
٤٥	١١٥٠	٢	٥٨	١٦٠٠	٣
٤٦	١٢٤٠	٢	٥٩	١٧٧٠	٣
٤٧	١٣٣٠	٢	٦٠	١٩٥٠	٣

جدول رقم (٥)

بتحديد احتياطي المعاش الخاص بالمؤمن عليهم السابق اشتراكهم
في أحد أنظمة التأمين الاجتماعي المدنية أو العسكرية

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة محسوبة في المعاش المقرر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكل جنيه واحد من المرتب الشهري .	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة محسوبة في المعاش المقرر بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وكل جنيه واحد من نسل الاشتراك .
٢٨ فأقل	مليمجنيه ٢,١٠٠	مليمجنيه ١,١٠٠
٣٩	٢,١١٦	١,١٠٠
٤٠	٢,١٣٧	١,١٠٠
٤١	٢,١٥٩	١,٢٠٠
٤٢	٢,١٨٤	١,٢٥٠
٤٣	٢,٢١١	١,٣٠٠
٤٤	٢,٢٤١	١,٣٥٠
٤٥	٢,٢٧٣	١,٤٠٠
٤٦	٢,٣٠٦	١,٤٥٠
٤٧	٢,٣٤٢	١,٥٠٠
٤٨	٢,٣٨٠	١,٥٥٠
٤٩	٢,٤٢١	١,٦٠٠
٥٠	٢,٤٦٢	١,٦٥٠
٥١	٢,٥٠٩	١,٧٠٠
٥٢	٢,٥٨٠	١,٧٥٠
٥٣	٢,٦١٠	١,٨٠٠
٥٤	٢,٦٦٥	١,٨٧٠
٥٥	٢,٧٢٥	١,٩٤٠
٥٦	٢,٧٨٩	٢,٠١٠
٥٧	٢,٨٥٨	٢,٠٨٠
٥٨	٢,٩٣٣	٢,١٦٠
٥٩	٣,٠١٥	٢,٢٥٠
٦٠ فأكثر	٣,١٣٦	٢,٣٥٠

يضمرب المعامل المقابل للسن في ١,٢٥ ٪ بالنسبة للمعاملين بقانون المعاشات العسكرية .

جدول رقم (٦)

القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط مبلغ ١٠٠ جنيه
عن مدة الخدمة المطلوب ضمها

مدة التقسيط					السن
٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة	٢٠ سنة	حتى سن ٦٠	
مليجنيه	مليجنيه	مليجنيه	مليجنيه	مليجنيه	٢١ فأقل
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٤٧٠	٢٢
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٤٨٠	٢٣
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٤٨٠	٢٤
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٤٩٠	٢٥
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٤٩٠	٢٦
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٥٠٠	٢٧
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٧٠	٠,٦٤٠	٠,٥١٠	٢٨
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٨٠	٠,٦٥٠	٠,٥٢٠	٢٩
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٨٠	٠,٦٥٠	٠,٥٢٠	٣٠
١,٨٧٠	١,٠٤٠	٠,٧٨٠	٠,٦٥٠	٠,٥٣٠	٣١
١,٨٧٠	١,٠٥٠	٠,٧٨٠	٠,٦٥٠	٠,٥٤٠	٣٢
١,٨٧٠	١,٠٥٠	٠,٧٨٠	٠,٦٥٠	٠,٥٥٠	٣٣
١,٨٧٠	١,٠٥٠	٠,٧٨٠	٠,٦٦٠	٠,٥٦٠	٣٤
١,٨٧٠	١,٠٥٠	٠,٧٩٠	٠,٦٦٠	٠,٥٨٠	٣٥
١,٨٧٠	١,٠٥٠	٠,٧٩٠	٠,٦٦٠	٠,٥٩٠	٣٦
١,٨٧٠	١,٠٦٠	٠,٧٩٠	٠,٦٧٠	٠,٦١٠	٣٧
١,٨٨٠	١,٠٦٠	٠,٧٩٠	٠,٦٧٠	٠,٦٢٠	٣٨
١,٨٨٠	١,٠٦٠	٠,٨٠٠	٠,٦٧٠	٠,٦٤٠	٣٩
١,٨٨٠	١,٠٧٠	٠,٨٠٠	٠,٦٨٠	٠,٦٦٠	٤٠
١,٨٩٠	١,٠٧٠	٠,٨١٠	٠,٦٨٠	٠,٦٨٠	٤١
١,٨٩٠	١,٠٧٠	٠,٨١٠	٠,٧٠٠	٠,٧٠٠	٤٢
١,٨٩٠	١,٠٧٠	٠,٨١٠	٠,٧٣٠	٠,٧٣٠	٤٣
١,٩٠٠	١,٠٨٠	٠,٨٢٠	٠,٧٦٠	٠,٧٦٠	٤٤
١,٩٠٠	١,٠٩٠	٠,٨٢٠	٠,٧٩٠	٠,٧٩٠	٤٥
١,٩٠٠	١,٠٩٠		٠,٨٢٠	٠,٨٢٠	٤٦
١,٩١٠	١,١٠٠			٠,٨٧٠	٤٧
١,٩١٠	١,١٠٠			٠,٩١٠	٤٨
١,٩٢٠	١,١٠٠			٠,٩٧٠	٤٩
١,٩٢٠	١,١١٠			١,٠٣٠	٥٠
١,٩٣٠				١,١١٠	٥١
١,٩٣٠				١,٢١٠	٥٢
١,٩٤٠				١,٣٢٠	٥٣
١,٩٥٠				١,٤٨٠	٥٤
١,٩٦٠				١,٦٨٠	٥٥
				١,٩٦٠	٥٦
				٢,٣٨٠	٥٧
				٢,٠٨٠	٥٨
				٤,٤٧٠	٥٩
				٨,٦٤٠	٦٠
				٠٠	

ملاحظة : توقف الأقساط في حالتي استحقاق الصرف للعجز أو الوفاة .

قرار وزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨^(٥) باللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ،
وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ،
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التنفيذية باشتراك العاملين المصريين فى الخارج طبقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات تصصيل الاشتراكات ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحكام التى تتبع فى صرف المزايا التأمينية ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد نوع العملات الأجنبية وسعر التحويل وقواعد ومواعيد أداء اشتراكات مدد الامارة الخارجية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

الباب الأول فى التعاريف

مادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

- ١- بالنظام - قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.
- ٢- بالهيئة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ٣- بالبنك - البنك الذى تحدده الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(٥) صادرة فى ١٩٧٨/٨/٣٠ .

الباب الثاني في مجال تطبيق النظام

مادة (٢) :

تسرى أحكام هذا النظام في شأن العاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليهما والآتي بيانهم :

- (١) العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية .
- (٢) العاملون لحساب أنفسهم .
- (٣) العاملون بوحدات المنظمات النواية والاقليمية داخل جمهورية مصر العربية المرتبطون معها بعقود عمل شخصية .
- (٤) المهاجرون من الفئات المشار إليها في البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية .

الباب الثالث في إجراءات الاشتراك وتحديد دخل الاشتراك

مادة (٣) :

يقدم طلب الاشتراك في النظام على النموذج رقم (١٥ + 1 « تأمينات اجتماعية) المرفق من أصل وصورتين . ويرفق بطلب الاشتراك شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجل المواليد أو البطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر أو صورة فوتوغرافية من أيها مؤشرا عليها بما يفيد مطابقتها للأصل من الموقف المختص بالهيئة أو بالبنك أو من القنصلية المصرية في البلد التي يعمل بها .

مادة (٤) :

على الهيئة أن توافي المؤمن عليه ببطاقة تثبت اشتراكه لديها محررة وفقا للنموذج رقم (١٥ + ب « تأمينات اجتماعية المرفق وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاشتراك .

مادة (٥) :

يعتبر اشتراك المؤمن عليه الذي سبق اشتراكه وفقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ باشتراك المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية قائما دون حاجة الى اتخاذ إجراءات اشتراك جديدة ، ويخضع المشتركون طبقا له للأحكام الواردة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اعتبارا من ١/٨/١٩٧٨ .

فإذا كانت فترة اشتراكه قبل التاريخ المذكور ١١٠ أو ١٢٠ جنيتها كانت الفترة من ١/٨/١٩٧٨ هي ١٢٥ جنيتها ويوجبه أن يطلب تعديلها الى فترة (أعلى أو أقل طبقا لأحكام هذه اللائحة .

مادة (٦) :

إذا رغب المؤمن عليه تعديل دخل اشتراكه أو دخل بدء اشتراكه فيقدم الطلب على النموذج رقم (١٥ « ج » تأمينات اجتماعية) المرفق ، ويتعين مراعاة مايلي:

(١) في حالة طلب التعديل إلى دخل أعلى :

١ - يكون التعديل إلى الدخل الأعلى مباشرة .

ب - أن يكون قد مضى على اشتراكه بالدخل الأقل مدة لا تقل عن سنة .

ج - ألا تكون سنته قد تجاوزت ٥٥ سنة في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

(٢) في حالة طلب التعديل إلى دخل أقل :

يكون التعديل إلى الدخل الأقل مباشرة .

ويسرى التعديل في العاليتين المشار إليهما اعتباراً من أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

(٣) في حالة طلب تعديل دخل بدء الاشتراك إلى أي دخل أعلى :

يتعين سداد فروق الاشتراكات وربع استثمار نسبه ٦ ٪ من الفرق وذلك عن الفترة من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ السداد دفعة واحدة ، ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً بالدخل الأعلى إلا إذا تم سداد هذه المبالغ قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يقرها النظام .

وإذا كان المؤمن عليه مشتركاً عن مدة سابقة فيلتزم بإداء الزيادة في المبلغ المستحق عنها نتيجة تعديل دخل بدء اشتراكه ويكون الأداء إما دفعة واحدة أو بالتقسيط .

الباب الرابع نوع العملة التي تسدد بها الاشتراكات وإجراءات السداد

مادة (٧) :

يلتزم المؤمن عليه بإداء الاشتراكات اعتباراً من أول الشهر الذي حدده لبدء اشتراكه في النظام .

وتسدد الاشتراكات مقدماً في اليوم الأول من كل شهر .

ويجوز للمؤمن عليه سداد الاشتراكات مقدماً كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنوياً تبعاً لاختياره ، ولا يعتبر أداء الاشتراكات عن مدة تالية للشهر المستحق عنه الاشتراك استكمالاً للمدد الموجبة لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة بالنظام .

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخير السداد عن اليوم الأول من الشهر الذي يستحق عنه الاشتراك بإداء ربع استثمار بنسبة ٦ ٪ سنوياً عن عدد الشهور الكاملة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .

مادة (٨) :

تؤدي الاشتراكات للهيئة بواسطة البنك .

ويكون أداء الاشتراكات بعملة البلد التي يعمل بها المؤمن عليه أو بأحدى العملات الحرة .

وبالنسبة للعاملين بوحدة المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فيكون أداء الاشتراكات بالعملة الأجنبية والمصرية بحسب نسبة كل منهما إلى إجمالي الأجر .

وتتم المحاسبة على النقد الأجنبي بأسعار الشراء المعمول بها في السوق الموازية للنقد في تاريخ الأداء للبك .

مادة (٩) :

يقوم البنك بإيداع المبالغ المحصلة لديه وفقا لهذا النظام في حساب الهيئة لحرفه ويوافق الهيئة بحافظة اضافة يتم الاتفاق بينهما على شكلها والبيانات التي تتضمنها .

مادة (١٠) :

تقوم الهيئة بمتابعة سداد الاشتراكات وأقساط المدة السابقة المستحقة لها وفقا لأحكام النظام على الاستمارة (رقم ١٥ « د » تأمينات اجتماعية) المرفق نموذجها .

الباب الخامس في إجراءات تحويل الاحتياطي والاشتراك عن المدة السابقة

مادة (١١) :

إذا رغب المؤمن عليه في تحويل احتياطي المعاش المستحق له عن مدة اشتراكه وفقا لأحكام القوانين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أو ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها فيقدم طلب التحويل على النموذج رقم (١٥ « هـ » تأمينات اجتماعية) المرفق .

مادة (١٢) :

ترسل الهيئة طلب التحويل إلى الجهة الموجود لديها الاحتياطي ، وتتلقى هذه الجهة بإعادة الطلب مرة أخرى للهيئة موضحا به مبلغ الاحتياطي خلال فترة لاتجاوز شهرا من تاريخ ورود طلب التحويل إليها .

مادة (١٣) :

تعيد الهيئة طلب تحويل الاحتياطي إلى المؤمن عليه موضحا به المدة المحسوبة بالمبلغ المحول والمبلغ المطلوب لاستكمال المدة السابقة إذا كانت المدة المحسوبة تقل عنها .

وفي حالة موافقة المؤمن عليه على تمام عملية التحويل يتعين عليه أن يعيد الطلب إلى الهيئة موقعا عليه بالموافقة وموضحا به رغبته في استكمال المدة السابقة من عدمه وطريقة السداد .

مادة (١٤) :

تقوم الهيئة بعد ورود الطلب إليها بإخطار الجهة الموجود لديها الاحتياطي لموافقتها بمبلغ الاحتياطي وذلك وفقا للإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بينهما .

مادة (١٥) :

إذا التحق المؤمن عليه بعمل يخضعه لأحد قوانين التأمين الاجتماعى المدنية أو العسكرية ورغب فى تحويل احتياطى معاشه وفقا لهذا النظام فيقدم الطلب على النموذج رقم (١٥ و « تأمينات اجتماعية » المرفق .
وتسرى فى هذه الحالة الاجراءات والأحكام المنصوص عليها فى المواد (١٢ ، ١٣ ، ١٤) .

مادة (١٦) :

إذا رغب المؤمن عليه فى حساب مدد عمله السابقة ضمن مدة اشتراكه فى النظام فيقدم الطلب على النموذج رقم (١٥ هـ « تأمينات اجتماعية » المرفق .
وعلى الهيئة أن تعيد الطلب الى المؤمن عليه موضحا به المبلغ المطلوب ، وفى حالة موافقته يعيد الطلب الى الهيئة موقعاً عليه بالموافقة وموضحاً به طريقة سداد المبالغ المطلوبة .

مادة (١٧) :

يكون المستحقين من المؤمن عليه خلال سنة من تاريخ الوفاة الحق فى طلب تحويل احتياطى المدد السابقة أو الاشتراك من الدد السابقة وذلك فى حالة وفاة المؤمن عليه قبل ابدائه الرغبة أو قبل أداء المبالغ المطلوبة دفعة واحدة أو قبل أداء أول قسط .

الباب السادس فى إجراءات تعيين المستفيدين من مبلغ التعويض الإضافى والمنحة

مادة (١٨) :

إذا رغب المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى تعيين المستفيدين الذين يصرف لهم مبلغ التعويض الإضافى فعليه أن يبدى رغبته بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجها .

وتحرر الاستمارة المشار اليها من نسختين ويراعى فى تحريرها مايتأتى :

(١) تكتب أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر صفتهم ودرجة قرابتهم للمؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الأحوال - ان وجدت ونسبة مايفض كل منهم فى الفئات المخصصة لذلك بالاستمارة ، ويراعى عدم تجاوز النسب الواحد الصحيح .

(٢) يوقع المؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الأحوال - بنفسه على الاستمارة ويؤشر عليها من الموظف المختص بالهيئة أو بالبنك أو بالفضيلة المصرية فى البلد التى يعمل بها بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(٣) تحرر جميع بيانات الاستمارة وتسسخها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح مع مراعاة عدم وجود شطب أو كشط أو محو أو تمشير .

ولا تعتبر الاستمارة صحيحة مالم تكن مستوفاة طبقاً للشروط والأوضاع سالفة الذكر .

مادة (١٩) :

يتقدم المؤمن عليه بنسخة الاستمارة الى الهيئة لقيدها فى السجلات .

وتعيد الهيئة إحدى نسختي الاستمارة إلى المؤمن عليه أو صاحب المعاش - حسب الأحوال - وذلك بعد إتمام عملية القيد والتأشير برقمه وتاريخه على نسختي الاستمارة وختمها بخاتمها ، وتحفظ الأخرى لديها في ملفوف مغلق .
وفي حالة إرسال نسخ الاستمارة إلى الهيئة أو منها بالبريد فيكون ذلك بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

مادة (٢٠) :

تعد الهيئة سجلات خاصة لقيد الرغبات من واقع استمارات تعيين المستفيدين بعد مراجعة البيانات الواردة بها ، ويجب أن تشمل هذه السجلات على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ تحرير الاستمارة وتاريخ ورودها للهيئة .
- (٢) رقم مسلسل لقيد الاستمارة بالسجل وتاريخ القيد .
- (٣) اسم المؤمن عليه أو صاحب المعاش ورقم التأمين .
- (٤) أسماء المستفيدين الذين عينهم وصفتهم ودرجة قرابتهم له - أن وجدت - ونسبة ما يخص كل منهم من مبلغ التعويض الإضافي .
- (٥) بيان بما إذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد عدل عن رغبته ويثبت بهذا البيان إلغاء الاستمارة السابقة ورقم قيد الاستمارة الجديدة وتاريخها .

مادة (٢١) :

إذا اتضح بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أن الصفة التي حددها بالاستمارة كشرط لاستحقاق التعويض الإضافي لأى من المستفيدين قد تخلت أو أن أحد المستفيدين الواردة أسمائهم بالاستمارة قد توفي قبل وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يوزع النصيب الذى كان مستحقا لهذا المستفيد على الورثة الشرعيين للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بما فيهم من يكون اسمه قد ورد بالاستمارة كمستفيد فيصرف له نصيبه المحدد بها بالإضافة إلى حصته في النصيب الموزع بصفته وريثاً شرعياً .

مادة (٢٢) :

إذا كان مبلغ التعويض الإضافي سيتم توزيعه على الورثة الشرعيين فيراعى في حالة وجود حمل مستكن أن يجب له أكبر النصيبين باعتباره ذكراً واحداً أو أنثى واحدة بحسب الأحوال ، على أن يعاد التوزيع بعد انفصاله .

مادة (٢٣) :

يجوز لصاحب المعاش أن يحدد من تصرف إليه منحة الوفاة ويبدى رغبته بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجها .
وتحدد هذه الاستمارة من نسختين ، ويراعى في شأنتها الشروط والأوضاع والأحكام المنصوص عليها في المادتين (١٩، ١٨) .

مادة (٢٤) :

تعد الهيئة سجلات لقيد رغبات تصديق المستفيدين من المنحة بعد مراجعة البيانات الواردة بها ، ويجب أن تشمل هذه السجلات على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ تحرير الاستمارة وتاريخ ورودها للهيئة .
- (٢) رقم مسلسل لقيد الاستمارة وتاريخ القيد .
- (٣) اسم صاحب المعاش وعنوانه ورقم ربط المعاش وجهة الصرف .

- (٤) اسم الشخص المحدد بالاستثمار لصرف المنحة اليه وعنوان سكنه ومحل عمله ان وجد .
- (٥) بيان بما اذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد عدل عن رغبته ويثبت بهذا البيان الغاء الاستثمار السابقة ورقم قيد الاستثمار الجديدة وتاريخه .

مادة (٢٥) :

يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش تعديل رغبته في تعيين المستفيدين في مبلغ التعويض الإضافي أو من تصرف اليه المنحة ويكون ذلك وفقاً للأجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ، ويعتبر تحرير الاستثمار الجديدة وإتمام إجراءات قيدها في السجلات الغاء للاستثمار السابقة .

مادة (٢٦) :

تعتبر البيانات الواردة باستثمارات تحديد المستفيدين في مبلغ التعويض الإضافي ومن تصرف اليهم المنحة والسجلات الخاصة بها سرية ولايجوز لغير الموظف المختص الاطلاع عليها كما لايجوز اعطاء مستخرج منها .

الباب السابع في شروط وأوضاع اصابة العمل والمستندات المطلوبة وبعض الاحكام الخاصة لصرف الحقوق التأمينية

مادة (٢٧) :

- يعتبر العجز الكامل أو الوفاة التي تقع للمؤمن عليه ناتجة عن اصابة عمل في الحالات الآتية :
- (١) اذا نشأ العجز الكامل أو الوفاة نتيجة حادث مفاجئ وقع له (أثناء أو بسبب تأدية عمله أو خلال فترة نغابه لمباشرة عمله أو عوقبه منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .
- (٢) اذا كان العجز أو الوفاة نتيجة الاصابة بأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) المرفق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا المرض مرتبطاً بالعمل الذي يقوم به صاحب العمل أو يزاوله المؤمن عليه وأن يكون هذا العمل من الأسباب المنصوص عليها بالجدول المذكور وذلك وفقاً للموضح في الاستمارات المقدمة للهيئة .

مادة (٢٨) :

- تحدد المستندات المطلوبة من صاحب تعويض الدفعة الواحدة أو صاحب المعاش أو المستحقين لصرف التعويض أو المعاش المستحق بالتطبيق لأحكام النظام وفقاً لما يأتي :
- (١) في حالات استحقاق معاش الشيخوخة تقدم الاستثمار رقم (١٠٩) المرفق نموذجها مستوفاة .
- (٢) في حالات استحقاق المعاش أو استحقاق صرف التعويض تثبت العجز الكامل فتقدم الاستثمار رقم (١٠٩) المشار اليها مستوفاة وترفق بها الشهادة المثبتة لواقعة العجز .
- (٣) في حالات استحقاق المعاش أو استحقاق صرف التعويض بسبب الوفاة تقدم الاستثمار رقم (١١٩) المرفق نموذجها مستوفاة مرفقة بها شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها ، كما ترفق المستندات التالية في حالة استحقاق المعاش وهي .

١ - شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم تثبت التحاق مستحق المعاش من الأولاد أو الأخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها .

ب - الشهادة الدالة على الحصول على مؤهل نهائى لا يتجاوز البكالوريوس أو الليسانس وذلك بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين في تاريخ وفاة المورث ولم يلتحقوا بعمل أو ولم يزايلوا مهنة ولم يبلغوا سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلين المذكورين والرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل.

ج - الشهادة المثبتة لحالة عجز الابن أو الأخ عن الكسب .

(٤) فى حالات استحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة نتيجة إصابة عمل يرفق ، بالإضافة للمستندات السابقة ، صورة من محضر تحقيق عن الحادث الذى أصيب فيه المؤمن عليه محررا بمعرفة جهة رسمية أو معتمدا منها ، وإذا كان المحضر بلغة أجنبية يجب تقديم ترجمة رسمية له .

(٥) فى حالة هجرة المؤمن عليه صاحب الحق فى معاش أو صاحب المعاش ورغبته فى استبداله بالمعاش تعويض النعمة الواحدة ، يرفق بطلب الصرف تأشيرة وزارة الداخلية على الهجرة أو صورة منها على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة .

(٦) فى حالة طلب المؤمن عليه صرف معاش الشيخوخة لانتفاء العمل قبل بلوغه سن الستين فتقدم الاستمارة (١٠٩) مستوفاة ويرفق بها :

١ - مستند يثبت تاريخ انتهاء العمل بالخارج أو صورة فوتوغرافية منه على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة .

ب - اقرار بامتناعه عن صرف المعاش اعتبارا من تاريخ عودته مرة أخرى لجال تطبيق النظام .

مادة (٢٩) :

يصرف مبلغ التعويض الإضافى بذات المستندات المقدمة لصرف معاش العجز أو الوفاة ويعتمد على الاعلام الشرعى لتوزيع هذا المبلغ على الورثة الشرعيين فى حالة تقديمه بدلا من بيان الورثة الوارد باستمارة طلب الصرف .

مادة (٣٠) :

يقدم طلب صرف منحة الوفاة من الأشخاص المعينين بالاستمارة (١٠٥) المرفق نمونها وفى حالة عدم تعيين أحد لصرف المنحة يقدم الطلب من المستحقين قانونا أو متولى شئون القصر بحسب الأحوال ويثبت صفة الأخير بشهادة ادارية ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها فى حالة عدم سبق تقديمها مع طلب صرف مصاريف الجنازة .

وفى حالة وفاة الشخص المعين بالاستمارة تقدم بالإضافة الى المستندات السابقة ، شهادة وفاته أو مستخرج رسمى منها .

مادة (٣١) :

يقدم طلب صرف نفقات الجنازة من أرملة صاحب المعاش فاذا لم توجد يقدم الطلب من أرشد أولاده أو من أى شخص يثبت قيامه بصرف هذه النفقات ويرفق بالطلب شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها أو ملخص شهادة الوفاة ويشتتر أن يكون طلب الصرف معتمدا اداريا فى الحالات التى لا تلغى فيها نفقات الجنازة الى الأرملة أو لأرشد الأولاد .

مادة (٣٢) :

تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر الى والدتهم نون حاجة الى صدور قرار وصاية فاذا لم توجد فيتم الصرف الى الوالى الشرعى فاذا لم يوجد أحد منهما فتصرف الى متولى شئون القصر الذى تثبت صفته ودرجة قرابته لهم ان وجدت بشهادة ادارية ، على أنه اذا قدم للهيئة قرارا بتعيينه وصيا فيتم الصرف اليه بدون هذه الشهادة .

وإذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر على ٤٠٠ جنيه فيتعين التأشير على الشيكات المستخرجة بالقدر الزائد على هذا الحد بعدم الصرف إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية .

وفي جميع الأحوال تلتزم الهيئة بأن تخطر نيابة الأحوال الشخصية المختصة بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة واسم من تصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر فعلى الهيئة اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ ذلك القرار اعتباراً من معاش الشهر التالي لخطرائها بالقرار .

مادة (٣٣) :

على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره إخطار الهيئة بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إيقاف صرف المعاش كله أو بعضه أو قطعه وفقاً لأحكام القانون بمجرد حدوث سبب الإيقاف أو القطع وعلى الأخص في الأحوال الآتية :

أ - وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .

ب - زواج الأرمال والبنات والأخوات .

ج - التحاق المستحق بأي عمل أو الاشتغال بأي مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح ، ويتعين - بحسب الأحوال - ذكر تاريخ الالتحاق أو مباشرة المهنة أو الجهة التي التحق بالعمل بها ومقدار الدخل من هذا العمل وأي تعديل يطرا عليه في كل حالة بقيمة مايقصم منه من ضرائب واشتراكات تأمين .

استحقاق معاش آخر من الخزنة العامة أو الصندوق الملتزم بالمعاش أو الصندوق الآخر مع بيان جهة الاستحقاق وقيمة المعاش .

وفي جميع هذه الأحوال يلزم تقديم المستند الدال على وجود سبب الإيقاف أو القطع .

مادة (٣٤) :

على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره أن يقدم إلى الهيئة خلال شهر يناير من كل ثلاث سنوات تبدأ من شهر يناير سنة ١٩٧٩ إقراراً منه على الاستمارة رقم (١١٠) المرفق نموذجها لاثبات مدى استمرار استيفاء شروط استحقاق المعاش - ويتم التوقيع على هذه الاستمارات من أصحاب الشأن أمام جهات الصرف بعد التثبت من شخصياتهم وصفاتهم وبنون حاجة لاعتمادها ادارياً وبالنسبة المحولة معاشاتهم على البنوك فيكتفى بالتصديق على توقيعاتهم من البنك وعلى جهات الصرف أن ترافى الهيئة بهذه الاستمارة خلال شهرين من تاريخ تقديمها إليها .

ويوقف صرف المعاش لمن يتخلف عن تقديم الاستمارة في الموعد المحدد ويعاد الصرف بعد تقديمها إذا كان صاحب المعاش لازال مستوفياً لشروط استحقاق المعاش .

مادة (٣٥) :

على كل من يصرف معاشاً أن يذكر رقم الملف ورقم ربط المعاش الوارد بإخطار ربط المعاش والجهة التي يصرف منها معاشه في جميع المكاتبات التي يوجهها إلى الهيئة .

مادة (٣٦) :

يجب على الأبناء أو الأخوة الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا إلى الجهات الملتزمة بصرف المعاش شهادة من إحدى جهات التعليم التي لاتجاوز التعليم العالي أو الجامعي بقديم بها .

كما يتعين على الأبناء أو الأخوة الذكور عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شؤونهم أن يقدموا طلباً إلى الهيئة لاستمرار صرف المعاش إذا كان الابن أو الأخ عاجزاً عن الكسب . أو إذا حصل على المؤهل النهائي المنصوص عليه قانوناً ولم يلتحق بعمل .

مادة (٣٧) :

في حالة طلاق أو ترميل البنت أو الأخت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يرفق بطلب الصرف شهادة وفاة الزوج أو وثيقة الطلاق منه - بحسب الأحوال - أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل والتوقيع بما يفيد إجراء المطابقة بمعرفة الموظف المختص بالهيئة على أن ترفق بشهادة وفاة الزوج شهادة ادارية تنفيذ أن المفوتى كان زوجا لها أو وثيقة الزواج أو صورتها .

وفي حالة طلاق الأرملة التي قطع معاشها بسبب زواجها أو ترحلها فيرفق بطلب الصرف ، بالإضافة للمستندات المشار إليها في الفقرة السابقة شهادة ادارية تنفيذ عدم استحقاقها لى معاش عن الزوج الأخير .

وإذا عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيرفق بطلب صرف المعاش الشهادة المثبتة لحالة العجز عن الكسب .

وفي جميع الأحوال يربط المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

وعلى الابن أو الأخ الذي لم يبلغ السادسة والعشرين ، اذا أوقف صرف أجره خلال فترة التجنيد الإلزامية وكان المعاش المستحق له لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه ، ان يتقدم بطلب لاعادة صرف معاشه السابق على أن يرفق بطلبه شهادة من القوات المسلحة ببيان مدة التجنيد الإلزامية .

مادة (٣٨) :

إذا حدث اختلاف غير جوهري في اسم من يتولى صرف المعاش في البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد أو المدون بكتشوف الصرف يجب عليه أن يتقدم بشهادة ادارية تثبت أن الاسمين لشخص واحد أما اذا كان الاختلاف جوهريا فيجب عليه اتباع القواعد العامة لتغيير الاسم .

مادة (٣٩) :

في حالة تعيين وصى أو متولى شؤون القصر أو قيم أو ولى أو وكيل جديد يصرف المعاش لأصحاب الشأن الجدد اعتبارا من معاش الشهر التالي للشهر الذي قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل وكذلك المعاشات التي لم تصرف حتى هذا التاريخ ويستمر صرف معاشات القصر في حالة بلوغهم سن الرشد الى من كان يصرف اليه المعاش مالم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش باسمه .

مادة (٤٠) :

تثبت حالة عجز المؤمن عليه أو عجز المستحقين عن الكسب بموجب شهادة صادرة من مستشفى بالبلد الذي يعمل فيه المؤمن عليه أو يقيم فيه المستحق وذلك في حالة الوجود خارج البلاد وتختص الهيئة العامة للتأمين الصحي بإثبات حالة العجز في حالة الوجود داخل الوطن أو العودة اليه .

مادة (٤١) :

مستندات الصرف الصادرة من جهات غير مصرية يتعين اعتمادها من سفارة أو قنصلية جمهورية مصر العربية في البلد الصادر منها أو وزارة الخارجية المصرية بحسب الأحوال .

مادة (٤٢) :

يتبع في صرف الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا النظام الأحكام المنصوص عليها في قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

الباب الثامن فى الاحكام العامة

مادة (٤٣) :

يمهد الى لجنة الاستثمار المنشأة بموجب القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه باستثمار أموال الحساب الخاص بهذا النظام تحت اشراف مجلس ادارة الهيئة وتتولى المهام التالية على وجه الخصوص :

١ - اقتراح السياسة الاستثمارية لتلك الأموال فى اطار السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة تمهيدا لإقرارها من مجلس ادارة الهيئة .

ب - وضع البرامج التنفيذية لاستثمار الأموال فى حدود السياسة التى اقراها مجلس الادارة .

وتبلغ هذه البرامج الى مجلس الادارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها .

ويجوز لمجلس الادارة أن يعين فى لجنة الاستثمار خبيرا أو أكثر فى شئون الاستثمار للاستعانة بهم وتسجل آراء الخبراء فى محاضر جلسات اللجنة دون أن يكون لهم صوت معدود فى القرارات .

مادة (٤٤) :

يجب توافر الشروط الآتية فى مجال الاستثمار لأموال التأمين :

(١) أن يكون الاستثمار فى وسائل مضمونة لاتعرض رؤوس الأموال المستثمرة الى خطر فقدها كليا أو جزئيا

(٢) أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الاستثمار مع ضمان انتظامه ولايجوز أن يقل الربح الذى يحققه الحساب على أمواله المستثمرة عن النسبة المستخدمة فى تقدير المركز المالى له .

(٣) ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف الحقوق التأمينية .

مادة (٤٥) :

يجوز للهيئة أن تعهد الى وكلاء لها بمهمة الاعلام عن هذا النظام والقيام باجراءات الاشتراك فيه وتكفل الهيئة بالنفقات التى يتحملونها وفقا للاتفاقات التى تبرم معهم بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات ٥ ٪ من الاشتراكات الدورية التى يدفعها المؤمن عليهم الذين ينضمون الى التأمين عن طريقهم خلال السنتين الأوليين من تاريخ بدء الاشتراك .

ويراعى بشأن ذلك مايلى :

أ - يتقدم الشخص الراغب فى أداء تلك المهمة بطلب الى الهيئة من نسختين .

ب - تصدر الموافقة على الطلب من رئيس مجلس ادارة الهيئة .

وتحتفظ الهيئة بأصل الطلب وترسل الصورة على عنوان الوكيل الموضح بالطلب وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ج- يوقع الوكيل على طلبات الاشتراك فى المكان المخصص لذلك

د- تقوم الهيئة بإداء الحقوق المقررة للوكيل مرة كل ستة أشهر بموجب شيك غير قابل للتحويل بذات العملة التى تم سداد الاشتراكات بها ويشترط لأداء النفقات للوكيل لتنظيم المؤمن عليهم المشتركين فى النظام عن طريق الوكيل فى سداد الاشتراكات المستحقة عليهم عن تلك الفترة ويوصل حافظة السداد من البنك .

هـ - يعد سجل بالهيئة يقيد به أسماء الوكلاء وعناوينهم .

مادة (٤٦) :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

دكتورة / أمال عثمان



■ في الجزء الأول من الموسوعة ■

□ تشريعات التأمينات الاجتماعية :

□ الكتاب الأول : دولة البحرين ..

□ الكتاب الثاني : المملكة العربية السعودية ..

□ الكتاب الثالث : جمهورية السودان ..

□ الكتاب الرابع : جمهورية العراق ..

□ الكتاب الخامس : سلطنة عمان ..

□ الكتاب السادس : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية العظمى ..

□ الكتاب السابع : جمهورية مصر العربية ..

Bibliotheca Alexandrina



0216312